

# المَشْرِعُ النُّوَوِيُّ

## مِنْ مِنْهَا جِ النَّوَوِيُّ

تَأَلَّفَ الْعَلَّامَةُ الْفَقِيهُ الْمُحَدِّثُ  
مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمُرَائِغِيِّ  
(٧٧٥ - ٨٥٩ هـ)

عَنْ يَدِهِ

أَنْوَرُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الشَّيْخِي الدَّاعِيسْتَانِي  
وَاللَّجَنَةُ الْعِلْمِيَّةُ بِدَارِ بَابِ الْأَبْوَابِ  
بِالتَّعَاوُنِ مَعَ الشَّيْخِ طَهِّ الْمَعْرُوفِيِّ الدَّاعِيسْتَانِي

المَجْلَدُ الثَّالِثُ  
كِتَابُ الزَّكَاةِ - بَابُ الْإِخْصَارِ وَالْفَوَاتِ

دارُ الصِّيَاةِ

لِلتَّحْقِيقِ وَالتَّوَضُّعِ  
الْمَكِّيَّةِ

عَلَيْهِ الْإِحْيَاءُ الْإِسْلَامِيُّ

وَالْخِدْمَاتُ الرَّقْمِيَّةُ  
لِلنَّهْدَنِ - يَمَنُورِ





المَشْرِعُ السَّرِيُّ

مِنْ مَنَاجِ التَّوَيِّ

دار الضيافة الإلكترونية

والخدمات الرقمية



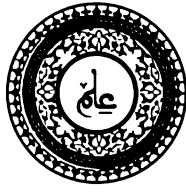
جمهورية مصر العربية - القاهرة

التجمع الخامس - الحي الثالث - فيلا 152

الهاتف: 00201127999511

International library of manuscripts(ILM)

1155726



لتجديد التراث ولتوثيق التراث

نظام الوثائقية: بيروت - لبنان  
الطبعة الأولى: شركة فؤاد البشير للطباعة - بيروت  
بيروت - لبنان



دار الضيافة  
للتنسيق والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة  
الطبعة الأولى  
١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م

دار الضيافة

للتنسيق والتوزيع



الكويت - حولي - شارع الحسن البصري

ص.ب. ١٣٤٦ مولي

الرمز البريدي: ٣٢٠١٤

تلفاكس: ٠٠٩٦٥٢٦٥٨١٨٠

نقال: ٠٠٩٦٥٥.٤.٩٩٢١

رقم الإيداع المحلي: 2017/23123

رقم الإيداع الدولي: 3-5-85365-977-978

info@ilmarabia.com

Dar\_aldehaya2@yahoo.com

Abdou 20203@hotmail.com

www.daraldeyaa.net

## الموزعون المعتمدون

### دولة الكويت

دار الضيافة للنشر والتوزيع - حولي  
تليفاكس: ٢٢٦٥٨١٨٠ نقال: ٥٠٤٩٩٢١

### جمهورية مصر العربية

محرم: ٠٠٢٠١٠٠٣٧٣٩٤٨

محرم: ٠٠٢٠١٠٩٨٣٢٥٨٣٢

دار الأصالة للنشر والتوزيع - المنصورة

### المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٣٢٩٣٣٢ - ٢٠٥١٥٠٠

فاكس: ٤٩٣٧١٣٠

هاتف: ٤٩٢٥١٩٢

هاتف: ٦٣١١٧١٠

فاكس: ٨٤٣٢٧٩٤

هاتف: ٨٣٤٤٩٤٦

مكتبة الرشد - الرياض  
دار التدمرية للنشر والتوزيع - الرياض  
دار المنهاج للنشر والتوزيع - جدة  
مكتبة المتني - الدمام

### برمنكهام - بريطانيا

هاتف: ٠٠٤٤٧٤٧٢٠٤٢٨٢٤ هاتف: ٠٠٤٤٧٤٩٥٠٧٤٠٢٥

مكتبة سفينة النجاة

### المملكة المغربية

هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٧٤٨١٧

دار الرشاد الحديثة - الدار البيضاء

### الجمهورية التركية

هاتف: ٠٢١٢٦٣٨١٦٣٢/٣٤ فاكس: ٠٢١٢٦٣٨١٧٠٠

مكتبة الإرشاد - إسطنبول

### جمهورية داغستان

هاتف: ٠٠٧٩٨٨٧٣٠٣٠٦ - ٠٠٧٩٨٨٣٠٣١١١

هاتف: ٠٠٧٩٢٨٨٦٦١٤٧٤ - ٠٠٧٩٢٨٨٧٢٩٥٠٥

مكتبة ضياء الإسلام

مكتبة الشام - خاسافيورت

### الجمهورية العربية السورية

هاتف: ٢٢٢٨٣١٦ فاكس: ٢٤٥٣١٩٣

دار الفجر - دمشق - حلبوني

### الجمهورية السودانية

مكتبة الروضة الندية - الخرطوم - شارع المطار هاتف: ٠٠٢٤٩٩٩٠٠٤٣٥٧٩

### المملكة الأردنية الهاشمية

دار محمد دنديس للنشر والتوزيع - عمان هاتف: ٠٦٤٦٥٣٣٩٠ - ٠٧٨٨٢٩١٣٣٢

### دولة ليبيا

هاتف: ٠٩١٣٧٠٦٩٩٩ - ٠٢١٣٣٣٨٢٣٨

مكتبة الوحدة - طرابلس

شارع عمرو ابن العاص

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو نسخه أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالاعتباس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي من الناشر.



# المَشْرِعُ النُّوَوِيُّ

مِنْ مِنْهَا جِ النَّوَوِيِّ

تَأْلِيفُ الْعَلَّامَةِ الْفَقِيهِ الْمُحَدِّثِ  
مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَرَاغِيِّ  
(٧٧٥ - ٨٥٩ هـ)

عَنِّي بِهِ

أَنْوَرُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الشَّيْخِي الدَّاعِسْتَانِي  
وَاللَّجَنَةُ الْعِلْمِيَّةُ بِدَارِ بَابِ الْأَبْوَابِ  
بِالتَّعَاوُنِ مَعَ الشَّيْخِ طَهِّ الْمَعْرُصِيِّ الدَّاعِسْتَانِي

المَجْلَدُ الثَّالِثُ  
كِتَابُ الزَّكَاةِ - بَابُ الْإِحْصَارِ وَالْفَوَاتِ

دَارُ الضِّيَاءِ  
لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ  
الْكُوتِ

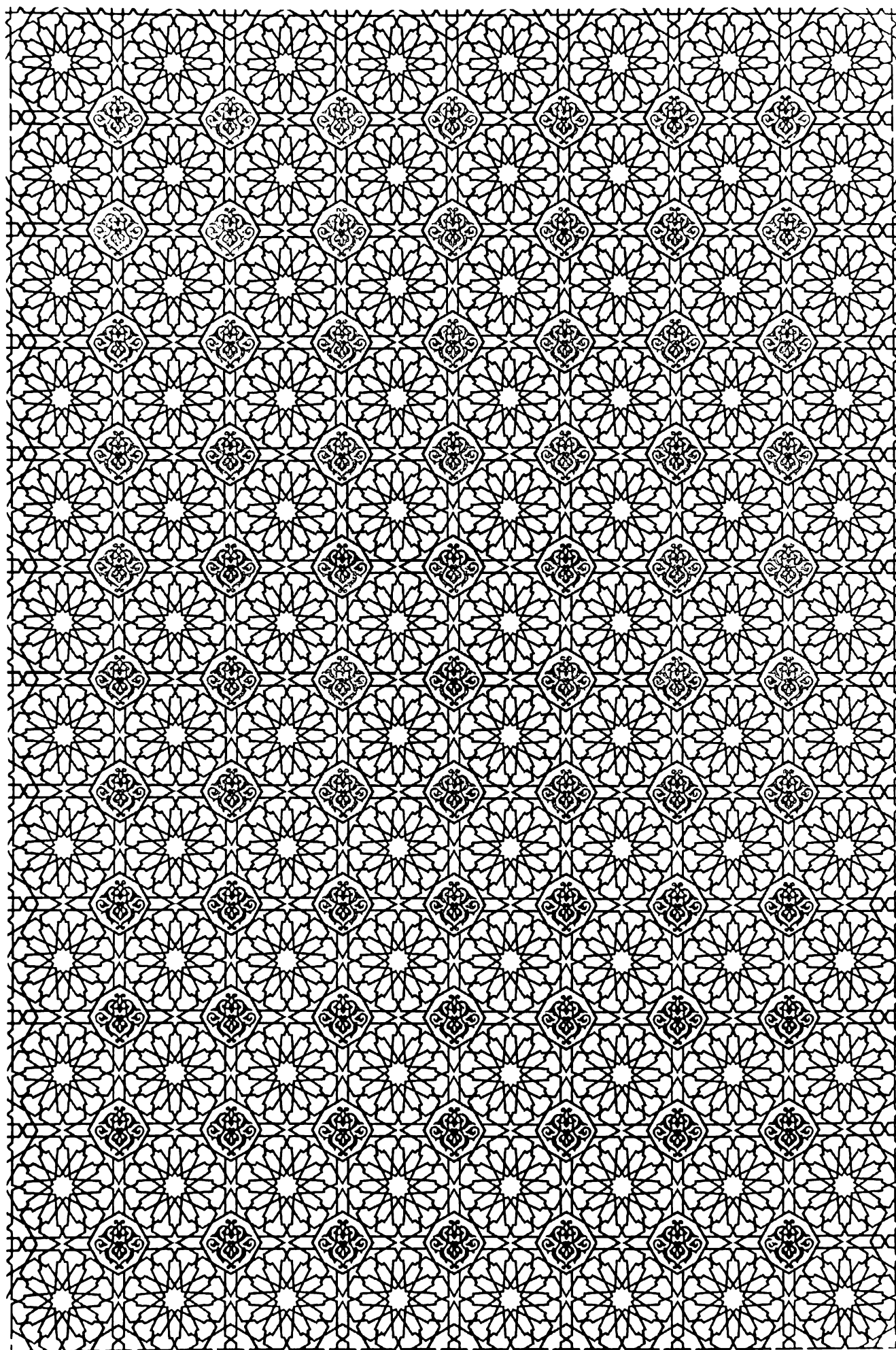
عَلَيْهِ الْإِحْيَاءُ الْإِبْرَائِي  
وَالْخِدْمَاتُ الرَّقْمِيَّةُ  
لنَدَن - مِصْر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# كتابُ الزَّكَاةِ





## كِتَابُ الزَّكَاةِ

.....

### ( كِتَابُ الزَّكَاةِ )

الزكاة في اللغة : النماء والزيادة ، يقال : زكا المال يزكو زكاء بالمد ، فهو زَاكٌ : إذا نما وزاد ، وفي الشرع : اسم لقدر من المال يؤخذ من مال مخصوص بشرائط ، تصرف لطائفة مخصوصة .

والأصل فيها : الكتاب والسنة والإجماع ، قال الله تعالى : ﴿وَأَقِمْوْا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة : ٤٣] ف قيل : إنها مجملة ؛ لأنه ليس فيها بيان المال ولا المقدار ، فهي حجة في أصل الوجوب ، وقال البندنجي : إنه المذهب ، وصححه المصنف في « شرح المذهب »<sup>(١)</sup> ، وقيل : إنها عامة فيستدل بها على كل مختلف فيه إلا ما أخرجه الدليل .

وقال صلى الله عليه وسلم : « الإِسْلَامُ : أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ لَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ » . متفق عليه<sup>(٢)</sup> .

والزكاة نوعان : زكاة الأبدان ، وهي : زكاة الفطر والأموال ، وهي ضربان ؛ أحدهما : يتعلق بالقيمة ، وهي : زكاة التجارة ، والثاني : بالعين ، وهي : النعم والمعشرات والنقدان .

قوله :

(١) المجموع ( ٢٨٩/٥ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ٥٠ ) ، صحيح مسلم ( ٩ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه .



## بَابُ زَكَاةِ الْحَيَوَانِ

إِنَّمَا تَجِبُ مِنْهُ فِي النَّعَمِ ، وَهِيَ : الإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ ، . . . . .

### ( باب زكاة الحيوان )<sup>(١)</sup>

( إنما تجب منه ) أي : من الحيوان ( في النعم ) الدليل على وجوب الزكاة فيها قبل الإجماع من الكتاب : قوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ [التوبة : ١٠٣] والإبل والبقر والغنم من الأموال النفيسة ، ومن السنة : أحاديث ستأتي .

قوله : ( وهي : الإبل والبقر والغنم ) لكثرتها وكثرة نمائها والانتفاع بها مع كونها مأكولة ، فاحتملت المواساة ، قال الجوهري : النعم : واحد الأنعام ، وهي : المال الراعية ، وأكثر ما يقع هذا الاسم على الإبل<sup>(٢)</sup> ، ونقل الواحدي : اتفاق أهل اللغة على إطلاقه على الثلاث .

وأنت المصنف الضمير ؛ لأن النعم تذكر وتؤنث ، حكاه الإسنوي عن ابن دريد وابن سيده والمطرزي .

ولو قال : ( إنما تجب في إبل وبقر وغنم ) . . . لكان أحسن وأخصر ؛ لأن الأدلة قائمة على هذه الأسماء ، لا على لفظ النعم ، قاله في « التحرير »<sup>(٣)</sup> .

والإبل : اسم جمع لا واحد له من لفظه ، ويجوز تسكين بائه ، والبقر : اسم جنس ، الواحد منه بقرة ، وبقورة للذكر والأنثى ، والغنم : اسم جمع مؤنثة لا واحد لها من لفظها ، يطلق على الذكور والإناث .

(١) وفي ( أ ) : ( باب زكاة النعم ) .

(٢) الصحاح ( ص : ١٠٥٤ ) .

(٣) تحرير الفتاوى ( ١ / ٤٥٣ ) .

لَا الْخَيْلُ وَالرَّقِيقُ ، وَالْمُتَوَلَّدُ مِنَ الْغَنَمِ وَالْظَبَاءِ .

وَلَا شَيْءٌ فِي الْإِبِلِ حَتَّى تَبْلُغَ خُمْسًا ، .....

قوله : ( لا الخيل والرقيق ، والمتولد من الغنم والظباء )<sup>(١)</sup> أي : لا تجب زكاة فيها إذا لم تكن للتجارة ؛ لعدم شمول الأدلة لها ، ولا فرق في الخيل بين أن تكون ذكوراً أو إناثاً ، قليلة أو كثيرة ، قال صلى الله عليه وسلم : « لَيْسَ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ » . متفق عليه<sup>(٢)</sup> ، ولم يصح حديث يعارضه .

ولا فرق في المتولد بين الغنم والظباء بين أن تكون الأمهات ظباء أو غنماً ؛ لأن المتولد في الحالتين لا يسمى غَنَمًا ، وكذلك ما تولد بين بقر الأهل وبقر الوحش ، ولا يجزئ هذا الحيوان في الأضحية ، وإنما يجب الجزاء على المحرم بقتله ؛ لتعديه ، وتغليباً للتحريم تغليظاً<sup>(٣)</sup> ، والزكاة مبنية على التخفيف .

والظباء ممدود جمع ظبي .

قوله : ( ولا شيء في الإبل حتى تبلغ خمساً ) لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أنس : ( وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ . . فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا ، فَإِذَا بَلَغَتْ خُمْسًا مِنَ الْإِبِلِ . . فَفِيهَا شَاةٌ ) . رواه البخاري<sup>(٤)</sup> .

قال القاضي حسين : وهذا ما لا خلاف فيه بين الأئمة .

(١) وفي « المنهاج » المطبوع : ( من غنم وظباء ) .

(٢) صحيح البخاري ( ١٤٦٤ ) ، صحيح مسلم ( ٩٨٢ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) وفي ( أ ) : ( وتغليباً للتحريم وتغليظاً ) .

(٤) صحيح البخاري ( ١٤٥٤ ) ، وهو حديث طويل في بيان الأنصبة .



فَفِيهَا : شَاةٌ ، وَفِي عَشْرِ : شَاتَانِ ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ : ثَلَاثٌ ، وَعِشْرِينَ :  
 أَرْبَعٌ ، وَخَمْسَ وَعِشْرِينَ : بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَسِتٌّ وَثَلَاثِينَ : بِنْتُ لَبُونٍ ،  
 وَسِتٌّ وَأَرْبَعِينَ : حِقَّةٌ ، وَإِحْدَى وَسِتِّينَ : جَذَعَةٌ ، وَسِتٌّ وَسَبْعِينَ : بِنْتُ  
 لَبُونٍ ، وَإِحْدَى وَتِسْعِينَ : حِقَّتَانِ ، وَمِئَةٌ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ : ثَلَاثُ بَنَاتٍ  
 لَبُونٍ ، ..... .

قوله : ( ففيها : شاة ، وفي عشر : شاتان ، وخمس عشرة : ثلاث ،  
 وعشرين : أربع ) مدار نصب زكاة الماشية على حديث أنس رضي الله عنه ،  
 وفيه : « فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا دُونَهَا الْغَنَمُ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ » .

واعلم : أن نصب زكاة الإبل أحد عشر : أربعة منها يجب فيها غير  
 الجنس ، ويتغير الفرض فيها بزيادة العدد ، وقد بدأ به ، وأربعة يجب فيها  
 الجنس ويتغير الفرض فيها بزيادة السن لا غير ، والثلاثة الباقية يجب فيها من  
 الجنس ويتغير الفرض فيها بزيادة العدد .

قوله : ( وخمس وعشرين : بنت مخاض ، وست وثلاثين : بنت لبون ،  
 وست وأربعين : حقة ، وإحدى وستين : جذعة ) لحديث أنس : « فَإِذَا بَلَغَتْ  
 خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ . . فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أُنْثَى ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا  
 وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ . . فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أُنْثَى ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ  
 إِلَى سِتِّينَ . . فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرُوقَةُ الْفَحْلِ <sup>(١)</sup> ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ  
 وَسَبْعِينَ . . فَفِيهَا جَذَعَةٌ » . وهذه الأربعة التي يتغير الفرض فيها بزيادة السن .

قوله : ( وست وسبعين : بنتا لبون ، وإحدى وتسعين : حقتان ، ومئة وإحدى  
 وعشرين : ثلاث بنات لبون ) هذه الثلاثة التي يتغير الفرض فيها بزيادة العدد .

(١) وفي « البخاري » ( ١٤٥٤ ) : ( طروقة الفحل ) .

ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ : بِنْتُ لَبُونٍ ، وَكُلِّ خَمْسِينَ : حِقَّةٌ .

قوله : ( ثم في كل أربعين : بنت لبون ، وفي كل خمسين : حقة ) لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أنس : « فَإِذَا بَلَغَتْ - يعني : ستاً وسبعين إلى تسعين - فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِئَةً . . . فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْفَحْلِ <sup>(١)</sup> ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِئَةً . . . فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ » . أي : فيتغير الواجب بعد إحدى وعشرين ومئة بزيادة تسع ثم بزيادة عشر عشر ، ففي مئة وثلاثين بنت لبون وحقة ، وفي مئة وأربعين حقتان وبنت لبون ، وفي مئة وخمسين ثلاث حقا ، وفي مئة وستين أربع بنات لبون ، وفي مئة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة ، وفي مئة وثمانين بنتا لبون وحقة ، وفي مئة وثمانين بنتا لبون وحقتان ، وفي مئة وتسعين ثلاث حقا وبنت لبون ، فإذا بلغت مئتين . . . فقد اتفق فرضان ، وسيأتي حكمها <sup>(٢)</sup> .

وقوله في الحديث : « فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْساً وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ . . . إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ . . . إِلَى سِتِّينَ » . . يدل على أن الأوقاص - وهي : ما بين النصابين ؛ كما بين الخمسة والعشرة في الإبل - ليست بعفو ، وأن الفرض يتعلق بالجميع ، وهو نصه في « الإملاء » ، وقال الروياني : إنه المذهب <sup>(٣)</sup> ، ونص في أكثر كتبه على أنها عفو ، وصححه الأكثرون ، واستدلوا له بقوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث : « فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ » <sup>(٤)</sup> .

والأوقاص : جمع وقص بفتح القاف على المشهور .

(١) وفي « البخاري » ( ١٤٥٤ ) : ( طَرُوقَتَا الْجَمَلِ ) .

(٢) أي : آنفاً في قول المتن : ( ولو اتفق فرضان . . . ) إلخ .

(٣) بحر المذهب ( ٦/٣ ) .

(٤) وهو حديث أنس رضي الله عنه المتقدم .



وَبِنْتُ الْمَخَاضِ : لَهَا سَنَةٌ ، وَاللَّبُونُ : سَنَتَانِ ، وَالْحَقَّةُ : ثَلَاثٌ ،  
وَلِلْجَذْعَةِ : أَرْبَعٌ .

وقول المصنف : ( ومئة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ) يعني : أنه لا يتغير الفرض قبل ذلك ، وهو الصحيح المنصوص ، وقال الإصطخري : إذا زادت على مئة وعشرين ولو بعض واحدة . . . . . وجب ثلاث بنات لبون محتجاً بقوله في الحديث : « فَإِذَا زَادَتْ » ولم يقيد .

واحتج الجمهور بالقياس على سائر النصب ، فإنها لم تتغير إلا بواحد كامل .

قوله : ( وبنت المخاض : لها سنة ) سميت بذلك ؛ لأن أمها تحبل بعد سنة ، فتصير من المخاض ، وهن : الحوامل ، ثم لزمها هذا الاسم وإن لم تحمل أمها ، ولا تزال كذلك إلى السنة الثالثة .

قوله : ( واللبون : سنتان ) لأن أمها وضعت غيرها وصارت ذات لبن ، أو أن لها ذلك ، ولا تزال كذلك إلى الرابعة .

قوله : ( والحققة : ثلاث ) لأنها استحققت أن يحمل عليها وتركب ، وأن يطرقها الفحل فتحمل منه ، ويقال للذكر : حقّ ، ولا تزال كذلك إلى الخامسة .

قوله : ( وللجذعة : أربع<sup>(١)</sup> ) أي : وطعت في الخامسة ، وهكذا جميع الأسنان السابقة ، وهي آخر الأسنان المنصوص عليها في الزكاة ، والذكر جذع بفتح الذال المعجم ، والجذع : اسم له في زمن ، وليس لسنّ ينبت ولا يسقط ، هكذا قاله الجوهري<sup>(٢)</sup> ، وقال غيره : لأنه يجذع مقدم أسنانه ،

(١) وفي « المنهاج » المطبوع : ( والجذعة أربع ) .

(٢) الصحاح ( ص : ١٦١ ) .

وَالشَّاءُ الْوَاجِبَةُ : جَذَعَةُ ضَأْنٍ لَهَا سَنَةٌ - وَقِيلَ : سِتَّةُ أَشْهُرٍ - أَوْ ثِنْتُهُ مَعَزٍ لَهَا سَتَتَانِ ، وَقِيلَ : سَنَةٌ . وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَهُمَا ، وَلَا يَتَعَيَّنُ غَالِبُ غَنَمِ الْبَلَدِ ، .....

أي : يسقط ، ولا يزال كذلك إلى السادسة فيسمى : ثنياً ، وهو أول الأسنان المجزئة من الإبل في الأضحية .

قوله : ( والشاة الواجبة ) أي : فيما دون خمس وعشرين من الإبل ( جذعة ضأن لها سنة - وقيل : ستة أشهر - أو ثنية معز لها ستان ، وقيل : سنة ) أشار إلى أن الشاة تطلق على الضأن والمعز ، وأن سن الجذعة من الضأن أو المعز على النصف من سن الثنية فيهما .

وما أشار إليه من عدم أجزاء ما دون الجذعة من الضأن أو الثنية من المعز هو الصحيح ، بل قال القاضي حسين : إنه لا خلاف فيه ؛ اعتباراً بالأضحية ، فينزل إطلاق الشرع هنا على المعهود هناك .

قوله : ( والأصح : أنه مخير بينهما ) أي : بين الضأن والمعز ، وعبر في « الروضة » بالصحيح<sup>(١)</sup> ، ( ولا يتعين غالب غنم البلد ) للحديث : « فِي كُلِّ خَمْسِ شَاةٍ »<sup>(٢)</sup> .

والثاني : يتعين غالب غنم البلد إذا كان أغلى ، والثالث : غنم المزكي ، فإن استويا . . تخير ، والرابع : يجوز من غير غنم البلد ، وقواه في « شرح المذهب »<sup>(٣)</sup> ، فعلى الصحيح : لو عدل عن غنم البلد إلى غيرها ؛ فإن كانت مثلها في القيمة أو أغلى . . جاز ، وإن كانت أقل . . لم تجز .

(١) روضة الطالبين ( ٨ / ٢ ) .

(٢) أي : لحديث أنس رضي الله عنه المتقدم .

(٣) المجموع ( ٣٥٠ / ٥ ) .

وَأَنَّهُ يُجْزَى الذَّكَرُ ، وَكَذَا بَعِيرُ الزَّكَاةِ عَنْ دُونِ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ .

فَإِنْ عَدِمَ بِنْتُ الْمَخَاضِ .. فَابْنُ لَبُونٍ ، .....

قوله : ( وأنه يجزئ الذكر ) أي : الجذع من الضأن أو الشني من المعز ؛ كالأضحية ؛ لصدق اسم الشاة عليه ، سواء كانت الإبل كلها ذكوراً أو إناثاً أو مختلطة ، والثاني : لا تجزئ ؛ كالشاة المخرجة من الأربعين من الغنم ، وقيل : إن كان في الإبل إناث .. لم يجز ، وإلا .. أجزاء .

قوله : ( وكذا بعير الزكاة عن دون خمس وعشرين ) أي : يجزئ عن الخمس والعشر والخمس عشرة والعشرين ، سواء أكان بقيمة الشاة أم دونها ؛ لأنه إذا أجزأ عن الخمس .. فلأن يجزئ عما دونها أولى ، والثاني : أنه لا يجزئ البعير الناقص عن قيمة الواجب فيما أخرج عنه ، فلا يجزئ عن الخمس ما نقص عن قيمة شاة ، ولا عن العشر ما نقص عن قيمة شاتين ، وكذلك في الباقي ، وقيل : إن كانت الإبل معيبة أو مريضة .. أجزأ الناقص ، وإلا .. فلا ، وقيل : لا بد في كل خمس من حيوان ، قال السبكي : ولم يقل أحد بأن البعير لا يجزئ مطلقاً .

وتقييد المصنف بـ ( بعير الزكاة ) زيادة له ، أشار بها إلى أنه لا بد أن يكون مجزئاً عن خمس وعشرين ، قاله في « الروضة »<sup>(١)</sup> .

والبعير : يطلق على الذكر والأنثى .

قوله : ( فإن عدم بنت المخاض ) أي : بأن لم تكن في ملكه ، أو كانت ولكنها مغصوبة أو مرهونة .

قوله : ( .. فابن لبون ) لأن في كتاب أنس : « فَإِنْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ بِنْتُ

(١) روضة الطالبين ( ١٠/٢ ) .



وَالْمَعِيَّةُ كَالْمَعْدُومَةِ .

وَلَا يُكَلَّفُ كَرِيمَةً لَكِنْ تَمْنَعُ ابْنُ لَبُونٍ فِي الْأَصَحِّ .

وَيُؤْخَذُ الْحَقُّ عَنْ بِنْتِ الْمَخَاضِ ، .....

مَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا ، وَعِنْدَهُ ابْنُ لَبُونٍ . . فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ <sup>(١)</sup> .  
ولا فرق بين أن يكون قادراً على تحصيلها أو لا ، وسواء أكانت قيمته أقل من قيمتها أو لا ، ولا جبران معه ؛ للحديث ، وليس لنا موضع يرقى فيه إلى سن بلا جبران إلا هنا ، ولا يؤخذ ذكر مع وجود أنثى قولاً واحداً إلا هنا ، وتبيع البقر ، فإن لم يكن في إبله بنت مخاض ولا ابن لبون . . فالأصح : أنه يشتري أيهما شاء ويخرجه ؛ لأنه إذا اشتراه . . صار عنده ، فيخرجه على مقتضى الحديث ، وقيل : يتعين بنت المخاض ؛ كما لو كانا عنده .

قوله : ( والمعيبة كالمعدومة ) أي : المعيبة من بنات المخاض كالمعدومة ، فيخرج ابن اللبون مع وجودها ، ولو عبر بالمعيب . . كان أشمل .  
قوله : ( ولا يكلف كريمة ) أي : إذا كانت إبله مهازيل ، وعنده بنت مخاض كريمة ؛ فإن تطوع بها . . فقد أحسن ، وإلا . . فلا يكلف ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ » . متفق عليه <sup>(٢)</sup> .

قوله : ( لكن تمنع ابن لبون في الأصح ) يعني : أن الكريمة تمنع إخراج ابن اللبون ؛ لأنه واجد بنت مخاض إلا أنها تركت نظراً له ورعاية لجانبه ، والثاني : لا تمنع ، بل يجوز إخراجها ؛ لأنها لما لم تكن مأخوذة من ماله . . صارت كالمعدومة .

قوله : ( ويؤخذ الحق عن بنت المخاض ) أي : عند فقدانها ؛ لأنه خير من

(١) أخرجه البخاري ( ١٤٤٨ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ١٤٥٨ ) ، صحيح مسلم ( ١٩ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

لَا عَنْ بَنَاتِ اللَّبُونِ فِي الْأَصَحِّ .

وَلَوْ اتَّفَقَ فَرَضَانِ ؛ كَمِثَّتِي بَعِيرٍ . . . . . فَالْمَذْهَبُ : أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ أَرْبَعُ حِقَاقٍ ،  
بَلْ هُنَّ ، أَوْ خَمْسُ بَنَاتٍ لَبُونٍ ، . . . . .

ابن اللبون ، وقيل : لا ؛ لأنه لا مدخل له في الزكوات ، حكاه في « شرح  
المهذب » عن الماوردي<sup>(١)</sup> .

قوله : ( لا عن بنت اللبون في الأصح ) أي : لا يؤخذ الحق عن بنت  
اللبون عند فقدها ؛ لأن النص ورد في إقامة ابن اللبون مقام بنت المخاض ،  
وليس هذا في معناه ، قال السبكي : وكان الأولى تعبيره بالصحيح أو  
المذهب ، وبه عبر في « الروضة » ؛ لأن الأكثرين قطعوا بالمنع<sup>(٢)</sup> .

وقوله : ( في الأصح ) يعني : في الثانية ؛ لأن الرافعي قطع في الأولى  
بالجواز ، وتبعه المصنف في « الروضة »<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( ولو اتفق فرضان ؛ كمثتي بعير . . . . . فالمذهب : أنه لا يتعين أربع  
حقاق ، بل هن ، أو خمس بنات لبون ) لما روى أبو داود من كتاب النبي  
صلى الله عليه وسلم : « فَإِذَا كَانَتْ مِثَّتَيْنِ . . . ففِيهَا أَرْبَعُ حِقَاقٍ أَوْ خَمْسُ بَنَاتٍ  
لَبُونٍ ، أَيُّ السَّنَيْنِ وَجِدَتْ . . . أَخَذَتْ »<sup>(٤)</sup> .

وقال في القديم : تتعين الحقاق ؛ لأن المرعي في زكاتها زيادة السن  
ما أمكن ، والأكثر تؤولوه على ما إذا لم يؤخذ إلا الحقاق أو كانت أغبط ،

(١) المجموع ( ٣٥٥ / ٥ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ١٣ / ٢ ) .

(٣) الشرح الكبير ( ٤٨٠ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ١٣ / ٢ ) .

(٤) سنن أبي داود ( ١٥٧٠ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

فَإِنْ وُجِدَ بِمَالِهِ أَحَدُهُمَا . . أَخِذْ ، وَإِلَّا . . فَلَهُ تَحْصِيلُ مَا شَاءَ ، وَقِيلَ :  
يَجِبُ الْأَغْبَطُ لِلْفُقَرَاءِ ، وَإِنْ وَجَدَهُمَا . . . . .

قاله السبكي ، والأصح في « الشرح الصغير » و« شرح المذهب » : طريقة القولين<sup>(١)</sup> .

قوله : ( فَإِنْ وَجِدَ بِمَالِهِ أَحَدُهُمَا . . أَخِذْ ) أي : فعلى المذهب : له خمسة أحوال ؛ الأول : أن يوجد بماله أحد الواجبين بكماله صحيحاً . . فيؤخذ ، ولا يكلف غيره ، سواء أكان أغبط أم لا ، وسواء أوجد بعض الآخر أم لا ؛ لأن الناقص كالمعدوم ، وكذلك المعيب ، ولا يجوز الصعود والنزول مع الجبران ؛ إذ لا ضرورة إليه .

قوله : ( وَإِلَّا ) أي : والحال الثاني : إذا لم يوجد أحدهما في ماله ، أو وجدا معيين ( . . فَلَهُ تَحْصِيلُ مَا شَاءَ ) أي : من النوعين ويخرجه ، وله ألا يحصل واحداً منهما ، فَإِنْ شَاءَ . . جعل الحقاق أصلاً وصعد إلى أربع جذاع فأخرجها وأخذ أربع جبرانات ، وَإِنْ شَاءَ . . جعل بنات اللبون أصلاً ونزل إلى خمس بنات مخاض فأخرجها ودفع معها خمس جبرانات .

ولا يجوز أن يجعل الحقاق أصلاً وينزل إلى أربع بنات مخاض ويدفع ثماني جبرانات ، ولا بنات اللبون أصلاً ويصعد إلى خمس جذاع ويأخذ عشر جبرانات ؛ لإمكان تقليل الجبران ، وقيل : يجوز .

قوله : ( وَقِيلَ : يَجِبُ ) عليه تحصيل ( الْأَغْبَطُ لِلْفُقَرَاءِ ) لأن استواءهما في العدم ؛ كاستوائهما في الوجود ، وعند وجودهما يجب الأغبط .

قوله : ( وَإِنْ وَجَدَهُمَا ) أي : بصفة الإجزاء من غير نفاسة ، وهو الحال

.. فَالصَّحِيحُ : تَعَيَّنُ الْأَغْبَطُ ، وَلَا يُجْزَى غَيْرُهُ إِنْ دَلَّسَ أَوْ قَصَرَ السَّاعِي ،  
وَالْإِلَّا .. فَيُجْزَى .

الثالث ( .. فالصحيح : تعين الأغبط ) لأن كل واحد منهما فرض ماله لو  
انفرد ، فإذا اجتماعا .. روعي الأصلح للمحتاجين ، وعبر في « الروضة »  
بالمذهب المنصوص<sup>(١)</sup> .

وقيل : إنه بالخيار في إعطاء ما شاء منهما ؛ كما أنه بالخيار في الصعود  
والنزول عند فقد الفرض ، وأجاب الجمهور : بأن الجبران شرع تخفيفاً على  
المالك ، فكانت الخيرة إليه في الصعود والنزول ، وعلى الثاني : يستحب  
للمالك إخراج الأغبط ، إلا أن يكون ولي يتيم فيراعى حظه .

قوله : ( ولا يجزئ غيره ) أي : غير الأغبط عن الزكاة ( إن دلّس ) أي :  
المالك ؛ بأن أخفى الأغبط .

قوله : ( أو قصر الساعي ) أي : بأن أخذه من غير اجتهاد ونظر في  
الغبطة .

قوله : ( وإلا .. فيجزئ ) أي : وإن لم يكن بتقصير من أحدهما ..  
أجزأ ؛ أي : يحسب من الزكاة ؛ لمشقة الرد ، وقيل : يجزئ بكل حال كما  
عند الانفراد ، وقيل : لا يجزئ بحال ؛ لأنه غير المأمور به ، قال السبكي :  
وهو القياس ، وقيل : إن كان باقياً في يد الساعي .. فلا يجزئ ولو لم يقصرا ،  
وإلا .. فيجزئ .

وكلام المصنف يحتمل الجزم بالتفصيل الذي ذكره ، ويحتمل انسحاب  
الصحيح عليه ، وهو سياق « الروضة »<sup>(٢)</sup> .

(١) روضة الطالبين ( ١٤ / ٢ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ١٤ / ٢ ) .



وَالْأَصَحُّ : وَجُوبُ قَدْرِ التَّفَاوُتِ ، وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهُ دَرَاهِمَ ، وَقِيلَ :  
يَتَعَيَّنُ تَحْصِيلُ شِقْصٍ بِهِ .

وإذا قلنا : لا يقع المأخوذ عن الزكاة . فعلى المالك إخراجها ، وعلى الساعي رد ما أخذه إن كان باقياً ، وقيمته إن كان تالفاً .

قوله : ( والأصح : وجوب قدر التفاوت ) أي : إذا قلنا : إنه يجزئ ، فيجب التفاوت بينه وبين قيمة الأغبط ؛ لأنه لم يعط ما عليه بكماله .

نعم ؛ إن كانت الغبطة لا تقتضي زيادة في القيمة ؛ كاحتياجهم إلى الحقاق ؛ لحرث أو حمل ونحوهما . فلا يجب شيء ؛ كما نبه عليه الرافعي في تعيين الغبطة<sup>(١)</sup> .

والثاني : لا يجب بل يستحب ؛ لأن المخرج محسوب عن الزكاة ، فلا يجب معه شيء آخر .

ويعرف التفاوت بالنظر إلى القيمة ، فإذا أخذ الحقاق وقيمتها أربع مئة ، وقيمة بنات اللبون أربع مئة وخمسون . . فالتفاوت خمسون .

قوله : ( ويجوز إخراج دراهم ) لما في إخراج الشَّقْص من ضرر المشاركة ، فعلى هذا : إن أخرج شقصاً . . جاز ، ويصرفه إلى الساعي ، وكذا إن أخرجه دراهم على الأصح من « زوائده » لأنها جبران المال الظاهر<sup>(٢)</sup> ، والمراد : نقد البلد ذهباً كان أو دراهم ، وذكرها المصنف تمثيلاً .

قوله : ( وقيل : يتعين تحصيل شقص به ) أي : بالتفاوت ؛ لأن العدول إلى غير الجنس ممتنع ، وعلى هذا : يشترط من الأغبط على الأصح ؛ لأنه الأصل .

(١) الشرح الكبير ( ٤٨٧/٢ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ١٥/٢ ) .

وَمَنْ لَزِمَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ فَعَدِمَهَا وَعِنْدَهُ بِنْتُ لَبُونٍ . . دَفَعَهَا وَأَخَذَ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا .

أَوْ بِنْتُ لَبُونٍ فَعَدِمَهَا . . دَفَعَ بِنْتَ مَخَاضٍ مَعَ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، أَوْ حَقَّةً وَأَخَذَ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا .

وبقي من أصل المسألة الحال الرابع ، وهو : أن يوجد البعض من كل صنف . . فليس له أن يخرج حقتين وبنتي لبون ونصفاً بالاتفاق ؛ للتشقيص ، وله أن يجعل الحقائق أصلاً ويخرج ثلاث حقائق وبنت لبون وجبراناً ، وأن يجعل بنات اللبون أصلاً فيخرج أربع بنات لبون وحققة ويأخذ جبراناً .

والحال الخامس : وهو أن يوجد بعض صنف واحد ؛ كما إذا لم يجد إلا حققة . . فله إخراجها مع ثلاث جذاع ويأخذ ثلاث جبرانات ، وله أن يجعل بنات اللبون أصلاً فيخرج بدلهن خمس بنات مخاض مع خمس جبرانات ، وله أن يجعل الحقائق أصلاً فيخرج أربع جذعات بدلهن ويأخذ أربع جبرانات .

قوله : ( ومن لزمه بنت مخاض فعدمها وعنده بنت لبون . . دفعها وأخذ شاتين أو عشرين درهماً ، أو بنت لبون فعدمها . . دفع بنت مخاض مع شاتين أو عشرين درهماً ، أو حققة وأخذ شاتين أو عشرين درهماً ) ثبت في كتاب أنس رضي الله عنه إخراج الحققة عن الجذعة وبالعكس ، وإخراج بنت اللبون عن الحققة وبالعكس ، وإخراج بنت المخاض عن بنت اللبون وبالعكس ، وعند الصعود يأخذ شاتين أو عشرين درهماً ، وعند النزول يعطي شاتين أو عشرين درهماً ، واتفق الشافعي<sup>(١)</sup> والأصحاب على ذلك ، سواء كان السن الذي نزل إليه مع الجبران يبلغ قيمة السن الذي نزل عنه أو لا .

(١) الأم (٣/ ١٨) .

وَالْخِيَارُ فِي الشَّاتَيْنِ وَالذَّرَاهِمِ لِدَافِعِهَا ، وَفِي الصُّعُودِ وَالنُّزُولِ لِلْمَالِكِ فِي الْأَصَحِّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ إِبْلُهُ مَعِيَّةً .

وقوله : ( فعدمها ) للاحتراز عما لو وجدها ؛ فإن النزول ممتنع ، وكذا الصعود إن طلب الجبران ، والمعيبة والكريمة كالمعدومة .

وقوله : ( وعنده بنت لبون ) ليس ذلك شرطاً ، بل له تحصيلها إذا لم تكن عنده ودفعها ، فلو فقد بنت مخاض وعنده ابن لبون وبنت لبون ، فأخرجها وطلب الجبران . . لم يقبل على الأصح ، بل عليه دفع ابن اللبون بلا جبران ، ولو لزمه بنت لبون ففقدتها ، ووجد ابن لبون وحقه ، فأراد دفعه مع الجبران . . فالأصح : المنع .

قوله : ( والخيار في الشاتين والدراهم لدافعها ) أي : سواء كان المالك أو الساعي ، وهذا هو المذهب ، وفي قول : إن الخيرة للساعي مطلقاً .

قوله : ( وفي الصعود والنزول للمالك في الأصح ) لأنهما شرعا تخفيفاً عليه ، ففوض الأمر إلى خيرته ، وقيل : للساعي ، وهو المنصوص في « الأم »<sup>(١)</sup> ، ورجحه أكثر العراقيين ؛ مراعاة لحظ المساكين ، وموضع الوجهين : ما إذا دفع المالك غير الأغبط ، أما إذا دفع الأغبط . . فإنه يلزم الساعي أخذه بلا خلاف .

قوله : ( إلا أن تكون إبله معيبة ) أي : فليس له الصعود إلا برضا الساعي ، فإذا أراد أن يصعد إلى معيب ، ويأخذ معه الجبران . . فالخيار للساعي قطعاً ، فإن رأى المصلحة فيه . . فعل ، وإلا . . فلا ، ولو رضي المالك بالنزول وأعطى الجبران بين الصحيحين . . جاز ؛ لأنه تبرع بزيادة .

(١) الأم ( ١٨/٣ ) .

وَلَهُ صُعُودٌ دَرَجَتَيْنِ وَأَخْذٌ جُبْرَانَيْنِ ، وَنُزُولٌ دَرَجَتَيْنِ مَعَ جُبْرَانَيْنِ بِشَرْطِ تَعَذُّرِ دَرَجَةٍ فِي الْأَصَحِّ .

وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ جُبْرَانٍ مَعَ ثَنِيَّةٍ بَدَلَ جَذَعَةٍ عَلَى أَحْسَنِ الْوَجْهِينِ .  
قُلْتُ : الْأَصَحُّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ : الْجَوَازُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قوله : ( وله صعود درجتين وأخذ جبرائيل ) مثل أن يعطي بدل بنت مخاض حقة عند فقدها وفقد بنت اللبون ويأخذ جبرائيل ( ونزول درجتين مع جبرائيل ) بأن يعطي بنت مخاض وجبرائيل بدل حقة .

قوله : ( بشرط تعذر درجة في الأصح ) أي : بشرط تعذر الدرجة القريبة ، فلا يصعد ولا ينزل في المثالين إلا عند تعذر بنت اللبون ؛ لإمكان الاستغناء عن الجبران الزائد ، فأشبهه ما لو صعد أو نزل مع إمكان أداء الواجب ، والثاني : يجوز ؛ لأن الموجود الأقرب ليس واجبه ، فوجوده كعدمه .

ومحل الوجهين في الصعود : ما إذا طلب جبرائيل ، فإن رضي بجبران واحد.. جاز بلا خلاف ، ولو لزمه بنت لبون ، ففقدناها وفقد الحققة ووجد جذعة وبنت مخاض.. فالأصح في « شرح المذهب » : له ترك بنت المخاض وإخراج الجذعة ؛ لأن بنت المخاض وإن كانت أقرب لكن ليست في الجهة المعدولة إليها<sup>(١)</sup> ، ومقتضى إطلاق الكتاب : المنع .

قوله : ( ولا يجوز أخذ جبران مع ثنية بدل جذعة على أحسن الوجهين )  
لأن الثنية ليست من أسنان الزكاة ، فأشبهه ما لو أخرج فصيلاً عن بنت المخاض  
مع الجبران .

قوله : ( قلت : الأصح عند الجمهور : الجواز ، والله أعلم ) لأنها

(١) المجموع (٣٥٩/٥ - ٣٦٠).



وَلَا تُجْزَى شَاةٌ وَعَشْرَةٌ دَرَاهِمَ ، وَيُجْزَى شَاتَانِ وَعِشْرُونَ لِحَبْرَانَيْنِ .  
وَلَا الْبَقَرُ حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثِينَ ، فَفِيهَا : تَبِيعُ ابْنُ سَنَةٍ ، .....

أعلى ؛ كالجذعة مع الحققة ، ولو أخرج الشية بلا جبران.. فلا خلاف في  
الاجزاء .

قوله : ( ولا تجزى شاة وعشرة دراهم ) لجبران ؛ أي : عن جبران ؛ لأن  
الشارع خير بين شاتين وعشرين درهماً ، وهذا شيء ثالث .

نعم ؛ لو كان المالك هو الآخذ ورضي .. جاز على الصحيح ؛ لأنه حقه .  
قوله : ( ويجزى شاتان وعشرون لجبرانين ) كما إذا أطعم عن كفارة وكسا  
عن أخرى ، ولا فرق في ذلك بين الساعي والمالك ، ويجبر الآخر على  
قبوله ، وكذا في ثلاث جبرانات يجوز تنويعها .

قوله : ( ولا البقر ) أي : ولا شيء في البقر ( حتى تبلغ ثلاثين ، ففيها :  
تبيع ) لأنه صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً إلى اليمن وأمره أن يأخذ من البقر  
من كل ثلاثين تبيعاً ، ومن كل أربعين مسنة . رواه الترمذي وحسنه ،  
والحاكم ، وقال : إنه على شرط الشيخين<sup>(١)</sup> .

قوله : ( ابن سنة ) أي : ودخل في الثانية ؛ لأنه لا يتحقق استكمال السنة  
إلا بالدخول في غيرها ، وقيل : ما له ستة أشهر .

فإذا بلغت أربعين.. ففيها مسنة ، ثم لا شيء حتى تبلغ ستين ففيها  
تبيعان .

وبعدها يتغير الواجب في كل عشرة ، ففي كل ثلاثين تبيع ، وكل أربعين  
مسنة .

(١) سنن الترمذي ( ٦٢٨ ) ، المستدرک ( ٣٩٨ / ١ ) عن معاذ بن جبل رضي الله عنه .

ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعُ ، وَكُلُّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً لَهَا سِتَّتَانِ .  
وَلَا الْغَنَمَ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ ، فَشَاةٌ جَذَعَةٌ ضَاأٌ أَوْ ثَنِيَّةٌ مَعَزٌ ، . . . . .

فإذا بلغت مئة وعشرين . . اتفق الفرضان ، وهما ثلاث مسنات أو أربعة أتبعه ، فيأتي فيه ما سبق في المئتين من الإبل<sup>(١)</sup> ، وتأتي الأحوال الخمسة ، إلا أنه إذا كان عنده بعض كل أو بعض صنف . . حَصَلَ ما شاء منهما ، ولا يأتي الصعود والنزول ؛ لأنه لا مدخل للجبران في البقر والغنم .

واختصر المصنف فقال : ( ثم في كل ثلاثين تبيع وكل أربعين مسنة ) للحديث ، ولو أخرج عنها تبيعين . . جاز على الصحيح ؛ لأنهما يجزئان عن الستين ، ففي أربعين أولى .

وسمي تبيعاً ؛ لأنه يتبع أمه ، والأنثى : تبعة .

قوله : ( لها ستتان ) وقيل : سنة ، وسميت مسنة لتكامل أسنانها .

قوله : ( ولا الغنم ) أي : ولا شيء في الغنم ( حتى تبلغ أربعين ، فشاة ) لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أنس : « وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِئَةٍ شَاةٌ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِئَةٍ إِلَى مِئَتَيْنِ . . شَاتَانِ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِئَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِ مِئَةٍ . . فَفِيهَا ثَلَاثٌ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِ مِئَةٍ . . فَفِي كُلِّ مِئَةٍ شَاةٌ »<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( جذعة ضأن أو ثنية معز ) لقول عمر رضي الله عنه للساعي : ( لا تأخذ الأكولة ، ولا الرُّبَّى ، ولا فحل الغنم ، وخذ الجذعة والثنية ) . رواه مالك<sup>(٣)</sup> .

(١) أي : آنفاً في قول المتن : ( ولو اتفق فرضان كمئتي بعير . . . ) إلخ .

(٢) أخرجه البخاري ( ١٤٥٤ ) .

(٣) الموطأ ( ٦١٤ ) .

وَفِي مِئَةِ وَاحِدَى وَعِشْرِينَ : شَاتَانِ ، وَمِئَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ : ثَلَاثٌ ، وَأَرْبَعٌ مِئَةٌ :  
أَرْبَعٌ ، ثُمَّ فِي كُلِّ مِئَةٍ : شَاةٌ .

### فصل

إِنْ اتَّحَدَ نَوْعُ الْمَاشِيَةِ .. أَخَذَ الْفَرَضُ مِنْهُ ، .....

قوله : ( وفي مئة وإحدى وعشرين : شاتان ، ومئتين وواحدة : ثلاث ،  
وأربع مئة : أربع ، ثم في كل مئة : شاة ) للحديث ، وضابطه : أنها إذا زادت على  
الأربعين نصابين وواحدة .. فهو النصاب الثاني ، فإذا زادت على ذلك نصابين  
آخرين .. فهو النصاب الثالث ، وبعده يستقر الحساب في كل مئة شاة .

قال السبكي : وما ذكره المصنف من الانتقال من مئتين وواحدة إلى أربع  
مئة هو منقول المزني والربيع ، وروى « البويطي » : أن في مئتين وواحدة ثلاثاً  
إلى ثلاث مئة ، ثم ما زاد ففي كل مئة شاة<sup>(١)</sup> ، ولا يختلفان في قدر الواجب ،  
وقال الروياني على رواية البويطي : إنه جعل الوقص إلى ثلاث مئة ، ثم  
استأنف بعده اعتبار نصاب مستقر على عدد واحد<sup>(٢)</sup> ، وعلى هذا : يظهر أثر  
الاختلاف في التقسيط ؛ كما إذا حال الحول على أربع مئة وتلف منها خمسون  
قبل التمكن .. فعلى منقول المزني : لا يجب إلا ثلاث شياه ، وعلى ما فهمه  
الروياني : يجب ثلاث شياه ونصف .

### ( فصل )

[في بيان كيفية الإخراج لما مر ، وبعض شروط الزكاة]

( إن اتحد نوع الماشية .. أخذ الفرض منه ) هذا الفصل في صفة المخرج  
في الكمال والنقصان .

(١) الأم ( ٢٤ / ٣ ) ، مختصر المزني ( ص : ٦٥ ) ، مختصر البويطي ( ص : ٣٢٨ ) .

(٢) بحر المذهب ( ٣٢ / ٣ ) .

فَلَوْ أَخَذَ عَنْ ضَأْنٍ مَعْزاً أَوْ عَكْسُهُ . . جَازَ فِي الْأَصَحِّ بِشَرْطِ رِعَايَةِ الْقِيَمَةِ .

وأَسبابُ النقص خمسة ؛ أحدها : رداءة النوع ، وبدأ به ، فإذا اتحد بأن كانت إبله كلها أرحبية ، منسوبة إلى أرحب بالحاء والراء المهملتين : قبيلة من همدان ، أو مهرية بفتح الميم ، أو كانت غنمه كلها ضأناً أو معزاً . . أخذ الفرض منها .

ولو اختلفت الصفة مع اتحاد النوع ، ولا نقص ؛ كما إذا كانت متفاوتة في السمن . . فقل : إن الساعي يختار أنفعهما ؛ كما في الحقاق وبنات اللبون ، وفي « شرح المذهب » عن « البيان » : أن عامة الأصحاب عليه<sup>(١)</sup> ، وقيل : يأخذ من الوسط ؛ نظراً للجانبين ، قال السبكي : ومقتضى المذهب : أن الثاني أصح .

قوله : ( فلو أخذ عن ضأن معزاً أو عكسه . . جاز في الأصح بشرط رعاية القيمة ) يعني : إذا أخرج عن الضأن معزاً مجزئاً عن المعز وهو الشنية ، أو أخرج عن المعز ضأناً مجزئاً عن الضأن وهي الجذعة ، ولم تنقص قيمة المخرج عن المتروك . . فالأصح : جوازه ؛ لاتفاق الجنس ؛ كالأرحبية مع المهرية ، والثاني : لا ؛ كما لا يجوز البقر عن الغنم ، والثالث : يؤخذ الضأن عن المعز ؛ لأنه خير منه ، كما يؤخذ في الإبل المهرية عن المجيدية بخلاف العكس .

ولو عبر المصنف بـ ( أعطى ) . . كان أحسن ؛ لأن الخيرة للمالك .

والضأن : جمع ، ومفرده ضائن للمذكر ، وضائنة للمؤنث ، والمعز : بفتح العين وسكونها ، ومفرده ماعز للمذكر ، وماعزة للمؤنث .

(١) المجموع ( ٣٧٨ / ٥ ) ، البيان ( ٢٠٢ / ٣ ) .



وَإِنْ اِخْتَلَفَ ؛ كَضَائِنٍ وَمَعَزٍ . . فَفِي قَوْلٍ : يُؤْخَذُ مِنَ الْأَكْثَرِ ، فَإِنْ اسْتَوَيَا . . فَلَاغْبَطُ .

وَالْأَظْهَرُ : أَنَّهُ يُخْرَجُ مَا شَاءَ مُقْسَطاً عَلَيْهِمَا بِالْقِيَمَةِ ، فَإِذَا كَانَ ثَلَاثُونَ عَنَزاً وَعَشْرُ نَعَجَاتٍ . . أَخَذَ عَنَزٌ أَوْ نَعَجَةٌ بِقِيَمَةِ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعٍ عَنَزٍ وَرُبْعٍ نَعَجَةٍ .

قوله : ( وإن اختلف ؛ كضائن ومعرز ) أي : ومهرية وأرحبية ، وعراب وجواميس . . فلا خلاف في ضم البعض إلى البعض في إكمال النصاب ؛ لاتحاد الجنس ، وفي كيفية أخذ الزكاة قولان .

قوله : ( ففي قول : يؤخذ من الأكثر ) أي : وإن كان الأحظ خلافه ؛ لمشقة النظر إلى كل نوع .

قوله : ( فإن استويا . . فلاغبط ) أي : وعلى هذا القول إذا استوى النوعان . . يؤخذ الأغبط ؛ تفريعاً على المذهب في المئتين من الإبل ، وقيل : يتخير المالك .

قوله : ( والأظهر : أنه يخرج ما شاء مقسطاً عليهما بالقيمة ) رعاية للجانبين ، والخيرة في ذلك للمالك على ما يقتضيه كلام المصنف والرافعي<sup>(١)</sup> والجمهور ، وقال القاضي حسين : للساعي .

قوله : ( فإذا كان ثلاثون عنزاً وعشر نعجات . . أخذ عنزاً<sup>(٢)</sup> أو نعجة بقيمة ثلاثة أرباع عنز وربع نعجة ) أي : تفريعاً على الأظهر ، فإذا كان قيمة عنز تجزئ ديناراً ، وقيمة النعجة المجزئة دينارين<sup>(٣)</sup> . . أخرج عنزاً أو نعجة قيمتها

(١) الشرح الكبير ( ٤٨٨/٢ ) .

(٢) قوله : ( أخذ عنز ) كذا في ( أ ) و ( ب ) ، و « بداية المحتاج » ( ٤٨٧/١ ) ، و « المنهاج » المطبوعين ، وفي سائر الشروح المطبوعة : ( أخذ عنزاً ) .

(٣) وفي ( أ ) : ( دينار ) ، و ( ديناران ) بالرفع فيهما .

وَلَا تُؤْخَذُ مَرِيضَةٌ وَلَا مَعِيَّةٌ إِلَّا مِنْ مِثْلِهَا ، ..... .

دينار وربع ، ولا حاجة إلى تقويم النصاب كله ، بل يقوم ضائنة تجزئ لو كان الجميع ضاناً ، وماعزة تجزئ لو كان الجميع معزاً .

والعنز : اسم للأنثى من المعز ، والنعجة : اسم للأنثى من الضأن .

قوله : ( ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة إلا من مثلها ) لقوله صلى الله عليه وسلم في كتاب أنس : « وَلَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرْمَةٌ ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ ، وَلَا تَيْسُ الْغَنَمِ إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ » . رواه البخاري <sup>(١)</sup> .

العوار بفتح العين أشهر من ضمها ، وهو : العيب ، وتيس الغنم : فحلها المعد لضرابها ، والمصدق بتخفيف الصاد هو : الساعي ، وصححه المصنف ، وهو مقتضى نصه في « البويطي » <sup>(٢)</sup> ، وعليه : يعود الاستثناء إلى الجميع ؛ كما هو المعروف من المذهب ، وذهب الأكثرون إلى أن المصدق بتشديد الصاد هو : المالك ، ويكون الاستثناء عائداً إلى تيس الغنم ، وعلى هذا : لا تؤخذ الهرمة والمعيبة بحال ، ويؤخذ تيس الغنم إذا رضي المالك .

ومقتضى التأويل الأول : جواز أخذ المريضة والمعيبة عن الصحاح إذا كانت أكثر قيمة ، وكذا الذكر عن الإناث ، قال السبكي : ولا نعلم أحداً قال به ؛ لأنه يؤدي إلى أخذ القيمة في الزكاة ، قال : وَيَرِدُ عَلَى الثَّانِي : أن المريضة تؤخذ من المراض باتفاق الأصحاب .

والنهي عن تيس الغنم إذا كانت ذكوراً ؛ لكرمه ، فيؤخذ برضا المالك ، ولنقصه إذا كان فيها إناث فلا يؤخذ .

وإذا عرف ذلك ؛ فإن كانت الماشية كلها مراضاً . فمريضة متوسطة ، فلو

(١) صحيح البخاري ( ١٤٥٥ ) عن أنس رضي الله عنه .

(٢) المجموع ( ٣٤١/٥ ) ، مختصر البويطي ( ص : ٣٣٢ ) .

وَلَا ذَكَرٌ إِلَّا إِذَا وَجَبَ ، وَكَذَا لَوْ تَمَحَّضَتْ ذُكُوراً فِي الْأَصْحَ ، . . . . .

لم يكن عنده ذلك السن فاشترى مريضة تليق بماله . . جاز .

فإن كان بعضها صحيحاً ؛ فإن كان الصحيح قدر الواجب فأكثر . . لم تجز المريضة إن كان الواجب حيواناً واحداً ، فإن وجب اثنان ونصف ماشيته صحاح ونصفها مراض ؛ كبنتي لبون في ست وسبعين وشاتين في مئتين . . فالأصح عند البغوي : تجزئ صحيحة ومريضة<sup>(١)</sup> ، والأقرب إلى كلام الأكثرين : لا تجزئ .

وإن كان الصحيح دون قدر الواجب ؛ كشاتين في مئتين ليس فيها صحيحة إلا واحدة . . فالمذهب : أنه تجزئه صحيحة ومريضة ، وقيل : وجهان ؛ ثانيهما : تجب صحيحتان .

ثم إذا أخرج صحيحة عن المال المنقسم إلى الصحاح والمراض . . لا يجب أن يكون من صحاح ماله ، ولا من مساويها في القيمة ، لكن تؤخذ صحيحة لا ثقة بماله ، مثاله : أربعون شاة نصفها صحاح ، قيمة كل صحيحة ديناران وكل مريضة دينار . . تجب صحيحة بقيمة نصف صحيحة ونصف مريضة ، وذلك دينار ونصف ، وهو ربع عشر المال ، ومتى قوم جملة النصاب وأخرج صحيحة بربع عشر القيمة . . كفى .

وحكم العيب حكم المرض ، والمعتبر في العيب : ما يردّ به البيع على الأصح ، وقيل : هذا مع ما يمنع الإجزاء في الأضحية .

قوله : ( ولا ذكر ) أي : بالاتفاق ( إلا إذا وجب ) كالتبيع وابن اللبون في خمس وعشرين عند فقد بنت المخاض .

قوله : ( وكذا لو تمحضت ذكوراً في الأصح ) أي : يجزئ الذكر ؛

(١) التهذيب ( ١٨/٣ ) .

وَفِي الصَّغَارِ : صَغِيرَةٌ فِي الْجَدِيدِ ، ..... .

كالمريضة من المراض ، وعلى هذا : يؤخذ في ست وثلاثين . . ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين ، فيكون أكثر منه بأحد عشر جزءاً من ستة وثلاثين . والثاني : لا يجزئ الذكر ، بل تقوّم ماشيته إناثاً والأنثى المأخوذة منها ، وتعرف نسبتها من الجملة ، ويقوّم الذكور ، وتؤخذ أنثى قيمتها ما تقتضيه تلك النسبة .

وكذلك الأنثى المأخوذة من الإناث والذكور دون المأخوذة من محض الإناث بطريق التقسيط في المراض .

وإطلاقه يقتضي : أن الخلاف في الغنم وجهان ، وهو أحد الطريقتين ، والمذهب : القطع بإجزاء الذكر فيها إذا تمحضت .

قوله : ( وفي الصغار : صغيرة في الجديد ) قطع به الجمهور في الغنم<sup>(١)</sup> ؛ لقول أبي بكر رضي الله عنه : ( وَاللَّهِ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّاكَ كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . . لَقَاتَلْتَهُمْ عَلَى مَنَعِهَا ) . رواه البخاري<sup>(٢)</sup> .

والقديم : لا تؤخذ إلا كبيرة ، لكن دون الكبيرة المأخوذة من الكبار في القيمة .

وصورة المسألة : إذا تمحضت صغراً ، فلو انقسمت إلى صغار وكبار . . تعينت الكبيرة قطعاً ، ويكون بالتقسيط ، فإن تعذرت كبيرة بالقسط . . أخذت القيمة ؛ للضرورة ؛ كما حكاه الرافعي عن المسعودي<sup>(٣)</sup> .

---

(١) قوله : ( قطع به الجمهور في الغنم ) غير موجود في ( ب ) ، وراجع « الشرح الكبير » ( ٤٩٧/٢ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ١٤٥٦ ) ، وأخرجه مسلم أيضاً ( ٢٠ ) .

(٣) الشرح الكبير ( ٤٩٧/٢ ) .

وَلَا رُبِّي ، وَأَكُولَةٌ ، وَحَامِلٌ ، وَخِيَارٌ إِلَّا بَرِضًا الْمَالِكِ .

وعلى الجديد : قطع الجمهور بأخذ الصغيرة من صغار الغنم ، وحكوا في الإبل والبقر أوجهاً ؛ أصحابها : كذلك ، لكن يجتهد الساعي بأن لا يسوي بين القليل والكثير ، والثاني : تؤخذ كبيرة بالقسط ، واختاره السبكي تبعاً لابن سريج وغيره .

تنبيه : يتصور كون الماشية صغاراً ؛ بأن يحصل نتاج في أثناء الحول ، وتموت الأمهات ، ويتم حولها والنتاج صغار ، وبأن يملك أربعين من صغار المعز ، فيحول عليها الحول وهم<sup>(١)</sup> جذاع لا تجزئ في الزكاة ؛ لأن واجبها الثني ، وهو ما له سنتان على الأصح .

قوله : ( ولا ربى ، وأكولة ، وحامل ، وخيار إلا برضا المالك ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ » . متفق عليه<sup>(٢)</sup> .

ولقول عمر رضي الله عنه : ( لا تأخذ الأكولة ولا الربى ولا الماخض ولا فحل الغنم ) . وهو صحيح<sup>(٣)</sup> .

والربى : بضم الراء وتشديد الباء المفتوحة ، وجمعها رباب بضم الراء ، وهي : التي ولدت ومعها ولدها ، شاة كانت أو ناقة أو بقرة ، ويطلق عليها إلى شهرين من ولادتها ، قاله الجوهري ، والأكولة بفتح الهمزة : السمينة المعدة للأكل .

وقوله : ( وخيار ) من ذكر العام بعد الخاص .

وقوله : ( إلا برضا المالك ) عائد إلى الجميع ، وقيل : لا تقبل منه

(١) وفي ( ب ) : ( وهي ) .

(٢) صحيح البخاري ( ١٤٥٨ ) ، صحيح مسلم ( ١٩ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) أخرجه مالك في « الموطأ » ( ٩١٤ ) . وقد مر آنفاً .



وَلَوْ اشْتَرَكَ أَهْلُ الزَّكَاةِ فِي مَاشِيَةٍ . . زَكَّيَا كَرَجُلٍ ، وَكَذَا لَوْ خَلَطَا مُجَاوَرَةً

الكريمة ولا الربي ، ويقبل منه الحامل ، ولا يتخيل أن الحمل عيب ؛ لأنه إنما يكون عيباً في الأدميات ، دون البهائم .

ولو كانت ماشيته كلها حوامل . . قال صاحب « التقريب » : لا يطلب منه حاملاً ، وهذه الصفة معفو عنها ؛ كالوقص ، وارتضاه الإمام<sup>(١)</sup> .

قوله : ( ولو اشترك أهل الزكاة في ماشية ) أي : بشراء أو إرث أو غيره ( . . زكيا كرجل ، وكذا لو خلطا مجاورة ) يعني : أن الخلطة نوعان ؛ الأولى تسمى : خلطة شيوع وخلطة اشتراك ، والثاني : خلطة جوار وخلطة أوصاف ، وكل منهما مؤثر في الزكاة ؛ إما في وجوبها ؛ كرجلين خلطا عشرين من الغنم بعشرين ، وإما في تكثيرها ؛ كخلط<sup>(٢)</sup> مئة شاة وواحدة بمثلها . . يجب على كل واحد شاة ونصف ، ولو انفرد . . لزمه شاة فقط ، وإما في تقليلها ؛ كرجلين خلطا أربعين بأربعين .

وقد تفيد تخفيفاً على واحد وتثقيلاً على الآخر ؛ كستين لأحدهما ثلثاها ، وللآخر ثلثها ، وقد لا تفيد ؛ كمئتين على السواء .

والأصل في ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أنس : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرَقٍ ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ » . « وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاوَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ »<sup>(٣)</sup> .

وهو صريح في تأثير خلطة الجوار ، وإذا أثرت . . فخلطة الشيوع أولى .  
ويشتركان في اعتبار شروط ؛ منها : أن يكون المختلطان من أهل وجوب

(١) نهاية المطلب ( ١٢٨/٣ ) .

(٢) وفي ( ب ) : ( كخلطة ) .

(٣) أخرجه البخاري ( ١٤٥٠ ) ، و ( ١٤٥١ ) .

بَشْرَطِ أَلَّا تَتَمَيَّزَ فِي الْمَشْرِعِ ، وَالْمَسْرَحِ ، وَالْمُرَاحِ ، وَمَوْضِعِ الْحَلَبِ ،  
وَكَذَا الرَّاعِي وَالْفَحْلُ فِي الْأَصَحِّ ، .....

الزكاة ، فلو كان أحدهما ذميًّا أو مكاتباً ، أو أحد المالكين موقوفاً ، أو لبيت المال .. فلا أثر للخلطة ، بل إن كان نصيب الحر المسلم نصاباً .. زكاه ، وإلا .. فلا شيء عليه ، وأشار إليه بقوله : ( أهل الزكاة ) .

ومنها : كون المجموع نصاباً ، ومنها : دوام الخلطة في جميع السنة إن كان المال حولياً ، وإلى زهو الثمرة واشتداد الحب في النبات ، ومنها : أن يكون المالك من جنس واحد لا غنم مع بقر ، زاده في « التحرير »<sup>(١)</sup> .

قوله : ( بشرط ألا تتميز في المشرع ، والمسرح ، والمراح ، وموضع الحلب ، وكذا الراعي والفحل في الأصح ) هذه الشروط مختصة بخلطة الجوار .

والمشرع : الموضع الذي يشرب منه ؛ إما نهر أو عين أو بئر أو مياه متعددة ، يقال : بغير شارع وإبل شارعة ؛ أي : واردة .

والمسرح : موضع رعيها ، ويطلق على الموضع الذي تجمع فيه ، ثم تساق إلى المرعى ، وكل منهما يشترط اتحاده .

والمراح بضم الميم ، وهو : موضع مبيتها .

وموضع الحلب : المكان الذي تحلب فيه ، والحلب : بفتح اللام مشترك بين اللبن المحلوب والمصدر ، وهو المراد هنا ، وحكي إسكانها ، فهذه متفق عليها .

وإنما شرط اتفاق المالكين في هذه الأشياء ؛ ليجتمع اجتماع ملك المالك

(١) تحرير الفتاوى ( ٤٦٢ / ١ ) .

لَا نِيَّةُ الْخُلْطَةِ فِي الْأَصَحِّ .

الواحد ، ولتخف المؤنة ، وفي الحديث : « وَالْخَلِيطَانِ : مَا اجْتَمَعَا فِي الْفَحْلِ ، وَالْحَوْضِ ، وَالرَّاعِي » . رواه الدارقطني بإسناد ضعيف<sup>(١)</sup> .

واشترط اتحاد الراعي والفحل في الأصح فيهما للمعنى والخبر ، والثاني : لا يشترطان ؛ لأن الافتراق ليس في نفس المال ، وليس المراد : أن يكون الراعي والفحل واحداً ، بل ألا تتميز ماشية أحدهما براع أو فحل ، سواء كانت الفحول مشتركة أو مملوكة لأحدهما أو مستعارة ، وإذا قلنا : لا يشترط اتحاد الفحل . . اشترط أن يكون موضع الإنزاء واحداً .

ومحل الخلاف في الفحل إذا اتحد النوع ، فإن اختلف ؛ كضأن ومعز . . فلا بد لكل نوع من فحل ، ذكره في « شرح المذهب »<sup>(٢)</sup> .

وتعبيره بـ ( الأصح ) موافق لتصحيح « الشرح الصغير » طريقة الوجهين فيهما ، ومخالف لما في « الروضة » : أن الجمهور قطعوا باشتراط الاتحاد في الفحل ، ولما في « الكبير » و « شرح المذهب » : أن الأكثرين قطعوا به في الراعي ، وعبارة « المحرر » : ( ألا يتميز المالان ) وهي أحسن<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( لا نية الخلطة في الأصح ) لأن خِفَّةَ المؤنة واتحاد المرافق لا يختلف بالقصد وعدمه ، وقيل : يشترط ؛ لأن الخلطة تغير أمر الزكاة ؛ إما بالتقليل أو التكثير ، فلا بد من قصد .

ويجريان فيما لو افرقت الماشية في شيء مما يشترط الاجتماع فيه

(١) سنن الدارقطني ( ص : ٤٣٩ ) عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .

(٢) المجموع ( ٣٩٢ / ٥ ) .

(٣) روضة الطالبين ( ٢٩ / ٢ ) ، الشرح الكبير ( ٥٠٤ / ٢ ) ، المجموع ( ٣٩١ / ٥ ) ، المحرر ( ٣٢٣ / ١ ) .

وَالْأَظْهَرُ : تَأْثِيرُ خُلْطَةِ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ وَالنَّقْدِ وَعَرْضِ التِّجَارَةِ بِشَرْطِ أَلَّا يَتَمَيَّزَ : النَّاطُورُ ، وَالْجَرِينُ ، وَالذُّكَّانُ ، وَالْحَارِسُ ، وَمَكَانُ الْحِفْظِ وَنَحْوَهَا .

بنفسها ، أو فرَّقها الراعي ، ولم يعلم المالك إلا بعد طول الزمان هل تنقطع الخلطة أو لا ؟

ولو فرَّقها أو أحدهما قصداً في شيء من ذلك . . انقطعت الخلطة وإن كان يسيراً ، والتفرق اليسير من غير قصد لا يؤثر ، ومتى انقطعت . . فعلى من كان نصيبه نصيباً زكاة الانفراد إذا تم الحول من يوم الملك ، لا من يوم انقطاعها ، والأصح<sup>(١)</sup> : أنه لا يشترط اتحاد الحالب والإناء .

قوله : ( والأظهر : تأثير خلطة الثمر والزرع والنقد وعرض التجارة بشرط ألا يتميز : الناطور ، والجرين ، والدكان ، والحارس ، ومكان الحفظ ونحوها ) الخلطة تؤثر في المواشي بلا خلاف ، وفيما عداها قولان ؛ الجديد : أن خلطة الاشتراك تؤثر في هذه الأشياء ؛ لأن الخليطين يرتفقان بالخلطة فيها ؛ كما في المواشي ، واحتج له بإطلاق الحديث ، والقديم : لا تؤثر الخلطة إلا في المواشي خاصة .

أما خلطة المجاورة . . ففيها قولان مرتبان ، وأولى بالمنع ، والأصح عند الأكثرين : ثبوتها ، وترجع عند الاختصار إلى ثلاثة أقوال ؛ ثالثها : تثبت خلطة الاشتراك فقط ؛ فَلِذَلِكَ حسن إطلاق المصنف .

وصورة الخلطة في هذه الأشياء : أن يكون لكل واحد منهما صف نخيل أو زرع في حائط واحد ، أو لكل واحد كيس دراهم في صندوق واحد ، أو أمتعة تجارة في خزانة واحدة ، ومنها : نخيل موقوفة على جماعة معينين في حائط

(١) وفي ( أ ) : ( والصحيح ) والمثبت موافق لما في المراجع الأخرى .

وَلَوْ جُوبَ زَكَاةُ الْمَاشِيَةِ شَرْطَانِ :

مُضِيَّ الْحَوْلِ فِي مِلْكِهِ ، .....  
 \_\_\_\_\_

واحد أثمرت خمسة أوسق . . تجب فيها الزكاة .

وأشار بقوله : ( ونحوها ) إلى اشتراط عدم التمييز في الملقح ، وجذاذ النخل ، والماء الذي تشرب منه ، والكيال ، والوزان ، والحمال .

قال ابن النقيب : ولم أر من صرح باشتراط شيء من ذلك ، وإنما ذكره في معرض التعليل ، قال الرافعي : لأنهما ؛ كما يرتفقان بالخلطة في المواشي لخفة المؤنة ، كذلك يرتفقان بها في غيرها باتحاد الجرين . . . إلى آخره ، وأسقطه من « الروضة » فلم يذكره لا شرطاً ولا تعليلاً<sup>(١)</sup> .

والناطور بالطاء المهملة : حافظ النخل والشجر ، والجرين : موضع تجفيف الثمار ، وقيل : غير ذلك .

قوله : ( ولو جوب زكاة الماشية شرطان ) .

شروط وجوب الزكاة ثمانية ؛ أولها : الإسلام والحرية ، وسيأتي تصريح المصنف بهما<sup>(٢)</sup> ، والنصاب وكمال الملك ، والحول ودوام الملك جميع الحول ، وهي شروط في جميع الأنواع ، ما عدا الحول في المعشرات والمعدن والركاز ، وتختص بالماشية منها اثنان : كونها نعماً متمحضة ، وكونها سائمة ، فلو عبر بـ ( النعم ) . . كان أولى .

قوله : ( مضي الحول في ملكه ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » . رواه أبو داود ، ولم يضعفه<sup>(٣)</sup> .

(١) السراج على نكت المنهاج ( ٦٥ / ٢ ) ، الشرح الكبير ( ٥٠٧ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ٣٠ / ٢ ) .

(٢) أي : في أول ( باب من تلزمه الزكاة ) .

(٣) سنن أبي داود ( ١٥٧٣ ) عن علي رضي الله عنه .

لَكِنْ مَا نَتَجَ مِنْ نَصَابٍ يُزَكَّى بِحَوْلِهِ ، .....

وأجمع عليه التابعون والفقهاء ؛ كما قاله الماوردي وإن خالف فيه بعض الصحابة ، وقيده في « الكفاية » بالتوالي<sup>(١)</sup> .

ويستثنى منه : ما لو ملك نصاباً من نقد ستة أشهر مثلاً ، ثم أقرضه . . فإن الحول لا ينقطع ، فإذا كان مليئاً أو عاد إليه . . أخرج الزكاة عند تمام الأشهر الباقية ، حكاها الإمام البلقيني عن الشيخ أبي حامد .

قوله : ( لكن ما نتج من نصاب يزكى بحوله ) أي : يستثنى من اشتراط الحول النتاج ، فلا يشترط فيه الحول ، بل يضم إلى الأمهات في حولها .

وللضم شروط ؛ أحدها : أن يحدث قبل تمام الحول ، فإن حدث بعده . . فلا يضم إلى الحول الأول ؛ لانقضائه ، بل يضم إلى الثاني ، وقيل : إن كان حدوثه قبل التمكن من الأداء . . ضممناه إلى الأول ، أما بعد الحول وبعد التمكن . . فلا يزكى بحول الأصل بلا خلاف .

الثاني : أن يحدث من نفس المال ، وأشار إليه بقوله : ( نتج ) احترازاً عما ملكه في أثناء الحول بشراء أو غيره . . فإنه لا يضم ؛ كما سيأتي<sup>(٢)</sup> ؛ لأن الدليل قد قام على اشتراط الحول ، خرج النتاج لدليل<sup>(٣)</sup> فيبقى<sup>(٤)</sup> ما عداه على الأصل .

الثالث : أن يكون النتاج من نصاب ، وإليه أشار بقوله : ( من نصاب ) احترازاً عما إذا ملك دونه ؛ كأربعة من الإبل في غرة المحرم ، وحدث منها

(١) الحاوي الكبير ( ٢٠ / ٤ ) ، كفاية النبيه ( ٢٤٢ / ٥ ) .

(٢) أي : في قول المتن آنفاً : ( ولا يضم المملوك بشراء . . . ) إلخ .

(٣) منه : ما جاء عن أبي بكر رضي الله عنه . أخرجه البخاري ( ١٤٥٦ ) ، ومسلم ( ٢٠ ) ،

وعن عمر رضي الله عنه . أخرجه مالك ( ٦١٤ ) ، والبيهقي في « الكبير » ( ٧٣٧٨ ) .

(٤) وفي ( أ ) : ( فبقي ) .

وَلَا يُضَمُّ الْمَمْلُوكُ بِشِرَاءٍ وَغَيْرِهِ فِي الْحَوْلِ ، .....

فصيل في غرة رجب .. فلا ضم ؛ لأن ما دون النصاب وجوده كعدمه ، فابتدأ حوله من رجب .

الرابع : أن يحدث مملوكاً لمالك النصاب بالسبب الذي ملك به النصاب ، فإذا أوصى بالحمل لشخص .. فلا يضم التاج إلى حول الوارث ، وكذا لو أوصى الموصى له بالحمل به أيضاً قبل انفصاله لمالك الأمهات ؛ لأنه ملك بطريق متعدد ، وإنما تظهر فائدة الضم إذا بلغت الماشية بالتاج نصاباً آخر ؛ بأن ملك مئة شاة فولدت إحدى وعشرين .. فتجب شاتان ، أما إذا لم يحدث إلا عشرون .. فلا تظهر له فائدة .

فقول « المحرر » : ( يضم إلى الأصول في الحول )<sup>(١)</sup> أصوب من قول المصنف : ( يزكى بحوله ) لأن الضمَّ إن اقتضى وجوب شيء .. زكاه ، وإلا .. فلا .

وإذا وجدت الشروط فماتت الأمهات كلها أو بعضها والتاج نصاب .. زكي التاج بحول الأمهات على الصحيح الذي قطع به الجمهور ، وقال الأنماطي : لا يزكى بحول الأمهات إلا إذا بقي منها نصاب ، وقيل : يشترط بقاء شيء من الأمهات ولو واحدة .

فائدة : نتج بضم النون وكسر التاء على المبني للمفعول ، يقال : نتجت الناقة تنتج بفتح ثالثة نتاجاً بالكسر : إذا ولدت ، وقد نتجها أهلها نتجاً على وزن ضرب ضرباً .

قوله : ( ولا يضم المملوك بشراء وغيره في الحول ) المستفاد بشراء أو إرث أو هبة لا يضم إلى ما عنده في الحول بلا خلاف ؛ كما صرح به في « شرح

(١) المحرر (١/٣٢٥) .

فَإِنْ ادَّعَى النَّتَاجَ بَعْدَ الْحَوْلِ .. صُدِّقَ ، فَإِنْ اتَّهَمَ .. حُلِّفَ .. . . . . .

المهذب»<sup>(١)</sup> لأنه ليس حادثاً من نفس النصاب ، بخلاف النتاج وريح مال التجارة .

واحترز بقوله : ( في الحول ) : عن النصاب .. فإنه يضم إليه فيه على الصحيح ؛ لأنه بالكثرة قد بلغ حداً يحتمل المواساة ؛ كما إذا ملك ثلاثين بقرة ستة أشهر ثم اشترى عشرًا .. فعليه عند تمام حول الأصل تبيع ، وعند تمام حول العشر ربع مسنة ، فإذا جاء حول ثان للأصل .. لزمه ثلاثة أرباع مسنة ، وإذا تم حول ثان للعشر .. لزمه ربع مسنة ، وهكذا أبدأ .

وقال ابن سريج : لا ينعقد حول العشر حتى يتم حول الثلاثين ، فلو ملك عشرين من الإبل ثم عشرًا .. فلا يقول ابن سريج هنا : لا ينعقد الحول بل لكل حكمه ؛ لأن العشر من الإبل نصاب كامل ، فإن كان المستفاد دون نصاب ، ولا يبلغ النصاب الثاني .. فلا حكم له .

قوله : ( فإن ادعى<sup>(٢)</sup> النتاج بعد الحول .. صدق ) .

اعلم : أن الاعتبار في النتاج بتمام الانفصال ، فإذا اختلف الساعي والمالك ؛ فقال : حصل النتاج بعد الحول ، وقال الساعي : قبله ، وكذلك إذا اختلفا أنه من النصاب أو من غيره .. صدق المالك ؛ لأن الأصل عدم الحدوث قبل ذلك ، لاسيما والأصل أيضاً عدم الوجوب .

قوله : ( فإن اتهم .. حلف ) أي : احتياطاً لحق الفقراء ، واليمين هنا مستحبة ، وفي وجه : واجبة .

(١) المجموع ( ٣٢٢/٥ ) .

(٢) وفي « المنهاج » وسائر الشروح المطبوعة : ( فلو ادعى ) .



وَلَوْ زَالَ مِلْكُهُ فِي الْحَوْلِ فَعَادَ أَوْ بَادَلَ بِمِثْلِهِ . . اسْتَأْنَفَ .

وَكَوْنُهَا سَائِمَةً ، .....

قوله : ( ولو زال ملكه في الحول فعاد أو بادل بمثله . . استأنف ) هذا إشارة إلى بقاء الملك جميع الحول ، فلو زال الملك في خلال الحول . . انقطع الحول ، ولو بادل بماشيته ماشية من جنسها أو من غيره . . استأنف كل واحد منهما الحول ، ولا فرق في ذلك بين أن يقصد الفرار من الزكاة أو لا ، لكنه يكره ، وكذا لو بادل الذهب بالذهب أو الورق . . استأنف الحول ولو كان صيرفيّاً على الأظهر ، ولا يقطع المبادلة الفاسدة وإن اتصل بها القبض .  
وتعبيره بالزوال يدخل فيه البيع والهبة .

وأشار بقوله : ( فعاد ) إلى أنه ولو عاد عقيب الزوال . . ينقطع ، ويؤخذ منه ومن قوله : ( بمثله ) الاستئناف عند طول الزمن ، وعند اختلاف النوع بطريق الأولى .

قوله : ( وكونها سائمة ) هذا الشرط الثاني الذي عينه ، ودليله : قوله في كتاب أنس : « وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا . . » . الحديث<sup>(١)</sup> .

وروى أبو داود والنسائي عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٍ فِي أَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ » . ورواه الحاكم وصححه<sup>(٢)</sup> .

فثبت اعتبار السوم في الإبل والغنم ، ويلحق البقر بهما .

والسوم : الرعي في الكلأ المباح ، فلو أسيمت في كلأ مملوك . . فهل هي

(١) أخرجه البخاري ( ١٤٥٤ ) وقد مر .

(٢) سنن أبي داود ( ١٥٧٥ ) ، سنن النسائي ( ٢٤٤٩ ) ، المستدرک ( ٣٩٧ / ١ ) .

فَإِنْ عُلِفَتْ مُعْظَمَ الْحَوْلِ . . فَلَا زَكَاةَ ، وَإِلَّا . . فَلَا صَحْحُ : إِنْ عُلِفَتْ قَدْرًا  
تَعِيشُ بِدُونِهِ بِلَا ضَرَرٍ بَيْنَ . . وَجَبَتْ ، وَإِلَّا . . فَلَا .

سائمة أو معلوفة ؟ فيه وجهان من غير ترجيح ، يقال : سامت تسوم سوماً ،  
وأسمتها : أخرجتها للرعي ، سميت بذلك ؛ لأنها تَسِم الأرض بالرعي ؛  
أي : تُعَلِّمها ، والمعنى في اشتراط السوم : أن بسببه تقل المؤنة ويكثر النماء .

قوله : ( فَإِنْ عُلِفَتْ مُعْظَمَ الْحَوْلِ . . فَلَا زَكَاةَ ) أي : بلا خلاف ، وصورة  
المسألة : إذا تمخّض العلف ، أما لو كانت تعلق ليلاً وترعى نهاراً في جميع  
السنة . . فعلى الخلاف الذي سيأتي<sup>(١)</sup> ، قاله الرافعي<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( وَإِلَّا ) أي : إِنْ عُلِفَتْ دُونَ مُعْظَمِ الْحَوْلِ ( . . فَلَا صَحْحُ : إِنْ  
عُلِفَتْ قَدْرًا تَعِيشُ بِدُونِهِ بِلَا ضَرَرٍ بَيْنَ . . وَجَبَتْ ) أي : زكاتها ؛ لخفة المؤنة .

قوله : ( وَإِلَّا . . فَلَا ) أي : وَإِنْ كَانَتْ لَا تَعِيشُ فِي تِلْكَ الْمَدَّةِ بِدُونِهِ ، أَوْ  
تَعِيشُ وَلَكِنْ بضرر بين . . فَلَا زَكَاةَ ؛ لظهور المؤنة ، هكذا ذكره كثير من  
الأئمة ، إلا أن قوله : ( بِلَا ضَرَرٍ بَيْنَ ) من زيادة إمام الحرمين<sup>(٣)</sup> ، ولم  
يتعرض له الأكثرون .

وقيل : إِنْ عُلِفَتْ قَدْرًا يَعدُّ مَوْنَةً بِالإِضَافَةِ إِلَى رَفَقِ السَّائِمَةِ . . فَلَا زَكَاةَ ،  
وَإِنْ احْتَقَرَتْ بِالإِضَافَةِ إِلَيْهِ . . وَجَبَتْ ، وفسر الرفق بدرّها ونسلها وأصوافها  
وأوبارها ، وقال في « الشرح الصغير » : إنه الأفقه ، وقيل : لا تمتنع الزكاة  
إلا إذا زاد العلف على نصف السنة ، وعلى هذا : لو استويا . . فالمشهور :  
الجزم بالسقوط .

(١) أي : آنفاً .

(٢) الشرح الكبير ( ٥٣٦ / ٢ ) .

(٣) نهاية المطلب ( ٢٠٥ / ٣ ) .

وَلَوْ سَامَتْ بِنَفْسِهَا، أَوْ اعْتَلَفَتِ السَّائِمَةُ ، أَوْ كَانَتْ عَوَامِلَ فِي حَرْثٍ وَنَضَحٍ وَنَحْوِهِ . . فَلَا زَكَاةَ فِي الْأَصَحِّ .

وقيل : إن ما يتمول من العلف وإن قل يقطع السوم ، قال الرافعي : ولعل الأقرب : تخصيص هذه الأوجه بما إذا لم يقصد بعلفه شيئاً ، فإن قصد به قطع السوم . . انقطع لا محالة ، كذا ذكره صاحب « العدة » وغيره<sup>(١)</sup> .

قال السبكي : وما قاله الرافعي . . حكاه الروياني عن نصه في « الأم » ، وعلله بأن النية قارنت الفعل المسقط للزكاة فسقطت وإن قل الفعل ، واستغربه ، وقال : قال البندنجي : إنه المذهب ، ومقتضى ذلك : إثبات خلاف فيه ، قال في « المهمات » : وبه صرح الجرجاني في « الشافي » فقال : وإن علفها الحول أو بعضه ولم ينو نقلها إلى العلف . . فلا حكم له ، وإن نواه . . انقطع حولها في أصح الوجهين<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( ولو سامت بنفسها ، أو اعتلفت السائمة ، أو كانت عوامل في حرث ونضح ونحوه . . فلا زكاة في الأصح ) ذكر ثلاث مسائل :

الأولى : إذا سامت الماشية بنفسها بعد أن كانت معلوفة ، أو لا معلوفة ولا سائمة ؛ بأن يكون ذلك عقيب ملكه لها به . . فلا زكاة إما لعدم القصد إن اشترطناه ، وإما لأن فعل الإسامة لم يوجد ، وقيل : لا يجب فيها قطعاً .

الثانية : إذا اعتلفت السائمة بنفسها القدر المؤثر من العلف . . فلا زكاة ؛ لحصول المؤنة ، وقيل : تجب ؛ لأنه لم يقصده ، فكان وجوده ؛ كعدمه .

الثالثة : إذا كانت السائمة عاملة في حرث ونضح . . فلا زكاة فيها ؛ لأنها

(١) الشرح الكبير ( ٥٣٦ / ٢ ) .

(٢) بحر المذهب ( ٨٨ / ٣ ) ، المهمات ( ٥٥٥ / ٣ ) .

وَإِذَا وَرَدَتْ مَاءٌ . . أَخَذْتُ زَكَاتُهَا عِنْدَهُ ، وَإِلَّا . . فَعِنْدَ بُيُوتِ أَهْلِهَا .

معدة لاستعمال مباح ، فأشبهت ثياب البدن ، وفي الحديث : « لَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ » . رواه البيهقي وغيره<sup>(١)</sup> .

وقال الشيخ أبو محمد وجماعة من الخراسانيين : إن ما كان مستعملاً منها ولكنها سائمة أبداً لا تعلف . . فالزكاة فيها واجبة ، بل هي أولى بالإيجاب ؛ لأن فيها توفر المؤنة وفائدة العمل .

ولو عبر المصنف بالمذهب في الثلاث . . استقام ؛ لأنه نقل في « شرح المذهب » في الأخيرتين عن الأكثرين : أنهم قطعوا بعدم الوجوب ، ونقل في الأولى أيضاً<sup>(٢)</sup> .

فروع : لو عَلفَ المالك لامتناع الرعي بالثلج ، وقصده الإسامة عند الإمكان ، أو عَلفَ الغاصب السائمة أو أسام المعلوفة ، وقلنا بالزكاة في المغصوب . . فالأصح : لا زكاة في الثلاث ، قال السبكي : فظهر أن الشرط على الأصح : إسامة المالك أو من يقوم مقامه ؛ من وكيل أو ولي ، لا قصده .

قوله : ( وإذا وردت ماء . . أخذت زكاتها عنده ، وإلا . . فعند بيوت أهلها ) لما روى البيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ أَهْلِ الْبَادِيَةِ عَلَى مِيَاهِهِمْ وَأَفْنِيَّتِهِمْ »<sup>(٣)</sup> .

فإن لم يجدها الساعي في هذين الموضعين . . فليس له أن يلزم رب الماشية أن يجلبها من مرعاها إليه ؛ للمشقة ، ولا عليه اتباعها ، وله أن يلزمه

(١) السنن الكبير ( ٧٤٦٧ ) عن علي رضي الله عنه ، وأخرجه الدارقطني ( ص ٤٣٨ ) .

(٢) المجموع ( ٣١٦/٥ ) .

(٣) السنن الكبير ( ٧٤٣٧ ) عن عائشة رضي الله عنها .

وَيُصَدَّقُ الْمَالِكُ فِي عَدَدِهَا إِنْ كَانَ ثِقَةً ، وَإِلَّا . . . فَتُعَدُّ عِنْدَ مَضِيقٍ .

بإحضارها إلى الماء أو الألفية ، وخروجه إليها أفضل .

قوله : ( ويصدق المالك في عددها إن كان ثقة ) ويجوز للساعي عددها أيضاً .

قوله : ( وإلا ) أي : وإن لم يكن ثقة ، أو قال : لا أعرف عددها ( . . فتعد عند مضيق ) لأنه أسهل وأبعد عن الغلط .

\* \* \*

## بَابُ زَكَاةِ النَّبَاتِ

تَخْتَصُّ بِالقُوتِ ، وَهُوَ مِنَ الثَّمَارِ : الرُّطْبُ وَالْعِنْبُ ، .....

قوله :

### ( باب زكاة النبات )

النبات : يكون مصدراً ؛ كقولك : نبت الشيء نباتاً ، واسماً بمعنى :  
النابت ، وهو المراد هنا ، والمراد به : الزروع والثمار وإن كان استعمال  
النبات في الثمار غير مألوف ، قاله في « التحرير »<sup>(١)</sup> .

ودليل الباب قبل الإجماع : قوله تعالى : ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾  
[الأنعام : ١٤١] ، ومن السنة أحاديث<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( تختص بالقوت ) لأنه ضروري لا حياة<sup>(٣)</sup> بدونه ؛ فلذلك أوجب  
الشارع منه شيئاً لأرباب الضرورات .

قوله : ( وهو من الثمار : الرطب والعنب ) بالإجماع ، ولما روى  
عتاب بن أسيد قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نخرص العنب كما  
نخرص النخل ، ويؤخذ زكاته زبيياً كما تؤخذ صدقة النخل تمرأ . رواه  
الترمذي وحسنه ، وأبو داود والنسائي ، وصححه ابن حبان<sup>(٤)</sup> .

(١) تحرير الفتاوي ( ٤٩٦ / ١ ) .

(٢) منها ما أخرجه أبو داود ( ١٥٩٩ ) ، وابن ماجه ( ١٨١٤ ) عن معاذ بن جبل رضي الله عنه .

(٣) وفي ( أ ) : ( ولا حياة ) .

(٤) سنن الترمذي ( ٦٥٠ ) ، سنن أبي داود ( ١٦٠٣ ) ، سنن النسائي ( ٢٦١٨ ) ، صحيح ابن  
حبان ( ٣٢٧٩ ) .

وَمِنَ الْحَبِّ : الْحِنْطَةُ وَالشَّعِيرُ وَالْأَرْزُ وَالْعَدَسُ وَسَائِرُ الْمُقْتَاتِ اخْتِيَاراً .

قوله : ( ومن الحب : الحنطة والشعير والأرز والعدس وسائر المقتات اختياراً ) أي : كالحِمْصِ والدخن ، والذُّرَّةِ والباقلَاءِ ، والماش واللوبيا والجلبان<sup>(١)</sup> ، روى الحاكم والبيهقي عن معاذ وأبي موسى حين بعثهما النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن : « لَا تَأْخُذَا الصَّدَقَةَ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ : الشَّعِيرِ وَالْحِنْطَةِ وَالزَّيْبِ وَالتَّمْرِ » . قال البيهقي : رواه ثقات ، وهو متصل<sup>(٢)</sup> .

قال السبكي : وألحق الباقي بها ؛ لشمول معنى الاقتيات ، وصلاحيتهما للاقتيات والادخار .

وقوله : ( اختياراً ) احترز به : عن حب الغاسول<sup>(٣)</sup> ونحوه مما يقتات في حال الضرورة والجذب ، واستغنى بالتقييد بالاختيار عن ذكر الاستنبات ، فإن ما لا يستنبت لا يقتات اختياراً ، وأما ما ليس بقوت . . فمعظمه لا تجب الزكاة فيه بلا خلاف ؛ كالتين والسفرجل والرمان وغيرها من الثمار .

تنبيه : ما وجبت فيه الزكاة لا فرق في الأرض الذي تنبته بين المملوكة

(١) الحِمْصُ : نبات زراعي عشبي حولي حَبِّي من القرنيات الفراشية . المعجم الوسيط ( ص : ١٩٨ ) . الدُّخْنُ : نبات عشبي من النجيليات ، حبه صغيرة أملس كحب السمسم ينبت برياً ومزروعاً . المعجم الوسيط ( ص : ٢٧٦ ) . الباقلاء : نبات عشبي حولي من الفصيلة القرنية ، تؤكل قرونه مطبوخة وكذا بذوره . المعجم الوسيط ( ص : ٦٦ ) . الماش : جنس من نباتات القرنيات الفراشية ، له حب أُخْيَضِرُ مدور أصغر من الحمص . المعجم الوسيط ( ص : ٨٩١ ) . اللُّوبِيَا : بقلة زراعية حولية من الفصيلة القرنية . المعجم الوسيط ( ص : ٨٤٤ ) . الجُلْبَانُ : عُشْبٌ حولي من الفصيلة القرنية تؤكل بذوره . المعجم الوسيط ( ص : ١٢٨ ) .

(٢) السنن الكبير ( ٧٥٢٤ ) .

(٣) الغَاسُولُ : عشب حولي ينبت في صحارى مصر . المعجم الوسيط ( ص : ٦٥٢ ) .

وَفِي الْقَدِيمِ : تَجِبُ فِي الزَّيْتُونِ ، وَالزَّعْفَرَانِ ، وَالْوَرَسِ ، وَالْقُرْطُمِ ،  
وَالْعَسَلِ .

والمستأجرة والخراجية عندنا ؛ كسواد العراق ، والبلاد المفتوحة صلحاً على  
أن تكون الأرض للمسلمين ، ويسكنها الكفار بالخراج ، فيجب فيها العشر مع  
الأجرة والخراج .

وكذا لا فرق بين أن يزرع قصداً ، وبين أن يتناثر البذر من أهل الزكاة  
فتنت .

وأما الخراج المأخوذ ظلماً من البلاد التي أسلم أهلها عليها ، أو أحيائها  
المسلمون ؛ فإن أخذه السلطان على أن يكون بدلاً عن العشر . . سقط به  
الفرض على الأصح ، وإذا وجب العشر أو نصفه في الزرع والثمار . . لم يجب  
فيها بعد ذلك شيء وإن بقيت سنين .

قوله : ( وفي القديم : تجب في الزيتون ، والزعفران ، والورس<sup>(١)</sup> ،  
والقرطم<sup>(٢)</sup> ، والعسل ) ورد في الزيتون والورس آثار ضعيفة<sup>(٣)</sup> ، وفي العسل

(١) الْوَرَسُ : نبت أصفر يزرع باليمن ويصنع به ، وقيل : صنف من الكُرْكُم ، وقيل يشبهه .  
المصباح المنير ( ص : ٦٥٥ ) .

(٢) الْقُرْطُمُ : حب العصفور ، وهو بكسرتين أفصح من ضمتين . المصباح المنير ( ص : ٤٩٨ ) .

(٣) أما الزيتون . . ففيه قول عمر رضي الله عنه : ( فيه العشر إذا بلغ خمسة أوسق حَبُّهُ ، عَصَرَهُ  
وَأَخَذَ عُسْرَ زَيْتِهِ ) . أخرجه البيهقي في « الكبير » ( ٧٥٣٠ ) عن عطاء الخراساني رحمه الله  
تعالى وقال : ( حديث عمر في هذا الباب منقطع ، وراويه ليس بقوي ) . والورس : قال  
البيهقي : ( قال الشافعي رحمه الله : أخبرني هشام بن يوسف : أن أهل حُفَاش أخرجوا كتاباً  
من أبي بكر الصديق رضي الله عنه في قطعة أديم إليهم يأمرهم بأن يؤدوا عشر الورس ، قال  
الشافعي : لا أدري أثابت هذا ؟ وهو يعمل به باليمن ، فإن كان ثابتاً . . عُشِرَ قَلِيلُهُ وكثيره ،  
قال الشيخ : لم يثبت في هذا إسناد تقوم بمثله حجة ، والأصل : أنَّ لا وجوب ) . السنن  
الكبير ( ١٥٢ / ٨ ) .



وَرِثَابُهُ : خَمْسَةُ أَوْسُقٍ ، .....

ولم يرد في الزعفران شيء وإنما ألحق بالورس ، ومنهم من ألحق العُصْفُرَ بالقرْطَمِ ، وطرّدوا القديم في التَّرمُسِ ، وحكاه ابن كج في حب الفجل<sup>(٢)</sup> ، فهذه ثمانية أشياء عن القديم .

والمشهور : أن النصاب يعتبر في الزيتون والعسل والقِرْطُم ، ولا يعتبر في الزعفران والورس ؛ لقلة الحاصل منهما .

وبدو صلاح الزيتون : نضجه واسوداده ، فإن لم يجئ منه زيت . . أخرج  
عشره زيتوناً ، فإن جاء . . فالصحيح : أنه يتخير بين الزيتون والزيت ، وهو  
أولى .

ولا فرق في العسل بين أن يكون النحل مملوكاً أو أخذه من المواضع المباحة .

قوله : ( ونصابه : خمسة أوسق ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ » . متفق عليه من حديث أبي سعيد (٣) .

ولمسلم : « لَيْسَ فِي حَبٍّ وَلَا تَمْرٍ صَدَقَةٌ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ » (٤) .

(١) عن أبي سيارۃ المُنْعِي قال : قلت يا رسول الله ؛ إن لي نحلًا ، قال : « أَذُّ العُشْرِ » ، قلت : يا رسول الله ؛ احمِها لي : فحمّاها لي . أخرجه ابن ماجه ( ١٨٢٣ ) ، والبيهقي في « الكبير » ( ٧٥٣٢ ) ، وقال : ( وهذا أصح ما روي في وجوب العشر فيه ، وهو منقطع . . . وقال البخاري : ليس في زكاة العسل شيء يصح ) . السنن الكبير ( ٧٥٣٢ ) .

(٢) التُّرْمُسُ : شجرة لها حَبٌ مُفْلَطَحٌ مَرٌّ ، يؤكل بعد نَقْعِهِ . المعجم الوسيط ( ص : ٨٤ ) .  
 الفُحْلُ : نبات عُشْبِيٌّ حَوْلِيٌّ أو ثَنَائِيٌّ الحَوْل . المعجم الوسيط ( ص : ٦٧٥ ) .

(۳) صحیح البخاری (۱۴۸۴) ، صحیح مسلم (۹۷۹)

(٤) صحيح مسلم (٩٧٩) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

وَهِيَ : أَلْفٌ وَسِتُّ مِئَةٍ رِطْلٍ بَغْدَادِيَّةٍ ، وَبِالدَّمَشْقِيِّ : ثَلَاثُ مِئَةٍ وَسِتَّةٌ وَأَرْبَعُونَ رِطْلًا وَثُلْثَانٍ .

والوسق بفتح الواو مصدر بمعنى : الجمع ، سمي به هذا المقدار لأجل ما جمعه من الصيعان ، وقال الجوهري : الوسق بالفتح : مصدر ، والوسق بالكسر : ستون صاعاً<sup>(١)</sup> .

قوله : ( وهي : ألف وست مئة رطل بغدادية ) لأن الوسق ستون صاعاً بالإجماع ، وفي « صحيح ابن حبان » في آخر حديث أبي سعيد : « وَالْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعاً »<sup>(٢)</sup> . فتكون الخمسة الأوسق : ثلاث مئة صاع ، والصاع : أربعة أمداد ، وذلك ألف ومئتا مد ، والمد : رطل وثلث ، فيكون الحاصل : ما ذكره المصنف ، وهو ألف وست مئة رطل .

وإنما قدر بالبغدادية ؛ لأنه الرطل الشرعي كما قاله المحب الطبري .  
وتقدير الأوسق تحديد على الأصح ، خلافاً لما في « شرح مسلم » (و كتاب الطهارة ) من « شرح المذهب »<sup>(٣)</sup> ، والاعتبار بالكيل لا بالوزن على الصحيح ، وإنما قدر بالوزن ؛ استظهاراً .

قوله : ( وبالدمشقي : ثلاث مئة وستة وأربعون رطلاً وثلثان ) لأن الرطل الدمشقي ست مئة درهم ، ورطل بغداد مئة وثلثون درهماً عند الرافعي<sup>(٤)</sup> ، فيكون المد : مئة وثلاثة وسبعين درهماً وثلث درهم ، والصاع : ست مئة درهم وثلاثة وتسعين وثلثاً ، وجملة الصيعان : ثلاث مئة ، فاضرب ثلاثة

(١) الصحاح ( ص : ١١٣٩ ) .

(٢) صحيح ابن حبان ( ٣٢٨٢ ) .

(٣) شرح صحيح مسلم ( ٥٣/٤ ) ، المجموع ( ١٨١/١ ) .

(٤) الشرح الكبير ( ٥٥/٣ ) ، المحرر ( ٣٢٧/١ ) .

قُلْتُ : الْأَصَحُّ : ثَلَاثُ مِئَةِ رَطْلِ وَاثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ وَسِتَّةُ أَسْبَاعِ رَطْلٍ ؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ : أَنَّ رَطْلَ بَغْدَادَ : مِئَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعِ دِرْهَمٍ ، وَقِيلَ : بِلَا أَسْبَاعٍ ، وَقِيلَ : ثَلَاثُونَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وتسعين وثلثاً في ثلاث مئة ، واجعل كل ست مئة رطلاً . . يحصل لك من مجموع ذلك ثلاث مئة وستة وأربعون رطلاً وثلثان ، وهو ما قاله الرافعي .

قوله : ( قلت : الأصح : ثلاث مئة واثنان وأربعون وستة أسباع رطل ؛ لأن الأصح : أن رطل بغداد : مئة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم ، وقيل : بلا أسباع ، وقيل : وثلثون ، والله أعلم ) إذا كان الرطل مئة وثمانية وعشرين درهماً ، وأربعة أسباع درهم ، وضربته في ألف وست مئة . . بلغ مئتي ألف وخمسة آلاف وسبع مئة درهم وأربعة عشر درهماً وسُبعي درهم ، فإذا قسمتها بالرطل الدمشقي ، وهو ست مئة درهم . . كانت ثلاث مئة وثلاثة وأربعين ، تنقص خمسة وثمانين درهماً وخمسة أسباع درهم ، وهو سُبُعُ الرطل الدمشقي فلذلك قال المصنف : إنها ( ثلاث مئة واثنان وأربعون وستة أسباع رطل ) .

والمد على هذا القول : مئة وأحد وسبعون درهماً ، وثلاثة أسباع درهم ، والصاع : ست مئة وخمسة وثمانون درهماً وخمسة أسباع ، فتأخذ للست مئة ثلاث مئة رطل ، ولأربعة وثمانين اثنين وأربعين رطلاً ، ولواحد وخمسة أسباع خمس مئة وأربعة عشر وسبعي درهم ، وهي ستة أسباع رطل .

وما قاله المصنف في تحرير الرطل البغدادي هو الصحيح ، فإنه تسعون مثقالاً ، كل أوقية منه سبعة مثاقيل ونصف مثقال ، والمثقال : درهم وثلثة أسباع درهم ، وممن ذكر ذلك الجوهري في « الصحاح » في باب ( مَكَكَ )<sup>(١)</sup> ، قاله السبكي .

(١) الصحاح ( ص : ٩٨٨ ) .

وَيُعْتَبَرُ تَمْرًا أَوْ زَبِيْبًا إِنْ تَتَمَّرَ أَوْ تَزَبَّبَ ، وَإِلَّا . . . فَرُطْبًا وَعِنْبًا ، وَالْحَبُّ مُصَفًّى مِنْ تَبْنِهِ ، وَمَا ادْخَرَ فِي قَشْرِهِ ؛ كَالْأَرُزِّ وَالْعَلَسِ فَعَشْرَةُ أَوْسُقٍ .

وعبر في « المحرر » في ضبط الأوسق بقوله : ( وهي بالمن الصغير ثمان مئة مَنْ ، وبالكبير الذي وزنه ست مئة درهم ثلاث مئة مَنْ وست وأربعون مَنًْا وثلاثا مَنْ )<sup>(١)</sup> فأفاد أن الرطل الدمشقي مساو للمن الكبير ، واختصره المصنف بما ذكر ، ثم اعترض على اختيار الرافعي في قدر الرطل البغدادي .

قوله : ( ويعتبر تمرًا أو زبيباً إن تتمر أو تزبب ) أي : تعتبر الخمسة أوسق في الرطب والعنب حال الجفاف إن كان مما يجيء منه التمر والزبيب ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ » . رواه مسلم<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( وإلا . . . فرطباً وعنباً ) أي : وإن لم يتمر الرطب ، ولم يتزبب العنب . . . فيؤسق رطباً وعنباً ، وتخرج الزكاة منهما ؛ لأن ذلك أكمل أحواله ، وقيل : يعتبر بأقرب الأشياء إليه مما يتمر أو يتزبب ، ولا خلاف أنه يضم ما لا يجفف من الثمار إلى ما يجفف في إكمال النصاب .

قوله : ( والحب مصفى من تبنيه ) أي : ويعتبر بلوغ الحبوب نصاباً بعد التصفية من التبن ؛ لأنه لا يدخر فيه ، ولا يؤكل معه .

قوله : ( وما ادخر في قشره ؛ كالأرز والعلس فعشرة أوسق ) أي : ولا توجب تصفيته<sup>(٣)</sup> ؛ لأن ادخاره فيه أصلح له ، وإذا أزيل . . . كان الصافي نصف المبلغ ، فيعتبر بلوغه بعد الدياس عشرة أوسق ؛ ليكون الصافي منه

(١) المحرر ( ٣٢٧/١ ) .

(٢) صحيح مسلم ( ٩٧٩ ) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٣) كذا في ( أ ) و ( ب ) ، وفي « مغني المحتاج » ( ٨٤ / ٢ ) : ( لا تجب تصفيته ) .

وَلَا يُكَمَّلُ جِنْسٌ بِجِنْسٍ ، وَيُضَمُّ النَّوعُ إِلَى النَّوعِ ، وَيُخْرِجُ مِنْ كُلِّ بَقِشْطِهِ ، فَإِنْ عَسَرَ . . أَخْرَجَ الْوَسْطُ ، . . . . .

خمس ، والمالك مخير إن شاء . . بقاه كذلك ، وأخرج منه وسقاً ، وإن شاء . . قشره ، فإن جاء خمسة أوسق . . زكاه ، وإلا . . فلا ، وقال البندنجي والرويانى وغيرهما على قول الشيخ أبى حامد : إنه يخرج منه الثلث ؛ أي : قشراً ، فيكون نصابه سبعة أوسق ونصفاً ، قاله في « المهمات »<sup>(١)</sup> .

وقوله : ( كالأرز والعلس ) يقتضي التمثيل ، وأنَّ ثمَّ ما يدخر في قشره غيرهما ، وليس كذلك .

والعلس بفتح العين واللام .

قوله : ( ولا يكمل جنس بجنس ) أي : كتمر بزبيب ، وحنطة بشعير ، وحمص بعدس أو عكسه ؛ قياساً على الماشية ، وهذا لا خلاف فيه .

قوله : ( ويضم النوع إلى النوع ) أي : وإن تباينا في الجودة والرداءة ، فتضم الحنطة الشامية إلى المصرية ، والتمر المعقلي إلى ما سواه ؛ لاشتراكهما في الاسم ، ولا فرق بين أن يكون في بلد أو بلاد إذا كان المالك واحداً .

قوله : ( ويخرج من كل بقسطه ) أي : من كل نوع ؛ لأنه لا مشقة فيه ، وقيل : فيه قول : إنه يؤخذ من الغالب ؛ كالماشية على أحد القولين .

قوله : ( فإن عسر ) أي : لقلة الحاصل وكثرة الأنواع ( . . أخرج الوسط ) أي : من الأنواع ؛ رعاية للجانبين ، وقيل : يخرج من كل نوع وإن شق ، وقيل : من الغالب .

واستفدنا من التعبير بالعسر : أنه لو تكلف وأخرج من كل واحد بالقسط . .

(١) المهمات (٣/ ٦١١) .

وَيُضَمُّ الْعَلْسُ إِلَى الْحِنْطَةِ ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهَا ، وَالسُّلْتُ جِنْسٌ مُسْتَقِلٌّ ، وَقِيلَ :  
شَعِيرٌ ، وَقِيلَ : حِنْطَةٌ .

وَلَا يُضَمُّ ثَمَرُ عَامٍ وَزَرْعُهُ إِلَى آخَرَ .

وَيُضَمُّ ثَمَرُ الْعَامِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ وَإِنْ اِخْتَلَفَ إِدْرَاكُهُ ، . . . . .

جاز ؛ كما جزم به الرافعي ، بل هو أفضل ؛ كما في « شرح المذهب »<sup>(١)</sup> .

قوله : ( ويضم العلس إلى الحنطة ؛ لأنه نوع منها ) فإذا كان له ثلاثة أوسق حنطة صافية . . كملت بأربعة أوسق علس .

قوله : ( والسلت جنس مستقل ) نص عليه ؛ لأنه يشبه الحنطة في الصورة ، والشعير بالطبع ، فاكسب من الشبهين طبعاً انفرد به ، وصار أصلاً برأسه ، فلا يضم إلى واحد منهما ، ( وقيل : شعير ) للشبه المعنوي ( وقيل : حنطة ) للشبه الصوري .

قوله : ( ولا يضم ثمر عام وزرعه إلى آخر ) أي : في تكميل النصاب بلا خلاف ، سواء أطلعت ثمرة العام الثاني قبل جداد الأول أو بعده ، ولو كانت له نخيل تحمل في العام الواحد مرتين . . لم يضم الثاني إلى الأول ؛ لأن كل حمل كثمرة عام ، قال الأصحاب : وهذا لا يكاد يقع في النخل والكرم ، وإنما يقع في التين وغيره مما لا زكاة فيه ، وإنما ذكرها الشافعي بياناً لحكمها لو تصورت<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( ويضم ثمر العام بعضه إلى بعض وإن اختلف إدراكه ) أي : كنخيل أو كروم يتأخر بعضها عن بعض ؛ لاختلاف الأنواع أو البلاد حرارة وبرودة ، فإن اطلع المتأخر قبل بدو صلاح المتقدم أو معه . . ضم قطعاً ؛ لوجوده يوم

(١) الشرح الكبير (٧٥/٣) ، المجموع (٤٤٢/٥) .

(٢) الأم (٧٩/٣) .

وَقِيلَ : إِنَّ أَطْلَعَ الثَّانِي بَعْدَ جَدَادِ الْأَوَّلِ . . لَمْ يُضْمَ .  
وَزَرَعَا الْعَامَ يُضْمَانِ ، وَالْأَظْهَرُ : اِعْتِبَارُ وَقُوعِ حَصَادَيْهِمَا فِي سَنَةٍ . . . .

الوجوب ، وكذا بعد الصلاح وقبل الجداد ؛ لاجتماعهما على رؤوس النخل ؛  
خلافاً لابن أبي هريرة وطائفة ، وكذا بعد الجداد ، وهو ظاهر النص ؛ لأنها  
ثمرة عام واحد .

قوله : ( وقيل : إن أطلع الثاني بعد جداد الأول . . لم يضم ) لأنه يشبه  
ثمرة العام الثاني ، وصححه في « الشرح الصغير » واختاره السبكي ، قال :  
وعلى هذا : الأصح : أن وقت الجداد قائم مقامه ، ونقل في « الكفاية » عن  
الأصحاب : أن المراد بالعام أربعة أشهر<sup>(١)</sup> .

قوله : ( وزرعا العام يضمن ) أي : فيما يزرع في السنة مرتين كالذرة ؛  
لأنها تزرع في الخريف والربيع والصيف ، وقيل : والشتاء .

قوله : ( والأظهر : اعتبار وقوع حصاديهما في سنة ) أي : إن وقع  
الحصادان في سنة واحدة ؛ بأن يكون بين حصد الأول والثاني أقل من اثني  
عشر شهراً . . ضم ، وإلا . . فلا ؛ لأن الحصاد وقت استقرار الوجوب ، فكان  
اعتباره أولى ، والثاني : اعتبار زرعيهما في سنة ، والثالث : اعتبار الزرعين  
والحصادين في سنة ؛ بأن يكون بين زرع الأول وحصد الثاني أقل من اثني عشر  
شهراً عربية ، وفيه سبعة أقوال أخرى .

وما صححه في الكتاب تبعاً لـ « المحرر »<sup>(٢)</sup> قال الإسنوي : لم أر من  
صححه ، بل رجح كثيرون اعتبار وقوع الزرعين في سنة ؛ منهم البندنجي وابن  
الصباغ .

(١) كفاية النبيه ( ٣٧٣ / ٥ ) .

(٢) المحرر ( ٣٢٨ / ١ ) .

وَوَاجِبُ مَا شَرِبَ بِالْمَطَرِ أَوْ عُرُوْقِهِ لِقُرْبِهِ مِنَ الْمَاءِ مِنْ ثَمَرٍ وَزَرْعٍ : الْعُشْرُ ،  
وَمَا سُقِيَ بِنَضْحٍ أَوْ دُولَابٍ أَوْ بِمَاءٍ اشْتَرَاهُ : نِصْفُهُ ، .....

وتعبير المصنف لا يفهم تعدد الأقوال ، وهذه الأقوال فيما إذا زرع الثاني بعد حصد الأول .

فإن زرع بعد اشتداد حب الأول . . فطريقان ؛ أصحهما : أنه على هذا الخلاف ، والثاني : القطع بالضم ؛ لاجتماعهما في الحصول في الأرض ، ولو وقع الزرعان معاً ، أو على التواصل المعتاد ، ثم أدرك أحدهما والثاني بقل لم ينعقد حبه . . فالأصح : القطع بالضم ، والثاني : على الخلاف ؛ لاختلافهما في وقت الوجوب .

قوله : ( وواجب ما شرب بالمطر أو عروقه لقربه من الماء من ثمر وزرع : العشر ، وما سقي بنضح أو دولاب أو بما اشتراه : نصفه ) أي : نصف العشر ، والمغصوب كالمشترى ؛ لأن عليه ضمانه ، والموهوب إن قلنا : يقتضي ثواباً . . فكالشراء ، وإلا . . فكالمغصوب على الأرجح ؛ للمنة .

روى البخاري عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ ، أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا . . الْعُشْرُ ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ »<sup>(١)</sup> .

وروى مسلم عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم : « فِيمَا سَقَتِ الْأَنْهَارُ وَالْغَيْمُ الْعُشْرُ ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالسَّانِيَةِ نِصْفُ الْعُشْرِ »<sup>(٢)</sup> .

وروى أبو داود بإسناد صحيح في حديث ابن عمر : « فِيمَا سَقَتِ الْأَنْهَارُ

(١) صحيح البخاري ( ١٤٨٣ ) .

(٢) صحيح مسلم ( ٩٨١ ) .



وَالْقَنَوَاتُ كَالْمَطَرِ عَلَى الصَّحِيحِ .

وَالْعُيُونُ ، أَوْ كَانَ بَعْلًا الْعُشْرُ<sup>(١)</sup> .

وقوله : ( بما اشتراه ) الأصوب : قراءة ( ما ) مقصورة على أنها موصولة ؛ ليعم الثلج والبرد والماء النجس ، قاله الإسنوي .

فائدة : البعل : الذي يشرب بعروقه ، والعثري بفتح العين المهملة والثاء المثلثة : الذي يسقى بماء السيل ، والنضح : السقي من بئر أو نهر بسانية ، وهي : البعير أو البقرة الذي يسقى عليه ، الذكر ناضح ، والأنثى ناضحة ، والدولاب بفتح الدال وضمها : ما يديره الحيوان أو الماء ، فارسي معرب ، ويسمى : المنجنون بثلاث نونات وجيم ، والدالية أيضاً ؛ كما قاله الجوهري<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( والقنوات كالمطر على الصحيح ) أي : يجب العشر فيما سقي بها ، وهي السواقي المحفورة من النهر العظيم ؛ لأن مؤنتها إنما تتحمل لإصلاح الضيع ، فإذا تهيأت . . وصل الماء إلى الزرع بنفسه مرة بعد أخرى بخلاف النواضح ونحوها ، فإن المؤنة تتحمل لنفس الزرع .

والثاني : نصف العشر ؛ لكثرة المؤنة ، وقال البغوي : إن كانت القناة أو العين تنهار كثيراً وتحفر . . وجب نصف العشر ، وإن لم يكن لها مؤنة غير الحفر الأول وكسحها في بعض الأوقات . . فالعشر<sup>(٣)</sup> .

والمذهب : ما تقدم .

(١) سنن أبي داود ( ١٥٩٦ ) .

(٢) الصحاح ( ص : ٣٥٠ ) .

(٣) التهذيب ( ٩٢ / ٣ ) .

وَمَا سُقِيَ بِهِمَا سَوَاءٌ : ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ ، فَإِنْ غَلَبَ أَحَدُهُمَا . . . فَفِي قَوْلٍ :  
يُعْتَبَرُ هُوَ ، وَالْأَظْهَرُ : يُقْسَطُ بِاعْتِبَارِ عَيْشِ الزَّرْعِ وَنَمَائِهِ ، وَقِيلَ : بِعَدَدِ  
السَّقِيَّاتِ .

قوله : ( وما سقي بهما سواء ) أي : بما يوجب العشر وما يوجب نصفه  
( ثلاثة أرباعه ) أي : أرباع العشر ؛ عملاً بالتقسيط ، وقيل : يجب العشر ؛  
نظراً للمساكين .

قوله : ( فإن غلب أحدهما . . . ففي قول : يعتبر هو ، والأظهر : يقسط )  
إذا عزم على السقي بماء السماء والنضح . . . فأحد القولين : إن غلب ماء  
السماء . . . وجب العشر ، وإن غلب النضح . . . فنصفه ؛ لأن للكثرة تأثيراً في  
الترجيح .

وأظهرهما : يقسط الواجب عليهما .

فإن كان ثلثا السقي بماء السماء<sup>(١)</sup> وثلثه بالنضح . . . وجب خمسة أسداس  
العشر : ثلثا العشر للثلثين ، وثلث نصف العشر للثلث .

فلو عزم على السقي بماء السماء ، واحتاج إلى النضح ، أو أنشأه على  
النضح فجاء السيل فسقاه . . . فالأصح : أنه كما لو عزم على سقيه بهما ابتداء .

قوله : ( باعتبار عيش الزرع ونمائه ) أي : سواء قسطنا أو اعتبرنا  
الأغلب ، فالاعتبار بعيش الزرع أو الثمر ونمائه ؛ لأن ذلك هو المقصود  
بالسقي ، وعبر بعضهم عن هذا بأن النظر إلى النفع عند أهل الخبرة .

( وقيل : بعدد السقيات ) أي : المفيدة دون ما لا يفيد أو يضر .

والأصح المنصوص : الأول .

(١) وفي (أ) : ( بماء المطر ) .

وَتَجِبُ بِدَوِّ صَلاَحِ الثَّمَرِ ، وَاشْتِدَادِ الْحَبِّ .  
وَيُسَنُّ خَرْصُ الثَّمَرِ إِذَا بَدَأَ صَلاَحُهُ عَلَى مَالِكِهِ ، .....

فرع : لو سقى زرعاً بماء السماء وآخر بالنضح ، ولم يبلغ واحد منهما نصاباً . . ضم أحدهما إلى الآخر ؛ لتمام النصاب وإن اختلف قدر الواجب .

قوله : ( وتجب بدو صلاح الثمر ) أي : في النخل والعنب ، وحصوله في البعض كاف ( واشتداد الحب ) أي : بدو اشتداده ؛ لأنه حينئذ يقتات ولا يجب الإخراج في ذلك الوقت بلا خلاف ، بل ولا يجرى ، وإنما المراد بالوجوب الآن : أنه ينعقد سبباً لوجوب الإخراج إذا صار تمرّاً أو زبيباً أو حبّاً مصفى ، ويعتبر ذلك حقّاً للفقراء يجب دفعه إليهم إذا جف الثمر وصفى الحب .

تنبيه : ليس من شرط من بدا الصلاح أو اشتد الحب في ملكه : أن يكون هو الزارع حتى لو باع زرعه وهو بقل فاشتد في ملك المشتري وهو من أهل الزكاة . . وجبت عليه ، وإن كان المشتري ذمياً . . فلا زكاة على أحد .

فائدة : مؤنة تجفيف التمر ، وجداده ، وحصاد الحب ، وحمله ، ودياسه ، وتصفيته ، وحفظه وغير ذلك من مؤنه من خالص مال المالك ، لا يحسب شيء منها من مال الزكاة .

قوله : ( ويسن خرص الثمر إذا بدا صلاحه على مالكه ) لأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن رواحة ، فخرص على أهل خيبر . رواه الإمام أحمد عن ابن عمر ، وأبو داود والدارقطني عن جابر ، ولحديث عتاب بن أسيد السابق<sup>(١)</sup> .

(١) مسند أحمد ( ٤٨٦٠ ) . سنن أبي داود ( ٣٤١٥ ) ، سنن الدارقطني ( ص : ٤٦٤ ) ، وحديث عتاب بن أسيد سبق أول الباب .

وَالْمَشْهُورُ : إِدْخَالُ جَمِيعِهِ فِي الْخَرْصِ ، وَأَنَّهُ يَكْفِي خَارِصٌ ، وَشَرْطُهُ :  
الْعَدَالَةُ ، .....

وقيل : إن الخرص واجب ، ولم يذكر الماوردي غيره<sup>(١)</sup> ، وهو مختص  
بالرطب والعنب ، وأشار إليهما بالثمر بالمثلثة ، ولا مدخل للخرص في الزرع  
بلا خلاف ، وكذا لا يخرص الزيتون على المذهب .

والخرص لغة : هو القول بغير علم ، بل بالظن والحزر ، وفي  
الاصطلاح : حَزْرٌ ما يجيء من الرطب الكائن على النخل تمراً ، وما يجيء من  
العنب زبيباً .

قوله : ( والمشهور : إدخال جميعه في الخرص ) لعموم الأدلة ، وفي  
قول : يترك للمالك نخلة أو نخلات يأكلها أهله ، ونقل الماوردي هذا القول :  
إنه يترك لهم الربع أو الثلث ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا خَرَصْتُمْ . .  
فَخُذُوا ، وَدَعُوا الثُّلُثَ ، فَإِنْ لَمْ تَدْعُوا الثُّلُثَ . . فَدَعُوا الرُّبْعَ » . رواه  
أبو داود ، وصححه ابن حبان والحاكم<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( وأنه يكفي خارص ) أي : كالحاكم ؛ لأنه يجتهد ، ولأن النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة إلى خيبر خارصاً<sup>(٣)</sup> ، وقطع  
به بعضهم ، والثاني : لا بد من اثنين ؛ لأن الخرص تقدير ، فأشبهه التقويم .

قوله : ( وشرطه : العدالة ) أي : سواء شرطنا العدد أم لا ؛ لأن الفاسق  
والكافر لا يقبل قولهما على الغير ، ويشترط أيضاً : أن يكون عارفاً بالخرص ؛

(١) الحاوي الكبير ( ١٣٥ / ٤ ) وما بعدها .

(٢) الحاوي الكبير ( ١٣٧ / ٤ ) ، سنن أبي داود ( ١٦٠٥ ) ، صحيح ابن حبان ( ٣٢٧٠ ) ،

المستدرک ( ٤٠٢ / ١ ) عن سهل بن أبي خُثَمة رضي الله عنه .

(٣) مَرَّ تخريجه آنفاً .

وَكَذَا الْحُرِّيَّةُ وَالذُّكُورَةُ فِي الْأَصَحِّ .

فَإِذَا خَرَصَ .. فَلَاظْهَرُ : أَنَّ حَقَّ الْفُقَرَاءِ يَنْقَطِعُ مِنْ عَيْنِ الثَّمَرِ ، وَيَصِيرُ فِي ذِمَّةِ الْمَالِكِ الثَّمَرُ وَالزَّيْبُ لِيُخْرِجَهُمَا بَعْدَ جَفَافِهِ ، .....

لأن الجاهل بالشيء ليس من أهل الاجتهاد فيه .

قوله : ( وكذا الحرية والذكورة في الأصح ) أي : فلا يكفي الرقيق والمبعض والأنثى والخنثى ؛ لأنها ولاية ، وولايتهم ممتنعة ، والثاني : لا يشترطان كما في الكيال والوزان .

ومقتضى كلام المصنف : التفريع على أنه واحد ، أما على اشتراط العدد ؛ فلا يكتفى بامرأتين ولا عبيدين ، قاله في « الكفاية » ، وصحح تفريعاً عليه : أنه لا يكفي أن يكون أحدهما امرأة أو عبداً ، والآخر ذكراً حراً<sup>(١)</sup> ، وبحث الرافعي : أنه يكتفى بامرأتين مقام الثاني<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( فإذا خرص .. فلاظهر : أن حق الفقراء ينقطع من عين الثمر ، ويصير في ذمة المالك الثمر والزيب ليخرجهما بعد جفافه ) لأن الخرص يبيح له التصرف في الجميع ، وذلك يدل على انقطاع حقهم عنها ، ويعبر عن هذا بأن الخرص تضمين ، والثاني : أن الخرص عبرة ؛ أي : مجرد اعتبار اللقدر ، ولا ينتقل حق المساكين إلى ذمة المالك ، بل يبقى متعلقاً بالعين كما كان ؛ لأنه ظن وتخمين ، فلا يؤثر في نقل حق إلى الذمة .

وفائدة الخرص على هذا : جواز التصرف ، ومطالبة المالك عند إتلاف الثمار بحساب الخرص .

(١) كفاية النبيه ( ٤٠٤ / ٥ ) .

(٢) الشرح الكبير ( ٨٠ / ٣ ) .

وَيُشْتَرَطُ : التَّصْرِيحُ بِتَضْمِينِهِ وَقَبُولِ الْمَالِكِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَقِيلَ : يَنْقَطِعُ بِنَفْسِ الْخَرْصِ .

فَإِذَا ضَمِنَ . . جَازَ تَصَرُّفُهُ فِي جَمِيعِ الْمَخْرُوصِ بَيْعاً وَغَيْرَهُ ، . . . . .

قوله : ( ويشترط : التصريح بتضمينه وقبول المالك على المذهب ) أي : تفریعاً على أن الخرص يُضمَّن ؛ لأن الحق ينتقل من العين إلى الذمة ، فلا بد من رضاها كالبايع والمشتري ، فإن لم يضمه أو ضمته ، فلم يقبل المالك . . بقي حق الفقراء كما كان .

والمضمَّن هو : الإمام أو الساعي ، ويقوم الولي في ذلك مقام المالك المحجور .

قوله : ( وقيل : ينقطع ) أي : حق الفقراء ( بنفس الخرص ) لأن التضمين لم يرد في الحديث ، وهذه المعاوضة على خلاف الأصل شرعت للضرورة ؛ رعاية للمالك بجواز التصرف بالأكل وغيره ، وللمساكين بحفظ الواجب لهم . وقيل : يشترط التضمين دون القبول ، أما إذا قلنا : الخرص عبء ؛ فلو ضمَّن الخارص المالك حق المساكين صريحاً وقبله المالك . . كان لغواً ، ويبقى حقهم على ما كان فيه ، وفيه وجه : أنه يصير مضموناً .

فائدة : قال في « الكفاية » : اختلفوا في كيفية التضمين ، فقال ابن سريج : يقول أقرضتك نصيب الفقراء من الرطب بما يجيء منه من التمر ، وقال الشيخ أبو حامد : خذه بكذا وكذا تمراً ، وقال البغوي : ضمنتك إياه بكذا<sup>(١)</sup> .

قوله : ( فإذا ضمن . . جاز تصرفه في جميع المخروص بيعاً وغيره ) لأنه ملكه ولا تعلق لأحد فيه ، فإن لم يضم أو جعلناه عبء . . نفذ تصرفه فيما عدا

(١) كفاية النبيه ( ٣٩٥/٥ ) ، التهذيب ( ٨٥/٣ ) .

وَلَوْ ادَّعَى هَلَاكَ الْمَخْرُوصِ بِسَبَبِ خَفِيٍّ ؛ كَسْرِقَةٍ ، أَوْ ظَاهِرٍ عُرِفَ . . صُدِّقَ بِيَمِينِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُعْرَفِ الظَّاهِرُ . . طُولِبَ بَيِّنَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، ثُمَّ يُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ فِي الْهَلَاكِ بِهِ .

مقدار الزكاة ، سواء أفردته بالتصرف ، أو تصرف في الجميع ، ولا يصح في مقدارها إن قلنا : الزكاة متعلقة بالعين .

وأما تصرف المالك قبل الخرص بأكل أو غيره . . فلا يجوز ، فإن فعله . . عزر ، فإن لم يكن حاكم أو كان ولم يبعث خارصاً . . تحاكم إلى عدلين يخرصان عليه .

قوله : ( ولو ادعى هلاك المخروص بسبب خفي ؛ كسرقة ، أو ظاهر عرف . . صدق بيمينه ) يعني : إذا ادعى المالك هلاك الثمار المخروصة عليه أو بعضها ، وأسندته إلى سبب خفي ؛ كالسرقة ، أو ظاهر اشتهر بين الناس ؛ كالحريق والنهب والبرد ، واتهم في الهلاك به . . صدق بيمينه في دعوى التلف بذلك السبب ؛ لأنه أمين ، واليمين مستحبة على الأصح ، لكن إذا عرف عموم أثر ذلك السبب ولم يتهم . . لم يحلف .

قوله : ( فإن لم يعرف الظاهر . . طوبى بينة على الصحيح ) أي : على وجود ذلك السبب ؛ لسهولة إقامتها ، والثاني : لا ؛ لأنه أمين .

قوله : ( ثم يصدق بيمينه في الهلاك به ) أي : بذلك السبب الظاهر ؛ لاحتمال سلامة ماله منه ، فإن اقتصر على دعوى الهلاك من غير تعرض لسبب . . فالمفهوم من كلام الأصحاب : قبوله مع اليمين ، قاله الرافعي رحمه الله ، أما إذا ادعى سبباً يكذبه الحس ؛ كقوله : هلك بحريق وقع في الجرين ، وعلمنا أنه لم يقع . . لم نبال بكلامه<sup>(١)</sup> .

(١) الشرح الكبير (٣/ ٨٤ - ٨٥) .

وَلَوْ ادَّعَى حَيْفَ الْخَارِصِ أَوْ غَلَطَهُ بِمَا يَبْعُدُ . لَمْ يُقْبَلْ ، أَوْ بِمُحْتَمَلٍ .  
قُبِلَ فِي الْأَصَحِّ .

فرع : إذا أصابت الثمار آفة ، أو سرقت في الشجر أو في الجرين قبل الجفاف ؛ فإن تلف الجميع . . فلا شيء على المالك بالاتفاق إذا لم يقصر ؛ لفوات الإمكان .

وإن تلف البعض ؛ فإن كان الباقي نصاباً . . زكاه ، وإن كان دونه . . بنى على أن الإمكان شرط للوجوب أو للضمان .

أما إذا أتلّفها بعد الخرص . . فإنه يضمن عشر الثمن على الأصح .

وقيل : يضمن عشر الرطب على الأصح .

والحالان في رطب يتتمر وعنب يتزبب ، فإن لم يكن كذلك . . فالواجب في الحالين : ضمان الرطب بلا خلاف .

قوله : ( ولو ادعى حيف الخارص أو غلطه بما يبعد . . لم يقبل ) إذا ادعى المالك أن الخارص تعمد الزيادة . . لم يلتفت إليه ؛ كما لو ادعى ميل الحاكم أو كذب الشاهد . . لا يقبل إلا ببينة .

وإن ادعى أنه غلط بما لا يجوز أهل الخبرة الغلط بمثله ؛ كالثلث والربع . . لم يقبل في حط جميعه .

والأصح : أنه يقبل في حط الممكن .

ولو قال : لم أجد إلا هذا وهو فاحش ، ولم يدع الغلط . . قبل ؛ لاحتمال أنه نقص بعد الخرص بآفة .

قوله : ( أو بمحتمل . . قبل في الأصح ) أي : إذا ادعى بعد الكيل غلطاً يسيراً في الخرص بقدر ما يقع بين الكيلين ؛ كصاع من مئة . . فيه وجهان ،



.....

---

صحح الإمام : أنه لا يحط<sup>(١)</sup> ، وقال المصنف رحمه الله : إن الحط أقوى ؛ لأن الكيل يقين ، والخرص تخمين<sup>(٢)</sup> ، قال السبكي : وهو الأصح في « البحر » و« التهذيب » ، وفي بعض نسخ الرافعي<sup>(٣)</sup> ، وفي الحقيقة الخلاف في الحط لا في القبول .

ومحل الوجهين : فيما إذا لم يكن المخروص باقياً ، فإن كان . . أعيد كيله ثانياً وعمل به .

أما إذا كان فوق ما يقع بين الكيلين ؛ كخمسة أوسق من مئة . . فيقبل قوله ويحط عنه ذلك القدر ، ولم يحكوا فيه خلافاً .

فإن اتهم . . حلف استحباباً على الأصح ، ولو ادعى الغلط ولم يبين مقداراً . . لم تسمع دعواه .

وقوله : ( محتمل ) بفتح الميم .

\* \* \*

---

(١) نهاية المطلب ( ٢٤٩ / ٣ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ١١٥ / ٢ ) .

(٣) بحر المذهب ( ١١٠ / ٣ ) ، التهذيب ( ٨٦ / ٣ ) ، الشرح الكبير ( ٨٥ / ٣ ) .

## بَابُ زَكَاةِ النَّقْدِ

نِصَابُ الْفِضَّةِ : مِثَّتَا دِرْهَمٍ ، وَالذَّهَبُ : عِشْرُونَ مِثْقَالًا . . . . .

### ( باب زكاة النقد )

قال القاضي عياض : النقد خلاف الدين والعرض ، وهو يشمل المضروب وغيره من الذهب والفضة ؛ كما هو المقصود .

قوله : ( نصاب الفضة : مئتا درهم ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس فيما دون خمسة أواقٍ من الورق صدقة » . متفق عليه<sup>(١)</sup> .  
والأوقية بتشديد الياء وتخفيفها : أربعون درهماً .

والورق بفتح الواو وكسر الراء ، ويجوز إسكان الراء مع فتح الواو وكسرهما ، قال الأكثرون من أهل اللغة : هو مختص بالدرهم المضروبة ، وقال جماعة : يطلق على كل الفضة وإن لم تكن مضروبة ، وهو مقصودنا هنا .

والدرهم بكسر الدال وفتح الهاء ، ويقال : بكسر الهاء ، ويقال : درهم .  
قوله : ( والذهب : عشرون مثقالاً ) نقل ابن المنذر الإجماع عليه إذا لم ينقص قيمة العشرين عن مئتي درهم ، وأجمع عليه أكثر أهل العلم إذا نقصت<sup>(٢)</sup> ، وأجمعوا على أنه لا يجب في أقل من عشرين .

وروى أبو داود والبيهقي بسند جيد : « وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا ، فَإِذَا كَانَتْ لَكَ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ . . فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ ،

(١) صحيح البخاري ( ١٤٨٤ ) ، صحيح مسلم ( ٩٧٩ ) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) الإجماع ( ص : ٢٣-٢٤ ) .

بِوزْنِ مَكَّةَ ، وَزَكَاتُهُمَا : رُبْعُ عَشْرِ .

فَمَا زَادَ . فَبِحِسَابِ ذَلِكَ .

قوله : « فَمَا زَادَ . فَبِحِسَابِ ذَلِكَ » شك الراوي هل هو مرفوع أو موقوف على علي رضي الله عنه<sup>(١)</sup> ؟

قوله : ( بوزن مكة ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « أَلْمِيزَانُ مِيزَانُ أَهْلِ مَكَّةَ ، وَالْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ » . رواه أبو داود والنسائي بأسانيد صحيحة<sup>(٢)</sup> .

ووزن مكة هو : كل درهم ستة دوانيق ، كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، والمثقال لم يتغير في الجاهلية والإسلام ، والدراهم كانت مختلفة ثم ضربت في زمان عمر رضي الله عنه - وقيل : عبد الملك - على هذا الوزن ، وأجمع المسلمون عليه .

ويجب اعتقاد أن ذلك هو مراد الشارع حيث أطلق الدراهم ، وأنها كانت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم معلومة على هذا الوزن ؛ لأنهم لا يجوز أن يجمعوا على خلاف ما كان في زمانه ، وزمان خلفائه الراشدين ، ويجب تأويل ما نقل مما يوهم خلاف ذلك ، قاله السبكي .

فرع : التقدير المذكور تحديد ، فلو نقص نصاب الفضة أو الذهب حبة أو نحوها . فلا زكاة عندنا بلا خلاف ، ولو نقص في بعض الموازين ، وتم في بعضها . فالصحيح : لا زكاة للشك ، والأصل : عدم الوجوب وعدم النصاب .

قوله : ( وزكاتهما : ربع عشر ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « وَفِي الرِّقَّةِ رُبْعُ

(١) سنن أبي داود ( ١٥٧٣ ) ، السنن الكبير ( ٧٦٠٨ ) .

(٢) سنن أبي داود ( ٣٣٤٠ ) ، سنن النسائي ( ٢٥٢٠ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

وَلَا شَيْءَ فِي الْمَغْشُوشِ حَتَّى يَبْلُغَ خَالِصُهُ نَصَاباً .

الْعُشْرُ . رواه البخاري<sup>(١)</sup> ، وللحديث السابق<sup>(٢)</sup> في الذهب .

والرقة بكسر الراء وتخفيف القاف ، وهي : الفضة ، وقيل : إنها تشمل الذهب والفضة .

ومن كلام المصنف يعلم : أنه يجب فيما زاد على النصاب بحسابه ، وأنه لا وقص إلا في الماشية ، والفرق أن النقود والثمار تجزئ من غير ضرر ، بخلاف الماشية .

ولا يكمل ذهب بفضة<sup>(٣)</sup> ولا عكسه ، كما لا يكمل التمر بالزبيب .  
ويكمل جيد كل واحد منهما برديئه ، ويخرج من الجيد إذا اختلفت القيمة .

فلو أخرج عن الجيد أو المختلط رديئاً ، أو عن الخالص مغشوشاً .  
فالأصح : أنه لا يجزئه ، ثم الأصح : أنه يسترجعه إذا بيّن عند الدفع أنه زكاة ، وعلى الأصح : لو كان تالفاً . قوّم بجنس آخر ، وأخرج التفاوت .  
والمراد بالجودة : النعومة والصبر على الضرب ونحوهما ، وبالرداءة : الخشونة والتفتت عند الضرب .

وإن اختلفت الأنواع ؛ فإن لم يكثر . . أخرج من كل بقسطه ، فإن كثرت وشق اعتبار الجميع . . أخرج من الوسط ، وقيل : يخرج من كل بقسطه أبداً .  
قوله : ( ولا شيء في المغشوش حتى يبلغ خالصه نصاباً ) أي : إنما تجب الزكاة في المغشوش إذا كان خالصه نصاباً ، ويخرج الواجب خالصاً ، أو

(١) صحيح البخاري ( ١٤٥٤ ) عن أنس رضي الله عنه .

(٢) أي : آنفاً .

(٣) في ( ب ) : ( فضة بذهب ) .

وَلَوْ اخْتَلَطَ إِنَاءٌ مِنْهُمَا وَجُهِلَ أَكْثَرُهُمَا . . زُكِّيَ الْأَكْثَرُ ذَهَبًا وَفِضَّةً ، أَوْ مُيِّزَ .

يخرج من المغشوش ما يعلم اشتماله على خالص بقدر الواجب ؛ كما إذا كان له أربع مئة درهم قدر الفضة نصفها . . لزمه عشرة منها أو خمسة خالصة ، والقول قول المالك في قدر المغشوش .

فإن جهل مقدار الغش مع علمه ببلوغ الخالص نصاباً . . فهو بالخيار إن شاء سبكها ، وأخرج ربع العشر خالصاً ، وإن شاء احتاط ، وأخرج ما تيقن أن فيه ربع عشر خالصاً ، فإن سبكها . . فالأصح : أن مؤنة السبك على المالك ، والثاني : من المسبوك .

ويكره للإمام ضرب الدراهم المغشوشة .

ويكره للرية ضرب الدراهم وإن كانت خالصة ، وللإمام أن يؤدب على ذلك .

ونص الشافعي رضي الله عنه على كراهة المعاملة بالدراهم المغشوشة<sup>(١)</sup> ، فإن كان مقدار الفضة والغش معلوماً . . جاز بالاتفاق ، وكذا إن كان مجهولاً على الأصح ؛ لأن المقصود رواجها .

قوله : ( ولو اختلط إناء منهما وجهل أكثرهما . . زكي الأكثر ذهباً وفضة ، أو ميز ) يعني : إذا كان له إناء من ذهب وفضة ، وزنه ألف ، واحدها ست مئة ، والآخر أربع مئة ، فإن أخرج زكاة ست مئة من الذهب وست مئة من الفضة . . خرج عن العهدة بيقين ، ولا يكفيه أن يقدر الأكثر ذهباً ، فإن الذهب لا يجزئ عن الفضة ، وإن لم يخرج زكاة ست مئة من كل واحد . . وجب عليه التمييز بالنار إما بسبك الجميع ، أو شيء منه لتمييز ، ويقاس به الباقي .

(١) الأم (٣/١٠١) .

وَيُزَكَّى الْمُحَرَّمُ مِنْ حُلِيِّ وَغَيْرِهِ لَا الْمُبَاحُ فِي الْأَظْهَرِ ، .....

قوله : ( ويزكى المحرم من حلي وغيره ) أجمع العلماء على وجوب الزكاة في المحرم ، وهو نوعان : حرام لعينه ؛ كالأواني والملاعق والمجامر من الذهب أو الفضة ، وحرام بالقصد بأن يقصد الرجل بحلي النساء الذي يملكه ؛ كالسوار والخلخال أنه يلبسه أو يلبسه غِلْمَانُهُ ، أو قصدت المرأة بحلي الرجال ؛ كالسيف والمنطقة أن تلبسه أو تلبسه جواربها أو غيرهن من النساء ؛ لأن إسقاط الزكاة فيه مشروط بمنفعة ، فلا بد أن تكون مباحة ، فالمنفعة المحظورة كالمعدومة .

وَالْحُلِّي : بفتح الحاء وإسكان اللام مفرد ، وجمعه ( حُلِّيّ ) بضم الحاء وكسرها مع كسر اللام فيها وتشديد الياء .

وقوله : ( وغيره ) بالجر .

قوله : ( لا المباح في الأظهر ) لأنه معد لاستعمال مباح ، فأشبهه العوامل من الإبل والبقر ؛ ولما في « الموطأ » بسند صحيح : أن ابن عمر كان يحلي بناته وجواربه بالذهب ، ولا يخرج عنه الزكاة ، وأن عائشة كانت لا تخرج الزكاة من حلي بنات أخيها<sup>(١)</sup> .

والقول الثاني : تجب ؛ لأحاديث تقتضي ذلك<sup>(٢)</sup> ، فعلى هذا : الزكاة منوطة بجوهر النقيدين كالربا ، وعلى الأول : منوطة بالاستغناء عن الانتفاع بها .

ومراد المصنف المحرم الاستعمال والمباح الاستعمال ، فلو لم يقصد

(١) الموطأ ( ٥٩٧ ) ، ( ٥٩٨ ) .

(٢) منها : ما أخرجه الحاكم ( ٣٨/١ ) ، وأبو داود ( ١٥٦٥ ) ، والدارقطني ( ص : ٤٤ ) ، والبيهقي في « الكبير » ( ٧٦٢٢ ) عن عائشة رضي الله عنها .

فَمِنَ الْمُحَرَّمَ : الإِنَاءُ ، وَالسَّوَارُ ، وَالْخِلْخَالُ لِلْبُسِّ الرَّجُلِ ، فَلَوْ اتَّخَذَ سِوَاراً بِلَا قَصْدٍ أَوْ بِقَصْدٍ إِجَارَتِهِ لِمَنْ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ . فَلَا زَكَاةَ فِي الْأَصَحِّ ، .

بالحلي استعمالاً مباحاً ولا حراماً ، ولكن قصد كنزه أو اقتناء . . وجبت الزكاة على المذهب ، وتجب في الأواني المتخذة من غير استعمال قطعاً وإن قلنا بجواز اتخاذها .

فرع : إذا أُوجِبْنَا<sup>(١)</sup> الزكاة في الحلي المباح ، فاختلفت قيمته ووزنه ؛ كخلخال زنته مئتان ، وقيمه ثلاث مئة . . اعتبرت القيمة على الصحيح ، فيتخير بين أن يخرج ربع عشر الحلي مشاعاً ، ثم يشتريه من الساعي إن أراد ، وبين أن يخرج خمسة دراهم مصوغة قيمتها سبعة ونصف ، وقيل : يجوز أن يعطي خمسة دراهم ولا اعتبار بالصيغة ، ولو كان وزنه أقل من نصاب وقيمه نصاباً . . لم تجب الزكاة بلا خلاف .

قوله : ( فمن المحرم : الإِنَاءُ ) أي : للرجال والنساء ؛ لما سبق في ( الأواني )<sup>(٢)</sup> ( والسوار والخلخال للباس الرجل ) أما في الذهب . . فلقوله صلى الله عليه وسلم : « أُحِلَّ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ لِلْإِنَاثِ أُمَّتِي ، وَحُرِّمَ عَلَى ذُكُورِهَا » . صححه الترمذي<sup>(٣)</sup> .

وأما الفضة . . فبالقياس .

قوله : ( فلو اتخذ سواراً بلا قصد أو بقصد إجارته لمن له استعماله . . فلا زكاة في الأصح ) هاتان صورتان مفرعتان على عدم وجوب الزكاة في الحلي المباح ، أما في عدم القصد . . فلأن الزكاة إنما تجب في المال النامي ،

(١) وفي ( ب ) : ( إذا وجبت ) .

(٢) أي : قبيل ( باب أسباب الحدث ) في قول المتن : ( ويحل استعمال كل إناء طاهر ، إلا ذهباً وفضة ) .

(٣) سنن الترمذي ( ١٨١٧ ) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

وَكَذَا لَوْ اِنْكَسَرَ الْحُلِيِّ وَقَصَدَ إِصْلَاحَهُ .

والنقد غير نام في نفسه ، وإنما التحق بالناميات ؛ لكونه مهياً للإخراج فيما يعود نفعه ، وبالصياغة بطل التهيؤ ، وأما في الإجارة . . فلأنه معد لاستعمال مباح .

والثاني : تجب الزكاة ، أما عند عدم القصد . . فلأن الصارف للزكاة قصد الاستعمال ولم يوجد ، وأما في الإجارة . . فلأنه معد للنماء ، فأشبه ما إذا اشترى حلياً ليتجر فيه ، ولا فرق في ذلك بين أن يتخذ الرجل حلي النساء ، أو المرأة حلي الرجال ، ولو قصد عند الصياغة محرماً ، ثم غَيَّرَ قصده إلى مباح . . بطل الحول ، فلو عاد القصد المحرم . . ابتداء الحول ، وكذا لو قصد الاستعمال ثم قصد كنزه . . ابتداء الحول .

وإطلاق المصنف نفي القصد يفهم وجوب الزكاة إذا قصد القنية كنزاً ، وهو المذهب .

قوله : ( وكذا لو انكسر الحلي وقصد إصلاحه ) أي : فلا زكاة في الأصح ، وإن تمادت عليه أحوال ؛ لدوام صورة الحلي ، وقصد الإصلاح ، والثاني : يجب لتعذر الاستعمال .

وصورة المسألة : إذا انكسر بحيث يمنع الاستعمال ، لكن لا يحوج إلى صوغ جديد ، بل يصلح بالإلحام ، وإن لم يمنع الاستعمال . . فلا أثر للكسر ، وإن أحوج إلى صوغ جديد . . وجبت فيه الزكاة ، جزم به الرافعي<sup>(١)</sup> وغيره ، وابتداء الحول من يوم الانكسار ، وقيل : لا زكاة كما لو لم يحوج إلى صوغ جديد .

واحترز بقوله : ( وقصد إصلاحه ) : عما إذا قصد جعله تبرأً أو دراهاً ، أو

(١) أي : في « الشرح الصغير » ؛ كما يعلم مما يأتي .



وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ حُلِيُّ الذَّهَبِ إِلَّا الْأَنْفَ وَالْأَنْمَلَةَ وَالسِّنَّ لَا الْإِصْبَعَ ،

قصد كنزه . . فإنه ينعقد الحول عليه من يوم الانكسار ، وعما إذا لم يقصد شيئاً ، فإن الأرجح فيه في « أصل الروضة » و« الشرح الصغير » : الوجوب ، وفي « الشرح الكبير » ما يقتضيه ، وصحح فيه أيضاً عدم الوجوب ، قال الإسنوي : هو الصواب الذي نص عليه الشافعي<sup>(١)</sup> .

قوله : ( ويحرم على الرجل حلي الذهب ) للحديث السابق<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( إلا الأنف ) يعني : إذا قطع أنفه . . جاز له أن يتخذ أنفاً من ذهب وإن أمكن اتخاذه من فضة ؛ لحديث عَرَفَجَة : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يتخذ أنفاً من ذهب . حسنه الترمذي ، وصححه ابن حبان<sup>(٣)</sup> .

والحكمة في الذهب : أنه لا يصدأ ، بخلاف الفضة .

قوله : ( والأنملة والسن ) أي : يجوز اتخاذهما ذهباً ؛ قياساً على الأنف ، وما ثَبَتَ فِي الْعُضْوِ وَتَرَاكِبَ عَلَيْهِ اللَّحْمُ . . لا زكاة فيه ، وما كان ظاهراً يمكن نزع ورده . . ففيه القولان في الحلي ، ويجوز أيضاً شد السن به عند تحركها .

وكل ما جاز من الذهب . . فهو من الفضة أجوز .

قوله : ( لا الإصبع ) هذا استثناء من الإباحة المستثناة من التحريم ؛ أي : لا يجوز لمن قطعت إصبعه أن يتخذها من ذهب ولا فضة ؛ لأنها لا تعمل ، فتكون لمجرد الزينة ، بخلاف الأنملة يمكن تحريكها ، واليد كالإصبع ، وقيل : يجوزان .

(١) روضة الطالبين ( ١٢٣/٢ ) ، الشرح الكبير ( ٩٧/٣ ) ، المهمات ( ٦٣٣/٣ ) .

(٢) أي : أنفاً في شرح قول المتن : ( فمن المحرم : الإناء ) .

(٣) سنن الترمذي ( ١٨٦٨ ) ، صحيح ابن حبان ( ٥٤٦٢ ) .

وَيَحْرُمُ سِنُّ الْخَاتَمِ عَلَى الصَّحِيحِ .

وَيَحِلُّ لَهُ مِنَ الْفِضَّةِ الْخَاتَمُ ، .....

قوله : ( ويحرم سن الخاتم على الصحيح ) أي : الذي قطع به الأكثرون ؛ لعموم أدلة التحريم<sup>(١)</sup> ، ومقابله : احتمال نقله الرافعي عن الإمام ، قال : لا يبعد تشبيه القليل بالضبة الصغيرة في الأواني ، وبتطريف الثوب بالحرير ، وفرق الرافعي ؛ بأن الخاتم ألزم للشخص من الإناء ، ولبس الحرير أهون من الذهب<sup>(٢)</sup> .

فرع : ما حرم على الرجل . . حرم على الخنثى ، ويجب زكاته على المذهب فيهما ، وكذلك ما حرم على المرأة ، قال في « المهمات » عن أبي الفتوح : يحرم على الخنثى ما أبحناه للرجل<sup>(٣)</sup> ؛ احتياطاً<sup>(٤)</sup> .

قوله : ( ويحل له من الفضة الخاتم ) للإجماع ، وهو سنة ، سواء كان<sup>(٥)</sup> في اليمين أم اليسار ، لكن اليمين أفضل على الصحيح ، والسنة : أن يجعله في الخنصر ، وأن يجعل فسه مما يلي كفه ، ويكره له جعله في الوسطى والتي تليها .

قال ابن الرفعة : وينبغي أن ينقص عن مثقال ؛ لما روى أبو داود وابن حبان في حديث : أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم : مم أتخذه ؟ قال : « مِنْ فِضَّةٍ وَلَا تُبْلَغُهُ مِثْقَالاً »<sup>(٦)</sup> . ورواه الترمذي والنسائي

(١) منها : الحديث السابق عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

(٢) الشرح الكبير ( ٩٩ / ٣ ) ، نهاية المطلب ( ٢٨٢ / ٣ ) . .

(٣) وفي ( أ ) : ( للرجال ) .

(٤) المهمات ( ٦٣٤ / ٣ ) .

(٥) وفي ( أ ) : ( أكان ) .

(٦) كفاية النبيه ( ٢٦٥ / ٤ ) .

وَحِلْيَةُ آلَاتِ الْحَرْبِ ؛ كَالسَّيْفِ وَالرُّمْحِ وَالْمِنْطَقَةِ ، لَا مَا لَا يَلْبَسُهُ ؛ كَالسَّرَجِ  
وَاللِّجَامِ فِي الْأَصَحِّ .

وعندهم : « وَلَا تُتِمَّهُ مِثْقَالًا »<sup>(١)</sup> .

فرع : لو اتخذ خواتيم كثيرة ليلبس الواحد بعد الواحد . . . . . جاز ، كذا قاله  
الرافعي<sup>(٢)</sup> ، وظاهره : الجواز في الاتخاذ لا في اللبس .

وقال الإسنوي رحمه الله : قال الدارمي في « الاستذكار » : يكره للرجل  
لبس فوق خاتمين فضة ، وهو يقتضي : جوازهما ، وفي « الكافي »  
للخوارزمي : يجوز أن يلبس زوجاً في يد وفرداً في الأخرى ، فإن لبس في كل  
واحدة زوجاً . . . فقال الصيدلاني في « الفتاوى » : لا يجوز<sup>(٣)</sup> .

ولا يجوز له لبس غير الخاتم ؛ كالسوار والطوق على الأصح .

قوله : ( وحلية آلات الحرب ؛ كالسيف والرمح والمنطقة ) أي :  
ونحوها ؛ كالدرع والترس والخف وأطراف السهام ؛ لأن ذلك يغيظ الكفار ،  
ولأنه صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح وعلى سيفه ذهب وفضة . رواه  
الترمذي وحسنه<sup>(٤)</sup> .

قوله : ( لا ما لا يلبسه ؛ كالسرج واللجام في الأصح ) كالأواني ، وهذا  
هو المنصوص .

والثاني : يجوز ؛ لما فيه من إغاية الكفار ، والوجهان جاريان في الركاب

(١) سنن أبي داود ( ٤٢٢٣ ) ، صحيح ابن حبان ( ٥٤٨٨ ) ، سنن الترمذي ( ١٨٨٨ ) ، سنن  
النسائي ( ٥١٩٥ ) . عن بريدة رضي الله عنه .

(٢) الشرح الكبير ( ١٠١/٣ ) .

(٣) المهمات ( ٦٣٨-٦٣٩ ) .

(٤) سنن الترمذي ( ١٧٨٥ ) عن مزينة بن مالك رضي الله عنه .

وَلَيْسَ لِلْمَرْأَةِ حَلِيَّةٌ آلَةَ الْحَرْبِ ، وَلَهَا لُبْسُ أَنْوَاعِ حُلِيِّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ،

وَبُرَّةُ الناقَةِ وَأَطْرَافُ السُّيُورِ وَثَفَرُ الدَّابَةِ<sup>(١)</sup> .

والأصح : التحريم ، والخلاف في المجاهد ، أما غيره . . فيحرم عليه بلا إشكال ، قاله الروياني<sup>(٢)</sup> . ولا يجوز ذلك أيضاً في البغال والحمير بلا خلاف ، قاله في « الذخائر » .

ولا يجوز شيء من ذلك من الذهب بلا خلاف .

قوله : ( وليس للمرأة حلية آلة الحرب ) أي : بفضة ولا ذهب ، نقله الرافعي عن الجمهور ؛ لأن فيه تشبهاً بالرجال ، وتشبه النساء بالرجال ، والرجال بالنساء حرام ، ونقل عن صاحب « المعتمد » وهو الشاشي مصنف « الحلية » ما حاصله : القول بالجواز ، وقال : هذا هو الحق<sup>(٣)</sup> ، ورده المصنف بأن التشبه بالرجال حرام ؛ للحديث الصحيح<sup>(٤)</sup> .

قوله : ( ولها لبس أنواع حلي الذهب والفضة ) للإجماع والحديث السابق<sup>(٥)</sup> ، لكن يحرم عليهن التاج في مكان لم تجر عادة النساء بلبسه ؛ لأن فيه تشبيهاً بالرجال ، وهم ملوك الفرس ، كذا في « الروضة » و« أصلها » ،

(١) البُرَّة : حَلَقَةٌ مِنْ صَفَرٍ أَوْ غَيْرِهِ فِي أَحَدِ جَانِبَيْ أَنْفٍ بَعِيرٍ لِلتَّذِيلِ . المعجم الوسيط ( ص : ٥٣ ) . السُّيُورُ مِنْ الْجِلْدِ وَنَحْوِهِ : مَا يُقَدُّ مِنْهُ مُسْتَطِيلاً . المعجم الوسيط ( ص : ٤٦٧ ) . الثَّفَرُ : سَيْرٌ فِي مُؤَخَّرِ السَّرَجِ وَنَحْوِهِ يَشُدُّ عَلَى عِجْزِ الدَّابَةِ تَحْتَ ذَنْبِهَا . المعجم الوسيط ( ص : ٩٧ ) .

(٢) بحر المذهب ( ١٣٨ / ٣ ) .

(٣) الشرح الكبير ( ١٠٠ / ٣ ) .

(٤) روضة الطالبين ( ١٢٤ / ٢ ) ، والحديث أخرجه البخاري ( ٥٨٨٥ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٥) أي : أنفاً في شرح قول المتن : ( فمن المحرّم : الإناء ) .

وَكَذَا مَا نُسَجَّ بِهِمَا فِي الْأَصَحِّ .

وَالْأَصَحُّ : تَحْرِيمُ الْمُبَالِغَةِ فِي السَّرَفِ ؛ كَخَلْخَالٍ وَزَنُهُ مِثَّتَا دِينَارٍ ، وَكَذَا إِسْرَافُهُ فِي آلَةِ الْحَرْبِ ، وَجَوَازُ تَحْلِيَةِ الْمُصْحَفِ بِفِضَّةٍ ، ..... .

وقال في « شرح المذهب » في ( باب ما يجوز لبسه ) : الصواب : جوازه مطلقاً<sup>(١)</sup> .

قوله : ( وكذا ما نسج بهما في الأصح ) لعموم الأدلة ، والثاني : لا يجوز ؛ للسرف والخيلاء ، وكذا لا يجوز نعل الذهب والفضة على الأصح .

قوله : ( والأصح : تحريم المبالغة في السرف ؛ كخلخال وزنه مِثَّتَا دِينَارٍ ) يعني : أن كل حلي أبيح للنساء . . فذلك إذا لم يكن فيه سرف ، فإن كان . . فعبرة « الروضة » : الصحيح الذي قطع به معظم العراقيين : التحريم<sup>(٢)</sup> ، وهي تقتضي ضعف الخلاف ، قال السبكي : وأوجبوا فيه الزكاة ، وقيل : يجوز كما يجوز اتخاذ أساور وخلخل للباس الواحد .

والتقييد بالمبالغة تبع فيه « المحرر »<sup>(٣)</sup> ، ولم يقيد في « الروضة » و« أصلها »<sup>(٤)</sup> ، قال السبكي : وهو أولى ، ولعل التقييد محمول على ما به يتحقق السرف .

قوله : ( وكذا إسرافه في آلة الحرب ) لما فيه من الخيلاء .

قوله : ( وجواز تحلية المصحف بفضة ) أي : للرجال والنساء ؛ إكراماً

(١) الشرح الكبير ( ٢٦٣ / ٢ ) ، روضة الطالبين ( ١٢٥ / ٢ ) ، المجموع ( ٣٨٤ / ٤ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ١٢٥ / ٢ ) .

(٣) المحرر ( ٣٣١ / ١ ) .

(٤) روضة الطالبين ( ١٢٥ / ٢ ) ، الشرح الكبير ( ٢٨٠ / ٣ ) .

وَكَذَا لِلْمَرْأَةِ بِذَهَبٍ .

وَشَرَطُ زَكَاةِ النَّقْدِ : الْحَوْلُ .

وَلَا زَكَاةَ فِي سَائِرِ الْجَوَاهِرِ ؛ كَاللُّؤْلُؤِ .

له ، وقيل : لا يجوز ؛ كالأواني .

قوله : ( وكذا للمرأة بذهب ) أي : لا للرجل كالحلية ، والثاني : يجوز لهما ؛ إكراماً له ، والثالث : المنع لهما ، والأصح : أن حكم غلافه المنفصل عنه كحكمه ، أما سائر الكتب . . فلا يجوز أصلاً .

فرع : تحلية الدواة والمقلمة والمقراض والمرأة بالفضة ، واتخاذ الإناء اللطيف منها ؛ كالمكحلة ونحوها . . حرام على الأصح للرجال والنساء ، ولا خلاف في تحريمه من الذهب .

قوله : ( وشرط زكاة النقد : الحول ) للخبر المتقدم<sup>(١)</sup> .

قوله : ( ولا زكاة في سائر الجواهر ؛ كاللؤلؤ ) لأن الأصل : عدم الوجوب ، وهي معدة للاستعمال ، ولم يرد فيها نص ، والله أعلم .

\* \* \*

(١) أي : في ( باب زكاة الحيوان ) في شرح قول المتن : ( مضى الحول في ملكه ) .

## بَابُ زَكَاةِ الْمَعْدِنِ وَالرَّكَازِ وَالتَّجَارَةِ

مَنْ اسْتَخْرَجَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً مِنْ مَعْدِنٍ .. لَزِمَهُ رُبْعُ عَشْرِهِ ، .....

### ( باب زكاة المعدن والركاز والتجارة )

المعدن بفتح الميم وكسر الدال : اسم للمكان الذي خلق الله فيه الجواهر من الذهب والفضة ونحوهما ، سمي بذلك لعدون ما أنبته الله فيه ؛ أي : لإقامته ، يقال : عَدَنَ بالمكان يَعْدِنُ بكسر الدال عدوناً : إذا أقام .

والركاز بكسر الراء : دفين الجاهلية ، سمي بذلك ؛ لأنه ركز في الأرض ؛ أي : أقرّ ، وقيل : لخفائه في الأرض ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا ﴾ [مريم : ٩٨] أي : صوتاً خفياً .

والتجارة بكسر التاء ، يقال : تَجَرَ يَتَجَرُ بضم الجيم تَجَرًا بإسكانها وتجارة فهو تاجر ، وقوم تَجَرٍ وَتَجَارٍ ؛ كصاحب وصَحْبٍ وصِحَابٍ ، وَتُجَّارٍ بالضم وتشديد الجيم ؛ كفاجر وفُجَّارٍ ، وَاتَّجَرَ ؛ بمعنى : تَجَرَ .

قوله : ( من استخرج ذهباً أو فضة من معدن .. لزمه ربع عشره ) الإجماع على وجوب الزكاة في المعدن ، وخصص الذهب والفضة ؛ لأنه لا زكاة فيما يستخرج من المعدن إلا فيهما على المذهب الذي قطع به الأصحاب .

وقيل : تجب زكاة كل مستخرج منه منطبعاً كان ؛ كالحديد والنحاس ، أو غيره ؛ كالكحل والياقوت ، وهو شاذ .

ولا بد بأن يكون المستخرج من أهل وجوب الزكاة ، فلو كان قنّاء .. فالواجب على سيده ، أو مكاتباً أو ذميّاً .. فلا شيء .

ولا فرق بين أن يكون المعدن في أرض مباحة ، أو مملوكة له .

وَفِي قَوْلٍ : الْخُمْسُ ، وَفِي قَوْلٍ : إِنْ حَصَلَ بِتَعَبٍ . . فَرُبْعُ عَشْرِهِ ، وَإِلَّا . . فَخُمْسُهُ .

وَيُشْتَرَطُ النَّصَابُ لَا الْحَوْلُ عَلَى الْمَذْهَبِ فِيهِمَا .

وفي الواجب ثلاثة أقوال ؛ أظهرها : ربع العشر ؛ لما روى الحاكم أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من المعادن القبلية الصدقة<sup>(١)</sup> . وهي بقاف وباء موحدة مفتوحتين : ناحية من الفرع<sup>(٢)</sup> . ومصرفه مصرف الزكاة قطعاً .

قوله : ( وفي قول : الخمس ) قياساً على الركاز ، والجامع غيبوبة المال في الأرض ، وعلى هذا : فتصرف مصرف الزكاة على المذهب ، وتشترط النية فيه ، وفي قول : مصرف خمس الفياء والغنيمة .

قوله : ( وفي قول : إِنْ حَصَلَ بِتَعَبٍ . . فَرُبْعُ عَشْرِهِ ، وَإِلَّا . . فَخُمْسُهُ ) لأن الواجب يزداد بقلّة المؤنة ، وينقص بكثرتها ؛ كالزراع ، فما احتاج إلى الطحن والمعالجة بالنار . . ففيه ربع العشر ، وما استغني عنهما . . ففيه الخمس .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « الْمَعْدِنُ جُبَارٌ »<sup>(٣)</sup> أي : هدر ، فالمراد به : أنه إذا انهار على رجل فقتله لا يؤخذ به مستأجره ؛ للإجماع على الوجوب فيما يخرج من المعدن .

قوله : ( ويشترط النصاب لا الحول على المذهب فيهما ) قياساً على

(١) المستدرك ( ٤٤٠ / ١ ) .

(٢) الفرع : قرية من نواحي المدينة عن يسار السقيا بينها وبين المدينة ثمانية بُرْد على طريق مكة ، وقيل : أربع ليال . معجم البلدان ( ٢٥٢ / ٤ ) .

(٣) أخرجه البخاري ( ١٤٩٨ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه .



وَيُضَمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ إِنْ تَتَابَعَ الْعَمَلُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ اتِّصَالُ النَّيْلِ عَلَى الْجَدِيدِ ، وَإِذَا قُطِعَ الْعَمَلُ بِعُذْرٍ .. ضُمَّ ، .....

المعشرات ، ولأن ما دون النصاب لا يحتمل المواساة ، وإنما يعتبر الحول للتمكن من تنمية المال ، وهذا نماؤه في نفسه ، ورجح المصنف القطع باشتراط النصاب دون الحول تبعاً لـ «الروضة»<sup>(١)</sup> ، وقال السبكي - تبعاً للرافعي - : إن قلنا : الواجب ربع العشر.. اشترط النصاب قطعاً ، وفي الحول قولان ؛ أظهرهما : لا يشترط ، وإن قلنا : الواجب الخمس.. لم يعتبر الحول ، وفي النصاب قولان<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( ويضم بعضه إلى بعض إن تتابع العمل ) إذا شرطنا النصاب.. . فليس من شرطه : أن ينال في الدفعة الواحدة نصاباً ، بل ما ناله بدفعات يضم بعضه إلى بعض ؛ كما يضم المتلاحق من الثمار ، لكن في الثمار الضابط : كونها ثمار سنة ، وهنا تتابع العمل ، ولا يشترط بقاء الأول على ملكه ، وشرط الضم اتحاد المعدن ، فلو تعدد.. لم يضم ، تقارباً أم تباعداً ، وكذلك في الركاز ، كذا نقله في «الكفاية» عن النص<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( ولا يشترط اتصال النيل على الجديد ) لأن المعادن لا يتواصل فيها النيل غالباً ، والقديم : اشتراطه ، والخلاف عند الانقطاع الكثير ، أما اليسير.. فلا يقدر بلا خلاف .

قوله : ( وإذا قطع العمل بعذر.. ضم ) أما إذا قصر الزمان.. فقطعاً ، وكذا إذا طال عند الأكثرين ، ويعرف الطول بالعرف على الأصح ، وقيل : هو

(١) روضة الطالبين ( ١٤٤ / ٢ ) .

(٢) الشرح الكبير ( ١٣٠ / ٣ ) .

(٣) كفاية النبيه ( ٤٩٩ / ٥ ) .

وَالْأَوَّلُ . فَلَا يُضْمُّ الْأَوَّلُ إِلَى الثَّانِي .

وَيُضْمُّ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ كَمَا يَضُمُّهُ إِلَى مَا مَلَكَهُ مِنْ غَيْرِ الْمَعْدِنِ فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ .

يوم فصاعداً ، وقيل : ثلاثة .

ومن الأعذار : إصلاح الآلات ، وهرب العبيد والأجراء بلا خلاف ، وكذلك المرض والسفر على المذهب .

قوله : ( وإلا . . فلا يضم الأول إلى الثاني ، ويضم الثاني إلى الأول كما يضمه إلى ما ملكه من غير المعدن في إكمال النصاب ) أي : إذا قطع العمل لغير عذر . . فلا ضم ، طال الزمان أو قصر ؛ لأنه إعراض .

ومعنى امتناع الضم : أنه لا يضم الأول إلى الثاني ، أما الثاني . . فإنه يضم إلى الأول في إكمال النصاب ؛ مثاله : استخرج خمسين وقطع العمل لغير عذر ، ثم استخرج تمام النصاب وهو مئة وخمسون . . فلا يضم الخمسين إلى المستخرج ثانياً لتوجب زكاتها ، وهذا هو المراد بقوله : ( لا يضم الأول إلى الثاني ) بل يضم الثاني وهو المئة والخمسون إلى الأول وهو الخمسون ، فتوجب الآن زكاة المئة والخمسين ؛ لأن الحول لا يشترط .

وإذا مضى حول من حين استخراج المئة والخمسين . . أوجبنا عليه زكاة الخمسين ؛ لأن المجموع نصاب وقد حال عليه الحول ، وهكذا لو كان الأول مملوكاً من غير المعدن ، بل بالإرث أو الهبة أو نحوهما وهو دون نصاب ، ثم حصل له من المعدن تمامه يجب حق المعدن على الأصح ، ويجب فيما عنده ربع العشر إذا مضى حول من حين كمال النصاب بالنيل .

أما إذا كان ما يملكه نصاباً ، ونال من المعدن دون نصاب قبل تمام الحول . . فلا شيء عليه فيما عنده حتى يتم حوله ، والأصح : أنه يجب عليه

وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ يُصْرَفُ مَصْرَفَ الزَّكَاةِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَشَرْطُهُ :  
النِّصَابُ ، وَالنَّقْدُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، .....  
\_\_\_\_\_

من حق المعدن .

وإن نال دون النصاب في آخر جزء من حول ما عنده وهو نصاب أو بعد تمام  
حوله . . كان النيل مضموماً إلى ما عنده ، وعليه في ذلك النقد حقه ، وفيما  
نال حقه على اختلاف الأقوال فيه .

قوله : ( وفي الركاز الخمس ) هذا نص الحديث في « الصحيحين »<sup>(١)</sup> ،  
والفرق بينه وبين المعدن حيث وجب فيه ربع العشر : عدم المؤنة وخفتها .

قوله : ( يصرف مصرف الزكاة على المشهور ) أي : فلا تجب إلا على من  
تجب عليه الزكاة ؛ لأنه مستفاد من الأرض ، فأشبه الثمار والزروع ، وعبر في  
« الروضة » بالمذهب ثم قال : وحكي قول - وقيل : وجه - : أنه يصرف  
مصرف خمس الفيء<sup>(٢)</sup> ؛ لأنه مال جاهلي حصل الظفر به من غير إيجاب خيل  
ولا ركاب ، فعلى هذا : يجب على المكاتب والذمي .

قوله : ( وشروطه : النصاب والنقد على المذهب ) لأنه مال مستفاد من  
الأرض ، فاختص بما تجب فيه الزكاة قدرأً ونوعاً ، وعبر في « الروضة »  
بالمذهب أيضاً ، ورجح الرافي طريقة القولين ؛ أظهرهما : هذا ، وهو  
الجديد ، والثاني وهو القديم : لا يشترطان ؛ لعموم الحديث<sup>(٣)</sup> ، فإذا لم  
يشترط النقد . . أخذ خمس كل موجود لا قيمته ، ولا اعتراض على المصنف  
في تعبيره بالنقد ؛ لأن المراد خلاف الدين والعرض .

(١) صحيح البخاري ( ١٤٩٩ ) ، صحيح مسلم ( ١٧١٠ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) روضة الطالبين ( ١٤٧/٢ ) .

(٣) روضة الطالبين ( ١٤٨/٢ ) ، الشرح الكبير ( ١٣٧/٣ ) .

لَا الْحَوْلُ ، وَهُوَ : الْمَوْجُودُ الْجَاهِلِيُّ ، فَإِنْ وَجِدَ إِسْلَامِيٌّ عِلْمَ مَالِكِهِ .  
فَلَهُ ، وَإِلَّا . . . فَلَقِطَةٌ ، . . . . .

قوله : ( لا الحول ) أي : لا يشترط ؛ لأن الحول للاستنماء ، وهو نماء كله ، وصرح في « الروضة » بنفي الخلاف<sup>(١)</sup> ، ونقل الماوردي فيه الإجماع<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( وهو : الموجود الجاهلي ) أي : الركاز هو : دفين الجاهلية ، وهم : الذين قبل الإسلام ، سموا بذلك لكثرة جهالاتهم ، ويعرف كونه من دفنهم ؛ بأن يكون عليه اسم ملك من ملوكهم أو صور أو غير ذلك من العلامات .

ويشترط : أن يكون مدفوناً ، فإن وجد ظاهراً ؛ فإن علم أن السيل أظهره . . فهو ركاز ، وإن علم أنه كان ظاهراً . . فلقطة ، وإن شك . . فهو كما لو شك هل هو من ضرب الجاهلية أو الإسلام ، نقله السبكي عن الماوردي .

قوله : ( فإن وجد إسلامي علم ماله . . فله ) يعني : إذا كان الموجود على ضرب الإسلام ؛ بأن كان عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الإسلام . . لم يملكه الواجد بمجرد الوجدان ، بل يردّه إلى مالكه إن علمه .

قوله : ( وإلا . . فلقطة ) أي : وإن لم يعلم ماله . . فلقطة على الصحيح ، الذي قطع به الجمهور يعرفه سنة ، ويتملكه إن لم يعرف ماله ، وقيل : هو مال ضائع يمسكه أبداً ، ويسلمه إلى الإمام ليحفظه في بيت المال . قال السبكي : وصورة المسألة : أن يجده في موضع غير مملوك ، أما إذا

(١) روضة الطالبين ( ١٤٨/٢ ) .

(٢) الحاوي الكبير ( ٢٢٧/٤ ) .

وَكَذَا إِنْ لَمْ يُعْلَمْ مِنْ أَيِّ الضَّرْبَيْنِ هُوَ .

وَإِنَّمَا يَمْلِكُهُ الْوَاجِدُ وَتَلْزَمُهُ الزَّكَاةُ إِذَا وَجَدَهُ فِي مَوَاتٍ أَوْ مِلْكٍ أَحْيَاهُ .

وجده في مملوك وأيس من وجود مالك . . فهو لبيت المال ، هكذا يقتضيه كلام الماوردي<sup>(١)</sup> .

قوله : ( وكذا إن لم يعلم من أي الضربين هو ) أي : إذا لم يعلم أجاهلي هو أم إسلامي ؛ لعدم ما يدل عليه ؛ كالتبر والحلي . . فليس بركاز على الأظهر ؛ بل لقطة ؛ تغليباً لحكم الإسلام ، والثاني : إنه ركاز ؛ لأن الموضع يشهد له .

قوله : ( وإنما يملكه الواجد وتلزمه الزكاة إذا وجده في موات أو ملك أحياه ) أشار إلى أن الركاز يشترط فيه أمران ؛ أحدهما فيه وهو : كونه جاهلياً وقد سبق ، والثاني : في مكانه ، وهو المقصود هنا ، ولا فرق في الموات بين موات دار الإسلام ودار العهد ودار الحرب .

وفي معنى الموات : قبور الجاهلية والقلاع العادية والخرائب الجاهلية .

روى الشافعي بسند حسن أو صحيح : أن رجلاً وجد كنزاً ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « إِنْ وَجَدْتَهُ فِي قَرْيَةٍ مَسْكُونَةٍ أَوْ طَرِيقٍ مَيْتَاءٍ . . فَعَرَّفْهُ ، فَإِنْ وَجَدْتَهُ فِي خَرِبَةٍ جَاهِلِيَّةٍ أَوْ قَرْيَةٍ غَيْرِ مَسْكُونَةٍ . . فَفِيهِ وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ »<sup>(٢)</sup> .

والميتاء بكسر الميم وبعدها همزة بالمد ؛ أي : كثير السلوك عليه ، مفعال من الإتيان .

(١) الحاوي الكبير ( ٢٢٨/٤ ) .

(٢) الأم ( ١١٥/٣ ) ، وراجع « السنن الكبير » ( ٧٧٢٣ ) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

فَإِنْ وَجِدَ فِي مَسْجِدٍ أَوْ شَارِعٍ . . فَلَقُطَّةٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ، أَوْ فِي مِلْكٍ شَخْصٍ . . فَلِلشَّخْصِ إِنْ ادَّعَاهُ ، وَإِلَّا . . فَلِمَنْ مِلْكٌ مِنْهُ ، وَهَكَذَا حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الْمُحْيِي .

قوله : ( فَإِنْ وَجِدَ فِي مَسْجِدٍ أَوْ شَارِعٍ . . فَلَقُطَّةٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ) يعني : إذا وجد الركاز في الأماكن المشتركة بين المسلمين وغيرهم . . فهو لقطة ؛ لأن يد المسلمين عليه وقد جهل مالكة ، فيكون لقطة ، وقيل : إنه ركاز ؛ لأنه جاهلي في مكان غير مملوك ، فأشبهه الموات .

قوله : ( أَوْ فِي مِلْكٍ شَخْصٍ . . فَلِلشَّخْصِ إِنْ ادَّعَاهُ ) أي : فهو للمالك بلا يمين إن ادَّعاه ؛ كالأمتعة في الدار ، ولا بد من اليمين إن ادَّعاه الواجد .

وتقييد المصنف بدعوى المالك له تبع فيه الرافيعي<sup>(١)</sup> ، قال ابن الرفعة : ولا يشترط دعواه ، بل ألا ينفيه ، وتبعه السبكي وصوبه الإسنوي<sup>(٢)</sup> ، فعلى هذا : يكون له في حالة السكوت .

قوله : ( وَإِلَّا . . فَلِمَنْ مِلْكٌ مِنْهُ ، وَهَكَذَا حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الْمُحْيِي ) أي : وإن لم يدعه المالك الآن أو نفاه . . فيكون ملكاً لمن ملك منه هذا المالك ، بشرط ألا ينفيه ، وهكذا حتى ينتهي إلى الذي أحياه ، فيكون له وإن لم يدعه ؛ لأنه بالإحياء ملك ما في الأرض ، وبالبيع لم يَزُلْ ملكه عنه ، فإنه مدفون منقول ، فإن كان المحيي أو من تلقى الملك عنه ميتاً . . قام ورثته مقامه ، فإن ادَّعاه بعضهم . . أعطي نصيبه منه ، وحفظ الباقي ، فإن أيس من صاحبه . . كان لبيت المال كسائر الأموال الضائعة ، والموجود في الأرض الموقوفة لمن

(١) المحرر (٣٣٥/١) .

(٢) المهمات (٦٥٦/٣) .

وَلَوْ تَنَازَعَهُ بَائِعٌ وَمُشْتَرٍ ، أَوْ مُكْرٍ وَمُكْتَرٍ ، أَوْ مُعِيرٌ وَمُسْتَعِيرٌ . . . صُدِّقَ ذُو الْيَدِ بِيَمِينِهِ .

## فصل

.....

في يده الأرض ، قاله البغوي<sup>(١)</sup> .

قوله : ( ولو تنازعه بائع ومشتري ، أو مكر ومكتر ، أو معير ومستعير ) أي : بأن قال كل منهم : أنا دفنته ، أو قال البائع : ملكته بالإحياء ( . . صدق ذو اليد بيمينه ) أي : إذا احتمل ما يدعيه ولو على بعد ؛ كالأمتعة ، فإن لم يحتمل ؛ بأن يكون مثله لا يمكن دفنه له في زمان يده . . فلا يصدق ، وقال المزني : القول قول المكري والمعير ؛ لأجل الملك .

ولو اتفقا على أنه ركاز لم يدفنه صاحب اليد . . فهو لصاحب الأرض بلا خلاف ، ولو نازع المستأجر والمستعير بعد رجوع الدار إلى يد المالك ؛ فإن قال المالك : دفنته بعد رجوعها . . صدق بشرط الإمكان ، وإن قال<sup>(٢)</sup> : قبل خروجها من يدي . . فالأصح : تصديق المستأجر والمستعير ؛ لأن المالك سلم له حصول الكثير في يده ، فيده تنسخ اليد السابقة ؛ ولهذا لو تنازعا قبل الرجوع . . كان القول قوله .

## فصل

[في زكاة التجارة]

الأصل في زكاة التجارة : قوله تعالى : ﴿ أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾

[البقرة : ٢٦٧] قال مجاهد : الكسب : التجارة .

(١) التهذيب ( ١١٩ / ٣ ) .

(٢) وفي ( أ ) : ( وإن كان ) .

شَرَطُ زَكَاةِ التِّجَارَةِ : الْحَوْلُ وَالنِّصَابُ مُعْتَبَرًا بِأَخْرِ الْحَوْلِ ، . . . . .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « فِي الْإِبِلِ صَدَقَتُهَا ، وَفِي الْبَقَرِ صَدَقَتُهَا ، وَفِي الْغَنَمِ صَدَقَتُهَا ، وَفِي الْبُرِّ صَدَقَتُهُ » . رواه الحاكم ، وقال : صحيح على شرطهما<sup>(١)</sup> .

وعند أبي داود عن سمرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نعد للبيع<sup>(٢)</sup> .

والبز ، ضبطه الدارقطني والبيهقي بالزاي<sup>(٣)</sup> ، وهو يطلق : على الثياب المعدة للبيع ، وعلى السلاح ، وزكاة العين لا تجب في البز ، فتعين الحمل على زكاة التجارة .

ونقل ابن المنذر الإجماع على وجوبها<sup>(٤)</sup> .

قوله : ( شرط زكاة التجارة : الحول ) لعموم الحديث : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ »<sup>(٥)</sup> .

( والنصاب ) أي : بلا خلاف فيهما ؛ كما في المواشي والنقد .

قوله : ( معتبراً بأخر الحول ) في وقت اعتبار النصاب ثلاثة أقوال كما عبر به « المحرر »<sup>(٦)</sup> ، قال في « الروضة » : والصحيح : أنها أوجه ؛ أصحابها

(١) المستدرک ( ٣٨٨/١ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وراجع « التلخيص الحبير » ( ٣٩١/٢ ) .

(٢) سنن أبي داود ( ١٥٦٢ ) .

(٣) السنن الكبير ( ٧٦٧٣ ) ، سنن الدارقطني ( ص : ٤٣٧ ) .

(٤) الإجماع ( ص : ٢٥ ) .

(٥) أخرجه أبو داود ( ١٥٧٣ ) عن علي رضي الله عنه ، والترمذي ( ٦٣٦ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وابن ماجه ( ١٧٩٢ ) عن عائشة رضي الله عنها .

(٦) المحرر ( ٣٣٦/١ ) .



وَفِي قَوْلٍ : بِطَرَفَيْهِ ، وَفِي قَوْلٍ : بِجَمِيعِهِ .  
 فَعَلَى الْأَظْهَرِ : لَوْ رُدَّ إِلَى النَّقْدِ فِي خِلَالِ الْحَوْلِ وَهُوَ دُونَ النَّصَابِ ،  
 وَاشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً . . . فَلَا صَحْحُ : أَنَّهُ يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ ، وَيَبْتَدِئُ حَوْلُهَا مِنْ . . . .

وهو المنصوص : أن يعتبر آخر الحول<sup>(١)</sup> ؛ لأنه وقت الوجوب ، وقياساً في  
 الزيادة على النصاب ، فإنما لما لم نشترط وجودها في أثناء الحول لوجوب  
 زكاتها . . لم نشترط وجودها في أول الحول أيضاً .

قوله : ( وفي قول : بطرفيه ) أي : في أول الحول وآخره ، أما الأول . .  
 فليجري في الحول ، وأما الآخر . . فلأنه وقت الوجوب ، ولا يعتبر في أثناءه ؛  
 لعسر مراعاة النصاب بالقيمة<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( وفي قول : بجميعه ) قياساً على المواشي .  
 فعلى هذا : لو نقصت القيمة عن النصاب في لحظة . . انقطع الحول ، فإن  
 كمل بعد ذلك . . استأنف وهذان القولان مخرجان .

فعلى الأول : يجزئ في الحول وإن كان يوم الشراء أقل من نصاب .  
 وعلى الثاني والثالث : لا يجزئ في الحول ما دام ناقصاً ، فإذا بلغت قيمته  
 نصاباً . . انعقد عليه الحول ، صرح به الرافعي<sup>(٣)</sup> ، ثم في اشتراط استمراره  
 القولان .

أما الثمن الذي يشتري به سلعة التجارة . . فلا يشترط كونه نصاباً .  
 قوله : ( فعلى الأظهر : لو رد إلى النقد في خلال الحول وهو دون  
 النصاب ، واشترى به سلعة . . فلا صَحْحُ : أَنَّهُ يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ ، وَيَبْتَدِئُ حَوْلُهَا مِنْ

(١) روضة الطالبين (٢/١٢٨-١٢٩) .

(٢) من قوله : ( قوله : « وفي قول : بطرفيه » ) إلى قوله : ( بالقيمة ) غير موجود في ( أ ) .

(٣) الشرح الكبير (٣/١٠٦) .

شَرَائِهَا .

وَلَوْ تَمَّ الْحَوْلُ وَقِيَمَةُ الْعَرَضِ دُونَ النَّصَابِ . . فَلَا صَحْحُ : أَنَّهُ يَبْتَدِئُ حَوْلٌ وَيَبْطُلُ الْأَوَّلُ .

شرائها ) يعني : إذا باع سلعته في أثناء الحول بنقد دون النصاب ، ثم اشترى به سلعة ، فتم حول الأولى ، وقيمة الثانية نصاب . . فالأصح : انقطاع الحول بالبيع ، ويكون حول الثانية من شرائها ؛ لأن النقصان عن النصاب قد تحقق بالتنفيض ، وعبارة « المحرر » : وهذا ما مال إليه المتأخرون<sup>(١)</sup> .

والثاني : لا ينقطع ؛ كما لو بادل بها سلعة ناقصة عن النصاب . . فإن الحول لا ينقطع على الصحيح ؛ لأن المبادلة معدودة من التجارة .

فلو باع عرض التجارة في أثناء الحول بعرض ؛ فإن نوى التجارة . . لم ينقطع ، أو القنية . . انقطع ، أو أطلق . . فالمشهور : أنه لا ينقطع .

وقيل : إن كان الغرض عند صاحبه للقنية . . انقطع ؛ استدامةً للحكم .

فلو باع عرضاً للقنية بعرض كان عند بائعه للتجارة . . فإنه يكون للقنية ؛ استدامةً لحكم أصله ، إلا أن ينوي التجارة .

وأشار بالألف واللام في ( النقد ) إلى المعهود ، وهو الذي يقوم به .

فلو باع بالدراهم والحال يقتضي التقويم بالدنانير ، أو بالعكس . . فهو كالمبادلة ، والأصح فيها : عدم الانقطاع كما سبق .

قوله : ( ولو تم الحول وقيمة العرض دون النصاب . . فالأصح : أنه يبتدئ حول ، ويبطل الأول ) أي : فلا تجب الزكاة حتى يتم حول ثان ؛ لأنه نقص في وقت اعتباره ، والثاني : يجب متى تم النصاب ، ويجعل ابتداء الحول الثاني

(١) المحرر (١/٣٣٦) .

وَيَصِيرُ عَرَضُ التِّجَارَةِ لِلْقُنْيَةِ بِنَيْتِهَا ، وَإِنَّمَا يَصِيرُ الْعَرَضُ لِلتِّجَارَةِ إِذَا اقْتَرَنْتَ نَيْتُهَا بِكَسْبِهِ بِمُعَاوَضَةٍ كَشْرَاءٍ ، .....

من ذلك الوقت ، وصححه الروياني<sup>(١)</sup> ؛ لأنها إذا وجبت في الحول .. ففي الأكثر أولى .

وما ذكره المصنف من تصحيح انقطاع الحول محله : إذا لم يكن له ما يكمل به النصاب ، فإن كان ؛ كما إذا ملك مئة ، فاشترى بخمسين منها عرضاً للتجارة ، وبقيت الخمسون في ملكه ، وبلغت قيمة العرض في آخر الحول مئة وخمسين .. فإن ذلك يضم إلى ما عنده ، وتجب عليه الزكاة في الكل ، بخلاف ما لو اشترى بالمئة وملك الخمسين بعد ذلك ؛ لأن الخمسين إنما تضم في النصاب لا في الحول ، بل إذا تم حول الخمسين .. زكى المتئين ، قاله في « شرح المذهب »<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( ويصير عرض التجارة للقنية بنيتها ) أي : بنية القنية ، بخلاف عرض القنية لا يصير للتجارة بالنية ؛ لأن الأصل في العروض : الاقتناء ، وهو الإمساك للانتفاع ، والتجارة عارضة ، فبمجرد النية يعود حكم الأصل ؛ كما أن المسافر يصير مقيماً بمجرد النية ، وإذا ثبت حكم الأصل .. لا يزول بمجرد النية ؛ كالمقيم لا يصير مسافراً إلا بالفعل ، ولو نوى قنية الثياب الديباج ليلبسها ، أو السيوف ليقطع بها الطريق .. ففي انقطاع الحول وجهان في « التتمة » .

قوله : ( وإنما يصير العرض للتجارة إذا اقترنت نيتها بكسبه بمعاوضة ؛ كشراء ) أشار إلى ثلاثة شروط لوجوب زكاة التجارة :

(١) بحر المذهب ( ١٥٩/٣ ) .

(٢) المجموع ( ٥٤/٦ ) .

وَكَذَا الْمَهْرُ ، وَعَوَاضُ الْخُلْعِ فِي الْأَصَحِّ ، .....

أن ينوي التجارة ، فلو ملكه ولم يقصد التجارة . . فلا زكاة ؛ لأن الأصل :  
القنية .

وأن تكون نية التجارة مقترنة بالملك ، فلو كان له عرض ملكه بشراء أو غيره ، ونوى بعد الملك أنه للتجارة . . لم يصير للتجارة ، ولم ينعقد الحول عليه على الصحيح ، وقال الكرابيسي : يصير للتجارة بمجرد النية .

وأن يملكه بمعاوضة ، فلو ملكه بهبة أو إرث أو اغتنام أو حيازة مباح ، ونوى أنه للتجارة . . لم يصير للتجارة بلا خلاف ؛ لأن هذه الأشياء ليست بأسباب للتجارة ، فلا أثر لاقتران النية بها .

وفي معنى الشراء : ما لو صالح عن دين له في ذمة إنسان على عرض بنية التجارة ، فيصير للتجارة ، سواء كان الدين قرضاً أو ثمن مبيع أو ضمان متلف .

فإذا وجدت الشروط . . فلا فرق بين أن يشتري بعرض أو نقد أو دين حالاً أو مؤجل ، وإذا ثبت حكم التجارة . . لا يحتاج لكل معاملة إلى نية جديدة .

قوله : ( وكذا المهر وعوض الخلع في الأصح ) يعني : هل يشترط في المعاوضة التي يملك بها العرض أن تكون محضة أم لا ؟ وذكر صورتين ؛ إحداهما : إذا زوج السيد أمته أو نكحت الحرة وقصدا التجارة في الصداق ، الثانية : إذا خالع الرجل امرأته ، وقصد التجارة في عوض الخلع ، وفيهما وجهان ؛ أحدهما : أنه يكون مال تجارة ؛ لأنه مال مملوك بمعاوضة ، ولهذا تثبت الشفعة فيما ملك بهما ، والثاني : لا ؛ لأنهما ليسا من عقود التجارات والمعاوضات المحضة ، والوجهان جاريان في المال المصالح عليه عن الدم ، والذي أجبر به نفسه أو ماله ، ونوى بهما التجارة ، وفيما إذا كان تصرفه في

لَا بِالْهَبَةِ وَالْاِخْتِطَابِ وَالْاِسْتِزْدَادِ بِالْعَيْبِ .

وَإِذَا مَلَكَهُ بِنَقْدٍ نَصَابٍ . . فَحَوْلُهُ مِنْ حِينَ مِلْكِ النَّقْدِ ، . . . . .

المنافع ؛ بأن كان يستأجر الأعيان ويؤجرها بقصد التجارة ، والمذهب في الجميع : وجوب الزكاة كما قطع به في « شرح المذهب »<sup>(١)</sup> .

والمعاوضة المحضة هي : التي تفسد بفساد عوضها .

قوله : ( لا بالهبة والاختطاب ) يعني : لا أثر لاقتران نية التجارة بهما ، وكذا الاصطياد .

قوله : ( والاسترداد بالعيب ) يعني : إذا باع عرضاً للقنية بعوض للقنية ، ثم رد ما اشتراه بعيب ، واسترد الأول بقصد التجارة ، أو رد عليه ما باعه فقصد بالآخر التجارة . . لم يصير مال تجارة ؛ لأنه ليس عقد معاوضة ، وكذا لو كان عنده ثوب قنية ، فاشترى به عبداً للتجارة ، أو ثوب تجارة ، فاشترى به عبداً للقنية ، ثم حصل الرد والنية . . لم تكن مال تجارة ؛ لأن الثوب في الأولى لم يكن عنده على حكم التجارة فبقي على أصله ، وفي الثانية انقطع حكم التجارة بنية القنية ، بخلاف ما لو كانا معاً للتجارة . . فإنه يستمر حكم التجارة ، ولا ينقطع الحول بالرد .

قوله : ( وإذا ملكه بنقد نصاب . . فحواله من حين ملك النقد ) يعني : إذا ملك مال التجارة بنصاب من النقدين . . بنى حول التجارة على حول النقدين ؛ لاشتراكهما في قدر الواجب وفي جنسه ، والنقد كما تقدم<sup>(٢)</sup> يشمل المضروب وغيره .

وكلامه يدل على أن ذلك فيما إذا اشترى بالعين ، أما إذا اشترى بنصاب في

(١) المجموع (٦/٤٣-٤٤) .

(٢) أي : في أول ( باب زكاة النقد ) عن القاضي عياض .

أَوْ دُونَهُ أَوْ بَعْرَضٍ قُنْيَةٍ . . . فَمِنْ الشُّرَاءِ ، وَقِيلَ : إِنْ مَلَكَهُ بِنَصَابٍ سَائِمَةٍ . .  
بَنَى عَلَى حَوْلِهَا .

وَيُضْمُّ الرِّبْحَ إِلَى الْأَصْلِ فِي الْحَوْلِ إِنْ لَمْ يَنْضَ ، . . . . .

الذمة ، ونوى نقد ما عنده أو أطلق ثم نقده فيه . . انقطع حوله ؛ لأنه لم يتعين صرفه فيه ، وكان حول التجارة من وقت الشراء ، صرح به القاضي حسين والبغوي ، وقال في « شرح المذهب » : لا خلاف فيه<sup>(١)</sup> .

قوله : ( أو دونه أو بعرض قنية . . فمن الشراء ) أي : وإن ملك مال التجارة بنقد ينقص عن النصاب أو بغير نقد . . فابتداء حوله من حين الشراء ؛ لأنه لا حول للناقص يبني عليه ، ولأن العرض لا زكاة فيه ، ولا خلاف في ذلك إذا كان العرض ما لا زكاة فيه ، وكانت قيمته نصاباً ، فإن كان العرض مما تجب فيه الزكاة ؛ كنصاب سائمة . . فالصحيح : أن ابتداء الحول من حين الشراء ؛ لاختلاف الزكاتين قدراً ووقتاً ، وإن كانت قيمة العرض دون النصاب . . فذلك على الأصح في أن النصاب لا يعتبر إلا في آخر الحول ، والمراد فيما إذا ملكه بدون النصاب : ما إذا لم يملك غيره ، أما إذا كان مالكاً لتكملة النصاب . . فإنه يبني على حول النقد .

قوله : ( وقيل : إن ملكه بنصاب سائمة . . بني على حولها ) كما لو ملك بنصاب من النقد .

قوله : ( ويضم الربح إلى الأصل في الحول إن لم ينض ) أي : سواء حصل بزيادة في نفس العرض ؛ كسمن الجارية ، أو بارتفاع الأسواق ؛ كعرض قيمته مئتان بلغ ثلاث مئة في الحول ولو قبل تمامه بلحظة ؛ لأن متعلق الزكاة فيه وفي الأصل واحد ، وهو القيمة قياساً على النتائج .

(١) المجموع (٤٩/٦) ، التهذيب (١٠٦/٣) .

لَا إِنْ نَضَّ فِي الْأَظْهَرِ .

فلو حصل الربح بعد الحول وقبل إخراج الزكاة . . لا يضم إلى الأول على الصحيح ، وبعد إخراجها . . لا يضم قطعاً .

وقوله : ( ينض ) هو بكسر النون ، يقال : نض ، ينض : إذا صار ناضاً وهو ضد العرض ؛ كما قاله الأزهري<sup>(١)</sup> .

قوله : ( لا إن نض في الأظهر ) أي : فإنه لا يضمه إليه ، بل يزكى الأصل بحوله ، ويفرد الربح بحول ، كلامه فيما إذا نض بجنس رأس المال ؛ كعرض بمئتي درهم باعه بعد ستة أشهر بثلاث مئة درهم وأمسك الناض حتى تم الحول ، فيخرج الزكاة عن مئتين ، فإذا مضت ستة أشهر أخرى . . أخرج عن المئة ؛ لأنه بالنضوض استقل ، وتعلقت الزكاة بعينه فاعتبر بنفسه ، وأفرد له حول ، والثاني - وهو اختيار المزمي - : أنه يزكي بحول الأصل ؛ لأن نماءه كما لو لم ينض ، وقطع ابن سريج بالقول الأول .

فلو اشترى به سلعة قبل تمام الحول . . فطريقان ؛ أحدهما : أنه كما لو أمسكه ؛ لأن الربح بالنضوض فائدة استفادها ، فلا فرق بين أن يشتري بها سلعة أو لا يشتري ، والثاني : القطع بأنه يزكي الجميع لحول الأصل ، وقد دخلت الصورتان في كلام المصنف ، فإذا أفردنا الربح بحول . . فابتدأه من حين النضوض على الأصح ، وقيل : من حين الظهور .

وخرج عن كلام المصنف : ما إذا نض بعد تمام الحول ، فإن ظهرت الزيادة قبل تمام الحول . . زكى الجميع بحول الأصل قطعاً ، وإن ظهرت بعد الحول . . فالأصح : أنه يستأنف للربح حولاً .

أما لو نض بغير جنس رأس المال ؛ كعرض بمئتي درهم باعه بعشرين

(١) تهذيب اللغة ( ٤٦٨ / ١١ ) وعبارته : ( نض المال ؛ أي : صار عيناً بعد ما كان متاعاً ) .

وَالْأَصَحُّ : أَنَّ وَلَدَ الْعَرَضِ وَثَمَرَتُهُ مَالُ تِجَارَةٍ ، . . . . .

ديناراً . . فالمذهب : أنه كما لو أبدل عرضاً بعرض ، فلا يستأنف الحول ، بل يني ، وقيل : هو على الخلاف المتقدم .

فعلى المذهب : إذا لم تبلغ قيمتها في آخر الحول نصاباً بالدرهم ، وقلنا : إنه يسقط حكم ذلك الحول فهل تنتقل الزكاة من الدرهم إلى الدينير ؟ فيه وجهان ، فإن قلنا : تنتقل ، فهل يحسب حولها من حين التقويم أو من حين نضت ؟ فيه وجهان .

ثم هذا كله فيما إذا اشترى بنصاب من النقدين أو بما يساوي نصاباً .  
فإن اشترى بمئة مثلاً ، وباعه بعد ستة أشهر بمئتين ، وبقيت عنده إلى آخر الحول ؛ فإن قلنا بالمذهب : إن اعتبار النصاب في آخر الحول . . بنى على القولين في الربح الناض ، إن قلنا : يضم . . زكى المئتين ، وعلى الأظهر : لا يزكى مئة الربح إلا بعد ستة أشهر أخرى .

قوله : ( والأصح : أن ولد العرض وثمرته<sup>(١)</sup> مال تجارة ) إذا كان مال التجارة حيواناً ؛ فإن كان مما تجب الزكاة في عينه ؛ كالسائمة . . فسيأتي<sup>(٢)</sup> ، وإن لم يكن ؛ كالخيل والجواري والمعلوفة من النعم والأشجار . . فالأصح : أن أولادها وثمارها الحادثة بعد الشراء مال تجارة ؛ لأنهما جزءان من الأم والشجر ، فكان لهما حكمهما ، والثاني : لا ؛ لأنهما لم يحصلتا بالتجارة .  
ومحل الوجهين في الولد إذا لم تنقص قيمة الأم بالولادة ، فإن نقصت . . جبرنا النقص من قيمة الولد .

وفي معنى الثمرة : صوف الحيوان وأغصان الأشجار وأوراقها .

(١) في « المنهاج » المطبوع : ( وثمره ) .

(٢) أي : في قول المتن : ( ولو كان العرض سائمة ) .



وَأَنَّ حَوْلَهُ حَوْلُ الْأَصْلِ .

وَوَاجِبُهَا : رُبْعُ عَشْرِ الْقِيَمَةِ ، فَإِنْ مُلِكَ بِنَقْدٍ . قَوْمَ بِهِ إِنْ مُلِكَ بِنِصَابٍ ،

قوله : ( وأن حوله حول الأصل ) أي : إذا جعلناه مال تجارة ..

فالأصح : أن حوله حول الأصل ؛ تبعاً لنتاج السائمة ، والذي في « الشرح » و« الروضة » : أن الأصح : القطع بذلك<sup>(١)</sup> .

فكان ينبغي أن يقول : المذهب ، والطريقة الثانية : أنه ينبغي على قولي ربح الناض ؛ لأنها زيادة مستقرة ، فأفردت ، فعلى أحدهما : ابتداء حولهما من انفصال الولد ، وظهور الثمار .

قوله : ( وواجبها : ربع عشر القيمة ) الواجب في زكاة التجارة ربع العشر بلا خلاف ؛ كالنقد ، والجديد المشهور : أنه من القيمة ؛ لأنه متعلق هذه الزكاة ، ولا يجوز أن يخرج من عين العرض ، والثاني : يجب عليه أن يخرج ربع عشر ما في يده ؛ لأنه الذي يملكه ، والقيمة تقدير ، والثالث : يتخير بينهما .

فلو كان عرضه مثلاً قفيز حنطة يساوي مثليتين . فعلى المشهور واجبه خمسة دراهم ، وعلى الثاني خمسة أقفزة ، وعلى الثالث يتخير بينهما .

قوله : ( فإن ملك بنقد . قوم به إن ملك بنصاب ) أي : إذا ملك مال التجارة بنصاب من أحد النقدين . قوم في آخر الحول بذلك النقد ، سواء أبطله السلطان أم لا ؛ كما أفهمه إطلاقه ؛ لأن حوله مبني على حوله ، والزكاة واجبة فيه ، وسواء كان ذلك النقد هو الغالب في البلد أم لا ، فإن بلغ به نصاباً . زكاه ، وإن لم يبلغ به النصاب . فلا زكاة فيه ، سواء بلغ بغيره نصاباً

(١) الشرح الكبير ( ١١٠ / ٣ ) ، روضة الطالبين ( ١٣٠ / ٢ - ١٣١ ) .

وَكَذَا دُونَهُ فِي الْأَصَحِّ ، .....

أم لم يبلغ ، وفي قول حكاه صاحب « التقريب » : أن التقويم أبداً بغالب نقد البلد ، ومنه يخرج الواجب ، سواء كان رأس المال نقداً أو غيره .

قوله : ( وكذا دونه في الأصح ) أي : إذا ملك بنقد دون النصاب . .  
 فالأصح : أنه يقوم بذلك النقد ؛ لأنه أصله ، وقيل : يقوم بغالب نقد البلد ، ومحله : إذا لم يملك من جنس النقد الذي اشترى به ما يتم به النصاب ، فإن ملك كما إذا اشترى بمئة ومعه مئة أخرى . . قوم بما اشترى به قطعاً ؛ لأنه اشترى ببعض ما انعقد عليه الحول ، وابتداء الحول من يوم ملك الدراهم ، هكذا قال الرافعي<sup>(١)</sup> ، وقال المصنف : يجري فيه القول الذي حكاه صاحب « التقريب »<sup>(٢)</sup> .

فرع : إذا اشترى مال التجارة بالنقدين ، وكان كل منهما نصاباً . . قوم بهما على نسبة التقسيط يوم الشراء ، وطريقة تقويم أحد النقدين بالآخر يومئذ ، فإذا اشترى بمئتي درهم وعشرين ديناراً ؛ فإن كانت قيمة المئتين عشرين ديناراً . . فنصف العرض مشترى بدراهم ، ونصفه بدنانير ، وهكذا يقوم في آخر الحول ، ولا يضم أحدهما إلى الآخر ، فلا تجب الزكاة إذا لم يبلغ واحد منهما نصاباً ولو كان إذا قوم الجميع بأحد النقدين يبلغ نصاباً ، وحول كل واحد من المبلغين من حين ملك ذلك النقد .

أما إذا كان كل منهما دون نصاب . . فالأصح : أنه يقوم ما ملكه بالدراهم ، وما ملكه بالدنانير ؛ وإن كان أحدهما نصاباً والآخر دونه . . قوم ما ملكه بالنصاب بتقديره ، وكذا ما ملكه بالناقص على الأصح ، وكل واحد

(١) الشرح الكبير ( ١١٧/٣ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ١٣٦/٢ ) .

أَوْ بَعْرَضٍ .. فَبِغَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ ، فَإِنْ غَلَبَ نَقْدَانِ وَبَلَغَ بِأَحَدِهِمَا نَصَاباً ..  
قَوْمَ بِهِ ، فَإِنْ بَلَغَ بِهِمَا .. قَوْمٌ بِالْأَنْفَعِ لِلْفُقَرَاءِ ، .....  
.....

من المبلغين يقوم في آخر حوله ، وحول المملوك بدون النصاب من حين ملك العرض .

فرع : ذكر ابن العماد أن الصيمري في « شرح الكفاية » قال : قال القاضي ابن سريج : ربما أفتيت بجواز إخراج الفضة عن الذهب ؛ يعني : في النقدين ، فعلى هذا : يجوز تقويم العرض المشتري بالذهب بالدراهم وبالعكس .

قوله : ( أو بعرض .. فبغالب نقد البلد ) أي : وإن ملكه بعرض قنية .. قوم بغالب نقد البلد من الدينار أو الدرهم ؛ لأن العرض لا يقوم به شيء ، فإن بلغ به نصاباً .. زكاه ، وإلا .. فلا ، سواء أبلغ بغيره نصاباً أم لا ، والمملوك بالخلع والنكاح كالمملوك بالعرض ، فإن غلب نقدان وأحدهما أغلب .. قوم به .

قوله : ( فإن غلب نقدان وبلغ بأحدهما نصاباً .. قوم به ) أي : فإن غلب نقدان واستويا ، فبلغ بأحدهما نصاباً دون الآخر .. قوم بما بلغ به نصاباً ؛ لبلوغه نصاباً بنقد غالب ، لا مغلوب ، وقيل : يقوم بالآخر ؛ تغليبا للسقوط ، حكاه في « الكفاية »<sup>(١)</sup> .

قوله : ( فإن بلغ بهما .. قوم بالأنفع للفقراء ) إذا بلغ مال التجارة النصاب بكل من النقدين .. فأولى الوجهين في « المحرر » : أنه يقوم بالأنفع للمساكين<sup>(٢)</sup> ؛ كاجتماع الحقائق وبنات اللبون ، ورجحه الإمام والبغوي<sup>(٣)</sup> .

(١) كفاية النبيه ( ٤٥٦/٥ ) .

(٢) المحرر ( ٣٣٩/١ ) .

(٣) نهاية المطلب ( ٢٩٦-٢٩٧/٣ ) ، التهذيب ( ١٠٨/٣ ) .

وَقِيلَ : يَتَخَيَّرُ الْمَالِكُ .

وَإِنْ مَلَكَ بِنَقْدٍ وَعَرْضٍ . . قَوْمَ مَا قَابَلَ النِّقْدَ بِهِ ، وَالْبَاقِيَ بِالْغَالِبِ .  
وَتَجِبُ فِطْرَةُ عَبْدِ التِّجَارَةِ مَعَ زَكَاتِهَا .

قوله : ( وقيل : يتخير المالك ) أي : فيقوم بأيهما شاء ؛ كما يتخير معطي الجبران بين الشاتين والدراهم ، وصححه في « الروضة » ، وكلام الرافعي في « الكبير » يقتضي : أن الأكثرين عليه ، قال في « المهمات » : وبه الفتوى<sup>(١)</sup> ، وقيل : تتعين الدراهم ؛ لأنها أرفق بالفقراء ، وقيل : يعتبر الغالب في أقرب البلاد إليه .

قوله : ( وإن ملك بنقد وعرض . . قوم ما قابل النقْد به ، والباقي بالغالب ) لأن كلاً منهما لو انفرد . . لكان حكمه كذلك ، وهكذا إذا ملك بجنس واحد مختلف الصفة ؛ كالصحيح والمكسرة يقوم ما يخص الصحيح بالصحيح ، وما يخص المكسر بالمكسر .

فرع : إذا اشترى بنصاب في ذمته ، أو بسبائك ، أو بدين في ذمة البائع ، وقلنا : تجب الزكاة في الدين . . فقليل : يقوم بنقد البلد ، وقيل : بجنس ما اشترى به .

قوله : ( وتجب فطرة عبد التجارة<sup>(٢)</sup> مع زكاتها ) أي : زكاة التجارة ؛ لأنها حقان بسببين مختلفين ؛ أحدهما : البدن ، والآخر : المال ، فلا يتداخلان ؛ كجزاء الصيد المملوك وقيمه إذا قتله المحرم .

فرع : تضم أموال التجارة بعضها إلى بعض في النصاب وإن اختلف حولها .

(١) الشرح الكبير ( ١١٨/٣ ) ، روضة الطالبين ( ١٣٦/٣ ) ، المهمات ( ٦٤٦/٣ ) .

(٢) وفي « المنهاج » المطبوع : ( عبيد التجارة ) .

وَلَوْ كَانَ الْعَرَضُ سَائِمَةً ؛ فَإِنْ كَمُلَ نِصَابُ إِحْدَى الزَّكَاتَيْنِ فَقَطَّ . .  
وَجَبَتْ ، أَوْ نِصَابُهُمَا . . فَرَكَاةُ الْعَيْنِ فِي الْجَدِيدِ .

قوله : ( ولو كان العرض سائمة ؛ فإن كمل نصاب إحدى الزكاتين فقط . .  
وجبت ) إذا كان عرض التجارة مما تجب الزكاة في عينه ، سواء كان سائمة أو  
تمراً أو زرعاً . . فله ثلاثة أحوال ؛ أحدها : أن يكمل نصاب إحداهما دون  
الأخرى ؛ كما إذا كان مال تجارته أربعين من السائمة ، ولم تبلغ قيمتها نصاباً  
عند تمام الحول أو تسعاً وثلاثين فما دونها ، وبلغت قيمتها نصاباً . .  
فالمذهب : وجوب زكاة ما كمل نصابه ، فيلزمه في الأولى زكاة العين دون  
زكاة التجارة ، وفي الثانية العكس ؛ لوجود المقتضي لوجوبها سالماً عن  
المعارض ، وبهذا قطع الأصحاب في معظم الطرق ، كما قال النووي في  
« شرح المذهب » ، وغلط من قال بجريان الخلاف الآتي فيه<sup>(١)</sup> .

قوله : ( أو نصابهما . . فزكاة العين في الجديد ) الحال الثاني : أن يكمل  
نصاب كل واحد من الزكاتين ، ويتفق الحولان ؛ بأن اشترى للتجارة نصاباً من  
السائمة بعرض قنية أو نقد دون نصاب ، أو نصاب ملكه حينئذ ، واستمرت  
عنده حولاً ، وفيه قولان ؛ أحدهما - وهو الجديد وأحد قولي القديم - : يغلب  
زكاة العين ؛ للإجماع عليها ، وتعلقها بالرقبة ، وعلى هذا : يخرج السن  
الواجبة من السائمة ، ويضم السخال إلى الأمهات ، والثاني من القديم : يغلب  
زكاة التجارة ؛ لأنها أنفع للمساكين ؛ لأنها تزيد بزيادة القيمة ، وتعم أصناف  
الأموال ، وعلى هذا : تقوم مع درها ونسلها وصوفها وما اتخذ من لبنها ،  
ولا خلاف أنه لا يجمع بين الزكاتين .

(١) المجموع (٤٥/٦) .

فَعَلَى هَذَا : لَوْ سَبَقَ حَوْلُ التِّجَارَةِ ؛ بِأَنْ اشْتَرَى بِمَالِهَا بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ نَصَابَ سَائِمَةٍ .. فَالْأَصَحُّ : وَجُوبُ زَكَاةِ التِّجَارَةِ لِتَمَامِ حَوْلِهَا ، ثُمَّ يَفْتَتَحُ حَوْلًا لَزَكَاةِ الْعَيْنِ أَبَدًا ، .....

قوله : ( فعلى هذا : لو سبق حول التجارة ؛ بأن اشترى بمالها بعد ستة أشهر نصاب سائمة .. فالأصح : وجوب زكاة التجارة لتتمام حولها ، ثم يفتتح حولاً لزكاة العين أبداً ) أشار إلى الحال الثالث ، وهو : أن يكمل نصاب الزكاتين ، ولا يتفق حولهما ، فإن سبق حول التجارة ؛ كما إذا اشترى بمال تجارته بعد ستة أشهر نصاب سائمة بنية التجارة .. ففيه طريقتان ؛ أحدهما : أنه على القولين ، وإن غلبنا زكاة التجارة .. زكاها في آخر حولها بلا إشكال ، وإن غلبنا العين .. فوجهان ؛ أحدهما : تجب زكاة العين عند تمام حولها ، وما سبق من حول التجارة يبطل ، وأحدهما : تبطل زكاة التجارة عند تمام حولها ؛ لئلا يبطل بعض حولها ، ثم يستفتح حول زكاة العين من منقرض حول التجارة ، ويستمر في سائر الأحوال ، وما مضى من السوم في بقية الحول الأول غير معتبر .

أما إذا تقدمت زكاة العين ؛ بأن اشترى نخيلاً مثمرة للتجارة أو أرضاً مزروعة ، فبدا صلاح الثمرة ، أو اشتد الحب عند تمام حول التجارة .. فعلى الجديد : يخرج العشر أو نصفه من الثمار والزرع ، ولا تسقط زكاة التجارة في المستقبل ، بل تجب ، ويكون ابتداء حولها من وقت إخراج العشر ، والأصح : أنه لا تسقط زكاة التجارة عن قيمة الجذع ومن الزرع وأرض الحديقة والزرع ؛ لأن زكاة العين غير واجبة فيها ، فإن لم تبلغ قيمتها نصاباً .. فالأصح من « زوائده » : أنه لا تضم قيمة الثمرة والحب إليها لتكميل النصاب<sup>(١)</sup> .

(١) روضة الطالبين ( ١٤١/٢ ) .

وَإِذَا قُلْنَا : عَامِلُ الْقِرَاضِ لَا يَمْلِكُ الرَّبْحَ بِالظُّهُورِ . . فَعَلَى الْمَالِكِ زَكَاةُ الْجَمِيعِ ، فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ حُسِبَتْ مِنَ الرَّبْحِ فِي الْأَصَحِّ .  
وَإِنْ قُلْنَا : يَمْلِكُ بِالظُّهُورِ . . لَزِمَ الْمَالِكُ زَكَاةُ رَأْسِ الْمَالِ وَحِصَّتِهِ مِنَ الرَّبْحِ ، وَالْمَذْهَبُ : أَنَّهُ يَلْزَمُ الْعَامِلَ زَكَاةُ حِصَّتِهِ . . . . .

ولو اشترى الثمار وحدها ، وبدا الصلاح في يده . . جرى القولان في أنه يخرج العشر أم زكاة التجارة .

ولو اشترى أرضاً للتجارة وزرعها ببذر للقنية . . وجب العشر في الزرع وزكاة التجارة في الأرض بلا خلاف فيهما .

قوله : ( وإذا قلنا : عامل القراض لا يملك الربح بالظهور ) أي : وهو الأظهر ، بل بالقسمة ( . . فعلى المالك زكاة الجميع ) أي : الأصل والربح ؛ لأنه ملكه ، ورأي الإمام تخريج الوجوب في نصيب العامل على الخلاف في الأملاك الضعيفة ؛ كالمغصوب والمجحود لتأكد حق العامل<sup>(١)</sup> .

قوله : ( فإن أخرجها من مال القراض . . حسبت من الربح في الأصح ) كالمؤن التي تلزم المال ؛ من أجره الدلال والكيال والحافظ ، وفطرة عبيد التجارة ، وأرث جنائتهم ، والثاني : أنها من رأس المال خاصة .

قوله : ( وإن قلنا : يملك بالظهور . . لزم المالك زكاة رأس المال ، وحصته من الربح ) لأنه مالك لهما .

( والمذهب : أنه يلزم العامل زكاة حصته ) أي : من الربح ؛ لأنه متمكن من التوصل إليه متى شاء بطلب المقاسمة .

وقيل : لا يجب قطعاً ؛ لأنه وقاية لرأس المال .

(١) نهاية المطلب ( ٣ / ٣٢٢ - ٣٢٣ ) .

.....

---

وقيل : على القولين في المغصوب ونظائره ؛ لأنه غير متمكن من كمال التصرف .

وحيث أوجبنا . . فالأصح المنصوص : أن ابتداء حول حصته من يوم الظهور ، فإذا تم حوله ونصيبه لا يبلغ نصاباً ، لكن مجموع المال يبلغه ؛ فإن أثبتنا الخلطة في النقدين . . فعليه الزكاة ، وإلا . . فلا إلا أن يكون له من جنسه ما يتم به النصاب ، ولا يلزمه الإخراج إلا بعد القسمة على المذهب ، فيزكيه لما مضى ، والأصح المنصوص : أن العامل يستقل بإخراج الزكاة عن حصته من مال القراض ، وقيل : لا ؛ لأنَّ الربح وقاية .

\* \* \*



## بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ

.....

### ( باب زكاة الفطر )

يقال : زكاة الفطر ؛ لأن وجوبها بدخول الفطر ، وزكاة الفطرة ؛ لأنها تخرج عن الفطرة ، وهي : الخلقة ، سميت زكاة ؛ لأنها تزكي النفس وتُطَهِّرُهَا .

والأصل فيها : ما رواه الشيخان عن ابن عمر قال : ( فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ، ذكر أو أنثى من المسلمين ) . وفي رواية : ( صغير أو كبير )<sup>(١)</sup> .

وقوله : ( فَرَضَ ) أي : أوجب ، وقيل : وجبت بقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾ [الأعلى : ١٤] والسنة مبينة و( فَرَضَ ) على هذا بمعنى : قَدَّرَ ؛ كما قيل في صدقة الإبل : ( هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم )<sup>(٢)</sup> أي : قَدَّرَهَا .

وقوله : ( على كل حر أو عبد ) قال القاضي أبو الطيب وغيره : معناه : ( عن ) لأن العبد لا يطالب بالإخراج ، ولئلا يؤدي إلى التكرار ؛ لتقدم قوله : ( على الناس ) ، و( على ) تستعمل مكان ( عن ) ، قال الشاعر :

(١) صحيح البخاري ( ١٥٠٣ ) ( ١٥١٢ ) ، صحيح مسلم ( ١٢/٩٨٤ ) ، ( ١٣/٩٨٤ ) . وفي ( ب ) : ( صغيراً وكبيراً ) .

(٢) أخرجه البخاري ( ١٤٥٤ ) عن أنس رضي الله عنه .

تَجِبُ بِأَوَّلِ لَيْلَةِ الْعِيدِ فِي الْأَظْهَرِ ، فَتُخْرَجُ عَنْ مَاتَ بَعْدَ الْغُرُوبِ . . . .

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعَجَبَنِي رِضَاهَا  
ويحتمل أن تكون على بابها ، ويكون قوله : ( على كل حر ) بدلاً من  
( الناس ) بإعادة الجار ، وهو مقتضى كلام الرافي<sup>(١)</sup> .  
والمشهور : أنها فرضت في السنة الثانية من الهجرة عام فرض صوم  
رمضان .

قوله : ( تجب بأول ليلة العيد في الأظهر ) هو الجديد ؛ لأنها مضافة في  
الحديث إلى الفطر من رمضان ، وهو بغروب الشمس .  
وقال في القديم : بطلوع الفجر من يوم العيد ؛ لأنها قرينة متعلقة بالعيد ،  
فلا تتقدم عليه كالأضحية ، وهو منقوض بالغسل .  
وقيل : تجب بمجموع الوقتين ؛ لتعلقها بالفطر والعيد جميعاً ، وأنكره  
الأصحاب .

ولا بد من إدراك جزء من آخر رمضان ، نص عليه .  
ثم فرع المصنف على القول بالأظهر ، وأشار إليه بـ ( الفاء ) .  
فقال : ( فتخرج عن مَاتَ بعد الغروب ) أي : ممن تؤدي عنه إذا مات بعد  
التمكن من الإخراج ، وكذا إن مات قبل التمكن على الأصح في « أصل  
الروضة »<sup>(٢)</sup> .

وكذا تخرج عن زال ملكه عنه بعد الغروب ، وعن طلقها بائناً وهي غير  
حامل .

(١) الشرح الكبير ( ١٤٤ / ٣ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ١٥٩ / ٢ ) .

دُون مَنْ وُلِدَ .

وَيُسَنُّ أَلَّا تُؤَخَّرَ عَنْ صَلَاتِهِ ، ..... .

وقد علم مما قاله أنه لا يخرج على الثاني ؛ لعدم السبب ، ولا على الثالث ؛ لعدم أحد الجزئين .

فرع : الابن الصغير إذا ملك قوته ليلة العيد ويومه . . فقد سقطت نفقته عن الأب ، وتسقط فطرته على الأصح ، وفي الابن الكبير تسقط قطعاً ؛ لسقوط نفقته ، ولا يجب عليه ؛ لإعساره ، قال ابن العماد : ينبغي إلحاق الكبير العاجز في هذا بالصغير ؛ كما ألحقوه به في النفقات .

قوله : ( دون من ولد ) أي : بعد الغروب ، وكذا من تجدد بعده من عبد أو زوجة ؛ فإنه لا يخرج عنهم على الأول ؛ لعدم إدراكهم الموجب ، ويخرج على الثاني ، ولا يخرج على الثالث ، ولو وجدوا ليلاً وماتوا ، أو زال الملك قبل الفجر . . فلا فطرة على الأقوال .

ولو زال الملك بعد الغروب وعاد قبل الفجر . . وجبت على الجديد والقديم ، وكذا على الثالث في الأصح ؛ إلحاقاً للزائل العائد بالذي لم يزل .

فرع : إذا مات المؤدي بعد الفجر . . ففطرته وفطرة رقيقه في التركة ، أو قبل الغروب . . فلا ، وإن مات بينهما . . وجبت في التركة على الجديد .

قوله : ( ويسن ألا تؤخر عن صلاته ) أي : صلاة العيد ؛ لما روى ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة . متفق عليه<sup>(١)</sup> .

قال السبكي : ولو قِيلَ بِالْوُجُوبِ . . لم يبعد لظاهر الأمر ، وليس في كلام

(١) صحيح البخاري ( ١٥٠٩ ) ، صحيح مسلم ( ٩٨٦ ) .

وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِهِ .

وَلَا فِطْرَةَ عَلَى كَافِرٍ إِلَّا فِي عَبْدِهِ وَقَرِيبِهِ الْمُسْلِمِ فِي الْأَصَحِّ ، . . . . .

المصنف تصريح بأنه يسن إخراجها يوم العيد دون ما قبله ، وقال في « شرح المذهب » : اتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أنه يستحب فعلها يوم العيد قبل الصلاة<sup>(١)</sup> ، وألحق البغوي ليلة العيد بيومه<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( ويحرم تأخيرها عن يومه ) أي : يوم العيد بالاتفاق ؛ لفوات المعنى المقصود وهو إغناؤهم عن السؤال في يوم السرور ، وأما حديث : « أَغْنَوْهُمْ عَنِ الطَّلَبِ فِي هَذَا الْيَوْمِ » . . فقال البيهقي : إنه ضعيف<sup>(٣)</sup> ، فإن أخر . . لزمه القضاء .

قوله : ( ولا فطرة على كافر ) يشترط لوجوب زكاة الفطر على المؤدي ثلاثة شروط ؛ أحدها : الإسلام ، فلا فطرة على كافر أصلي لا عن نفسه ولا عن كافر ؛ لقوله في الحديث : ( مِنَ الْمُسْلِمِينَ )<sup>(٤)</sup> . ونقل الماوردي الإجماع عليه<sup>(٥)</sup> ، وأما المرتد . . ففي فطرته الأقوال التي في زكاة ماله ، وفطرة الرقيق المرتد كفطرة السيد المرتد فيه الأقوال ، ذكره الماوردي<sup>(٦)</sup> .

قوله : ( إلا في عبده وقريبه المسلم في الأصح ) أي : فإن فطرتهما واجبة عليه ، وقيل : لا تجب عليه ، فإن قلنا بالوجوب . . قال الإمام : لا صائر إلى

(١) المجموع ( ١٠٥/٦ - ١٠٦ ) .

(٢) التهذيب ( ١٢٩/٣ ) .

(٣) السنن الكبير ( ٧٨١٤ ) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٤) أخرجه البخاري ( ١٥٠٣ ) ، ومسلم ( ٩٨٤ ) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٥) الحاوي الكبير ( ٢٤٠/٤ ) .

(٦) الحاوي الكبير ( ٢٤١/٤ ) .

وَلَا رَقِيقٍ ، وَفِي الْمُكَاتَبِ وَجْهٌ ، .....  


---

أن المتحمل عنه ينوي ، والكافر لا تصح منه النية<sup>(١)</sup> ، قال في « المهمات » :  
 ذكر الرافعي في الكلام على تكفير الكافر أنه يشترط أن ينوي ، وأن نيته نية تمييز  
 لا نية تقرب<sup>(٢)</sup> ، قال ابن العماد : المراد بنية التمييز : الدفع عن هذه الجهة ،  
 فليست بقربة ؛ لأنها تجزئ في الديون ، والدين لا يتوقف على النية . انتهى  
 والخلاف مبني على أن من وجبت فطرته على غيره هل وجبت عليه ، ثم  
 تحملها عنه ، أو وجبت ابتداء على المخرج فيه ؟ وجهان ؛ أحدهما : أنه  
 بطريق التحمل .

وشمل كلامه : المستولدة المسلمة ، فإنها رقيقة ، وفيها الوجهان ، وهما  
 جاريان أيضاً في الزوجة الكافرة إذا أسلمت ودخل وقت الفطرة والزوج  
 متخلف . . فإن نفقتها تجب على الصحيح ، سواء إذا أسلم أو أصر ، وحكم  
 فطرته كحكم نفقتها .

فلو قال المصنف : ( إلا في عبده وقريبه وزوجته المسلمين ) . . كان  
 الحصر صحيحاً ، وكان الصواب أن يقول : ( المسلمَيْن ) بالثنية ، أو يعطف  
 بـ ( أو ) .

قوله : ( ولا رقيق ) أشار إلى الشرط الثاني وهو : الحرية ، فلا يجب على  
 الرقيق ولو كان مدبراً أو أم ولد فطرة نفسه ولا فطرة زوجته وإن قلنا : يملك ؛  
 لضعف ملكه ، فلو ملكه السيد عبداً وقلنا يملك . . لم تجب فطرته على واحدٍ  
 منهما ، وقيل : يجب على السيد ؛ لأنه قادر على انتزاعه .

قوله : ( وفي المكاتب وجه ) أي : بوجوب فطرة نفسه في كسبه كنفقته ،

---

(١) نهاية المطلب ( ٤٠٩ / ٣ ) .

(٢) المهمات ( ٢٣ / ٤ ) .

وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ . يَلْزَمُهُ قِسْطُهُ ، وَلَا مُعْسِرٌ .

فَمَنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنْ قُوْتِهِ وَقُوْتِ مَنْ فِي نَفَقَتِهِ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ شَيْءٌ .  
فَمُعْسِرٌ .

وهو جار في وجوب فطرة زوجته ورقيقه عليه ، والصحيح : أنها لا تجب ،  
وعلى الأصح : لا تَجِبُ فطرته على السيد على الصحيح ؛ لسقوط نفقته .

هذا في المكاتب كتابة صحيحة ، أما المكاتب كتابة فاسدة . . ففطرته على  
سيده ، ولا تجب نفقته عليه ، كذا ذكره الرافعي في ( الكتابة )<sup>(١)</sup> .

قوله : ( ومن بعضه حر يلزمه قسطه ) أي : يلزمه من الفطرة بقدر حرية ،  
وباقياها على مالك الباقي ، فالضمير في ( يلزمه ) عائد على ( من ) .

نعم ؛ إن كان بينهما مهياة . . فتجب على من وقعت له النوبة في الأصح ،  
وهو بناء على الأصح : أن الفطرة من المؤن النادرة ، وأنها تدخل في  
المهياة ، والعبد بين الشريكين فطرته عليهما ، فإن كان بينهما مهياة . . كانت  
على من وقع زمن الوجوب في نوبته .

قوله : ( ولا معسر ) أشار إلى الشرط الثالث وهو : اليسار ، فلا فطرة على  
المعسر بلا خلاف .

قوله : ( فمن لم يفضل عن قوته وقوت من في نفقته ليلة العيد ويومه  
شيء . . فمعسر ) أي : ومن فضل عنه . . فموسر ، حكى العبدري معنى هذا  
الضابط عن أبي هريرة وجماعة من التابعين ، ونقل : الإجماع على أن من  
لا شيء له . . لا فطرة عليه ، وأنه لا يحفظ القول باشتراط النصاب عن أحد  
غير أبي حنيفة .

(١) الشرح الكبير ( ١٣ / ٤٨٠ ) .

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ فَاضِلاً عَنْ مَسْكِنٍ وَخَادِمٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ .

ولا فرق في الذي تلزمه نفقته بين الآدمي والبهائم ، فلو عبر بالذي . . كان أصوب ، قال في « التحرير » : وكلامهم يقتضي : عدم الوجوب ولو قدر على الكسب ، وبه صرح الرافعي في الكلام على الاستطاعة في الحج<sup>(١)</sup> .

قوله : ( ويشترط كونه ) أي : كون المخرج ( فاضلاً عن مسكن وخادم يحتاج إليه في الأصح ) كما في الكفارة ، ذكره الإمام والبغوي<sup>(٢)</sup> ، والثاني : لا ، بل يباعان ؛ لأن الفطرة لا يشترط فيها كون المخرج فاضلاً عن كفايته ، بل المعتبر فيها قوت يومه كالدين ، بخلاف الكفارة فإن لها بدلاً ، وعلى الأصح : يعتبر كونهما لائقين به ، فلو كانا نفيسين يمكن إبدالهما بلائق به ويخرج التفاوت . . لزمه ذلك ؛ كما ذكره الرافعي في ( الحج )<sup>(٣)</sup> .

ويشترط أيضاً : كونه فاضلاً عن دست ثوب يليق به ، وعن كسوة من تلزمه نفقتهم على الصحيح ، قاله الإسني ، وعن دين إن كان عليه ؛ كما نقل الإمام الاتفاق عليه ، وفي « المهمات » : أن المصنف جزم في « نكت التنبيه » باشتراطه ، ونقله عن الأصحاب<sup>(٤)</sup> .

ورجح الرافعي في « الشرح الصغير » : أنه لا يشترط ، وكلامه في « الكبير » يقتضيه<sup>(٥)</sup> ، قال ابن العماد : والفتوى عليه ؛ لأن الدين كما لا يمنع زكاة المال . . كذلك لا يمنع الفطرة ، وحكى المتولي في ذلك طريقين :

(١) تحرير الفتاوى ( ٤٩٤ / ١ ) ، الشرح الكبير ( ٢٨٧ / ٣ ) .

(٢) نهاية المطلب ( ٤٠٠ / ٣ ) ، التهذيب ( ١٢٤ / ٣ ) .

(٣) الشرح الكبير ( ٢٨٥ - ٢٨٦ / ٣ ) .

(٤) نهاية المطلب ( ٤٠٠ / ٣ ) ، المهمات ( ٢٥ / ٤ ) .

(٥) الشرح الكبير ( ٢٨٥ - ٢٨٦ / ٣ ) .

وَمَنْ لَزِمَهُ فِطْرَتُهُ . . لَزِمَهُ فِطْرَةٌ مَنْ لَزِمَهُ نَفَقَتُهُ ، لَكِنْ لَا يَلْزَمُ الْمُسْلِمَ فِطْرَةُ الْعَبْدِ وَالْقَرِيبِ وَالزَّوْجَةِ الْكُفَّارِ ، . . . . .

القطع بعدم الاشتراط ؛ لأنها لا تعلق لها بالمال ، وإثبات قولين كسائر الزكوات .

ومحل تبقية المسكن والخادم في ابتداء ثبوت الفطرة ، أما إذا ثبت في ذمته . . بعناهما فيها ؛ لأنها صارت كالدين .

والمراد بالحاجة في العبد : الخدمة ؛ كما صرح به في « المحرر »<sup>(١)</sup> .

أما إذا كانت الحاجة لعمله في أرضه أو ماشيته . . فإن الفطرة تجب ؛ كما قاله في « شرح المذهب »<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( ومن لزمه فطرته . . لزمه فطرة من لزمه نفقته ) أي : بقرابة أو زوجية أو ملك ووجد ما يؤدي عنهم ، أما في العبد . . فلقوله صلى الله عليه وسلم : « لَيْسَ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ إِلَّا زَكَاةُ الْفِطْرِ فِي الرَّقِيقِ » . متفق عليه<sup>(٣)</sup> .

وقياساً عليه في الباقي ، والجامع وجوب النفقة ، ولو نشزت المرأة . . سقطت فطرتها عن الزوج ؛ لسقوط النفقة ، وتجب عليها وإن قلنا : إن الوجوب لا يلاقيها ؛ لأنها أخرجت نفسها عن إمكان التحمل ، قاله الإمام<sup>(٤)</sup> .

قوله : ( لكن لا يلزم المسلم فطرة العبد والقريب والزوجة الكفار ) أي :

(١) المحرر ( ٣٤٣/١ ) .

(٢) المجموع ( ٩٧/٦ ) .

(٣) صحيح البخاري ( ١٤٦٣ ) ، صحيح مسلم ( ٩٨٢ ) . عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وليس عند البخاري : « إِلَّا زَكَاةُ الْفِطْرِ » ، وبه عند مسلم ( ١٠/٩٨٢ ) .

(٤) نهاية المطلب ( ٣٧٩/٣ ) .



وَلَا الْعَبْدَ فِطْرَةَ زَوْجَتِهِ ، وَلَا الْإِبْنَ فِطْرَةَ زَوْجَةِ أَبِيهِ ، وَفِي الْإِبْنِ وَجْهٌ .

وإن وجبت نفقتهم ؛ لقوله في الحديث : ( مِنْ الْمُسْلِمِينَ )<sup>(١)</sup> ، ولأن الفطرة شرعت للتطهير ، والكافر ليس أهلاً للتطهير ، وفي « تعليق القاضي حسين » : وجه : أن المسلم يخرج الفطرة بسبب عبده الكافر كما قال أبو حنيفة ، وهو غريب ضعيف ، وطرده المتولي في الزوجة والقريب .

قوله : ( ولا العبد فطرة زوجته ) أي : حرة كانت أو أمة وإن كان ينفق عليها من كسبه ؛ لأنه ليس أهلاً لفطرة نفسه فغيره أولى .

ولو مَلَكَه السيدُ مالاً وقلنا : يملكه وأذن له في الإخراج منه . . لم يخرج على الصحيح .

واحترز بـ( العبد ) : عن المبعوض ، فإنه يجب عليه المقدار الذي يجب على نفسه .

قوله : ( ولا الابن فطرة زوجة أبيه ) أي : وإن أوجبنا عليه النفقة ؛ لأن الفطرة غير لازمة للأب بسبب الإعسار ؛ فلا يتحملها الابن ، بخلاف النفقة فإنها لازمة مع الإعسار ؛ فيتحملها .

قوله : ( وفي الابن وجه ) أي : بلزوم فطرة زوجة الأب له كالنفقة ، وصححه الغزالي وطائفة<sup>(٢)</sup> ، واختاره السبكي رحمه الله ، ومما يدل له نص الشافعي على وجوب فطرة عبد الابن الصغير على الأب إذا كان يحتاج لخدمته<sup>(٣)</sup> .

ونصه أيضاً على وجوب فطرة مملوك الزوجة الذي يخدمها إذا كانت ممن

(١) سبق تخريجه آنفاً عن البخاري ( ١٥٠٣ ) ، ومسلم ( ٩٨٤ ) .

(٢) الوسيط في المذهب ( ٤٠٨ / ١ ) ، نهاية المطلب ( ٣٧٦ / ٣ ) .

(٣) الأم ( ١٦٣ / ٣ ) .

وَلَوْ أَعْسَرَ الزَّوْجُ أَوْ كَانَ عَبْدًا.. فَلَاظْهَرُ : أَنَّهُ يَلْزَمُ زَوْجَتَهُ الْحُرَّةَ  
فَطَرَتْهَا ، وَكَذَا سَيِّدُ الْأَمَةِ .

قُلْتُ : الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ : لَا تَلْزَمُ الْحُرَّةُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

تخدم ، وقطع به أكثر الأصحاب ، وجزم في « شرح المذهب » هنا بعدم  
وجوب فطرة الحرة المخدمة للزوجة ؛ كالمستأجرة<sup>(١)</sup> .

ويجري الوجهان في فطرة مستولدة الأب .

قوله : ( ولو أعسر الزوج أو كان عبداً.. فلاظهر : أنه يلزم زوجته الحرة  
فطرتها ، وكذا سيد الأمة ) بناء على أن الوجوب يلاقي المؤدى عنه أولاً ،  
ولا فرق بين أن يكون معسراً عند النكاح أو يطرأ عليه ، ولا بين القن  
والمكاتب ، والثاني : لا تجب عليهما ؛ بناء على أنها تجب على المؤدى  
ابتداءً ، وإجراء القولين فيهما هو أصح الطريقين عند الرافعي تبعاً للشيخ  
أبي علي وغيره<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( قلت : الأصح المنصوص : لا تلزم الحرة ، والله أعلم ) إشارة  
إلى تقرير النصين ، فإن الشافعي رضي الله عنه نص على الوجوب على سيد  
الأمة دون الحرة<sup>(٣)</sup> ، وهي طريقة أبي إسحاق .

وفرق ؛ بأن الحرة لما كانت بعقد النكاح مسلمة إلى الزوج بالكلية.. كانت  
كالأمة المسلمة بالشراء ، فتنتقل الفطرة إليه ، والأمة لما كانت في قبضة  
السيد.. لم تكن الفطرة متحولة عنه ، وإنما الزوج كالضامن لها ، فإذا لم يقدر  
على الأداء.. بقي الوجوب على السيد كما كان .

(١) الأم (١٦٧/٣) ، المجموع (٩٤/٦-٩٥) .

(٢) الشرح الكبير (١٥٠/٣) .

(٣) الأم (١٦٩/٣) .

وَلَوْ انْقَطَعَ خَبَرُ الْعَبْدِ.. . فَالْمَذْهَبُ : وَجُوبُ إِخْرَاجِ فِطْرَتِهِ فِي الْحَالِ ،

وكان ينبغي للمصنف التعبير بالمذهب ؛ لأن الراجح عنده طريقة أبي إسحاق وهي قاطعة بتقرير النصين . وإذا قلنا بعدم الوجوب على الحرة.. . فيستحب لها : الإخراج .

وإذا قلنا بأنه يلزمها فأخرجتها ، ثم أسر الزوج.. . قال في « شرح المذهب » : لم ترجع بها عليه على المذهب ومقتضى إطلاق الجمهور<sup>(١)</sup> .

فرع : لو أخرجت فطرة نفسها مع يسار الزوج بغير إذنه.. . فوجهان جاريان فيما لو تكلف من فطرته على قريبه باستقراض أو غيره ، وأخرج بغير إذنه ، والمنصوص : الإجزاء ، أما إذا أخرجت أو القريب بإذن من عليه النفقة.. . فيجزئ بلا خلاف .

قوله : ( ولو انقطع خبر العبد.. . فالمذهب : وجوب إخراج فطرته في الحال ) العبد الذي لم يعلم حياته وانقطع خبره.. . نص الشافعي رضي الله عنه على وجوب فطرته<sup>(٢)</sup> ، ونص على أنه لا يجزئ عتقه عن الكفارة<sup>(٣)</sup> ، فاختلفوا فيهما على طريقين ؛ أرجحهما : تقرير النصين ، والقطع بوجوبها ، والقطع بأنه لا يجزئ عتقه أخذاً بالاحتياط فيهما ؛ لأن الأصل : بقاء الملك ، فتجب الفطرة ، والأصل : شغل الذمة بالكفارة ، ولا يسقط بالشك ، والثانية على قولين ، وإذا قلنا بالوجوب.. . فالمذهب : وجوب إخراجها في الحال ؛ لأن الأصل البقاء .

(١) المجموع (١٠٢/٦) .

(٢) الأم (١٦٦/٣) .

(٣) الأم (٧٠٨/٦) .

وقيل : إِذَا عَادَ ، وَفِي قَوْلٍ : لَا شَيْءَ .

وَالْأَصَحُّ : أَنَّ مَنْ أَيْسَرَ بَعْضُ صَاعٍ .. يَلْزَمُهُ ، .....

قوله : ( وقيل : إذا عاد ) هو مقابل لقوله : ( في الحال ) وهو منصوص في « الإملاء » فلا يحسن التعبير عنه بـ ( قيل ) .

( وفي قول : لا شيء ) هو أحد القولين في الطريقة الثانية ؛ لأن الأصل : براءة الذمة .

وكان الأحسن أن يقول : ( وقيل : قولان : ثانيهما : لا شيء ) .

ومحل ما ذكر : ما لم تنته غيبته إلى مدة يحكم فيها بموته ، فإن بلغ ذلك .. لم تجب فطرته ، صرح به الرافعي في ( الفرائض )<sup>(١)</sup> .

ولو لم ينقطع خبره ؛ فإن كان في طاعة السيد .. وجبت فطرته ، وإن كان أبقاً .. فكالْمَغْصُوبِ والضال ، والأصح فيهما : القطع بوجوب الفطرة ، وقيل : قولان ؛ كزكاة المغصوب .

تنبيه : ذكر في « المهمات » إشكالاً في وجوب الإخراج في الحال ؛ لأنه يجب إخراجها من قوت بلد العبد ، وصرفها إلى فقرائها أيضاً ، وهو متعذر ، قال : وَيَجْرِي فِي الْعَبْدِ الضَّالِّ وَالْأَبْقَى ، وَالْأَقْرَبُ : أَنْ يُقَالَ : الْعَبْدُ بآخر بلد وصل إليه خبره منها<sup>(٢)</sup> ، قال ابن العماد : الذي يتجه ويوافق إطلاقهم : وجوب الإخراج في بلد السيد ، والأحوط : أن يخرجها من أعلى الأقوات ، ويصرفها إلى فقراء البلد .

قوله : ( والأصح : أن من أيسر ببعض صاع .. يلزمه ) نص عليه

(١) الشرح الكبير (٥٢٦/٦) .

(٢) المهمات (١٥-١٤/٤) .

وَأَنَّهُ لَوْ وَجَدَ بَعْضَ الصَّيْعَانِ . . قَدَّمَ نَفْسَهُ ، ثُمَّ زَوْجَتَهُ ، ثُمَّ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ ،  
ثُمَّ الْأَبَ ، ثُمَّ الْأُمَّ ، ..... .

الشافعي ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ . . فَأَتُوا مِنْهُ  
مَا اسْتَطَعْتُمْ » . متفق عليه<sup>(١)</sup> .

والثاني : لا يلزمه كما إذا لم يجد إلا نصف رقبة ، فإنه لا يجب إعتاقه في  
الكفارة .

والفرق على الأول : أن للكفارة بدلاً ، والفطرة لا بدل لها ، حتى لو انتهى  
في الكفارة إلى المرتبة الأخيرة فلم يجد إلا إطعام ثلاثين . . قال الإمام : يتعين  
عندي إطعامهم قطعاً<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( وأنه لو وجد بعض الصيغان . . قدم نفسه ) يعني : أن الأصح : أنه  
يبدأ بالإخراج عن نفسه إذا كان الذي معه لا يفي بما عليه ؛ لقوله صلى الله عليه  
وسلم : « ابْدَأْ بِنَفْسِكَ » . متفق عليه<sup>(٣)</sup> .

وقيل : يلزمه تقديم زوجته ، وقيل : يتخير بين الإخراج عن نفسه وعن  
غيره ؛ لاستواء الكل في الوجوب ، وقيل : يبدأ بنفسه ، ثم يتخير في الباقي .

قوله : ( ثم زوجته ) أي : يقدمها على القرابة ؛ لأن نفقتها أكد فإنها  
معاوضة لا تسقط بمضي الزمان ، وقيل : يقدمهم عليها ، وقيل : يتخير .

قوله : ( ثم ولده الصغير ) لأن نفقته ثابتة بالنص والإجماع .

قوله : ( ثم الأب ، ثم الأم ) إذا كان الأبوان عاجزين ووجد الفرع ما ينفق

(١) صحيح البخاري ( ٧٢٨٨ ) ، صحيح مسلم ( ٣٢٥٧ ) . عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) نهاية المطلب ( ٤٠٢/٣ ) .

(٣) صحيح البخاري ( ٢١٤١ ) مختصراً ، صحيح مسلم ( ٩٩٧ ) عن جابر رضي الله عنه .

ثُمَّ الْكَبِيرَ .

وَهِيَ : صَاعٌ ، وهو : سِتُّ مِئَةِ دِرْهَمٍ وَثَلَاثَةُ وَتِسْعُونَ وَثُلُثٌ .  
قُلْتُ : الْأَصَحُّ : سِتُّ مِئَةٍ وَخَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ دِرْهَمًا وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ

على أحدهما . . فالأصح : تقديم الأم ؛ لعجزها ، قال الإسنوي : وصححوا في الفطرة تقديم الأب على الأم ، وعلمه في « شرح المذهب » بأن الفطرة للتطهير ، والأب أشرف من الأم<sup>(١)</sup> ، وذكر الرافعي في « الشرح الصغير » : أن الفطرة كالنفقة ، وقال السبكي : في كلام جماعة بناء فطرة الأب والأم إذا اجتمعا على الأقوال في نفقتهما ، وظاهر ذلك : التسوية ، ومنهم من يصحح تقديم الأب في الموضعين .

قوله : ( ثم ) الولد ( الكبير ) أي : يقدم على الأرقاء إذا كان غير كسوب وهو زمن أو مجنون ؛ لأن الحر أشرف ، وعلاقته لازمة بخلاف الملك فإنه عارض ، فإن لم يكن زمنًا ولا مجنوناً . . فالأصح من « زوائده » : عدم وجوب نفقته<sup>(٢)</sup> .

وحيث قلنا بالتخير أو استوت الرتبة ؛ كزوجين أو ابنين . . فالأصح : أنه لا يجوز التوزيع ، وقيل : يجوز ، وقيل : يجب .

قوله : ( وهي : صاع ) للحديث أول الباب ( وهو : ست مئة درهم وثلاثة وتسعون وثلاث ) أي : وذلك خمسة أرطال وثلاث بالبغدادي على قول الرافعي : إن رطل بغداد مئة وثلاثون درهماً<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( قلت : الأصح : ست مئة وخمسة وثمانون درهماً وخمسة أسباع

(١) المهمات ( ٢٩/٤ ) ، المجموع ( ٩٩/٦ ) .

(٢) منهاج الطالبين ( ص : ٤٦٩ ) ، روضة الطالبين ( ٢/٤٩٠-٤٩١ ) .

(٣) الشرح الكبير ( ٥٠/٣ ) .

دِرْهَمٍ ؛ لِمَا سَبَقَ فِي ( زَكَاةِ النَّبَاتِ ) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .  
وَجِنْسُهُ : الْقُوتُ الْمُعَشَّرُ ، وَكَذَا الْأَقْطُ فِي الْأَظْهَرِ .

درهم ؛ لما سبق في « زكاة النبات » ، والله أعلم ) يعني : من أن الأصح : أن رطل بغداد مئة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم .

قال في « زوائده » : قد يستشكل ضبط الصاع بالأرطال ، فإن الصاع مكيال معروف ، واختلف في قدره وزناً باختلاف جنس ما يخرج ؛ كالذرة والحمص وغيرهما ، والصواب : ما قاله أبو الفرج الدارمي : إن الاعتماد في ذلك على الكيل ، دون الوزن ، وإن الواجب : أن يخرج بصاع معايير بالصاع الذي كان يخرج به في عصر<sup>(١)</sup> رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن لم يجده . . . وجب عليه إخراج قدر يتيقن أنه لا ينقص عنه ، وعلى هذا : فالتقدير بخمسة أرطال وثلاث تقريب ، وقال جماعة من العلماء : الصاع أربع حفنات بكفي رجل معتدل الكفين<sup>(٢)</sup> . انتهى

وما نقله عن أبي الفرج الدارمي نقله السبكي عن أبي حامد الإسفرايني والبندنجي والرويان<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( وجنسه : القوت المعشر ) أي : كل ما يجب فيه العشر ، فهو صالح لإخراج الفطرة ؛ لأنه قوت ، وثبت بعضه بالنص والباقي بالقياس عليه ، وعن القديم : أنه لا يجزئ العدس والحمص ؛ لأنهما إدامان .

قوله : ( وكذا الأقط في الأظهر ) ثبت ذلك في « الصحيحين » من حديث

(١) وفي (أ) : ( عهد ) .

(٢) روضة الطالبين ( ١٦٢/٢ - ١٦٣ ) .

(٣) قوله : ( وما نقله . . . ) إلى : ( والرويان ) غير موجود في (أ) .

وَتَجِبُ مِنْ قُوْتِ بَلَدِهِ ، .....

أبي سعيد<sup>(١)</sup> ، وقطع به أبو إسحاق ، وشرط المصنف في « التحرير » وابن الرفعة وغيرهما : أن يكون من لبن لم ينزع زبده<sup>(٢)</sup> ، والثاني : لا يجزئ ؛ لأنه إما غير مقتات ، وإما غير معشر ، فأشبهه ما يقتات نادراً ، وقيل : يجزئ أهل البادية دون الحاضرة ، وضعفه المصنف<sup>(٣)</sup> .

ومن قوته الأقط أو اللبن . . له أن يخرج اللبن أو الجبن الذي لم ينزع زبده على الأصح ، زاد العدني من غير عزو : وأن يخرج من اللبن القدر الذي يأتي منه صاع من الأقط ؛ لأنه فرعه ، فلا يجوز أن ينقص عن أصله ، والرجوع في ذلك إلى أهله . انتهى

أما الجبن المنزوع الزبد . . فلا يجزئ بلا خلاف ؛ كما قاله في « شرح المذهب » ، وقال في اللحم : أن الصواب الذي نص عليه الشافعي ، وقطع به الأصحاب في جميع الطرق : أنه لا يجزئ قولاً واحداً<sup>(٤)</sup> .

ولا خلاف أنه لا يجزئ السمن والمصل والكشك<sup>(٥)</sup> ولحم الصيد والسمك .

قوله : ( وتجب من قوت بلده ) صححه الأكثرون كال كفارة ، ولأنه مطلوب الفقير ، فلو كان في البلد أقوات ، وغلب بعضها . . فمن الغالب ، قال الغزالي وصاحب « الذخائر » : الاعتبار بالغالب وقت الوجوب<sup>(٦)</sup> ، وقال

(١) صحيح البخاري ( ١٥٠٦ ) ، صحيح مسلم ( ٩٨٥ ) .

(٢) تحرير ألفاظ التنبيه ( ص : ١١٧ ) ، كفاية النبيه ( ٤٣ / ٦ ) .

(٣) المجموع ( ١٠٩ / ٦ ) .

(٤) المجموع ( ١١٠ / ٦ ) .

(٥) الكشك : طعام يصنع من الدقيق واللبن ويجفف حتى يطبخ متى احتيج إليه . المعجم الوسيط ( ص : ٧٨٩ ) .

(٦) الوجيز ( ص : ١٠٧ ) ، الوسيط ( ٤١٣ / ١ ) .



وَقِيلَ : قُوَّتِهِ ، وَقِيلَ : يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْأَقْوَاتِ ، وَيُجْزَى الْأَعْلَى عَنِ الْأَدْنَى ،

المصنف : إن الصواب : أن المراد قوت السنة ، فإن اختلفت القوت بحسب الأوقات ؛ فإن أخرج من الأعلى . . أجزاء ، وإن أخرج من الأدنى . . فقولان ؛ أصحهما : يجزئ ؛ لأنه يسمى مخرجاً من قوت البلد ، أو من قوت نفسه<sup>(١)</sup> .

قوله : ( وقيل : قوته ) أي : على الخصوص كما يعتبر ماله في الزكاة ، وقال الماوردي : إنه ظاهر النص ، وعلى هذا : لو كان يليق بحاله الشعير فاقتات البر تنعماً . . فالأصح : أنه يجزئه الشعير ، ولو كان يليق بحاله القمح فاقتات الشعير بخلاً . . لزمه القمح ، وادعى المصنف الاتفاق عليه<sup>(٢)</sup> ، وحكى ابن يونس الوجهين فيه<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( وقيل : يتخير بين الأقوات ) قيل : إنه قول الشافعي ؛ لظاهر الحديث<sup>(٤)</sup> ، وفي « المهمات » : أن الماوردي حكى جميع الخلاف أقوالاً<sup>(٥)</sup> .

قوله : ( ويجزئ الأعلى عن الأدنى ) أي : كالقمح عن الشعير ، حكى الرافعي الاتفاق عليه<sup>(٦)</sup> ، وحكى الماوردي فيه وجهين<sup>(٧)</sup> ، ووجه المنع : أنه غير الواجب ، فلا يجزئ .

(١) المجموع ( ١١٣ / ٦ ) .

(٢) الحاوي الكبير ( ٢٥٧ / ٤ ) ، المجموع ( ١١٣ / ٦ ) .

(٣) غنية الفقيه في شرح التنبيه ( ٦٦١ / ٢ ) .

(٤) مراده : أن لفظة ( أو ) في الحديث السابق للتخيير . حاشية الكردي من هامش تحفة المحتاج ( ٥٠٩ / ٣ ) .

(٥) المهمات ( ٣٥ / ٤ ) .

(٦) الشرح الكبير ( ١٦٦ / ٣ ) .

(٧) الحاوي الكبير ( ٢٥٨ / ٤ ) .

وَلَا عَكْسَ ، وَالْاِعْتِبَارُ بِالْقِيَمَةِ فِي وَجْهِ ، وَبِزِيَادَةِ الْاِقْتِيَاتِ فِي الْأَصَحِّ ، فَالْبُرُّ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ وَالْأَرْزُ ، وَالْأَصَحُّ : أَنَّ الشَّعِيرَ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ ، وَأَنَّ التَّمَرَ خَيْرٌ مِنَ الزَّيْبِ .

وَلَهُ أَنْ يُخْرَجَ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ قُوْتٍ ، وَعَنْ قَرِيْبِهِ أَعْلَى مِنْهُ .

قوله : ( ولا عكس ) أي : لا يجزئ الأدنى عن الأعلى ؛ كالشعير عن القمح ، وهذا على الوجهين الأولين ، وهو فائدة التعيين ، أما على القول بالتخيير . . فليس فيها أعلى ولا أدنى .

قوله : ( والاعتبار ) أي : في كونه أعلى وأدنى ( بالقيمة في وجه ) لأنه أرفق بالمساكين ، فعلى هذا : يختلف باختلاف الأوقات والبلاد .

قوله : ( وبزيادة الاقتيات في الأصح ) لأنه المقصود ( فالبر خير من التمر والأرز ) أما كونه خيراً من الأرز على هذا القول . . فبالاتفاق ، وأما كونه خيراً من التمر . . فهو الأصح ، والثاني : أن التمر خير ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج منه<sup>(١)</sup> .

قوله : ( والأصح : أن الشعير خير من التمر ) لأنه أبلغ في الاقتيات ( وأن التمر خير من الزبيب ) والثاني : أن التمر خير من الشعير ، وأن الزبيب خير من التمر ؛ نظراً إلى القيمة .

ويؤخذ من كلامه : أن الشعير خير من الزبيب ؛ لأنه خير من التمر الذي هو خير من الزبيب ، وهو الأصح .

قوله : ( وله أن يخرج عن نفسه من قوت ، وعن قريبه أعلى منه ) مراده :

(١) أخرجه الحاكم ( ٤٠٩ - ٤١٠ ) ، وابن خزيمة ( ٢٣٩٢ ) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

وَلَا يُبْعَضُ الصَّاعُ .

وَلَوْ كَانَ فِي بَلَدٍ أَقْوَاتٌ لَا غَالِبَ فِيهَا . . تَخَيَّرَ ، وَالْأَفْضَلُ : أَشْرَفُهَا .

وَلَوْ كَانَ عَبْدُهُ بِبَلَدٍ آخَرَ . . فَلَا أَصَحَّ : اعْتَبَارُ قُوتِ بَلَدِ الْعَبْدِ .

أن من وجب عليه إخراج الفطرة عن غيره . . جاز له أن يخرج عن نفسه من جنس ، وعن الغير من جنس آخر ، سواء أخرج الأعلى عن نفسه أو عن غيره ، وسواء كان ذلك الغير قريباً أو زوجة أو مملوكاً ، وكذا لو ملك نصفين من عبيدين ، وأخرج نصف صاع عن أحد النصفين من المعتبر ونصفاً عن الثاني من جنس أعلى .

قوله : ( ولا يبعض الصاع ) أي : لا يجوز عن شخص واحد فطرة من جنسين وإن كان أحدهما أعلى من الواجب على الصحيح ، سواء خُيِّرَ ما بين الأجناس أم لا ؛ كما لا يجزئ في كفارة اليمين أن يطعم خمسة ، ويكسو خمسة ، وقيل : يجوز إذا كان الجنس الآخر أعلى ، وقيل : إن كان عنده صاع من جنس . . لم يجز التبعض ، وإلا . . جاز .

قوله : ( ولو كان في بلد أقوات لا غالب فيها . . تخير ) تفريعاً على أن المعتبر قوت البلد . وأهل البادية الذين لا قوت لهم يجزئ يخرجون من قوت أقرب البلاد إليهم ، فلو استوى بلدان في القرب ، واختلف الغالب من أقواتهما . . تخيروا .

قوله : ( والأفضل : أشرفها ) أي : في الاقتيات ؛ لقوله تعالى : ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران : ٩٢] .

قوله : ( ولو كان عبده ببلد آخر . . فالأصح : اعتبار قوت بلد العبد )<sup>(١)</sup>

(١) وفي « المنهاج » المطبوع : ( أن الاعتبار بقوت بلد العبد ) .

قُلْتُ : الْوَاجِبُ الْحَبُّ السَّلِيمُ ، وَلَوْ أَخْرَجَ مِنْ مَالِهِ فِطْرَةَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ الْغَنِيِّ .. جَازَ كَأَجْنَبِيٍّ أُذِنَ ، .....

أي : بناء على أنها تجب على العبد أولاً ، ثم يتحملها السيد والشيء لا يتحمل إلا كما وجب ، والثاني : أن العبرة ببلد السيد ؛ بناء على أنها وجبت عليه ابتداء .

قوله : ( قلت : الواجب الحب السليم ) أي : فلا يجزئ المسووس والمعيب ، وعن القاضي حسين : أنه يخرج من المسووس والمعيب الذي يقتات منه ، وليس له غيره ، وقيده ابن الرفعة بأن يكون المخرج مقداراً يتحقق أن حبه يملأ الصاع<sup>(١)</sup> .

وليس القدم عيباً بلا خلاف ، فيجزئ إخراج القديم وإن قلَّت قيمته إذا لم يتغير طعمه ولا لونه ولا ريحه ، وغيره أولى منه .

ولا يجزئ الدقيق ولا السويق ولا الخبز على الصحيح ؛ لأن النص ورد في الحب ، وهو يصلح لما لا يصلح له غيره ، فيتبع مورد النص ، ولا تجزئ القيمة اتفاقاً .

قوله : ( ولو أخرج من ماله فطرة ولده الصغير الغني .. جاز ) لأن له ولاية عليه ، ويستقل بتمليكه ، فيقدر كأنه مَلَّكه ذلك ثم تولى الأداء عنه ، هكذا قاله البغوي<sup>(٢)</sup> ، وطرده في الأب والجدة بالنسبة إلى الصبي والمجنون ، ومنعه في الوصي والقيم إلا بإذن القاضي ؛ لأن اتحاد الموجب والقابل مختص بالأب والجدة .

قوله : ( كأجنبيٍّ أُذِنَ ) أي : كما في غيرها من الديون ، فإن لم يأذن ..

(١) كفاية النبيه ( ٥٢ / ٦ ) .

(٢) التهذيب ( ١٣٠ / ٣ ) .

بِخِلَافِ الْكَبِيرِ ، وَلَوْ اشْتَرَكَ مُوسِرٌ وَمُعْسِرٌ فِي عَبْدٍ . . لَزِمَ الْمُسِرُّ نِصْفَ صَاعٍ ، وَلَوْ أُيْسِرَا وَاخْتَلَفَ وَاجِبُهُمَا . . أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ وَاجِبِهِ فِي الْأَصَحِّ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

لم يكف ؛ لأنها عبادة مفتقرة إلى النية .

قوله : ( بخلاف الكبير ) قيده في « شرح المذهب » بالرشيد<sup>(١)</sup> ؛ لأنه لا ولاية عليه ، فلا بد من إذنه .

قوله : ( ولو اشترك موسر ومعسر في عبد ) أي : والمعسر بحيث لا يكلف بيعه ؛ لاحتياجه إلى خدمته ( . . لزِمَ الموسر نصف صاع ) أي : إذا كانت حصته النصف ، فإن الفطرة تجب على قدر الحصص ، فكان الأحسن التعبير بالقسط .

قوله : ( ولو أيسرا واختلف واجبهما . . أخرج كل واحد نصف صاع من واجبه في الأصح ، والله أعلم ) يعني : إذا كان السيدان في بلدين مختلفي القوت ، أو اعتبرنا قوت الشخص ، واختلف قوتهما . . فوجهان :

أصحهما : أنه يخرج كل واحد قدر ما يلزمه من قوت نفسه أو بلده ؛ لأن كل واحد أخرج ما يلزمه من جنس واحد .

والثاني : يخرجان صاعاً من أحد القوتين ؛ لأن المخرج عنه واحد ، فلا يتبعض واجبه ، قال السبكي : وعلى هذا : الأشهر : أنهما يخرجان من الأدنى ؛ دفعاً للضرر عن صاحبه ، وقيل : من الأشرف ؛ رعاية للمساكين ، وهو الأشبه في « الشرح الصغير » .

والثالث : من قوت البلد الذي فيه العبد .

وأطلق المصنف رحمه الله الخلاف هنا وفي « الروضة » ، ورجح جواز التبعض<sup>(١)</sup> ، والوجهان فيه مبنيان على أنها وجبت ابتداء أو تحملاً ، فعلى الأول : يجوز التبعض ، وعلى الثاني - وهو الأصح - : لا ؛ لأن الشيء لا يتحمل ضماناً إلا كما وجب ، فالعبرة ببلد العبد ، سواء كان في بلد أحدهما أو في بلد ثالث ، وهذا هو الصحيح . انتهى تلخيص كلام الشارحين .

وليعلم أن للسيدتين والعبد ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يكون معهما في بلد واحد ، واعتبرنا الغالب ، فيخرجان عنه من قوت البلد .

الثانية : أن يكونا في بلد ، والعبد في آخر ، فالحكم فيها مبني على أن الفطرة تجب على المالك ابتداء ، أو يتحملها عن العبد ، فعلى القول بالتحمل - وهو الأصح - : الاعتبار ببلد العبد .

الثالثة : أن يكونا في بلدين مختلفي القوت ، أو اعتبرنا قوت الشخص بنفسه ، واختلف قوتيهما ، والعبد ببلد آخر ، فالأصح : أنه يخرج كل واحد نصف صاع من قوت بلده أو نفسه .

وهي مسألة الكتاب ، ولا اعتراض عليها ، نبه على ذلك ابن العماد ، ثم قال : والفرق بين ما إذا كان السيدان ببلدين حيث لا يعتبر بلد العبد ، وبين ما إذا كانا في بلد واحد حيث يعتبر بلد العبد . هو : أن تعلق الزكاة بمحلين يقتضي : جواز نقل الصدقة ، وعدم اعتبار أحد البلدين ؛ كما نص عليه فيمن ملك أربعين شاة نصفها ببلد ونصفها بآخر أنه يخرج في أي البلدين شاء<sup>(٢)</sup> ،

(١) روضة الطالبين ( ١٦٦/٢ ) ، الشرح الكبير ( ١٦٧/٣ - ١٦٨ ) .

(٢) الأم ( ٤٨/٣ ) .

.....

فكذلك ههنا يسقط تعلق فقراء أحد البلدين بذمة المالكين ، بخلاف ما إذا كانا في بلد واحد .

فرع : الأب إذا كان في نفقة ولدين ، ومن نصفه حر ونصفه رقيق ، حكمهما : حكم العبد المشترك ، وقال في « الروضة » : الأصح : يخرجان من جنسين<sup>(١)</sup> ؛ يعني : الولدين ومالك النصف والمخرج عن نصفه الحر ؛ أي : إذا اختلف بلدهما ، والله أعلم .

\* \* \*

(١) روضة الطالبين ( ١٦٦/٢ ) .

## بَابُ مَنْ تَلْزَمُهُ الزَّكَاةُ ، وَمَا تَجِبُ فِيهِ

شَرْطُ وَجُوبِ زَكَاةِ الْمَالِ : الْإِسْلَامُ ، وَالْحُرِّيَّةُ ، .....

### ( باب من تلزمه الزكاة ، وما تجب فيه )

تكلم في هذا الباب على شروط من تجب عليه ، وعلى أسباب ضعف الملك ، وعلى أداء الزكاة وتعجيلها ، وليس في الترجمة ما يدل على الآخرين .

قوله : ( شرط وجوب زكاة المال ) أي : أنواع المال الزكوي من المواشي وغيره .

واحترز بـ ( المال ) : عن زكاة الفطر ، فإنها تلزم الكافر عن غيره على الأصح .

قوله : ( الإسلام ) أي : شرط وجوب إخراجها ، فلا تجب على كافر أصلي ؛ لقول أبي بكر رضي الله عنه في كتاب الصدقة : ( هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ) . رواه البخاري<sup>(١)</sup> .

ولا يطالب بها في حالة الكفر ، وتسقط عنه بعد الإسلام ، أما العقوبة في الآخرة إذا مات كافراً . فعلى الخلاف في تكليفه بالفروع ، والأصح : أنه مكلف .

قوله : ( والحرية ) أي : فلا تجب على الرقيق ؛ لأنه لا ملك له على الصحيح ، فإن قلنا : يملك بتمليك السيد . فلا زكاة عليه أيضاً ؛ لضعف ملكه ، خلافاً لأبي ثور ، ولا على السيد في الأصح ؛ لزوال ملكه على هذا

(١) صحيح البخاري ( ١٤٥٤ ) عن أنس رضي الله عنه .



وَتَلْزَمُ الْمُرْتَدَّ إِنْ أَبْقَيْنَا مِلْكَهُ ، دُونَ الْمُكَاتَبِ .

وَتَجِبُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، .....

القول ، وقيل : تجب عليه ؛ لقدرته على التصرف فيه .

فرع : يشترط فيمن عليه الزكاة : كونه معيناً ، فلا زكاة في الموقوف على جهة عامة ، وتجب في الموقوف على معين .

قوله : ( وتلزم المرتد إن أبقينا ملكه ) قال السبكي : أشار إلى أن وجوب الزكاة على المرتد مبني على أقوال ملكه إن قلنا ببقائه . . وجبت ، وإن قلنا بزواله . . لم تجب ، وإن قلنا : موقوف - وهو الأصح - . . فالزكاة موقوفة ، وهذه أصح الطريقتين ، والطريقة الثانية : تجب على الأقوال كلها ؛ كالنفقات والغرامات .

وصورة المسألة : إذا مضى عليه حول وهو مرتد ، أو ارتد قبل تمامه بساعة ولم يسلم ، أو لم يقتل إلا بعد انقضائه ؛ فلو وجبت عليه في الإسلام ثم ارتد . . لم تسقط قطعاً ، وحيث أوجبناها فأخرجها في حال الردة . . أجزأت على المذهب ، وقيل : لا .

قوله : ( دون المكاتب ) أي : فلا تجب عليه ؛ لأن ملكه ضعيف لا يحتمل المواساة ، فإن عتق . . ابتداءً حولاً ، وإن عجز نفسه . . ابتداءً سيده الحول ، وقال أبو ثور : تجب على المكاتب كالحر ، وكأن ذكر الحرية يغني عن إفراد المكاتب بالذكر .

قوله : ( وتجب في مال الصبي والمجنون ) في الحديث : « ابْتَغُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى ؛ لَا تَأْكُلْهَا الصَّدَقَةُ » . رواه الشافعي مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> .

كتاب الزكاة/ باب من تلزمه الزكاة، وما تجب فيه  
وَكَذَا مِنْ مَلِكٍ بِيَعْضِهِ الْحُرُّ نَصَاباً فِي الْأَصَحِّ ، وَفِي الْمَغْضُوبِ وَالضَّالِّ  
وَالْمَجْحُودِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَا يَجِبُ دَفْعُهَا حَتَّى يَعُودَ ، .....

واعترض بقول خمسة من الصحابة<sup>(١)</sup> ، وبالقِياس على زكاة المعشرات ،  
وزكاة الفطر ، فإن أبا حنيفة رحمه الله وافق فيهما .

ويجب على الولي إخراجها من مالهما ، فإن لم يخرج . . عصى بالتأخير ،  
ولم تسقط ، بل يجب عليهما الإخراج بعد البلوغ والإفاقة .

قوله : ( وكذا من ملك ببعضه الحرّ نصاباً في الأصح ) أي : تجب عليه فيه  
الزكاة ، وهو الأصح عند المراوزة ؛ لأنه ملكه تامٌّ على ما يملكه بجزئه الحر ،  
ولهذا قال الشافعي رضي الله عنه : إنه يكفر كفارة الحر الموسر ، والثاني :  
لا تجب عليه ؛ لنقصانه بالرق ، وهو الأصح عند العراقيين ، وقال الإسنوي :  
إن الأكثرين عليه .

قوله : ( وفي المغضوب والضال والمجحود في الأظهر ) أي : لملك  
النصاب ، وحولان الحول عليه ، والثاني وهو القديم : لا تجب ؛ لتعطّل  
منافعها ، وامتناع التصرف فيها ، وقيل : تجب قطعاً ، وقيل : إن عاد  
بفوائده . . وجبت ، وإلا . . فلا ، والمسروق والواقع في البحر وما دفنه ونسي  
موضعه . . فيه الخلاف .

قوله : ( ولا يجب دفعها حتى يعود ) أي : لا يجب إخراج الزكاة قبل عود  
المال إلى يده ؛ لعدم التمكن ، فإذا عاد . . زكاه للأحوال الماضية ما لم ينقص  
متعلق الزكاة عن النصاب ، ولو تلف قبل العود . . سقط الواجب إذا قلنا : إنه  
وجب .

(١) منها : ما أخرجه الدارقطني ( ص : ٤٤٤ ) ، والبيهقي في « الكبير » ( ٧٤١٥ ) عن عمر  
رضي الله عنه .

وَالْمُشْتَرَى قَبْلَ قَبْضِهِ ، وَقِيلَ : فِيهِ الْقَوْلَانِ .

وَتَجِبُ فِي الْحَالِ عَنِ الْغَائِبِ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا . . فَكَمَغْصُوبٍ .  
وَالدَّيْنُ إِنْ كَانَ مَاشِيَةً ، أَوْ غَيْرَ لَازِمٍ كَمَالٍ كِتَابَةً . . فَلَا زَكَاةَ ، . . . . .

قوله : ( والمشتري قبل قبضه ) أي : وتجب على المشتري قطعاً في المبيع قبل القبض إذا مضى عليه حول بعد انقضاء الخيار ؛ لأنه يمكنه تسليم الثمن وتسلمه .

( وقيل : فيه القولان ) أي : في المغصوب ونحوه ، وقيل : لا يجب قطعاً ؛ لضعف ملكه .

قوله : ( وتجب في الحال عن الغائب إن قدر عليه ) يعني : أن المال الغائب المقدور عليه يجب إخراج زكاته في الحال ؛ لأنه كالمال الذي في خزانته ، ويخرجها في بلد المال ، فإن أخرج في غيره . . ففيه خلاف نقل الزكاة ، وهذا إذا كان المال مستقراً في البلد ، فإن كان سائراً . . قال في « العدة » : لا يخرج زكاته حتى يصل إليه ، فإذا وصل . . زكاه لما مضى بلا خلاف .

قوله : ( وإلا . . فكمغصوب ) أي : إن لم يقدر عليه ؛ لانقطاع الطريق ، أو الشك في سلامته . . ففيه الخلاف في المغصوب .

قوله : ( والدين إن كان ماشية ، أو غير لازم كمال كتابة . . فلا زكاة ) ذكر مسألتين ؛ الأولى : إذا كان الدين ماشية ؛ بأن أقرض أربعين شاة ، أو أسلم فيها ، ومضى حول قبل قبضه . . فلا زكاة عليه ؛ لأن علة الزكاة فيها النماء ، ولا نماء فيما في الذمة ، بخلاف النقد ، فإن علة الزكاة فيه كونه معداً للتصرف والربح ، وهذا حاصل فيما إذا كان على مليء .

أَوْ عَرْضاً أَوْ نَقْداً . . فَكَذاً فِي الْقَدِيمِ ، وَفِي الْجَدِيدِ :  
 إِنْ كَانَ حَالاً وَتَعَذَّرَ أَخْذُهُ لِإِعْسَارٍ وَغَيْرِهِ . . فَكَمَغْصُوبٍ ، وَإِنْ تَيْسَّرَ . .  
 وَجَبَ تَرْكِيتُهُ فِي الْحَالِ .

الثانية : مال الكتابة لا زكاة فيه للدينية ، وعدم قدرة المالك على التصرف  
 التام فيه ، وعدم لزومه ، والدين الذي للسيد على المكاتب من غير الكتابة في  
 سقوطه بالعجز وجهان ، إن قلنا : تسقط . . فهو كمال الكتابة ، وإلا . .  
 فكغيره من الديون .

قوله : ( أَوْ عَرْضاً أَوْ نَقْداً . . فَكَذاً فِي الْقَدِيمِ ) يعني : إذا كان الدين  
 عروض تجارة أو أحد النقدين . . فلا زكاة فيه على القديم ، سواء كان على  
 مليء أو غيره ، حالاً أو مؤجلاً ؛ لأنه لا ملك له فيه حقيقة ، فأشبه دين  
 المكاتب .

قوله : ( وَفِي الْجَدِيدِ : إِنْ كَانَ حَالاً وَتَعَذَّرَ أَخْذُهُ لِإِعْسَارٍ وَغَيْرِهِ ) أي :  
 كجحود ولا بينة ، أو مطل ، أو غيبة مليء ( . . فَكَمَغْصُوبٍ ) أي : تجب  
 على الأظهر ، ولا خلاف أنه لا يجب الإخراج قبل حصوله .

قوله : ( وَإِنْ تَيْسَّرَ . . وَجَبَ تَرْكِيتُهُ فِي الْحَالِ ) أي : بأن كان على مليء  
 مقرراً باذل ، أو كان له بينة يقدر على الإثبات بها في الحال ، أو كان الحاكم  
 عالماً وقلنا : يقضي بعلمه . . فإنها تجب على الجديد من غير تخريج على  
 المغصوب ، ويلزم إخراجها في الحال ؛ كالمال المودع ، والذي في خزانته .

قال في « التتمة » : فإن قصر في إقامة البينة حتى حال الحول . . ففي  
 وجوب الإخراج وجهان كما في الدين المؤجل ، وتعقبه السبكي بأنه ليس  
 مثله ؛ لأنه قادر على قبضه بإقامة البينة ، قال : فالصواب : أن يقال بوجوب  
 الإخراج .

أَوْ مُؤَجَّلًا.. فَاَلْمَذْهَبُ : أَنَّهُ كَمَغْصُوبٍ ، وَقِيلَ : يَجِبُ دَفْعُهَا قَبْلَ قَبْضِهِ .

وَلَا يَمْنَعُ الدَّيْنُ وَجُوبَهَا فِي أَظْهَرِ الْأَقْوَالِ ، .....

---

ولا يجب عليه أن يخرج من عنده ، بل يتوصل إلى قبض ذلك الحال والإخراج منه .

قوله : ( أَوْ مُؤَجَّلًا.. فَاَلْمَذْهَبُ : أَنَّهُ كَمَغْصُوبٍ ) أي : فيكون على القولين ، لكن لا يجب الإخراج إلا بعد القبض على الأصح ؛ لعدم القدرة على التصرف التام ، وهذه طريقة أبي إسحاق ؛ تفريعاً على أن المؤجل مملوك ، وهو الأصح ، وقال ابن أبي هريرة : لا يجب قطعاً ؛ تفريعاً على رأيه في أن المؤجل غير مملوك ، قال السبكي : وهذان الطريقتان جاريان سواء أكان من عليه الدين مليئاً أو لا ، مقرأً أو لا .

قوله : ( وَقِيلَ : يَجِبُ دَفْعُهَا قَبْلَ قَبْضِهِ ) قياساً على الغائب ، قال السبكي : والمراد : قبل حلوله ؛ لأن صورة محل الخلاف إذا كان على مليء مقرأً ، ولا مانع سوى الأجل ، فإذا حل .. وجب الإخراج قبض أو لم يقبض .

قوله : ( وَلَا يَمْنَعُ الدَّيْنُ وَجُوبَهَا فِي أَظْهَرِ الْأَقْوَالِ ) نقل الربيع في اختلاف العراقيين : أنه آخر قولي الشافعي<sup>(١)</sup> ؛ لأنها إن تعلقت بالذمة .. فهي متسعة لا تضيق عن ثبوت الحقوق ، أو بالعين .. فالمتعلق بالذمة لا يمنع مما يتعلق بالعين ، والثاني : يمنع ؛ لأن الزكاة حق يجب في الذمة بوجود مال ، فيمنع الدين وجوبه ؛ كالحج .

ومحل الأقوال : ما إذا لم يكن له من عين المال الزكوي ما يقضي به الدين ، فإن كان .. لم يمنع قطعاً عند الجمهور .

---

(١) الأم (٣٣٢/٨) ، وفي (ب) : ( قول الشافعي ) .

وَالثَّالِثُ : يَمْنَعُ فِي الْمَالِ الْبَاطِنِ ، وَهُوَ النَّقْدُ وَالْعَرْضُ .  
 فَعَلَى الْأَوَّلِ : لَوْ حُجِرَ عَلَيْهِ لِدَيْنٍ ، فَحَالَ الْحَوْلُ فِي الْحَجْرِ .  
 فَكَمَغْصُوبٍ .

قوله : ( والثالث : يمنع في المال الباطن ، وهو النقد والعرض ) أي :  
 دون الظاهر ، وهو المواشي والزروع والثمار والمعدن ، والفرق : أن الباطن  
 إنما ينمو بإعداده للربح ، والدين مانع من ذلك ، والظاهرة تنمو بنفسها ، وهذا  
 الخلاف جارٍ سواء أكان الدين من حقوق الله تعالى ؛ كالكفارة والزكاة ، وجزاء  
 الصيد والنذر ، أو من حقوق الآدميين ، وسواء أكان الدين حالاً أو مؤجلاً من  
 جنس المال ، أو من غير جنسه .

فلو زاد المال الزكوي على الدين ؛ فإن كان الفاضل نصاباً . . وجبت الزكاة  
 فيه قطعاً ، وفي الباقي الخلاف ، فإن لم يكن الفاضل نصاباً . . فالجميع على  
 الخلاف .

قوله : ( فعلى الأول : لو حُجِرَ عليه لدين ، فحال الحول في الحجر . .  
 فكمغصوب ) لأنه حيل بينه وبين ماله .

وقسم الرافعي رحمه الله حال المحجور إلى ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يفرق القاضي ماله بين الغرماء ؛ فقد زال ملكه ، ولا زكاة .

الثانية : أن يعين لكل منهم شيئاً من ماله على ما يقتضيه التقسيط ،  
 ويُمكنهم من أخذه ، فحال الحول قبل أخذهم . . فالمذهب الذي قطع به  
 الجمهور : لا زكاة عليه أيضاً ؛ لضعف ملكه ، وقيل : فيه خلاف المغصوب .

قال السبكي : وهذا الذي قاله ظاهر إذا كان المال من جنس الدين ، فإن  
 انتقل الملك فيه موقوف على القبض من جهة الغريم ، أما إذا كان من غير

وَلَوْ اجْتَمَعَ زَكَاةٌ وَدَيْنٌ آدَمِيٌّ فِي تَرْكَةٍ.. قُدِّمَتْ ، وَفِي قَوْلٍ : الدَّيْنُ ،  
وَفِي قَوْلٍ : يَسْتَوِيَانِ .

جنس الدين . . فلا بد من تملك الحاكم لهم ، أو بيع الأموال منهم بديونهم ،  
ولا إشكال في عدم الزكاة أيضاً .

والثالثة : ألا يفرق ماله ، ولا يعين ، ويحول الحول في دوام الحجر -  
وهي مسألة الكتاب - ففي وجوب الزكاة ثلاثة طرق ؛ أصحابها : أنه على  
الخلاف في المغصوب ؛ لامتناع التصرف ، والثاني : القطع بالوجوب ،  
والثالث : القطع بالوجوب في المواشي وما سواها كالمغصوب<sup>(١)</sup> .

قوله : ( ولو اجتمع زكاة ودين آدمي في تركة . . قدمت ) أي : الزكاة ،  
سواء أكانت زكاة المال ، أو زكاة الفطر ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم :  
« فَذَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ » . متفق عليه<sup>(٢)</sup> .

وهو ورد في الحج والصوم ، ولا شك أن الزكاة أحق بالتقديم منها ؛  
لاشتمالها على الحقيين ، فإن مصرفها الآدميون .

قوله : ( وفي قول : الدين ) أي : دين الآدمي ؛ لافتقار الآدمي  
واحتياجه ، وكما تقدم القصاص على القتل بالردة ، والقطع بالسرقة ،  
وجوابه : أن الحدود مبناها على الدرء .

قوله : ( وفي قول : يستويان ) أي : فيقسم بينهما .

وقوله : ( زكاة ودين آدمي في تركة ) ليست قيوداً لجريان الخلاف ، فإنه  
جار في اجتماع غير الزكاة من حقوق الله تعالى مع الدين ؛ كما صرح به

(١) الشرح الكبير (٢/٥٤٧-٥٤٨) .

(٢) صحيح البخاري (١٩٥٣) ، صحيح مسلم (١١٤٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

وَالْغَنِيمَةُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ إِنْ اخْتَارَ الْغَانِمُونَ تَمْلُكَهَا ، وَمَضَى بَعْدَهُ حَوْلٌ ،  
وَالْجَمِيعُ صِنْفٌ زَكَوِيٌّ ، وَبَلَغَ نَصِيبُ كُلِّ شَخْصٍ نَصَاباً ، أَوْ بَلَغَهُ . . . . .

الرافعي<sup>(١)</sup> ، وفي اجتماع الزكاة مع غيرها من حقوق الله تعالى ؛ كالحج ،  
صرح به جماعة .

وفيما إذا اجتمعت الزكاة وحقوق الأدميين على حي ، وحجر عليه ؛ كما  
حكاه القاضي أبو الطيب ، فإن ثالثها تقديم السابق ، لكن قال الرافعي :  
ولا تجري الأقوال فيه<sup>(٢)</sup> ، بل إن لم يكن محجوراً . . قدم الزكاة جزماً ، وإن  
كان محجوراً . . قدم حق الأدمي قطعاً .

وقال السبكي : فلو كان الدين متعلقاً بمال الزكاة تعلق مال الزكاة تعلقاً  
سابقاً على الموت ؛ كالمرهون والمحجور عليه . . فالأصح : أنه كما لو كان  
متعلقاً بالذمة فقط .

فلو كان في الحياة ، ولم يكن رهن ولا حجر . . فقد صرح القاضي  
أبو الطيب بالقطع بتقديم الزكاة ، وفي « تعليق البندنجي » ما يقتضيه ، وهذا  
الخلافاً عند عدم المال الذي وجبت فيه الزكاة .

أما إذا كان المال الزكوي موجوداً . . فطريقان ؛ أحدهما : إجراء  
الخلافاً ، وهو الذي صححه الرافعي هنا ، والثانية : القطع بتقديم الزكاة ،  
وبها جزم في كفارة الأيمان<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( والغنيمة قبل القسمة إن اختار الغانمون تملكها ، ومضى بعده  
حول ، والجميع صنف زكوي ، وبلغ نصيب كل شخص نصاباً ، أو بلغه

(١) الشرح الكبير ( ٥٥٣/٢ ) ، ( ٢٧٨/١٢ ) .

(٢) الشرح الكبير ( ٢٧٨/١٢ ) .

(٣) الشرح الكبير ( ٥٥٣/٢ ) .



الْمَجْمُوعُ فِي مَوْضِعِ ثُبُوتِ الْخُلْطَةِ .. وَجَبَتْ زَكَاتُهَا ، وَإِلَّا .. فَلَا .

المجموع في موضع ثبوت الخلطة .. وجبت زكاتها ، وإلا .. فلا ) .

اعلم : أنه إذا استولى الجيش على الغنيمة بعد انقضاء الحرب ، وحازوها .. ثبت استحقاقهم قطعاً ، والأصح : أنهم لم يملكوا لكن ملكوا إن تملَّكوا ؛ كالشفيع إذا باع شريكه .. تسلط على الملك ، فعلى هذا : يحصل الملك إما بالاختيار بأن يقولوا : اخترنا التملك وإن لم تقع قسمة ، وإما بالقسمة بشرط أن يتقبلوا ما عينه لهم الإمام .

ويكره للإمام تأخير القسمة من غير عذر ، وفي « التهذيب » : أنه يجب التعجيل إذا لم يكن عذر ، فإذا قسم .. فكل من أصابه مال زكوي ، وهو نصاب ، أو بلغ مع غيره من ملكه نصاباً .. ابتداءً الحول من حينئذ ، وإن تأخرت القسمة حولاً ؛ فإن لم يختاروا التملك .. فلا زكاة<sup>(١)</sup> على الأصح وإن قلنا : إنهم ملكوا ؛ لأنه ملك ضعيف يسقط بالإعراض .

وإن اختاروا التملك ومضى حول من وقت الاختيار ؛ فإن كانت الغنيمة أصنافاً .. فلا زكاة ، سواء كانت كلها زكوية ، أو بعضها غير زكوي ؛ لأن كل واحد منهم لا يدري ما يصيبه ، وكم نصيبه .

وإن لم يكن إلا صنف زكوي ؛ فإن بلغ نصيب كل واحد نصاباً ؛ بأن كانوا محصورين يعلمون ذلك ، أو عزل الإمام لطائفة حصتهم ، ولم يقسموها .. فعليهم الزكاة ، وكذلك تجب إذا بلغه مجموع نصيب الغانمين بعد الخمس ؛ إما لانحصارهم ، أو عزل الإمام لهم ، وحال الحول ، وكان ماشية أو غيرها ، وأثبتنا الخلطة في غير المواشي .

(١) التهذيب (٧٥/٣) .

وَلَوْ أَصْدَقَهَا نِصَابَ سَائِمَةٍ مُعَيَّنًا. . لَزِمَهَا زَكَاةُ إِذَا تَمَّ حَوْلٌ مِنْ  
الإِصْدَاقِ .

أما إذا كان نصيب الغانمين لا يبلغ نصاباً إلا بإضافته إلى الخمس . . فلا  
زكاة ؛ لأن أهل الخمس ليسوا من أهل الزكاة ؛ لعدم تعيينهم ، فلا تصح  
مخالطتهم .

فقوله : ( وإلا . . فلا ) أي : إن لم يختاروا ، أو لم يمض حول ، أو كانت  
أصنافاً وصنفاً غير زكوي ، أو لم يبلغ نصيب كل واحد نصاباً ، ولا وجد شرط  
الخلطة . . فلا وجوب .

قوله : ( ولو أصدقها نصاب سائمة معيناً . . لرمها زكاته إذا تم حول من  
الإِصْدَاق ) أي : سواء دخل بها أم لا ، قبضتها أم لا ؛ لأنها ملكتها بالعقد .  
وفي قول مخرج : إنه إذا لم يدخل بها . . فحكمه حكم الأجرة ؛ كما  
سيأتي .

وفي وجه : إذا لم يقبض . . يكون على الخلاف في المبيع قبل القبض ؛  
تفريعاً على أن الصداق مضمون ضمان عقد .  
والمذهب : القطع بالوجوب عليها مطلقاً .

واحترز بقوله : ( معيناً ) : عما إذا كان في الذمة ؛ فإن السائمة في الذمة  
لا زكاة فيها ؛ كما سبق ، بخلاف الدراهم والدنانير ، فإن الزكاة تجب في  
الصداق منهما إذا كان نصاباً ، سواء كانا معينين أو في الذمة على ما مر في  
أقسام الدين<sup>(١)</sup> .

فلو امتنع الزوج من إقباضه بعد طلبها . . صار كالمغصوب ، قاله

(١) أي : في شرح قول المتن : ( والدين إن كان ماشية . . ) إلخ .

وَلَوْ أَكْرَى دَاراً أَرْبَعَ سِنِينَ بِثَمَانِينَ دِينَاراً وَقَبَضَهَا . . فَلَاظْهَرُ : أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُخْرِجَ إِلَّا زَكَاةَ مَا اسْتَقَرَّ ، فَيُخْرِجُ عِنْدَ تَمَامِ السَّنَةِ الْأُولَى زَكَاةَ عِشْرِينَ ، وَلِتَمَامِ الثَّانِيَةِ زَكَاةَ عِشْرِينَ لِسَنَةِ وَعِشْرِينَ لِسَنَتَيْنِ ، وَلِتَمَامِ الثَّالِثَةِ زَكَاةَ أَرْبَعِينَ لِسَنَةِ وَعِشْرِينَ لِثَلَاثِ سِنِينَ ، . . . . .

المتولي ، ولا بد من علم المرأة بأنها سائمة ، أما إذا لم يعلم . . فينبني على أن قصد السوم شرط أو لا .

قوله : ( ولو أكرى داراً أربع سنين بثمانين ديناراً وقبضها . . فلاظهر : أنه لا يلزمه أن يخرج إلا زكاة ما استقر ) لأنها قبل الاستقرار بعرض السقوط بالانهدام ، وذلك يوجب ضعف الملك .

وقوله : ( وقبضها ) احترز به : عما إذا كانت في الذمة ولم يقبض إذا أوجبنا الزكاة في الديون ، وعما إذا كانت معينة غير مقبوضة . . فحكمها حكم المبيع قبل القبض كما قال القاضي حسين ، قال السبكي : يجب تأويله على أن المراد في الإخراج ؛ أي : لا يجب إلا إذا لم يكن مانع من القبض .

قوله : ( فيخرج عند تمام السنة الأولى زكاة عشرين ) لأن ملكه قد استقر عليها الآن ، فيخرج حصتها وهو نصف دينار .

قوله : ( ولتمام الثانية زكاة عشرين ) وهي أجرة السنة الأولى ( لسنة ) وهي الثانية ( وعشرين لسنتين ) وهي أجرة السنة الثانية ؛ لأنها أقامت في ملكه سنتين ولم يخرج عنها شيئاً ، فيكون مجموع ما يخرج في السنة الثانية ديناراً ونصفاً .

قوله : ( ولتمام الثالثة زكاة أربعين ) هي أجرة السنة الأولى والثانية ( لسنة ) وهي الثالثة ( وعشرين لثلاث سنين ) هي أجرة السنة الثالثة ، أقامت في ملكه ثلاث سنين ولم يخرج عنها شيئاً ، فيكون ما يخرج في السنة الثالثة دينارين ونصفاً .

وَلِتَمَّامِ الرَّابِعَةِ زَكَاةَ سِتِّينَ لِسَنَةٍ وَعِشْرِينَ لِأَرْبَعٍ ، وَالثَّانِي : يُخْرِجُ لِتَمَّامِ الْأُولَى زَكَاةَ الثَّمَانِينَ .

قوله : ( ولتمام الرابعة زكاة ستين ) أي : الستين التي استقرت قبل ذلك ، وهي أجرة الأولى والثانية والثالثة ( لسنة ) وهي الرابعة ، وذلك دينار ونصف .

قوله : ( وعشرين لأربع ) هي أجرة السنة الرابعة ؛ لأنها استقرت الآن ، ولها في ملكه أربع سنين ، فيخرج عنها دينارين ، ومجموع ذلك ثمانية دنانير إذا أخرج ذلك من غير المال ، فإن أخرج من عينه . . نقص من حسابه ، قال السبكي : وإنما يتم ما ذكره إذا لم يفرع على قول الشركة ولم يجعل الدين مانعاً من الزكاة .

قوله : ( والثاني : يخرج لتمام الأولى زكاة الثمانين ) هذا القول الثاني في أصل المسألة ، وهو في « البويطي » ، واختاره المزمي<sup>(١)</sup> ، ورجحه صاحب « المذهب » و« الشامل » أنه يلزمه عند تمام السنة الأولى زكاة جميع الأجرة ؛ لأن ملكه تام<sup>(٢)</sup> ، وفي الثانية كذلك إن أخرج من غيرها ، أو لم يخرج وقلنا : يتعلق الدين وإن الدين لا يمنع ، وإلا . . فزكاة ما بقي .

وأصح الطريقين : أن القولين في كيفية الإخراج ، والوجوب ثابت في جميع الأجرة قطعاً كما هو مقتضى كلام المصنف ، وعن القاضي أبي الطيب : أنهما في الوجوب أيضاً<sup>(٣)</sup> .

وصورة المسألة : إذا كانت أجرة السنين متساوية ، فإن تفاوتت . . زاد

(١) وفي ( أ ) : ( السبكي ) بدل ( المزمي ) ، وما أثبتناه موافق لما في المراجع الأخرى .

(٢) المذهب ( ١ / ٥٢٠ ٥٢١ ) .

(٣) راجع « المجموع » ( ٦ / ٢١ ) ، و« روضة الطالبين » ( ٢ / ٥٩ ) .

## فصلٌ

تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الْفَوْرِ إِذَا تَمَكَّنَ ، وَذَلِكَ بِحُضُورِ الْمَالِ وَالْأَصْنَافِ .

المستقر في بعض السنين على العشرين ، ونقص في بعضها ، ومعلوم أن جميع ذلك إنما هو إذا بقيت معه إلى آخر المدة .

## ( فصل )

### [في أداء الزكاة]

( تجب الزكاة على الفور إذا تمكن ) للأمر بإيتاء الزكاة ، مع حاجة المستحقين الدالة على الطلب ، والتمكن شرط وجوب الأداء والفور .

وكلامه يوهم : أن أصل الوجوب المفسر بالاستحقاق يتوقف على التمكن ، وليس كذلك على الأظهر ، بل مراده : أن أداء الزكاة إذا وجبت . . واجب على الفور بعد التمكن ، فإن آخر . . عصى ودخل في ضمانه ؛ كما سيأتي<sup>(١)</sup> ، وكلامه فيما عدا زكاة الفطر ، فإن وقتها موسع إلى آخر يوم العيد .

قوله : ( وذلك ) أي : التمكن ( بحضور المال والأصناف ) أي : فلا يجب إخراج زكاة الغائب من غيره وإن جوزنا نقل الصدقة ، بل التمكن فيه أن تحقق الإمكان ، وصل إليه أو لم يصل ، قال ابن العماد : إنما لم نوجب الزكاة عن الغائب<sup>(٢)</sup> في الحال ؛ لاحتمال أنه قد لا يسلم ، فهو شبيه بالمغصوب ، لكن ينبغي إذا أخر مع إمكان السير والدفع أن يكون ضامناً للزكاة إذا تلف

(١) أي : في قول المتن : ( وتأخير الزكاة بعد التمكن يوجب الضمان ) .

(٢) وفي ( أ ) : ( على الغائب ) .

وَلَهُ أَنْ يُؤَدِّيَ بِنَفْسِهِ زَكَاةَ الْمَالِ الْبَاطِنِ ، وَكَذَا الظَّاهِرُ عَلَى الْجَدِيدِ ، . .

الغائب بعد التمكن من السير إليه .

وعبر في « المحرر » بالمصروف إليه<sup>(١)</sup> ، وهي أحسن ؛ لشمولها الأصناف أو الإمام أو نائبه .

وإذا وجد الأصناف وقلنا الدفع إلى الأمام أفضل أو عكسه . . فأخر لطلب الأفضل ، أو لطلب قريب أو جار ، أو من هو أحوج . . فالأصح : الجواز ، لكن لو أخر فتلف . . كان ضامناً على الأصح ؛ لأنه أخر لغرض نفسه .

وشرط الإمام لجريان الوجهين في التأخير شرطين : ظهور استحقاق الحاضرين ، فإن تردد فيه فأخر ليتروى . . جاز بلا خلاف ، وألا يشتد ضرر الحاضرين ، فإن تضرروا بالجوع . . لم يجز التأخير للقريب وشبهه بلا خلاف<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( وله أن يؤدي بنفسه زكاة المال الباطن ) لقوله تعالى : ﴿ إِن تَبَدُّوا لَصَدَقْتَ فَنِعْمَ هِيَ ﴾ [البقرة : ٢٧١] الآية ، فجعل كلا الأمرين مخيراً فيه ، ونقل المحاملي وغيره الإجماع فيه ، وليس للإمام طلبها ، فإن بذلها صاحبها طوعاً . . قبلها ، فإن علم الإمام من رجل أنه لا يؤديها بنفسه . . فأصح الوجهين : أنه يقول له : إما أن تفرقها بنفسك ، وإما أن تدفعها إليّ لأصرفها ؛ لأن ذلك إزالة للمنكر ، ويجريان في المطالبة بالنذور والكفارات .

ومن الأموال الباطنة الركاز ، وكذا زكاة الفطر على الأصح .

قوله : ( وكذا الظاهر على الجديد ) أي : له أن يفرق زكاة المال الظاهر قياساً على الباطن ، والقديم : لا يجوز ، بل يجب الدفع إلى الإمام ؛ لقوله

(١) المحرر (٣٥٢/١) .

(٢) نهاية المطلب (١٠٤/٢-١٠٦) .

.....

تعالى : ﴿ حُذِّمْنَ أَمْوَالُهُمْ صَدَقَةً ﴾ [التوبة : ١٠٣] .

وخالف الأموال الباطنة ؛ لأن الناس لهم غرض في إخفاء أموالهم ، فلا ينبغي تفويت ذلك عليهم ، والظاهر لا يطلب إخفاؤه .

والقولان فيما إذا كان عدلاً ، فإن كان جائراً . . فالأصح : أنه كالعادل ؛ لنفاذ حكمه .

وقيل : يجوز ولا يجب مع التفريع على القديم ؛ خوفاً من ألا يوصله إلى المستحقين ، قال السبكي : وهو المختار ، ونفاذ حكمه لا يقتضي الوجوب إذا لم يطلب .

وقيل : لا يجوز دفعها إليه ، وقال الماوردي : إن كان عادلاً في الزكاة جائراً في غيرها . . جاز دفعها إليه ، وجرى فيه القديم والجديد ، وإلا . . لم يجز<sup>(١)</sup> .

وحيث قلنا بالوجوب . . فعليه أن يؤخر ما دام يرجو مجيء الساعي ، فإذا أيس . . فرق بنفسه ، نص عليه .

ومحل الخلاف في الدفع إلى الإمام إذا لم يطلب .

فإن طلب . . وجب التسليم إليه بلا خلاف ؛ بذلاً للطاعة ، فإن امتنعوا . . قاتلهم وإن أجابوا إلى دفعها بأنفسهم ؛ لأن في منعهم افتياتاً على الإمام ، هكذا قاله الرافعي والمصنف<sup>(٢)</sup> ، وحكى في « المهمات » عن « الشافعي » للجرجاني وغيره وجهاً : أنه لا يجب<sup>(٣)</sup> .

(١) الحاوي الكبير ( ١٠٦/٤ ) .

(٢) الشرح الكبير ( ٤١٥/٧ ) ، روضة الطالبين ( ٦٢/٢ ) .

(٣) المهمات ( ٥٧٤/٣ ) .

وَلَهُ التَّوَكُّيلُ ، وَالصَّرْفُ إِلَى الْإِمَامِ ، وَالْأَظْهَرُ : أَنَّ الصَّرْفَ إِلَى الْإِمَامِ أَفْضَلُ ، .....

قال السبكي : من يمنع الدفع إلى الجائر . . ينبغي أن يمنع بعد الطلب أيضاً إلا أن يخاف فتنة .

قوله : ( وله التوكيل ) أي : في الدفع إلى الإمام أو التفرقة على المستحقين حيث يجوز هما له ؛ لأنه حق مالي ، فجاز التوكيل فيه ، وسواء أكان من مال الوكيل أو من مال الموكل .

ويجوز أن يوكل العبد ، وكذا الكافر والصبي على الأصح ، واشترط في « البحر » فيهما تعيين المدفوع إليه ، وهو متعين ، قاله في « المهمات »<sup>(١)</sup> ، وقال ابن العماد : المختار في « شرح المذهب » : اشتراط الإسلام .

قوله : ( والصرف إلى الإمام ) لأنه نائب المستحقين ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده يبعثون السعاة لأخذ الزكوات<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( والأظهر : أن الصرف إلى الإمام ) أي : الذي حكمنا بجواز الصرف إليه ( أفضل ) لأنه أعرف بالمستحقين ، وأقدر على التفرقة بينهم ، وقبضه مبرئ قطعاً ، وإذا فرق بنفسه . . فقد يأخذها غير مستحق .

والثاني : تفرقته بنفسه أفضل ؛ لينال أجر التفريق ، ويخص الأقارب والجيران والأحق ، هذا في الأموال الباطنة .

أما الظاهرة . . فالمذهب : القطع بأن دفعها إلى الإمام أفضل .

وقيل : على الخلاف ، وهو وجوه في « الشرحين » و« الروضة »<sup>(٣)</sup> .

(١) المهمات ( ٥٧٦/٣ ) .

(٢) جاء ذلك في أحاديث كثيرة . راجع « التلخيص الحبير » ( ٣٥٥-٣٥٦ ) .

(٣) الشرح الكبير ( ٥-٤/٣ ) ، روضة الطالبين ( ٦٢/٢ ) .



إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَائِراً .

وَتَجِبُ النِّيَّةُ ، .....

وقال السبكي في ( قسم الصدقات ) : القول ببراءة المالك قطعاً هو إذا قبضها الإمام وهو عادل حين قبضها بإلزام منه ، فتبرأ ذمة المالك بيقين ، سواء أتلقت عند الإمام أم أتلقتها أم أكلها ، وسواء قلنا بانعزاله بعد ذلك أم لا ؛ لأنه حين القبض والياً عادلاً واجب الدفع إليه بأمره ، هذه محل وفاق .

قال : ( إلا أن يكون جائراً ) أي : فالأفضل : أن يفرق بنفسه وإن حكمنا بجواز الصرف إليه .

وقيل : الأفضل : الدفع إلى الإمام مطلقاً ، وصححه في « شرح المذهب »<sup>(١)</sup> .

ولا خلاف أن تفرقة بنفسه ، أو دفعه إلى الإمام أفضل من التوكيل .

قوله : ( وتجب النية ) النية لا بد منها في الزكاة على الجملة ؛ للحديث<sup>(٢)</sup> ، وقطع في « الروضة » بالوجوب ، فلو تصدق بجميع ماله ولم ينو الزكاة .. لم تسقط<sup>(٣)</sup> ، وفي وجه صححه الماوردي وابن الصباغ ، وهو المنصوص في « المختصر » : أنه إذا دفع إلى الإمام ، وقال : فرقه على الفقراء .. لا يحتاج إلى النية لا منه ولا من الإمام<sup>(٤)</sup> .

وهل النية قصد القلب أم يكفي النطق باللسان ؟ فيه طريقتان ؛ أشهرهما : على وجهين ، وقيل : قولين ؛ أصحهما : أنه لا بد من قصد القلب كما في

(١) المجموع (٦/١٤٧-١٤٨) .

(٢) أخرجه البخاري (١) ، ومسلم (١٩٠٧) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٣) روضة الطالبين (٢/٦٣ ، ٦٧) .

(٤) الحاوي الكبير (٤/٩٨ ، ١٠٤) ، مختصر المزني (ص : ٦٩-٧٠) .

كتاب الزكاة/ باب من تلزمه الزكاة، وما تجب فيه \_\_\_\_\_  
 فَيَنْبُي : هَذَا فَرَضُ زَكَاةٍ مَالِي ، أَوْ فَرَضُ صَدَقَةٍ مَالِي ، وَنَحْوُهُمَا ، وَلَا  
 يَكْفِي : فَرَضُ مَالِي ، وَكَذَا الصَّدَقَةُ فِي الْأَصَحِّ .  
 وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَالِ ، .....

سائر العبادات ، والثاني : يكفي اللسان .

قوله : ( فينوي : هذا فرض زكاة مالي ، أو فرض صدقة مالي ،  
 ونحوهما ) أي : كزكاة مالي المفروضة ، أو الصدقة المفروضة ؛ لدلالة كل  
 واحد من هذه الأمور على المقصود .

نعم ؛ لو نوى الزكاة دون الفرضية . . أجزاء على المذهب ، وقيل :  
 وجهان خلافاً لإطلاقه .

قوله : ( ولا يكفي : فرض مالي ) لأن ذلك يصدق على الكفارة والنذر .  
 قوله : ( وكذا الصدقة في الأصح ) لأنها قد تكون نافلة ، والثاني :  
 يكفي ؛ لأنها قد عهدت في القرآن لإرادة الزكاة ، وما قاله المصنف هنا موافق  
 لما في « الروضة »<sup>(١)</sup> ، وفي « شرح المذهب » : لو نوى الصدقة فقط . . لم  
 تجزئه على المذهب ، وبه قطع الجمهور ، وحكى الرافعي فيه وجهاً ضعيفاً ،  
 ولو قال : صدقة مالي أو صدقة المال . . فوجهان : أصحهما : لا تجزئه<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( ولا يجب تعيين المال ) أي : المخرج عنه ؛ لأن الغرض  
 لا يختلف به ، فلو ملك أربعين من الغنم وخمساً من الإبل ، فأخرج شاتين من  
 غير تعيين . . جاز ، ولو أخرج شاة وعنده النصابان ، أو خمسة دراهم ، وهو  
 يملك مئتين حاضرة ، ومثلها غائبة ، ثم تلف أحد المالين بعد الأداء ، أو بان  
 تلفه . . فله أن يحسبه عن الآخر .

(١) روضة الطالبين ( ٦٤ / ٢ ) .

(٢) المجموع ( ١٦٧ / ٦ ) ، الشرح الكبير ( ٦ / ٣ ) .

وَلَوْ عَيْنَ . . لَمْ يَقَعْ عَنْ غَيْرِهِ .

وَتَلْزَمُ الْوَلِيَّ النِّيَّةُ إِذَا أَخْرَجَ زَكَاةَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ .

وَتَكْفِي نِيَّةَ الْمُوَكَّلِ عِنْدَ الصَّرْفِ إِلَى الْوَكِيلِ فِي الْأَصَحِّ ، . . . . .

قوله : ( ولو عين . . لم يقع عن غيره ) كما لو أخرج عن الغائب فبان تالفاً . . لم يكن له صرفه على الحاضر ، بل يقع تطوعاً ، فلو قال : عن الغائب إن كان سالماً ، فبان تالفاً . . لم يكن له صرفه إلى الحاضر على الأصح ، ولو قال : عن الغائب ، فإن كان تالفاً فعن الحاضر . . فالمذهب : إن كان الغائب باقياً . . وقع عنه ، وإلا . . وقع عن الحاضر ، ولا يضر التردد ؛ لأن التعيين ليس بشرط ، حتى لو قال : هذه عن الحاضر أو الغائب . . أجزأه ، وعليه خمسة للآخر .

ولا فرق بين الغائب عن المجلس والبلد إذا جوزنا النقل .

قوله : ( وتلزم الولي النية إذا أخرج زكاة الصبي والمجنون ) لأن النية واجبة وقد تعذرت من المالك ، فقام بها وليه كالإخراج ، وجزم في « شرح المهذب » بأنه ينوي عن السفه ، فلو دفع الولي من غير نية . . لم يقع الموقع ، ويجب عليه الضمان<sup>(١)</sup> .

قوله : ( وتكفي نية الموكل عند الصرف إلى الوكيل في الأصح ) أي : يكفي عن نية الوكيل عند الصرف إلى المستحقين ؛ لوجود النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله ، وكما لو قارنت الصرف إلى الإمام . . فإنه يكفي قطعاً وإن لم ينو الإمام ، والثاني : لا بد من نية الوكيل عند التفرقة أيضاً .

والوجهان مبنيان على أن المالك إذا فرق بنفسه هل يجوز أن يقدم النية على

وَالْأَفْضَلُ : أَنْ يَنْوِيَ الْوَكِيلُ عِنْدَ التَّفْرِيقِ أَيْضاً .

وَلَوْ دَفَعَ إِلَى السُّلْطَانِ . . كَفَتِ النِّيَّةُ عِنْدَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ . . لَمْ يُجْزَ عَلَى الصَّحِيحِ وَإِنْ نَوَى السُّلْطَانُ .

حال الدفع ، والأصح : الجواز ؛ لعسر المقارنة كما في الصوم ، وقيل : يجوز هنا قطعاً .

ومحل الخلاف في جواز تقديم المالك النية على التفرقة ما إذا عزل المخرج ، ونوى قبل الإعطاء ، أما إذا نوى قبل العزل . . فلا يجزئ وجهاً واحداً ، قال في « المهمات » : صرح به المتولي والرويانى والماوردي ، ونقله في « شرح المذهب » عن جماعة ، وقال : لا فرق بين أن تكون النية مقارنة للعزل أو بعده ، وقيل : التفريق<sup>(١)</sup> .

وإن نوى الوكيل وحده . . لم يجز قطعاً ، ولو نوى الموكل وحده عند تفرقة الوكيل . . أجزأ قطعاً ، وكذا لو لم ينو المالك لكن فوض النية إلى الوكيل .  
قوله : ( والأفضل : أن ينوي الوكيل عند التفريق أيضاً ) خروجاً من الخلاف .

قوله : ( ولو دفع إلى السلطان . . كفت النية عنده ) أي : عند الدفع إليه وإن لم ينو السلطان عند التفرقة ؛ لأنه نائب المستحقين ، والساعي كالسلطان .  
قوله : ( فإن لم ينو ) أي : المالك عند الدفع إلى السلطان ( . . لم يجز على الصحيح وإن نوى السلطان ) كما لو دفع إلى الأصناف بغير نية فإن السلطان نائبهم ، والثاني : يجزئ ، وبه قطع جماعة ؛ لأن الإمام لا يدفع إليه إلا القرض ، فاكتفي بهذا الظاهر عن النية .

وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ تَلَزَمُ السُّلْطَانُ النِّيَّةُ إِذَا أَخَذَ زَكَاةَ الْمُمْتَنِعِ ، وَأَنَّ نِيَّتَهُ تَكْفِي .

## فصل

لَا يَصِحُّ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ عَلَى مَلِكِ النَّصَابِ ، .....

وعبر في « الروضة » بـ (الأصح) <sup>(١)</sup> .

قوله : ( والأصح : أنه تلزم السلطان النية إذا أخذ زكاة الممتنع ، وأن نيته تكفي ) أي : نية السلطان تكفي في السقوط باطناً ؛ لأن الإمام فيما يليه من أمر الزكوات كولي الطفل ، والمُمتنعُ مقهورٌ كالطفل ، فلو لم ينو . . عصى .

والثاني : لا يلزمه ، ولا تكفي نيته ، بل تبقى الزكاة في ذمة الممتنع فيما بينه وبين الله ؛ لئلا يتهاون المالك فيما هو متعبد به .

والوجهان في اللزوم مبنيان على الوجهين في الاكتفاء ، أما السقوط في الظاهر بمعنى أنه لا يطالب بها ثانياً إذا نوى الإمام . . فلا خلاف فيه ، وإن لم ينو الإمام . . لم تسقط في الباطن ، وكذا في الظاهر على الأصح ، فلو نوى الممتنع عند أخذ السلطان . . كفى وبرئ ظاهراً وباطناً .

قال في « التحرير » : ولعل تسميته هنا ممتنعاً إنما هو باعتبار امتناعه السابق ، وإلا . . فقد صار بنيته غير ممتنع <sup>(٢)</sup> .

قوله <sup>(٣)</sup> :

## ( فصل )

[في التعجيل وتوابعه]

( لا يصح تعجيل الزكاة على ملك النصاب ) أي : كما إذا ملك مئة درهم

(١) روضة الطالبين ( ٦٥ / ٢ ) .

(٢) تحرير الفتاوى ( ٥١٤ / ١ ) .

(٣) وليس في ( ب ) : ( قوله ) .

فعجل خمسة دراهم ليكون المعجل عن زكاته إذا تم النصاب وحال الحول ؛ لأن الحق المالي إذا تعلق بسببين ، ووجد أحدهما . . يجوز تقديمه على الآخر ، ولا يجوز تقديمه عليهما جميعاً ؛ كالكفارة لا يجوز تقديمها على الحنث واليمين جميعاً .

وكذلك لو ملك أربعين شاة معلوفة ، فعجل شاة عازماً على أن يُسِمَهَا حولاً . . لم تقع عن الزكاة إذا أسامها ؛ لأن المعلوفة ليست مال زكاة ، فهي كما دون النصاب ، وهذا في الزكوات العينية .

أما إذا اشترى عرضاً للتجارة يساوي مئة ، فعجل زكاة مئتين ، وحال الحول وهو يساوي مئتين . . أجزاء المعجل عن الزكاة على الصحيح ؛ لأن الاعتبار في زكاة التجارة بآخر الحول .

قوله : ( ويجوز قبل الحول ) أي : بعد انعقاده وقبل تمامه ؛ لأن العباس سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم في تعجيل صدقته قبل أن تحل ، فرخص له في ذلك . رواه الأربعة والحاكم ، وصححه<sup>(١)</sup> .

ولأنه حق مالي أُجِّلَ رفقاً ، فجاز تقديمه قبل محله ؛ كالدين المؤجل ، وقياساً على الكفارة قبل الحنث .

قوله : ( ولا تعجل لعامين في الأصح ) صححه البغوي<sup>(٢)</sup> ، وقال الرافعي : إن الأكثرين صححوه ؛ لأنه لم ينعقد الحول الثاني عليه ، فهو

(١) سنن أبي داود ( ١٦٢٤ ) ، سنن الترمذي ( ٦٨٥ ) ، سنن ابن ماجه ( ١٧٩٥ ) ، المستدرک ( ٣٣٢/٣ ) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه . ولم أجده في « سنن النسائي » ، وما أشار إليه غيره من الشراح ، وفي شروح أخرى : ( رواه أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، والحاكم ) .

(٢) التهذيب ( ٥٥/٣ ) .

كالتعجيل في ملك النصاب<sup>(١)</sup> ، والثاني : يجوز ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم تَسَلَّفَ من العباس صدقة عامين<sup>(٢)</sup> .

وقال الإسنوي : نص عليه الشافعي ، وصححه الأكثرون ، بل لم يصحح المنع إلا البغوي خاصة<sup>(٣)</sup> .

والمانعون يحملون حديث العباس - إن صح - على أنه عليه السلام تعجلها في دفعتين .

ولا فرق في جريان الوجهين بين العامين وأكثر منهما .

وعلى القول بالجواز : يشترط : أن يبقى معه بعد التعجيل نصاب كامل ؛ كما إذا ملك اثنين وأربعين ، فعجل منها شاتين ، فإن لم يبق نصاب . . لم يجز على الأصح ؛ لأن التعجيل على النصاب لا يجوز ، وفي تعجيل شاتين<sup>(٤)</sup> من أربعين أو إحدى وأربعين ما يوجب نقصان النصاب في جميع السنة الثانية .

ويشترط أيضاً : ألا ينوي تقديم زكاة السنة الثانية على الأولى ، فإن نوى . . فوجهان كالوجهين في تقديم الصلاة الثانية على الأولى في الجمع في وقت الثانية ، وعلى القول بالمنع : لا يجزئه المخرج عما عدا السنة الأولى على الأصح .

قال السبكي : وهو ظاهر فيما إذا ميز واجب كل سنة ، أما إذا لم يميز . .

(١) الشرح الكبير ( ١٥/٣ - ١٦ ) .

(٢) أخرجه البيهقي في « الكبير » ( ٧٤٤٢ ) عن علي رضي الله عنه ، وفي معناه : ما أخرجه البخاري ( ١٤٦٨ ) ، ومسلم ( ٩٨٤ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه . وانظر « شرح صحيح مسلم » ( ٥٩/٧ - ٦٠ ) .

(٣) المهمات ( ٥٨٧/٣ ) .

(٤) وفي ( ب ) : ( الشاتين ) .

وَلَهُ تَعْجِيلُ الْفِطْرَةِ مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ ، وَالصَّحِيحُ : مَنْعُهُ قَبْلَهُ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ زَكَاةِ الثَّمَرِ قَبْلَ بُدْوَ صِلَاحِهِ ، وَلَا الْحَبِّ قَبْلَ اسْتِدَادِهِ ، وَيَجُوزُ بَعْدَهُمَا .

فيتجه : ألا يجزئ عن السنة الأولى أيضاً ؛ لأن المجزئ شاة معينة ، لا شائعة ولا مبهمة .

قوله : ( وله تعجيل الفطرة من أول رمضان ) أما أصل تعجيلها . . فلأن ابن عمر كان يبعث بزكاة الفطر إلى من تُجَمَّع عنده قبل الفطر بيوم أو يومين . رواه البخاري<sup>(١)</sup> .

وأما كونه من أول رمضان . . فلأن وجوبها بسببين : رمضان ، والفطر منه ، وقد وجد أحدهما ، هذا قول الجمهور ، وقيل : إنما يجوز تعجيلها من أول يوم رمضان لا من أول الليلة ؛ لأنه لم يشرع في الصوم ، وقيل : لا يجوز مطلقاً .

وعلى الصحيح : يستثنى المحجور عليه ، فلا يخرجها الولي من ماله إلا ليلة العيد ، فلو عجلها الولي من مال نفسه . . جاز ، قاله في « التحرير »<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( والصحيح : منعه قبله ) لأنه تقديم على السببين ، والثاني : يجوز ؛ لأن وجود الشخص في نفسه سبب لزكاة الفطر ، وأجاب القاضي أبو الطيب ؛ بأن ما له ثلاثة أسباب لا يجوز تقديمه على اثنين منها بدليل كفارة الظهار ، فإن سببها : الزوجية والظهار والعود ، ولا يقدم على الظهار .

قوله : ( وأنه لا يجوز إخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه ، ولا الحب قبل اشتداده ، ويجوز بعدهما ) يعني : أن الصحيح : جواز تعجيل الزكاة في الثمر

(١) صحيح البخاري ( ١٥١١ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) تحرير الفتاوي ( ١ / ٤٩٣ ) .



وَشَرَطُ إِجْزَاءِ الْمُعَجَّلِ : بَقَاءُ الْمَالِكِ أَهْلًا لِلْوُجُوبِ إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ ،

بعد بدو الصلاح ، وفي الزرع بعد اشتداد الحب ؛ لأن الوجوب قد ثبت ، إلا أن الإخراج لا يجب ، ولا يجوز التعجيل قبل ذلك ؛ لأن ما وجب بسبب واحد يمتنع تقديمه عليه ، والثاني : يجوز في الثمار بعد الطلع وخروج الثمرة ، وفي الزرع بعد التسنبل والانعقاد ، وفي « النهاية » وجه : أنه يجوز في الزرع بعد النبات<sup>(١)</sup> ، والثالث : لا يجوز في الثمار قبل الجفاف ، ولا في الحب قبل التصفية ؛ لعدم العلم بالقدر ، ورجحه الغزالي<sup>(٢)</sup> ، ولا خلاف أنه لا يجوز في الثمار قبل الطلع ، ولا في الزرع قبل النبات .

قوله : ( وشرط إجزاء المعجل : بقاء المالك أهلاً للوجوب إلى آخر الحول ) أي : فلو ارتد في أثناءه وقلنا : الردة تمنع وجوب الزكاة ، أو مات . . لم يكن المعجل زكاة ، وهل يحسب في صورة المصنف عن زكاة الوارث ؟ إن قلنا بالقديم : إن الوارث يبني على حول مورثه . . أجزأه ، وإلا . . لم يجزئه على الأصح .

ويشترط بقاء المال أيضاً ، وقد صرح به في « المحرر » ، وعبارته<sup>(٣)</sup> : ( ويشترط في كون المعجل واقعاً عن الزكاة : أن يبقى المالك بحيث تجب عليه الزكاة إلى آخر الحول ، فلو مات أو تلف ماله<sup>(٤)</sup> أو باعه . . لم يكن المعجل زكاة )<sup>(٥)</sup> .

وتعبيره بالوقوع يشمل ما إذا استمر الوجوب على المالك ، ولكن وجد

(١) نهاية المطلب ( ١٧٧/٣ ) .

(٢) الوسيط ( ٣٨٤/١ ) .

(٣) قوله : ( ويشترط بقاء المال . . . ) إلى ( وعبارته ) غير موجود في ( أ ) .

(٤) وفي ( أ ) : ( أو أُلِف ماله ) .

(٥) المحرر ( ٣٥٤-٣٥٥/١ ) .

وَكَوْنُ الْقَابِضِ فِي آخِرِ الْحَوْلِ مُسْتَحَقًّا ، وَقِيلَ : إِنْ خَرَجَ عَنِ الْاسْتِحْقَاقِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ .. لَمْ يُجْزَئْهُ .....

مانع ؛ كغنى الفقير ونحوه ، أو لم يستمر ؛ كبيع المال ونحو ذلك .

وتعبر المصنف بالإجزاء لا يصدق إلا حيث كان الوجوب باقياً ، وكذلك تعبيره بالأهلية لا يلزم منه وصفه بوجوب الزكاة عليه ؛ لأن الأهلية ثبتت بالإسلام ونحوه .

فرع : قد يبقى المال وأهلية المالك ، ولكن تتغير صفة الواجب كما لو عجل بنت مخاض عن خمس وعشرين ، فبلغت قبل الحول ستاً وثلاثين بالتوالد . . لم تجزئه على الصحيح وإن صارت بنت لبون في يد القابض ، بل يستردها ويخرجها ثانياً ، وقال السبكي - وفقاً للبغوي<sup>(١)</sup> - : يستردها قطعاً ، ثم إن كان الباقي في يده ستاً وثلاثين . . أخرج بنت لبون ، وإن كان خمساً وثلاثين . . أخرج بنت مخاض ، ولا فرق بين أن تصير بنت لبون أو لا .

قوله : ( وكون القابض في آخر الحول مستحقاً ) أي : فلو كان ميتاً أو مرتداً أو غنياً بغير المدفوع إليه . . لم يحسب المعجل عن الزكاة ؛ لخروجه عن الأهلية عند الوجوب .

ولا خلاف أنه يشترط : أن يكون حالة الأخذ مستحقاً ، فلو كان موسراً ، ثم صار في آخر الحول فقيراً . . لم يعتد بذلك وجهاً واحداً ، صرح به الشيخ أبو حامد وغيره ؛ لأنه كان متعدياً بالقبض ، فلا يملكه بعد ذلك .

قوله : ( وقيل : إن خرج عن الاستحقاق في أثناء الحول . . لم يجزئه ) كما لو لم يكن أهلاً عند الأخذ ، ثم صار من أهله عند تمام الحول ،

(١) التهذيب (٦٠/٣) .

وَلَا يَضُرُّ غِنَاهُ بِالزَّكَاةِ .

وَإِذَا لَمْ يَقَعْ الْمُعَجَّلُ زَكَاةً . . اسْتَرَدَّ إِنْ كَانَ شَرْطَ الاسْتِرْدَادِ إِنْ عَرَضَ مَانِعٌ .

والأصح : أنه يجزئ ؛ اكتفاء بالأهلية في طرفي الوجوب والأداء .  
ولو وقع الشك في موت الفقير هل هو قبل الحول أو بعده ؟ ففي الإجزاء وجهان ؛ أقربهما عند الروياني : الإجزاء<sup>(١)</sup> .

قوله : ( ولا يضر غناه بالزكاة ) أي : تلك المعجلة ؛ لأن المقصود بدفع الزكاة : أن يستغني ، وفي الاسترجاع إبطال لهذا المقصود ، وكذا لو استغنى بها وبغيرها ؛ لأنه بدونها ليس بغني ؛ كما جزم به الرافعي<sup>(٢)</sup> ، ولو استغنى بزكاة أخرى واجبة أو معجلة . . فهو كما لو استغنى بغير الزكاة ، صرح به الفارقي .

قوله : ( وإذا لم يقع المعجل زكاة . . استرد إن كان شرط الاسترداد إن عرض مانع ) لأنه مال دفعه إلى من يستحق قبضه في المستقبل ، فإذا عرض ما يمنع الاستحقاق . . استرده ؛ كما لو عجل الأجرة ، ثم انهدمت الدار في المدة .

وقوله : ( إن عرض مانع ) يتنازعه قوله : ( استرد ) لأنه لا يسترد إلا إذا عرض مانع ، وقوله : ( الاسترداد ) لأن صورة شرط الاسترداد : أن يقول : إن عرض مانع . . استرجعت ، وليس له الاسترداد بلا سبب ؛ لأنه تبرع بالتعجيل ، فهو كمن عجل ديناً مؤجلاً . . لا يسترده .

(١) بحر المذهب ( ٧٧/٣ ) .

(٢) الشرح الكبير ( ٢١/٣ ) .

وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ إِنْ قَالَ : هَذِهِ زَكَاتِي الْمُعَجَّلَةُ فَقَطْ . . اسْتَرَدَّ ، وَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلتَّعْجِيلِ وَلَمْ يَعْلَمْهُ الْقَابِضُ . . لَمْ يَسْتَرَدَّ ، . . . . .

قوله : ( والأصح : أنه إن قال : هذه زكاتي المعجلة فقط . . استرد ) لأنه عين الجهة ، فإذا بطلت . . رجع كما في الأجرة ، والثاني : لا ؛ لأن العادة أن المدفوع إلى الفقير لا يسترد ، فكأنه ملكه بالجهة المعينة إن وجد شرطها ، وإلا . . فهو صدقة .

ومحل الوجهين : إذا كان الدافع المالك ، فإن كان الإمام . . فيسترد قطعاً إذا ذكر التعجيل ، ولا حاجة إلى شرط الرجوع .  
والوجهان جاريان فيما إذا لم يصرح بالتعجيل ، ولكن علمه القابض ، والأصح : الاسترجاع .

قوله : ( وأنه إن لم يتعرض للتعجيل ولم يعلمه القابض . . لم يسترد ) يعني : إذا ادعى الدافع أنه أعطى قاصداً للتعجيل . . لا يسترد على الأصح ، بل ولو صدقه الآخذ ؛ لتفريطه بترك الإعلام عند الدفع ، وهو نظير ما إذا وكله في قضاء دين ، فقضاه ولم يُشهد . . فإنه لا يرجع وإن صدقه الموكل في الإعطاء .  
وقيل : يسترد كما لو دفع مالاً إلى غيره على ظن أن له عليه ديناً ، فلم يكن .  
وقيل : إن كان الدافع هو الإمام . . رجع ، وإن كان المالك . . لم يرجع ، وبه قطع جمهور العراقيين .

وقيل : فيهما قولان ، فكان الأولى تعبيره بـ ( المذهب ) ، ولا يعطفه .  
ويجري الخلاف سواء قال : هذه زكاتي ، أو صدقتي المفروضة ، أو صدقتي<sup>(١)</sup> وأطلق ، أو سكت ، ولم يذكر شيئاً ؛ لأن الظاهر في الحالة الأولى

(١) وفي ( ب ) : ( أو صدقة ) .

وَأَنْهُمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي مُثَبِّتِ الْاِسْتِرْدَادِ . . . صُدَّقَ الْقَابِضُ بِيَمِينِهِ .

والثانية : أنها واجبة عند الدفع ، والظاهر في الثالثة : التطوع ، والرابعة : مترددة .

وقوله : ( ولم يعلمه القابض ) مفهومه : أنه إذا علم . . استرد ، وهو الأصح ، كما سبق<sup>(١)</sup> ، قال السبكي : وعلم القابض إنما يؤثر إذا اقترن بالقبض ، فإن تجدد بعده . . لم أر فيه تصريحاً ، والأقرب : أنه كالمقارن ، وفي كلام الشيخ أبي حامد والإمام ما يوهم خلافه<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( وأنهما لو اختلفا في مثبت الاسترداد . . صدق القابض بيمينه ) قال السبكي : فيه صور ؛ أحدها : اختلفا في ذكر التعجيل ، أو في التصريح بالرجوع إن شرطناه . . فالقول قول القابض في الأصح ؛ لأن الأصل : عدمه ، والغالب : كون الأداء في الوقت ، والثاني : قال الإسنوي ، وهو الأصح في « شرح المذهب » : يصدق الدافع<sup>(٣)</sup> ، سواء كان هو المالك أو الساعي ؛ لأنه أعرف بقصده ، واستبعده السبكي .

الثانية : اختلفا في علم القابض ، فلا خلاف أن القول قوله إن كان حياً ، وقول وارثه إن كان ميتاً ، فإن صدقه . . استرد ، وإن أنكر . . فهل يحلف ؟ فيه وجهان جاريان فيه وفي وارثه ، فعلى هذا : يكون المقابل لما في الكتاب : أنه لا يصدق القابض إذا كان الاختلاف في ذكر التعجيل أو الرجوع ، أو أنه يصدق من غير يمين إذا كان الاختلاف في العلم .

الثالثة : إذا اكتفينا في إثبات الرجوع بقصد المالك على المرجوح ،

(١) أي : آنفاً قبيل قول المتن : ( وأنه إن لم يتعرض . . . ) إلخ .

(٢) نهاية المطلب ( ١٧٩/٣ - ١٨٠ ) .

(٣) المهمات ( ٥٩٢/٣ - ٥٩٣ ) .

وَمَتَى ثَبَتَ وَالْمُعَجَّلُ تَأْلَفٌ . . وَجَبَ ضَمَانُهُ ، وَالْأَصَحُّ : اِعْتِبَارُ قِيَمَتِهِ  
يَوْمَ الْقَبْضِ ، وَأَنَّهُ إِنْ وَجَدَهُ نَاقِصًا . . فَلَا أَرُشَ ، . . . . .

فاختلَفَا فيه . . فالقول قول المالك مع يمينه .

قوله : ( ومتى ثبت والمعجل تألف . . وجب ضمانه ) يعني : إذا أثبتنا حق الاسترداد ، وكان المعجل تألفاً . فعلى القابض ضمانه بالمثل إن كان مثلياً ، وبالقيمة إن كان متقوماً ، وفي وجه : أنه يضمن الحيوان بمثله صورةً ؛ بناءً على أن التعجيل كالقرض ، وصححه السبكي ، وعزاه إلى ظاهر النص .

وقال الماوردي : إن محل الخلاف : إذا خرج الدافع عن أهلية الوجوب ، وإذا خرج القابض . . وجب المثل الصوري بلا خلاف<sup>(١)</sup> .

والصحيح : أنه لا فرق في جريان الخلاف بين خروج الدافع عن أهلية الوجوب ، والمدفوع إليه عن أهلية الاستحقاق .

ومتى ثبت الاسترداد والقابض ميت . . فالضمان من تركته .

قوله : ( والأصح : اعتبار قيمة يوم القبض )<sup>(٢)</sup> أي : في المتقوم ؛ لأن الزيادة حصلت في ملك القابض ، فلا يضمنها ، والثاني : يوم التلف ؛ لأنه يوم انتقال الحق إلى القيمة ؛ كالعارية ، والثالث : أقصى القيم ، وعن البندنجي : اعتبار قيمة يوم الاسترجاع .

فرع : إذا لم يقع المعجل عن الزكاة . . وجب إخراجها ثانياً ، ويستثنى : ما لو عجل شاة عن أربعين فتَلَفَتْ عند القابض . . فلا يجب التجديد على المذهب ؛ لأن الواجب على القابض القيمة ، فلا يكمل بها نصاب السائمة .

قوله : ( وأنه إن وجدته ناقصاً . . فلا أرش ) أي : إذا كان نقص صفة ؛

(١) الحاوي الكبير ( ٨٧ / ٤ - ٨٨ ) .

(٢) وفي « المنهاج » المطبوع : ( قيمته يوم القبض ) .

وَأَنَّهُ لَا يَسْتَرِدُّ زِيَادَةً مُنْفَصِلَةً .

كالمرض والهزال ؛ لأنه نقصان حدث في ملكه ، فلا يضمّنه ؛ كالأب إذا رجع في الموهوب وقد نقص ، والثاني : له الأرض ؛ لأن جملته مضمونة ، فكذاك جزؤه ، وعبر في « الروضة » بالصحيح<sup>(١)</sup> .

واحترز بقوله : ( وجده ) : عما لو عجل شاتين تلفت إحداهما . . فإنه يرجع بالباقية ، وبمثل التالفة في أحد الوجهين ، وقيمتها في الآخر ، قاله السبكي ، وقال الإسنوي : يرجع في قيمة الأخرى بلا خلاف ، قاله في « شرح المذهب » و« الكفاية »<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( وأنه لا يسترد زيادة منفصلة ) أي : قبل سبب الاسترجاع ؛ كالولد واللبن ، وهذا بناء على أن القابض يَمْلِكُ المعجل ، وهو المذهب ، وقيل : إن ملكه موقوف ، فإن عرض مانع . . تبين عدم ملكه ، وإلا . . تبين ملكه من يوم القبض ، وعلى هذا : يرد الزوائد المنفصلة ، وينقض تصرفه .

وعبر في « الروضة » عن مسألة الكتاب بالمذهب ، ونسبه إلى النص<sup>(٣)</sup> .

واحترز بالمنفصلة : عن المتصلة ؛ كالسمن ، فإنه يأخذه معها .

وقال الإمام : إن عدم الرجوع بِأَرُشِ النقص والزيادة محله : إذا وجدا قبل حدوث سبب الرجوع ، فإن حدثا بعده . . رجع بهما ، وجزم به في « الكفاية »<sup>(٤)</sup> ، وكذا<sup>(٥)</sup> إذا ظهر أن القابض حال الدفع لم يكن أهلاً للزكاة . .

(١) روضة الطالبين ( ٧٩/٢ ) .

(٢) المجموع ( ١٣٥/٦ ) ، كفاية النبيه ( ٩٢/٦ ) .

(٣) روضة الطالبين ( ٧٩/٢ ) .

(٤) نهاية المطلب ( ١٨٣/٣ ) ، كفاية النبيه ( ٩٠/٦ ) .

(٥) وفي ( ب ) : ( وكذلك ) .

وَتَأْخِيرُ الزَّكَاةِ بَعْدَ التَّمَكُّنِ يُوجِبُ الضَّمَانَ وَإِنْ تَلَفَ الْمَالُ ، . . . . .

رد الزوائد المنفصلة وأرش النقصان ونُقِضَتْ تصرفاته ، وممن صرح بوجوب الأرش في هذه الصورة القاضي حسين ، قاله السبكي .

قوله : ( وتأخير الزكاة بعد التمكن يوجب الضمان وإن تلف المال ) تقدم أن التمكن من الأداء يوجبه على الفور<sup>(١)</sup> ، فإن أخر . . عصى ودخل في ضمانه ، حتى لو تلف بعد ذلك ، أو أتلّفه هو أو غيره . . لزمه الضمان ، سواء أطول أم لا ، وليس التمكن شرطاً في الوجوب على الأظهر .

وعلى القولين : ابتداء الحول الثاني من تمام الحول الأول ، والمضمون هو الواجب ؛ أي : يستمر وجوب ما كان واجباً ، وعن القاضي حسين : قيمة الواجب .

ومراد المصنف بالتأخير ؛ أي : عمن يجب تسليمها إليه من الإمام أو نائبه أو الأصناف .

فلو دفع زكاة الأموال الظاهرة إلى الإمام وقلنا بوجوب دفعها إليه . . برئت ذمته ، وإن قلنا : له أن يفرقها بنفسه ، ودفعها إلى الساعي مختاراً ، فتلفت في يده . . ففي الإجزاء خلاف .

ولو دفعها إلى الجائر ، فلم يوصلها ، وقلنا : لا ينعزل بالجور ، ولا يجب الدفع إليه . . قال الإمام : فالظاهر : أنه يجب على المالك تشيئة الزكاة في هذه الصورة ؛ لتقصيره<sup>(٢)</sup> .

ولو وكل وكيلاً في الصرف ودفعها إليه ، فتلفت في يده . . قال السبكي : فَلَا شَكَّ أَنَّ ذِمَّةَ رَبِّ الْمَالِ مَشْغُولَةٌ .

(١) أي : في أول الفصل السابق قبل هذا عند قول المتن : ( تجب الزكاة على الفور إذا تمكّن ) .

(٢) نهاية المطلب ( ١١٤ / ٣ ) .



وَلَوْ تَلَفَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ . . فَلَا ، وَلَوْ تَلَفَ بَعْضُهُ . . فَلَاظْهَرُ : أَنَّهُ يَغْرَمُ قِسْطَ مَا بَقِيَ .

وكان الصواب حذف ( الواو ) من ( وإن ) لأن ثبوتها يقتضي اشتراك ما بعدها وما قبلها في الحكم ، وأن ما بعدها أولى بعدمه ، وليس كذلك هنا ؛ لأن محل الضمان هو التلف ، وأما قبله . . فالواجب الأداء .

قوله : ( ولو تلف قبل التمكن . . فلا ) لأننا إن قلنا : التمكن شرط في الوجوب . . فلم يجب شيء ، وإن قلنا : شرط في الضمان . . فيسقط في التلف بنفسها ؛ كما إذا جن أو مات<sup>(١)</sup> بعد دخول الوقت ، وقبل مضي ما يسع الصلاة . . فإنها تسقط .

قوله : ( ولو تلف بعضه . . فالأظهر : أنه يغرم قسط ما بقي ) إذا نقص النصاب بعد الحول وقبل التمكن ؛ كخمس من الإبل تلف منها واحد ؛ فإن قلنا : التمكن شرط في الوجوب . . لم يجب شيء ؛ كما لو نقص النصاب قبل الحول ، وإن قلنا بالأظهر - وهو : أنه شرط في الضمان دون الوجوب - فعليه قسط ما بقي ، وهو أربعة أخماس شاة ، فإذا كان المال أكثر من النصاب ؛ كتسع من الإبل ، وتلف منها أربع ، فإن قلنا : التمكن شرط في الوجوب . . لزمه شاة ، وإن قلنا في الضمان والوقص عفو - وهو الصحيح - فكذلك ؛ لبقاء متعلق الوجوب ، وإن قلنا : الفرض يتعلق بالجميع . . لزمه خمسة أتساع شاة على الصحيح ، وقيل : شاة كاملة ؛ لأن الزيادة ليست شرطاً للوجوب ، فلا يؤثر تلفها فيه .

فإن أعذت الضمير في قوله : ( بعضه ) على النصاب . . صح ، وكان مثاله

(١) وفي ( ب ) : ( كما إذا مات أو جن ) بالتقديم والتأخير .

وإن أُلْتَفَ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ . . لَمْ تَسْقُطِ الزَّكَاةُ .

وَهِيَ تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ تَعَلُّقَ الشَّرَكَةِ ، . . . . .

المسألة الأولى ، وإن أعدته على المال ، وهو المتقدم في كلامه<sup>(١)</sup> . . لم يصح إطلاق وجوب القسط إلا على أن الوقص ليس بعفو ، وأن تلفه يؤثر<sup>(٢)</sup> في سقوط مقابله .

قوله : ( وإن أُلْتَفَ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ . . لَمْ تَسْقُطِ الزَّكَاةُ ) أي : سواء قلنا التمكن شرط في الضمان أو في الوجوب ؛ لأنه متعدّ ، وعن الجيلي حكاية وجه : أنها تسقط ، والضمير يعود إلى المالك .

فإن أُلْتَفَ أَجْنَبِي ؛ فإن قلنا التمكن شرط في الوجوب . . فلا زكاة ، وإن قلنا في الضمان ؛ فإن علقناها في الذمة . . فلا زكاة أيضاً ، وإن علقناها بالعين . . انتقل الحق إلى القيمة ؛ كقتل العبد الجاني أو المرهون ، قال السبكي : هكذا أطلقه الرافعي<sup>(٣)</sup> ، وكأنه مصور في الماشية .

أما النقد إذا أُلْتَفَ مَتْلَف . . ضمن مثله ، وتجب فيه الزكاة إذا قلنا بزكاة الدين ، ويبنى حوله على حول العين ، ولا يبنى على الأقوال .

فرع : زكاة الفطر تستقر في الذمة بإتلاف المال قبل التمكن وبعده ، وكذا بتلفه بعد التمكن ، وفيما قبله وجهان ؛ الصحيح : أنها لا تستقر ، قاله الإسنوي .

قوله : ( وهي تتعلق بالمال تعلق الشركة ) لقوله تعالى : ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ ﴾ [الذاريات : ١٩] وقوله صلى الله عليه وسلم : « فِي أَرْبَعِينَ شَأْنًا شَاءَ »<sup>(٤)</sup> .

(١) أي : في قول المتن : ( . . . وإن تلف المال ) .

(٢) وفي ( ب ) : ( مُؤَثَّرٌ ) .

(٣) الشرح الكبير ( ٣ / ٣٥ ) .

(٤) أخرجه أبو داود ( ١٥٦٨ ) ، وابن ماجه ( ١٨٠٥ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

وَفِي قَوْلٍ : تَعَلَّقَ الرَّهْنُ ، وَفِي قَوْلٍ : بِالذِّمَّةِ ، . . . . .

( وفي قول : تعلق الرهن ) أي : يكون الواجب في ذمة المالك ، والنصاب مرهون به ؛ لأنه لو امتنع من الأداء ولم يجد الساعي الواجب في ماله . . فإنه يبيع جزءاً منه ويشتري به السن الواجب ؛ كما يباع المرهون لوفاء الدين .

( وفي قول : بالذمة ) لأنها عبادة وجبت ابتداءً ، فتعلقت بالذمة ؛ كزكاة الفطر ، وبسط ذلك أن في كيفية تعلق الزكاة بالمال قولين ؛ القديم : يتعلق بالذمة ، والجديد الأظهر : بالعين ، وإذا قلنا به . . فهل هو تعلق شركة أو رهن أو جنائية ؟ أقوال ؛ أظهرها : الأول ، وإن قلنا بالذمة فْقِيلَ : لا تعلق لها بالعين ، وقيل : مرتبهة به ، وهو الأصح على القديم .

فإن قلنا بالشركة . . فهل الواجب مشاع أو مبهم ؟ فيه وجهان ؛ أقيسهما عند ابن الصباغ : الأول ، قال الإسنوي : والوجهان في الماشية ، أما النقود والحبوب فواجبها شائع بلا خلاف ، صرح به جماعة ، وظاهر ما في « شرح المذهب » إطلاق الخلاف<sup>(١)</sup> .

وإذا قلنا بالرهن أو الجنائية . . فهل يتعلق ذلك بجميع المال أو بقدر الزكاة ؟ فيه وجهان ؛ أصحهما : الثاني .

هذا إذا كان الواجب من جنس المال ، وإن كان من غير جنسه ؛ كالشاة الواجبة في الإبل . . فطريقان ؛ أحدهما : القطع بتعلقها بالذمة ، وأصحهما : أنه على الخلاف ، فعلى الاستيثاق لا يختلف ، وعلى الشركة يشاركون بقدر قيمة شاة .

(١) المهمات ( ٦٠٥ / ٣ ) ، المجموع ( ٣٢٩ / ٥ - ٣٣٠ ، ٣٣٣ ) .

فَلَوْ بَاعَهُ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا . . فَلَا أَظْهَرُ : بَطْلَانُهُ فِي قَدْرِهَا ، وَصِحَّتُهُ فِي الْبَاقِي .

قوله : ( فلو باعه قبل إخراجها . . فلا أظهر : بطلانه في قدرها ، وصحته في الباقي ) إذا باع مال الزكاة العينية . . فصحة البيع في قدر الزكاة يتفرع على الأقوال ؛ إن قلنا بالذمة المحضة . . صح ، أو بالرهن . . فالأصح عند العراقيين وغيرهم : الصحة ؛ لأن هذه العلة تثبت بغير اختيار المالك ، وليست لمعين فسومح فيها ، وإن قلنا بالشركة . . فطريقان ؛ أحدهما : القطع بالبطلان ، وأصحهما : على قولين ؛ أظهرهما : البطلان ؛ لأنه باع ما لا يملكه ، وإن قلنا بالجناية . . ففيه القولان في بيع الجاني ؛ الأصح : المنع .

ومتى حكمنا بالصحة في قدر الزكاة . . فما سواه أولى ، وإذا حكمنا بالبطلان فيه . . فعلى الشركة فيما عداه قولاً تفريق الصفقة ، وكذا على الاستيثاق إن قصرناه على قدر الزكاة ، وإن لم نقصره . . بطل في الجميع .

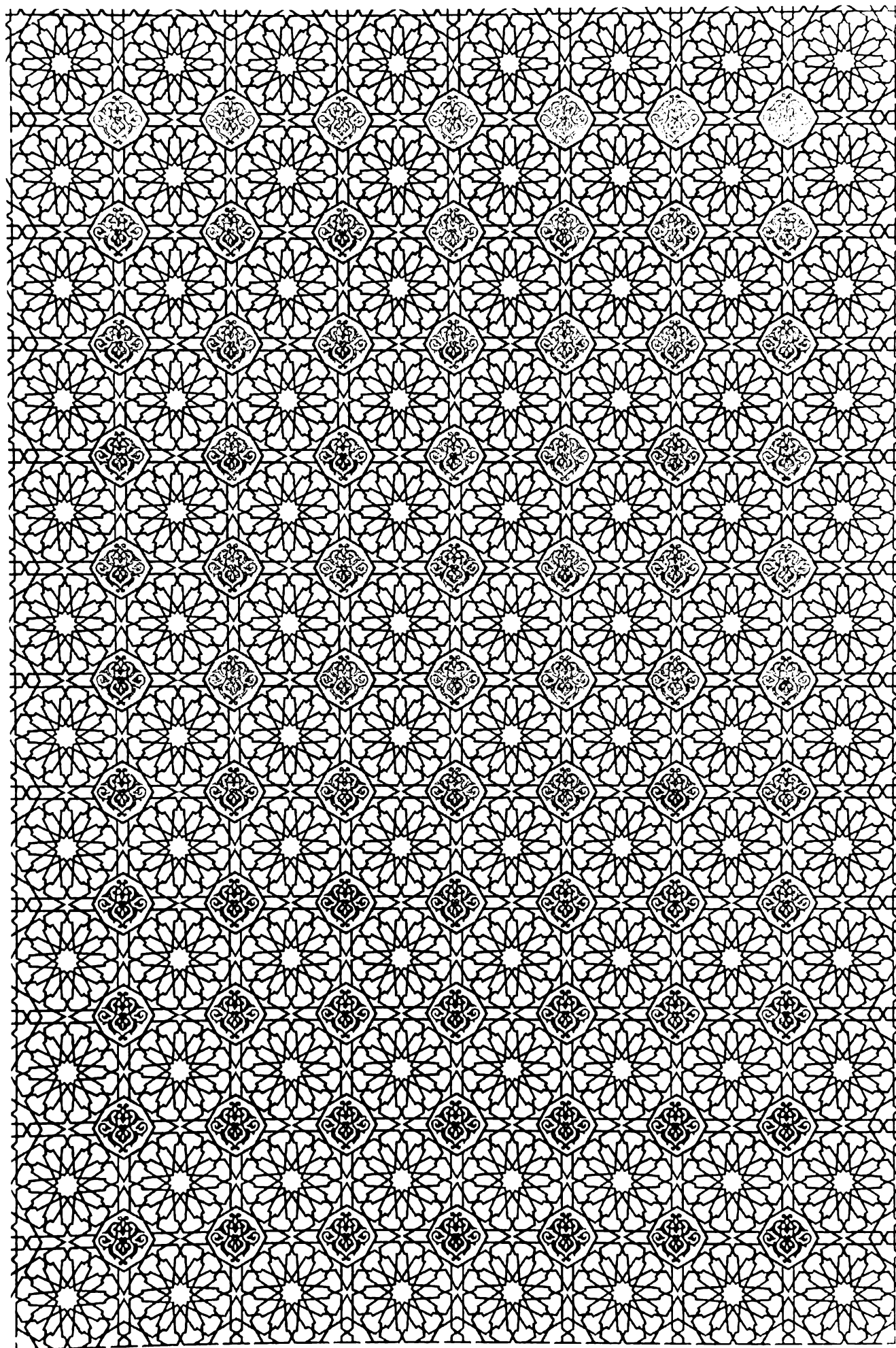
فيتلخص ثلاثة أقوال : البطلان في الجميع ، والصحة في الجميع ، والبطلان في قدر الزكاة ، والصحة في الباقي ، وهو الأظهر ، فعلى هذا : للمشتري الخيار ، ولا يسقط بأداء البائع الزكاة من موضع آخر ، فإذا أجاز . . يجيز بالقسط من الثمن في الأظهر<sup>(١)</sup> .

هذا إذا باع جميع المال ، فإن باع بعضه ، ولم يستبق قدر الزكاة . . فكما لو باع الكل ، وإن استبقاه ؛ فإن قلنا بالشركة على الإيهام . . صح ، أو على الإشاعة . . بطل في قدر الزكاة ، وصح في الباقي .

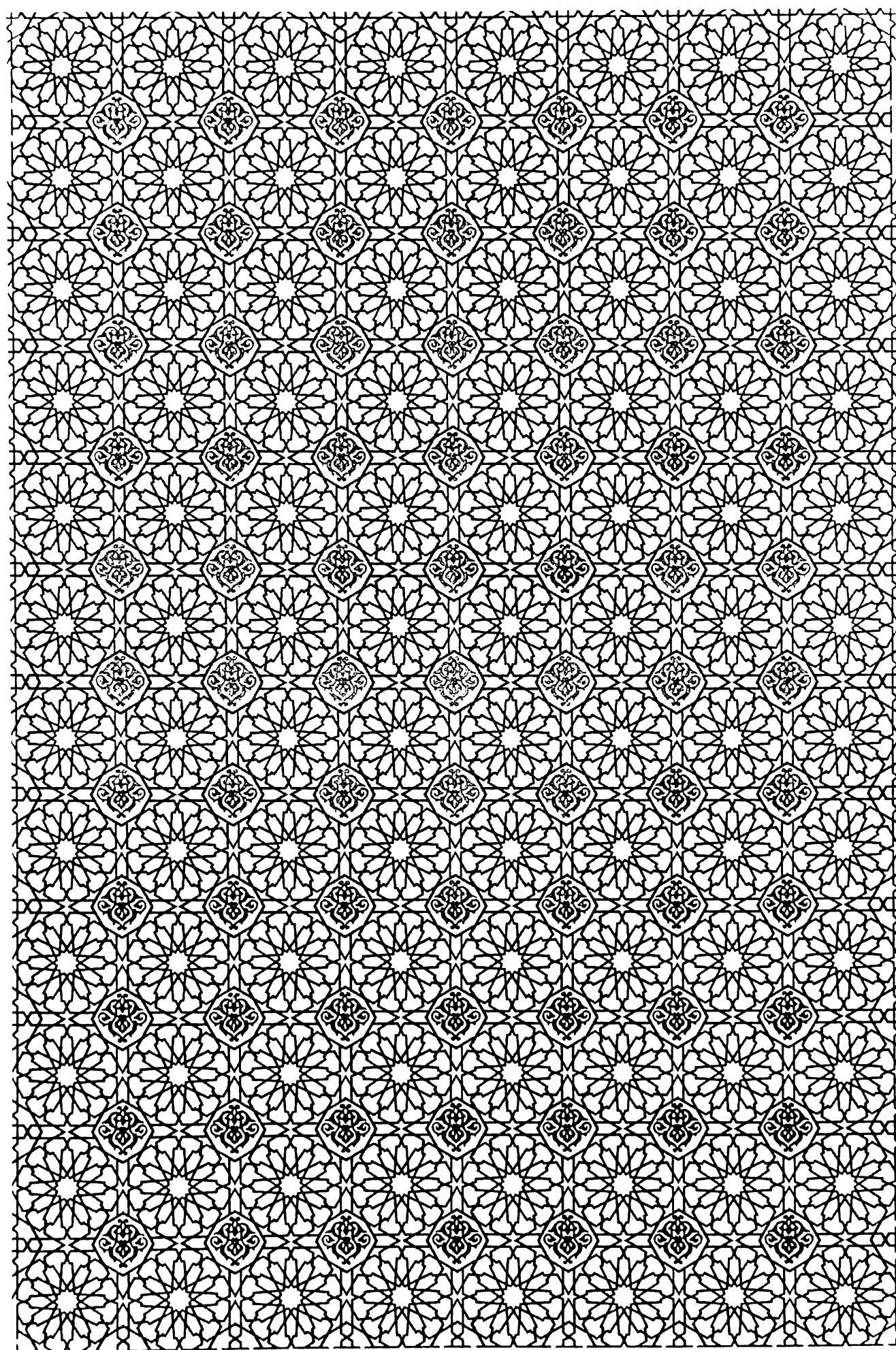
أما بيع مال التجارة بعد وجوب الزكاة فيها . . فجائز على المذهب ؛ لأن متعلقها هو القيمة ، وهي لا تفوت بالبيع .

\* \* \*

(١) وفي (أ) : ( وهو الأظهر ) .



# كتاب الصيام



## كِتَابُ الصَّيَامِ

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ بِإِكْمَالِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ ، أَوْ رُؤْيَا الْهَلَالِ .

### ( كِتَابُ الصَّيَامِ )

قال الجوهري : الصوم : الإمساك عن الطعام ، وقد صام الرجل صوماً وصياماً ، وقال أبو عبيدة : كل ممسك عن طعام أو كلام أو سير . . فهو صائم<sup>(١)</sup> ، وفي الشرع : الإمساك عن الطعام والشراب في بياض النهار مع النية بشرائط مخصوصة .

والأصل في وجوب صوم رمضان : الكتاب والسنة<sup>(٢)</sup> والإجماع ، وهو معلوم من الدين بالضرورة ، من جحده . . كفر وقتل بكفره .  
وكان فرضه في شعبان في السنة الثانية من الهجرة .

قوله : ( يجب صوم رمضان بإكمال شعبان ثلاثين ، أو رؤية الهلال ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « صُومُوا لِرُؤْيَايَ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَايَ ، فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ . . فَاقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ » . متفق عليه<sup>(٣)</sup> ، وفي رواية للبخاري : « فَاكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ »<sup>(٤)</sup> .

فمن رأى الهلال بنفسه . . لزمه الصيام وإن كان فاسقاً .

(١) الصحاح ( ص : ٦٠٨ ) .

(٢) من الكتاب قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ الصَّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا كُنْتُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة : ١٨٣] . ومن السنة : ما يأتي آنفاً في الباب .

(٣) صحيح البخاري ( ١٩٠٠ ) ، صحيح مسلم ( ١٠٨٠ ) ، عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٤) صحيح البخاري ( ١٩٠٩ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه .



وَتُبُوتُ رُؤْيَيْهِ بَعْدَلٍ ، ..... .

وفهم من كلامه : أنه لا يجب الصوم بقول المنجم ، وهو : الذي يرى أن أول الشهر طلوع النجم الفلاني ، ولا الحاسب ، وهو : الذي يعتمد على منازل القمر وتقدير سيره ، وهو كذلك على الأصح في « شرح المذهب » ، قال : بل ، ولا يجوز لغيرهما ، ويجوز لهما لكن لا يجزئهما عن الفرض<sup>(١)</sup> ، قال السبكي : وهو بعيد ، بل الصواب : أنه إذا جاز . . يجزئ ، وهو الوجه الثاني .

ويؤخذ من تعبيره : أنه لا يكره ذكر رمضان دون الشهر ، وهو الصحيح ، سواء أكان<sup>(٢)</sup> هناك قرينة أم<sup>(٣)</sup> لا ، وقيل : يكره .

قوله : ( وثبوت رؤيته بعدل ) قال السبكي : هو نصه في القديم ، ومعظم كتبه الجديدة ؛ لما روى ابن عمر قال : تراءى الناس الهلال ، فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أنني رأيته ، فصام وأمر الناس بصومه . رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم<sup>(٤)</sup> .

ولأن فيه احتياطاً لأمر العبادة ، وقال الإمام البلقيني : لم أجد نصاً صريحاً بالصوم بشهادة واحد ، والنص الذي فيه إنما هو على سبيل الاستحباب .

وإذا قلنا : يثبت بواحد . . فذلك في الصوم خاصة ، أما الطلاق والعق المعلقان برمضان ، والدين المؤجل إليه ، وغير ذلك من الآجال . . فلا يثبت إلا بعدلين كاملي العدالة ، وقال المصنف : إنه لا خلاف فيه<sup>(٥)</sup> ، ومحلّه : إذا

(١) المجموع (٦/٢٨١-٢٨٢) .

(٢) وفي (ب) : ( كان ) .

(٣) وفي (ب) : ( أو ) .

(٤) سنن أبي داود (٢٣٤٢) .

(٥) روضة الطالبين (٢/٢١١) .

وَفِي قَوْلٍ : عَدْلَانِ .

وَشَرَطُ الْوَاحِدِ : صِفَةُ الْعُدُولِ فِي الْأَصَحِّ ، لَا عَبْدٌ وَامْرَأَةٌ .

سبق التعليق الشهادة ، فلو حكم القاضي بدخول رمضان بشهادة واحد ، ثم قال قائل : إن ثبت رمضان فعبدني حر ، أو زوجتي طالق . . . وقعا ؛ كما نقله القاضي حسين عن ابن سريج .

وكان الأحسن : التعبير بـ ( تثبت ) لشعور ثبوت بالحصص .

قوله : ( وفي قول : عدلان ) نص عليه في « البويطي »<sup>(١)</sup> كسائر الشهور ، ولا فرق على القولين بين أن تكون السماء مصحية أو مغيمة ، ومتى شهد عدلان . . . ثبت عندنا قطعاً ، وقال أبو حنيفة : يثبت رمضان في الغيم بواحد ، وفي الصحو يعتبر الاستفاضة والاشتهار ، ويختلف ذلك بصغر البلد وكبره ، وقال الإسنوي : إن الربيع ذكر أن اشتراط الاثنين متأخر<sup>(٢)</sup> عن قوله بقبول الواحد<sup>(٣)</sup> ، ونقل الإمام البلقيني عن الربيع : رجع الشافعي بعد فقال : لا يصام إلا بشاهدين .

قوله : ( وشرط الواحد : صفة العدول في الأصح ، لا عبد وامرأة ) إذا قلنا : يثبت بواحد . . . فهل هو شهادة أو رواية ؟ الأصح : الأول ، فيشترط صفة العدول ، ولا يقبل فيه العبد والمرأة ، وقال الإمام وابن الصباغ تفريعاً على أنه رواية : إذا أخبره موثوق به بالرؤية . . . لزم قبوله<sup>(٤)</sup> ، وقال جماعة : يجب مطلقاً .

(١) البويطي ( ص : ٣٤٨ ) .

(٢) وفي ( ب ) : ( يتأخر ) .

(٣) المهمات ( ٤٣/٤ ) .

(٤) نهاية المطلب ( ١٣/٤ ) .

وَإِذَا صُمْنَا بَعْدَ نَزْرِ الْهَلَالِ بَعْدَ ثَلَاثِينَ . . أَفْطَرْنَا فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ كَانَتْ السَّمَاءُ مُصْحِيَةً .

ونبه على أنه شهادة بأشراطه<sup>(١)</sup> صفة العدول ، وأراد المقبولي الشهادة ، وإلا . . فالعبد والمرأة عدلان .

وفي اشتراط لفظ الشهادة طريقان ؛ أحدهما : إن قلنا شهادة . . اشترط ، وإلا . . فلا .

وفي الصبي المميز الموثوق به طريقان ؛ أحدهما : القطع بعدم القبول .

ولا خلاف في اشتراط العدالة الظاهرة ، وأما الباطنة وهي المستندة إلى التزكية عند الحاكم ؛ فإن قلنا : رواية . . فوجهان جاريان في رواية المستور الحديث ، قال في « شرح المذهب » : والأصح : قبول رواية المستور الحديث<sup>(٢)</sup> ، وكذا الأصح : قبول قوله هنا ، والصيام به ، وبهذا قطع صاحب « الإبانة » و« العدة » والمتولي ، وقال السبكي : لكن الروياني نسبته إلى بعض أهل خراسان ، وقال : إنه غلط<sup>(٣)</sup> ، وهذا الذي قاله الروياني هو الأصح هنا ، وفي رواية الحديث ، وإن قلنا شهادة . . اشترطت العدالة الباطنة .

وعبارة « المحرر » أحسن من تعبير المصنف ، فإنه فرض المسألة في شهادة واحد وقال : تعتبر فيه صفة الشهود<sup>(٤)</sup> .

قوله : ( وإذا صمنا بعدل ولم نر الهلال بعد ثلاثين . . أفطرننا في الأصح وإن كانت السماء مصحية ) لأن رمضان كمل بمضي ثلاثين ، وإن كان أوله ثبت

(١) وفي (أ) : ( بأشراط ) .

(٢) المجموع (٢٧٩/٦) .

(٣) بحر المذهب (٢٤١/٣) .

(٤) المحرر (٣٦٠/١) .

وَإِذَا رُئِيَ بِلَدٍ . لَزِمَ حُكْمُهُ الْبَلَدَ الْقَرِيبَ دُونَ الْبَعِيدِ فِي الْأَصَحِّ .

بواحد ، ويجوز أن يثبت الشيء ضمناً بما لا يثبت به أصلاً ؛ كما أن شهادة النساء لا تقبل على النسب استقلالاً ، ولو شهد أربع بالولادة . تثبت ، ويثبت النسب تبعاً بلا خلاف ، وكذا الميراث .

والثاني : لا نفطر ، وإلا . . لكننا نفطر بقول واحد ، وهو ممتنع ، وقيل : إن كانت السماء مغيمة . . أفطرنا ، وإن كانت مصحية . . فلا ؛ لقوة الريبة ، وإلى هذه الطريقة أشار بقوله : ( وإن كانت السماء مصحية ) أي : لا فرق في جريان الوجهين بين الصحو والغيم .

واحترز بقوله : ( بعدل ) : عما إذا صمنا باثنين ثلاثين ، ولم نر الهلال ، فإن كانت السماء مغيمة . . أفطرنا بلا خلاف ، وإن كانت مصحية . . فكذا ، وبه قطع الأكثرون ، ونقلوه عن نصه في « الأم »<sup>(١)</sup> و« حرملة » .

قوله : ( وإذا رئي ببلد . . لزم حكمه البلد القريب ) لأنه نازل منزلة أهلها ، وفي « الحاوي » وجه : أنه لا يلزم غير بلد الرؤية<sup>(٢)</sup> ( دون البعيد في الأصح ) قطع به الشيخ أبو حامد وغيره ؛ لحديث كريب قال : قدمت الشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة ، ثم قدمت المدينة فقال ابن عباس : متى رأيتم الهلال ؟ فقلت : ليلة الجمعة ، فقال : أنت رأيته ؟ فقلت : نعم ، ورآه الناس ، وصاموا وصام معاوية ، فقال : لكننا رأيناه ليلة السبت ، فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه ، فقلت : أو لا تكفي برؤية معاوية وصيامه ؟ فقال : لا ، هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم . رواه مسلم<sup>(٣)</sup> .

(١) الأم ( ٢٣٢ / ٣ ) .

(٢) الحاوي الكبير ( ١٨٠ / ٣ ) .

(٣) صحيح مسلم ( ١٠٨٧ ) .

وَالْبَعِيدُ : مَسَافَةُ الْقَصْرِ ، وَقِيلَ : بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ .  
 قُلْتُ : هَذَا أَصَحُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .  
 وَإِذَا لَمْ نُوجِبْ عَلَى الْبَلَدِ الْآخِرِ ، فَسَافَرَ إِلَيْهِ مِنْ بَلَدِ الرُّؤْيَةِ . . . فَلَا أَصَحُّ :  
 أَنَّهُ يُوَافِقُهُمْ فِي الصَّوْمِ آخِرًا .

والثاني : أنه يلزم البعيد أيضاً ، وصححه جماعة ؛ لأن علة الوجوب أن  
 يصير الهلال مرئياً ببعده عن الشمس وقد وجدت .

قوله : ( والبعيد : مسافة القصر ) لأن ما دونها حكمه حكم الحاضر ؛  
 بدليل القصر والفطر وغيرهما ، وهذا هو الأشهر في « المحرر » ؛ وصححه  
 المصنف في « شرح مسلم »<sup>(١)</sup> .

قوله : ( وقيل : باختلاف المطالع ، قلت : هذا أصح ، والله أعلم ) لأن  
 رؤية الهلال لا تعلق لها بمسافة القصر ، فعلى هذا : إن شك في اختلافها . .  
 فلا وجوب ؛ كما قاله من « زوائده » ؛ لأن الأصل : عدمه<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( وإذا لم نوجب على البلد الآخر ) أي : إما لكونه<sup>(٣)</sup> على مسافة  
 القصر ، أو لاختلاف المطالع ( فسار إليه من بلد الرؤية . . . ) فالأصح : أنه  
 يوافقهم في الصوم آخراً ) أي : وإن كان قد أتم ثلاثين ؛ لأنه بالانتقال إلى  
 بلدهم صار منهم ، فلزمه حكمهم ، وقد قيل : إن ابن عباس أمر كريياً أن  
 يقتدي بأهل المدينة<sup>(٤)</sup> ، والثاني : يفطر ؛ لأنه التزم حكم البلد الأول ،  
 فيستمر عليه .

(١) المحرر ( ٣٦٠ / ١ ) ، شرح صحيح مسلم ( ١٩٧ / ٤ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ٢١٢ / ٢ ) .

(٣) روضة الطالبين ( ٢١٢ / ٢ ) .

(٤) راجع « البدر المنير » ( ١٣٩ / ٤ ) ، و « التلخيص الحبير » ( ٤٠٧ / ٢ ) .

وَمَنْ سَافَرَ مِنَ الْبَلَدِ الْآخِرِ إِلَى بَلَدِ الرُّؤْيَةِ . . عَيَّدَ مَعَهُمْ وَقَضَى يَوْمًا .  
وَمَنْ أَصْبَحَ مُعَيِّدًا فَسَارَتْ سَفِينَتُهُ إِلَى بَلَدَةٍ بَعِيدَةٍ أَهْلُهَا صِيَامٌ . .  
فَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ يُمَسِّكُ بَقِيَّةَ الْيَوْمِ .

واحترز بقوله : ( وإذا لم نوجب ) : عما إذا أوجبنا ؛ إما لقرب البلد ، أو  
تفريعاً على أنه يعم حكم الرؤية كل البلاد ، فإنه يلزم أهل البلد المنتقل إليه  
موافقته إن ثبت عندهم حال البلد الأول بقوله ، أو بقول غيره ، وعليهم قضاء  
اليوم الأول ، فإن لم يثبت عندهم . . لزمه هو الفطر ؛ كما لو رأى هلال شوال  
وحده يفطر سرّاً .

قوله : ( ومن سافر من البلد الآخر ) أي : الذي لم ير فيه ( إلى بلد  
الرؤية . . عيد معهم وقضى يوماً ) أي : إذا كان تعييده معهم في التاسع  
والعشرين من صومه ، وقلنا : له حكم البلد الثاني ، أو عممنا حكم الرؤية ،  
أما إذا لم نعمم ، وقلنا : له حكم البلد الأول . . لزمه الصوم ، وإن كان تعييده  
معهم يوم الثلاثين . . فلا قضاء ؛ لأن الشهر يكون تسعة وعشرين ، فإطلاق  
المصنف القضاء لا يحسن .

قوله : ( ومن أصبح معيِّداً فسارت سفينته إلى بلدة بعيدة أهلها صيام . .  
فالأصح : أنه يمسك بقية اليوم ) تبع في تصحيحه « المحرر » ، و« الشرح  
الصغير » ، وحكاه في « الروضة » و« أصلها » عن الشيخ أبي محمد<sup>(١)</sup> ، وهو  
جواب على أن لكل بلد حكم نفسه ، وأن للمنتقل حكم البلد المنتقل إليه ،  
واستبعد الإمام والغزالي إيجابه من جهة أنه لم يَرِدْ فيه أثر ، وتبعيض اليوم  
بعيد<sup>(٢)</sup> .

(١) المحرر ( ٣٦١/١ ) ، روضة الطالبين ( ٢١٣/٢ ) ، الشرح الكبير ( ١٧٩/٣ ) .

(٢) نهاية المطلب ( ١٨-١٩ ) ، الوجيز ( ص : ١٠٩ ) .

ويتصور بصورتين ؛ إحداهما : أن يكون يوم الثلاثين من صوم البلدين لكون المتنقل إليهم لم يروه ، والثانية : أن يكون التاسع والعشرين بالنسبة إلى المتنقل إليهم ؛ لتأخر صومهم بيوم ، وإن قلنا : للمتنقل حكم البلد المتنقل عنه ، أو عممنا الحكم . . . تعين عليه الفطر في صورتين .

وعكس مسألة الكتاب : لو أصبح صائماً فسارت سفينته إلى قوم معيدين ؛ فإن عممنا أو قلنا : له حكم المتنقل إليه . . . أفطر ، وإلا . . . فلا ، وإذا أفطر . . . قضى يوماً إذا لم يصم إلا ثمانية وعشرين .

فرع : قال ابن العماد : لو علق الطلاق على انقضاء رمضان ، ثم سافر إلى بلد آخر ، فرئي فيه الهلال ، ولم ير في بلد التعليق . . . فهل يقع الطلاق ؛ اعتباراً بالبلد المتنقل إليه بدليل موافقته لهم في الصوم ، أو لا يقع ؛ اعتباراً ببلد التعليق ؟ الأقرب : الثاني .

فرع : إذا رئي الهلال بالنهار يوم الثلاثين . . . فهو لليلة المستقبل ، سواء كان قبل الزوال أو بعده ؛ لقوله<sup>(١)</sup> صلى الله عليه وسلم : « صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ »<sup>(٢)</sup> . أي : بعد رؤيته ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ [الإسراء : ٧٨] أي : بعد دلوها ، وقال بذلك جماعة من الصحابة ولا مخالف لهم ، وحكى في « شرح التعجيز » : الإجماع فيما إذا رئي بعد الزوال ، قال الرافعي : فإن كان هلال رمضان . . . لم يلزمهم إمساك ذلك اليوم ، أو هلال شوال . . . لم يجز الإفطار حتى تغرب الشمس .

(١) في هامش ( ب ) هنا زيادة ، وهي : ( . . . أو بعده نص عليه ويشهد له قوله ) وعليها إشارة كأنها إشارة إلى نسخة .

(٢) أخرجه البخاري ( ١٩٠٠ ) ، ومسلم ( ١٠٨٠ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

## فصل

النِّيَّةُ شَرْطٌ لِلصَّوْمِ ، وَيُشْتَرَطُ لِفَرَضِهِ التَّبَيُّتُ .

قوله :

( فصل )

[في النية وتوابعها]

( النية شرط للصوم ) النية واجبة في الصوم ؛ للحديث<sup>(١)</sup> ، ولأن الإمساك يقع تارة عادةً وتارة عبادةً ، فلا بد من النية لتمييز بينهما .

والشرط هو : الخارج عن الماهية ، والركن : الداخل فيها ، وعد الأصحاب النية هنا ركناً ، واختلفوا في الصلاة ، ومراد المصنف : أنه لا بد منها لا المعنى المصطلح .

ولا خلاف أنه لا يشترط النطق في الصوم ، قال في « الكفاية » : وإن حكي وجه في اشتراطه في الصلاة<sup>(٢)</sup> . انتهى ، وبعضهم عم بهذا الوجه كل عبادة مفتقرة إلى النية ، وعن أبي العباس الروياني أنه قال : لو تسحر للصوم ، أو شرب لدفع العطش نهائراً ، أو امتنع عن الأكل مخافة للفجر . . كان ذلك نية للصوم ، قال الرافعي : وهذا هو الحق إن خطر بباله الصوم بالصفات التي يشترط التعرض لها ؛ لأنه إذا تسحر للصوم<sup>(٣)</sup> . . فقد قصده<sup>(٤)</sup> .

قوله : ( ويشترط لفرضه : التبييت ) أي : يشترط للمفروض من الصوم ،

(١) وهو : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » أخرجه البخاري ( ١ ) ، ومسلم ( ١٩٠٧ ) عن عمر رضي الله عنه .

(٢) كفاية النبيه ( ٢٧٩ / ٦ ) .

(٣) وفي ( ب ) : ( ليصوم ) .

(٤) الشرح الكبير ( ١٨٤ / ٣ ) .



سواء كان رمضان أو قضاء أو كفارة أو نذراً تبييت النية ، وهو : إيقاعها ليلاً ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ لَمْ يُجْمَعْ الصَّيَّامُ قَبْلَ الْفَجْرِ . . فَلَا صِيَّامَ لَهُ » . رواه أصحاب السنن من حديث حفصة ، وصححه الدارقطني وغيره<sup>(١)</sup> ، وفي لفظ عن عائشة : « مَنْ لَمْ يُبَيِّتْ » . رواه الدارقطني<sup>(٢)</sup> .

و « يجمع » بضم الياء مع التشديد والتخفيف .

وقوله : « يبيت » بضم الياء بعدها باء موحدة ، وكل ما دبر بليلاً : فقد بَيَّتَ ، وروي : ( يَبُتُّ ) بفتح الياء وضم الباء الموحدة ؛ أي : يجزم به ويقطعه من الليل .

فلو نوى قبيل غروب الشمس أو بعد الفجر . . لم يصح اتفاقاً ، ولزمه إمساك ذلك النهار وقضاؤه ، ولو نوى مع الفجر . . لم يصح في الأصح ؛ للحديث .

ولو شك هل نوى أو لا ؟ فإن كان قبل الفجر . . نوى ، وإن كان بعده . . لم يصح صومه ، ويلزمه الإمساك والقضاء .

والصبي المميز لا يصح صومه في رمضان إلا بنية من الليل ، صرح به الروياني ، وجزم به في « شرح المذهب » ، قال الروياني : وليس صوم نفل يشترط فيه التبييت إلا هذا<sup>(٣)</sup> ، قال ابن العماد : لا تجب نية التبييت في الصوم للاستسقاء وإن قلنا تجب بأمر الإمام ؛ لأنه لم تجب لذاته ؛ كرمضان

(١) سنن أبي داود ( ٢٤٥٤ ) ، سنن الترمذي ( ٧٣٩ ) ، سنن النسائي ( ٢٣٣٨ ) ، سنن ابن ماجه ( ١٧٠٠ ) ، سنن الدارقطني ( ص : ٤٩٦ ) عن حفصة بنت عمر رضي الله عنهما .

(٢) سنن الدارقطني ( ص : ٤٩٥ ) .

(٣) المجموع ( ٢٩٤ / ٦ ) ، بحر المذهب ( ٢٩٢ / ٣ ) .

وَالصَّحِيحُ : أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ النِّصْفُ الْآخِرُ مِنَ اللَّيْلِ ، وَأَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْأَكْلُ وَالْجَمَاعُ بَعْدَهَا ، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّجْدِيدُ إِذَا نَامَ ثُمَّ تَنَبَّهَ .

والمندور ، ولهذا لا يستقر في الذمة ، ويحتمل وجوبها ؛ لأن صوم الواجب لا يصح بغير نية .

فرع : في « شرح المذهب » : إن من شك هل كانت نيته قبل الفجر أو بعده ؟ لا يصح صومه ، قال : بخلاف ما لو نوى ثم شك هل طلع الفجر أم لا ؟ فإنه يصح<sup>(١)</sup> ، وكذلك لو شك هل نوى ليلاً ثم تذكر بعد مضي أكثر النهار أنه نوى . . صح بلا خلاف .

قوله : ( والصحيح : أنه لا يشترط النصف الآخر من الليل ) لإطلاق التبييت في الحديث ، والثاني : يشترط ؛ لأن الأصل : وجوب اقتران النية بأول العبادة ، وهو وقت طلوع الفجر ، فلما سقط ذلك . . أوجبنا النصف الأخير ؛ لقربه منه .

قوله : ( وأنه لا يضر الأكل والجماع بعدها ) أي : بعد النية ، فلا يحتاج إلى تجديدها ، نص عليه الشافعي ، وقطع به الجمهور ، ولهذا عبر في « الروضة » بالمذهب<sup>(٢)</sup> ، ونقل كثيرون عن أبي إسحاق أنه قال : تبطل بالأكل والجماع وغيرهما من المنافيات ، فإن لم يجددها . . لم يصح صومه ، وقيل : إنه رجع عنه .

قوله : ( وأنه لا يجب التجديد إذا نام ثم تنبه ) أي : ليلاً ؛ لما سبق في الأكل بل أولى ؛ لأن النوم ليس منافياً للصوم ، والثاني - وينسب إلى أبي إسحاق أيضاً - : أنه يجب ؛ تقريباً للنية من العبادة بقدر الإمكان ، أما إذا

(١) المجموع (٣٠٤/٦) .

(٢) روضة الطالبين (٢١٥/٢) .

وَيَصِحُّ النَّفْلُ بِنِيَّةٍ قَبْلَ الزَّوَالِ ، وَكَذَا بَعْدَهُ فِي قَوْلٍ ، وَالصَّحِيحُ : اشْتِرَاطُ حُصُولِ شَرْطِ الصَّوْمِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ .

استمر النوم في الفجر . . فيصح قطعاً .

قوله : ( ويصح النفل بنية قبل الزوال ) وبه قال جماعة من الصحابة ؛ لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل علي قال : « هَلْ عِنْدَكُمْ طَعَامٌ » - وفي رواية : « غَدَاءٌ » - فإذا قلنا : لا . . قال صلى الله عليه وسلم : « إِنِّي صَائِمٌ » . رواه مسلم ، وفي رواية : « فَإِنِّي إِذَا صَائِمٌ »<sup>(١)</sup> .

( والغداء ) بفتح الغين والداال المهملة : ما يؤكل قبل الزوال ، والعشاء : ما يؤكل بعد الزوال .

وقال المزني وأبو يحيى البلخي : لا يصح إلا بنية من الليل ؛ لعموم الحديث .

قوله : ( وكذا بعده في قول ) نص عليه في « حرملة » ، وفي اختلاف علي وابن مسعود ، وشرطه : أن يبقى بعد النية جزء من النهار وإن قل ، والقول الصحيح : أنه لا يصح بعد الزوال ، نص عليه في معظم كتبه الجديدة<sup>(٢)</sup> .

والفرق : أن النائي قبل الزوال مدرك للمعظم ، فجعل الأقل تابعاً له ، بخلاف ما بعده ، وإذا جوزنا النية في أثناء النهار . . فالصحيح : انعطافها على ما مضى ، ويكون صائماً من أول النهار .

قوله : ( والصحيح : اشتراط حصول شرط الصوم من أول النهار ) أي :

(١) صحيح مسلم ( ١١٥٤ ) ، ورواية : « غَدَاءٌ » أخرجها ابن خزيمة ( ١٩٣٥ ) ، والنسائي ( ٢٣٢٤ ) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) الأم ( ٢٥٩/٢ ) ، مختصر المزني ( ص : ٨٣ ) .

وَيَجِبُ التَّعْيِينُ فِي الْفَرَضِ ، وَكَمَالُهُ فِي رَمَضَانَ : أَنْ يَنْوِيَ صَوْمَ غَدٍ

إذا صححنا النفل بنية من النهار . . فالصحيح : أنه يشترط الخلو عن أكل وجماع واستقاءة وحيض وجنون وكفر ، وإلا . . لبطل مقصود الصوم .

والثاني : أنه لا يشترط ؛ لأن الصوم إذا كان محسوباً من وقت النية . . كان ما قبلها من النهار بمثابة جزء من الليل .

وهذا الخلاف على قولنا : يكون صائماً من وقت النية .

أما إذا قلنا : يكون صائماً من أول النهار - وهو الأصح - فيشترط : الخلو عن هذه الأشياء بلا خلاف ؛ لأنها مانعة من انعقاده .

قوله : ( ويجب التعيين في الفرض ) أي : ككونه عن رمضان أو قضائه ، أو عن نذر أو كفارة ؛ لأنها عبادة مضافة إلى وقت ، فوجب التعيين في نيتها ؛ كالصلوات الخمس ، وقيل : يصح صوم رمضان بنية مطلقة ، وهو شاذ . ولا يشترط تعيين سبب الكفارة ، لكن لو عين وأخطأ . . لم يجزه .

واحترز بـ ( الفرض ) : عن التطوع ، فإنه يصح بنية مطلقة ، قال في « شرح المذهب » : وينبغي اشتراط التعيين في الصوم الراتب ؛ كصوم عرفة وعاشوراء ؛ كرواتب الصلاة<sup>(١)</sup> .

قوله : ( وكماله في رمضان ) أي : كمال التعيين كما قاله في « المحرر »<sup>(٢)</sup> ( أن ينوي صوم غد ) الغد يدل على التبييت ، وبذكره علم : أنه لا بد من النية لكل يوم من رمضان ؛ لأن صوم كل يوم عبادة مستقلة ، فيجب إفراد كل واحد بنية ؛ كالصلوات .

(١) المجموع (٦/٣٠٠) .

(٢) المحرر (١/٣٦٣) .

عَنْ أَدَاءِ فَرَضِ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ تَعَالَى .

وَفِي الْأَدَاءِ ، وَالْفَرْضِيَّةِ ، وَالْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ فِي الصَّلَاةِ . وَالصَّحِيحُ : أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ السَّنَةِ .

وَلَوْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ : صَوْمَ غَدٍ عَنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ مِنْهُ

وَقَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ : تَكْفِي نِيَّةُ الشَّهْرِ فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْهُ ، وَعِنْدَنَا : لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ بِهَذِهِ النِّيَّةِ إِلَّا فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ عَلَى الْمَذْهَبِ .

قَوْلُهُ : ( عَنْ أَدَاءِ فَرَضِ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ تَعَالَى ) أَيُ : لِتَمَيُّزٍ عَنْ أَضْدَادِهَا .

وَاحْتِرَازَ بِالْأَدَاءِ : عَنِ الْقَضَاءِ ، وَبِالْفَرَضِ : عَنِ النَّفْلِ ، وَبِرَمَضَانَ : عَنِ النَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ ، وَبِهَذِهِ السَّنَةِ : عَنْ سَنَةِ أُخْرَى .

قَوْلُهُ : ( وَفِي الْأَدَاءِ ، وَالْفَرْضِيَّةِ ، وَالْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ فِي الصَّلَاةِ ) أَيُ : فَيَكُونُ الْأَصَحُّ : اشْتِرَاطُ الْفَرْضِيَّةِ دُونَ الْأَدَاءِ وَالْإِضَافَةِ ، لَكِنْ فِي « شَرْحِ الْمَهْذَبِ » : الْأَصَحُّ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ هُنَا : عَدَمُ الْإِشْتِرَاطِ فِي الْفَرْضِيَّةِ أَيْضاً .

وَالْفَرْقُ : أَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ مِنَ الْبَالِغِ لَا يَكُونُ إِلَّا فَرْضاً ، بِخِلَافِ صَلَاتِهِ لِلظَّهْرِ مَثَلاً فَإِنَّهَا قَدْ تَكُونُ نَفْلاً بِدَلِيلِ الْمَعَادَةِ<sup>(١)</sup> .

قَوْلُهُ : ( وَالصَّحِيحُ : أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ السَّنَةِ ) وَهُوَ الْمَنْصُوصُ ، وَقُطِعَ بِهِ الْأَكْثَرُونَ ؛ لِأَنَّهُ تَعْيِينُ الْيَوْمِ بِالْغَدِ يَغْنِي عَنْهُ ، وَالثَّانِي : يُشْتَرَطُ ؛ لِيَمْتَازَ ذَلِكَ عَمَّا يَأْتِي بِهِ فِي سَنَةِ أُخْرَى .

قَوْلُهُ : ( وَلَوْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ : صَوْمَ غَدٍ عَنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ مِنْهُ ،

(١) المجموع (٢٩٩/٦) .

فَكَانَ مِنْهُ . . لَمْ يَقَعْ عَنْهُ إِلَّا إِذَا اعْتَقَدَ كَوْنَهُ مِنْهُ بِقَوْلٍ مَنْ يَثِقُ بِهِ ؛ مِنْ عَبْدٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ صَبِيَّانِ رُشْدَاءَ .

فكان منه . . لم يقع عنه إلا إذا اعتقد كونه منه بقول من يثق به ؛ من عبد أو امرأة أو صبيان رشداء ) .

النية لا بد أن تكون جازمة ، أو معتضدة بأصل ، فإذا نوى ليلة الثلاثين من شعبان . . فله حالان :

الأول : ألا يعتقد كونه من رمضان ، فإن علق النية ، وقال : عن رمضان إن كان منه ، فكان منه . . لم يقع عنه ، سواء اقتصر على هذا ، أو قال : وإلا . . فأنا مفطر ، أو فأنا متطوع ؛ لأن النية ليست جازمة ، وقال المزني : يقع عن رمضان إذا بان منه ، والصحيح أيضاً : أنه إذا جزم بالنية في هذه الحالة ، فقال : أصوم غداً عن فرض رمضان . . لا يصح ؛ إذ لا يتأتى الجزم مع عدم الاعتقاد ، وعن صاحب « التقريب » وجه : أنه يصح صومه .

الحال الثاني : أن يعتقد كونه من رمضان ، فإن لم يستند إلى سبب يفيد الظن . . فلا اعتبار به ، وإن استند ؛ بأن اعتمد قول من يثق به ؛ من حر أو عبد أو امرأة أو صبيان ذوي رشد ، ونوى صومه عن رمضان جازماً . . أجزأه إذا بان من رمضان ، فإن علق فقال : عن رمضان إن كان منه ، وإلا فتطوع . . قال الإمام : فظاهر النص : أنه لا يعتد به للتردد ، وفيه وجه : أنه يصح ؛ لاستناده إلى أصل<sup>(١)</sup> .

قال السبكي : قطع الشيخ أبو محمد بالصحة فيما إذا جزم النية مستنداً إلى ذلك ، ورأى الإمام طرد الخلاف فيه<sup>(٢)</sup> ، ومقتضى كلام المصنف : أنه يصح

(١) نهاية المطلب ( ٣٣/٤ ) .

(٢) نهاية المطلب ( ٣٣/٤ ) .

وَلَوْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ صَوْمَ غَدٍ إِنْ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ . . أَجْزَأُهُ  
إِنْ كَانَ مِنْهُ .

وَلَوْ اشْتَبَهَ . . صَامَ شَهْرًا بِالْاجْتِهَادِ ، . . . . .

في صورتين ، سواء علق أو جزم ؛ لوجود الاعتقاد المستند إلى سبب ،  
قال<sup>(١)</sup> : وهذا هو الأصح .

وقوله : ( صبيان ) يفهم : أن الواحد لا يكفي ، قال الإسنوي في  
« شرحه » ونقله في « البحر » عن الخراسانيين ما عدا أبا حامد ، وصرح  
المحاملي والجرجاني بالجواز<sup>(٢)</sup> ، وقال في « المهمات » : الفتوى على  
المنع ، ففي « البحر » ما حاصله : أن الجمهور عليه<sup>(٣)</sup> .

وقوله : ( رشداء ) هو قيد في الصبيان ؛ أي : لم يجرب عليهم كذب ،  
ويحتمل عوده إلى الجميع .

فرع : لو حكم الحاكم بثبوت رمضان بعدلين ، أو عدل إذا جوزناه . .  
يجب الصوم ، ويجزئ بلا خلاف ، ولا يضر ما يبقى من الارتياب .

قوله : ( ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد إن كان من رمضان . .  
أجزأه إن كان منه ) لأن الأصل : بقاء رمضان .

قوله : ( ولو اشتبه ) أي : رمضان بغيره على أسير أو محبوس ونحوهما  
( . . صام شهراً بالاجتهاد ) أي : بإجراء التواريخ المتقدمة على خاطره ،  
والحر والبرد والخريف والربيع ، ويجب عليه ذلك ؛ كما يجتهد في القبلة

(١) أي : السبكي .

(٢) بحر المذهب ( ٢٥٢ / ٣ ) .

(٣) المهمات ( ٦١ / ٤ ) .

فَإِنْ وَافَقَ مَا بَعْدَ رَمَضَانَ .. أَجْزَأُهُ ، وَهُوَ قَضَاءٌ عَلَى الْأَصَحِّ ، فَلَوْ نَقَصَ  
وَكَانَ رَمَضَانُ تَامًّا .. لَزِمَهُ يَوْمٌ آخَرُ ، .....

والوقت ، فإن صام بغير اجتهاد ووافق رمضان .. لم يجزئه ؛ لتردده في النية ،  
وتلزمه الإعادة .

وإن اجتهد وصام ؛ فإن استمر الإشكال ، ولم يعلم أصادف رمضان أو  
لا .. أجزأه ، ولا إعادة .

فإن تحير ولم يظهر له شيء .. فوجهان ؛ أحدهما : يلزمه أن يصوم  
تخميناً ، ويقضي ؛ كالتحير في القبلة ، وأصحها عند المتولي - واختاره ابن  
الصباغ ، وقال في « شرح المذهب » : هو الصواب - : أنه لا يؤمر بالصوم ؛  
لأن من لم يعلم دخول رمضان بيقين ولا ظن .. لا يلزمه الصوم<sup>(١)</sup> .

قوله : ( فإن وافق ما بعد رمضان .. أجزأه ) أي : بلا خلاف ؛ لأنه صامه  
بنية رمضان بعد وجوبه ، ولا يجيء فيه الخلاف المذكور في اشتراط نية القضاء  
في الصلاة ، قال الإسنوي : ولا يخفى إسقاط يومي العيد وأيام التشريق إن  
وافق صومه ذلك .

قوله : ( وهو قضاء على الأصح ) لأنه خارج وقته ، والثاني : أداء ؛ لأن  
العذر يجعل غير الوقت وقتاً ؛ كما في الجمع بين الصلاتين ، ومنهم من حكى  
هذا الخلاف قولين ، ولهذا قيل : إن الخلاف في الغلط بالتقديم مبني  
عليهما .

قوله : ( فلو نقص ) أي : الشهر الذي صامه ( وكان رمضان تاماً .. لزمه  
يوم آخر ) هذا تفريع على أنه قضاء ، ولهذا أتى بـ ( الفاء ) ، فإن قلنا : أداء ..

(١) المجموع (٦/٢٩١) .



وَلَوْ غَلَطَ بِالتَّقْدِيمِ وَأَذْرَكَ رَمَضَانَ . . لَزِمَهُ صَوْمُهُ ، وَإِلَّا . . فَالْجَدِيدُ :  
وُجُوبُ الْقَضَاءِ .

وَلَوْ نَوَتْ الْحَائِضُ صَوْمَ غَدٍ قَبْلَ انْقِطَاعِ دِمِهَا ، ثُمَّ انْقَطَعَ لَيْلًا . . صَحَّ إِنْ  
تَمَّ فِي اللَّيْلِ أَكْثَرُ الْحَيْضِ ، وَكَذَا قَدَرُ الْعَادَةِ فِي الْأَصَحِّ .

كفاه الناقص ، ولو انعكس الحال ، فكان ما صامه تاماً ورمضان ناقصاً ؛ فإن  
قلنا : قضاء . . فله إفطار اليوم الأخير إذا عرف الحال ، وإن قلنا أداء . . فلا .

قوله : ( ولو غلط بالتقديم وأدرك رمضان ) أي : بعد أن تبين له الحال  
( . . لزمه صومه ) لتمكنه في وقته .

قوله : ( وإلا ) أي : وإن لم يدرك رمضان ؛ بأن لم يتبين له الحال إلا بعد  
مضيه ( . . فالجديد : وجوب القضاء ) لأنها عبادة مفتقرة إلى النية قصداً ، فلا  
يجزئ فعلها قبل وقتها ؛ كالصلاة .

والقديم : أنه لا يقضي ؛ كالحج ، ومنهم من قطع بوجوب القضاء .  
والصحيح : طريقة القولين ، ولو ظهر له الحال في بعض رمضان . . لزمه  
صوم ما أدركه بلا خلاف ، وفي قضاء ما مضى القولان .

قوله : ( ولو نوت الحائض صوم غد قبل انقطاع دمها ، ثم انقطع ليلاً . .  
صح إن تم في الليل أكثر الحيض ) أي : بلا خلاف ؛ لأنها تعلم النقاء نهاراً ،  
فتجزم بالنية .

قوله : ( وكذا قدر العادة في الأصح ) أي : إذا كان قدر عاداتها يتم  
بالليل . . صحت نيتها في الأصح ؛ لأنها مستندة إلى الظن المستفاد من  
العادة ، والثاني : لا ؛ لأن العادة قد تختلف ، فإن لم يتم بالليل أكثر  
الحيض ، ولم تكن لها عادة بالكلية ، أو لها عادات مختلفة . . لم يصح  
الصوم ؛ لأنها لم تجزم بالنية ، والنفساء كالحائض .

## فصل

شَرَطُ الصَّوْمِ : الإِمْسَاكُ عَنِ الْجَمَاعِ ، وَالِاسْتِقَاءَةُ ، .....

## ( فصل )

[في بيان المفطرات]

( شرط الصوم : الإِمْسَاكُ عَنِ الْجَمَاعِ ) أجمعت الأمة على أنه لا بد من الإِمْسَاكِ عَنِ الْجَمَاعِ ، واستدلوا له أيضاً بقوله تعالى : ﴿ فَأَلْثَمَ بَشْرُهُنَّ ﴾ إلى قوله : ﴿ ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] .

وتعبير المصنف بالشرط هنا أيضاً<sup>(١)</sup> لم يُردَّ به الاصطلاح .

قوله : ( والاستقاة ) هو طلب القيء ، نقل ابن المنذر الإجماع على أنه إذا تقيأ عامداً.. أفطر<sup>(٢)</sup> ، وروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ وَهُوَ صَائِمٌ .. فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا .. فَلْيَقْضِ » . رواه أصحاب السنن ، وصححه ابن حبان والحاكم ، وحسنه الترمذي<sup>(٣)</sup> .

فإن كان جاهلاً.. قال القاضي حسين : يفطر ، إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام<sup>(٤)</sup> ، أو نشأ في بادية بعيدة ، ومال في « البحر » إلى أنه يعذر مطلقاً ؛ لأنه يشبهه على كثير<sup>(٥)</sup> .

(١) أي : كما سبق في نية الصوم .

(٢) الإجماع ( ص : ٢٧ ) .

(٣) سنن أبي داود ( ٢٣٨٠ ) ، سنن الترمذي ( ٧٢٩ ) ، سنن النسائي « الكبرى » ( ٣٣١٤ ) ، سنن ابن ماجه ( ١٦٧٦ ) ، صحيح ابن حبان ( ٣٥١٨ ) ، المستدرک ( ٤٢٦/١ - ٤٢٧ ) .

(٤) فتاوى القاضي حسين ( ص : ١٥٥ ) .

(٥) بحر المذهب ( ٢٦٠/٣ ) .

وَالصَّحِيحُ : أَنَّهُ لَوْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ شَيْءٌ إِلَى جَوْفِهِ . . بَطَلَ .  
وَلَوْ غَلَبَهُ الْقِيءُ . . فَلَا بَأْسَ ، وَكَذَا لَوْ اقْتَلَعَ نُخَامَةً وَلَفَظَهَا فِي الْأَصَحِّ ،

قوله : ( والصحيح : أنه لو تيقن أنه لم يرجع شيء إلى جوفه . . بطل )  
يعني : إذا استقاء عمداً وتحفظ بحيث لم يرجع شيء ، أو تقيأ منكوساً . . بطل  
صومه على الأصح ، وهي عبارة « الروضة »<sup>(١)</sup> ؛ بناء على أن نفس الاستقاء  
مفطرة بعينها ؛ كالإنزال ، وهو الصحيح ؛ للحديث<sup>(٢)</sup> ، والثاني : لا يفطر  
بناء على أن سبب الفطر في القيء رجوع شيء مما خرج وإن قل .

واحترز بقوله : ( تيقن أنه لم يرجع ) : عما إذا تيقن الرجوع ، فإن قلنا :  
الاستقاء مفطرة بنفسها . . فهذا أولى ، وإلا . . فكسبى الماء في المبالغة في  
المضمضة ، قاله الإمام<sup>(٣)</sup> ، وعما إذا لم يتيقن شيئاً ، فإنه يبعد إلحاقه بالأول  
عملاً بالأصل ، قاله الإسني .

قوله : ( ولو غلبه القيء . . فلا بأس ) للحديث<sup>(٤)</sup> ، وهو معنى « ذَرَعَهُ »  
بالذال المعجمة .

قوله : ( وكذا لو اقتلع نخامة ولفظها في الأصح ) إذا قلنا الاستقاء بنفسها  
مفطرة ، فهل يلحق بالنخامة إذا أخرجها من صدره وألقاها ؟ وجهان ؛  
أحدهما : نعم ، والأصح : لا ؛ لأن الحكم بالإفطار بالاستقاء مأخوذ من  
الخبر ، فلا يتعداه .

وعبر في « الروضة » بالمذهب الذي قطع به كثيرون ، ونسب حكاية

(١) روضة الطالبين ( ٢ / ٢٢٠ ) .

(٢) المارآناً تخريجه .

(٣) نهاية المطلب في دراية المذاهب ( ٤ / ٣٠ ) .

(٤) سبق تخريجه آنفاً في أول الفصل .

فَلَوْ نَزَلَتْ مِنْ دِمَاجِهِ وَحَصَلَتْ فِي حَدِّ الظَّاهِرِ مِنَ الْفَمِ . . فَلْيَقْطَعْهَا مِنْ  
مَجْرَاهَا وَلْيُمَجِّجْهَا ، فَإِنْ تَرَكَهَا مَعَ الْقُدْرَةِ فَوَصَلَتْ الْجَوْفَ . . أَفْطَرَ فِي  
الْأَصَحِّ .

وَعَنْ وُصُولِ الْعَيْنِ إِلَى مَا يُسَمَّى جَوْفًا ، . . . . .

الوجهين للشيخ أبي محمد<sup>(١)</sup> .

وقوله : ( ولفظها ) احترز به : عما إذا اقتلعها وثبتت في محلها . . فإنه  
لا يفطر ، وعما إذا اقتلعها وخرجت إلى حد الظاهر ثم ابتلعها . . فإنه يفطر .

قوله : ( فلو نزلت من دماغه وحصلت في حد الظاهر من الفم . . فليقطعها  
من مجراها ) وهو : الثقب النافذة من الدماغ إلى أقصى الفم فوق الحلقوم  
( وليمججها ) أي : حتى لا تصل إلى الباطن ( فإن تركها مع القدرة فوصلت  
الجوف ) أي : بنفسها وهو عالم بها ( . . أفطر في الأصح ) لتقصيره ، وعبر  
في « المحرر » بالأشبه<sup>(٢)</sup> ، والثاني : لا ؛ لأنه لم يفعل شيئاً ، وإنما أمسك  
عن الفعل ، وصححه الماوردي<sup>(٣)</sup> ، أما إذا لم يشعر بها ، أو شعر ولم يقدر  
على قطعها ومججها حتى نزلت إلى الجوف . . فلا يفطر ، وإن قدر وأخرجها  
إلى أقصى الفم ، أو خرجت إليه ثم ابتلعها . . أفطر ، ذكر هذا التفصيل  
الإمام<sup>(٤)</sup> ، قال السبكي : وهو متعين .

قوله : ( وعن وصول العين إلى ما يسمى جَوْفًا ) أي : سواء كانت العين  
مما يؤكل ويشرب أو لا ؛ كتراب وحصاة ودرهم ، يسيراً كانت ؛ كحبة

(١) روضة الطالبين ( ٢٢٦/٢ ) .

(٢) المحرر ( ٣٦٦/١ ) .

(٣) الحاوي الكبير ( ١٩٠/٣ ) .

(٤) نهاية المطلب ( ٦٥-٦٦/٤ ) .

وَقِيلَ : يُشْتَرَطُ مَعَ هَذَا : أَنْ تَكُونَ فِيهِ قُوَّةٌ تُحِيلُ الْغِذَاءَ أَوْ الدَّوَاءَ .

فَعَلَى الْوَجْهَيْنِ : بَاطِنُ الدِّمَاغِ وَالْبَطْنِ وَالْأَمْعَاءِ وَالْمَثَانَةِ مُفْطَرٌّ بِالِاسْتِعَاظِ أَوْ الْأَكْلِ أَوْ الْحُقْنَةِ ، أَوْ الْوُصُولِ مِنْ جَائِفَةٍ وَمَأْمُومَةٍ وَنَحْوِهِمَا .

سمسم ، أو كثيراً ؛ لما روى البيهقي بإسناد حسن أو صحيح عن ابن عباس أنه قال : إنما الوضوء مما يخرج ، وليس مما يدخل ، وإنما الفطر مما دخل ، وليس مما خرج<sup>(١)</sup> .

واحترز بقوله : ( جَوْفًا ) : عما لو وصل الدواء إلى داخل لحم الساق ، أو غرز سكيناً فوصلت إلى مكان المخ . فإنه لَا يُفْطَرُ ؛ لأنه لا يعد عضواً مجوفاً .

قوله : ( وقيل : يشترط مع هذا : أن تكون فيه ) أي : في الجوف ( قوة تحيل الغذاء أو الدواء ) وهو الذي أورده الغزالي<sup>(٢)</sup> ؛ لأن ما لا تحيله لا تَغْتَذِي به النفس ، ولا تنتفع به البدن ، فأشبهه الواصل إلى غير الجوف ، والراجع : عدم الاشتراط قياساً على الحلق ، فإنهم جعلوه كالجوف في بطلان الصوم بالوصول إليه ، صرح به ابن القاص والبغوي<sup>(٣)</sup> ، وقال الإمام : إذا جاوز الشيء الحلقوم . . فطَّر<sup>(٤)</sup> .

قوله : ( فعلى الوجهين : باطن الدماغ والبطن والأمعاء والمثانة مفطر بالاستعاط أو الأكل أو الحقنة ، أو الوصول من جائفة ومأمومة ونحوهما ) لأنه جَوْفٌ محيل ، لكن حكى الرافعي عن الإمام والبغوي والرويانى : أنه إذا وصل

(١) السنن الكبير ( ٨٣٣٤ ) .

(٢) الوسيط ( ٤٢٠ / ١ ) .

(٣) التهذيب ( ١٦١ / ٣ ) .

(٤) نهاية المطلب ( ٦٣ / ٤ ) .

## وَالْتَقْطِيرُ فِي بَاطِنِ الْأُذُنِ وَالْإِحْلِيلِ مُفْطَرٌّ فِي الْأَصْحَحِ .

الدواء الموضوع على المأمومة أو الجائفة إلى خريطة الدماغ أو الجوف . . فطر وإن لم يصل باطن الأمعاء وباطن الخريطة ، وجزم به في « الروضة »<sup>(١)</sup> ، وهو يقتضى : أن باطن الدماغ ليس بشرط ، بل ولا الدماغ ، بل المعتبر مجاوزة القحف ؛ كما صرح به الإمام<sup>(٢)</sup> ، وكذلك الأمعاء لا يشترط باطنها أيضاً ، ولا فرق في الدواء بين الرطب واليابس .

وفي معنى الاحتقان : ما إذا أدخل إصبعه في دبره ، أو فعل غيره ذلك بإذنه ، وقال القاضي حسين : ينبغي للصائم أن يحفظ إصبعه حالة الاستنجاء من مسرسته ، فإنه لو دخل فيه أدنى شيء من رأس الأنملة . . بطل صومه ، قال السبكي : وهو ظاهر فيما إذا وصل إلى المكان المجوف ، أما أول المسربة المنطبق . . فلا يسمى جوفاً ، فينبغي ألا يفطر بالوصول إليه ، والأصح في « التهذيب » فيما إذا كان به بأسور ، فرده إلى مقعده بإصبعه . . أنه لا يفطر به كما لو ردت بنفسها<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( والتقطير في باطن الأذن والإحليل مفطر في الأصح ) مأخذ الخلاف في الأذن أنه لا منفذ فيها مفتوح إلى الدماغ على ما قيل ، وما يصل يصل من المسام ؛ فلذلك قال جماعة : أنه لا يفطر ، والأصح : أنه يفطر ، وبنى الإمام الخلاف على الوجهين فيما يعتبر في الجوف<sup>(٤)</sup> .

وصورة المسألة في التقطير في باطن الإحليل إذا لم يصل إلى المثانة ، ففي

(١) الشرح الكبير ( ١٩٣/٣ ) ، روضة الطالبين ( ٢٢٠-٢٢١ ) .

(٢) نهاية المطلب ( ٦٤/٤ ) ، القحف : العظم الذي فوق الدماغ . مختار الصحاح ( ص : ٣٥٧ ) .

(٣) التهذيب ( ١٦٢/٣ ) .

(٤) نهاية المطلب ( ٦٣/٤ ) .

وَشَرَطُ الْوَاصِلِ : كَوْنُهُ فِي مَنْفَذٍ مَفْتُوحٍ ، فَلَا يَضُرُّ وَصُولُ الدَّهْنِ بِتَشْرُبِ  
الْمَسَامِ ، وَلَا الْاِكْتِحَالُ وَإِنْ وَجَدَ طَعْمَهُ بِحَلْقِهِ ، وَكَوْنُهُ بِقَصْدٍ ، فَلَوْ وَصَلَ  
جَوْفَهُ ذُبَابٌ ، أَوْ بَعُوضَةٌ ، أَوْ غُبَارُ الطَّرِيقِ ، وَغَرَبْلَةُ الدَّقِيقِ . . . لَمْ يُفْطَرْ .  
وَلَا يُفْطَرْ بِبَلْعِ رِيْقِهِ مِنْ مَعْدِنِهِ ، . . . . .

الأصح : يفطر ؛ كما لو وصل إلى الحلق ، ولم يصل إلى المعدة ، وفي  
وجه : لا ؛ كالفم ، وقيل : إن جاوز الحشفة . . فطر ، وإلا . . فلا .

قوله : ( وشرط الواصل : كونه في منفذ مفتوح ، فلا يضر وصول الدهن  
بتشرب المسام ، ولا الاكتحال وإن وجد طعمه بحلقه ) لما روى البيهقي : أنه  
صلى الله عليه وسلم كان يكتحل بالإثمد وهو صائم<sup>(١)</sup> .

ومثله الغسل والانغماس في الماء وإن وجد أثره في باطنه ؛ لأن النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من الجنابة ومن شدة الحر والعطش<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( وكونه بقصد ، فلو وصل جوفه ذباب<sup>(٣)</sup> ، أو بعوضة ، أو غبار  
الطريق ، وغربلة الدقيق . . لم يفطر ) لأن تكليف الصائم الاحتراز عنها عسرٌ ،  
ولا يكلف أن يطبق فاه عند الغبار ؛ للمشقة ، بل لو فتح فاه عمداً حتى وصل  
الغبار إلى جوفه . . لم يفطر على الصحيح .

قوله : ( ولا يفطر ببلع ريقه من معدنه ) للإجماع ، ولأنه لا يمكن الاحتراز  
عنه وبه حياة الإنسان .

(١) السنن الكبير (٨٣٣٨) عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده رضي الله عنهم .

(٢) أما من الجنابة . . فأخرجه البخاري ( ١٩٣٠ ) ، ومسلم ( ٧٦/١١٠٩ ) عن عائشة رضي الله

عنها ، وأما من الحر والعطش . . فأخرجه الحاكم ( ٤٣٢/١ ) ، وأبو داود ( ٢٣٦٥ ) ،

والنسائي في « الكبرى » ( ٣٢١٤ ) عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي

صلى الله عليه وسلم .

(٣) وفي « المنهاج » المطبوع : ( ذبابة ) .

فَلَوْ خَرَجَ عَنِ الْفَمِ ثُمَّ رَدَّهُ وَابْتَلَعَهُ ، أَوْ بَلَ خَيْطاً بِرِيقِهِ فَرَدَّهُ إِلَى فَمِهِ وَعَلَيْهِ رُطُوبَةٌ تَنْفَصِلُ ، أَوْ ابْتَلَعَ رِيقَهُ مَخْلُوطاً بِغَيْرِهِ أَوْ مُتَنَجِّساً . . أَفْطَرَ .

واحترز بـ ( ريقه ) : عما إذا مص ريق غيره وبلعه ، فإنه يفطر جزماً .

قوله : ( فلو خرج عن الفم ثم رده وابتلعه ، أو بل خيطاً بريقه ورده إلى فمه وعليه رطوبة تنفصل ، أو ابتلع ريقه مخلوطاً بغيره أو متنجساً . . أفطر ) فيه أربع مسائل :

الأولى : إذا خرج الريق عن الفم ولو إلى ظاهر الشفة ، ثم رده وابتلعه . . أفطر ؛ لأنه خرج عن معدنه ، وصار كالأعيان المنفصلة ، لكن لو أخرج لسانه وعليه ريق ، ثم رده وابتلع ما عليه . . لم يبطل صومه في الأصح في « الروضة » و« أصلها » ؛ لأن اللسان كيف ما تَقَلَّبَ معدود من داخل الفم<sup>(١)</sup> ، وحكى في « شرح المذهب » : طريقين ، وقال : المذهب : أنه لا يفطر قولاً واحداً<sup>(٢)</sup> .

والثانية : على وجهين ؛ الثانية : إذا بل خيطاً بريقه وأخرجه ثم رده وابتلع ريقه . . أفطر أيضاً ؛ لأنه انفصل عنه ولا ضرورة إلى ابتلاعه ، وهذا قول الأكثرين ، وقال الشيخ أبو محمد : لا يضر ؛ لأنه أقل مما تبقى من الماء بعد المضمضة ، وخص المتولي الوجهين بما إذا كان جاهلاً بالتحريم ، فَإِنْ كَانَ عالماً . . أفطر بلا خلاف ، فإن لم يكن عليه ما ينفصل إما لقلة ما اتصل به من الريق ، أو لعصره ، أو لجفافه . . فلا يضر قولاً واحداً .

الثالثة : إذا ابتلع ريقه مخلوطاً بغيره . . أفطر ، لكن الفطر بتلك العين ؛ كمن فَتَلَ خَيْطاً مَصْبُوغاً فانفصل من صبغه شيء .

(١) الشرح الكبير ( ١٩٨ / ٣ ) ، روضة الطالبين ( ٢٢٤ / ٢ ) .

(٢) المجموع ( ٣٢٧ / ٦ ) .



وَلَوْ جَمَعَ رِيْقَهُ فَابْتَلَعَهُ . . لَمْ يُفْطِرْ فِي الْأَصَحِّ .  
وَلَوْ سَبَقَ مَاءُ الْمُضْمَضَةِ أَوْ الْاسْتِنْشَاقِ إِلَى جَوْفِهِ . . فَالْمَذْهَبُ : أَنَّهُ إِنْ  
بَالَغَ . . أَفْطَرَ ، وَإِلَّا . . فَلَا .

الرابعة : إذا تنجس ريقه ؛ كما لو دميت لثته . . أفطر ببلعه ، فلو بصق حتى  
صفا ريقه . . فالأصح : أنه يفطر بابتلاعه ؛ لأنه نجس لا يجوز له ابتلاعه ،  
وإنما المطهر الماء .

قوله : ( ولو جمع ريقه فابتلعه . . لم يفطر في الأصح ) لأنه لم يخرج من  
معدنه ، وابتلاعه متفرقاً جائز ، والثاني : يفطر ؛ لسهولة الاحتراز عنه ،  
والوجهان جاريان سواء جمعه بمضغ العلك أم لا ، ويحترز في العلك ونحوه  
من أن يصل منه عين إلى الباطن ، ولا يفطر بوصول طعمه أو ريحه إلى جوفه  
على ما قاله الجمهور ، وعن ابن القطان : أنه يفطر بوصول طعمه .  
واحترز بقوله : ( جمع ) : عما لو اجتمع بغير قصد ، إما بكثرة الكلام أو  
غيره ، فإنه لا يفطر بلا خلاف .

قوله : ( ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق إلى جوفه . . فالمذهب :  
أنه إن بالغ . . أفطر ، وإلا . . فلا ) أشار إلى طرق صحح الرافعي منها : أنه إذا  
بالغ . . أفطر قطعاً<sup>(١)</sup> ؛ لحديث لقيط بن صبرة<sup>(٢)</sup> ، وإذا لم يبالغ . . فقولان ؛  
أحدهما : يفطر ؛ لأنه وصل بفعله ، والثاني : لا ؛ لأنه وصل بغير اختياره ،  
وقيل : يَبْطُلُ مطلقاً ، وقيل : لا مطلقاً ، ولا فرق بين صوم الفرض والنفل ،  
ولو كان ناسياً للصوم . . لم يفطر بحال .

(١) الشرح الكبير (٣/١٩٩-٢٠٠) .

(٢) أخرجه ابن خزيمة (١٥٠) ، وابن حبان (١٠٥٤) ، والحاكم (١٤٧/١-١٤٨) ،  
وأبو داود (١٤٢) ، والترمذي (٧٨٨) ، والنسائي (٨٧) ، وابن ماجه (٤٠٧) .

وَلَوْ بَقِيَ طَعَامٌ بَيْنَ أَسْنَانِهِ فَجَرَى بِهِ رِيقُهُ . . لَمْ يُفْطَرْ إِنْ عَجَزَ عَنْ تَمْيِيزِهِ  
وَمَجِّهِ ، وَلَوْ أُوجِرَ مُكْرَهَا لَمْ يُفْطَرْ ، . . . . .

وسبق الماء عند غسل الفم لنجاسة كسبقة في المضمضة ، قال الرافعي :  
والمبالغة هنا للحاجة ينبغي أن تكون كالسبق في المضمضة بلا مبالغة<sup>(١)</sup> ،  
والسبق من المضمضة في الرابعة اختار المصنف فيه الجزم بالإفطار ؛ لأنها  
منهي عنها<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( ولو بقي طعام بين أسنانه فجرى به ريقه . . لم يفطر إن عجز عن  
تمييزه ومجه ) إذا بقي طعام بين أسنانه ، فجرى به الريق بغير قصد . . نقل  
المزني : أنه لا يفطر<sup>(٣)</sup> ، ونقل الربيع : أنه يفطر ، فقليل : فيه قولان ؛ كما  
في المضمضة ؛ لأن الطعام حصل في فيه بسبب غير مكروه ، وهو الأكل  
بالليل ، والأصح : تنزيل النصين على حالين ؛ فما نقله المزني فيما إذا لم  
يقدر على تمييزه ومجه ، وما نقله الربيع فيما إذا قدر فلم يفعل وابتلعه .

واحترز بقوله : ( فجرى ) : عما إذا ابتلعه عمداً . . فإنه يفطر بلا  
خلاف .

قوله : ( ولو أوجر مكرهاً . . لم يفطر ) لعدم القصد والفعل منه ، وقيل :  
يفطر ، وكذلك لو ضبطت المرأة ووطئت أو وُجِئ<sup>(٤)</sup> بالسكين ، فلو كان مغمى  
عليه وقلنا لا يبطل صومه بالإغماء فأوجر دواءً . . فالأصح : أنه لا يبطل صومه  
كإيجار غيره بغير اختياره .

(١) الشرح الكبير (٢٠٠/٣) .

(٢) روضة الطالبين (٢٢٥/٢) . والنهي أخرجه ابن خزيمة (١٧٤) ، وأبو داود (١٣٥) ،  
والنسائي (١٤٠) ، وصححه النووي في « المجموع » (٤٧٩/١) .

(٣) مختصر المزني (ص : ٨٤) .

(٤) وجأه باليد والسكين : ضربه . المعجم الوسيط (ص : ١٠١٢) .

فَإِنْ أَكْرَهَ حَتَّى أَكَلَ . . أَفْطَرَ فِي الْأَظْهَرِ .  
 قُلْتُ : الْأَظْهَرُ : لَا يُفْطِرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .  
 وَإِنْ أَكَلَ نَاسِيًا . . لَمْ يُفْطِرْ . . . . .

قوله : ( فَإِنْ أَكْرَهَ حَتَّى أَكَلَ . . أَفْطَرَ فِي الْأَظْهَرِ ) قال في « المحرر » : إنه الذي رجح من القولين ؛ كما لو أكل أو شرب لدفع الجوع والعطش<sup>(١)</sup> .

( قلت : الْأَظْهَرُ : لَا يُفْطِرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ) قال السبكي : هو كما قال ؛ لأن حكم اختياره ساقط ، فأشبهه الناسي ، وممن صححه صاحب « التنبيه »<sup>(٢)</sup> والعبدري ، وفي بعض نسخ « الوجيز » تصحيحه ، وتصحيحه في « الروضة » زيادة على أصله من غير تبين<sup>(٣)</sup> .

والفرق بينه وبين الجوع والعطش : أنهما لا يقدحان في اختياره ، والإكراه قاذح .

ويجري القولان فيما لو أكرهت المرأة حتى مَكَّنَتْ ، وكذلك إذا أكره الرجل حتى وَطِئَ إِنْ قَلْنَا : يتصور الإكراه على الوطء ، لكن لا تجب الكفارة وَإِنْ حَكَمْنَا بِالْإِفْطَارِ ؛ للشبهة ، وَإِنْ قَلْنَا : لا يتصور الإكراه . . أَفْطَرَ ، ولزمته الكفارة .

قوله : ( وَإِنْ أَكَلَ نَاسِيًا . . لَمْ يُفْطِرْ ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ . . فَلَيْمَ صَوْمُهُ ؛ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ » . متفق عليه ، واللفظ لمسلم ، وفي رواية : « مَنْ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَاسِيًا . .

(١) المحرر ( ٣٦٨ / ١ ) .

(٢) التنبيه ( ص : ٤٦ ) .

(٣) روضة الطالبين ( ٢٢٣ / ٢ ) .

إِلَّا أَنْ يُكْثِرَ فِي الْأَصْحِّ .

قُلْتُ : الْأَصْحُّ : لَا يُفْطِرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ » . صححها ابن حبان والدارقطني<sup>(١)</sup> ،  
وخالفنا مالك في ذلك .

قوله : ( إِلَّا أَنْ يُكْثِرَ فِي الْأَصْحِّ ) أي : فإنه يفطر ؛ كبطلان الصلاة بالكلام  
الكثير ناسياً ؛ لأن النسيان في الكثير نادر ، والكثير ثلاث لقم فصاعداً ، قاله  
العراقي .

( قلت : الأصح : لا يفطر ، والله أعلم ) لإطلاق الحديث ، وبناء على أن  
مأخذ البطلان في الصلاة : انقطاع نظمها بالكثير ، والصوم ليس فيه أفعال  
منظومة ، وعبر في « شرح المذهب » بالمذهب المنصوص الذي قطع به  
الجمهور : أنه لا يفطر ، وقيل : وجهان<sup>(٢)</sup> .

فرع : إن أكل جاهلاً بتحريم الأكل ؛ فإن كان قريب عهد بالإسلام ، أو  
نشأ ببادية ، وكان يجهل مثل ذلك . . لم يبطل صومه ، وإلا . . بطل ، هكذا  
قاله البغوي والرافعي<sup>(٣)</sup> ، وفيه إشكال ؛ لأنه إذا جهل كون الأكل مفطراً . .  
جهل حقيقة الصوم ، فلا تصح نيته ؛ لأن في جهل المفطرات جهل الإمساك  
عنها الذي هو حقيقة الصوم .

ويخلص من هذا ؛ بأن يفرض في الأشياء النادرة كالحصى والتراب ، فإنه

(١) الرواية الأولى في « صحيح البخاري » ( ١٩٣٣ ) ، و« صحيح مسلم » ( ١١٥٥ ) ، عن  
أبي هريرة رضي الله عنه ، وأما الرواية الثانية . . ففي « صحيح ابن حبان » ( ٣٥٢١ ) ،  
و« المستدرک » ( ٤٣٠ / ١ ) ، و« سنن الدارقطني » ( ص : ٥٠١ ) ، و« صحيح ابن  
خزيمة » ( ١٩٩٠ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) المجموع ( ٣٣٤ - ٣٣٥ ) .

(٣) التهذيب ( ١٦٤ / ٣ ) ، الشرح الكبير ( ٢٠٣ / ٣ ) .

وَالْجَمَاعُ كَالْأَكْلِ عَلَى الْمَذْهَبِ .

وَعَنِ الْاسْتِمْنَاءِ ، فَيَفْطُرُ بِهِ ، وَكَذَا خُرُوجُ الْمَنِيِّ بِلَمْسٍ وَقُبْلَةٍ وَمُضَاجَعَةٍ ،

قد يخفى كونه مفطراً ، ويكون الصوم الإمساك عن المعتاد ، وما عداه شرط في صحته ، أو يصور بمن احتجم أو أكل ناسياً أو اغتاب ، فظن أنه أفطر بذلك ، فأكل بعد ذلك ، أو جامع عامداً ظاناً أنه أفطر بالأول ، فإن الشيخ أبا حامد قال : لا يبطل صومه ، ونقل عن النص ، ونسب الروياني إلى سائر الأصحاب : أنه يفطر<sup>(١)</sup> .

قوله : ( والجماع كالأكل على المذهب ) في بطلان الصوم بالجماع ناسياً طريقان ؛ أحدهما : القطع بعدم البطلان كما في الأكل ، والثاني على قولين كجماع المحرم ناسياً ؛ أظهرهما : لا يفطر .

قوله : ( وعن الاستمناء ) وهو : استخراج المني ( فيفطر به ) بالإجماع ؛ لأن الإيلاج من غير إنزال مفطر ، فالإنزال بنوع شهوة أولى ، والاحتلام لا يفطر بالإجماع ، ولو حك ذكره لعارض فأنزل . . فالأصح : أنه لا يفطر ؛ كسبق ماء المضمضة .

قوله : ( وكذا خروج المني بلمس وقبلة ومضاجعة ) لأنه إنزال بمباشرة ، وهذا ما ذكره الجمهور ، وحكى الإمام عن والده حكاية وجهين فيمن ضم امرأة إلى نفسه وبينهما حائل فأنزل . . قال : وهو عندي كسبق الماء من المضمضة<sup>(٢)</sup> ، فإن ضاجعها متجرداً . . فهو كالمبالغة في المضمضة ، وجزم المتولي بأنه لو قبلها فوق خمار فأنزل . . لا يفطر ؛ لعدم المباشرة .

واحترز بـ ( المني ) : عن المذي فإنه لا يفطر به .

(١) بحر المذهب ( ٢٦٠ / ٣ ) .

(٢) نهاية المطلب ( ٤٥ / ٤ ) .

لَا الْفِكْرَ وَالنَّظَرَ بِشَهْوَةٍ .

وَتُكْرَهُ الْقُبْلَةُ لِمَنْ حَرَّكَتْ شَهْوَتُهُ ، .....

قوله : ( لا الفكر والنظر بشهوة ) أي : إذا خرج المني بالنظر أو الفكر . لا يفطر ؛ لأنه إنزال من غير مباشرة ، فأشبهه الاحتلام ، ونقل الماوردي : الإجماع على عدم الفطر بخروجه بالفكر ، وفيما إذا كرر النظر وجه شاذ : أنه يبطل صومه<sup>(١)</sup> ، ونقل في « المهمات » : تحريم تكرير النظر عن القاضي حسين وجماعة ، والكراهة عن غيرهم<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( وتكره القبلة ) أي : في الفم أو غيره ، وكذا المعانقة واللمس باليد ؛ كما قاله في « شرح المذهب »<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( لمن حرّكت شهوته ) المعنى الذي أشار إليه من تحريك الشهوة هو المعتبر ، سواء أكان شيخاً أم شاباً ، ويرشد إليه : ما روى البيهقي بإسناد صحيح عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في القبلة للشيخ وهو صائم ، ونهى عنها الشاب ، وقال : « أَلَشَّيْخُ يَمْلِكُ إِزْبَهُ ، وَالشَّابُّ يُفْسِدُ صَوْمَهُ »<sup>(٤)</sup> . وفسره البيهقي بأنه يعني : ربما ينزل فيفسد صومه بالإنزال<sup>(٥)</sup> ، وهو الذي يقتضيه كلام الإمام والقاضي حسين والرويان وغيرهم من أن المراد بتحريك الشهوة : خوف الإنزال ، وفي كلام بعضهم : أنه التلذذ ، وخطأه الإمام<sup>(٦)</sup> .

(١) الحاوي الكبير ( ٤٠٩ / ٣ ) .

(٢) المهمات ( ٧٦ / ٤ ) .

(٣) المجموع ( ٣٧٢ - ٣٧١ / ٦ ) .

(٤) السنن الكبير ( ٨١٦٣ ) .

(٥) راجع « السنن الكبير » ( ٨١٨٦ ) .

(٦) نهاية المطلب ( ٥٠٨ - ٥٠٩ ) ، بحر المذهب ( ٢٦٥ - ٢٦٧ ) .

وَالْأُولَى لِغَيْرِهِ تَرْكُهَا .

قُلْتُ : هِيَ كَرَاهَةٌ تَحْرِيمٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَلَا يُفْطَرُ بِالْفَصْدِ وَالْحِجَامَةِ .

قوله : ( والأولى لغيره تركها ) أي : لمن لم تحرك شهوته ؛ حسماً للباب ، ولأن الصائم يستحب له : ترك الشهوات مطلقاً ، قال الإسنوي : والذي جزم به من عدم الكراهة خلاف النص ، فقد نص في « الأم » على الكراهة في هذه الحالة ، وعلى التحريم عند خوف الإنزال<sup>(١)</sup> .

( قلت : هي كراهة تحريم في الأصح ، والله أعلم ) هو المنصوص كما سبق ، وصححه جماعة ، وحديث البيهقي<sup>(٢)</sup> يقتضيه ، والثاني : أنها كراهة تنزيه ؛ لأن الأصل : عدم الإنزال ، ونقل السبكي عن « الإملاء » ما يقتضيه .

قوله : ( ولا يفطر بالفصد والحجامة ) أما الفصد . . فبلا خلاف ، وأما الحجامة . . فهو قول أكثر العلماء من الصحابة وغيرهم ؛ لما روى البخاري من حديث ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم ، واحتجم وهو صائم<sup>(٣)</sup> .

وأما حديث : « أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ »<sup>(٤)</sup> . . فهو منسوخ ؛ كما قاله الشافعي رضي الله عنه<sup>(٥)</sup> ، وحديث ابن عباس أيضاً أصح منه ، ويعضده القياس ، ومن الأصحاب من تأوله بأنه يعني : أفطرا بغير الحجامة ؛ إما عِلْم

(١) المهمات ( ٧٨ / ٤ ) ، الأم ( ٢٤٦ / ٣ ) .

(٢) سبق آنفاً تخريجه .

(٣) صحيح البخاري ( ١٩٣٨ ) .

(٤) أخرجه ابن خزيمة ( ١٩٦٤ ) ، وابن حبان ( ٣٥٣٥ ) ، والحاكم ( ٤٢٨ / ١ ) عن رافع بن خديج رضي الله عنه .

(٥) الأم ( ١٩٠ / ١٠ - ١٩٢ ) .

وَالْاِحْتِيَاظُ أَلَّا يَأْكُلَ آخِرَ النَّهَارِ إِلَّا بَيِّقِينَ ، وَيَحِلُّ بِالْاجْتِهَادِ فِي الْأَصَحِّ ،

عليه السلام تقدّم فطرهما أو رآهما يغتابان ، فقال : أفطرا بمعنى : سقط ثوابهما ، أو رأى بهما ضعفاً علم أنهما مفطران معه .

وهل يكره الفصد والحجامة ، أو هما خلاف الأولى ؟ جزم في « الروضة » تبعاً للرافعي بالأول ، وفي « شرح المذهب » بالثاني ، وهو المنصوص وقول الأكثرين<sup>(١)</sup> .

قوله : ( والاحتياط ألا يأكل آخر النهار إلا بيقين ) أي : رؤية غروب الشمس ، قال السبكي : ويجب إمساك جزء من الليل ليحقق استكمال النهار ، وإخبار عدلين بغروبها ؛ كروؤيته ، ولا يكفي الواحد ؛ كالشهادة على هلال شوال ، صرح به الروياني<sup>(٢)</sup> ، وبحث السبكي في الاكتفاء به ؛ لأن إخبار العدل أقوى من الاجتهاد ، وروى ابن حبان والحاكم عن سهل بن سعد الساعدي قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان صائماً أمر رجلاً فأوفى على نشز ، فإذا قال : قد غابت الشمس . . أفطر<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( ويحل بالاجتهاد في الأصح ) أي : بالأوراد ونحوها ؛ لما روى البخاري عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت : أفطرننا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم غيم ، ثم طلعت الشمس ، قيل لهشام بن عروة : فأمروا بالقضاء ؟ قال : وبئذ من قضاء<sup>(٤)</sup> .

(١) المجموع (٣٦٤/٦) ، الشرح الكبير (١٩٥/٣) ، روضة الطالبين (٢٢٢/٢) .

(٢) بحر المذهب (٣١١/٣) .

(٣) صحيح ابن حبان (٣٥١٠) ، المستدرک (٤٣٤/١) ، النشز : المكان المرتفع من الأرض . مختار الصحاح (ص : ٤٤٤) .

(٤) صحيح البخاري (١٩٥٩) ، وهشام بن عروة راويه عن فاطمة عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهم .



وَيَجُوزُ إِذَا ظَنَّ بَقَاءَ اللَّيْلِ .

قُلْتُ : وَكَذَا لَوْ شَكَّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وعبارة « الروضة » : الصحيح<sup>(١)</sup> ، والثاني : لا يجوز تقديم على اليقين ، والأصل : بقاء النهار .

قوله : ( ويجوز إذا ظن بقاء الليل ) أي : يجوز الأكل في آخر الليل بالاجتهاد ؛ لأن الاستصحاب يعضده ( قلت : وكذا لو شك ، والله أعلم ) لأن الأصل : بقاء الليل ، قال في « زوائد الروضة » : الأكل هجوماً بلا ظن حرام في آخر النهار قطعاً ، وجائز في أوله<sup>(٢)</sup> .

وقد صرح الماوردي والدارمي والبندنجي وخلائق بأنه لا يحرم على الشاك الأكل وغيره<sup>(٣)</sup> ، ولا خلاف في هذا ؛ للآية<sup>(٤)</sup> ، وصح عن ابن عباس : كُلْ ما شككتَ حتى يتبين لك<sup>(٥)</sup> ، وقال الماوردي وغيره : الأفضل للشاك : ألا يتعاطى شيئاً من المفطرات<sup>(٦)</sup> .

فرع : شهادة العدل بطلوع الفجر في رمضان هل تكفي أم لا بد من اثنين ؟ قال الروياني : يحتمل وجهين ، وهما مبنيان على قبول الواحد في هلال رمضان<sup>(٧)</sup> ، قال السبكي : ويدل لقبول الواحد في الفجر قوله صلى الله عليه

(١) روضة الطالبين ( ٢ / ٢٢٨ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ٢ / ٢٢٨ ) .

(٣) راجع « الحاوي الكبير » ( ٣ / ١٩٤ ) .

(٤) وهي قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ( ٩١٥٠ ) ، ( ٩١٦٠ ) والبيهقي في « الكبير » ( ٨١١٧ ) عن مسلم بن صبيح رحمه الله تعالى .

(٦) الحاوي الكبير ( ٣ / ١٩٤ ) .

(٧) بحر المذهب ( ٣ / ٣١١ ) .

وَلَوْ أَكَلَ بِالْاجْتِهَادِ أَوَّلًا أَوْ آخِرًا وَبَانَ الْغَلَطُ .. بَطَلَ صَوْمُهُ ، أَوْ بَلَا ظَنٌّ  
وَلَمْ يَبَيِّنِ الْحَالَ .. صَحَّ إِنْ وَقَعَ فِي أَوَّلِهِ ، وَبَطَلَ فِي آخِرِهِ .  
وَلَوْ طَلَعَ الْفَجْرُ وَفِي فَمِهِ طَعَامٌ فَلَفْظُهُ .. صَحَّ صَوْمُهُ ، .....

وسلم : « كُلُّوْا وَاشْرَبُوْا حَتَّى تَسْمَعُوْا أَذَانَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ »<sup>(١)</sup> .

قوله : ( ولو أكل بالاجتهاد أولاً ) أي : أول اليوم ؛ بأن ظن أن الفجر لم  
يطلع ( أو آخراً ) أي : آخر اليوم ؛ بأن ظن أن الشمس قد غربت ( وبان  
الغلط .. بطل صومه ) لأنه تحقق خلاف ما ظنه ، وقيل : لا تبطل في الأول ؛  
لأن الأصل : بقاء الليل فهو معذور ، بخلاف الآخر ، وبه قال المزني ،  
وقيل : لا يبطل فيهما ، قاله ابن خزيمة<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( أو بلا ظن ولم يبين الحال ) أي : إذا أكل في الطرفين ، ولم يتبين  
الخطأ ولا الصواب ( .. صح إن وقع في أوله ) أي : أول اليوم ؛ لأن  
الأصل : بقاء الليل ( وبطل في آخره ) أي : اليوم ؛ لأن الأصل : بقاء النهار ،  
فلو بان الحال ؛ فإن بان الغلط .. بطل صومه فيهما ، قال السبكي : ولا يأتي  
وجه ابن خزيمة هنا ؛ لعدم العذر ، وإن بان الصواب .. صح فيهما .

قوله : ( ولو طلع الفجر وفي فمه طعام فلفظه .. صح صومه ) لأنه لو  
وضعه في فيه نهائياً ولم يصل إلى حلقه .. لم يفطر ، فأولى إذا كان الوضع  
ليلاً ، فتبين أن إمساكه في فيه بعد الطلوع لا يضر ، فكان الأولى أن يقول :  
( فلم يبتلعه ) فإن سبق منه شيء إلى جوفه بغير اختياره .. فالأصح : أنه  
لا يفطر ، وإن كان باختياره .. بطل بلا خلاف .

(١) أخرجه البخاري (١٩١٨-١٩١٩) ، عن عائشة وعن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهم ،  
ومسلم (٣٦/١٠٩٢) عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما . واللفظ لمسلم .

(٢) صحيح ابن خزيمة (٣٣٣/٢) رقم (١٩٩١) .

وَكَذَا لَوْ كَانَ مُجَامِعاً فَتَنَزَّعَ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ مَكَثَ . . بَطَلَ .

والفم : بالميم لغة ، والأفصح : حذفها .

قوله : ( وكذا لو كان مجامعاً فنزع في الحال ) أي : إذا طلع الفجر وهو مجامع ، وعلم به حال طلوعه ، ونزع حال علمه . . صح صومه أيضاً ؛ لأن النزع ترك الجماع ، فلا يتعلق به حكم الفعل كما لو حلف لا يلبس ثوباً هو لابسَه فنزعه ، وقال المزني وأبو إسحاق : لا يصح صومه<sup>(١)</sup> .

وعلى المذهب : لا فرق بين أن ينزل في حالة النزع أو لا ؛ لأنه متولد من مباح ، لكن يشترط : أن يقصد بالنزع الترك .

أما إذا أحس بالفجر ونزع بحيث وقع آخر النزع مع أول الطلوع . . صح قطعاً ، وقال ابن سريج وأبو إسحاق : هذا إنما يتصور فيمن كان على سطح مراقباً للفجر ، فأما من كان مطلع الفجر متوارياً عنه ، فأكل أو جامع حتى أحس بطلوعه . . فعليه القضاء ، قال السبكي : وهو صحيح ، وقاله غيرهما أيضاً .

قوله : ( فإن مكث . . بطل ) يشمل مسألتين : ما إذا علم به حال طلوعه ، ومكث بعد العلم مستديماً للجماع . . فإنه يبطل بلا خلاف ، ويجب عليه الكفارة على الصحيح المنصوص .

وما إذا طلع الفجر ، ولم يعلم به حتى مضت لحظة وهو مجامع ، ثم نزع . . فيبطل ، سواء نزع قبل العلم أم بعده ، وقال الرافعي : إن الخلاف فيما إذا أكل على أن الصبح لم يطلع ، فبان خلافه عائد هنا<sup>(٢)</sup> ، قال السبكي : وهو كذلك فيما إذا نزع قبل العلم ، أما إذا نزع بعده . . فيبطل على المذهب وعلى قول المزني معاً ؛ لأنه يبطل بالنزع .

(١) راجع « نهاية المطلب » ( ٢٣/٤ ) ، و « الحاوي الكبير » ( ١٨٨/٣ ) .

(٢) الشرح الكبير ( ٢٠٦/٣ ) .

## فصل

شَرُطُ الصَّوْمِ : الإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ وَالنَّقَاءُ عَنِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ جَمِيعَ النَّهَارِ .

وقوله : ( بطل ) يشعر بأنه انعقد ثم بطل ، والصحيح : أنه لم ينعقد ، ولكن تجب الكفارة .

## ( فصل )

[في شروط الصوم من حيث الفاعل ، والوقت ، وكثير من سننه ومكروهاته]

( شرط الصوم ) أي : شرط صحته ( الإسلام ) فلا يصح صوم الكافر ، أصلياً كان أو مرتدّاً ؛ لأن الصوم عبادة ، وهي لا تصح من الكافر ، ولا يثاب على صومه في الكفر بعد الإسلام ، بخلاف ما إذا تصدق ثم أسلم . . فإنه يثاب على الصدقة الماضية على الصحيح ، قاله السبكي .

قوله : ( والعقل ) المراد به هنا : التمييز ، فلا يصح صوم الصبي الذي لا يميز ، والسكران ، ويصح صوم المميز ، ولا يصح صوم المجنون إذا استغرق الجنون جميع النهار بلا خلاف .

قوله : ( والنقاء عن الحيض والنفاس ) بالإجماع .

وقوله : ( جميع النهار ) قيد في الأربعة ، فيبطل الصوم إذا قارن ابتداءه أو عرض في أثناؤه ردة أو حيض أو نفاس ، وكذا جنون على المذهب .

فلو ولدت في أثناء النهار ، ولم تر دمّاً ؛ فإن قلنا : لا غسل . . لم يبطل صومها ، وإلا . . بطل على الأشهر ، قال السبكي : وهو ما صححه في

وَلَا يَضُرُّ النَّوْمُ الْمُسْتَغْرِقُ عَلَى الصَّحِيحِ .  
وَالْأَظْهَرُ : أَنَّ الْإِغْمَاءَ لَا يَضُرُّ إِذَا أَفَاقَ لَحْظَةً مِنْ نَهَارِهِ .

« التحقيق » ، وفي « شرح المذهب » : أن القوي أنه لا يبطل<sup>(١)</sup> ، قاله  
الإسنوي في ( باب الغسل ) ، ونقل عنه هنا أن الأصح : البطلان<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( ولا يضر النوم المستغرق على الصحيح ) أي : إذا نوى في الليل  
ونام جميع النهار . . صح صومه ، وقيل : لا يصح ؛ كما لو كان مغمى عليه  
جميع النهار .

والفرق على المذهب : أن الإغماء يغلب على العقل ، ويخرجه عن أهلية  
الخطاب ، ويسقط عنه قضاء الصلوات ، والنائم إذا نبه . . انتبه ، ويجب عليه  
قضاء الصلوات ، فهو أقرب إلى رتبة الغفلة .

واحترز بـ ( المستغرق ) : عما لو استيقظ في لحظة . . فإنه يصح بالاتفاق .  
قوله : ( والأظهر : أن الإغماء لا يضر إذا أفاق لحظة من نهاره ) لأن  
الصوم لا بد فيه من القصد ، فإذا لم يفق في شيء من النهار . . لا يكون قاصداً  
البتة ، وإذا أفاق في جزء . . فقد قصد .

والقول الثاني : أنه متى أغمى عليه في أي لحظة كانت من النهار . . بطل  
صومه ؛ كالجنون والحیض ، واختاره ابن أبي عصرون .  
والثالث : إن كان مفيقاً عند طلوع الفجر . . لم يبطل ؛ لأنه وقت الشروع ،  
وصححه جماعة .

(١) التحقيق ( ص : ٢٠٦ ) ، المجموع ( ١٦٩ / ٢ ) .

(٢) المهمات ( ٨٥ / ٤ ) ، وراجع « تحرير الفتاوى » ( ٥٣٧ / ١ ) ، و« السراج على نكت  
المنهاج » ( ١٩٥ / ٢ ) .

وَلَا يَصِحُّ صَوْمُ الْعِيدِ ، وَكَذَا التَّشْرِيقُ فِي الْجَدِيدِ .

وعبر في « الروضة » بالمذهب<sup>(١)</sup> ، وهو اللائق باصطلاحه ؛ لأن الخلاف طرق ، هذه الأقوال منه هي المنصوصة .

فرع : نقل الرافعي عن « التتمة » : أن سكر بعض النهار كإغماء بعضه<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( ولا يصح صوم العيد ) يشترط في صحة الصوم : الوقت القابل له ، وهو جميع أيام السنة إلا ما يستثنى ، ومنه يوما العيد ، ففي « الصحيحين » من رواية جماعة من الصحابة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الأضحى<sup>(٣)</sup> .

وأجمع العلماء على تحريم صومهما ، وعندنا وعند أكثر العلماء لا يصح ولا ينعقد نذره ؛ كأيام الحيض .

قوله : ( وكذا التشريق في الجديد ) لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صيامها . رواه أبو داود بإسناد صحيح من حديث عمرو بن العاص<sup>(٤)</sup> ، وقطع به بعضهم ، والقديم : أنه يجوز للمتمتع العادم للهدْي صومها عن الأيام الثلاثة الواجبة في الحج ، قال من « زوائده » : هو الراجح دليلاً<sup>(٥)</sup> ، وحكي عن المزني : أن الشافعي رجع عن القول بجواز صومها للمتمتع<sup>(٦)</sup> ، فلا يكون في المسألة خلاف ، وعلى القول بثبوته : فلا يجوز لغير المتمتع فيها صوم ما له سبب على الأصح ، أما ما لا سبب له . . فلا يجوز اتفاقاً ؛ كما صرح به

(١) روضة الطالبين ( ٢ / ٢٣١ ) .

(٢) الشرح الكبير ( ٣ / ٢٠٩ ) .

(٣) صحيح البخاري ( ١٩٩٠ ) ، صحيح مسلم ( ١١٣٧ ) عن عمر رضي الله عنه .

(٤) سنن أبي داود ( ٢٤١٨ ) .

(٥) روضة الطالبين ( ٢ / ٢٣٢ ) .

(٦) مختصر المزني ( ص : ٨٨ - ٨٩ ) .

وَلَا يَحِلُّ التَّطَوُّعُ يَوْمَ الشَّكِّ بَلَا سَبَبٍ ، فَلَوْ صَامَهُ . . لَمْ يَصِحَّ فِي  
الأَصَحِّ ، .....

القاضي أبو الطيب والمحامي وأكثر الناقلين .

قوله : ( ولا يحل التطوع يوم الشك بلا سبب ) باتفاق الأصحاب ؛ لقول  
عمار بن ياسر رضي الله عنه : من صام اليوم الذي يشك فيه . . فقد عصى أبا  
القاسم صلى الله عليه وسلم . صححه الترمذي وابن حبان والحاكم ، ورواه  
البخاري تعليقا<sup>(١)</sup> .

ولقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ ، وَلَا يَوْمَيْنِ ،  
إِلَّا رَجُلًا كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمه » . متفق عليه<sup>(٢)</sup> .

والاتفاق على التحريم نقله السبكي ، وقال الإسنوي : إن الشافعي  
والأصحاب إنما نصوا على الكراهة<sup>(٣)</sup> ، وتعقبه ابن العماد ؛ بأن الموافق  
للأحاديث الصحيحة التحريم ، ونص « البويطي » في ذلك دال على  
التحريم<sup>(٤)</sup> ، قال : ولو قلنا : إن الكراهة للتنزيه . . ينبغي ألا يصح صومه  
أيضاً على الأصح ؛ لأن المكروه ليس بعبادة ، وتعاطي ما ليس بعبادة على  
قصد العبادة حرام .

قوله : ( فلو صامه . . لم يصح في الأصح ) كيوم العيد ، والثاني :  
يصح ؛ لأنه قابل للصوم في الجملة .

(١) سنن الترمذي ( ٦٩٤ ) ، صحيح ابن حبان ( ٣٥٨٥ ) ، المستدرک ( ٤٢٣/١ - ٤٢٤ ) ،  
صحيح البخاري قبل رقم ( ١٩٠٦ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ١٩١٤ ) ، صحيح مسلم ( ١٠٨٢ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، واللفظ  
لمسلم .

(٣) المهمات ( ٩١/٤ - ٩٢ ) .

(٤) مختصر البويطي ( ص : ٣٥٠ ) .

وَلَهُ صَوْمُهُ عَنِ الْقَضَاءِ وَالنَّذْرِ ، وَكَذَا لَوْ وَافَقَ عَادَةً تَطَوُّعِهِ ، . . . . .

ولو نذر صومه . . ففي صحة النذر الوجهان ، فإن قلنا : يصح . . فينبغي له أن يصوم يوماً آخر ، وإن صامه . . خرج عن نذره ، جزم به في « الروضة » تبعاً للبعوي<sup>(١)</sup> .

قوله : ( وله صومه عن القضاء والنذر ) كذا الكفارة ؛ كما جزم به الرافعي فيها<sup>(٢)</sup> ؛ لأن له سبباً ، فجاز كنظيره من الصلاة في الأوقات المكروهة ، وقيل : لا يجوز ، والصحيح : أنه لا يكره القضاء فيه .

وإطلاق القضاء يقتضي : أنه لا فرق بين قضاء الواجب والمستحب ؛ كما إذا شرع في صوم نفل ثم أفسده . . فإنه يستحب قضاؤه ، قاله الإسني<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( وكذا لو وافق عادة تطوعه ) أي : فيجوز له صومه ؛ بأن كانت عادته صوم الدهر ، أو صوم يوم فطر يوم ، أو يوم معين ؛ كالإثنين ، ولا كراهة في ذلك بلا خلاف ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ . . . » . الحديث<sup>(٤)</sup> .

تنبيه : هذا الحديث يفهم منه : أنه لا يجوز التقدم بصوم يوم ولا يومين ، ويجوز بأكثر ، وهو وجه اقتضاه كلام البندنجي وابن الصباغ ؛ لمفهوم الحديث ، والأصح : أنه لا يجوز الصوم بعد نصف شعبان وإن لم يصم يوم الشك ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ . . فَلَا تَصُومُوا » ، وفي رواية : « فَلَا صِيَامَ حَتَّى يَكُونَ رَمَضَانُ » . رواه الأربعة ،

(١) روضة الطالبين ( ٢٣٢ / ٢ ) ، التهذيب ( ١٥٤ / ٣ ) .

(٢) الشرح الكبير ( ٢١٢ / ٣ ) .

(٣) المهمات ( ٩٠ - ٩١ / ٤ ) .

(٤) سبق تخريجه آنفاً .



وَهُوَ : يَوْمُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ إِذَا تَحَدَّثَ النَّاسُ بِرُؤْيِيَّتِهِ ، . . . . .

وقال الترمذي : حسن صحيح<sup>(١)</sup> .

فإذا لم تكن له عادة بصوم ، ووصل صوم يوم الشك بما بعد نصف شعبان . . قطع في « المذهب » بأنه لا يصح ، وتبعه المصنف فلم يحك فيه خلافاً<sup>(٢)</sup> ، فإن صامه متصلاً بما قبل نصف شعبان . . جاز بلا خلاف ؛ لانتفاء قصد استقبال رمضان ، وصرح القاضي حسين بأنه لا يحرم صوم غير يوم الشك ، ويرده حديث النهي عن التقدم<sup>(٣)</sup> .

قال السبكي : ولا خلاف في بطلان صوم يوم الشك عن رمضان ، إلا إذا ظن كونه من رمضان ، واستندت نيته إلى ذلك . . فقد تقدم أنه يصح على الصحيح<sup>(٤)</sup> ، ويلزم منه أن عند وجود ظن رمضان لا شك على الأصح .

نعم ؛ قد يقال : إن الكلام هناك في تصحيح النية ، فمتى حصل ظن رمضان بأي علامة كان ، ونوى مستنداً إليها . . صحت نيته على الأصح ، ثم إنه قد يتحقق بعد الصبح بطلان تلك العلامة وكذبها ، مع الشك في وجود الهلال واختلاف الناس فيه ، فينبغي أن يجب الفطر ، وبهذا يظهر الجمع بين هذا وبين ما تقدم في النية ، وأنه لا تنافي بينهما في هذه الصورة .

قوله : ( وهو : يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برؤيته ) أي : ولم

(١) سنن أبي داود ( ٢٣٣٧ ) ، سنن الترمذي ( ٧٤٨ ) ، سنن النسائي الكبرى ( ٣١١٧ ) ، سنن ابن ماجه ( ١٦٥١ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه . والرواية التي أشار إليها هو رواية ابن ماجه ( ١٦٥١ ) ولكن بلفظ : « فَلَا صَوْمَ حَتَّى يَجِيءَ رَمَضَانُ » .

(٢) المذهب ( ٦٣٠ / ٢ ) ، المجموع ( ٤٢٦ / ٦ - ٤٢٧ ) .

(٣) سبق تخريجه ( ص : ١١٤٩ ) .

(٤) راجع ( فصل في أركان الصوم ) .

أَوْ شَهِدَ بِهَا صَبِيَّانٌ ، أَوْ عَبِيدٌ ، أَوْ فَسَقَةٌ .

وَلَيْسَ إِطْبَاقُ الْغَنَمِ بِشَكٍّ .

وَيُسَنُّ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ .....

يعلم من هو الذي رآه ( أو شهد بها صبيان ، أو عبيد ، أو فسقة ) اشتراط التحدث برؤيته ، أو إخبار من لا يثبت بقوله ، ذكره الخراسانيون ، وزاد الإمام والرافعي حصول الظن بقولهم<sup>(١)</sup> ، وعندهم متى حصل الشرط المذكور . . سمي شكاً ، ومتى لم يحصل . . لا يسمى شكاً ، سواء أكانت السماء مصحية أو مغيمة ، قال الرافعي : إن هذا هو المشهور ، وحكى عن أبي محمد البافي - بالموحدة والفاء - : أنه إن كانت السماء مصحية ولم ير الهلال . . فهو شك<sup>(٢)</sup> .

ولا شك أن إطلاق الشك إذا كانت مغيمة أولى ، وقيل : يشترط حديث الناس فقط ، قال السبكي : ولم أقف للشافعي ولا كثير من العراقيين على كلام فيها .

قوله : ( وليس إطباق الغنم بشك ) أي : إذا لم يتحدث أحد برؤيته ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ . . فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ »<sup>(٣)</sup> . ويأتي فيه خلاف أبي محمد البافي .

قوله : ( ويسن تعجيل الفطر ) أي : بالأكل والشرب ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ » . متفق عليه<sup>(٤)</sup> .

(١) نهاية المطلب ( ٣٢ / ٤ ) ، الشرح الكبير ( ٢١٣ / ٣ ) .

(٢) الشرح الكبير ( ٢١٢ / ٣ - ٢١٣ ) .

(٣) أخرجه البخاري ( ١٩٠٩ ) ، ومسلم ( ١٠٨١ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) أخرجه البخاري ( ١٩٥٧ ) ، ومسلم ( ١٠٩٨ ) عن سهل بن سعد رضي الله عنه .

عَلَى تَمْرٍ ، وَإِلَّا . . . فَمَاءٌ . . . . .

وروى ابن حبان في « الثقات » بإسناد صحيح : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفطر قبل الصلاة<sup>(١)</sup> .

والمنصوص : أن الصائم يصير مفطراً بغير أكل ولا شرب .

ويكره له إذا أراد أن يشرب أن يتمضمض ويمجه بل يبتلعه . رواه سعيد بن منصور عن أبي هريرة<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( على تمر ، وإلا . . فماء ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ صَائِمًا . . فَلْيَفْطِرْ عَلَى التَّمْرِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ التَّمْرَ . . فَعَلَى الْمَاءِ ، فَإِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ » . صححه الترمذي وابن حبان والحاكم<sup>(٣)</sup> .

ورواه الشافعي في « الإملاء » ولفظه : « فَلْيَفْطِرْ عَلَى تَمْرٍ ، فَإِنَّهُ بَرَكَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ . . فَمَاءٌ فَإِنَّهُ طَهُورٌ »<sup>(٤)</sup> .

وعن أنس قال : كان رسول الله يفطر على رطبات قبل أن يصلي ، فإن لم يكن . . فعلى تمرات ، فإن لم يكن . . حسا حسوات من ماء . رواه الإمام أحمد والترمذي ، وحسنه<sup>(٥)</sup> .

(١) الثقات ( ١٥٩٥٨ ) ( ١٩٤ / ٩ ) عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، وراجع « صحيح ابن حبان » رقم ( ٣٥٠٤ ) و ( ٣٥٠٥ ) .

(٢) ليس هو في « سنن سعيد بن منصور » المطبوع ، وهو ناقص ، والمسألة ذكرها في « البيان » ( ٥٣٩ / ٣ ) ، وعنه في « المجموع » ( ٣٨٣ / ٦ ) وقال : ( وكأن هذا شبيه بكرامة السواك للصائم بعد الزوال ، فإنه يكره ؛ لكونه يزيل الخلوفاً ) .

(٣) سنن الترمذي ( ٦٦٤ ) ، صحيح ابن حبان ( ٣٥١٥ ) ، المستدرک ( ٤٣١ / ١ - ٤٣٢ ) عن سلمان بن عامر رضي الله عنه .

(٤) أخرجه البيهقي في « معرفة السنن والآثار » ( ٣٥٠٦ ) عن الإمام الشافعي به . وأخرجه ابن خزيمة ( ٢٠٦٧ ) ، والترمذي ( ٦٦٤ ) ، والنسائي في « الكبرى » ( ٣٥٠٤ ) .

(٥) سنن الترمذي ( ٧٠٥ ) ، مسند أحمد ( ١٢٨٧٢ ) .

وَتَأْخِيرُ السُّحُورِ مَا لَمْ يَقَعْ فِي شَكٍّ ، .....

وظاهره : استحباب التثليث ، وعبارة الكتاب تقتضيه .

قوله : ( وتأخير السحور ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ ، وَأَخَّرُوا السُّحُورَ » . رواه الإمام أحمد<sup>(١)</sup> .

قوله : ( ما لم يقع في شك ) أي : فيعجل الفطر إذا تحقق الغروب ، ويؤخر السحور ما لم يخش الفجر .

وسكت المصنف عن أصل استحباب السحور ؛ لشهرته ، قال صلى الله عليه وسلم : « تَسَحَّرُوا ؛ فَإِنَّ فِي السُّحُورِ بَرَكَتَةً » . متفق عليه<sup>(٢)</sup> .

ويحصل بقليل المأكول وكثيره ، وبالماء أيضاً ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : « تَسَحَّرُوا وَلَوْ بِجُرْعَةٍ مَاءٍ » . رواه ابن حبان في « صحيحه »<sup>(٣)</sup> .

وفي « التاريخ » لأبي نعيم عن النبي صلى الله عليه وسلم : « نِعَمَ السُّحُورُ التَّمْرُ »<sup>(٤)</sup> .

قال في « شرح المذهب » : وقته من نصف الليل إلى طلوع الفجر<sup>(٥)</sup> ، وذكره الرافعي في ( الأيمان ) عن العبادي<sup>(٦)</sup> ، قال السبكي : وفيه نظر ؛ لأن السحر في اللغة قبيل الفجر ، هكذا قاله الجوهري<sup>(٧)</sup> وابن فارس ،

(١) مسند أحمد ( ٢١٧٠٧ ) عن أبي ذر رضي الله عنه .

(٢) صحيح البخاري ( ١٩٢٣ ) ، صحيح مسلم ( ١٠٩٥ / ٤٥ ) عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٣) صحيح ابن حبان ( ٣٤٧٦ ) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٤) حلية الأولياء ( ٣ / ٣١٣ ) ، ( ١١٩١ ) عن جابر رضي الله عنه .

(٥) المجموع ( ٦ / ٣٧٩ ) .

(٦) الشرح الكبير ( ١٢ / ٣٥٢ ) .

(٧) الصحاح ( ص : ٤٧٨ ) .

وَلْيَصُنْ لِسَانَهُ عَنِ الْكُذْبِ وَالْغِيْبَةِ ، .....

وقبيل بالتصغير يفيد القرب .

والسحور بضم السين : الأكل في السحر ، وبالفتح اسم للمأكل حينئذ ،  
وأكثر ما يروى بالفتح ، قاله السبكي .

قوله : ( وليصن لسانه عن الكذب والغيبة ) هذا واجب على كل أحد ،  
ويتأكد في حق الصائم ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّوْرِ  
وَالْعَمَلَ بِهِ . . فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ » . رواه البخاري<sup>(١)</sup> .

وقال الأوزاعي : يبطل الصوم بالغيبة والكذب ، ويجب قضاؤه ، ومذهب  
جمهور العلماء : أنه لا يبطل ، لكن قال الماوردي والرويانى : أنه يبطل  
الثواب<sup>(٢)</sup> ؛ ولهذا حسن عد الاحتراز عنه من آداب الصوم .

والغيبة : ذكر الإنسان بما يكره مما فيه ، وهي حرام إلا للتظلم ، أو  
التحذير ، أو الاستفتاء ، أو التعريف ، قال الإسني : فيستحب للصائم أن  
يترك الجائر منهما إذا أمكنه ذلك<sup>(٣)</sup> ، وفي « الإحياء » : أن الغيبة تكون  
بالقلب<sup>(٤)</sup> ، والتعبير بـ ( اللسان ) يخرجها .

نعم ؛ قد يجب الكذب لخلاص مظلوم من ظالم ، وكذلك الغيبة ؛ كإخباره  
عن مساوئ الخاطب ، وينبغي أن يصون لسانه عن الشتم أيضاً ؛ لقوله  
صلى الله عليه وسلم : « إِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمٍ أَحَدِكُمْ . . فَلَا يَرْفُثْ وَلَا يَجْهَلْ ،  
وَإِنْ امْرُؤٌ قَاتَلَهُ أَوْ شَاتَمَهُ . . فَلْيَقُلْ : إِنِّي صَائِمٌ » . متفق عليه<sup>(٥)</sup> .

(١) صحيح البخاري ( ١٩٠٣ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) الحاوي الكبير ( ٢٣٣/٣ - ٢٣٤ ) ، بحر المذهب ( ٢٩٤/٣ ) .

(٣) راجع « المهمات » ( ٩٨-٩٧/٤ ) .

(٤) إحياء علوم الدين ( ٥٣٢/٥ ) .

(٥) صحيح البخاري ( ١٩٠٤ ) ، صحيح مسلم ( ١١١٥ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وَنَفْسُهُ عَنِ الشَّهَوَاتِ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ عَنِ الْجَنَابَةِ قَبْلَ الْفَجْرِ . . . . .

والرفث : الفحش في القول ، والكلام للنساء في الجماع ، ومعنى « شاتمته » : شتمه متعرضاً لشمته .

وقوله عليه الصلاة والسلام : « فَلْيَقُلْ : إِنِّي صَائِمٌ » قيل : يقوله بلسانه ، ويسمعه ؛ لينزجر عنه ، قال في « الأذكار » : إنه أرجح<sup>(١)</sup> ، وقيل : يقوله في قلبه ؛ ليذكر نفسه ، ولفظ البخاري : « فَلْيَقُلْ : إِنِّي صَائِمٌ مَرَّتَيْنِ »<sup>(٢)</sup> . قال الزركشي في « التنقيح » : أي : بقلبه ولسانه ؛ لتكون فائدة ذكره بقلبه كف نفسه عن مقاتلة خصمه ، وذكره بلسانه كف خصمه عن الزيادة .

قوله : ( ونفسه عن الشهوات ) أي : وإن كانت مباحة استحباباً ؛ لأن ذلك سر الصوم ، والمقصود الأعظم منه .

قوله : ( ويستحب أن يغتسل عن الجنابة قبل الفجر ) للخروج من خلاف سالم بن عبد الله فإنه قال : لا يصح صوم الجنب قبل الاغتسال ، وهو الأشهر عن أبي هريرة وبعض التابعين ، واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَصْبَحَ جُنْبًا . . فَلَا صَوْمَ لَهُ » . وهو منسوخ<sup>(٣)</sup> ، وقيل : إنه محمول على من طلع عليه الفجر وهو مجامع فاستدام .  
وقيل : إن أبا هريرة رجع عنه<sup>(٤)</sup> .

(١) الأذكار ( ص : ٣٢٠ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ١٨٩٤ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) أخرجه ابن حبان ( ٣٤٩٩ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وهو بمعناه في « صحيح البخاري » ( ١٩٢٥-١٩٢٦ ) ، و« صحيح مسلم » ( ١١٠٩ ) ، وراجع « الأم » ( ١٨٧/١٠ ) .

(٤) عن ابن المسيب : أن أبا هريرة رجع عن فتياه : من أصبح جنباً . . فلا صوم له . أخرجه ابن =

وَأَنْ يَحْتَرِزَ عَنِ الْحِجَامَةِ وَالْقُبْلَةِ وَذَوْقِ الطَّعَامِ وَالْعَلَكِ ، . . . . .

ولأن في الاغتسال قبل الفجر الأمان من وصول الماء إلى الأذان ، أو محل الاستنجاء إلى الباطن بمبالغة أو غيرهما .

ويجوز تأخير ، أما عن الاحتلام . . فبالإجماع ؛ كما نقله الماوردي<sup>(١)</sup> ، وأما عن الجماع . . فلما في « الصحيحين » : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبح جنباً من غير احتلام ، ثم يغتسل ويصوم<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( وأن يحترز عن الحجامة والقُبلة ) لما تقدم<sup>(٣)</sup> ، وكذلك عن الفصد ، وحكم النظر بشهوة حكم القبلة ، وصرح الروياني في « الحلية » بأنه يأثم به .

قوله : ( وذوق الطعام والعلك ) لأن طعمه يصل إلى الحلق ، وبعد الزوال يزيل الخلف ، والمنصوص في العلك : الكراهة .

وقوله : ( ذوق الطعام ) يدخل فيه المضغ ، وصرح الأصحاب بالكراهة في العلك والمضغ ، وصرح بها الجرجاني في ذوق الطعام<sup>(٤)</sup> ، ويستثنى : المضغ للطفل إذا لم يكن له من يمضغ غيره .

وشرط ذلك كله : ألا يصل من العين شيء إلى الباطن ، فإن وصل . . بطل صومه .

= أبي شيبة : في « المصنف » ( ٩٦٧٤ ) .

(١) الحاوي الكبير ( ٣ / ١٨٥ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ) ، صحيح مسلم ( ١١٠٩ ) عن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما .

(٣) أي : في شرح قول المتن : ( وتكره القبلة . . ) إلخ وفيما بعده في ( فصل في شروط الصوم ) .

(٤) التحرير ( ١ / ١٤٣ ) .

وَأَنْ يَقُولَ عِنْدَ فِطْرِهِ : ( اللَّهُمَّ ؛ لَكَ صُئْتُ ، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ ) ، وَأَنْ يُكْثِرَ الصَّدَقَةَ وَتِلَاوَةَ الْقُرْآنِ فِي رَمَضَانَ ، وَأَنْ يَعْتَكِفَ لَأَسِيمًا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْهُ .

والعلك بكسر العين : كل صمغة تعلق ، قاله ابن فارس ، والعلك بالفتح : المضغ مصدر ( علك ) بفتح اللام ( يعلك ) بضمها .

قوله : ( وأن يقول عند فطره : اللهم ؛ لك صمت ، وعلى رزقك أفطرت ) رواه أبو داود مرسلًا ، ولفظه : ( كان إذا أفطر . . . )<sup>(١)</sup> .

قوله : ( وأن يكثر الصدقة ، وتلاوة القرآن في رمضان ) أما الصدقة . . فلما روى البيهقي عن أنس قيل : يا رسول الله أي الصدقة أفضل قال : « صَدَقَةُ رَمَضَانَ »<sup>(٢)</sup> .

وفي « الصحيحين » : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير ، وكان أجود ما يكون في رمضان<sup>(٣)</sup> .

ولما فيه من تفتير الصائم ، وقد رغب فيه .

وأما تلاوة القرآن . . فاقتهاء بالنبي صلى الله عليه وسلم ، كان جبريل عليه السلام يلقاه كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن<sup>(٤)</sup> ، وبهذا الحديث استحباب الأصحاب مدارس القرآن ، وهي أن يقرأ على غيره ، أو يقرأ غيره عليه ، وهو يستحب مطلقاً ، وفي رمضان أكثر .

قوله : ( وأن يعتكف لاسيما في العشر الأواخر منه ) سيأتي أن الاعتكاف سنة مطلقاً ، ومراده : أنه يتأكد في رمضان وفي العشر الأواخر أكد ؛ لما في

(١) سنن أبي داود ( ٢٣٥٨ ) مرسلًا عن معاذ بن زهرة رحمه الله .

(٢) السنن الكبير ( ٨٥٩٢ ) ، وأخرجه الترمذي ( ٦٦٨ ) .

(٣) صحيح البخاري ( ١٩٠٢ ) ، صحيح مسلم ( ٢٣٠٨ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٤) صحيح البخاري ( ١٩٠٢ ) ، صحيح مسلم ( ٢٣٠٨ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما .



« الصحيحين » : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان ، ثم اعتكف أزواجه من بعده<sup>(١)</sup> . وفيهما عن عائشة رضي الله عنها : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشر . . أحيا الليل وأيقظ أهله وجدَّ وشدَّ المئزر . لفظ مسلم<sup>(٢)</sup> .

والمراد بـ ( شد المئزر ) : اعتزاله للنساء على الصحيح .

وروى ابن أبي عاصم عنها : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان رمضان . . قام ونام ، فإذا دخل العشر . . شد المئزر ، واجتنب النساء واغتسل بين الأذنين وجعل العشاء سحوراً . ويؤيَّنه ما روى عن علي رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بين العشائين كل ليلة ؛ يعني : من العشر الأواخر . ذكره الحافظ ابن رجب<sup>(٣)</sup> .

وقوله : (العشر الأواخر) هو الصواب ؛ لأنه جمع ( آخرة ) وفاعلة يجمع على ( فواعل ) قياساً ، ولا يقال : العشر الأخر ؛ لأن ( الأخر ) جمع ( أخرى ) ، وأخرى تأنيث آخر ، ويقال : العشر الأول كالليالي الأول ؛ لأنها جمع أول ، ولا يقال : العشر الأوائل .

و ( لاسيما ) كلمة مُنبِّهَةٌ على أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها ، لا مستثنى بها على الأصح ، والسي بكسر السين وتشديد الياء : المثل ، وما : بمعنى الذي ، أو زائدة ، فعلى الأول : تقديره : وأن يعتكف في رمضان لا مثل الذي هو في العشر الأخير ، وعلى الثاني : لا مثله في العشر الأخير ، ويجوز تخفيف الياء .

(١) صحيح البخاري ( ٢٠٢٦ ) ، صحيح مسلم ( ٥ / ١١٧٢ ) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) صحيح البخاري ( ٢٠٢٤ ) ، صحيح مسلم ( ١١٧٤ ) .

(٣) لطائف المعارف ( ص : ١٨٧ - ١٨٩ ) .

## فصل

شَرْطُ وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ : الْعَقْلُ ، وَالْبُلُوغُ ، وَإِطَاقَتُهُ .

## ( فصل )

[في شروط وجوب الصوم ومرخصاته]

( شرط وجوب صوم رمضان : العقل ، والبلوغ ، وإطاقته ) أي : فلا يجب على مجنون ، ولا مغمى عليه بلا خلاف ، ولا على صبي ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ . . . »<sup>(١)</sup> .  
ويجب على السكران ولا يصح منه .

واحترز بـ ( إطاقته ) : عن الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الصوم ، فلا يجب عليه ؛ أي : لا يتحتم ، وأما أنه هل يخاطب به ثم ينتقل إلى الفدية ، أو يلزمه الفدية ابتداء أو لا يلزمه شيء ؟ فيه خلاف ، وصحح المصنف في « شرح المذهب » : أنه مخاطب بالفدية ابتداء<sup>(٢)</sup> .

وعن المريض الذي لا يرجى برؤه ، فلا يجب عليه .  
والصحيح : أن الحائض ليست مخاطبة به حال الحيض ، والنفساء كالحائض .

وأما المريض الذي يرجى برؤه ، والحامل والمرضع والمسافر . . فلا يتعين في حقهم الأداء ، بل يتخيرون بينه وبين القضاء ، ولا يصح من أحد منهم أن يصوم في رمضان غيره ، صرح به القاضي أبو الطيب ، وقطع الأصحاب بذلك

(١) أخرجه الحاكم ( ٣٨٩/٤ ) ، والترمذي ( ١٤٨٤ ) عن علي رضي الله عنه ، وأخرجه أبو داود ( ٤٣٩٨ ) ، والنسائي ( ٣٤٣٢ ) ، وابن ماجه ( ٢٠٤١ ) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) المجموع ( ٢٥٧/٦ ) .

وَيُؤْمَرُ بِهِ الصَّيِّ لِسَبْعٍ إِذَا أَطَاقَ .

وَيُبَاحُ تَرْكُهُ لِلْمَرِيضِ إِذَا وَجَدَ بِهِ ضَرَرًا شَدِيدًا ، .....

في المريض والمسافر ، قاله في « الروضة »<sup>(١)</sup> .

قوله : ( ويؤمر به الصبي لسبع إذا أطاق ) أي : إذا كان مميزاً ، ويضرب على تركه لعشر ؛ قياساً على الصلاة ، وهذا الأمر واجب على الولي ، نص عليه الشافعي هنا صريحاً<sup>(٢)</sup> وفي ( الصلاة ) ظاهراً<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( ويباح تركه للمريض إذا وجد به ضرراً شديداً ) لقوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج : ٧٨] وبالإجماع ، ولا يشترط أن ينتهي الضرر الشديد إلى حالة لا يمكنه فيها الصوم ، بل المعتبر : أن يشق احتماله على ما فصل في ( التيمم )<sup>(٤)</sup> ، وضبطه الإمام : بأن كل مرض يمنع من التصرف مع الصوم يجب الإفطار بسببه<sup>(٥)</sup> ، وتبعه الغزالي على ذلك<sup>(٦)</sup> ، واستحسنه في « المهمات »<sup>(٧)</sup> .

قال ابن العماد : ومن الأعذار المبيحة للفطر : وجع العين ، صرح به في « الشامل » في ( كتاب الصلاة ) ، وليس منها غلبة الصفراء .

فإن كان المريض مطبقاً ، أو كان محموماً وقت الشروع . . فله ترك النية ، وإلا . . فعليه أن ينوي من الليل ، فإن احتاج إلى الإفطار . . أفطر ، ومن غلبه

(١) روضة الطالبين ( ٢٣٨ / ٢ ) .

(٢) مختصر البويطي ( ص : ٣٥٨ ) .

(٣) مختصر البويطي ( ص : ٢٣٥ ) .

(٤) أي : في ( باب التيمم ) عند شرح قول المتن : ( الثالث : مرض . . . ) إلخ .

(٥) نهاية المطلب ( ١٩٧ / ١ ) .

(٦) الوسيط ( ١٢١ / ١ ) .

(٧) المهمات ( ١٠١ / ٤ ) .

وَلِلْمُسَافِرِ سَفَرًا طَوِيلًا مُبَاحًا .

وَلَوْ أَصْبَحَ صَائِمًا فَمَرِضَ . . أَفْطَرَ ، وَإِنْ سَافَرَ . . فَلَا .

وَلَوْ أَصْبَحَ الْمُسَافِرُ وَالْمَرِيضُ صَائِمِينَ ثُمَّ أَرَادَا الْفِطْرَ . . جَازَ ، . . . . .

الجوع أو العطش ، وخاف الهلاك . . لزمه الفطر وإن كان مقيماً ، ويقضي .  
قوله : ( وللمسافر سفرًا طويلاً مباحاً ) بالإجماع ، وأدلتها متظاهرة ،  
والطويل : مسافة القصر .

واحترز بالمباح : عن سفر المعصية ، فإنه لا يجوز الفطر فيه .  
قوله : ( ولو أصبح صائماً فمرض . . أفطر ) لوجود المعنى المحجوج إلى  
الإفطار من غير اختياره ( وإن سافر . . فلا ) أي : فلا يفطر ؛ كالصلاة إذا شرع  
فيها في الحضر ثم سافر ، وقيل : يجوز ، وهو اختيار المزماني<sup>(١)</sup> .  
وصورة المسألة : ألا يفارق العمران إلا بعد الفجر ، فلو فارقه قبل  
الفجر . . أفطر بلا خلاف ، ولو نوى بالليل ، ثم سافر وشك هل سافر قبل  
الفجر أو بعده . . فليس له أن يفطر ، صرح به الماوردي<sup>(٢)</sup> وغيره ؛ لأنه على  
يقين من حدوث السفر ، وفي شك من تقدمه ، والشك لا يبيح الرخص ، ولو  
سافر بعد الفجر ، ولم يكن نوى . . لزمه الإمساك والقضاء ، ويجيء فيه مذهب  
المزماني .

قوله : ( ولو أصبح المسافر والمريض صائمين ثم أراد الفطر . . جاز ) أما  
المريض . . فبلا خلاف ، وأما المسافر . . فالذي قطع به الأكثرون : الجواز ،  
وقال المصنف : إنه المنصوص ، والأصح : أنه لا يكره ، كذا أطلق

(١) مختصر المزماني ( ص : ٨٥ - ٨٦ ) .

(٢) الحاوي الكبير ( ٣ / ٢١٨ ) .

فَلَوْ أَقَامَ وَشَفِي . . حَرَّمَ الْفِطْرُ عَلَى الصَّحِيحِ .  
وَإِذَا أَفْطَرَ الْمُسَافِرُ وَالْمَرِيضُ . . قَضِيًّا ، وَكَذَا الْحَائِضُ ، وَالْمُفْطِرُ بِلَا  
عُذْرٍ ، .....

المصنف<sup>(١)</sup> ، وقيده السبكي بالحاجة ، قال : أما إذا كان لغير حاجة . . فينبغي أن يكره ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ [محمد : ٣٣] ، وفي وجه نص عليه في « البويطي » : أنه إذا صام في السفر ، ثم أراد الفطر . . فليس له ذلك<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( فلو أقام ) أي : المسافر ( وشفي ) أي : المريض في أثناء النهار ، وهما صائمان ( . . حرم الفطر على الصحيح ) كما لو أقام في أثناء الصلاة . . يلزمه إتمامها ، وقيل : يجوز ؛ لأن الفطر مباح له في أول النهار مع العلم بأنه من رمضان ، وفي المريض طريقة قاطعة بتحريم الفطر إذا شفي .

قوله : ( وإذا أفطر المسافر والمريض . . قضيا ) لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة : ١٨٤] معناه : فأراد الفطر . . فله الفطر ، وعليه عِدَّةٌ من أيام آخر ، وذهب بعض الظاهرية إلى عدم التقدير في الآية ، وأن الصوم لا يصح في السفر ، والأحاديث الصحيحة تدفع ذلك<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( وكذا الحائض ) لقول عائشة رضي الله عنها : كنا نؤمر بقضاء الصوم<sup>(٤)</sup> .

قوله : ( والمفطر بلا عذر ) لأنه إذا وجب على المعذور . . فغيره أولى ،

(١) المجموع (٦/٢٥٩-٢٦٠) .

(٢) مختصر البويطي (ص : ٣٥١) .

(٣) منها : ما أخرجه البخاري (١٩٤٣) ، ومسلم (١١٢١) عن عائشة رضي الله عنها .

(٤) أخرجه مسلم (٣٣٥) .

## وَتَارِكُ النِّيَّةِ .

وَيَجِبُ قَضَاءُ مَا فَاتَ بِالْإِغْمَاءِ .....  
 .....

وهذا في غير الجماع لا خلاف فيه ، وكذا في الجماع على الصحيح .  
 ويكفي عندنا وعند جمهور العلماء في قضائه عن كل يومٍ يومٌ ، وتبرأ ذمته به عن الصوم ، وقال ربيعة : يلزمه عن كل يوم اثنا عشر يوماً<sup>(١)</sup> ، وقال ابن المسيب : ثلاثون يوماً<sup>(٢)</sup> ، وقال النخعي : ثلاثة آلاف يوم<sup>(٣)</sup> ، وقال علي وابن مسعود : لا يقضيه صوم الدهر وإن صامه<sup>(٤)</sup> ؛ لحديث ورد فيه<sup>(٥)</sup> .  
 قوله : ( وتارك النية ) أي : عمداً كان أو سهواً ؛ لبطلان صومه ، وإنما يبطل الصوم بترك النية ناسياً دون الأكل ؛ لأنها من باب المأمورات ، والأكل من باب المنهيات ، والنسيان يؤثر في الثاني دون الأول .

قوله : ( ويجب قضاء ما فات بالإغماء ) أي : حيث حكمنا ببطلان الصوم به ، سواء استغرق جميع الشهر أم لم يستغرق ؛ لأنه مرض يغشي العقل ، بخلاف الجنون ، وإنما لم يجب قضاء الصلوات لتكررها ، وعن ابن سريج أن الإغماء إذا استغرق الشهر . . أسقط القضاء ، وعنه أيضاً أنه إن استغرق يوماً . . سقط قضاء ذلك اليوم ، وإذا أغمي عليه الليل كله وفاته النية . . دخل في تارك النية .

(١) أخرجه الدارقطني ( ص : ٥٢٨ ) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » ( ٩٨٧٣ ) ، ( ٩٨٧٤ ) .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » ( ٩٨٧٥ ) .

(٤) أخرج قول علي رضي الله عنه ابن أبي شيبة في « المصنف » ( ٩٨٧٩ ) ، وقول ابن مسعود رضي الله عنه هو أيضاً ( ٩٨٧٧ ) في « المصنف » ، والبيهقي في « الكبير » ( ٨١٤٥ ) ، ( ٨١٤٦ ) .

(٥) أخرجه أبو داود ( ٢٣٩٦ ) ، والترمذي ( ٧٣٢ ) ، والبخاري معلقاً قبل رقم ( ١٩٣٥ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وَالرَّدَّةِ دُونَ الْكُفْرِ الْأَصْلِيِّ وَالصَّبَا وَالْجُنُونِ .

وَلَوْ بَلَغَ بِالنَّهَارِ صَائِماً . . وَجَبَ إِيْتَامُهُ بِلَا قَضَاءٍ .

وَلَوْ بَلَغَ فِيهِ مُفْطِراً أَوْ أَفَاقَ . . . . .

قوله : ( والردة ) لإلزامه بالإسلام .

قوله : ( دون الكفر الأصلي ) أي : لا يجب القضاء على الكافر الأصلي إذا أسلم ؛ للآية<sup>(١)</sup> والإجماع .

قوله : ( والصبأ ) بالإجماع ( والجنون ) أي : سواء استغرق النهار أو الشهر أم لا ، فإنه لا يجب قضاء أيام الجنون ، وحكي قول : أنه لا يسقط القضاء بالجنون ، وثالث : أنه يجب إن أفاق في الشهر ، ولا يجب إن أفاق بعده .

وهذا في الجنون الذي لم يتصل بسبب يقتضي القضاء ، أما إذا ارتد ثم جن ، أو سكر ثم جن . . ففي وجوب القضاء وجهان ؛ أحدهما عند المصنف : يجب في المرتد قضاء الجميع ، ولا يجب في السكران إلا قضاء أيام السكر .

قوله : ( ولو بلغ بالنهار صائماً . . وجب إيتامه بلا قضاء ) لأنه صار من أهل الوجوب في أثناء العبادة ؛ كمن دخل في صوم تطوع ثم نذر إيتامه ، وعلى هذا : فلو جامع بعد البلوغ . . لزمته الكفارة ، وقيل : يستحب الإيتام ، ويجب القضاء ؛ لأنه لم ينو الفرض .

قوله : ( ولو بلغ فيه مفطراً ) أي : ولو بترك النية ( أو أفاق ) أي :

(١) وهي قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [الأنفال : ٣٨] .

أَوْ أَسْلَمَ . . فَلَا قَضَاءَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَلْزَمُهُمْ إِمْسَاكُ بَقِيَّةِ النَّهَارِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَلْزَمُ مَنْ تَعَدَّى بِالْفِطْرِ أَوْ نَسِيَ النِّيَّةَ ، لَا مُسَافِرًا وَمَرِيضًا زَالَ عَذْرُهُمَا بَعْدَ الْفِطْرِ ، .....

المجنون ( أو أسلم ) أي : الكافر ( . . فلا قضاء في الأصح ) لأن ما بقي من الوقت لا يمكنه تكميله ؛ لأن الليل ليس بقابل ، فصار كمن أدرك من أول وقت الصلاة قدر ركعة ثم جن ، والثاني : يجب القضاء ؛ لأنهم أدركوا جزءاً من وقت الفرض ، ولا يمكن فعله إلا بيوم ، فكملناه كما يصوم في جزاء الصيد عن بعض مد يوماً .

وفي المجنون طريقة قاطعة بعدم الوجوب ، وفي الكافر طريقة قاطعة بالوجوب ، والصحيح : طرد الخلاف في الجميع .

قوله : ( ولا يلزمهم إمساك بقية النهار في الأصح ) لأنهم لم يدركوا وقتاً يسع الصوم ، والثاني : يلزمهم ؛ لأنهم أدركوا وقت الإمساك وإن لم يدركوا وقت الصوم ، والثالث : يلزم الكافر دون الصبي والمجنون ؛ لأنهما معذوران ، والرابع : يلزم الكافر والصبي أيضاً ؛ لأنهما مأموران ، بخلاف المجنون .

قوله : ( ويلزم من تعدى بالفطر ) يعني : يلزم الإمساك المتعدي بالفطر بأي شيء كان ، حتى بنية الخروج إذا قلنا : إنها مبطللة ، وبالردة ، قال الإمام : إنه تغليظ وعقوبة ومضادة للقصد<sup>(١)</sup> .

قوله : ( أو نسي النية ) لأن نسيانه يشعر بترك الاهتمام بأمر العبادة ، فهو ضرب من التقصير .

قوله : ( لا مسافراً ومريضاً زال عذرهما بعد الفطر ) أي : لا يجب عليهما

(١) نهاية المطلب ( ٥٤ / ٤ ) .



وَلَوْ زَالَ قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَا وَلَمْ يَنْوِيَا لَيْلًا . . فَكَذَا فِي الْمَذْهَبِ .  
وَالْأَظْهَرُ : أَنَّهُ يَلْزَمُ مَنْ أَكَلَ يَوْمَ الشَّكِّ ثُمَّ ثَبَتَ كَوْنُهُ مِنْ رَمَضَانَ .

الإمساك ، لكن يستحب ؛ لأن زوال العذر بعد الترخيص لا يؤثر ؛ كما لو قصر المسافر ثم أقام والوقت باق ، وإذا أكلا . . فليخفياه ؛ لئلا يتعرضا للتهمة والتعزير ، قال في « المهمات » : جزم البغوي بوجوب الإخفاء ، وهو مقتضى كلام القاضي حسين في « تعليقه »<sup>(١)</sup> ، ولهما الجماع في هذه الحالة إذا لم تكن المرأة صائمة .

قوله : ( ولو زال قبل أن يأكلا ولم ينويا ليلاً . . فكذا في المذهب ) أي : لا يلزمهما الإمساك إذا أصبحا غير ناويين وزال العذر ؛ لأن من أصبح تاركاً للنية . . فقد أصبح مفطراً ، والطريق الثاني : فيه وجهان ؛ أحدهما : هذا ، والثاني : يجب الإمساك كما لو لم يصل المسافر حتى أقام . . لا يجوز له القصر ، وهذا الخلاف مفرع على الصحيح فيما إذا زال وهما صائمان ، أما من جوزه الأكل هناك . . فهنا أولى .

فرع : الحائض والنفساء إذا طهرتا في أثناء النهار . . المذهب : أنه لا يلزمهما الإمساك ، ونقل الإمام الاتفاق عليه<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( والأظهر : أنه يلزم من أكل يوم الشك ثم ثبت كونه من رمضان ) لأن الصوم واجب عليه إلا أنه كان لا يعرفه ، فإذا بان . . لزمه الإمساك ، والثاني : لا ؛ لأنه أفطر بعذر ، فلم يلزمه الإمساك ؛ كالمسافر إذا أقام بعد الفطر ، والحائض إذا طهرت .

وقيد المصنف الخلاف بمن أكل ؛ للاحتراز عن من لم يأكل ، فإن الأكثرين

(١) المهمات ( ١٠٧/٤ ) ، التهذيب ( ١٧٩/٣ ) .

(٢) نهاية المطلب ( ٥٧/٤ ) .

وإِمْسَاكَ بَقِيَّةِ الْيَوْمِ مِنْ خَوَاصِّ رَمَضَانَ ، بِخِلَافِ النَّذْرِ وَالْقَضَاءِ .

## فصل

مَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ رَمَضَانَ ، فَمَاتَ قَبْلَ إِمْكَانِ الْقَضَاءِ . . . . .

على القطع بوجوب الإمساك عليه ، وفي « التتمة » : أن محل القولين : إذا ثبت كونه من رمضان قبل الأكل ، فإن بان بعد الأكل . . فطريقان ، والصواب : ما في « المنهاج » من أن محلهما : ما إذا ثبت بعد الأكل ، قاله الإسنوي<sup>(١)</sup> .

قوله : ( وإمساك بقية اليوم من خواص رمضان ، بخلاف النذر والقضاء ) اتفق الأصحاب على ذلك ؛ لأن رمضان هو الزمان الذي طلب الصوم فيه بعينه ، ونص في « البويطي » على الإمساك في القضاء والنذر<sup>(٢)</sup> .

فرع : قال ابن العماد : لو نوى ليلة الشك صومه عن نذر أو كفارة ، وأصبح صائماً ، ثم ثبت أنه من رمضان . . لم يقع عن رمضان ، ولا عن النذر ، ويلزم فيه الإمساك قطعاً .

## ( فصل )

### [ في بيان فدية الصوم الواجب ]

هذا الفصل معقود لوجوب الفدية وبيانها ، وتجب بطرق لفوات نفس الصوم ، وهو إما بموت أو كبر ، ولفضيلة الوقت ، ولتأخير القضاء .

قوله : ( من فاته شيء من رمضان فمات قبل إمكان القضاء ) أي : قبل زوال العذر ؛ بأن دام مرضه أو سفره أو غيرهما من الأعذار إلى الموت .

(١) المهمات ( ١٠٨/٤ - ١٠٩ ) .

(٢) مختصر البويطي ( ص : ٣٥٣ ) .

.. فَلَا تَدَارُكَ وَلَا إِثْمَ ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ .. لَمْ يَصُمْ عَنْهُ وَلِيَّهُ فِي الْجَدِيدِ ، بَلْ يُخْرَجُ مِنْ تَرْكِتِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدٍّ مِنْ طَعَامٍ ، .....

قوله : ( .. فلا تدارك ولا إثم ) أي : فلا يجب تداركه لا بالفدية ولا بالقضاء عنه ، ولا يآثم أيضاً ولو استمر سنين ، ومضت عليه رمضان ؛ لأن تأخير الأداء بهذا العذر جائز ، فتأخير القضاء به أولى .

وأطلق المصنف الفوات ، قال السبكي : والوجه : حمله على الفوات بعذر ، أما من تعدى بالإفطار .. فالقضاء واجب عليه على الفور على الصحيح ، ولا يجوز له التأخير بعذر السفر ، قاله البغوي<sup>(١)</sup> ، ولو أخره ، وفعله قبل رمضان .. عصي ، ولا فدية عليه للتأخير ، فلو مات قبل فعله .. فعليه إثم الفطر قطعاً ، وإثم تأخير القضاء على الصحيح ، وفي التدارك عنه بالفدية أو الصوم القولان .

قوله : ( وإن مات بعد التمكن .. لم يصم عنه وليه في الجديد ) أي : لا يصح صومه عنه ( بل يخرج من تركته لكل يوم مد من طعام )<sup>(٢)</sup> صححه معظم الأصحاب ؛ لما روي مرفوعاً وموقوفاً عن ابن عمر رضي الله عنهما : « مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ .. فَلْيُطْعَمْ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينٌ » . رواه ابن ماجه والترمذي ، وقال : إن الصحيح وقفه<sup>(٣)</sup> .

ولأن الصوم عبادة بدنية لا يدخلها النيابة في حال الحياة فكذلك بعد الموت ؛ كالصلاة ، والقديم : أنه يصوم الولي على جهة التخيير بينه وبين

(١) التهذيب (١٧٩/٣) .

(٢) في « المنهاج » المطبوع : ( مد طعام ) .

(٣) سنن الترمذي ( ٧٢٧ ) ، سنن ابن ماجه ( ١٧٥٧ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما ، والموقوف عليه أخرجه البيهقي في « الكبير » ( ٨٩٢٧ ) .

وَكَذَا النَّذْرُ وَالْكَفَّارَةُ .

قُلْتُ : الْقَدِيمُ هُنَا أَظْهَرُ ، .....

الإطعام ، لا على جهة الوجوب ، قاله جماعة ، وقال المصنف : إنه متفق عليه<sup>(١)</sup> ، لكن في « تعليق القاضي أبي الطيب » : أن الشافعي قال في القديم بوجوب الصوم ، قال السبكي : فيتعين تأويله على النذب ، وقد صرح في « شرح مسلم » بالاستحباب على القديم<sup>(٢)</sup> ، والمشهور : أنه لا يصام عنه في حال الحياة قطعاً ولو كان عاجزاً .

وإطلاق المصنف : ( بعد التمكن ) يشمل ما إذا مات بين الرمضانين ، وهو كذلك عند جمهور الأصحاب ، وعن ابن أبي هريرة : أنه لا يجب عليه شيء ، فعلى المذهب : لو كان عليه أيام تمكن من بعضها ومات . . لزمه بقدر ما تمكن .

قوله : ( وكذا النذر والكفارة ) أي : يجري القولان في تداركهما عن الميت بالصوم أو الإطعام ؛ لعموم الأدلة<sup>(٣)</sup> ، وقيد في « الحاوي الصغير » الكفارة بكفارة القتل ؛ لأنها لا إطعام فيها<sup>(٤)</sup> ، فالفائت فيها إنما هو الصوم خاصة ، وقد يقال : لا يختص بها ، فإن كفارة اليمين مثلها في أنَّ الصَّوْمَ ليس مرتباً بخلفه عند العجز عنه الإطعام .

( قلت : القديم هنا أظهر ) أي : من جهة الدليل ، وصححه جماعة من محققي الأصحاب ؛ للأحاديث الصحيحة ؛ منها : حديث عائشة : أن

(١) روضة الطالبين ( ٢ / ٢٤٧ ) .

(٢) شرح صحيح مسلم ( ٤ / ٢٦٧ ) .

(٣) منها : ما سبق تخريجه آنفاً .

(٤) الحاوي الصغير ( ص : ٢٢٩ ) .

وَالْوَلِيِّ : كُلُّ قَرِيبٍ عَلَى الْمُخْتَارِ ، وَلَوْ صَامَ أَجْنَبِيٌّ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ . . صَحَّ ،

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ . . صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ » . متفق عليه<sup>(١)</sup> .

قال السبكي : ويتعين أن يكون هو المختار المفتى به .

قوله : ( والولي : كل قريب على المختار ) لأن ( الولي ) مشتق من الولي بإسكان اللام ، وهو : القرب ، فيحمل عليه ما لم يدل دليل على خلافه ، قال في « شرح مسلم » : سواء كان عصة أو وارثاً أو غيرهما<sup>(٢)</sup> ، ولم يصرح الرافعي والمصنف في ذلك بنقل ، وإنما حكيا عن الإمام احتمالات ؛ أحدها : ما اختاره المصنف ، وقد جزم به القاضي أبو الطيب ، واختاره ابن الصلاح ، والثاني : أنه الوارث ، وبه جزم الماوردي في آخر ( الوصايا ) ، وفي « التهذيب » نحوه ، وقال الرافعي : إنه الأشبه<sup>(٣)</sup> .

ولو أوصى إلى أجنبي ليصوم . . كان بمثابة الولي ، قاله الرافعي في ( كتاب الوصية )<sup>(٤)</sup> .

قوله : ( ولو صام أجنبي بإذن الولي . . صح ) أي : على القديم ، سواء كان بأجرة أو بغير أجرة ؛ كالحج ، ويكون من رأس المال ، قال السبكي : هكذا أطلقوه ، وهو محمول على ما إذا كانت الأجرة لا تزيد على الفدية ، فإن زادت . . لم يجب إلا برضا الورثة ؛ لأنها غير متعينة ، وإن قال بعضهم : أنا أصوم وأخذ الأجرة . . جاز .

(١) صحيح البخاري ( ١٩٥٢ ) ، صحيح مسلم ( ١١٤٧ ) .

(٢) شرح صحيح مسلم ( ٢٦٨ / ٤ ) .

(٣) روضة الطالبين ( ٢٤٦ / ٢ ) ، الشرح الكبير ( ٢٣٧ / ٣ ) ، التهذيب ( ١٨٠ - ١٨١ ) ،

الحاوي الكبير ( ١٠٢ / ١٠ ) .

(٤) الشرح الكبير ( ١٣٠ / ٧ ) .

لَا مُسْتَقْلًا فِي الْأَصْحَحْ ، وَلَوْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَلَاةٌ أَوْ اعْتِكَافٌ . . لَمْ يُفْعَلْ عَنْهُ وَلَا فِدْيَةٌ ، وَفِي الْاِعْتِكَافِ قَوْلٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَالْأَظْهَرُ : وَجُوبُ الْمُدِّ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ لِلْكَبِيرِ .

قوله : ( لا مستقلاً في الأصح ) يعني : لا يصح صوم الأجنبي عن الميت بغير إذن الولي على الأصح ؛ لأنه ليس في معنى ما ورد به النص ، والثاني : يصح ، وجزم به القاضي أبو الطيب ؛ كما يوفي دينه بغير إذنه .

قوله : ( ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف . . لم يفعل عنه ولا فدية ) لعدم ورودهما ( وفي الاعتكاف قول ، والله أعلم ) قياساً على الصوم ؛ لأن كلاهما كفت ومنع ، وهو في « البويطي » عن الشافعي : أنه يعتكف عنه وليه ، وفي رواية : يطعم ، قال البغوي : ولا يبعد تخريج هذا في الصلاة ، فيطعم عن كل صلاة مداً ، وفي « المهمات » : أن القفال قال في « فتاويه » : إذا مات وعليه صلاة . . قال بعض أصحابنا : يتصدق عن كل صلاة مد<sup>(١)</sup> .

ونقل المصنف عن القاضي عياض وأصحابنا نقل الإجماع على أنه لا يصلى عنه<sup>(٢)</sup> ، وفي « المهمات » : أن صاحب « التهذيب » ذكر أن الأصحاب اختلفوا في جواز الصلاة عن الميت ، وفي حج التطوع إذا أوصى ، فإذا جازت الصلاة بالوصية . . فالقياس : جوازها للولي<sup>(٣)</sup> . انتهى ، واختار جواز الصلاة عنه ابن أبي عصرون والسبكي .

قوله : ( والأظهر : وجوب المد على من أفطر للكبير ) الشيخ الهرم الذي لا يطيق الصوم ، أو تلحقه معه مشقة شديدة لا يجب عليه بالإجماع ؛ كما نقله

(١) التهذيب ( ١٨٢/٣ ) ، فتاوى القفال ( ص : ٨١ ) ، المهمات ( ١٣٠/٤ ) .

(٢) شرح صحيح مسلم ( ٢٦٨-٢٦٩/٤ ) .

(٣) المهمات ( ١٣٠/٤ ) .

ابن المنذر<sup>(١)</sup> ، وفي الفدية قولان ؛ أظهرهما : الوجوب ؛ لما روي عن أبي هريرة قال : ( من أدركه الكبر ، فلم يستطع صيام رمضان . فعليه لكل يوم مد من قمح ) . رواه البيهقي<sup>(٢)</sup> .

وروى هو والدارقطني : أن أنساً ضعف عن الصوم عاماً قبل وفاته . . فأفطر ، وأطعم<sup>(٣)</sup> .

ولقوله تعالى : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة : ١٨٤] ، وجه الدلالة : أنها مقتضية تخيير القادر على الصوم بينه وبين الفدية كما كان في صدر الإسلام على ما في « البخاري » و« مسلم » عن سلمة بن الأكوع : أنها لما نزلت كان من أراد أن يفطر ويفتدي حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها<sup>(٤)</sup> .

ومن خير بين شيئين إذا عجز عن أحدهما . . تعين عليه الآخر .

والقول الثاني : لا يجب عليه شيء ؛ لأنه سقط عنه فرض الصوم ، فأشبهه الصبي .

واتفقوا على أنه لو تكلف الصوم . . جاز ولا فدية ، فلو كان يعجز عن الصوم بالكبر في زمان دون زمان . . قال القاضي أبو الطيب : يجب عليه الصوم ، ولا يجوز له أن يفطر ويفتدي .

ولو كان معسراً بالفدية . . هل تلزمه إذا أيسر أم تسقط عنه ؟ فيه قولان

(١) الإجماع (ص : ٢٨) .

(٢) السنن الكبير (٨٣٩٣) .

(٣) السنن الكبير (٨٣٩٤) ، سنن الدارقطني (ص : ٥٢٥) .

(٤) صحيح البخاري (٤٥٠٧) ، صحيح مسلم (١١٤٥) والآية التي بعدها هي قوله تعالى : ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ الآية [البقرة : ١٨٥] .

شبههما الرافعي بالكفارة<sup>(١)</sup> ، وقطع القاضي أبو الطيب بالأول ، وقال في « شرح المذهب » : ينبغي أن يكون الأصح : السقوط ؛ لأنه عاجز ولم يجب لجناية ، قال في « الروضة » : ولو كان رقيقاً فعتق . . فأولى ألا يجب<sup>(٢)</sup> .

وقول المصنف : ( وجوب المد ) أي : لكل يوم .

وقوله : ( على من أفطر ) أي : عما وجب عليه من رمضان أو نذر أو قضاء ؛ كما صرح به في « المحرر »<sup>(٣)</sup> ، لكن قال البغوي : إذا فاته صوم في شبابه ، ولم يقض حتى عجز . . يلزمه الفدية قولاً واحداً ، والأصح في « زوائده » : أن نذره في حال العجز لا يصح<sup>(٤)</sup> .

وقوله : ( للكبر ) يتناول الشيخ والعجوز ؛ ولذلك عدل عن عبارة « المحرر » بالشيخ الهرم<sup>(٥)</sup> ، لكن القولان جاريان في المريض الذي لا يرجى برؤه ، ولا يدخل في كلامه .

وحيث أوجبنا الفدية . . فلا يجوز تعجيلها قبل رمضان ، ويجوز بعد فجر كل يوم ، وقطع الدارمي بالجواز قبل الفجر ، وقال المصنف : إنه الصواب<sup>(٦)</sup> ، وقال القاضي حسين : الأصح : أنها تقدم بعد دخول الشهر على أيامه كالفطرة ؛ لأنه معذور<sup>(٧)</sup> .

(١) الشرح الكبير ( ٢٣٩ / ٣ ) .

(٢) المجموع ( ٢٥٧ / ٦ ) ، روضة الطالبين ( ٢٤٨ / ٢ ) .

(٣) المحرر ( ٣٨٢ / ١ - ٣٨٣ ) .

(٤) التهذيب ( ١٧١ / ٣ ) ، روضة الطالبين ( ٢٤٨ / ٢ ) ، وفي ( أ ) : ( في « زوائدها » ) .

(٥) المحرر ( ٣٨٢ / ١ ) .

(٦) المجموع ( ٢٥٨ / ٦ ) .

(٧) راجع « عمدة المحتاج إلى شرح المنهاج » ( ١٩٤ / ٥ ) .



وَأَمَّا الْحَامِلُ وَالْمُرْضِعُ ؛ فَإِنْ أَفْطَرَتَا خَوْفًا عَلَى نَفْسَيْهِمَا . . وَجَبَ الْقَضَاءُ بِلَا فِدْيَةٍ ، أَوْ عَلَى الْوَلَدِ . . لَزِمَهُمَا الْقَضَاءُ وَكَذَا الْفِدْيَةُ فِي الْأَظْهَرِ .

قوله : ( وأما الحامل والمرضع ؛ فإن أفطرتا خوفاً على نفسيهما ) أي : من حصول ضرر ( . . وجب القضاء بلا فدية ) أي : ويجوز لهما ذلك ؛ كالمريض الذي يرجى برؤه ، قال القاضي أبو الطيب : لا يختلف المذهب فيه ، والأصح : أنه لا فرق في المرضع بين المستأجرة ومن ترضع ولدها .

قوله : ( أو على الولد . . لزمهما القضاء ) أي : لهما الفطر ، وعليهما القضاء بلا خلاف ؛ لأنه إذا وجب عند الفطر للخوف على النفس . . فعلى غيره أولى .

قوله : ( وكذا الفدية في الأظهر ) لقوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ [البقرة : ١٨٤] قال ابن عباس : إنها منسوخة إلا في حق المرضع والحامل عند الخوف ، فإنهما تفتران وتفديان<sup>(١)</sup> ، والثاني : تلزم المرضعة دون الحامل ، نص عليه في « البويطي » لأن الحامل أفطرت لمعنى فيها ، فهي كالمريض<sup>(٢)</sup> ، والثالث : لا يلزمهما ، لكن يستحب .

وقال القاضي حسين : يجب الفطر إن تضرر الرضيع بالصوم ؛ لأنهما أفطرتا بعذر ، فلم يلزمهما ؛ كالمسافر والمريض .

وفي فدية فطر المستأجرة احتمالان للقاضي ، قال المصنف في « شرح المذهب » : ولعل الأصح : وجوبها على المرضع ، بخلاف دم التمتع على

(١) أخرجه أبو داود ( ٢٣١٨ ) ، والبيهقي في « السنن الكبير » ( ٨١٥٦ ) ، وأصله في « صحيح البخاري » ( ٤٥٠٥ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) مختصر البويطي ( ص : ٣٥٥ ) .

وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ يُلْحَقُ بِالْمُرْضِعِ مَنْ أَفْطَرَ لِإِنْقَازِ مُشْرِفٍ عَلَى الْهَلَاكِ ، . .

الأصح<sup>(١)</sup> ، ولذلك<sup>(٢)</sup> كان قول المصنف : ( الولد ) أحسن من قول « التنبيه » : ( ولديهما )<sup>(٣)</sup> .

والأصح : أن الفدية لا تتعدد بتعدد الأولاد ، وجزم في « زوائده » نقلاً عن الزيادي بأنه يجوز للحامل تقديم الفدية على الفطر ، قال : ولا تقدم إلا فدية يوم واحد<sup>(٤)</sup> .

قوله : ( والأصح : أنه يلحق بالمرضع ) أي : في وجوب الفدية مع القضاء ( من أفطر لإنقاذ مشرف على الهلاك ) أي : بالغرق ونحوه ، ولم يمكنه تخليصه إلا بالفطر ؛ لأنه فطر ارتفق به شخصان ، فصار كالحامل والمرضع ، والثاني : لا يلتحق بها ؛ لأن الفدية مع القضاء خلاف القياس ، فيقتصر على ما ورد .

ومقتضى كلام المصنف : أن هذا الخلاف مفرع على وجوب الفدية في المرضع ، وقال الرافعي : أشار إليه مشيرون ، وذكر الشيخ أبو محمد أن الوجهين مبنيان إن أوجبناه ثم فكذا هنا ، وإلا . . فلا<sup>(٥)</sup> .  
وصرح من « زوائده » بوجوب الفطر لإنقاذ الغريق<sup>(٦)</sup> .

وتنكير ( مشرف ) يشمل المال ، لكن في « المهمات » : أن القفال صرح في « فتاويه » بأنه لا تجب الفدية بالإفطار لتخليص المال ، ونقل عن

(١) المجموع ( ٢٦٨ / ٦ ) .

(٢) وفي ( ب ) : ( فلذلك ) .

(٣) التنبيه ( ص : ٤٦ ) .

(٤) روضة الطالبين ( ٢٥١ / ٢ ) .

(٥) الشرح الكبير ( ٢٤٢ / ٣ ) .

(٦) روضة الطالبين ( ٢٤٩ / ٢ - ٢٥٠ ) .

لَا الْمُتَعَدِّي بِفِطْرِ رَمَضَانَ بِغَيْرِ جَمَاعٍ .

وَمَنْ أَخَّرَ قَضَاءَ رَمَضَانَ مَعَ إِمْكَانِهِ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخِرُ . . لَزِمَهُ مَعَ الْقَضَاءِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدٌّ ، . . . . .

« التتمة » : وجوب الإفطار لتخليص البهيمة ، قال : ولم يتعرض للكفارة<sup>(١)</sup> ، وقيده ابن العماد بالمحترمة ، وزاد أنه يجب حمل من خاف عليه الهلاك في البرية ، وإن توقف على الفطر . . وجب ؛ كالغريق .

قوله : ( لا المتعدي بفطر رمضان بغير جماع ) أي : لا يلحق بالمرضع في لزوم الفدية في الأصح ؛ لأنه لم يرد فيه توقيف ، وليس كالحامل والمرضع ؛ لأن هناك ارتفق بالفطر شخصان ، فجاز أن يتعلق به بدلان ، وهما القضاء والفدية ، والثاني : تلزمه الفدية ؛ لأنها إذا وجبت مع العذر . . فعند عدمه أولى ، وحكى المصنف الخلاف في « شرح المذهب » طريقين ؛ أحدهما : قاطعة بعدم الوجوب وصححها<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( ومن أخر قضاء رمضان مع إمكانه حتى دخل رمضان آخر . . لزمه مع القضاء لكل يوم مد ) القضاء في حق من أفطر بعذر على التراخي إلى رمضان آخر ، ولا يكره التأخير ما لم يأت رمضان ؛ لقول عائشة رضي الله عنها : كان يكون عليّ الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان ؛ للشغل<sup>(٣)</sup> برسول الله صلى الله عليه وسلم . متفق عليه<sup>(٤)</sup> .

فإن دخل رمضان قبل أن يقضي وقد تمكن منه ولم يفعل . . تبين إثمه

(١) المهمات ( ١٤٠ / ٤ ) .

(٢) المجموع ( ٣٥٤ / ٦ - ٣٥٥ ) .

(٣) وفي ( ب ) : ( الشغل ) .

(٤) صحيح البخاري ( ١٩٥٠ ) ، صحيح مسلم ( ١١٤٦ ) عن عائشة رضي الله عنها .

وَالْأَصَحُّ : تَكَرُّرُهُ بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ ، .....

بالتأخير ، ويلزمه مع القضاء لكل يوم مد ، روي وجوب الفدية بذلك عن ستة من الصحابة ؛ منهم : ابن عباس وأبو هريرة وابن عمر رضي الله عنهم ، ولا مخالف لهم<sup>(١)</sup> .

وقال المزني : لا يجب ، ومن دام عذره إلى رمضان .. فلا إثم عليه ، ولا فدية ، بل يطالب بالقضاء بعد انقضاء رمضان .

ولو أخر الشيخ الهم المد عن السنة .. فالمذهب : أنه لا تلزمه زيادة .

قوله : ( والأصح : تكرره بتكرر السنين ) لأنه تجب عليه فدية لتأخير سنة ، ففديتان لستين ، والحقوق المالية لا تتداخل ، وبهذا قطع القاضي أبو الطيب ، ونقله في « البحر » عن عامة أصحابنا<sup>(٢)</sup> ، والثاني : لا يتكرر ، بل يتداخل كالحدود ، وهو قول ابن سريج ، وصححه الماوردي<sup>(٣)</sup> .

ومحل الخلاف : ما إذا لم يكن أخرج الفدية ، فإن أخرجها ، ثم لم يقض

(١) أخرجه الدارقطني ( ص : ٥١٥ - ٥١٦ ) ، والبيهقي في « الكبير » ( ٨٢٩٢ - ٨٢٩٥ ) عن أبي هريرة وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم ، ولكن رواية ابن عمر رضي الله عنهما فيه : وجوب الفدية فقط دون القضاء ، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في « فتح الباري » ( ٧٠٢ / ٤ ) : ( وممن قال بالإطعام ابن عمر ، لكنه بالغ في ذلك فقال : يطعم ولا يصوم ) ثم سرد الروايات الصحيحة في ذلك وتكلم عنها .

(٢) بحر المذهب ( ٢٧٩ / ٣ ) .

(٣) الحاوي الكبير ( ٢٢٢ / ٣ ) وعبارته : ( فعليه لكل يوم مدان ، مد بدل عن الصيام ، ومد بدل عن التأخير ، وهذا مذهب الشافعي وسائر أصحابه ، وقد قال أبو العباس ابن سريج : عليه مد واحد ؛ لأن الفوات يضمن بالمد الواحد ؛ كالشيخ الهرم ، وهذا غلط ، والدلالة عليه رواية ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ لِمَرْضٍ فَلَمْ يَقْضِهِ حَتَّى مَاتَ .. أَطْعِمَ عَنْهُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مُدَّانٍ » . وراجع « عمدة المحتاج » إلى شرح المنهاج ( ٢٠١ / ٥ ) .

وَأَنَّهُ لَوْ أَخَّرَ الْقَضَاءَ مَعَ إِمكَانِهِ فَمَاتَ . . أَخْرَجَ مِنْ تَرْكِتِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدَّانٍ : مُدٌّ لِلْفَوَاتِ وَمُدٌّ لِلتَّأْخِيرِ .

وَمَصْرَفُ الْفِدْيَةِ : الْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ ، وَلَهُ صَرْفُ أَمْدَادٍ إِلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ . . . . .

حتى دخل رمضان آخر . . وجبت ثانياً بلا خلاف ، وهكذا في العام الثالث والرابع فصاعداً ، قال الإسنوي : ذكره البغوي وغيره<sup>(١)</sup> ، وهو واضح ، فإن الحدود بعد إقامتها تقتضي التكرار عند الفعل ثانياً بلا خلاف .

قوله : ( وأنه لو أخر القضاء مع إمكانه فمات . . أخرج من تركته لكل يوم مدان : مد للفوات ) لأنه لم يصم ( ومد للتأخير ) لأنه أخر بغير عذر حتى جاء رمضان ، وخرج وقت القضاء ، وهذا هو المنصوص الذي قطع به الجمهور ، والثاني : مد واحد ، وعلى هذا : قيل : المد المخرج للصوم ، ويسقط مد التأخير ، وقيل : عكسه ، وغلطه الروياني<sup>(٢)</sup> .

والوجهان في أصل المسألة : إذا قلنا بالإطعام ، فإن قلنا : يصام عنه . . فصوم الولي يحصل به تدارك الصوم ، ويفدي عنه للتأخير .

قوله : ( ومصرف الفدية : الفقراء والمساكين ) أي : خاصة ؛ لورود المسكين في الآية<sup>(٣)</sup> والآثار المتقدمة<sup>(٤)</sup> ، والفقير أشد حالاً منه ، وهما مصرف الصدقات غالباً .

قوله : ( وله صرف أمداد إلى شخص واحد ) لأن كل يوم عبادة مستقلة ،

(١) المهمات ( ١٤١/٤ ) ، التهذيب ( ١٨٠/٣ ) .

(٢) بحر المذهب ( ٢٨١/٣ ) .

(٣) وهي قوله تعالى : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة : ١٨٤] .

(٤) منها : ما سبق في شرح قول المتن : ( بل يخرج من تركته . . ) إلخ عن ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه الترمذي ( ٧٢٧ ) ، وابن ماجه ( ١٧٥٧ ) .

وَجِنْسُهَا : جِنْسُ الْفِطْرَةِ .

### فصل

تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِإِفْسَادِ صَوْمِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ بِجَمَاعٍ أَثِمَ بِهِ بِسَبَبِ الصَّوْمِ ،

فالأمداد بمنزلة الكفارات ، وليس له صرف مد إلى شخصين ؛ لأن الله سبحانه أوجب الصرف إلى الواحد ، فلا ينقص عنها .

قوله : ( وجنسها : جنس الفطرة ) لأنه طعام واجب شرعاً ، فحملناه على الغالب من ذلك ؛ كما في الفطرة .

### ( فصل )

[في بيان كفارة جماع رمضان]

قوله : ( تجب الكفارة بإفساد صوم يوم من رمضان بجماع أثم به بسبب الصوم ) لما روى الشيخان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هلكت يا رسول الله ، قال : « وَمَا أَهْلَكَكَ » ؟ قال : وقعت على امرأتي في رمضان ، قال : « هَلْ تَجِدُ مَا تَعْتِقُ رَقَبَةً » ؟ قال : لا ، قال : « فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ » ؟ قال : لا ، قال : « فَهَلْ تَجِدُ مَا تُطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِيناً » ؟ قال : لا ، قال : ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر فقال : « تَصَدَّقْ بِهَذَا » قال : على أفقر منا ؟ فما بين لابتيتها أهل بيت أحوج إليه منا ، فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ، ثم قال : « إِذْهَبْ فَأَطْعِمَهُ أَهْلَكَ »<sup>(١)</sup> ، وفي رواية للبخاري : « فَأَعْتِقْ رَقَبَةً » على الأمر ، وكذلك في الصوم والإطعام<sup>(٢)</sup> .

(١) صحيح البخاري ( ١٩٣٦ ) ، صحيح مسلم ( ١١١١ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ٦١٦٤ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

.....

والعرق بفتح العين والراء ، ويقال بإسكانها : المِكتل .

وشذت طائفة فقالت : لا تجب الكفارة بالجماع في الصوم كالصلاة ، حكى ذلك عن الشعبي وسعيد بن جبير والنخعي وقتادة ، وزعموا أن الحديث في رجل ظاهر من امرأته في رمضان ، فوطئها ليلاً ، فأمره صلى الله عليه وسلم بكفارة الظهار .

وقال الحافظ عبد الغني : الرجل المبهم : سلمة بن صخر البياضي<sup>(١)</sup> .

قال السبكي : فكرت إلى أن جزمت بأن الواقعة مختلفة ، ويدل على ذلك أن في أحد الحديثين : أن الرجل قعد حتى أتى النبي صلى الله عليه وسلم بتمر<sup>(٢)</sup> ، وفي الآخر : أنه أرسله إلى عامله<sup>(٣)</sup> ، فإما أن يكون لشخصين ، وإما أن يكون كلاهما لسلمة ، وهو بعيد ، وقد جاء في بعض طرق الحديث أعرابي إلا أنه مرسل<sup>(٤)</sup> ، والصحيح خلافها ، وأنه<sup>(٥)</sup> من الأنصار .

وقول المصنف : ( بجماع ) يتناول الزنا ، وجماع الأمة ، وإتيان البهيمة ، والإتيان في غير المأتي ، والحكم فيها كذلك سواء أنزل أم لا .

وَيَرْدُ عَلَى عَكْسِ الضَّابِطِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمَصْنَفُ مَا تَقْدُمُ عَنِ الْجُمْهُورِ<sup>(٦)</sup> : أن

(١) الغوامض والمبهمات ( ص : ١٢١ ) ، وراجع « التمهيد » ( ٣٧٣/٧ - ٣٧٤ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ١٩٣٦ ) ، صحيح مسلم ( ١١١١ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) أخرجه الترمذي ( ٣٥٨٤ ) عن سلمة بن صخر الأنصاري .

(٤) أخرجه الإمام مالك في « الموطأ » ( ٦٧٦ ) عن سعيد ابن المسيب رحمه الله .

(٥) أي : سلمة بن صخر ؛ كما في رواية الترمذي ( ٣٥٨٤ ) ، والبيهقي في « الكبير » ( ١٥٣٧٣ ) .

(٦) أي : في شرح قول المتن : ( فإن مكث .. بطل ) .

وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَى نَاسٍ ، وَلَا مُفْسِدٍ غَيْرِ رَمَضَانَ ، أَوْ بَغَيْرِ الْجَمَاعِ ، . . . . .

من طلع عليه الفجر وهو مجامع ومكث . . فعليه الكفارة للمنع من الصوم لا لإفساده .

وعلى طرده جماع المرأة إذا قلنا : لا يلاقيها الوجوب ، وجماع الصبي ؛ لأن الأصح : أنه لا كفارة عليه ، وجماع المسافر والمريض للصائمة إذا زال عذرهما بعد الفطر . . فإنه لا كفارة بإفساد صومها .

فرع : لو قال الواطئ : جهلت تحريم طء ؛ فإن كان ممن يخفى عليه . . فلا كفارة ، وإلا . . وجبت ، ولو علم التحريم ، وجهل وجوب الكفارة . . قال المصنف : لزمته بلا خلاف ؛ لأنه مقصر<sup>(١)</sup> .

قوله : ( ولا كفارة على ناس ) هذا يتعلق بالقيد الأول ، وهو الإفساد ، فإذا نسي الصوم وجامع . . فلا كفارة عليه إن لم يُفسد صومه ، وكذا إن أفسدناه على الأصح ؛ لأنها تتبع الإثم .

قوله : ( ولا مفسد غير رمضان ) هذا يتعلق بالقيد الثاني ، وهو كونه صوم يوم من رمضان ، فلا تجب الكفارة بإفساد ما عداه ؛ من تطوع أو نذر أو قضاء ؛ لأن النص ورد في رمضان ، وهو مخصوص بفضائل ، فلا يلحق به غيره ، وقيل : تلزمه الكفارة الصغرى ، وهي : عن كل يوم مد<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( أو بغير الجماع ) هذا يتعلق بالقيد الثالث ، وهو كون الإفساد بالجماع ، فلا تجب الكفارة بالأكل والشرب والاستمناء والإنزال بالمباشرة فيما دون الفرج ؛ لأنه ليس في معنى الجماع في هتك الحرمة ، وحكي قول : أنها تجب بالإنزال بالمباشرة فيما دون الفرج ، وقيل : تجب بكل فطر يأثم

(١) المجموع ( ٣٥٧/٦ ) .

(٢) وقائله ابن أبي هريرة ؛ كما في « عمدة المحتاج » ( ٢٠٧/٥ ) .



وَلَا مُسَافِرٍ جَامِعٍ بِنِيَّةِ التَّرْخُصِ ، وَكَذَا بَغَيْرِهَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا عَلَى مَنْ ظَنَّ  
الَلَّيْلَ فَبَانَ نَهَاراً ، .....

به ، وقيل : تجب بالأكل والشرب وحدهما كفارة فوق كفارة المرضع  
والحامل ، ودون كفارة الجماع ، وغلطهما المصنف<sup>(١)</sup> .

قوله : ( ولا مسافر جامع بنية الترخص ) هذا وما بعده يتعلق بالقيّد  
الرابع ، وهو أن يكون آثماً بالجماع ، وفاعل الرخصة لا إثم عليه .

قوله : ( وكذا بغيرها في الأصح ) لأن الإفطار مباح له ، فيصير شبهة في  
درء الكفارة ، كذا علله الرافعي<sup>(٢)</sup> ، قال الإسني : ومقتضاه : تحريم الجماع  
وغيره من المفطرات عند انتفاء قصد الترخص ، وصرح به في « التتمة » ،  
ونقله المحب الطبري في « شرح التنبيه » عن الأصحاب<sup>(٣)</sup> ، فقول الرافعي :  
مباح له ؛ أي : من حيث الجملة ، فلا ينافي تحريمه في هذه الحالة .

والثاني : تجب ؛ لأن الرخصة لا تباح بدون قصدتها ؛ كما لو قام من نوى  
القصر إلى ثالثة من غير نية الإتمام . تبطل صلاته .

وجزم المتولي على الوجهين بالمعصية إذا لم يقصد الترخص ، وكذا حكم  
المريض الذي يباح له الفطر إذا أصبح صائماً ثم جامع ، وكذا الصحيح إذا  
مرض في أثناء النهار ثم جامع .

قوله : ( ولا على من ظن الليل فبان نهاراً ) أي : بأن ظن بقاء الليل أو  
دخوله فجاء ، ثم بان خلافه ؛ لانتفاء الإثم .

نعم ؛ إذا قلنا : لا يجوز الإفطار بالاجتهاد . وجبت الكفارة .

(١) المجموع (٣٥٤/٦) .

(٢) الشرح الكبير (٢٢٨/٣) .

(٣) المهمات (١١٥/٤) .

وَلَا مَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْأَكْلِ نَاسِيًا وَظَنَّ أَنَّهُ أَفْطَرَ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْحَحُ : بَطْلَانٌ صَوْمِهِ ، وَلَا مَنْ زَنَى نَاسِيًا ، وَلَا مُسَافِرٍ أَفْطَرَ بِالزَّنَا مُتَرَخِّصًا .

وَالْكَفَّارَةُ عَلَى الزَّوْجِ عَنْهُ ، .....

قوله : ( ولا من جامع بعد الأكل ناسياً وظن أنه أفطر به ) أي : بالأكل ناسياً ؛ لاعتقاده أنه غير صائم ( وإن كان الأصحح : بطلان صومه ) أي : بهذا الجماع ؛ كما لو جامع على ظن أن الصبح لم يطلع ، فبان خلافه .

واحترز بقوله : ( وظن أنه أفطر به ) : عما إذا علم أنه لم يفطر بالأكل ناسياً ثم جامع فإنه يفطر ويجب الكفارة جزماً .

واعلم : أن من ظن الفطر بالأكل ناسياً<sup>(١)</sup> فجامع ؛ إن علم وجوب الإمساك عن الجماع وغيره . . فإثمه بغير سبب الصوم ، فيخرج بالقيد الأخير ، وإن ظن الإباحة . . خرج بقيد الإثم .

قوله : ( ولا من زنى ناسياً ) هذا وما بعده يتعلق بالقيد الخامس ، وهو كونه آثماً بسبب الصوم ، فلا تجب الكفارة على المقيم إذا زنى ناسياً للصوم على الأصح ولو قلنا : إن الصوم يفسد بالجماع ناسياً ؛ لأنه لم يَأْثَمَ بسبب الصوم ، وهذا قد دخل في قوله : ( فلا كفارة على ناس ) إلا أن في الوطاء الحلال لا إثم أصلاً ، وفي الزنا الإثم به لا بسبب الصوم .

قوله : ( ولا مسافر أفطر بالزنا مترخصاً ) لأن الإثم بالزنا لا بسبب الصوم ؛ لأن الإفطار جائز له .

قوله : ( والكفارة على الزوج عنه ) أي : ولا تجب على المرأة كفارة أخرى ؛ لأنه لم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر إلا بكفارة واحدة

(١) قوله : ( ثم جامع ) إلى : ( بالأكل ناسياً ) غير موجود في (أ) .

وَفِي قَوْلٍ : عَنْهُ وَعَنْهَا ، وَفِي قَوْلٍ : عَلَيْهَا كَفَّارَةٌ أُخْرَى .

للرجل<sup>(١)</sup> ، وهذا القول صححه الغزالي<sup>(٢)</sup> وجماعة ، وهو المنصوص في اختلاف مالك وأبي حنيفة<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( وفي قول : عنه وعنهما ) هو نص « المختصر »<sup>(٤)</sup> وغيره من الجديد والقديم ؛ ولذلك قال الإمام : إنه ظاهر المذهب ، وهو بطريق التحمل<sup>(٥)</sup> ، فقليل : وجب على كل منهما النصف ، وتحمل ما وجب عَلَيْهَا ، وقيل : وجب على كل منهما كفارة كاملة ، ويتحمل عنها ثم يتداخلان .

قوله : ( وفي قول : عليها كفارة أخرى ) هو منسوب إلى « الإملاء »<sup>(٦)</sup> لأنها عقوبة تتعلق بالوطء ، فاشتركا فيها كحد الزنا .

والخلاف فيما إذا مكنت المرأة طائعة صائمة ، فإن كانت مفطرة بحيض أو غيره ، أو صائمة ولم يبطل صومها لكونها نائمة مثلاً . . فلا كفارة عليها قولاً واحداً .

ومحل الثالث : إذا وطئت في قبلها ، فإن وطئت في الدبر . . فلا كفارة عليها ، وعلى الثالث : إذا كانت متحيرة ، ووطئت في نهار رمضان . . لا تلزمها الكفارة على الصحيح من « زيادة الروضة » في ( الحيض )<sup>(٧)</sup> .

وتظهر فائدة القول الأول والثاني فيما إذا وطئت بزنا أو شبهة ، أو كان

(١) كما سبق في الحديث بأول الفصل .

(٢) الوسيط ( ١/٤٢٨-٤٢٩ ) ، الوجيز ( ص : ١١٢ ) .

(٣) الأم ( ٣/٢٥١-٢٥٢ ) ، ( ٨/٧١٥ ) .

(٤) مختصر المزني ( ص : ٨٤ ) .

(٥) نهاية المطلب ( ٤/٣٧ ) .

(٦) راجع « نهاية المطلب » ( ٤/٣٧ ) .

(٧) روضة الطالبين ( ١/٢٧٠ ) .

وَتَلْزَمُ مَنْ انْفَرَدَ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ وَجَامَعَ فِي يَوْمِهِ .

وَمَنْ جَامَعَ فِي يَوْمَيْنِ . . لَزِمَهُ كَفَّارَتَانِ .

وَحُدُوثُ السَّفَرِ بَعْدَ الْجَمَاعِ لَا يُسْقِطُ الْكَفَّارَةَ ، وَكَذَا الْمَرَضُ عَلَى الْمَذْهَبِ .

الزوج مجنوناً . . فتلزمها الكفارة على الثاني دون الأول .

قوله : ( وتلزم من انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه ) لأنه من رمضان في حقه ، وقد هتك حرمة ، وعدم لزومه للكافة ليس بمانع ؛ كعدم لزومه للمسافر فيما إذا حكم الحاكم بالرؤية .

قوله : ( ومن جامع في يومين . . لزمه كفارتان ) أي : سواء أكَفَّرَ عن الأول أم لا ؛ لأن صوم كل يوم عبادة برأسها ، فلا تتداخل كفارتاهما ؛ كالحجَّتين إذا جامع فيهما ، ومن كرَّرَ الجماع في يوم واحد . . لا تجب عليه إلا كفارة واحدة بالأول .

قوله : ( وحدث السفر بعد الجماع ) أي : في يومه ( لا يسقط الكفارة ) لأن إنشاء السفر في أثناء النهار لا يبيح الفطر ، فلا يؤثر في إسقاط الكفارة ، وقيل : إنها تسقط كما لو طرأ المرض .

قوله : ( وكذا المرض على المذهب ) لأنه حين الجماع هتك حرمة الصوم ، وطريقة القولين أصح ، وأظهرهما : عدم السقوط ، والثاني : يسقط ؛ لأنه بان أن صوم اليوم لم يكن واجباً .

ولو ارتد بعد الجماع في يومه . . لم تسقط الكفارة بلا خلاف ، قاله الدارمي ، وحدث الجنون والموت يسقطها على الأظهر ، وكذلك الحيض إذا قلنا بوجوب الكفارة عليها .

وَيَجِبُ مَعَهَا قَضَاءُ يَوْمِ الْإِفْسَادِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَهِيَ : عِتْقُ رَقَبَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ . . فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ . . فَأِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ، فَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْجَمِيعِ . . اسْتَقَرَّتْ فِي ذِمَّتِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، . . . . .

قوله : ( ويجب معها قضاء يوم الإفساد على الصحيح ) لأن في « سنن أبي داود » في الحديث المذكور : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للرجل : « وَصُمْ يَوْمًا » ، وإسناده جيد<sup>(١)</sup> .

وقال بهذا القول جمهور العلماء ، وقيل : لا يجب ؛ لأن الخلل الحاصل انجبر بالكفارة ، وقيل : إن كفر بالصوم . . دخل فيه القضاء ، وإلا . . فلا ؛ لاختلاف الجنسين ، قال الإمام : ولا خلاف أن المرأة يلزمها القضاء إذا لم تلزمها الكفارة .

قوله : ( وهي : عتق رقبة ، فإن لم يجد . . فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع . . فإطعام ستين مسكيناً ) لما تقدم في الحديث<sup>(٢)</sup> ، والإطعام لكل مسكين مد ؛ لما في الحديث : بَعَرَقٍ فِيهِ تَمَرٌ قَدْرُ خَمْسَةِ عَشَرَ صَاعًا<sup>(٣)</sup> .

ويشترط في الرقبة : أن تكون مؤمنة ، وأن تكون سليمة مما يخل بالعمل ، وأن يكون رقها كاملاً ، وأن يعتقها بلا عوض .

ولو شرع في الصوم أو الإطعام ثم قدر على المرتبة المتقدمة . . لم تلزمه في الأصح .

قوله : ( فلو عجز عن الجميع . . استقرت في ذمته في الأظهر ) يعني : الكفارة ؛ لأن أمر النبي صلى الله عليه وسلم للمجامع أن يكفر بما دفعه إليه مع

(١) سنن أبي داود ( ٢٣٩٣ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) سبق تخريجه أَوَّلَ الفصل .

(٣) أخرجه أبو داود ( ٢٣٩٣ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

فَإِذَا قَدَرَ عَلَى خَصْلَةٍ . . فَعَلَهَا .

وَالْأَصَحُّ : أَنَّ لَهُ الْعُدُولَ عَنِ الصَّوْمِ إِلَى الطَّعَامِ ؛ لِشِدَّةِ الْغُلْمَةِ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْفَقِيرِ صَرْفُ كَفَّارَتِهِ إِلَى عِيَالِهِ .

إخباره بعجزه<sup>(١)</sup> . . يدل على أنها ثابتة في الذمة .

قوله : ( فإذا قدر على خصلة . . فعلها ) أي : كما لو كان قادراً عليها حال الوجوب ، والثاني : يسقط ؛ كزكاة الفطر .

نعم ؛ لو عجز عن العتق والصوم ولم يملك من الطعام إلا مدّاً أو أمداداً . . لزمه إخراجه بلا خلاف ؛ إذ لا بدل له ، فلو قدر على بعض مد . . ففيه احتمال للإمام<sup>(٢)</sup> ، قال المصنف : وينبغي أن يجزم بوجوبه<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( والأصح : أن له العدول عن الصوم إلى الطعام<sup>(٤)</sup> لشدة الغلطة ) أي : الحاجة إلى النكاح ، قال الرافعي : إنه قضية كلام الأكثرين<sup>(٥)</sup> ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال للرجل : « صُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ » قال : يا رسول الله : وهل لقيت ما لقيت إلا من الصوم ؟! قال : « أَطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِيناً » . رواه البزار<sup>(٦)</sup> .

والثاني : لا ؛ لوجود القدرة على الصوم ، ورجحه الغزالي<sup>(٧)</sup> .

قوله : ( وأنه لا يجوز للفقير صرف كفارته إلى عياله ) كالزكوات وسائر

(١) سبق الحديث أول الفصل .

(٢) نهاية المطلب ( ٤٠٢ / ٣ ) .

(٣) روضة الطالبين ( ٢٨٢ - ٢٨٣ ) .

(٤) وفي « المنهاج » المطبوع : ( إلى الإطعام ) .

(٥) الشرح الكبير ( ٢٣٤ - ٢٣٦ ) .

(٦) مسند البزار ( ٨٠٧٣ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وراجع « التلخيص الحبير » ( ٤٥٢ / ٢ ) .

(٧) الوسيط ( ٤٢٩ / ١ ) ، الوجيز ( ص : ١١٢ ) ، الخلاصة ( ص : ٢١٧ ) .

الكفارات ، والثاني : نعم ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « أَطْعَمُهُ أَهْلَكَ »<sup>(١)</sup> .  
قال الرافعي : أجاب في « الأم » بثلاثة أجوبة ؛ أحدها : أنه ليس في الحديث ما يدل على وقوع التملك ، وإنما أراد أن يملكه ليُكْفَر ، فلما أخبره بحاجته . . صرفه إليه صدقة .

الثاني : أنه يحتمل أنه ملكه وأمره بالتصدق به ، فلما أخبره بحاجته . . أذن له في أكله وإطعام عياله ليُبَيَّن<sup>(٢)</sup> أن الكفارة إنما تجب إذا فضل عن الكفاية .  
الثالث : يحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم تطوع بالتكفير عنه ، وأذن له في صرفها إلى أهله ، فتكون فيه دلالة على جواز التطوع بالكفارة عن الغير ، وأنه يجوز للمتطوع صرفها إلى أهل المكفر عنه<sup>(٣)</sup> .

قال الإسنوي : والثالث منها نقله الشيخ أبو علي والقاضي حسين عن الأصحاب<sup>(٤)</sup> ، فقول المصنف : ( وأنه لا يجوز للفقير ) احتراز به : عن هذه المسألة ، فإن الصارف إنما هو الأجنبي المكفر .

\* \* \*

(١) سبق تخريجه أول الفصل .

(٢) وفي (أ) : ( ليتبين ) .

(٣) الشرح الكبير (٣/ ٢٣٥) ، الأم (٣/ ٢٥٠) .

(٤) المهمات (٤/ ١٢٤-١٢٥) .

## بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ

يُسَنُّ صَوْمُ الْإِثْنَيْنِ ، وَالْخَمِيسِ ، وَعَرَفَةَ ، .....

### ( بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ )

التطوع : التبرع بالشيء ، قاله الجوهري<sup>(١)</sup> وابن فارس ، والصوم من أعظم القربات ، والأحاديث الصحيحة في فضله كثيرة<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( يسن صوم الإثنين ، والخميس ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ ، فَأُحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ » . رواه الترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه<sup>(٣)</sup> ، وأبو داود والنسائي عن أسامة بن زيد نحوه<sup>(٤)</sup> .

قوله : ( وعرفة ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ » . رواه مسلم<sup>(٥)</sup> .

وهو صريح في تعيين السنة الماضية والمستقبلية ، وفي حديث آخر : « السَّنَةُ الْمَاضِيَّةُ وَالَّتِي تَلِيهَا »<sup>(٦)</sup> ، وحمله بعضهم على سنتين ماضيتين ،

(١) الصحاح ( ص : ٦٥١ ) .

(٢) منها : ما أخرجه البخاري ( ١٩٠٤ ) ، ومسلم ( ١١٥١ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه : قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( قَالَ اللَّهُ : كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّيَامَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ ) .

(٣) سنن الترمذي ( ٧٥٧ ) ، سنن ابن ماجه ( ١٧٤٠ ) .

(٤) سنن أبي داود ( ٢٤٣٦ ) ، سنن النسائي الكبرى ( ٢٩٨٩ ) .

(٥) صحيح مسلم ( ١١٦٢ ) عن أبي قتادة رضي الله عنه .

(٦) أخرجه النسائي في « الكبرى » ( ٣٠١٠ ) ، والبيهقي في « السنن الكبير » ( ٨٤٥٣ ) ، =



.....

## والأول أصح .

وتكفير السنة التي بعده ، قيل : إذا ارتكب فيها معصية يكفرها الصوم السابق كما يكفر ما قبله ، وقيل : بالعصمة عن ارتكاب ما يحتاج إلى كفارة .  
ثم التكفير إنما يكون في الصغائر ، والأصح : أن ارتكاب الكبيرة لا يمنع من تكفير الصغائر .

وقال ابن المنذر في قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا . . غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »<sup>(١)</sup> ، هذا قول عام يرجى أن يغفر له جميع ذنوبه صغيرها وكبيرها<sup>(٢)</sup> ، وَوَأَفَقَهُ صاحب « الذخائر » وإذا وجد ما يقتضي التكفير ولم يصادف معصية . . كتبت له به حسنات .

ويستثنى من إطلاق المصنف : الحاج الحاضر بعرفة ، فلا يستحب له الصوم بل يستحب له الفطر ليتقوى على الدعاء ، واقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup> .

وفي كراهة الصوم له وجهان ؛ أحدهما : نعم ؛ لما روى أبو داود وأحمد وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم : نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة . صححه ابن خزيمة<sup>(٤)</sup> ، وأصحهما : لا يكره لكنه خلاف الأولى ، قاله السبكي .

= وأحمد ( ٢٢٩٦٦ ) عن أبي قتادة رضي الله عنه . قال عبد الله - ابن أحمد - : ( قال أبي : لم يرفعه لنا سفيان ، وهو مرفوع ) . المسند ( ٢٢٩٦٦ ) .

(١) أخرجه البخاري ( ١٩٠١ ) ، ومسلم ( ٧٦٠ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) الإقناع ( ٢٠١ / ١ ) .

(٣) أخرجه البخاري ( ١٦٥٨ ) ، ومسلم ( ١١٢٣ ) عن أم الفضل بنت الحارث رضي الله عنها .

(٤) سنن أبي داود ( ٢٤٤٠ ) ، مسند أحمد ( ٨١٤٦ ) ، صحيح ابن خزيمة ( ٢١٠١ ) عن

أبي هريرة رضي الله عنه .

وَعَاشُورَاءَ ، وَتَاسُوعَاءَ ، .....

قوله : ( وعاشوراء ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « صِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ » . رواه مسلم .

والأصح : أنه لم يكن واجباً ، وأما اليوم . . فالإجماع على عدم وجوبه .

قوله : ( وتاسوعاء ) لما روى مسلم عن ابن عباس قال : صام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء وأمر بصيامه ، فقالوا : يا رسول الله ؛ إنه يوم يعظمه اليهود والنصارى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فَإِذَا كَانَ الْعَامُ الْقَابِلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ صُمْنَا الْيَوْمَ التَّاسِعَ »<sup>(١)</sup> .

ومعناه عند أكثر العلماء : التاسع مع العاشر مخالفة لليهود ، فإنهم لا يصومون إلا يوماً واحداً ، ويؤيده ما روى الإمام أحمد عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « صُومُوا يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، وَخَالِفُوا الْيَهُودَ ؛ صُومُوا قَبْلَهُ يَوْمًا وَبَعْدَهُ يَوْمًا »<sup>(٢)</sup> .

ونص الشافعي على استحباب ذلك<sup>(٣)</sup> ، وقيل : للاحتياط حذراً من الغلط في العاشر .

ومذهب ابن عباس في جماعة<sup>(٤)</sup> ، ونقل عن الشافعي : أن عاشوراء هو التاسع من المحرم ؛ أخذاً من إظماء الإبل ، فإن العرب تسمي اليوم الخامس من الورد ربعاً والتاسع عشراً بكسر العين ، وقد روي عنه موافقة الجمهور<sup>(٥)</sup> .

(١) صحيح مسلم ( ١١٣٤ ) .

(٢) مسند أحمد ( ٢١٨٨ ) .

(٣) راجع « الأم » ( ١٠ / ٧٨ - ٨١ ) ، و« مختصر المزني » ( ص : ٨٨ ) ، و« الحاوي الكبير » ( ٣ / ٢٤١ ) ، و« المجموع » ( ٦ / ٤٠٦ ) .

(٤) أخرجه مسلم ( ١١٣٣ ) عنه رضي الله عنهما .

(٥) منها : ما سبق عنه رضي الله عنه آنفاً .

وَأَيَّامِ الْبَيْضِ ، وَسِتَّةَ مِنْ شَوَّالٍ ، .....  


---

وعاشوراء وتاسوعاء ممدودان ، وحكي عن أبي عمرو الشيباني قصرهما .  
 وسمي عاشوراء ؛ لأنه العاشر ، وقيل : لأنه عاشر كرامة أكرم الله بها هذه  
 الأمة ، وقيل : لأن الله أكرم فيه عشرة من الأنبياء .

قوله : ( وأيام البيض ) هكذا هو بإضافة ( أيام ) إلى ( البيض ) ؛ أي :  
 أيام الليالي البيض ، وهي : الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ؛  
 لحديث أبي ذر : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصوم من الشهر ثلاثة  
 أيام البيض : ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة . رواه النسائي والترمذي  
 وابن حبان<sup>(١)</sup> .

وفي رواية عنه : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا صُمْتَ مِنَ  
 الشَّهْرِ ثَلَاثًا . فَصُمْ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَخَمْسَ عَشْرَةٍ »<sup>(٢)</sup> .

ولو صام ثلاثة أيام من كل شهر غير الأيام البيض . . كان مستحباً ؛  
 لأحاديث كثيرة صحيحة<sup>(٣)</sup> ، فالحاصل : أن السنة صوم ثلاث من كل شهر ،  
 وأن تكون أيام البيض ، فإن صامها . . كان آتياً بالسُّنَّتَيْنِ ، وإن صام غيرها . .  
 أتى بإحداهما .

قوله : ( وستة من شوال ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ

---

(١) سنن النسائي ( ٢٤٢٢ ) ، سنن الترمذي ( ٧٧١ ) ، صحيح ابن حبان ( ٣٦٥٥ ) عن أبي ذر  
 رضي الله عنه ، واللفظ للنسائي .

(٢) أخرجه الترمذي ( ٧٧١ ) ، والنسائي ( ٢٤٢٤ ) عن أبي ذر رضي الله عنه ، واللفظ  
 للترمذي .

(٣) منها : ما أخرجه مسلم ( ١١٦٠ ) عن عائشة رضي الله عنها ، ومنها : ما أخرجه ابن خزيمة  
 ( ٢١٢٩ ) ، وابن حبان ( ٣٦٤١ ) ، وأبو داود ( ٢٤٥٠ ) ، والترمذي ( ٧٥٢ ) عن  
 عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

وَتَتَابُعُهَا أَفْضَلُ .

ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ . . كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ » . رواه مسلم<sup>(١)</sup> .

ورواه جماعة من الصحابة منهم ثوبان ، ولفظه : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ فَشَهْرٌ بِعَشْرَةِ أَشْهُرٍ ، وَمَنْ صَامَ سِتَّةَ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ . . فَذَلِكَ صِيَامُ السَّنَةِ » . رواه الإمام أحمد والنسائي وابن ماجه<sup>(٢)</sup> .

ولفظ الحديث<sup>(٣)</sup> بحذف الهاء هو الفصيح إذا حذف المعدود ، وفي بعض طرقه : ثبوت الهاء مع سقوط الأيام<sup>(٤)</sup> كعبارة المصنف وهو غريب .

فإن قيل : فالحسنة مطلقاً مضاعفة ، فإذا صام ستاً من ذي القعدة أو غيره كان كذلك . . فالجواب : أنه قد قيل : إن المعنى كان كصيام الدهر فرضاً ، وهذا مختص بما وردت به السنة .

ويحصل صوم السنة نفلاً بصيام ثلاثة أيام من كل شهر .

وقال ابن العماد : لو فاته رمضان ، وقضى عنه شوالاً . . استحَبَّ أَنْ يَصُومَ سِتًّا مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحِبُّ قِضَاءَ الصَّوْمِ الرَّاتِبِ . انتهى ، والتعليل عام في استحبابها عقب أي شهر قضى فيه .

قوله : ( وتتابعها أفضل ) أي : متصلة بيوم العيد مبادرة إلى العبادة ، فإن آخرها أو فرقها . . كان آتياً بأصل السنة ، وعن المتولي : أن التابع والتفريق سيان .

(١) صحيح مسلم ( ١١٦٤ ) عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه .

(٢) المسند ( ٢٢٨٤٧ ) ، سنن النسائي الكبرى ( ٣٠٦٧ ) ، سنن ابن ماجه ( ١٧١٥ ) واللفظ للإمام أحمد رحمه الله .

(٣) أي : حديث مسلم السابق .

(٤) أخرجه الدارمي ( ١٩٠٦ ) عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه .

وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ الْجُمُعَةِ ، ..... .

ومن المسنون : صوم الأشهر الحرم<sup>(١)</sup> ، وأفضلها : المحرم<sup>(٢)</sup> ، وصوم شعبان<sup>(٣)</sup> ، وصوم التسعة الأيام الأول من ذي الحجة<sup>(٤)</sup> ، وهي وإن كانت داخلة في صوم ذي الحجة فلها مزية على باقيه ، وألحق بها الغزالي التسع الأول من المحرم<sup>(٥)</sup> ، ومنه الصوم آخر كل شهر .

قوله : ( ويكره إفراد الجمعة ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا يَصُومُ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا أَنْ يَصُومَ قَبْلَهُ أَوْ يَصُومَ بَعْدَهُ » . متفق عليه<sup>(٦)</sup> .

وهذا هو المشهور الذي قطع به الجمهور ، وقيل : لا يكره ؛ لما روى الترمذي عن ابن مسعود قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من غرة كل شهر ثلاثة أيام ، وقل ما كان يفطر يوم الجمعة ، وقال : حسن غريب ، وصححه ابن عبد البر<sup>(٧)</sup> .

وعلى الأول : هو محمول على أنه كان يصله بالخميس ، بل جاء التصريح بذلك<sup>(٨)</sup> ، ومتى وصله بيوم قبله أو بعده أو وافق عادته في صوم يوم ، وفطر يوم .. لم يكره ، والصحيح : أن المعنى في النهي عن الإفراد الضعف عن العبادة ، وقيل : خوف المبالغة في التعظيم .

(١) أخرجه أبو داود ( ٢٤٢٨ ) عن مجيبة الباهلية عن أبيها - أو عمها - رضي الله عنهما .

(٢) أخرجه مسلم ( ١١٦٣ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) أخرجه أبو داود ( ٢٤٣١ ) عن عائشة رضي الله عنها .

(٤) أخرجه أبو داود ( ٢٤٣٧ ) عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم .

(٥) إحياء علوم الدين ( ١٢٠ / ٢ ) .

(٦) صحيح البخاري ( ١٩٨٥ ) ، صحيح مسلم ( ١١٤٤ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، واللفظ لمسلم .

(٧) سنن الترمذي ( ٧٥٢ ) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٨) كما في الحديث السابق آنفاً .

وَإِفْرَادُ السَّبْتِ ، وَصَوْمُ الدَّهْرِ غَيْرَ الْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ . . مَكْرُوهٌ لِمَنْ خَافَ بِهِ ضَرَرًا أَوْ فَوْتَ حَقٍّ ، وَمُسْتَحَبٌّ لِغَيْرِهِ .

قوله : ( وإفراد السبت ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا تَصُومُوا السَّبْتَ إِلَّا فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ » . رواه الأربعة ، وحسنه الترمذي ، وقال الحاكم : صحيح على شرط البخاري<sup>(١)</sup> .

والمعنى فيه : تعظيم اليهود ، ويؤخذ من هذا التعليل كراهة إفراد الأحد ؛ لتعظيم النصارى ، وصرح به صاحب « التعجيز » في « مختصر التنبيه » ، لكن روى النسائي وابن حبان : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أكثر ما يصوم من الأيام يوم السبت والأحد ، وكان يقول : « إِنَّهُمَا يَوْمَا عِيدٍ لِلْمُشْرِكِينَ فَأُحِبُّ أَنْ أُخَالَفَهُمْ »<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( وصوم الدهر غير العيد والتشريق مكروه لمن خاف به ضرراً أو فوت حق ، ومستحب لغيره ) نقل ذلك في « شرح السنة » عن الشافعي<sup>(٣)</sup> ، وبه قال جمهور العلماء ، وأطلق الغزالي : أن صوم الدهر سنة<sup>(٤)</sup> ، ويدل له أن حمزة بن عمرو الأسلمي لم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم سرد الصوم<sup>(٥)</sup> . وأطلق البغوي أنه مكروه<sup>(٦)</sup> ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا صَامَ مَنْ

(١) سنن أبي داود ( ٢٤٢١ ) ، سنن الترمذي ( ٧٥٤ ) ، سنن النسائي الكبرى ( ٢٩٧٠ ) ، سنن ابن ماجه ( ١٧٢٦ ) ، المستدرک ( ٤٣٥ / ١ ) عن عبد الله بن بُشر عن أخته الصَّماء رضي الله عنها ، وراجع « التلخيص الحبير » ( ٤٦٨ / ٢ - ٤٦٩ ) .

(٢) سنن النسائي الكبرى ( ٢٩٨٣ ) ، صحيح ابن حبان ( ٣٦١٦ ) عن أم سلمة وعائشة رضي الله عنهما .

(٣) شرح السنة ( ٣٦٥ - ٣٦٦ ) .

(٤) الوسيط ( ٤٣١ / ١ ) ، الوجيز ( ص : ١١٣ ) ، إحياء علوم الدين ( ١٢٣ / ٢ ) .

(٥) أخرجه ابن خزيمة ( ٢١٥٣ ) ، والنسائي في « الكبرى » ( ٢٩٠٠ ) .

(٦) التهذيب ( ١٨٨ / ٣ ) .

وَمَنْ تَلَبَّسَ بِصَوْمٍ تَطَوُّعٍ أَوْ صَلَاتِهِ . . فَلَهُ قَطْعُهُمَا وَلَا قَضَاءَ .

صَامَ الْأَبَدَ . متفق عليه<sup>(١)</sup> .

قوله : ( ومستحب لغيره ) كذا صرح به في « شرح مسلم »<sup>(٢)</sup> ، والذي في « الشرحين » و« الروضة » : عدم الكراهة لا الاستحباب<sup>(٣)</sup> ، وقال المتولي : إن صوم يوم وفطر يوم أفضل من سرد الصوم ؛ لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص<sup>(٤)</sup> ، واختاره السبكي ، وصرح باستحباب صوم داود القاضي أبو الطيب .

قوله : ( فوت حق ) يحتمل الواجب والمندوب .

قوله : ( ومن تلبس بصوم تطوع أو صلاته . . فله قطعهما ولا قضاء ) أما في الصوم . . فلما روت عائشة رضي الله عنها قالت : دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال : « هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ ؟ » فقلنا : لا ، قال : « فَإِنِّي إِذَا صَائِمٌ » ، ثم أتانا يوماً آخر فقلنا : يا رسول الله ؛ أهدي لنا حيس<sup>(٥)</sup> ، فقال : « أَرِنِيهِ فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا » فأكل ، وفي رواية : فأكل ثم قال : « قَدْ كُنْتُ أَصْبَحْتُ صَائِمًا » . رواه مسلم<sup>(٦)</sup> .

وأما في الصلاة . . فقياساً عليه ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون بعذر أو غيره ، لكن يكره الخروج بغير عذر ، وقيل : خلاف الأولى ،

(١) صحيح البخاري ( ١٩٧٧ ) ، صحيح مسلم ( ١٨٦ / ١١٥٩ ) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٢) شرح صحيح مسلم ( ٢٨٢ / ٤ ) .

(٣) الشرح الكبير ( ٢٤٨ / ٣ ) ، روضة الطالبين ( ٢٥٣ / ٢ ) .

(٤) أخرجه البخاري ( ١٩٧٧ ) ، ومسلم ( ١٨٦ / ١١٥٩ ) .

(٥) هو : تمر يخلط بسمن وأقط . مختار الصحاح ( ص : ١٢٦ ) .

(٦) صحيح مسلم ( ١١٥٤ ) عن عائشة رضي الله عنها .

وَمَنْ تَلَبَّسَ بِقَضَاءٍ . . حَرَّمَ عَلَيْهِ قَطْعُهُ إِنْ كَانَ عَلَى الْفَوْرِ ، وَهُوَ صَوْمٌ مَنْ تَعَدَّى بِالْفِطْرِ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْفَوْرِ فِي الْأَصَحِّ ؛ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ تَعَدَّى بِالْفِطْرِ .

ويستحب قضاؤه في الحالين .

وقوله : ( ولا قضاء ) أي : لا يجب ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم خير أم هانئ في صوم تطوع بين أن تفطر بلا قضاء ، وبين أن تتم صومها . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> .

ومن العذر : أن يشق على ضيفه أو مضيفه ، فيستحب الفطر ليأكل معه ، وحيث أفطر . . فالمذهب : أنه لا يثاب على ما مضى ، وحكي عن الشافعي : أنه يثاب ، قاله في « التتمة » .

وباقى التطوعات ؛ كالاعتكاف والطواف والوضوء حكمه : حكم الصلاة والصوم .

فلو عبر بتطوع . . كان أعم وأخصر ، قاله الإسنوي ، وقال السبكي : ومن دخل في حج تطوع ، أو عمرة تطوع ، أو يظنها عليه فلم يكن يلزمه إتمامها ؛ فإن أفسدها . . لزمه المضي في فاسدها ، ويجب القضاء .

قوله : ( ومن تلبس بقضاء . . حرم عليه قطعه إن كان على الفور ، وهو صوم من تعدى بالفطر ) لأن جواز قطعه ينافي وجوبه على الفور ، وتقسيم القضاء إلى ما هو على الفور ، وإلى ما هو على التراخي طريقة المراوغة ، وهي الصحيحة ، وأما العراقيون . . فيقولون : القضاء على التراخي مطلقاً .

قوله : ( وكذا إن لم يكن على الفور في الأصح ؛ بأن لم يكن تعدى بالفطر ) أي : يحرم عليه القطع ؛ لأنه صار متلبساً بالفرض ، ولا عذر به ،

(١) سنن أبي داود ( ٢٤٥٦ ) عن أم هانئ رضي الله عنها .



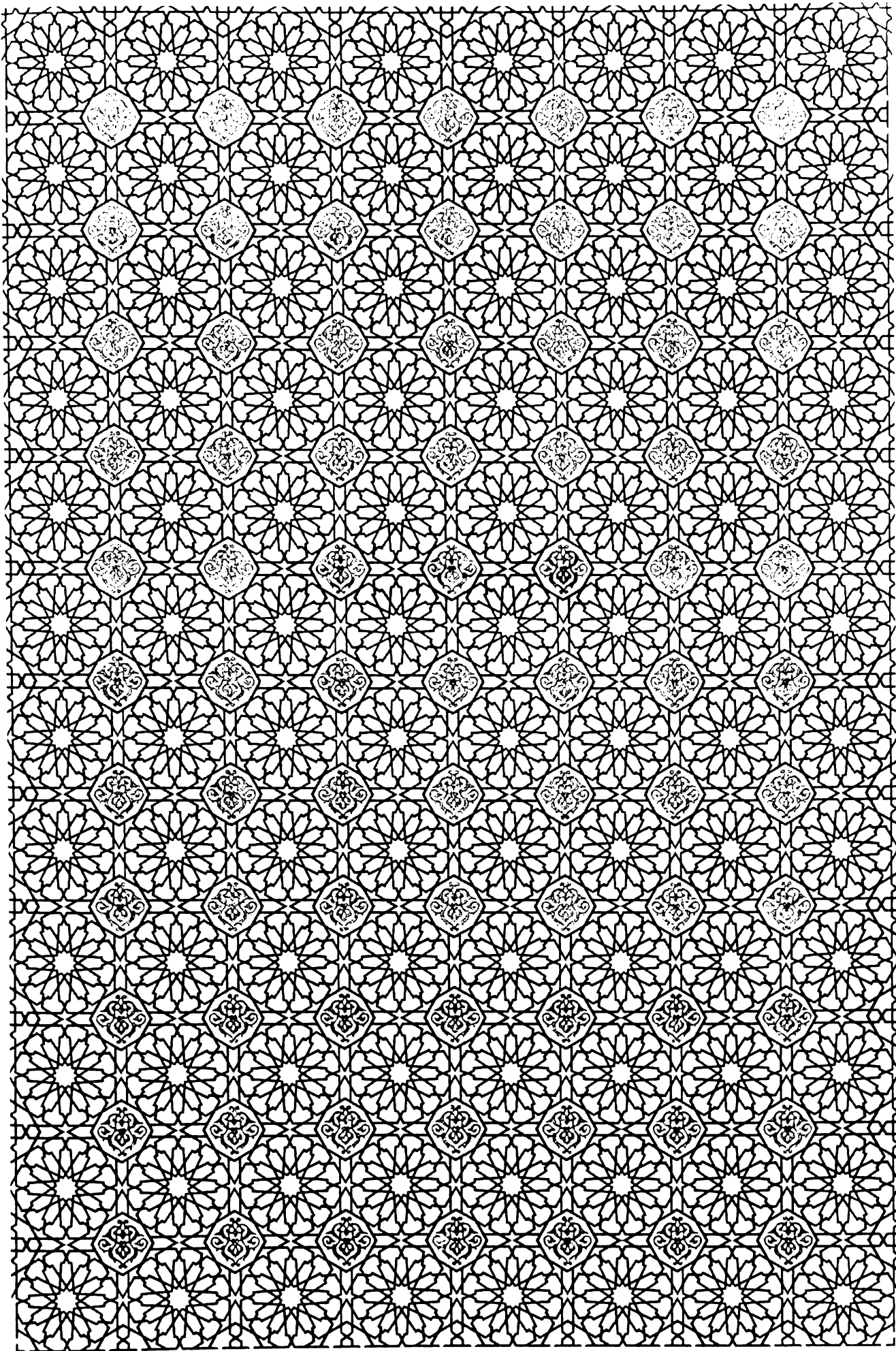
.....

---

فلزمه إتمامه ، كما لو شرع في الصلاة في أول الوقت . . فإنه لا يجوز له قطعها ، والثاني : لا يحرم ؛ لأنه متبرع بالشروع فيه ، فأشبهه المسافر يشرع في الصوم ثم يريد الخروج منه .

\* \* \*

# كتاب الاعتكاف



## كِتَابُ الْإِعْتِكَافِ

هُوَ مُسْتَحَبُّ كُلِّ وَقْتٍ ، وَفِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ أَفْضَلُ لِبَلِّ لَيْلَةِ الْقَدْرِ ، .....

### ( كتاب الاعتكاف )

هو في اللغة : عبارة عن الإقامة عَلَى الشيء خيراً كان أو شراً ، وفي الشرع : اللبث في المسجد بقصد القرية .

والأصل فيه : الكتاب<sup>(١)</sup> والسنة<sup>(٢)</sup> والإجماع .

قوله : ( هو مستحب كل وقت ) روي أنه صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ اغْتَكَفَ فَوَاقَ نَاقَةٍ . . فَكَأَنَّمَا أُغْتِقَ نَسَمَةٌ »<sup>(٣)</sup> .

والفواق بالفتح والضم<sup>(٤)</sup> : ما بين الحلبتين من الوقت .

قوله : ( وفي العشر الأواخر من رمضان أفضل لطلب ليلة القدر ) .

أفضلية الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان لأمرين : لملازمة النبي صلى الله عليه وسلم له<sup>(٥)</sup> ، وأشار المصنف إليه في ( الصوم )<sup>(٦)</sup> ، ولطلب

(١) وهو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ بَعْدَ أَنْتُمْ عَدِيقُونَ فِي الْمَسْجِدِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] .

(٢) منها : ما أخرجه البخاري ( ٢٠٢٥ ) ، ومسلم ( ١١٧١ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في العشر الأواخر من رمضان .

(٣) أخرجه العقيلي في « الضعفاء » ( ٢١٤ / ١ ) ، ( ١ / ٧٢ ) عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ رَابَطَ فَوَاقَ نَاقَةٍ . . حَرَمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » وقال الحافظ العقيلي : هذا حديث منكر ، وراجع « التلخيص الحبير » ( ٤٧٢ / ٢ ) .

(٤) وفي ( ب ) : ( بالضم والفتح ) .

(٥) أخرجه البخاري ( ٢٠٢٥ ) ، ومسلم ( ١١٧١ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٦) سبق في آخر سنن الصوم .

وَمِثْلُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى أَنَّهَا لَيْلَةُ الْحَادِي أَوْ الثَّالِثِ وَالْعِشْرِينَ .

ليلة القدر ، وطلبها وكثرة العبادة والدعاء فيها سنة ؛ لقوله تعالى : ﴿ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾ [القدر : ٣] ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ » ، وقال صلى الله عليه وسلم : « مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا . غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » . متفق عليهما<sup>(١)</sup> .

وهي أفضل ليالي السنة ، مختصة بهذه الأمة ، وسميت ليلة القدر ؛ أي : ليلة الحكم والفصل ؛ لأنها هي التي يفرق فيها كل أمر حكيم ، ولعظم قدرها .

وقال في القديم : من شهد العشاء والصبح ليلة القدر . . فقد أخذ بحظه منها ، وروى أبو الشيخ ابن حيَّان عن أبي هريرة مرفوعاً : « مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ رَمَضَانَ . . فَقَدْ أَذْرَكَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ » . نقله الحافظ زين الدين بن رجب<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( وميل الشافعي رحمه الله إلى أنها ليلة الحادي أو الثالث والعشرين ) نص الشافعي رحمه الله في « المختصر » يدل على انحصارها في العشر الأواخر<sup>(٣)</sup> ، وأنها تلزم ليلة بعينها لا تنتقل عنها وإن كانت مبهمة علينا ، لكن ليالي الوتر أرجى لها ، وأرجى الأوتار ليلة الحادي أو الثالث والعشرين ، أما ليلة الحادي . . فلحديث أبي سعيد الخدري في « الصحيحين »<sup>(٤)</sup> ،

(١) الأول : صحيح البخاري ( ٢٠١٧ ) ، صحيح مسلم ( ٢١٩ / ١١٦٩ ) عن عائشة رضي الله عنها وأرضاها ، واللفظ لمسلم ، الثاني : صحيح البخاري ( ١٩٠١ ) صحيح مسلم ( ٧٦٠ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) لطائف المعارف ( ص : ٣٤٠ ) ، والحديث أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ( ٢١٩٥ ) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » ( ٣٤٣٢ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) مختصر المزني ( ص : ٨٩ - ٩٠ ) .

(٤) صحيح البخاري ( ٢٠١٨ ) ، صحيح مسلم ( ١١٦٧ ) .

وإِنَّمَا يَصِحُّ الْاِعْتِكَافُ فِي الْمَسْجِدِ ، .....

وأما ليلة الثالث والعشرين . . فلحديث عبد الله بن أنيس في « صحيح مسلم »<sup>(١)</sup> .

واختار المصنف في « شرح المذهب » رأي المزني وابن خزيمة : أنها تنتقل في كل سنة إلى ليلة من ليالي العشر ؛ جمعاً بين الأحاديث<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( وإنما يصح الاعتكاف في المسجد ) .

اعلم : أن أركان الاعتكاف أربعة ؛ أولها : المسجد ، واللبث والنية ، والمعتكف ، وعبر المصنف في النية بالاشتراط<sup>(٣)</sup> ، ومراده : ما لا بد منه ، فاشتراط المسجد ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه حتى نساءه لم يعتكفوا إلا فيه<sup>(٤)</sup> ، ولقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبْشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] .

ولو صح الاعتكاف في غير المسجد . . لم يختص تحريم المباشرة بالاعتكاف في المسجد ؛ لأنها منافية للاعتكاف مطلقاً ، فعلم أن المعنى من ذكر المساجد : بيان أن الاعتكاف إنما يكون فيها ، واقتضت الآية جوازه في كل مسجد ، ووسطح المسجد ورحبته منه ، فيصح الاعتكاف فيهما .

فرع : لا يصح الاعتكاف في مسجد أرضه مستأجرة ، ووقف بناؤه مسجداً على القول بصحة الوقف ، والحيلة في الاعتكاف فيه أن تُبْنَى فيه صفة أو نحوها ، وتوقف مسجداً ، فيصح الاعتكاف فيها كما يصح على سطحه

(١) صحيح مسلم ( ١١٦٨ ) .

(٢) المجموع ( ٤٥٧/٦ - ٤٥٨ ) ، صحيح ابن خزيمة ( ٥٧٣/٣ ) .

(٣) أي : فيما يأتي في قول المتن : ( ويشترط نية الاعتكاف ) .

(٤) راجع « التلخيص الحبير » ( ٤٧٥/٢ ) ، و« الدراية في تخريج أحاديث الهداية » ( ٩٧/٢ ) .

وَالْجَامِعُ أَوْلَى .

وَالْجَدِيدُ : أَنَّهُ لَا يَصِحُّ اعْتِكَافُ الْمَرْأَةِ فِي مَسْجِدِ بَيْتِهَا ، وَهُوَ الْمُعْتَزَلُ الْمُهَيَّأُ لِلصَّلَاةِ .

وَلَوْ عَيَّنَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فِي نَذْرِهِ الْإِعْتِكَافَ . . تَعَيَّنَ ، . . . . .

وجدرانه ، ذكره القمولي والإسنوي .

قوله : ( والجامع أولى ) لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما اعتكف في المسجد الجامع<sup>(١)</sup> ، ولئلا يحتاج إلى الخروج للجمعة ، وخروجاً من خلاف الزهري في آخرين فإنهم قالوا : لا يصح إلا في الجامع .

والقول بأن الجامع أولى هو في الاعتكاف التطوع ، والواجب الذي لا يعارض الجمعة ، أما فيما يعارضها . . فيكون واجباً ، ومقتضى التعليل بالخروج للجمعة : أنه إذا كان دون الأسبوع وليس يوم الجمعة فيها أن يستوي الجامع وغيره ، والقاضي حسين صرح فيها باستحباب الجامع .

قوله : ( والجديد : أنه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها ، وهو المعتزل المهيا للصلاة ) لأنه ليس بمسجد ؛ بدليل جواز المكث فيه للجنب ، وفي القديم : يصح ؛ لأنه مكان صلاتها .

وعلى الجديد : يكره الخروج للاعتكاف لمن يكره لها حضور الجماعة .

وعلى القديم : في صحة اعتكاف الرجل في مسجد بيته وجهان ؛ أصحهما : المنع .

قوله : ( ولو عين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف . . تعين ) أي :

(١) كما في « صحيح البخاري » ( ٢٠٤١ ) ، و« صحيح مسلم » ( ١١٧٣ ) ، وراجع « التلخيص الحبير » ( ٤٧٥ / ٢ ) ، و« الدراية في تخريج أحاديث الهداية » ( ٩٦ / ٢ - ٩٧ ) .

وَكَذَا مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ وَالْأَقْصَى فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَقُومُ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ مَقَامَهُمَا  
وَلَا عَكْسَ ، وَيَقُومُ مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ مَقَامَ الْأَقْصَى وَلَا عَكْسَ .

لا يقوم غيره مقامه ؛ لزيادة فضيلته ، وتعلق النسك به ، واختلفوا في المراد  
بالمسجد الحرام الذي تتعلق به زيادة الفضيلة ، ويتعين في النذر ، فجزم في  
« شرح المذهب » في ( استقبال القبلة ) : أن المراد به : الكعبة والمسجد  
حواليها<sup>(١)</sup> ، وقيل : الكعبة وما في الحجر من البيت ، وقيل : جميع بقاع  
الحرم ؛ لأنه غالب ما يراد بالمسجد الحرام حتى إن الماوردي لم يستثن من  
هذا إلا قوله تعالى : ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾<sup>(٢)</sup> [البقرة: ١٤٤] .

قوله : ( وكذا مسجد المدينة والأقصى في الأظهر ) أي : يتعينان بالنذر ،  
حتى لا يجزئ ما دونهما ؛ لأن الرحال تشد إليهما كالمسجد الحرام ،  
والثاني : لا يتعينان ؛ لأنه لا يتعلق بهما نسك .

ولا يتعين بالنذر ما سوى المساجد الثلاثة على الأصح ؛ كما لو عينه  
للصلاة ، وقيل : يتعين ؛ لأن الاعتكاف يختص بالمسجد ، بخلاف الصلاة ،  
وإذا قلنا : لا يتعين . . فيستحب الاعتكاف فيما عينه .

قوله : ( ويقوم المسجد الحرام مقامهما ) أي : مقام المسجدين إذا قلنا  
بالتعيين .

قوله : ( ولا عكس ) لأن المسجد الحرام أفضل ، فلا يسقط فرضه بما هو  
دونه .

قوله : ( ويقوم مسجد المدينة مقام الأقصى ولا عكس ) لأن مسجد المدينة  
أفضل .

(١) المجموع ( ١٩٠ / ٣ ) .

(٢) قوله : ( حتى إن الماوردي . . . ) إلى آخر الآية غير موجود في ( أ ) .



وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْاِعْتِكَافِ لُبُّ قَدْرِ يُسَمَّى عُكُوفًا ، وَقِيلَ :  
يَكْفِي الْمُرُورُ بِلا لُبِّ ، وَقِيلَ : يُشْتَرَطُ مَكْتُ نَحْوِ يَوْمٍ .

فرع : لو عين زمان الاعتكاف أو زمان الصوم في نذره . . فالصحيح : أنه يتعين ، فإن قدمه . . لم يجزئه ، وإن أخره . . أثم ، وأجزأه ، وكان قضاء .

قوله : ( والأصح : أنه يشترط في الاعتكاف لبث قدر يسمى عكوفاً ) لأن مادة لفظ ( الاعتكاف ) يقتضيه ، وهو زائد على طمأنينة الصلاة ، ولا يجب السكون بل يكفي التردد في أطراف المسجد .

قوله : ( وقيل : يكفي المرور بلا لبث ) أي : كالوقوف بعرفة ، هذا مقابل الأصح ، وهو اشتراط اللبث ؛ لأن تعبير المصنف أولاً يشمل<sup>(١)</sup> الخلاف في اللبث ، والخلاف في قدره .

قوله : ( وقيل : يشترط مكث نحو يوم ) هو مقابل الأصح في الاكتفاء بما يسمى عكوفاً ، والمراد بنحو اليوم : أكثره ، وحكى القاضي حسين وجهاً : أنه لا بد من يوم ، وعلى الأصح : لو نذر اعتكافاً مطلقاً . . كفاه عنه لحظة ، قال الرافعي : واستحب الشافعي أن يعتكف يوماً للخروج من الخلاف<sup>(٢)</sup> ، قال في « المهمات » : نقل الشيخ أبو حامد عن نص « الإملاء » : المستحب ألا ينقص عن يوم وليلة ، ومثله في « البحر » ، وقاله القاضي في « تعليقه »<sup>(٣)</sup> .

ولو نذر اعتكاف ساعة . . انعقد نذره .

والأولى لمن أراد الاعتكاف ، أو نذر اعتكافاً مطلقاً : ألا ينقص اعتكافه

(١) وفي ( ب ) : ( شمل ) .

(٢) الشرح الكبير ( ٢٥٢ / ٣ ) .

(٣) المهمات ( ١٦٠ / ٤ - ١٦١ ) .

وَيَبْطُلُ بِالْجَمَاعِ ، وَأَظْهَرُ الْأَقْوَالِ : أَنَّ الْمُبَاشَرَةَ بِشَهْوَةٍ ؛ كَلَمْسٍ وَقُبْلَةٍ تَبْطُلُهُ إِنْ أَنْزَلَ ، وَإِلَّا . . . فَلَا .

عن يوم ، وإذا نوى من غير نذر . . اعتكاف مدة جاز له الخروج منه ، ولكن يستحب الوفاء به .

قوله : ( ويبطل بالجماع ) أي : إذا كان ذاكراً للاعتكاف عالماً بالتحريم ، سواء أجامع في المسجد أم حين خرج لقضاء الحاجة ، أما في المسجد . . فلأية<sup>(١)</sup> ، ويحرم خارجه أيضاً إن كان الاعتكاف منذوراً ، قال في « المهمات » : ولا يتجه تحريمه في التطوع<sup>(٢)</sup> .

ولا فرق بين جماع وجماع ، وحكي قول : إنه لا يبطل إلا بجماع يوجب الحد ، وقضيته : ألا يفسد بإتيان البهيمة والدبر إذا لم نوجب به الحد .

ولا كفارة في إفساد الاعتكاف بالجماع ، وإذا بطل ؛ فإن لم يكن متتابعاً . . لم يبطل ما مضى بالجماع ، ويكمل ما بقي ، وإن كان متتابعاً . . بطل ما مضى ووجب قضاؤه ، وإن كان نفلاً . . فلا قضاء عليه ، وصح له ما مضى .

قوله : ( وأظهر الأقوال : أن المباشرة بشهوة ؛ كلمس وقبلة تبطله إن أنزل ، وإلا . . فلا ) كالصوم ، والثاني : تبطله مطلقاً ؛ لأنها مباشرة محرمة في الاعتكاف لعينها ، بخلاف الصوم فإن تحريمها فيه ؛ لخوف الإنزال ، والثالث : لا تبطله مطلقاً ؛ كالحج ، وعلى الأقوال الثلاثة : هي حرام كالجماع ؛ لعموم الآية .

وأما الاستمناة ؛ فإن قلنا : إذا لمس فأنزل لا يبطل . . فهنا أولى ، وإلا . .

(١) وهي قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبْشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] .

(٢) المهمات ( ١٦١ / ٤ ) .

وَلَوْ جَامَعَ نَاسِيًا . . فَكَجَمَاعِ الصَّائِمِ .  
وَلَا يَضُرُّ التَّطَيُّبُ وَالتَّزَيُّنُ . . . . .

فوجهان ؛ أحدهما في « شرح المذهب » : البطلان<sup>(١)</sup> .

واحترز بـ (المباشرة) : عما إذا نظر أو تفكر فأنزل . . فإنه لا يبطل ،  
وبالشهوة : عما إذا قبل بقصد الإكرام أو الشفقة .

قوله : ( ولو جامع ناسياً . . فكجماع الصائم ) أي : فيه الخلاف ،  
وصحح في « شرح المذهب » : أنه لا يفسد به الاعتكاف قطعاً<sup>(٢)</sup> ، وقيل :  
يفسد به قطعاً ؛ لأن عدم الفساد في الصوم قسناه على الأكل ناسياً ، وههنا ليس  
له أصل يقاس عليه ، والجاهل بالتحريم كنظيره في الصوم .

قوله : ( ولا يضر التطيب والتزين ) أي : بالاغتسال ، وقص الشارب  
ونحوه ، ولبس الثياب الحسنة ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان يُدني رأسه إلى  
عائشة فترجله وهو معتكف . متفق عليه<sup>(٣)</sup> .

ولا خلاف في ذلك إلا ما روي عن عطاء وطاوس من منعه من التطيب  
والتزين كالمحرم<sup>(٤)</sup> .

ولا شك أن مقصود الاعتكاف : الاجتماع على العبادة ؛ فمن أهمها :  
ذكر الله تعالى ، والصلاة ، وكذلك قراءة القرآن ، ودراسة العلم وكتابته ،  
ومذاكرة العلماء ، والتدريس .

وعن الإمام أحمد : أنه لا يستحب له إلا ذكر الله والصلاة .

(١) المجموع (٥١٣/٦) .

(٢) المجموع (٥١٤/٦) .

(٣) صحيح البخاري (٢٠٤٦) ، صحيح مسلم (٩/٢٩٧) عن عائشة رضي الله عنها .

(٤) راجع « المجموع » (٥١٤-٥١٥) .

وَالْفِطْرُ ، بَلْ يَصِحُّ اعْتِكَافُ اللَّيْلِ وَحْدَهُ .

وَلَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمٍ هُوَ فِيهِ صَائِمٌ . . لَزِمَهُ .

والجديد : أن الاشتغال بالحرفة ؛ من الخياطة ، والكتابة ، والبيع ، والشراء لا تبطل الاعتكاف ، لكن الأظهر : كراهة البيع والشراء في المسجد وإن قل للمعتكف وغيره إلا لحاجة ، وعن القديم : أن الاشتغال بالحرف يبطل الاعتكاف المنذور ، ورواه بعضهم في مطلق الاعتكاف .

قوله : ( والفطر ) أشار إلى أن الصوم ليس شرطاً لصحة الاعتكاف ، وهو الجديد ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الأول من شوال . رواه مسلم<sup>(١)</sup> ، وهو يتناول يوم العيد ، وعن القديم : أنه شرط .

قوله : ( بل يصح اعتكاف الليل وحده ) لحديث عمر رضي الله عنه : أنه نذر أن يعتكف ليلة في المسجد الحرام ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « أَوْفِ بِنَذْرِكَ » . متفق عليه ، وفي رواية للبخاري : « أَوْفِ بِنَذْرِكَ » ، اعتكفَ لَيْلَةً<sup>(٢)</sup> .

وقال الإمام : قال الأئمة : إذا قلنا بالقديم . . لم يصح الاعتكاف في الليل لا تبعاً ولا منفرداً<sup>(٣)</sup> ، وعند أبي حنيفة يجوز تبعاً .

قوله : ( ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم . . لزمه ) أي : اعتكاف اليوم في حال الصوم بلا خلاف ؛ لأن الاعتكاف بالصوم أفضل ، فإذا التزمه بالنذر . . لزمه كسائر القربات ، ويكفيه الصوم الواجب ؛ لأنه لم يلتزم بهذا

(١) صحيح مسلم ( ١١٧٣ ) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) صحيح البخاري ( ٢٠٣٢ ) ، صحيح مسلم ( ١٦٥٦ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما ، والرواية في « صحيح البخاري » ( ٢٠٤٢ ) .

(٣) نهاية المطلب ( ٨٠ / ٤ ) .

وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَائِماً أَوْ يَصُومَ مُعْتَكِفاً . لَزِمَاهُ ، وَالْأَصَحُّ :  
وُجُوبُ جَمْعِهِمَا .

وَيُشْتَرَطُ نِيَّةُ الْاِعْتِكَافِ ، .....

النذر صوماً ، وإنما نذر الاعتكاف بصفة وقد وجدت .

قوله : ( ولو نذر أن يعتكف صائماً أو يصوم معتكفاً . لزماه ) أي : لزمه  
بهذا النذر اعتكاف وصوم ، فلا يكفيه أن يعتكف في رمضان ونحوهما ، وجب  
صومه قبل ذلك أو بعده .

قوله : ( والأصح : وجوب جمعهما ) أي : فلا يجزئه الإتيان بهما  
منفردين ؛ لأن الصفة مقصودة ، فيلزم بالنذر ، وهذا هو المنصوص ،  
والثاني : لا يجب ؛ لأنهما عبادتان تفرد كل منهما عن الأخرى ، فلم يجب  
الجمع بينهما ؛ كالصوم والصلاة .

ومنهم من قطع في الثانية بعدم لزوم الجمع ، فعلى الأصح : لو شرع في  
الاعتكاف صائماً ثم أفطر . . يلزمه استئناف الصوم والاعتكاف ، وعلى الثاني :  
يكفيه استئناف الصوم .

فرع : لو نذر أن يعتكف مصلياً أو يصلي معتكفاً . . لزمه الصلاة  
والاعتكاف ، ولا يجب الجمع على المذهب ، والفرق : أن الصوم  
والاعتكاف كل منهما كف وإمساك ، والصلاة مباشرة أفعال لا مناسبة بينها  
وبين الاعتكاف .

قوله : ( ويشترط نية الاعتكاف ) أي : لا بد منها كالصلاة ؛ للحديث<sup>(١)</sup> ،  
ولأن اللبث في المسجد تارة يكون عادة ، وتارة يكون عبادة ، فَافْتَقَرَ إِلَى النِّية

(١) أخرجه البخاري ( ١ ) ، ومسلم ( ١٩٠٧ ) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

وَيَنْوِي فِي النَّذْرِ الْفَرْضِيَّةَ ، وَإِذَا أَطْلَقَ . . كَفَّتُهُ نِيَّتُهُ وَإِنْ طَالَ مُكْثُهُ ، لَكِنْ لَوْ خَرَجَ وَعَادَ . . احْتِاجَ إِلَى الْاسْتِثْنَاءِ .

وَلَوْ نَوَى مُدَّةً فَخَرَجَ فِيهَا وَعَادَ ؛ فَإِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ . . . . .

لتمتاز العادة عن العبادة .

قوله : ( وينوي في النذر الفرضية ) أي : ليمتاز عن التطوع .

فرع : لا يبطل الاعتكاف نية الخروج منه على الأصح ؛ كالصوم .

قوله : ( وإذا أطلق ) أي : نوى الاعتكاف ولم يعين مدة ( . . كفته نيته وإن طال مكثه ) لأن نيته صادقة عليه .

قوله : ( لكن لو خرج وعاد . . احتاج إلى الاستثناء ) أي : استثناء النية ، سواء خرج لقضاء الحاجة أو لغيره ؛ لأن الثاني اعتكاف جديد ، وفي « التتمة » : إذا عزم على العود عند الخروج . . كانت هذه العزيمة قائمة مقام النية ، واستشكله الرافعي بأن اقتران النية بأول العبادة شرط ، فكيف يحصل الاكتفاء بالعزيمة السابقة<sup>(١)</sup> ؟ و صوب في « شرح المذهب » ما في « التتمة » ، ووجهه بأنه لما أحدث النية عند إرادته الخروج . . صار كمن نوى المديتين بنية واحدة ؛ كمن نوى ركعتين ثم نوى جعلها أربعاً أو أكثر . . فإنه يصح<sup>(٢)</sup> .

قال ابن العماد : الفرق بينهما : أنه إذا نوى زيادة الصلاة . . صارت كالصلاة الواحدة ، والاعتكاف ليس كذلك ، فإن مدة الخروج يقطع الموالة بين العبادتين ؛ فقوي سؤال الرافعي .

قوله : ( ولو نوى مدة فخرج فيها وعاد ؛ فإن خرج لغير قضاء الحاجة . .

(١) الشرح الكبير ( ٢٥٨ / ٣ ) .

(٢) المجموع ( ٤٨٧ / ٦ ) .

لَزِمَهُ الاسْتِثْنَاءُ ، أَوْ لَهَا . . فَلَا ، وَقِيلَ : إِنْ طَالَتْ مُدَّةُ خُرُوجِهِ . .  
اسْتَأْنَفَ ، وَقِيلَ : لَا يَسْتَأْنَفُ مُطْلَقًا .

وَلَوْ نَذَرَ مُدَّةً مُتَتَابِعَةً ، فَخَرَجَ لِعُذْرِ لَا يَقْطَعُ التَّتَابُعَ . . لَمْ يَجِبِ اسْتِثْنَاءُ  
النِّيَّةِ ، وَقِيلَ : إِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ وَغُسْلِ الْجَنَابَةِ . . وَجَبَ .

لزمه الاستثناء ، أو لها . . فلا ) إذا عين زماناً كما إذا نوى اعتكاف يوم أو شهر  
إما تطوعاً أو نذراً لم يشترط فيه التتابع . . فالأصح : أنه لا يحتاج إلى تجديد  
النية عند العود إذا خرج لقضاء الحاجة ؛ لأنه لا بد منه ، فهو كالمستثنى عند  
النية ، وإن خرج لغيرها من الأعذار ؛ كغسل الجنابة ونحوها . . فلا بد من  
التجديد عند العود ، سواء طال الزمان أو قصر ؛ لأن اعتكافه قد انقطع  
بالخروج .

وقوله : ( لزمه الاستثناء ) معناه : لصحة الاعتكاف بعد العود ، أما أصل  
العود . . فلا يجب في التطوع .

قوله : ( وقيل : إن طالت مدة خروجه . . استأنف ) أي : سواء كان  
الخروج لقضاء الحاجة أو لغيره ؛ لتعذر البناء .

قوله : ( وقيل : لا يستأنف مطلقاً ) لأن النية شملت جميع المدة بالتعيين .

قوله : ( ولو نذر مدة متتابعة ، فخرج لعذر لا يقطع التتابع . . لم يجب  
استثناء النية ، وقيل : إن خرج لغير قضاء الحاجة وغسل الجنابة . . وجب ) .

اعلم : أنه إذا نذر اعتكافاً متتابعاً . . فالخروج لما لا بد منه كقضاء الحاجة  
والاغتسال لا يجب فيه تجديد النية عند العود قطعاً ، وألحق الرافعي بهما  
الأذان إذا جوزنا الخروج له<sup>(١)</sup> ، وقيل : إن طال الزمان . . ففي لزوم التجديد  
وجهان .

(١) الشرح الكبير ( ٢٧٨ / ٣ ) .

وَشَرَطُ الْمُعْتَكِفِ : الْإِسْلَامُ ، وَالْعَقْلُ ، وَالتَّقَاءُ عَنِ الْحَيْضِ وَالْجَنَابَةِ .

وأما ما منه بُدُّ ؛ أي : انفصال مما لا يقطع التتابع ؛ كما إذا خرج للأكل أو لغرض استثنائه ثم عاد . . فالأصح : أنه لا يجب التجديد أيضاً ؛ لشمول النية جميع المدة ، والثاني : يجب ؛ لأنه منه بُدُّ .

وَأَلْحَقَ الْإِسْنَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْحَيْضَ وَالنَّفَاسَ وَالْمَرَضَ وَقَضَاءَ الْعِدَّةِ بِقَضَاءِ الْحَاجَةِ فِي عَدَمِ الْخِلَافِ ، قَالَ : لِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْهَا<sup>(١)</sup> .

وَقَالَ السَّبْكِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : إِنْ مَا سِوَى قَضَاءِ الْحَاجَةِ وَالِاغْتِسَالِ وَالْأَذَانِ عَلَى الْخِلَافِ ، وَلَعَلَّهُ نَظَرَ إِلَى الْخِلَافِ فِي قَطْعِهَا لِلتَّابِعِ ، لَكِنْ يَخْذِشُهُ إِحْقَاقُهُ لِلْأَذَانِ بِقَضَاءِ الْحَاجَةِ فِي عَدَمِ الْخِلَافِ مَعَ جَرِيَانِ الْخِلَافِ فِي قَطْعِهِ لِلتَّابِعِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا رَاعُوا قَصْرَ الزَّمَانِ فِي الْخُرُوجِ لِلْأَذَانِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْحَيْضِ وَنَحْوِهِ فَإِنَّهُ طَوِيلٌ ؛ فَلِذَلِكَ جَرَى الْخِلَافُ فِي احْتِيَاجِهِ إِلَى التَّجْدِيدِ .  
وَأَفْهَمَ كَلَامُ الْمَصْنُفِ : أَنْ كُلَّ مَا يَقْطَعُ التَّابِعَ يَوْجِبُ اسْتِثْنَاءَ النِّيَّةِ قِطْعاً ، وَهُوَ كَذَلِكَ .

قوله : ( وشرط المعتكف : الإسلام ، والعقل ، والنقاء عن الحيض والجنابة ) أي : والنفاس ، فلا يصح اعتكاف كافر أصلي ولا مرتد ، ولا مجنون أو مغمى عليه ؛ لعدم النية ، ولا جنب ولا حائض ولا نفساء ؛ لأن مكثهم في المسجد معصية ، وذكر الروياني عن والده : أنه يصح شروع الجنب في الاعتكاف ثم يغتسل<sup>(٢)</sup> ، والصحيح : الأول .

ويصح من الصبي المميز ، ومن الرقيق ، والمرأة المزوجة بإذن السيد والزوج ، ولو اعتكفا بغير إذن . . صح مع التحريم ، ولهما إخراجهما .

(١) المهمات ( ١٩٩/٤ - ٢٠٠ ) .

(٢) بحر المذهب ( ٣/٣٣٥ ) .



وَلَوْ ارْتَدَّ الْمُعْتَكِفُ أَوْ سَكِرَ . . بَطَلَ ، وَالْمَذْهَبُ : بَطْلَانُ مَا مَضَى مِنْ  
اعْتِكَافِهِمَا الْمُتَتَابِعِ .

قوله : ( ولو ارتد المعتكف أو سكر . . بطل ) أي : بالنسبة إلى زمان الردة  
والسكر ، فلا يعتد به ؛ لعدم أهليتهما ، فإذا زالا ولم يكن الاعتكاف متتابعاً  
بنيا على ما مضى ، وقيل : يعتد بزمن السكر ، وقيل : بهما ، ولو شرب  
الخمر في حال اعتكافه ولم يسكر . . لم يبطل اعتكافه .

قوله : ( والمذهب : بطلان ما مضى من اعتكافهما المتتابع ) يعني : إذا لم  
يعتد بزمان الردة والسكر . . فهل يبقى ما تقدم معتداً به ، فيبنى عليه ، أو يبطل  
فيحتاج إلى الاستئناف إن كان الاعتكاف متتابعاً ؟ نص في « الأم » في المرتد  
على أنه لا يبطل ، فإذا أسلم . . بنى ، ونص في أنه لو سكر في اعتكافه ، ثم  
أفاق . . يستأنف<sup>(١)</sup> .

واختلف الأصحاب على طرق ؛ المذهب : بطلان اعتكافهما ؛ لأن ذلك  
أشد من الخروج من المسجد ، وحمل نصه في المرتد على أنه اعتكاف غير  
متتابع ، فإذا أسلم . . بنى ؛ لأن الردة لا تحبط ما سبق عندنا إلا إذا مات  
مرتداً ، ونصه في السكران على اعتكاف متتابع .

والطريق الثاني : تقرير النصين ، والفرق بأن السكران يمنع من المسجد  
بكل حال ؛ للآية<sup>(٢)</sup> ، بخلاف المرتد ؛ لأنه يجوز استتائبه فيه ، وذكر أصحاب  
الشيخ أبي حامد أن هذا الطريق هو المذهب .

والثالث : فيهما قولان ، والرابع : لا يبطل فيهما .

(١) الأم ( ١٥٥/٢ ) ، ( ٢٦٦/٣ ) ، وراجع « الحاوي الكبير » ( ٢٥٨/٣ ) ، و« بحر  
المذهب » ( ٣٣٦-٣٥٥/٣ ) .

(٢) وهي قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى ﴾ [النساء : ٤٣] .

وَلَوْ طَرَأَ جُنُونٌ أَوْ إِغْمَاءٌ.. لَمْ يَبْطُلْ مَا مَضَى إِنْ لَمْ يَخْرُجْ ، وَيُحْسَبُ  
 زَمَنُ الْإِغْمَاءِ مِنَ الْاِعْتِكَافِ دُونَ الْجُنُونِ ، أَوْ حَيْضٌ.. وَجَبَ الْخُرُوجُ ،  
 وَكَذَا الْجَنَابَةُ إِنْ تَعَذَّرَ الْغُسْلُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَلَوْ أُمِكنَ.. جَازَ الْخُرُوجُ ، وَلَا  
 يَلْزَمُ ، .....

وكان الصواب إفراد الضمير لا تثنيته ؛ لأن العطف بـ ( أو ) .

قوله : ( ولو طرأ جنون أو إغماء .. لم يبطل ما مضى إن لم يخرج )<sup>(١)</sup> لأنه  
 معذور ، وإن خرج ؛ فإن لم يمكن حفظه في المسجد .. لم يبطل كما لو حمل  
 العاقل ، وأخرج مكرهاً ، وإن أمكن ولكن شق .. فكالمرضى ، ففيه  
 القولان ؛ والمذهب : أنه لا ينقطع تتابعه ، وقد علم أن الأولى ترك التقييد  
 بعدم الخروج ؛ لاستواء حكمهما .

ولو جن بسبب لا يعذر فيه .. فهو كالسكران ، قاله البندنجي .

قوله : ( ويحسب زمن الإغماء من الاعتكاف ) كما في الصائم إذا أغمي  
 عليه بعض النهار ، وفيه وجه : أنه لا يحسب .

قوله : ( دون الجنون ) لمنافاته للعبادات البدنية .

قوله : ( أو حيض .. وجب الخروج ) أي : ولو طرأ حيض على  
 المعتكف .. وجب عليها أن تخرج ؛ لحرمة المكث عليها .

قوله : ( وكذا الجنابة إن تعذر الغسل في المسجد ) أي : يجب الخروج  
 لها .

قوله : ( فلو أمكن .. جاز الخروج ، ولا يلزم ) أي : يتخير ؛ فإن شاء ..  
 خرج ليغتسل ؛ صيانة لمروءته وللمسجد ، وإن شاء .. اغتسل فيه ؛ مراعاة

(١) وفي ( أ ) : ( إن لم يخرج به ) .

وَلَا يُحْسَبُ زَمَنُ الْحَيْضِ وَلَا الْجَنَابَةِ .

## فصل

للتتابع ، كذا جزم به الرافعي والمصنف<sup>(١)</sup> ، وحكى ابن الرفعة في الاغتسال في المسجد وجهين ، وصحح المنع<sup>(٢)</sup> .

قال السبكي : إذا كانت الجنابة بما لا يبطل الاعتكاف ؛ كالاختلام والجماع ناسياً.. فعليه أن يبادر إلى الغسل ؛ كيلا يبطل تتابع الاعتكاف ، فإن لم يفعل ومكث ؛ فإن طال مكثه.. بطل ، وإلا.. لم يبطل ، قاله المتولي والرويانى<sup>(٣)</sup> ؛ لأن الشافعي نص في الردة أنها لا تبطل ، قال السبكي : والأصح : بطلانه بالردة ، وهذا أولى ، فإنه يحرم عليه كثير المكث وقليله .

هذا إذا قدر على الخروج ، فإن لم يقدر ؛ بأن كان باب المسجد مغلقاً.. قال الرويانى : فإن كان الماء في المسجد.. اغتسل فيه ، وإن لم يكن فيه ماء.. تيمم ، ولا يبطل اعتكافه<sup>(٤)</sup> .

قوله : ( ولا يحسب زمن الحيض ولا الجنابة ) أي : لا يحسب زمنهما من الاعتكاف إذا اتفق المكث معهما في المسجد لعذر أو غيره ؛ لأنه حرام ، وإنما يباح للضرورة ، وفي الجنب وجه .

## ( فصل )

### [في الاعتكاف المنذور المتتابع]

اعلم : أن الناي للاعتكاف إن أطلق النية بنذر أو بغيره.. فقد سبق أن

(١) الشرح الكبير (٣/ ٢٦٢) ، روضة الطالبين (٢/ ٢٦٤) .

(٢) كفاية النبيه (٦/ ٤٥٤) .

(٣) بحر المذهب (٣/ ٣٣٥) .

(٤) بحر المذهب (٣/ ٣٣٥) .

إِذَا نَذَرَ مُدَّةً مُتَتَابِعَةً . . لَزِمَهُ .

وَالصَّحِيحُ : أَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّتَابُعُ بِلَا شَرْطٍ ، . . . . .

الأصح : أنه يكفي لبث قدر يسمى عكوفاً ، وإن قدره بمدة . . فإما أن يطلقها أو يعينها .

وأشار المصنف إلى الحالة الأولى بقوله : ( إذا نذر مدة متتابعة ) أي : كما لو قال : لله علي أن أعتكف شهراً متتابعاً ( . . لزمه ) كما لو شرط التتابع في الصوم ؛ لأنه وصف مقصود .

أما إذا نذر التفريق . . فلا يلزم ، بل يجوز متفرقاً ، وكذا متتابعاً على الأصح ، وقيل : قطعاً ؛ لأنه أفضل ، كذا أطلق الرافعي جواز التتابع فيما إذا نذر التفريق ، وقيده الغزالي في « الخلاصة » بما إذا لم يقصد أياماً معينة<sup>(١)</sup> ، وهو متعين ؛ لأن الأصح : أن زمن الاعتكاف يتعين بالتعيين ، قاله الإسني<sup>(٢)</sup> ، وعلى القول بوجوب التفريق : يفسد عليه بين كل يومين يوم .

قوله : ( والصحيح : أنه لا يجب التتابع بلا شرط ) كما لو نذر صوم شهر وأطلق . . لا يلزمه ، بل يستحب ، وخرّج ابن سريج قولاً أنه يلزم التتابع ، وعبر في « الروضة » بالمذهب<sup>(٣)</sup> ، وعلى الصحيح : لو لم يتعرض للتتابع لفظاً ، ولكن نواه بقلبه . . لم يلزمه على الأصح ؛ كما لو نذر أصل الاعتكاف بقلبه ، وأصحهما عند الروياني : أنه يلزمه<sup>(٤)</sup> ؛ كما لو قال : أنت طالق ، ونوى ثلاثاً ، واختاره السبكي رحمه الله .

(١) الشرح الكبير (٣/٢٦٥) ، الخلاصة (ص : ٢٢٠) .

(٢) المهمات (٤/١٨٣-١٨٤) .

(٣) روضة الطالبين (٢/٢٦٦) .

(٤) بحر المذهب (٣/٣٣٩-٣٤٠) .

وَأَنَّهُ لَوْ نَذَرَ يَوْمًا . . لَمْ يَجْزُ تَفْرِيقُ سَاعَاتِهِ ، . . . . .

ولو نذر اعتكافاً مطلقاً بلسانه ونوى بقلبه عشرة أيام . . هل يلزمه العشرة ؟  
فيه الوجهان .

قوله : ( وأنه لو نذر يوماً . . لم يجز تفريق ساعاته ) لأن المفهوم من لفظ  
اليوم المتصل ، والثاني : يجوز ؛ تنزيلاً للساعات من اليوم منزلة الأيام من  
الشهر ، وعلى هذا : تكفيه ساعات أقصر الأيام .

ومحل الخلاف : ما إذا غاير بين الساعات ، أما لو اعتكف ساعة ، وكررها  
بعينها من أيام إلى أن استكمل ساعات اليوم . . لم يجزئه جزماً ، حكاه  
الإسنوي عن القاضي حسين<sup>(١)</sup> ، ولو دخل في أثناء النهار ، وخرج بعد  
الغروب ، ثم عاد قبل الفجر ، ومكث إلى مثل ذلك الوقت . . فهو على  
الوجهين ، فلو لم يخرج بالليل . . قال الأكثرون : يجزئه ، سواء جوزنا  
التفريق أو مَنَعْنَاهُ ؛ لحصول التواصل بالبيتوتة ، وهو ظاهر نص الشافعي ،  
وقال أبو إسحاق : لا يجزئه ، قال الرافعي : وهو المتجه ؛ لأن الليلة ليست  
من اليوم<sup>(٢)</sup> ، فيكون المأتي به مفزاً ، ولو قال في أثناء النهار : لله علي أن  
أعتكف يوماً من هذا الوقت . . فقد اتفق الأصحاب على أنه يلزمه دخول  
المعتكف من ذلك الوقت إلى مثله من اليوم الثاني ، ولا يجوز الخروج  
بالليل ؛ ليتحقق التتابع .

تمة : لم يتعرض المصنف رحمه الله لاستتباع الليالي ، والناذر لاعتكاف  
يوم إن نوى بلا ليلة . . لم تلزمه ليلته بلا خلاف ، وإن أطلق . . فكذاك إلا على  
قول غريب ، وإن نواها . . لزمه اعتكافها مع اليوم ، اتفقوا عليه ، فالناذر

(١) المهمات (٤/ ١٨٥-١٨٦) .

(٢) الشرح الكبير (٣/ ٢٦٥) .

وَأَنَّهُ لَوْ عَيَّنَ مُدَّةً ؛ كَأُسْبُوعٍ وَتَعَرَّضَ لِلتَّابِعِ وَفَاتَتْهُ . لَزِمَهُ التَّابِعُ فِي الْقَضَاءِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ . لَمْ يَلْزَمْهُ فِي الْقَضَاءِ .

لاعتكاف يومين إن قيد بالتتابع . . لزمته الليلة التي بينهما عند الأكثرين ، ورجح البغوي وغيره أنها لا تلزمه<sup>(١)</sup> .

وإن أطلق . . لم يجب التتابع قطعاً ، ولا الليلة على الصحيح ، قال في « التحرير » : وفي « الأم » : وإذا جعل الله عليه اعتكاف يومين دخل قبل الفجر فاعتكف يوماً وليلة ويوماً ، إلا أن تكون له نية النهار دون الليل ، قال : ومقتضاه : لزوم الليلة وإن لم يشرط التتابع ولا نواه ، وهو أحد الأوجه<sup>(٢)</sup> . انتهى

فإن نذر اعتكاف عشرة أيام من آخر الشهر . . ففي دخول الليالي هذا الخلاف ، ولو نذر العشر الأخير . . دخلت الليالي بلا خلاف .

قوله : ( وأنه لو عين مدة ؛ كأُسْبُوعٍ وَتَعَرَّضَ لِلتَّابِعِ وَفَاتَتْهُ . . لزمه التتابع في القضاء ، وإن لم يتعرض له . . لم يلزمه في القضاء ) أشار إلى الحالة الثانية ، وهو أن يعين المدة المندورة ؛ كما إذا قال : لله علي أن أعتكف هذا الشهر ، أو : هذا العشر ، أو : عشرة أيام من الآن ، أو : هذا الأسبوع ؛ كما عبر به « المحرر »<sup>(٣)</sup> . . فيجب عليه الوفاء بنذره ، فإن كان تعرض للتتابع بأن قال : هذا الشهر متتابعاً ، وفاته . . لزمه التتابع في القضاء ؛ لأن تصريحه به يدل على قصده إياه ، وقيل : لا يجب ، أما إذا لم يتعرض للتتابع . . فلا خلاف في عدم وجوب التتابع في القضاء ؛ لأن التتابع فيه لم يقع مقصوداً ، بل من ضرورة تعيين الوقت .

(١) التهذيب ( ٢٢٧/٣ ) .

(٢) تحرير الفتاوى ( ٥٦٤/١ ) ، الأم ( ٢٦٦/٣ ) .

(٣) المحرر ( ٣٩٦/١ ) .

وَإِذَا ذَكَرَ التَّابِعَ ، وَشَرَطَ الْخُرُوجَ لِعَارِضٍ . . صَحَّ الشَّرْطُ فِي الْأَظْهَرِ ،

وقول المصنف : ( لزمه التابع في القضاء ) تنبيه على أن التابع في الأداء لا بد منه ؛ لضرورة الوقت في الأمثلة ، فلو أفسد آخره بخروج أو غيره . . فوجوب الاستئناف على الوجهين .

أما مثال المصنف وهو الأسبوع إذا أطلق . . فهل هو اسم لسبعة أيام ، حتى يجوز تفريقها ، أو لا بد فيها من قيد التابع ؟ قال السبكي رحمه الله : لم أر فيه تصريحاً ، والأقرب : الأول .

قوله : ( وإذا ذكر التابع وشرط الخروج لعارض . . صح الشرط في الأظهر ) قطع به الجمهور ؛ لأن الاعتكاف إنما يلزمه بالالتزام ، فيجب على حسب التزامه ، والثاني : لا يصح ؛ لأنه شرط يخالف مقتضى الاعتكاف المتتابع ، فيلغو ، فعلى الأول : إن عين ؛ كعيادة المرضى أو عيادة زيد أو تشييع جنازة . . خرج لما عينه فقط ، وإن أطلق وقال : لا أخرج إلا لشغل أو عارض . . جاز الخروج لكل شغل ديني ؛ كالجمعة والجماعة والعيادة ، أو دنيوي ؛ كلقاء السلطان ، واقتضاء الغريم ، ولا يبطل التابع ، ويشترط في الدنيوي : كونه مباحاً ، وفي وجه شاذ : لا يشترط .

فلو قال : إن عرض عارض قطع الاعتكاف . . فكما لو شرط الخروج إلا أن في شرط الخروج يلزمه العود عند قضاء تلك الحاجة ، وفيما إذا شرط القطع . . لا يلزمه ذلك ، وفي « زوائده » قال الروياني : قال أصحابنا : لو نذر اعتكافاً وقال : إن اخترت جامعت ، وإن اتفق لي جماع جامعت . . لم ينعقد نذره<sup>(١)</sup> ، ونقل في « شرح المذهب » : الاتفاق على البطلان فيما إذا شرط

(١) روضة الطالبين ( ٢ / ٢٧٥ ) .

وَالزَّمَانُ الْمَصْرُوفُ إِلَيْهِ لَا يَجِبُ تَدَارُكُهُ إِنْ عَيَّنَ الْمُدَّةَ ؛ كَهَذَا الشَّهْرِ ،  
وَالْأَلَا . . . فَيَجِبُ .

وَيَنْقَطِعُ التَّتَابُعُ بِالْخُرُوجِ بِلَا عُذْرٍ .  
وَلَا يَضُرُّ إِخْرَاجُ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ ، . . . . .

الخروج للجماع ؛ كما نقل الرافي<sup>(١)</sup> .

واحترز المصنف بقوله : ( لعارض ) : عما لو قال : إلا أن يبدو لي . .  
فإن الشرط باطل على الأصح ، لأنه علقه بمجرد الخيرة ، وهو ينافي الالتزام ،  
وإذا لم يصح الشرط . . قال صاحب « التهذيب » : لا ينعقد النذر على قولنا :  
لا يصح شرط الخروج من الصوم والصلاة .

وكان الصواب تعبير المصنف بالمذهب كما عبر في « الروضة »<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( والزمان المصروف إليه ) أي : لذلك العارض ( لا يجب تداركه  
إن عين المدة ؛ كهذا الشهر ) لأنه لم ينذر إلا اعتكاف ما عدا ذلك الزمان منه .  
قوله : ( وإلا . . فيجب ) أي : وإن لم يعين مدة ؛ كشهر أو أسبوع  
مطلق . . وجب التدارك ؛ لتتم المدة المنذورة ، وتكون فائدة الشرط : أن  
التتابع لا ينقطع به .

قوله : ( وينقطع التتابع بالخروج بلا عذر ) لمنافاته للبت ، ولا فرق بين  
اليسير والطويل .

قوله : ( ولا يضر إخراج بعض الأعضاء ) لأنه لا يسمى خارجاً ، ولا فرق  
بين أن يخرج رأسه أو يده أو إحدى رجليه أو كليهما وهو قاعد من غير اعتماد

(١) المجموع ( ٥٢٠ / ٦ ) ، الشرح الكبير ( ٢٦٨ / ٣ ) .

(٢) التهذيب ( ٢٣٨ - ٢٣٩ ) ، روضة الطالبين ( ٢٦٨ / ٢ ) .



وَلَا الْخُرُوجُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ ، .....  


---

عليهما ، فإن اعتمد على رجله . . فهو خارج .

قوله : ( ولا الخروج لقضاء الحاجة ) لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدخل علي رأسه وهو في المسجد ، فأرجله ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان إذا كان معتكفاً . رواه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup> .

لا يقال : لا دلالة في الحديث ، فإن الكلام في الاعتكاف المنذور ، والحديث في اعتكاف التطوع ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا عمل عملاً . . داوم عليه فصار كالمنذور في حق غيره ؛ ولذلك لما لم يعتكف في رمضان في سنة . . قضاها في شوال<sup>(٢)</sup> .

ولو كثر خروجه للحاجة لعارض يقتضيه . . فالأصح : أنه لا يضر نظراً إلى جنسه ، وقيل : يضر ؛ لندوره ، وله أن يتوضأ بعد قضاء الحاجة والاستنجاء خارج المسجد ؛ لأن ذلك يقع تابعاً ، ولا يجوز الخروج للوضوء على الأصح إذا أمكن في المسجد .

ومحل الخلاف : الوضوء الواجب ، أما المجدد . . فلا يجوز له الخروج قطعاً ؛ كما جزم به في « الشامل » و « التهذيب »<sup>(٣)</sup> و « الكافي » .

وفي معنى الخروج لقضاء الحاجة الخروج للاغتسال عند الاحتلام ، والخروج للأكل وإن أمكن في المسجد على الأصح ، ولا يجوز الخروج

---

(١) صحيح البخاري ( ٢٠٢٩ ) ، صحيح مسلم ( ٢٩٧ ) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) حديث دوامه صلى الله عليه وسلم على عمل أخرجه مسلم ( ١٤١/٧٤٦ ) عن عائشة رضي الله عنها ، وحديث قضاها صلى الله عليه وسلم الاعتكاف أخرجه مسلم أيضاً ( ١١٧٣ ) عن عائشة رضي الله عنها .

(٣) التهذيب ( ٢٢٩/٣ ) .

وَلَا يَجِبُ فِعْلُهَا فِي غَيْرِ دَارِهِ ، وَلَا يَضُرُّ بَعْدُهَا إِلَّا أَنْ يَفْحَشَ فَيَضُرَّ فِي الْأَصَحِّ .

وَلَوْ عَادَ مَرِيضاً فِي طَرِيقِهِ . . لَمْ يَضُرَّ مَا لَمْ يَطْلُ وَقُوفُهُ أَوْ يَغْدِلَ عَنْ طَرِيقِهِ .

للشرب إذا وجد الماء في المسجد على الأصح .

قوله : ( ولا يجب فعلها في غير داره ) يعني : إذا كان للمسجد سقاية . . لم يكلف قضاء الحاجة فيها ؛ لما فيه من المشقة ، وسقوط المروءة ، وكذا لو كان في جوار المسجد صديق وأمكنه دخول داره فإن فيه مع ذلك منة .

قوله : ( ولا يضر بعدها إلا أن يفحش فيضرب في الأصح ) لأنه قد يؤدي إلى أن يبقى طول يومه في الذهاب والمجيء ، اللهم إلا ألا يجد في طريقه موضعاً ، أو كان لا يليق بحاله أن يدخل لقضاء الحاجة غير داره . . فإنه لا يضر ، وقيل : لا يضر ؛ تمسكاً بجنس الخروج لقضاء الحاجة .

نعم ؛ لو كان له داران . . تعينت القربى في الأصح .

قوله : ( ولو عاد مريضاً في طريقه . . لم يضر ما لم يطل وقوفه ، أو يعدل عن طريقه ) يعني : لو خرج لقضاء الحاجة ، فعاد في طريقه مريضاً ؛ فإن لم يقف ولم يعدل عن الطريق ، بل اقتصر على السؤال والسلام . . لم يبطل قطعاً ؛ لما روى أبو داود عن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يمر بالمرضى وهو معتكف فيمر كما هو ، يسأل عنه ولا يُعَرِّجُ<sup>(١)</sup> .

والصحيح عنها : إن كنت لأدخل البيت للحاجة والمرضى فيه فما أسأل عنه إلا وأنا مارة . رواه مسلم<sup>(٢)</sup> .

(١) سنن أبي داود ( ٢٤٧٢ ) .

(٢) صحيح مسلم ( ٧/٢٩٧ ) .

وَلَا يَنْقَطِعُ التَّابِعُ بِمَرَضٍ يُخْرِجُ إِلَى الْخُرُوجِ ، .....

وإن طال وقوفه ، أو عدل عن طريقه عدولاً كثيراً . . بطل قطعاً ، وإن وقف قليلاً . . فالصحيح : أنه لا يضر ؛ لأنه قدر يسير ، ولم يخرج بسببه ، وحكى في « شرح المذهب » : القطع بذلك ، وصححه<sup>(١)</sup> .

فلو صلى في طريقه على جنازة من غير انتظار وتعريض . . لم يضر على المذهب ، وقيل : فيه الوجهان ، والأصح : أن التعريض اليسير للعبادة يضر ولو كان المريض في بيت من الدار التي يدخلها لقضاء الحاجة ؛ لما فيه من إنشاء سير لغير قضاء الحاجة ، فلذلك قيد المصنف الوقوف بالطول ، فأطلق العدول .

وعلم من كلام المصنف : أن ابتداء الخروج في الاعتكاف المنذور للعبادة ممتنع ، وهو المشهور ، أما إذا كان تطوعاً . . فهو جائز ، ويبطل اعتكافه ، وهل الخروج أفضل أو الاعتكاف ؟ قال الأصحاب : إنهما سواء ؛ لأنهما طاعتان .

قوله : ( ولا ينقطع التابع بمرض يحوج إلى الخروج ) أي : إذا خرج وذلك في صورتين :

إحدهما : إذا كان المرض يشق معه المقام لحاجته إلى الفراش والخادم وتردد الطبيب . . فيباح الخروج ، ولا ينقطع التابع على أظهر القولين .

الثانية : إذا كان يخاف من تلويث المسجد ؛ كالإسهال وإدرار البول . . فالمذهب : أنه لا ينقطع التابع ، وقيل : على القولين .

أما المرض الخفيف الذي لا يشق معه المقام في المسجد ؛ كالصداع

(١) المجموع (٤٩٩/٦) .

وَلَا بِحَيْضٍ إِنْ طَالَتْ مُدَّةُ الْاِعْتِكَافِ ، فَإِنْ كَانَتْ بِحَيْثُ تَخْلُو عَنْهُ . . انْقَطَعَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَا بِالْخُرُوجِ نَاسِياً عَلَى الْمَذْهَبِ ، . . . . .

والحمى الخفيفة . . فلا يجوز الخروج بسببه ، فإن خرج . . بطل التتابع .

قوله : ( ولا بحيض إن طالت مدة الاعتكاف ) يعني : أنه لا ينقطع التتابع بالحيض إذا كانت المدة المنذورة طويلة لا تخلو عن الحيض غالباً ؛ كشهـر ، بل تبني إذا طهرت ؛ كالحيض في صوم الشهرين المتتابعين ، وقيل : ينقطع التتابع به ، ولا يمكنها أن تأتي به حتى تأس .

قوله : ( فإن كانت بحيث تخلو عنه . . انقطع في الأظهر ) لإمكان التحرز عنه ، والثاني : لا ينقطع ؛ لأن جنس الحيض يتكرر بالجبلة ، فصار كقضاء الحاجة .

قوله : ( ولا بالخروج ناسياً على المذهب ) أي : لا ينقطع التتابع به كما لا ينقطع بالجماع ناسياً ، وأشار بالمذهب إلى طريقين ، وصحح في « شرح المذهب » و« أصل الروضة » طريقة القطع ، وصحح الرافعي طريقة الخلاف ، وأنهما وجهان ؛ أصحهما : أنه لا ينقطع ، والثاني : نعم ؛ لأن اللبث مأمور به ، والنسيان ليس عذراً في ترك المأمورات<sup>(١)</sup> .

فإن قلنا بالمذهب فلم يتذكر الناسي إلا بعد طول الزمان . . فوجهان ؛ كما لو أكل الصائم كثيراً ناسياً ، وأضاف في « الروضة » المكروه إلى الناسي ، لكن الرافعي اقتصر فيه على طريقة القولين ، وصححها المصنف في « شرح المذهب »<sup>(٢)</sup> ، والمراد : الإكراه بغير حق .

(١) المجموع (٥٠٨/٦) ، روضة الطالبين (٢٧٣/٢) ، الشرح الكبير (٢٧٦/٣) .

(٢) روضة الطالبين (٢٧٣/٢) ، الشرح الكبير (٢٧٦/٣) ، المجموع (٥٠٩/٦) .

وَلَا بِخُرُوجِ الْمُؤَذِّنِ الرَّاتِبِ إِلَى مَنَارَةٍ مُنْفَصِلَةٍ عَنِ الْمَسْجِدِ لِلْأَذَانِ فِي الْأَصَحِّ .

وَيَجِبُ قَضَاءُ أَوْقَاتِ الْخُرُوجِ بِالْأَعْذَارِ .....

قوله : ( ولا بخروج المؤذن الراتب إلى منارة منفصلة عن المسجد للأذان في الأصح ) لأنها مبنية للمسجد معدودة من توابعه ، ولأنه اعتاد صعودها ، وألف الناس صوته ، فجعلنا ذلك مستثنى .

وقد أفهم كلام المصنف : أنه إذا خرج إليها لغير الأذان ، أو غير المؤذن الراتب . . أنه يبطل ، وهو كذلك على الأصح ، والثاني : يبطل مطلقاً ، والثالث : لا يبطل مطلقاً .

قال السبكي : وصورة المسألة في منارة قريبة من المسجد مبنية له ، ولا يشترط أن تكون ملتصقة بحريم المسجد ، بل لو كان بينهما طريق وهي مبنية له . . كانت محل الأوجه .

ولا يجوز الاعتكاف في المنارة في هذين الحالين .

أما إذا كانت لغير المسجد الذي هو يعتكف فيه . . فيبطل اعتكافه بالذهاب إليها قطعاً ، صرح به الأصحاب ، وإن كانت في المسجد أو في رحبته . . أذن فيها ، ويصح الاعتكاف في التي في الرحبة نص عليه الشافعي<sup>(١)</sup> والأصحاب ، وإن لم يكن فيهما ، ولكن لها باب إلى أحدهما . . فإنه لا ينقطع التابع فيها لا للراتب ولا لغيره ، قاله المحاملي وغيره ؛ أي : بلا خلاف . انتهى

ولا ينقطع التابع بالخروج للتي ليست فيهما ، ولها باب إليهما لغير الأذان ، قاله الإسنوي .

قوله : ( ويجب قضاء أوقات الخروج بالأعذار ) أي : السابقة ؛ كالمرض

(١) مختصر البويطي ( ص : ٣٦٨ ) .

## إِلَّا أَوْقَاتَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ .

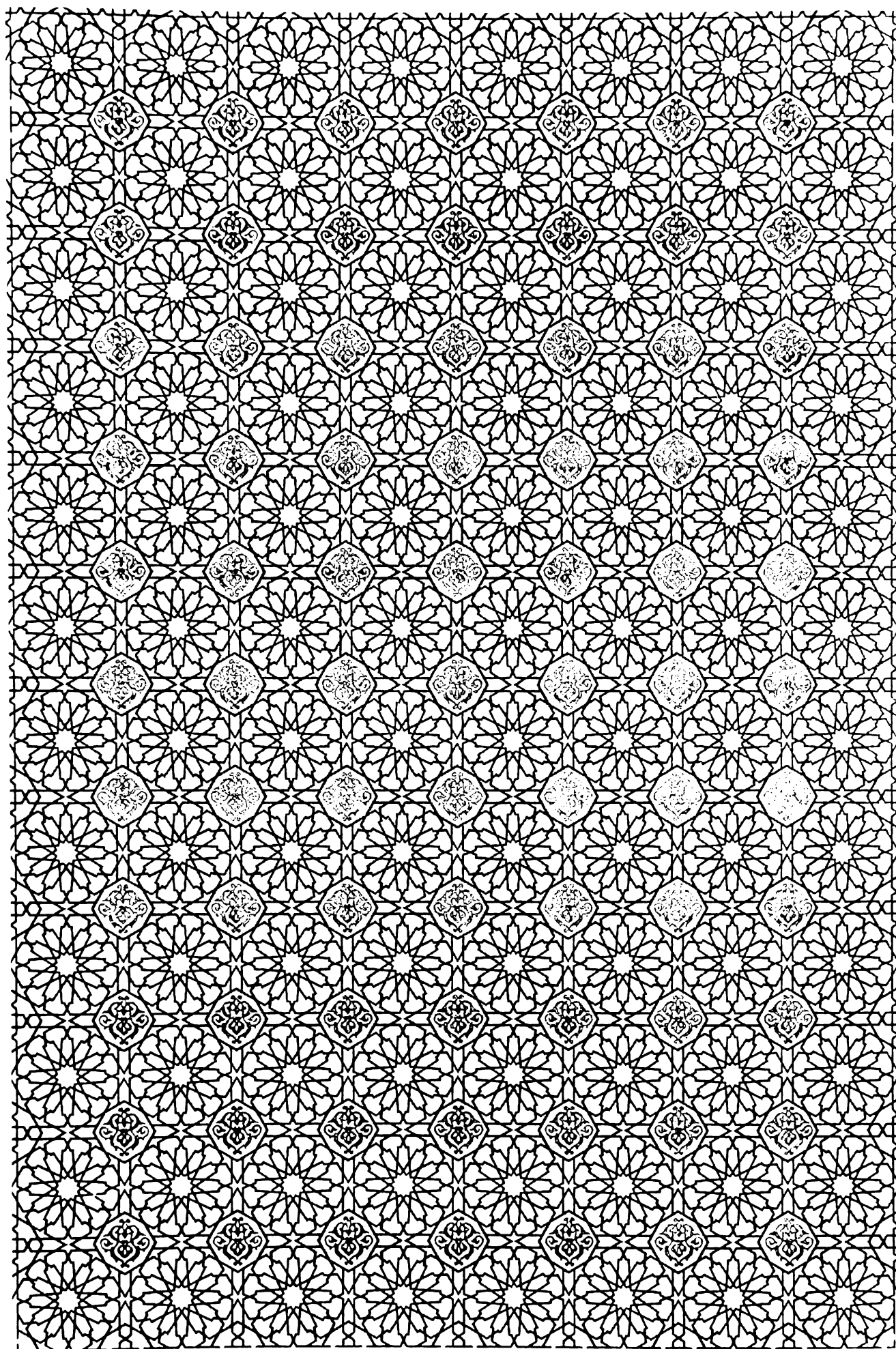
والحيض ؛ لأنه غير معتكف فيها ، وحكى الروياني في زمان الخروج ناسياً وجهين ؛ أحدهما : أنه لا يحتسب ، وعليه إعادة ذلك القدر<sup>(١)</sup> .

قوله : ( إلا أوقات قضاء الحاجة ) لأن حكم الاعتكاف منسحب عليها ، ولأنه لا بد منه ، قال الإسنوي : اقتصر الرافعي على أوقات قضاء الحاجة ، فتبعه المصنف ، وفي معنى أوقات قضاء الحاجة أوقات الأكل والوضوء إن جوزنا الخروج لهما ؛ كما صرح به في « البسيط » ، وابن الصلاح في « مشكلات الوسيط » ، وصرح الشيخ أبو علي السنجي بعدم القضاء للمؤذن يخرج للأذان ، والجنب يخرج للغسل ، والله أعلم<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

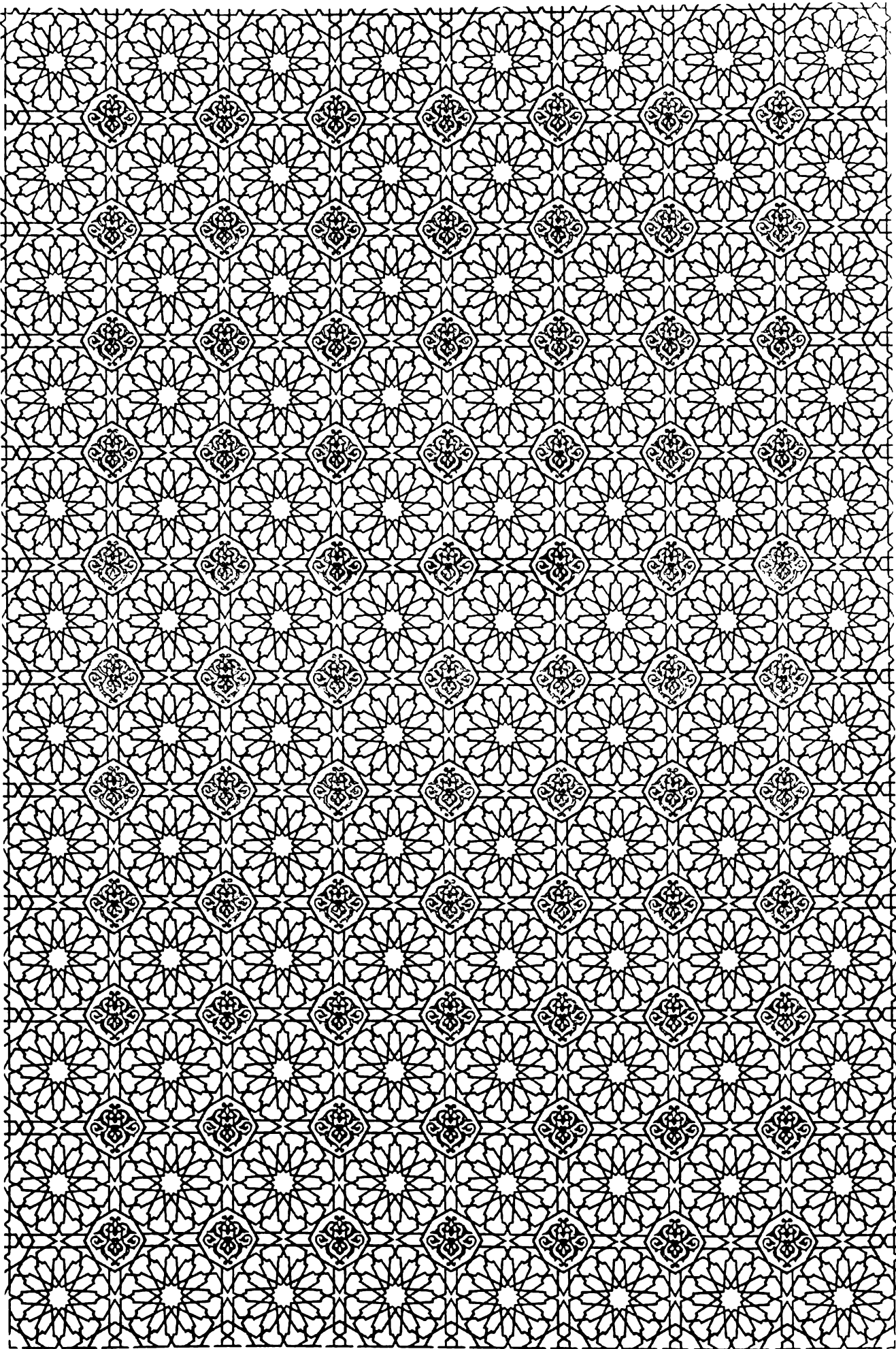
(١) بحر المذهب ( ٣/٣٢٧ ) .

(٢) المهمات ( ٤/١٩٩ - ٢٠٠ ) .



# كتاب الحج





## كِتَابُ الْحَجِّ

هُوَ فَرَضٌ ، وَكَذَا الْعُمْرَةُ فِي الْأَظْهَرِ .

### ( كِتَابُ الْحَجِّ )

الحج في اللغة : القصد ، وقال الخليل : هو كثرة القصد إلى من يعظم ، وفي الشرع : القصد إلى بيت الله الحرام للنسك .

وقرأ حمزة والكسائي وحفص : ﴿ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾<sup>(١)</sup> [آل عمران : ٩٧] بكسر الحاء ، والباقون بفتحها ، وقيل : هما لغتان ، وقيل : بالفتح المصدر ، وبالكسر الاسم .

قوله : « هو فرض » للآية<sup>(٢)</sup> ولحديث : « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ »<sup>(٣)</sup> . وهو مجمع عليه ، معلوم من الدين بالضرورة ، من جحده . . كفر . والمشهور الذي نصّ عليه الشافعي : أنه فرض بعد الهجرة<sup>(٤)</sup> ، والصحيح : أنه سنة ست .

قوله : « وكذا العمرة في الأظهر » لما روى الأربعة وابن حبان في « صحيحه » ، وصححه الترمذي والحاكم من حديث أبي رزين لقيط العقيلي رضي الله عنه أنه قال : يا رسول الله ؛ إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج

(١) راجع كتاب « الكشف عن وجوه القراءات السبع » ( ٣٥٣ / ١ ) .

(٢) وهي قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ [آل عمران : ٩٧] .

(٣) أخرجه البخاري ( ٨ ) ، ومسلم ( ١٦ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٤) مختصر المزني ( ص : ٩٣ ) .

وَشَرَطُ صِحَّتِهِ : الْإِسْلَامُ ، .....  
 \_\_\_\_\_

والعمرة ، ولا الظعن ، فقال : « حُجَّ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرْ »<sup>(١)</sup> .

وروى البيهقي بإسناد صحيح أنه عليه الصلاة والسلام قال : « الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَأَنْ تُقِيمَ الصَّلَاةَ ، وَأَنْ تُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ ، وَتَعْتَمِرَ ، وَتَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ ، وَتُتِمَّ الْوُضُوءَ ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ »<sup>(٢)</sup> .

والثاني : لا تجب ؛ لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة أواجبة هي ؟ قال : « لَا ، وَأَنْ تَعْتَمِرَ فَهُوَ أَفْضَلُ » . صححه الترمذي ، وقال المصنف : لا يغتر بكلام الترمذي في هذا ، فقد اتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف<sup>(٣)</sup> ، وبتقدير الصحة يحتمل أن المراد ليست واجبة على ذلك السائل ؛ لعدم استطاعته .

وإذا قلنا : إنها فرض . . فهي كالحج في شرط صحتها ، ومباشرتها ، ووجوبها .

والاستطاعة الواحدة كافية لوجوبهما جميعاً ، ولا تجبان بأصل الشرع إلا مرة واحدة .

والعمرة في اللغة : الزيارة ، يقال : اعتمر مكان كذا : إذا زاره ، وقيل : القصد .

قوله : ( وشرط صحته : الإسلام ) يعني : لا يشترط في صحة الحج

(١) سنن أبي داود ( ١٨١٠ ) ، سنن الترمذي ( ٩٤٧ ) ، سنن النسائي ( ٢٦٣٧ ) ، سنن ابن ماجه ( ٢٩٠٦ ) ، صحيح ابن حبان ( ٣٩٩١ ) ، المستدرک ( ٤٨١ / ١ ) .

(٢) السنن الكبير ( ٨٨٢٦ ) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٣) سنن الترمذي ( ٩٤٩ ) ، المجموع ( ٦٠٥ / ٧ ) .

فَلِلْوَلِيِّ أَنْ يُحْرِمَ عَنِ الصَّبِيِّ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ ، .....

والعمرة غير الإسلام ، ويكون الضمير راجعاً إلى ما ذكر ، لا إلى الحج فقط ، فلا يصحان من كافر أصلياً كان أو مرتدّاً ؛ لعدم أهليته للعبادة ، فلو ارتد في أثناء الحج أو العمرة .. فالأصح : أنه يبطل ؛ لأن الأصل في الشروط وجوب استمرارها إلى فراغ العبادة ، فلا يمضي فيه لا في الردة ولا بعد الإسلام ، ومن حج ثم ارتد ثم أسلم .. لم يلزمه الحج ؛ لأن الردة إنما تحبط إذا اتصل بها الموت .

قوله : ( فللولي أن يحرم عن الصبي الذي لا يميز ) أي : فيصح حج الصبي الذي لا يميز بإحرام وليه ؛ لحديث ابن عباس : أن امرأة رفعت صبياً في حجة الوداع ، فقالت : يا رسول الله ؛ ألهذا حج ؟ قال صلى الله عليه وسلم : « نَعَمْ وَلَكَ أَجْرٌ » . رواه مسلم<sup>(١)</sup> .

وفي سنن أبي داود : فأخذت بعضد صبي ، فرفعته من محفّتها<sup>(٢)</sup> . وظاهر هذا أنه كان طفلاً .

ولا فرق في الولي الذي يُحْرِمُ عن الصبي بين أن يكون حلالاً أو محرماً ، حج عن نفسه أو لم يحج ، وقيل : لا بد أن يكون حلالاً ، وكيفية إحرامه : أن ينوي جعله محرماً ، فيصير الصبي محرماً بمجرد ذلك ، وقيل : يقول : عقدت الإحرام له ، والأصح : أنه لا يشترط حضور الصبي ومواجهته .

قال الأصحاب : الولي الذي يحرم عن غير المميز ، ويأذن للمميز : هو الأب والجد أبو الأب وإن علا ، ولا يتولاه عند وجود الأب على الصحيح ، ولا يثبت ذلك للأم على المذهب ، ولا لسائر العصابات ؛ كالأخ والعم وبنيهما

(١) صحيح مسلم ( ١٣٣٦ ) .

(٢) سنن أبي داود ( ١٧٣٦ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

وَالْمَجْنُونِ ، وَإِنَّمَا تَصِحُّ مُبَاشَرَتُهُ مِنَ الْمُسْلِمِ الْمُمَيِّزِ .

على الأصح ، والأصح في « شرح المذهب » : ثبوته للوصي والقيم<sup>(١)</sup> ، فتُحْرَمُ عنه الأم إن كانت وصية .

فتلخص أن المراد بالولي : من يلي ماله ، وعليه إطلاق الكتاب ، والأصح من « زوائده » : أنه لو أذن الولي لمن يحرم عن الصبي<sup>(٢)</sup> . . . . . جاز ، فيردُّ على إطلاقه .

والأصح : أن القدر الزائد من النفقة بسبب السفر في مال الولي .

وتقييده بالذي لا يميز يشعر بأنه لا يجوز له الإحرام عن المميز ، والأصح في « أصل الروضة » : أن له ذلك<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( والمجنون ) يعني : أنه يجوز للولي أن يحرم عن المجنون قياساً على الصبي ، وفي وجه : لا يجوز الإحرام عنه ، فلو خرج الولي به بعد استقرار فرض الحج عليه ، وأنفق من ماله ، فإن لم يُفَقَّ حتى فات الوقوف . . . غرم له الولي زيادة نفقة السفر ، وإنْ أَفَاقَ وأحرم وحج . . . فلا غرم ، ويشترط في وقوعه عن حجة الإسلام : إفاقته عند الأركان الخمسة .

قوله : ( وإنما تصح مباشرته من المسلم المميز ) أي : لا يشترط فيها التكليف قياساً على الصلاة والصوم وغيرهما من العبادات ، سواء كان حرّاً أو عبداً ، فيصح من الصبي ؛ لأنه من أهل العبادة ، ولا بد من إذن الولي ؛ لأنه يتعلق به إيجاب مال ، فاشترط إذنه فيه ، ولا ينعقد دون إذنه على الأصح ، وقيل : ينعقد ، وله تحليله .

(١) المجموع ( ٢١/٧ - ٢٢ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ٣٩٨/٢ ) .

(٣) روضة الطالبين ( ٣٩٧/٢ - ٣٩٨ ) .

وَأِنَّمَا يَقَعُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ بِالْمُبَاشَرَةِ إِذَا بَاشَرَهُ الْمُكَلَّفُ الْحُرُّ ،  
فَيُجْزَىءُ حَجُّ الْفَقِيرِ دُونَ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ .

ومتى صار الصبي محرماً بإحرامه أو إحرام وليه . . فعل ما قدر عليه  
بنفسه ، وفعل به الولي ما عجز عنه ، فلو قدر على الطواف . . علّمه وطاف ،  
وإلا . . طيفَ به ، ويشترط إذا طاف به الولي أن يكون الولي متوضئاً ، وكذا  
الصبي أيضاً على الصحيح ، ويصلي الولي ركعتي الطواف عن غير المميز ،  
ويصليهما المميز على الصحيح .

ويشترط إحضار الصبي عرفة ، ومزدلفة ، وسائر المواقف ، ويناول  
الأحجار ويرميها إن قدر ، وإلا . . رمى عنه من لا رمي عليه ، ويستحب أن  
يضعها في يده ثم يأخذها فيرمي .

ويجب على الولي منع الصبي المحرم من محظورات الإحرام ، ومتى فرّط  
الولي في شيء من ذلك ، واقتضى الحال وجوب الدم . . وجب في مال الولي  
بلا خلاف ، وكذا إن لم يفرّط ، وأحرم بإذنه على الأظهر .

قوله : ( وإنما يقع عن حجة الإسلام بالمباشرة إذا باشره المكلف الحر )  
كان الأولى تعبيره بـ ( فرض الإسلام ) حتى تدخل العمرة .

وقوله : ( بالمباشرة ) لا حاجة إليه ، فإنه يشترط في الإجزاء عن الفرض :  
التكليف والحرية ، سواء باشر عن نفسه أو غيره .

قوله : ( فيجزئ حج الفقير ) لأن الاستطاعة إنما تعتبر ليسهل عليه فعل الحج .

قوله : ( دون الصبي والعبد ) أي : فلا يجزئ أحدهما عن حجة الإسلام  
بالإجماع ؛ كما نقله ابن المنذر<sup>(١)</sup> ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « أَيُّمَا صَبِيٍّ

(١) الإجماع ( ص : ٣٩ - ٤٠ ) .

وَشَرَطُ وَجُوبِهِ : الْإِسْلَامُ ، وَالتَّكْلِيفُ ، وَالْحُرِّيَّةُ ، وَالْإِسْتِطَاعَةُ ، وَهِيَ نَوْعَانِ :

أَحَدُهُمَا : اسْتِطَاعَةُ مُبَاشَرَةٍ ، وَلَهَا شُرُوطٌ :

حَجٌّ ثُمَّ بَلَغَ . . فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى ، وَأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ ثُمَّ أُعْتِقَ . . فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى « . رواه البيهقي بإسناد جيد<sup>(١)</sup> .

ولأن حجه وقع تطوعاً ، فلا يجزئ عن الواجب بعده ، وهذا إذا وقع البلوغ والعتق بعد الفراغ من الحج أو العمرة ، فإن وقع في أثناهما ؛ فإن كان في الحج قبل الوقوف ، أو في العمرة قبل الطواف . . أجزأه عن حجة الإسلام وعمرته ، لكن تجب عليه إعادة السعي في الحج إن كان قد سعى عقب طواف القدوم قبل البلوغ والعتق على الأصح ، وإلا . . فلا ، ولا دم على الأظهر ؛ إذ لا إساءة .

قوله : ( وشرط وجوبه : الإسلام ، والتكليف ، والحرية ، والاستطاعة ) هذه الشروط مجمع عليها ، لكن يستثنى من اشتراط الإسلام : المرتد فإنه واجب عليه ؛ لأنه حق التزمه بالإسلام ، فلا يسقط بالردة ؛ كدين الآدمي ، فإذا استطاع في حال رده ، ثم أسلم وهو معسر . . فالحج مستقر في ذمته ، ويقضى عنه من تركته إذا استمر به الإعسار إلى الموت ، أو زال قبله بحيث لم يتمكن ، بخلاف الأصلي إذا استطاع ثم أسلم معسراً . . فإنه لا يستقر حتى يستطيع في الإسلام .

قوله : ( وهي نوعان ؛ أحدهما : استطاعة مباشرة ، ولها شروط ) أي :

(١) السنن الكبير ( ٨٦٨٧ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وأخرجه ابن خزيمة ( ٣٠٥٠ ) وغيره .

أَحَدَهَا : وَجُودُ الزَّادِ وَأَوْعِيَّتِهِ ، وَمُؤْنَةُ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ ، وَقِيلَ : إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيْلَدُهُ أَهْلٌ وَعَشِيرَةٌ . . لَمْ تُشْتَرَطْ نَفَقَةُ الْإِيَابِ ، فَلَوْ كَانَ يَكْسِبُ مَا يَفِي بِزَادِهِ وَسَفَرُهُ طَوِيلٌ . . لَمْ يُكَلَّفِ الْحَجَّ ، . . . . .

توجد الاستطاعة عند اجتماعها ( أحدها : وجود الزاد ) لما روى الترمذي وحسنه من حديث ابن عمر : أن رجلاً قال : يا رسول الله : ما يوجب الحج ؟ فقال : « الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ » . وضعفه في « شرح المذهب »<sup>(١)</sup> .

قوله : ( وأوعيته ) لأنها من ضرورته ( ومؤنة ذهابه وإيابه ) أي : سواء كان له أهل أو عشيرة ، أو لم يكن على الأصح ؛ لأن الغربة عقوبة ( وقيل : إن لم يكن له ببلده أهل وعشيرة . . لم تشتط نفقة الإياب ) لأن البلاد كلها في حقه واحدة .

وتعبير المصنف بـ ( الواو ) تبعاً لـ « المحرر »<sup>(٢)</sup> يقتضي جريان الوجهين عند وجود الأهل فقط أو العشيرة فقط ؛ لأنه يصدق أن يقال : لم يوجد الأهل والعشيرة بل أحدهما ، لكن في « شرح المذهب » : اتفقوا على اشتراط نفقة الإياب عند وجود أحدهما<sup>(٣)</sup> ، فكان الصواب التعبير بـ ( أو ) .  
والوجهان في النفقة جاريان أيضاً في الراحلة .

وأصح احتمالي الإمام عنده وعند الغزالي اختصاص الوجهين بما إذا لم يكن له ببلده مسكن ، وأنه إذا كان مسكن . . فالوجه : القطع باشتراط نفقة الإياب<sup>(٤)</sup> .

قوله : ( فلو كان يكسب ما يفي بزاده وسفره طويل . . لم يكلف الحج )

(١) سنن الترمذي ( ٨٢٤ ) ، المجموع ( ٤١/٧ - ٤٢ ) .

(٢) المحرر ( ٤٠٠/١ ) .

(٣) المجموع ( ٤٤/٧ ) .

(٤) نهاية المطلب ( ١٣١/٤ ) ، الوسيط ( ٤/٢ ) ، الوجيز ( ص : ١١٧ ) .



وَأِنْ قَصُرَ وَهُوَ يَكْسِبُ فِي يَوْمٍ كِفَايَةً أَيَّامًا . . . كُفِّ .

الثاني : وجود الراحلة لمن بينه وبين مكة مرحلتان ، . . . . .

أي : تعويلاً على الكسب ؛ لأنه قد ينقطع عن الكسب لعارض ، وبتقدير ألا ينقطع . . فالجمع بين تعب الكسب والسفر تعظم فيه المشقة .

قوله : ( وإن قصر وهو يكسب في يوم كفاية أيام . . كلف ) لعدم المشقة ، وعبارة القاضي حسين : أنه إذا كان كسبه في كل يوم يكفيه لمدته . . لزمه ، وفيها إشعار بأن صورة المسألة : إذا كان كسب يوم يكفيه طول مدة حجه ، وعبارة المصنف وغيره محتملة لذلك ولغيره ، فإن كان يكسب كل يوم ما يكفيه لذلك اليوم ، ولا يفضل شيء . . لم يلزمه ؛ لأنه ينقطع عن كسبه في أيام الحج ، فيتضرر .

ومقتضاه : حمل الأيام في كلام الكتاب على أيام الحج من الثامن إلى آخر أيام التشريق ، قاله الإسنوي .

وأشار السبكي إلى أنهم لم يقولوا في الطويل بالوجوب وإن كان يكسب في يوم كفاية أيام ، قال : وكأنَّ السبب فيه أن في الخروج إلى السفر الطويل مع ذلك تغريراً وخطراً بخلاف القصير .

قوله : ( الثاني : وجود الراحلة لمن بينه وبين مكة مرحلتان ) أي : سواء وجدها ببيع أو استئجار ، قدر على المشي أو لا ؛ لحديث ابن عمر<sup>(١)</sup> .

نعم ؛ يستحب للقادر على المشي ألا يترك الحج إذا كان واجداً للزاد أو كسوباً ، كذا نقله الشيخ أبو حامد عن النص .

قال في « المهمات » : وحيث قلنا بالاستحباب . . فلا فرق بين الرجل

(١) سبق تخريجه آنفاً .

فَإِنْ لِحَقَّهُ بِالرَّاحِلَةِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ. . اشْتَرِطَ وَجُودُ مَحْمِلٍ ، وَاشْتَرِطَ شَرِيكٌ  
يَجْلِسُ فِي الشَّقِّ الْآخِرِ .

والمرأة ؛ كما صرح به جماعة منهم سليم في « المجرد » ، قال : إلا أن الاستحباب في حق الرجل أكد ، وذكر صاحب « التقريب » : أن للولي منعها<sup>(١)</sup> ، قال ابن العماد : ولعل هذا في حج التطوع عند التهمة ، وخشية الفتنة ، وإلا . . فلا منع .

والمراد بالمرحلتين : مسافة القصر .

قوله : ( فَإِنْ لِحَقَّهُ بِالرَّاحِلَةِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ. . اشْتَرِطَ وَجُودُ مَحْمِلٍ ، وَاشْتَرِطَ شَرِيكٌ يَجْلِسُ فِي الشَّقِّ الْآخِرِ ) يعني : أن من حصل عليه بركوب المقتب ضرر كضرر المشي ؛ كما صرح به الجويني<sup>(٢)</sup> . . يشترط في حقه وجود محمل وشريك يجلس في الشق الآخر ، سواء وجد مؤنة المحمل بتمامه أم الشق ، كذا قاله في « الوسيط » لأنه خسران بلا مقابل<sup>(٣)</sup> .

ومقتضى هذا التعليل : أن ما يحتاج إليه في سفره من الزاد وغيره يقوم مقام الشريك .

قال في « المهمات » : وكلام كثير من المختصرات يقتضي : تعيين الشريك<sup>(٤)</sup> ، قال ابن العماد : وهو المتجه ؛ لأن المعادلة بالزاد ونحوه لا تقوم في السهولة مقام الشريك .

ويشترط المحمل في حق المرأة مطلقاً ؛ لأنه أستر لها ؛ كما نقله

(١) المهمات (٢٠٥/٤-٢٠٦) .

(٢) حكاه عنه الإمام في « نهاية المطلب » (١٣٠/٤) .

(٣) الوسيط (٤/٢) .

(٤) المهمات (٢٠٧/٤) .

وَمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا دُونَ مَرَحَلَتَيْنِ وَهُوَ قَوِيٌّ عَلَى الْمَشْيِ . . يَلْزَمُهُ الْحَجُّ ،  
فَإِنْ ضَعُفَ . . فَكَالْبَعِيدِ .

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ فَاضِلَيْنِ عَنْ دِينِهِ ، وَمُؤْنَةٌ مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُمْ  
مُدَّةَ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ ، .....

الرافعي عن المحاملي وغيره<sup>(١)</sup> .

والمحمل : بفتح الميم الأولى وكسر الثانية ، وقيل : بالعكس .

قوله : ( ومن بينه وبينها دون مرحلتين وهو قوي على المشي . . يلزمه  
الحج ) لعدم المشقة ، ولأنه من حاضري البيت ، وفي وجه : لا يلزمه .

قوله : ( فإن ضعف . . فكالبعيد ) أي : في جميع ما تقدم ، ولا يؤمر  
بالزحف والحبو وإن أمكن ، وقيل : يلزمه الحبو .

قوله : ( ويشترط كون الزاد والراحلة فاضلين عن دينه ) لأنه إن كان  
حالاً . . فقضاؤه على الفور ، والحج على التراخي ، وإن كان مؤجلاً . . فبقاؤه  
في ذمته يضر به ؛ لأن نفسه مرتبهة به ، ولو قال صاحب الدين الحال : أمهلتك  
به إلى ما بعد الحج . . لم يلزمه الحج ، قاله من « زوائده »<sup>(٢)</sup> .

قال : ( ومؤنة من عليه نفقتهم مدة ذهابه وإيابه ) لئلا يضيعوا .

وتعبيره بالمؤنة أحسن من قول « المحرر » : نفقة من تلزمه نفقته<sup>(٣)</sup> ؛ لأنه  
يشترط أن يكون فاضلاً عن كسوتهم أيضاً ، ولفظ ( المؤنة ) يشمل النفقة ،  
والكسوة ، والخدمة ، والسكنى ، وإعفاف الأب ، وأجرة الطبيب ، وثمر  
الأدوية ، فكان الأولى أيضاً أن يقول : ( مؤنة من عليه مؤنته ) لأن القريب قد

(١) الشرح الكبير ( ٢٨٣/٣ - ٢٨٤ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ٣١٠/٢ ) .

(٣) المحرر ( ٤٠١/١ ) .

وَالْأَصْحَحُّ اشْتِرَاؤُ كَوْنِهِ فَاضِلًا عَنْ مَسْكِنِهِ وَعَبْدٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِحِدْمَتِهِ ، وَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ صَرْفُ مَالِ تِجَارَتِهِ إِلَيْهِمَا .

لا يعجز عن النفقة ، فلا تجب ، ويعجز عن غيرها من المؤن ، فتجب .  
والمؤنة تهمز ولا تهمز يقال : مَأْنَتْ أَمَانٌ بالهمز ، وَمُنْتُ أَمُونٌ بترك  
الهمز ، ومعناهما : الكلفة .

قوله : ( والأصح : اشتراط كونه فاضلاً عن مسكنه وعبد يحتاج إليه لخدمته ) أي : لزمانته أو منصبه ؛ كما يشترط في الكفارة ، وعلى هذا : لو كان معه نقد . . جاز صرفه إليهما ، وقيل : لا يشترط ، بل عليه بيع المسكن والخادم ، والاكتفاء بالاكتراء ، وهذا فيما إذا كانت الدار مستغرقة بحاجته ، وهي سكنى مثله ، والعبد عبد مثله ، فإن أمكن بيع بعض الدار ووفى ثمنه بمؤنة الحج ، أو كانا نفيسين لا يليقان بمثله ولو أبدلهما لَوَفَى التفاوت بمؤنة الحج . . لزمه ذلك .

ولا فرق في اعتبار المسكن والخادم بين المرأة المزوجة وغيرها ؛ كما اقتضاه إطلاق الرافعي<sup>(١)</sup> ؛ لأن الزوجية قد تنقطع ، قال ابن العماد : الوجه : وجوب بيع المسكن على المزوجة ؛ لاستغنائها في الحال والنظر إلى الحاجة في المستقبل غير معتبر ؛ كالفطرة .

قوله : ( وأنه يلزمه صرف مال تجارته إليهما ) أي : إلى الزاد والراحلة وإن بطلت تجارته كما يكلف بيعها في الدين ، وقيل : لا يلزمه ؛ لئلا يلتحق بالمساكين .

فرع : الصحيح : وجوب الحج على من ملك فاضلاً عما ذكر ، وخاف العنت ، لكن له التأخير ، والنكاح أفضل .

(١) راجع « الشرح الكبير » (٣/ ٢٨٥-٢٨٦) .

الثَّالِثُ : أَمْنُ الطَّرِيقِ ، فَلَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ سَبْعاً أَوْ عَدُوّاً أَوْ رَصِديّاً وَلَا طَرِيقَ سِوَاهُ.. لَمْ يَجِبِ الْحَجُّ . وَالْأَظْهَرُ : وَجُوبُ رُكُوبِ الْبَحْرِ إِنْ غَلَبَتِ السَّلَامَةُ ، .....

قوله : ( الثالث : أمن الطريق ) ليس المراد الأَمْنُ الْقَطْعِي ولا الذي يغلب في الحضر ، بل أمن كل مكان بحسبه .

قوله : ( فلو خاف على نفسه أو ماله سبعا أو عدواً أو رصدياً ولا طريق سواه.. لم يجب الحج ) لحصول الضرر ، سواء أكان العدو ، أو الرصدي كافراً أم مسلماً ، لكن إذا كانوا كفاراً ، وأطالق الحجاج مقاومتهم .. استحباب الخروج ، ويقاتلونهم ؛ لينالوا ثواب الحج والجهاد ، وإن كانوا مسلمين .. لم يستحب الخروج ، ولا القتال ، ويكره بذل المال للرصديين ؛ لأنهم يخوضون بذلك على التعرض للناس ، كذا أطلقه الرافعي والمصنف هنا<sup>(١)</sup> ، وقيدا في ( باب الإحصار ) الكراهة بما إذا كان الطالبون كفاراً<sup>(٢)</sup> ، وقال الروياني هنا : ظاهر المذهب : أنه لا يكره البذل للمسلم<sup>(٣)</sup> .

ولا فرق في المال الذي يخاف عليه بين القليل والكثير .

قوله : ( والأظهر : وجوب ركوب البحر إن غلبت السلامة ) إذا لم يكن له طريق غير البحر.. ففي وجوب ركوبه طرق ؛ أصحها : إن غلب الهلاك إما لخصوص ذلك البحر ، أو لهيجان الأمواج.. لم يجب ، وإن غلبت السلامة.. فقولان ؛ أظهرهما : أنه يجب كالبر ، والثاني : لا يجب ؛ لأن عوارض البحر عسرة الدفع ، وإن استويا.. فوجهان ؛ الأصح من

(١) الشرح الكبير ( ٢٩٢/٣ ) ، روضة الطالبين ( ٢٨٤-٢٨٥ ) .

(٢) الشرح الكبير ( ٥٢٥/٣ ) ، روضة الطالبين ( ٤٤٤-٤٤٥ ) .

(٣) بحر المذهب ( ٣٦٦/٣ ) .

« زوائده » : لا يجب<sup>(١)</sup> ، وقيل : يجب مطلقاً ، وقيل : لا يجب مطلقاً .  
 فإن أوجبنا ركوبه . . وجب الحج ، وإلا . . فلا ، وإذا قلنا : لا يجب . .  
 استحب على الأصح إن غلبت السلامة ، وإن غلب الهلاك . . حرم ، وإن  
 استويا . . فالأصح من « زوائده » : التحريم<sup>(٢)</sup> ، وإن كان له طريق في البر  
 آمن . . لزمه الحج قطعاً ، وهو مخير بين سلوكه ، وسلوك البحر حيث حكمنا  
 بجوازه .

قوله : ( وأنه تلزمه أجره البذر ) وهي : أن يستأجروا من يخفّهم<sup>(٣)</sup> ،  
 ويغلب على الظن أنهم يأمنون بذلك ؛ لأنها من أهبة الطريق ، وقيل :  
 لا تلزم ؛ لأنه خسران لدفع الظلم ، فأشبه الدفع إلى الظالم ، ولأن الطريق  
 يخرج بذلك عن الأمن ، ذكر هذين الوجهين الإمام ، وصحح الوجوب<sup>(٤)</sup> .  
 وقال الجمهور : إذا احتاج إلى خفارة . . لم يجب الحج ، فيحتمل أنهم  
 أرادوا ما يأخذه الرصدي ، وهذا لا يجب الحج معه بلا خلاف ، ورجحه  
 المصنف<sup>(٥)</sup> ، وهي غير مسألة الإمام ، ويحتمل أنهم أرادوا الصورتين .  
 قال السبكي : وينبغي أن يتقيد ما صححه بأجرة المثل ، حتى لو طلب  
 الخفير أكثر منها . . لم يجب .

وفي عطف ما ذكره الإمام على القولين قبله تساهل<sup>(٦)</sup> .

(١) روضة الطالبين ( ٢ / ٢٨٣ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ٢ / ٢٨٣ ) .

(٣) خَفَّرَ الرَّجُلَ ؛ أي : أجاره ، وكان له خفيراً يمنعه . مختار الصحاح ( ص : ١٣٧ ) .

(٤) نهاية المطلب ( ٤ / ١٥٠ ) .

(٥) روضة الطالبين ( ٢ / ٢٨٤ ) .

(٦) راجع « عمدة المحتاج » ( ٥ / ٣٣١ ) .

وَيُشْتَرَطُ وُجُودُ الْمَاءِ وَالزَّادِ فِي الْمَوَاضِعِ الْمُعْتَادِ حَمْلُهُ مِنْهَا بِثَمَنِ الْمِثْلِ ،  
وَهُوَ الْقَدَرُ اللَّائِقُ بِهِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، وَعَلَفِ الدَّابَّةِ فِي كُلِّ  
مَرَحَلَةٍ .

وَفِي الْمَرْأَةِ : أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا زَوْجٌ ، أَوْ مُحَرَّمٌ ، أَوْ نِسْوَةٌ ثَقَاتٌ ، . . . .

فائدة : البذرة بالمهملة والمعجمة هي : الخُفارة ، وهي عجمية معربة ،  
قاله ابن الصلاح<sup>(١)</sup> .

قال : ( ويشترط ) أي : لوجوب الحج ( وجود الماء والزاد في المواضع  
المعتاد حمله منها ) أي : حتى لو كان العام عام جذب ، وخلا بعض تلك  
المنازل عن أهلها ، أو انقطعت المياه . . لم يجب الحج ؛ لأنه إن لم يحمل  
معه لذلك . . خاف على نفسه ، وإن حمل . . لحقه مؤنة عظيمة ، أما حملهما  
على ما جرت العادة به في طريق مكة . . فواجب .

قوله : ( بثمان المثل ، وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان ) أي :  
وإن كان غالباً إذا وفي به ماله ، فإن لم يوجد إلا بزيادة على ثمن المثل . . لم  
يجب الحج .

قوله : ( وعلف الدابة في كل مرحلة ) لأن المؤنة تعظم في حمله ، ذكره  
البغوي وغيره ، وينبغي الرجوع فيه إلى العادة ، قاله في « شرح المذهب »<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( وفي المرأة : أن يخرج معها زوج ، أو محرم ، أو نسوة ثقات )  
أي : ويشترط في لزوم الحج للمرأة زيادة على ما سبق : وجدان أحد هذه  
الثلاثة ؛ لأن سفرها وحدها حرام وإن كانت في قوافل ؛ لخوف استمالتها

(١) شرح مشكل الوسيط ( ٢٨٦/٣ ) .

(٢) المجموع ( ٤٣/٧ ) .

وخديعتها ، قال صلى الله عليه وسلم : « لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ يُؤْمِنِينَ إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ » . متفق عليه<sup>(١)</sup> .

وألحقنا النسوة الثقات بالمحرم ؛ لأن المفسدة تندفع لوجودهن ، ولا يجب عليها الحج بوجود امرأة واحدة ، لكن يجوز لها الخروج معها لحجة الإسلام على الصحيح في « شرح المذهب »<sup>(٢)</sup> ، ولا يجوز أن تخرج مع الواحدة إلى ما لا يجب من الأسفار ، بل ولا مع النسوة الخالص على الأصح .

وعبارة المصنف تقتضي : اشتراط ثلاث نسوة غيرها ، واستبعده الإسنوي ، وقال : المتجه : الاكتفاء باجتماع ثلاث<sup>(٣)</sup> ، قال ابن العماد : والصواب : اعتبار ثلاث نسوة غيرها ؛ كما ذكره الأصحاب .

وفي « الإحياء » : يستحب : أن تكون الرفقة أربعة إذا ذهب اثنان في حاجة .. بقي اثنان يستأنس أحدهما بالآخر<sup>(٤)</sup> .

وهذا في النسوة أولى ، ويرد عليه العبد ، فإنه يكفي في الوجوب خروجه معها ؛ كما صرح به المرعشي وابن أبي الصيف مع كونه ليس محرماً لها ؛ بدليل انتقاض الوضوء بمسه ، لكنه كالمحرم في النظر إليها والخلوة بها .

قال في « المهمات » : ويشترط في حق الخنثى من المحرم : ما يشترط للمرأة ؛ لاحتمال الأنوثة ، فإن كان معه نسوة من محارمه .. جاز ، وإن كن أجنيات .. فلا ؛ لأنه تحرم عليه الخلوة بهن ، كذا نقله في « شرح المذهب »

(١) صحيح البخاري ( ١١٩٧ ) ، صحيح مسلم ( ٨٢٧ ) ( ٣٢٦١ ) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، واللفظ للبخاري .

(٢) المجموع ( ٥٦-٥٥/٧ ) .

(٣) المهمات ( ٢١٣/٤ ) .

(٤) إحياء علوم الدين ( ٣٥٥-٣٥٦/٤ ) .



وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ وُجُودُ مُحْرَمٍ لِإِحْدَاهُنَّ ، وَأَنَّهُ تَلْزَمُهَا أُجْرَةُ الْمُحْرَمِ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ إِلَّا بِهَا .

الرَّابِعُ : أَن يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ بِلَا مَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ .  
وَعَلَى الْأَعْمَى الْحَجُّ إِنْ وَجَدَ قَائِداً ، وَهُوَ كَالْمُحْرَمِ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ .

عن القاضي أبي الفتوح ، وصاحب « البيان »<sup>(١)</sup> .

قوله : ( وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ وُجُودُ مُحْرَمٍ لِإِحْدَاهُنَّ ) يعني :  
ولا زوج ؛ لاستحياء بعضهن من بعض ، والثاني : يشترط ؛ ليعينهن إذا نابهن  
أمر ، ولا خلاف أنه لا يشترط ذلك مع كل منهن .

قوله : ( وَأَنَّهُ تَلْزَمُهَا أُجْرَةُ الْمُحْرَمِ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ إِلَّا بِهَا ) أي : بالأجرة ،  
والخلاف مرتب على أجرة الخفير ، واللزوم في المحرم أظهر ؛ لأن الداعي  
إلى الأجرة معنى في المرأة ، فأشبهه مؤنة المحمل للمحتاج إليه .

قوله : ( الرَّابِعُ : أَن يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ بِلَا مَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ ) أي : فإن لم  
يثبت أصلاً ، أو كان يثبت بمشقة شديدة ؛ كمرض أو غيره . . فليس مستطيعاً  
للحج بنفسه .

واعلم : أن الراحلة هو : البعير الخالي عن المحمل ، وليس مراداً هنا ،  
بل المراد : ألا يقدر على الركوب في محملٍ ولا غيره .

قوله : ( وَعَلَى الْأَعْمَى الْحَجُّ إِنْ وَجَدَ قَائِداً ) أي : مع الشروط السابقة ،  
فيلزمه الحج بنفسه ، وقيل : لا يجب عليه مباشرة الحج بنفسه .

قوله : ( وَهُوَ ) أي : القائد ( كَالْمُحْرَمِ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ ) فتجب أجرته إذا  
امتنع إلا بها .

(١) المهمات ( ٢١٤/٤ ) ، البيان ( ٣٦/٤ ) ، المجموع ( ٥٧/٧ ) .

فَالْمَحْجُورُ عَلَيْهِ لِسْفِهِ كَغَيْرِهِ ، لَكِنْ لَا يَدْفَعُ الْمَالَ إِلَيْهِ ، بَلْ يَخْرُجُ مَعَهُ الْوَلِيُّ ، أَوْ يُنْصَبُ شَخْصاً لَهُ .

- النَّوعُ الثَّانِي : اسْتَطَاعَةُ تَحْصِيلِهِ بِغَيْرِهِ ، فَمَنْ مَاتَ وَفِي ذِمَّتِهِ حَجٌّ . . وَجَبَ الْإِحْجَاجُ عَنْهُ مِنْ تَرْكْتِهِ .

قوله : ( فالمحجور عليه لسفه كغيره ) أي : يجب عليه الحج إذا اجتمعت فيه الشروط .

قوله : ( لكن لا يدفع المال إليه ، بل يخرج معه الولي ، أو ينصب شخصاً له ) أي : ينفق عليه من مال السفه ، فلو تبرع الولي بمال وأعطاه للسفيه من غير تملك . . فلا منع .

فرع : من شرائط وجوب الحج بعد وجود ما تقدم : وجود رفقة يخرج معهم في الوقت المعتاد خروج أهل بلده فيه ، وبقاء زمان يتمكن فيه من السير لأدائه السير المعهود ، فإن احتاج إلى أن يقطع في كل يوم ، أو في بعض الأيام أكثر من مرحلة . . لم يلزمه الحج ، وإذا دامت الاستطاعة ، وتحقق الإمكان فلم يحج ومات أو زمن . . فالأصح : أنه يكون عاصياً من السنة الأخيرة من سني الإمكان .

قوله : ( النوع الثاني : استطاعة تحصيله بغيره ) المخاطب بالحج مأمور أن يفعله بنفسه إن قدر ، أو بنائبه في حياته أو بعد موته ، ولهذا ذكر الإحجاج عن الميت هنا .

قوله : ( فمن مات وفي ذمته حج . . وجب الإحجاج عنه من تركته ) لما روى مسلم عن بريدة قال : أتت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : يا رسول الله إن أُمِّي ماتت ولم تحج ، قال : « حُجِّي عَنْ أُمِّكِ »<sup>(١)</sup> .

وَالْمَعْضُوبُ الْعَاجِزُ عَنِ الْحَجِّ بِنَفْسِهِ إِنْ وَجَدَ أُجْرَةَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ بِأُجْرَةِ الْمِثْلِ .. لَزِمَهُ ، .....  
 \_\_\_\_\_

ولا فرق بين أن يُوصي به أو لا ، ويستوي في الحج عن الميت الوارث والأجنبي بإذن الوارث وبدونه كالدين ، فإن لم تكن له تركة .. بقي الحج في ذمته ، ولا يلزم الوارث الحج عنه ، لكن يستحب .

وقوله : ( في ذمته حج ) يشمل حج الإسلام والقضاء والنذر ، والذي استؤجر إجارة في الذمة .

قوله : ( والمعضوب العاجز عن الحج بنفسه إن وجد أجره من يحج عنه بأجرة المثل .. لزمه ) أي : سواء طرأ العضب بعد الوجوب ، أو بلغ معضوباً ؛ لما في « الصحيحين » عن ابن عباس : أن امرأة من خثعم قالت : يا رسول الله : إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يثبت على الراحلة ، أفأحج عنه ؟ قال : « نَعَمْ » ، وذلك في حجة الوداع<sup>(١)</sup> .

فإن لم يف ما يجده إلا بأجرة ماش .. فالأصح : وجوب الاستئجار ؛ إذ لا مشقة عليه في مشي الأجير ، ولو امتنع من الاستئجار .. لم يستأجر عليه الحاكم على الأصح .

فائدة : المعضوب بعين مهملة وضاد معجمة من العضب وهو : القطع ؛ كأنه قطع عن كمال الحركة والتصرف ، ويقال بالمهملة كأنه قطع عصبه ، وهو : من به علة لا يرجى زوالها ؛ كهرم ، أو زمانة ، أو مرض مأیوس منه ، وقال المتولي : محل جواز الاستئجار للمعضوب : إذا كان بينه وبين مكة مسافة القصر ، وإلا .. لم يجز ، بل يحج بنفسه ، ويستأجر من يحمله ؛ لقلة المشقة .

(١) صحيح البخاري ( ١٨٥٥ ) ، صحيح مسلم ( ١٣٣٤ ) .

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهَا فَاضِلَةً عَنِ الْحَاجَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِيمَنْ حَجَّ بِنَفْسِهِ ، لَكِنْ لَا تُشْتَرَطُ نَفَقَةُ الْعِيَالِ ذَهَاباً وَإِيَاباً .

وَلَوْ بَذَلَ وَلَدُهُ أَوْ أَجْنَبِيٌّ مَالاً لِلْأُجْرَةِ . . لَمْ يَجِبْ قَبُولُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ بَذَلَ الْوَلَدُ الطَّاعَةَ . . وَجَبَ قَبُولُهُ ، وَكَذَا الْأَجْنَبِيُّ فِي الْأَصَحِّ .

قوله : ( ويشترط كونها فاضلة عن الحاجات المذكورة فيمن حج بنفسه ، لكن لا تشترط نفقة العيال ذهاباً وإياباً ) لأنه إذا لم يفارق أهله يمكنه تحصيل نفقتهم .

نعم ؛ يشترط أن تكون فاضلة عن نفقتهم وكسوتهم ونحوهما يوم الاستئجار .

قوله : ( ولو بذل ولده أو أجنبي مالا للأجرة . . لم يجب قبوله في الأصح ) كبذل الرقبة في الكفارة ؛ لأن القبول اكتساب ، وهو لا يجب ، والثاني : يجب ؛ لحصول الاستطاعة ، ويجري الوجهان في بذل الأب للابن ، ولا فرق في جريان الخلاف في الصور الثلاث بين أن يكون المبدول له المال معضوباً ، أو صحيحاً فقيراً .

قوله : ( ولو بذل الولد الطاعة ) أي : للأب المعضوب في أن يحج عنه بنفسه ( . . وجب قبوله ) أي : فيلزمه أن يأذن له ؛ لأن الاستطاعة تارة تكون بالنفس ، وتارة بالأعوان ، ولا فرق في الولد بين الذكر والأنثى ، وفي وجه غريب : لا يجب .

قوله : ( وكذا الأجنبي في الأصح ) أي : كالولد ، وقيل : لا يلزم ؛ لأن الولد بضعة منه ، ونفسه كنفسه ، والأخ كالأجنبي قطعاً ؛ لأن استخدامه يثقل ، وكذا الأب والجد على المذهب .

ويشترط في باذل الطاعة : أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً حراً ، ليس عليه

حجة واجبة ، فلو بذل المطيع ليحج ماشياً . فالأصح من « زوائده » : أنه لا يجب القبول إذا كان أباً أو ولداً ؛ لأنه يشق عليه مشيهما ، ويجب إذا كان أجنبياً ، وحيث أوجباه فلم يقدر المطيع على زاد ، بل عول على الكسب . فوجهان ، ولو عول على السؤال . فوجهان مرتبان ، وأولى بالمنع<sup>(١)</sup> .

ويشترط : أن ينوي البازل الحج عن المعصوب ، ولا يجوز له أن يرجع بعد الإحرام قطعاً ، ويجوز قبله على الأصح .

## فصل

### في الاستئجار للحج

هو جائز لدخول النيابة فيه ، ويكون استئجار عين ؛ كقول المعصوب : استأجرتك لتحج عني ، أو الوارث : لتحج عن ميتي .

ويشترط : علم المتعاقدين بأعمال الحج ، فإن جهلها أحدهما . لم يصح ، وأن يكون في السنة الأولى من العقد ، بشرط أن يكون الخروج والحج فيما بقي منها مقدوراً للأجير ، فلو لم يكن . لم يصح العقد ، وإن عينا غير السنة الأولى . لم يصح أيضاً ، إلا أن تكون المسافة بعيدة لا يمكن قطعها في سنة ، فلا يضر التأخير ، وتعتبر السنة<sup>(٢)</sup> الأولى من سني الإمكان من ذلك البلد ، فإن لم يشرع في السنة الأولى لعذر أو غيره . . انفسخت .

ولا يشترط تعيين الميقات على الأظهر ، ويحمل على ميقات تلك البلدة في العادة الغالبة ، فإن جاوزه ، ثم أحرم عن المستأجر ؛ فإن عاد وأحرم منه . . فلا دم عليه ، ولا يحط من الأجرة شيء ، وإن لم يعد . . لزمه دم الإساءة

(١) روضة الطالبين ( ٢ / ٢٩١ - ٢٩٢ ) .

(٢) وفي ( أ ) : ( وتعتبر بالسنة ) .

بالمجاوزه ، ويحط من الأجرة على الأظهر ، ما بين حجة من بلدة إحرامها من الميقات ، وحجة من حيث أحرم .

أما إجارة الذمة - وهو أن يقول : ألزمت ذمتك تحصيل الحج لي أو لميتي - فيجوز فيها تعيين السنة الأولى وغيرها ، فإن أطلق . . حمل على الأولى ، وإن عينا الأولى أو غيرها فأخر عنها . . فطريقان ؛ أحدهما على قولين ؛ أظهرهما : لا يفسخ ، فإن استأجر المعضوب . . فله الخيار إن شاء . . فسخ ، وإن شاء . . آخر ليحج عنه في السنة الأخرى .

وإن استؤجر عن ميت من ماله . . فعلى الولي مراعاة المصلحة في فسخ العقد ؛ لخوف إفلاس الأجير أو هربه ، فإن لم يفعل . . ضمن على الأصح .

وللأجير في الذمة أن يستنيب ، ولا تجوز الاستنابة في إجارة العين .

ولا بد فيهما من بيان أنه يفرد ، أو يقرن ، أو يتمتع ؛ لاختلاف الغرض بها ، فإن شرط واحد فامتثل . . فذاك ، ويجب دم القران أو التمتع على المستأجر في الأصح ، فلو شرط على الأجير . . فسدت الإجارة ، فلو كان المستأجر معسراً . . فالصوم على الأجير ، قاله في « التهذيب » ، وفي « التتمة » : هو كالعاجز عن الصوم والهدي ، وعلى الوجهين يستحق الأجرة كاملة .

وإن استؤجر للإفراد فقرن والإجارة على العين . . فالجديد : أنهما يقعان عن الأجير ، وإن تمتع وقد أمره بتأخير العمرة . . رد ما يخصها من الأجرة ، وإن أمره بتقديمها ، أو كانت على الذمة . . وقعا عن المستأجر فيما إذا قرن أو تمتع ، ولزم الأجير دم إذا لم يعد للحج إلى الميقات ، وفي حط شيء من الأجرة خلاف .

.....

وإن استؤجر للقران ، فأفرد واعتمر والإجارة على العين.. رد حصة العمرة ، نص عليه<sup>(١)</sup> ، وإن تمتع.. فقد أشار في « التتمة » إلى أنه لا يقع الحج عن المستأجر ، وإن كانت في الذمة فأفرد أو تمتع وعاد إلى الميقات للحج أو العمرة.. فلا شيء عليه ، ولا على المستأجر ، وإن لم يعد.. فعليه دم إن أفرد ، وكذا إن تمتع على الأصح ، وفي حط شيء من الأجرة الخلاف .

وإن استؤجر للتمتع فقدم العمرة وعاد للحج إلى الميقات.. فقد زاد خيراً ، وإن أخرها والإجارة على العين.. انفسخت في العمرة ، فيرد حصتها من المسمى ، وإن كانت في الذمة وعاد إلى الميقات للعمرة.. لم يلزمه شيء ، وإن لم يعد.. فعليه دم ، وإن قرن.. فقد زاد خيراً ، نص عليه ، فإن عدد الأفعال - قال الإسنوي : فأتى بطوافين وسعين<sup>(٢)</sup> - فلا شيء عليه .

وصورها ابن العماد بما إذا دخل مكة وأتى بأعمال العمرة ، ثم عاد إلى الميقات وقصدهما ، وأتى بأعمال الحج ليخرج بذلك عن صورة القران ، وإلا.. ففي الحط لاختصار الأفعال وجهان ، وكذا الوجهان في الدم .

فروع : الأول : إذا أحرم الأجير عن المستأجر ، ثم صرفه إلى نفسه ظناً منه أنه ينصرف ، وأتم الحج على هذا الظن.. فالحج للمستأجر ، ويستحق الأجير المسمى على الأصح .

الثاني : إذا جامع الأجير.. فسد حجه ، وانقلب له فتلزمه الكفارة والمضي في فاسده ، والقضاء على المشهور ، وينفسخ إن كانت على العين ، ويقع القضاء عنه ، وإن كانت في الذمة.. لم ينفسخ ، ويقع القضاء عن الأجير في

(١) الأم (٣/٣١٠) .

(٢) المهمات (٤/٢٤٧) .

الأصح ، فيقضي ، ثم يحج عن المستأجر في سنة أخرى ، أو يستنيب من يحج عنه في تلك السنة ، وللمستأجر خيار الفسخ .

الثالث : إذا مات الأجير في أثناء الحج ، فإن كان بعد الشروع في الأركان وقبل الفراغ منها والإجارة على العين . . انفسخت ، واستحق قسط ما عمل مع السير على الأظهر ، سواء مات بعد الوقوف أو قبله ، وليس لورثته البناء كما لم يكن له أن يستنيب ، وإن كانت على الذمة - وقلنا بعدم جواز البناء وهو الأظهر - فلورثة الأجير أن يستأجروا من يستأنف الحج عن المستأجر له ، فإن أمكنهم في تلك السنة . . فذاك ، وإن تأخر . . ثبت الخيار ، وإن مات بعد الفراغ من الأركان ، وقبل فراغ باقي الأعمال ؛ فإن فات وقتها أو لم يفت ولم نجوز البناء . . جبر بالدم من مال الأجير ، وإن مات بعد السير وقبل الإحرام . . لم يستحق شيئاً على الصحيح المنصوص .

الرابع : إذا أحصر الأجير وتحلل . . فالأصح : أنه يقع ما أتى به عن المستأجر ؛ كما لو مات ، ودم الإحصار على المستأجر ، وفي استحقاقه شيئاً من الأجرة الخلاف فيما إذا مات ، وإن لم يتحلل ، وأقام على الإحرام حتى فاته الحج . . انقلب إليه كما في الإفساد ، ثم يتحلل بعمل عمرة وعليه دم الفوات .

ولو حصل الفوات من غير إحصار . . انقلب المأتي به إلى الأجير أيضاً ؛ كما في الإفساد ، وعليه القضاء ، ولا شيء له على المذهب ، والله سبحانه أعلم .



## بَابُ الْمَوَاقِيتِ

وَقْتُ إِحْرَامِ الْحَجِّ : شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرُ لَيْالٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ،  
وَفِي لَيْلَةِ النَّحْرِ وَجْهٌ .

فَلَوْ أَحْرَمَ بِهِ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ . . انْعَقَدَ عُمْرَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ .

### ( باب المواقيت )

المواقيت : جمع ميقات ، وأصله : للزمان ، ثم اتسع فيه فأطلق على  
المكان .

وللإحرام بالحج ميقات زمني ، وميقات مكاني .

قوله : ( وقت إحرام الحج : شوال ، وذو القعدة ، وعشر ليل من ذي  
الحجة ) أي : وما تخللها من الأيام التسعة ( وفي ليلة النحر وجه ) أجمع  
العلماء على أن أوله أول شوال ، وإنما الخلاف في آخره ، ففي وجه : ينقضي  
بآخر نهار عرفة ، والصحيح : أنه يمتد إلى طلوع الفجر من يوم النحر ، وعن  
نصه في « الإملاء » والقديم : أن جميع ذي الحجة منها ، والجمهور قالوا : إن  
الأشهر أطلقت على شهرين وبعض الثالث ؛ كما أطلقت الأقراء على قرئين  
وبعض الثالث ، وهو معروف في لغة العرب .

قوله : ( فلو أحرم به في غير وقته ) أي : وهو حلال ( . . انعقد عمره على  
الصحيح ) أي : سواء كان عالماً أو جاهلاً ، فإنه يصرف إليها ويجزئه عن عمره  
الإسلام ؛ لأنه إذا بطل قصد الحج . . بقي مطلق الإحرام ، والعمره تنعقد  
بمجرد الإحرام ، وفي قول : يتحلل بعمل عمره ولا تحسب ، ومنهم من قطع

وَجَمِيعُ السَّنَةِ وَقْتُ لِإِحْرَامِ الْعُمْرَةِ .  
وَالْمِيقَاتُ الْمَكَانِيُّ لِلْحَجِّ فِي حَقِّ مَنْ بِمَكَّةَ : نَفْسُ مَكَّةَ ، وَقِيلَ : . . . .

به ، وقيل : ينعقد إحرامه مبهماً ، فإن صرفه إلى عمرة . . كانت <sup>(١)</sup> عمرة صحيحة ، وإلا . . تحلل بعمل عمرة .

وكان الأولى باصطلاحه أن يعبر بالمذهب كما في « الروضة » <sup>(٢)</sup> .

قوله : ( وجميع السنة وقت لإحرام العمرة ) أي : بلا كراهة ، ويستثنى : الحاج إذا أقام بعد التحللين بمنى للرمي . . فإن عمرته لا تنعقد ، نص عليه .  
وتستحب في أشهر الحج ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر مرات في ذي القعدة <sup>(٣)</sup> .

وتستحب في رمضان ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم لأُم سنان الأنصارية :  
« عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً » . رواه الشيخان <sup>(٤)</sup> .

ويستحب الإكثار من العمرة ؛ لأن عائشة رضي الله عنها اعتمرت بعد حجها قارنة مع النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(٥)</sup> ، واعتمرت بعده صلى الله عليه وسلم في سنة مرتين <sup>(٦)</sup> .

وقال الشافعي في « الإملاء » : أستحب للرجل ألا يأتي عليه شهر إلا اعتمر فيه ، وإن قدر أن يعتمر في الشهر المرتين والثلاث . . أحببت له ذلك .

قوله : ( والميقات المكاني للحج في حق من بمكة : نفس مكة ، وقيل :

(١) وفي ( أ ) : ( كان ) .

(٢) روضة الطالبين ( ٣١١ / ٢ ) .

(٣) أخرجه البخاري ( ١٧٧٨ ) ، ومسلم ( ١٢٥٣ ) عن أنس رضي الله عنه .

(٤) صحيح البخاري ( ١٧٨٢ ) ، صحيح مسلم ( ١٢٥٦ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٥) أخرجه البخاري ( ١٧٨٦ ) ، ومسلم ( ١٢١١ ) عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها .

(٦) أخرجه الشافعي في « الأم » ( ٣ / ٣٣٥ ) ( ٩٩٧-٩٩٨ ) .

كُلُّ الْحَرَمِ ، وَأَمَّا غَيْرُهُ . . فَمِيقَاتُ الْمُتَوَجِّهِ مِنَ الْمَدِينَةِ : ذُو الْحُلَيْفَةِ ، وَمِنْ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ : الْجُحْفَةُ ، وَمِنْ تِهَامَةِ الْيَمَنِ : يَلْمَلَمُ ، وَمِنْ نَجْدِ الْيَمَنِ وَنَجْدِ الْحِجَازِ : قَرْنٌ ، وَمِنْ الْمَشْرِقِ : ذَاتُ عِرْقٍ .

كل الحرم ( لأن مكة وسائر الحرم سواء في الحرمة ، ( وأما غيره . . فمِقات المتوجه من المدينة : ذو الحليفة ) سواء أهلها وغيرهم ( ومن الشام ومصر والمغرب : الجحفة ، ومن تهامة اليمن : يلملم ، ومن نجد اليمن ونجد الحجاز : قرن ، ومن المشرق : ذات عرق ) .

الأصل في ذلك : ما روى ابن عباس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وَقَّتَ لأهل المدينة : ذا الحليفة ، ولأهل الشام : الجحفة ، ولأهل نجد : قرن المنازل ، ولأهل اليمن : يلملم ، وقال : « هُنَّ لَهَنٌ وَلِكُلٍّ مَنْ أَتَى مِنْ غَيْرِهِنَّ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ . . فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ » . رواه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup> .

والأصح : أن ذات عرق منصوص عليه من النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لما روى مسلم عن جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في بعض خطبه : « وَمُهَلُّ أَهْلِ الْمَشْرِقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ »<sup>(٢)</sup> .

والأفضل لهم : أن يحرموا قبلها من العقيق ؛ احتياطاً لالتباس موضعها .  
وقول المصنف : ( من بمكة ) تنبيه على أنه لا فرق بين أن يكون مكياً أو غير مكّي ، ساكناً أو غير ساكن ، والأفضل لمن يحرم من مكة : أن يحرم من باب داره على الأظهر .

(١) صحيح البخاري ( ١٥٢٤ ) ، صحيح مسلم ( ١١٨١ ) .

(٢) صحيح مسلم ( ١١٨٣ ) لكن بلفظ : ( وَمُهَلُّ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ) ، وراجع « الأم » ( ٣ / ٣٤١ ) لزماً .

وَالْأَفْضَلُ : أَنْ يُحْرِمَ مِنْ أَوَّلِ الْمِيقَاتِ ، وَيَجُوزُ مِنْ آخِرِهِ .  
وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقاً لَا يَنْتَهِي إِلَى مِيقَاتٍ : فَإِنْ حَازَى مِيقَاتاً . . أَحْرَمَ مِنْ  
مُحَازَاتِهِ ، أَوْ مِيقَاتَيْنِ . . فَلَا صَحْ : أَنَّهُ يُحْرِمُ مِنْ مُحَازَاةِ أَبْعَدِهِمَا ، وَإِنْ لَمْ  
يُحَازِ . . أَحْرَمَ عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ .

قوله : ( والأفضل : أن يحرم ) أي : الأفقي ( من أول الميقات ) وهو  
طرفه الأبعد من مكة ، سواء أحرم من ميقات شرعي أو من قريته أو من حلته ،  
نص عليه في « الأم »<sup>(١)</sup> .

قوله : ( ويجوز من آخره ) لوقوع الاسم عليه ، ولا يتجاوزهُ إلا محرماً .  
قوله : ( ومن سلك ) أي : من أهل الآفاق ( طريقاً ) أي : في البر أو في  
البحر ( لا ينتهي إلى ميقات ؛ فإن حاذى ميقاتاً . . أحرم من محاذاته ) أي :  
مسامته عن اليمين أو اليسار ؛ لأن عمر رضي الله عنه لما اجتهد في ميقات أهل  
العراق . . اعتبر ذلك<sup>(٢)</sup> ، فإن اشتبهت عليه المحاذاة . . اجتهد .

قوله : ( أو ميقتين . . فالأصح : أنه يحرم من محاذاة أبعدهما ) أي : من  
مكة ، وشمل إطلاقه ما إذا كان يحاذي ميقتين أحدهما بعد الآخر ؛ كذي  
الحليفة والجحفة . . فإنه يحرم من الأول قطعاً ، وما إذا حاذى ميقتين طريقه  
بينهما ، وإن تساويا في المسافة إلى مكة وإلى طريقه ، أو المسافة إلى مكة  
وحدها . . أحرم عند محاذاتهما ، وإن تفاوتتا في المسافة إلى مكة . .  
فالأصح : أنه يتعين الإحرام من محاذاة الأبعد إذا تساويا في المسافة إلى  
طريقه ، وإن لم يتساويا . . أحرم من الأقرب إليه .

قوله : ( وإن لم يحاذ . . أحرم على مرحلتين من مكة ) إذ لا ميقات

(١) الأم ( ٣ / ٣٤٥ ) .

(٢) أخرجه البخاري ( ١٥٣١ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

وَمَنْ مَسَّكَهُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمِيقَاتِ . . فَمِيقَاتُهُ مَسَّكَهُ .  
وَمَنْ بَلَغَ مِيقَاتًا غَيْرَ مُرِيدٍ نُسْكَأ ، ثُمَّ أَرَادَهُ . . فَمِيقَاتُهُ مَوْضِعُهُ ، وَإِنْ بَلَغَهُ  
مُرِيداً . . لَمْ تَجْزُ مُجَاوَزَتُهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، فَإِنْ فَعَلَ . . لَزِمَهُ الْعَوْدُ لِيُحْرِمَ مِنْهُ .

أقل مسافة من ذلك .

قوله : ( ومن مسكنه بين مكة والميقات . . فميقاته مسكنه ) أي : القرية  
التي يسكنها أو الحلة التي ينزلها البدوي ؛ للحديث<sup>(١)</sup> .

قوله : ( ومن بلغ ميقاتا غير مرید نسكاً ، ثم أراد ) أي : بعد مجاوزته  
( . . فميقاته موضعه ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « . . مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ  
وَالْعُمْرَةَ ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ . . فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ »<sup>(٢)</sup> .

ويدخل في كلامه مسألتان ؛ إحداهما : إذا لم يقصد دخول الحرم ،  
ولا خلاف أنه لا يأنم بمجاوزة الميقات غير محرم ، والثانية : أن يقصد دخول  
الحرم ، فإن قلنا : لا يجب الإحرام لدخوله - وهو الأصح - فلا إثم عليه أيضاً  
ولا دم ، سواء حج في هذه السنة أو لم يحج ، إلا أن يريد النسك ، ويتجاوز  
موضع إرادته فإن ذلك ميقاته .

قوله : ( وإن بلغه مریداً ) أي : لحج أو عمرة أو قران ( . . لم تجز  
مجاوزته بغير إحرام ) للحديث<sup>(٣)</sup> ( فإن فعل . . لزمه العود ليحرم منه ) لأن  
الإحرام منه كان واجباً عليه فتركه وقد أمكنه تداركه فيأتي به .

وقوله : ( ليحرم منه )<sup>(٤)</sup> يوهم : تحتم العود إلى الميقات الذي أساء

(١) أخرجه البخاري ( ١٥٢٤ ) ، ومسلم ( ١١٨١ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) أخرجه البخاري ( ١٥٢٤ ) ، ومسلم ( ١١٨١ ) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) سبق تخريجه آنفاً .

(٤) وفي ( أ ) : من قوله : ( لأن الإحرام . . ) إلى ( وقوله : « ليحرم منه » ) غير موجود .

إِلَّا إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ ، أَوْ كَانَ الطَّرِيقُ مَخُوفًا ، فَإِنْ لَمْ يَعُدْ . لَزِمَهُ دَمٌ ، وَإِنْ أَحْرَمَ ثُمَّ عَادَ . فَلَا صَحْحُ : أَنَّهُ إِنْ عَادَ قَبْلَ تَلْبَسِهِ بِنُسْكَ . سَقَطَ الدَّمُ ، . . .

بمجاوزته ، وليس كذلك ، بل لو عاد إلى مثل مسافته من ميقات آخر . . . جاز ، صرح به إمام الحرمين<sup>(١)</sup> .

ويوهم أيضاً : وجوب تأخير الإحرام إليه ، وليس كذلك ، بل إذا قلنا بأن العود بعد الإحرام مسقط للدم وهو الصحيح . . . كان له أن يحرم ثم يعود إلى الميقات محرماً .

ويوهم أيضاً : عدم وجوب العود إذا أحرم ، والمتجه : إيجابه إذا سويننا بين العود محرماً وغير محرم في إسقاط الدم .

قوله : ( إلا إذا ضاق الوقت ، أو كان الطريق مخوفاً ) أي : فإنه يحرم ، ويمضي على وجهه ويريق دمًا ؛ لما في العود من الضرر ، وكذلك الانقطاع عن الرفقة أو المرض الشاق .

قوله : ( فإن لم يعد . . . لزمه دم ) لما روى مالك عن ابن عباس موقوفاً : « مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسْكِهِ شَيْئًا ، أَوْ تَرَكَهُ . . . فَلْيُهْرِقْ دَمًا » . وروى مرفوعاً<sup>(٢)</sup> .

وإطلاق المصنف محمول على ما إذا أحرم ، أما إذا انثنى عزمه بعد المجاوزة عن الإحرام فلم يحرم أصلاً . . . فلا دم عليه وإن حصل الإثم ؛ لأن الدم إنما يجب جبراً للنسك لا بدلاً عنه ، والمذهب : أنه متى عاد قبل الإحرام . . . فلا دم عليه ، سواء أدخل مكة أم لا .

قوله : ( وإن أحرم ثم عاد . . . فالأصح : أنه إن عاد قبل تلبسه بنسك . . . سقط الدم ) لأنه حصل محرماً في ميقاته قبل التلبس بشيء من أفعاله ، فصار

(١) نهاية المطلب (٤/٢٠٧-٢١٢) .

(٢) الموطأ (٩٨٣) ، وراجع « التلخيص الحبير » (٢/٥٠٢) .

وَالْأَلَّ . . . فَلَا .

وَالْأَفْضَلُ : أَنْ يُحْرَمَ مِنْ دُورَةِ أَهْلِهِ ، وَفِي قَوْلٍ : مِنَ الْمِيقَاتِ .  
قُلْتُ : الْمِيقَاتُ أَظْهَرُ ، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ .

كما لو أحرَمَ من دويرة أهله ، وقيل : يلزمه الدم ولا يسقط بالعود ؛ لأن  
الإساءة تأكدت بإنشاء الإحرام من غير موضعه ، وعلى الأصح : هل نقول إنه  
وجب الإحرام ثم سقط بالعود ؛ كما اقتضاه كلام المصنف ، أو لم يجب ، أو  
موقوف ؟ فيه أوجه .

قوله : ( وإلا . . . فلا ) أي : إن عاد بعد تلبسه بنسك . . لم يسقط الدم  
لتأدية ذلك النسك بإحرام ناقص ، ولا فرق في النسك بين أن يكون ركناً أو  
سنة .

ولو جاوز الميقات جاهلاً أو ناسياً أو نائماً مرت به دابته ، أو غير عالم بأنه  
الميقات . . فلا إثم عليه .

وحكم الدم على ما ذكرناه في العائد العالم ؛ لأن الإحرام من الميقات من  
باب المأمورات ، فلا يؤثر فيه الجهل والنسيان .

قوله : ( والأفضل : أن يحرم من دويرة أهله ) لأن عمر وعلياً وابن مسعود  
فسروا الإتمام في الآية بذلك<sup>(١)</sup> ( وفي قول : من الميقات ) .

( قلت : الميقات أظهر ، وهو الموافق للأحاديث الصحيحة ، والله أعلم )

(١) الآية قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة : ١٩٦] وراجع « تفسير الطبري »  
( ٢ / ٩٨١ ) ، و« المستدرک » ( ٢ / ٢٧٦ ) ، و« معرفة السنن والآثار » ( ٣ / ٥٣٩ ) رقم  
( ٢٧٧٠ ) ، و« التلخيص الحبير » ( ٢ / ٤٩٨ ) ، و« النجم الوهاج » ( ٣ / ٤٣٧ ) ،  
و« عمدة المحتاج » ( ٥ / ٣٦٤ ) .

وَمِيقَاتُ الْعُمْرَةِ لِمَنْ هُوَ خَارِجَ الْحَرَمِ : مِيقَاتُ الْحَجِّ ، وَمَنْ بِالْحَرَمِ :  
يَلْزَمُهُ الْخُرُوجُ إِلَى أَدْنَى الْحِلِّ وَلَوْ بِخَطْوَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ وَأَتَى بِأَفْعَالِ  
الْعُمْرَةِ . . أَجْزَأَتْهُ فِي الْأَظْهَرِ وَعَلَيْهِ دَمٌ ، . . . . .

لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم إلا منه<sup>(١)</sup> ، وقطع به كثيرون ، بل أطلق  
جماعة الكراهة في تقديم الإحرام على الميقات .

قوله : ( وميقات العمرة لمن هو خارج الحرم ) أي : مكياً كان أو غيره  
( ميقات الحج ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ »<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( ومن بالحرم ) أي : مكياً كان أو غيره ( يلزمه الخروج إلى أدنى  
الحل ولو بخطوة ) لأن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل عائشة إلى التنعيم  
فاعتمرت . متفق عليه<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( فإن لم يخرج وأتى بأفعال العمرة ) أي : بعد إحرامه بها في الحرم  
( . . أَجْزَأَتْهُ فِي الْأَظْهَرِ وَعَلَيْهِ دَمٌ ) كغير المكي إذا جاوز ميقات بلده ثم أحرم  
ولم يعد وأتى بأفعالها ، والثاني : لا يجزئه ؛ لأنه لم يجمع بين الحل  
والحرم ، وهو شرط ، فعلى هذا : يبقى محرماً حتى يخرج إلى الحل ثم يطوف  
ويسعى ويحلق ، وعليه دم للحلق إن كان قد حلق .

فلو خرج إلى الحل ولم يكن قاصداً . . حسب كالوقوف ، قاله البغوي ، ولو  
كان قد جامع ظاناً أنه تحلل . . فعلى الأظهر : لا شيء عليه ، وعلى الثاني : هو  
كوطء الناسي ، فإن جعلناه مفسداً . فعليه المضي في فاسده ؛ بأن يخرج إلى  
أدنى الحل ويعود فيطوف ويسعى ويحلق ، ويلزمه القضاء والكفارة ودم الحلق ،  
والقولان متفقان على أن إحرامه منعقد ، وبه صرح الأصحاب .

(١) راجع « التلخيص الحبير » ( ٥٠٢/٢ ) .

(٢) أخرجه البخاري ( ١٥٢٤ ) ، ومسلم ( ١١٨١ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) صحيح البخاري ( ٣١٦ ) ، صحيح مسلم ( ١٢١١ ) عن عائشة رضي الله عنها .



فَلَوْ خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ بَعْدَ إِحْرَامِهِ . . سَقَطَ الدَّمُ عَلَى الْمَذْهَبِ .  
وَأَفْضَلُ بِقَاعِ الْحِلِّ الْجِعْرَانَةُ ، ثُمَّ التَّنْعِيمُ ، ثُمَّ الْحُدَيْبِيَّةُ .

قوله : « فلو خرج إلى الحل بعد إحرامه » أي : قبل الطواف والسعي « . . : سقط الدم على المذهب » لأنه بمثابة من أحرم قبل الميقات ، وتمر عليه محرماً ، وقيل : في وجوب الدم الخلاف فيمن جاوز الميقات ثم عاد محرماً ؛ فإن قلنا بالسقوط . . فالواجب : خروجه إلى الحل قبل الأعمال ، إما في ابتداء الإحرام وإما بعده ، ويكون الإحرام بها من مكة جائزاً ، ويكون قوله : ( سقط الدم ) معناه : لم يجب ، وفي « التهذيب » : إنه إذا خرج بعد الإتيان بالأعمال هل تجب إعادة الأعمال ؟ وجهان ، وإن قلنا : لا يسقط الدم . . فالواجب : الخروج في ابتداء الإحرام .

قوله : « وأفضل بقاع الحل » يعني : للإحرام منه بالعمرة « الجعرانة » أي : بلا خلاف ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر منها<sup>(١)</sup> « ثم التنعيم » لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعمر عائشة رضي الله عنها منه<sup>(٢)</sup> « ثم الحديبية » لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد المدخل لعمرته منها بعد أن أحرم بها من ذي الحليفة سنة ست<sup>(٣)</sup> .

وفي « فضائل مكة » للجندي عن يوسف بن ماهك قال : اعتمر من الجعرانة ثلاث مئة نبي<sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

- (١) أخرجه البخاري ( ١٧٧٨ ) ، ومسلم ( ١٢٥٣ ) عن أنس رضي الله عنه .
- (٢) أخرجه البخاري ( ٣١٦ ) ، ومسلم ( ١٢١١ ) عن عائشة رضي الله عنها .
- (٣) أخرجه البخاري ( ٢٧٠١ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وعن المسور بن مخرمة ومروان ( ١٦٩٤-١٦٩٥ ) ، وراجع « التلخيص الحبير » ( ٥٠٣/٢ ) .
- (٤) فضائل مكة ( ٨٦ ) .

## بَابُ الْإِحْرَامِ

يَنْعَقِدُ مُعَيَّنًا ؛ بِأَنْ يَنْوِيَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً أَوْ كِلَيْهِمَا ، وَمُطْلَقًا ؛ بِأَلَّا يَزِيدَ عَلَى نَفْسِ الْإِحْرَامِ ، وَالتَّعْيِينَ أَفْضَلُ ، وَفِي قَوْلٍ : الْإِطْلَاقُ .

## ( باب الإحرام )

الإحرام : هو نية الدخول في حج أو عمرة أو فيهما أو مطلقاً ، سمي إحراماً ؛ لمنعه من المحظورات وإيجابه إتيان الحرم .

قوله : ( ينعقد معيناً ؛ بأن ينوي حجاً ) أي : مفرداً ( أو عمرة ) أي : مفردة ( أو كليهما ) لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يُهْلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ . . فَلْيَفْعَلْ ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلَ بِحَجٍّ . . فَلْيُهْلَ ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلَ بِعُمْرَةٍ . . فَلْيُهْلَ » . رواه مسلم<sup>(١)</sup> .

قوله : ( ومطلقاً ؛ ألا يزيد على نفس الإحرام ) ومعناه : الاختصار على قوله : أحرم .

قوله : ( والتعيين أفضل ) لما في « الصحيحين » عن ابن عمر وجابر : أنه صلى الله عليه وسلم أهلّ بالحج . ورواه مسلم عن ابن عباس وعائشة<sup>(٢)</sup> ، وليعرف ما يدخل فيه .

قوله : ( وفي قول : الإطلاق ) لأنه ربما عرض له مرض أو إحصار ،

(١) صحيح مسلم ( ١٢١١ / ١١٤ ) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) صحيح البخاري ( ١٧٨٥ ) ، ( ١٦٩١ ) ، صحيح مسلم ( ١٢١٦ ) ، ( ١٢٢٧ ) عن جابر وابن عمر رضي الله عنهم ، صحيح مسلم ( ١٢٤٠ ) ، ( ١٢١١ ) عن ابن عباس وعائشة رضي الله عنهم . وراجع « التلخيص الحبير » ( ٥٠٨ - ٥٠٩ ) .

فَإِنْ أَحْرَمَ مُطْلَقًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ . . صَرَفَهُ بِالنِّيَّةِ إِلَى مَا شَاءَ مِنَ النُّسَكَيْنِ أَوْ إِلَيْهِمَا ، ثُمَّ اشْتَغَلَ بِالْأَعْمَالِ ، وَإِنْ أَطْلَقَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ . . فَلَا صَحْ : انْعِقَادُهُ عُمْرَةً ، فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى الْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ .

فيصرفه إلى ما هو أسهل عليه ، وروى الشافعي عن طاووس قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة لا يسمي حجاً ولا عمرة ينتظر القضاء ، فنزل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة<sup>(١)</sup> ، وهو مرسل ، ترده الأحاديث في أنهم أحرّموا إحراماً معيناً<sup>(٢)</sup> ، قاله السبكي .

قوله : ( فَإِنْ أَحْرَمَ مُطْلَقًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ . . صرفه بالنية إلى ما شاء من النسكين أو إليهما ، ثم اشتغل بالأعمال ) أي : ولا يجزئه العمل قبل النية ، وكلامه محمول على ما إذا كان الوقت صالحاً لهما ، أما لو خاف فوت الحج أو فات . . صرفه إلى العمرة ، قاله الروياني<sup>(٣)</sup> ، وعن القاضي حسين : يحتمل أن يتعين عمرة ، ويحتمل أنه على ما كان ؛ فإن عين عمرة . . خرج منها ، أو حجاً . . فكمن فاته الحج .

قوله : ( وَإِنْ أَطْلَقَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ . . فالأصح : انعقاده عمرة ، فلا يصرفه إلى الحج في أشهره ) لأن الوقت لا يقبل غيرها ، وعبر في « الروضة » بالصحيح<sup>(٤)</sup> ، والثاني : ينعقد مبهماً ، فيصرفه إلى العمرة قبل أشهر الحج ، وفيها إلى ما شاء ، ولو صرفه إلى الحج قبل أشهره . . كان كإحرامه به قبل الأشهر .

(١) مسند الشافعي ( ٥٠٧ ) ، ( ٩٥٧ ) .

(٢) راجع « التلخيص الحبير » ( ٥٠٤ / ٢ ) وما بعدها .

(٣) بحر المذهب ( ٤٢٣ / ٣ ) .

(٤) روضة الطالبين ( ٣٣٥ / ٢ ) .

وَلَهُ أَنْ يُحْرِمَ كإِحْرَامِ زَيْدٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ مُحْرِمًا . . انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ : إِنْ عَلِمَ عَدَمَ إِحْرَامِ زَيْدٍ . . لَمْ يَنْعَقِدْ ، وَإِنْ كَانَ زَيْدٌ مُحْرِمًا . . انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ كإِحْرَامِهِ ، . . . . .

قوله : ( وله أن يحرم كإحرام زيد ) لما في « الصحيحين » : أن علياً وأبا موسى الأشعري رضي الله عنهما قدما من اليمن ، وأهل كل منهما بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم ، فأقرهما عليه<sup>(١)</sup> .  
وسواء أعلم ما أحرم به زيد أم لا .

قوله : ( فإن لم يكن زيد محرماً . . انعقد إحرامه مطلقاً ) لأنه قصد الإحرام بكيفية خاصة ، فإذا بطلت . . بقي أصل الإحرام ، وهذا إذا كان جاهلاً بعدم إحرامه ، فإن كان عالماً بأنه غير محررم . . فطريقان ؛ المذهب : أنه ينعقد إحرامه مطلقاً أيضاً ، وقيل : على وجهين أشار إليهما بقوله : ( وقيل : إن علم عدم إحرام زيد . . لم ينعقد ) كما إذا قال : إن كان فلان محرماً فقد أحرمت ، فلم يكن محرماً وهو ضعيف ؛ لأن في قوله : إن كان محرماً أحرمت ، علق أصل إحرامه بإحرامه ، فإن كان محرماً . . فهو محررم ، وإلا . . فلا ، وهنا الأصل مجزوم به ؛ ولهذا لو أحرم عن اثنين أو عن نفسه وغيره . . لغت الإضافتان ، وبقي أصل الإحرام له .

قوله : ( وإن كان زيد محرماً . . انعقد إحرامه كإحرامه ) أي : من حج أو عمرة أو قران أو إطلاق ، ولا يلزمه عند الإطلاق صرفه إلى ما يصرفه إليه زيد على الصحيح ، وإن كان أحرم بعمرة بنية التمتع . . كان عمرو محرماً بعمرة ، ولا يلزمه التمتع ، وإن كان إحرام زيد فاسداً . . فالأصح من « زوائده » : أنه

(١) صحيح البخاري ( ١٥٥٨ ) ، صحيح مسلم ( ١٢٥٠ ) عن علي رضي الله عنه ، صحيح البخاري ( ١٧٢٤ ) ، صحيح مسلم ( ١٢٢١ ) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

فَإِنْ تَعَذَّرَ مَعْرِفَةُ إِحْرَامِهِ بِمَوْتِهِ . . جَعَلَ نَفْسَهُ قَارِئاً وَعَمِلَ أَعْمَالَ النَّسْكِينِ .

## فصل

المُحْرَمُ يَنْوِي وَيُلَبِّي ، .....

ينعقد مطلقاً ، وكذا إذا أحرم زيد مطلقاً ثم عينه قبل إحرام عمرو على الأصح<sup>(١)</sup> .

قوله : ( فَإِنْ تَعَذَّرَ مَعْرِفَةُ إِحْرَامِهِ بِمَوْتِهِ ) وكذا إذا غاب أو جن ولم يتقدم علم بحاله ( . . جعل نفسه قارئاً وعمل أعمال النسكين ) قطع به الأكثرون ، وحكوه عن نصه في الجديد والقديم ؛ لأنه لا سبيل له على الاطلاع على نية غيره ، والقديم : أنه يتحرى ويعمل بما ظنه كما في الأواني والقبلة .

وقولنا على الجديد : ( يجعل نفسه قارئاً ) ليس على سبيل الإلزام بل ليستفيد التحلل مع براءة الذمة من النسكين .

## ( فصل )

### [في ركن الإحرام]

( المحرم ينوي ) أي : بقلبه ؛ لحديث : « الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ »<sup>(٢)</sup> . والمراد : أنه يقصد بقلبه الدخول في النسك ، فإن تلفظ . . كان أكمل ، ولا يجب التعرض لنية الفرضية جزماً ؛ كما اقتضاه كلام البندنجي والماوردي<sup>(٣)</sup> ؛ لأنه لو نوى النفل . . وقع فرضاً .

قوله : ( ويلبي ) أي : مقترناً بنيته ، وفي « شرح المذهب » عن الشيخ

(١) روضة الطالبين ( ٣٣٦/٢ ) .

(٢) أخرجه البخاري ( ١ ) ، ومسلم ( ١٩٠٧ ) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٣) الحاوي الكبير ( ٧٣/٥ - ٧٤ ) .

فَإِنْ لَبَّى بِلَا نِيَّةٍ . . لَمْ يَنْعَقِدْ إِحْرَامُهُ ، . . . . .

أبي محمد : أنه يستحب تسمية ما أحرم به في الأولى عند الإحرام<sup>(١)</sup> ، وجزم به ابن الصلاح في « المناسك » ، والنووي في « الأذكار »<sup>(٢)</sup> ، وصوبه السبكي ، لكن في « التقريب » عن النص في « الإملاء » وغيره : أنه لا يستحب التعيين في الأولى أيضاً ، حكاه في « المهمات » ، قال : فثبت أن الصواب : هو الإطلاق<sup>(٣)</sup> .

قال ابن العماد : مثل هذا لا يقال فيه : الصواب ؛ لثبوت مقابله عن « الأم » ، ولا يدل على ترجيح ؛ لاعتضاد النص الآخر بموافقة الخبر . انتهى قوله : ( لثبوت مقابله عن « الأم » ) يقتضي : أن الذي فيها التعيين ، والذي فيها في ( الحج ) إنما هو الإطلاق ، وروى الشافعي بعده أن جابر بن عبد الله قال : ما سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلبيته حجاً ولا عمرة ، ولو سمى المحرم ذلك . . لم أكرهه إلا أنه لو كان سنة سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من بعده<sup>(٤)</sup> .

وقوله : ( بموافقة الخبر ) مراده : حديث أنس عند مسلم وابن ماجه : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجَّةً »<sup>(٥)</sup> .

قوله : ( فإن لبي بلا نية . . لم ينعد إحرامه ) أي : على المذهب ، وقيل : قولان ؛ أصحهما : هذا ، والثاني : يلزمه ما لبي به ؛ لأنه ألزمه بقوله ، وعلى

(١) المجموع ( ٢٠٤/٧ ) ، وعبارة « تحرير الفتاوي » ( ٥٨٦١ ) : ( في الأولى التي عند الإحرام ) .

(٢) الأذكار ( ص : ٣٢٥ ) .

(٣) المهمات ( ٢٧٤/٤ - ٢٧٥ ) .

(٤) الأم ( ٣٨٨-٣٨٩ ) .

(٥) صحيح مسلم ( ١٢٣٢ ) ، سنن ابن ماجه ( ٢٩٦٨ ) .

وَأِنْ نَوَى وَلَمْ يُلَبَّ . . انْعَقَدَ عَلَى الصَّحِيحِ .

وَيُسْنُ الْغُسْلُ لِلْإِحْرَامِ ، فَإِنْ عَجَزَ . . تَيَمَّمَ ، . . . . .

هذا : إن أطلق التلبية . . انعقد الإحرام مطلقاً .

قوله : ( وإن نوى ولم يلب . . انعقد على الصحيح ) كالطهارة والصوم ، وقيل : لا ينعقد إلا بالتلبية ، وقيل : التلبية واجبة ليست بشرط ، فإن لم يلب . . انعقد وأثم ولزمه دم ، فعلى المذهب : لو لبى بالعمرة ونوى الحج أو عكس . . انعقد ما نواه فقط على المذهب .

قوله : ( ويسن الغسل للإحرام ) أي : بالحج أو العمرة من الميقات أو غيره ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل لإحرامه . حسنه الترمذي<sup>(١)</sup> . وسواء في ذلك الرجل والصبي ، والمرأة الطاهر وغيرها ، وتنوي الحائض والنفساء كغيرهما .

قوله : ( فإن عجز ) أي : لفقد الماء أو لغيره من الأعذار ( . . تيمم ) لأن الغسل يراد للقربة والنظافة ، فإذا تعذر أحدهما وهو النظافة . . فعل ما تحصل به القربة ، وفي « الرافعي » عن « التهذيب » : إذا وجد ما لا يكفيه للغسل . . توضأ ، وحمله المصنف على ما إذا أراد به : يتوضأ ثم يتيمم ، قال في « المهمات » : نقل المحاملي والماوردي عن الشافعي : وإن لم يجد ماء يكفيه للغسل . . توضأ ، فإن لم يجد ماء بحال . . تيمم ، فيقوم ذلك مقام الغسل والوضوء ، وهو مخالف لبحث النووي<sup>(٢)</sup> .

قال ابن العماد : مراد الشافعي : أنه يصرف الماء إلى الوضوء ، ولا يغسل

(١) سنن الترمذي ( ٨٤٥ ) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه .

(٢) الشرح الكبير ( ٣ / ٣٧٦ ) ، روضة الطالبين ( ٢ / ٣٤٦ - ٣٤٧ ) ، المهمات ( ٤ / ٢٨٣ ) .

وَلِدُخُولِ مَكَّةَ ، وَلِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَبِمُزْدَلِفَةَ غَدَاةَ الْفَجْرِ ، وَفِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ لِلرَّمْيِ ، وَأَنْ يُطَيَّبَ بَدَنُهُ لِلْإِحْرَامِ ، .....

به بعض بدنه عن الغسل ، ثم إذا توضأ . أتى بالتيمم عن الغسل ؛ كما قال النووي<sup>(١)</sup> .

ويستحب : التأهب للإحرام قبل العشر بحلق العانة ونحوه ، قال في « المهمات » : ويقدمها على الغسل<sup>(٢)</sup> ، قال ابن العماد : إلا أن يكون جنباً فيؤخرها حتى يطهرها من الجنابة .

قوله : ( ولدخول مكة ) أي : للمحرم وغيره ، قال الشافعي في « الأم » : وإذا اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح لدخول مكة وهو حلال يصيب الطيب . . فلا أراه إن شاء الله ترك الاغتسال ليدخلها حراماً لا يصيب الطيب ، أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يغتسل لدخول مكة<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( وللووقوف بعرفة وبمزدلفة غداة الفجر<sup>(٤)</sup> ) ، وفي أيام التشريق للرمي لأنها مواضع اجتماع ولآثار في ذلك<sup>(٥)</sup> ، ولا يستحب لرمي جمرة العقبة .

قوله : ( وأن يطيب بدنه للإحرام ) لحديث عائشة رضي الله عنها : كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت . متفق عليه<sup>(٦)</sup> .

والمرأة كالرجل في استحباب الطيب على الأصح ، سواء الشابة

(١) روضة الطالبين ( ٣٤٧/٢ ) .

(٢) المهمات ( ٢٩٦/٤ ) .

(٣) الأم ( ٤٢١/٣ ) ، وفي ( ب ) ونسخة من « الأم » كما أشير في هامشه : ( وإذا اغتسل ) .

(٤) وفي « المنهاج » المطبوع : ( غداة النحر ) .

(٥) منها : ما أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » ( ١٥٨٠٠ ) وما بعده و ( ١٦٠٩٠ ) ، وراجع « الأم » ( ٣٦٤/٣ ) .

(٦) صحيح البخاري ( ١٥٣٩ ) ، صحيح مسلم ( ١١٨٩ ) .



وَكَذَا ثَوْبُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا بَأْسَ بِاسْتِدَامَتِهِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ ، وَلَا بِطَيْبٍ لَهُ جِزْمٌ ،

والعجوز ، وقيل : التطيب مباح ليس بمستحب ، وفي قول : لا يستحب للنساء .

قوله : ( وكذا ثوبه في الأصح ) كذا ذكره في « المحرر »<sup>(١)</sup> ، ومقتضاه : أن الخلاف في الاستحباب ، وكذلك ذكره القاضي حسين والمتولي ، ونقل عن القديم ، وفي « الروضة » و« أصلها » : حكايته في الثوب في الجواز ، الأصح : أنه يجوز كما يجوز تطيب البدن ، والثاني : لا ؛ لأن الثوب ينزع ويلبس ، وإذا نزع ثم أعاده . . كان حراماً كما سيأتي<sup>(٢)</sup> ، والثالث : يجوز بما لا يبقى له جرم ، وفي « شرح المذهب » : حكاية اتفاق الأصحاب على عدم الاستحباب ، وطريقين في الجواز ؛ أحدهما : القطع به ، والثانية : على الأوجه ، قال في « المهمات » : وعلى الجواز هو مكروه ؛ كما قاله القاضي أبو الطيب والحضرمي في « شرح المذهب »<sup>(٣)</sup> .

والخلاف فيمن قصد ، فلو طيب البدن فتعطر الثوب تبعاً . . لم يحرم بلا خلاف .

قوله : ( ولا بأس باستدامته بعد الإحرام ) لقول عائشة رضي الله عنها : كأني أنظر إلى وبيص المسك في مَفْرِقِ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم . متفق عليه<sup>(٤)</sup> .

( ولا بطيب له جرم ) لقول عائشة رضي الله عنها : كنا نخرج مع رسول الله

(١) المحرر ( ١ / ٤١٤ ) .

(٢) أي : في المتن آنفاً .

(٣) الشرح الكبير ( ٣ / ٣٧٩ ) ، المجموع ( ٧ / ١٩٥ - ١٩٦ ) ، روضة الطالبين ( ٢ / ٣٤٨ ) ، المهمات ( ٤ / ٢٨٦ - ٢٨٧ ) .

(٤) صحيح البخاري ( ٢٧١ ) ، صحيح مسلم ( ١١٩٠ ) .

لَكِنْ لَوْ نَزَعَ ثَوْبَهُ الْمُطَيَّبَ ثُمَّ لَبَسَهُ . . لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ فِي الْأَصَحِّ ، وَأَنْ تُخَضَّبَ  
الْمَرْأَةُ لِلإِحْرَامِ يَدَيْهَا ، . . . . .

صلى الله عليه وسلم إلى مكة فنضمخ جباهنا بالمسك عند الإحرام ، فإذا عرقت  
إحدانا . . سال على وجهها ، فيراه النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينهانا . رواه  
أبو داود<sup>(١)</sup> ، وفي وجهه : يحرم ما تبقى عينه على الرجل والمرأة كما لو شد  
مسكاً في ثوبه واستدامه .

قوله : ( لكن لو نزع ثوبه المطيب ثم لبسه ) أي : وهو عطر ( . . لزمته  
الفدية في الأصح ) كما لو ابتداء لبس ثوب مطيب ، والثاني : لا ؛ لأن العادة  
في الثوب أن ينزع ويعاد فجعل عفواً .

وإن لم يكن عطراً ؛ فإن كان بحيث إذا ألقى عليه ماءً ظهرت رائحته . .  
امتنع ، وإلا . . فلا .

قوله : ( وأن تخضب المرأة للإحرام يديها ) أي : إلى الكوعين قبل  
الإحرام ، وكذلك وجهها ، خلية كانت أو مزوجة ، شابة أو عجوزاً ؛ لما روى  
ابن عمر : أن ذلك من السنة . رواه الدارقطني والبيهقي<sup>(٢)</sup> ، والمعنى فيه :  
ستر لونها .

واحترز بـ ( المرأة ) : عن الرجل ، فإنه يحرم عليه ذلك إلا لضرورة ، قاله  
في ( باب العقيقة ) من « الروضة »<sup>(٣)</sup> ، وعن الخنثى ، فإنه ملحق بالرجل -  
كما قاله في « شرح المذهب » هنا<sup>(٤)</sup> - للاحتياط .

(١) سنن أبي داود ( ١٨٣٠ ) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) سنن الدارقطني ( ص : ٥٧٦ ) ، السنن الكبير ( ٩١٢٥ ) .

(٣) روضة الطالبين ( ٥٠٣/٢ ) وعبارته : ( وحرام في حق الرجال إلا لعذر ) .

(٤) المجموع ( ١٩٦/٧ ) .

وَيَتَجَرَّدُ الرَّجُلُ لِإِحْرَامِهِ عَنِ مَخِيطِ الثِّيَابِ ، وَيَلْبَسُ إِزَاراً وَرِدَاءً أَبْيَضَيْنِ  
وَنَعْلَيْنِ ، وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ .

قوله : ( ويتجرد الرجل لإحرامه عن مخيط الثياب ) أي : وغيرها من  
الخف والنعل .

وضبط المصنف ( يتجرد ) بضم الدال ، قطعاً عن العطف على السنن ؛  
لأنه واجب ، ويصح أن يقرأ بالنصب على العطف ؛ لأن قبل الإحرام لم  
يحصل سبب الوجوب ، وإنما إذا أحرم . . وجب عليه النزع ، ولا يكون في  
نزعه عاصياً .

قوله : ( ويلبس إزاراً ورداءً أبيضين ونعلين ) ثبت أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال : « لِيُحْرَمَ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَنَعْلَيْنِ »<sup>(١)</sup> .

وتعيين البياض ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ  
الْبَيَاضَ » . صححه الترمذي<sup>(٢)</sup> .

ويستحب أن يكونا جديدين ، وإلا . . فنظيفين ، ويكره لبس المصبوغ في  
الإحرام .

قوله : ( ويصلي ركعتين ) استحباباً بالإجماع ، ولأن النبي صلى الله عليه  
وسلم صلى بذی الحليفة ركعتين ثم أحرم . رواه مسلم<sup>(٣)</sup> .

ويستحب أن يقرأ فيهما : ﴿ قُلْ يَتَّيِّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ و ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾  
فإن كان في وقت كراهة . . لم يصلهما على الأصح ، وإن كان في وقت فريضة

(١) أخرجه ابن خزيمة ( ٢٦٠١ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) سنن الترمذي ( ١٠١٥ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) صحيح مسلم ( ١١٨٤ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وأخرجه البخاري ( ١٥٥٤ ) عن ابن  
عمر أيضاً .

ثُمَّ الْأَفْضَلُ : أَنْ يُحْرِمَ إِذَا انْبَعَثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ أَوْ تَوَجَّهَ لِطَرِيقِهِ مَاشِياً ، وَفِي قَوْلٍ : يُحْرِمُ عَقِبَ الصَّلَاةِ .

وَيُسْتَحَبُّ إِكْثَارُ التَّلْبِيَةِ وَرَفْعُ صَوْتِهِ بِهَا فِي دَوَامِ إِحْرَامِهِ ، . . . . .

فصلاها . . كفت عنهما ؛ كما يكفي عن تحية المسجد ، فإذا صلى ونوى . . لبي .

وفي الأفضل قولان أشار إليهما بقوله : ( ثم الأفضل : أن يحرم إذا انبعث به راحلته أو توجه لطريقه ماشياً ) لما روى ابن عمر قال : ( لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يُهْلُ حتى تنبعث به راحلته ) . رواه الشيخان<sup>(١)</sup> .

والانبعاث بالمثلثة : هو استواؤها قائمة .

قوله : ( وفي قول : يحرم عقب الصلاة ) أي : وهو جالس ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أهل بالحج حين فرغ من ركعته . حسنه الترمذي<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( ويستحب إكثار التلبية ) لما في حديث جابر : ولزم رسول الله صلى الله عليه وسلم تلبيته<sup>(٣)</sup> .

( ورفع صوته بها في دوام إحرامه ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « أَتَانِي جِبْرِيلُ وَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ » . صححه الترمذي<sup>(٤)</sup> .

والرفع للرجل ، وأما المرأة . . فتسمع نفسها .

(١) صحيح البخاري ( ١٦٦ ) ، صحيح مسلم ( ١١٨٧ ) .

(٢) سنن الترمذي ( ٨٣٢ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) .

(٤) سنن الترمذي ( ٨٤٤ ) عن السائب بن خلاد رضي الله عنه .

وَخَاصَّةً عِنْدَ تَغَايِرِ الْأَحْوَالِ ؛ كَرُكُوبٍ وَنُزُولٍ ، وَصُعُودٍ وَهُبُوطٍ ، وَاخْتِلَاطٍ رُفْقَةٍ ، وَلَا تُسْتَحَبُّ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ ، وَفِي الْقَدِيمِ : تُسْتَحَبُّ فِيهِ بِلَا جَهْرٍ ، وَلَفْظُهَا : ( لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ ) ، .....

قوله : ( وخاصة عند تغاير الأحوال ؛ كركوب ونزول ، وصعود وهبوط ، واختلاط رفقة ) أي : يتأكد في هذه الأحوال ونحوها .

قوله : ( ولا تستحب في طواف القدوم ) وكذا في السعي بعده ؛ لأن فيهما أدعية وأذكارا خاصة .

قوله : ( وفي القديم : تستحب فيه بلا جهر ) لإطلاق الأدلة ، ولا خلاف أنها لا تشرع في طواف الإفاضة ؛ لشروعه في أسباب التحلل .

قوله : ( ولفظها : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك ) ثبت ذلك في « الصحيحين » من حديث ابن عمر<sup>(١)</sup> .

ويستحب : ألا يزداد عليها ، فإن زاد . لم يكره ؛ لأن ابن عمر كان يزداد فيها : لبيك وسعديك ، والخير بيدك ، والرباء إليك والعمل ، رواه مسلم<sup>(٢)</sup> .

و( لبيك ) منصوب بعامل لا يظهر ، ولفظها مثني عند سيبويه وأصلها : ( لبيْن لك ) فحذفت النون للإضافة .

والقصد بها هنا : الإجابة ؛ لقوله تعالى لإبراهيم عليه السلام : ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ ﴾ الآية [الحج : ٢٧] .

(١) صحيح البخاري ( ١٥٤٩ ) ، صحيح مسلم ( ١١٨٤ ) .

(٢) صحيح مسلم ( ١١٨٤ ) ( ٢١ ) .

وَإِذَا رَأَى مَا يُعْجِبُهُ.. قَالَ : ( لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ ) .

قال الشافعي رضي الله عنه : فسمعت بعض من أرضى من أهل العلم يذكر أن الله تعالى لما أمر بهذا إبراهيم عليه السلام وقف على المقام ، فصاح صيحة : عباد الله أجيئوا داعي الله ، فاستجاب له حتى من في أصلاب الرجال وأرحام النساء ، فمن حج البيت بعد دعوته . فهو ممن أجاب دعوته<sup>(١)</sup> .

واشتقاقها من : لب بالمكان وألب : إذا أقام ، وأصل الفعل منها : لب ، ومعناها : أنا مقيم على طاعتك وإجابتك إقامة بعد إقامة ، وإجابة بعد إجابة .

واستحب الشافعي : أن يلبي ثلاثاً<sup>(٢)</sup> ، واختلفوا في تأويله ف قيل : تكرير قوله : ( لبيك ) ثلاث مرات ، وقيل : تكرير : ( لبيك اللهم لبيك ) ، وقيل : تكرير جميع التلبية .

ولا يتكلم في أثناء التلبية بأمر أو نهى أو غيرهما ، لكن لو سلم عليه . رد ، نص عليه ، وفي « المهمات » عن « الأمالي » : أنه مستحب ، قال من « زوائده » : ويكره التسليم عليه في حال التلبية<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( وإذا رأى ما يعجبه ) أي : أو ما يكرهه ( .. قال : لبيك إن العيش عيش الآخرة ) قال الشافعي في « الأم » : لأن النبي صلى الله عليه وسلم قالها في أسرّ حالة وهو واقف بعرفة ، وفي أشد حالة وهو في حفر الخندق<sup>(٤)</sup> .

ومعناه : أن الحياة المطلوبة الهنيئة الدائمة هي حياة الآخرة .

(١) الأم (٣/٣٥١) .

(٢) الأم (٣/٣٩٥) .

(٣) المهمات (٤/٢٩٥) ، روضة الطالبين (٢/٣٥٢) .

(٤) الأم (٣/٥٢٥) ، و (٣/٣٩١) .

وَإِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيئِهِ . . صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَسَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى الْجَنَّةَ وَرِضْوَانَهُ ، وَاسْتَعَاذَ مِنَ النَّارِ .

قوله : ( وإذا فرغ من تلبيته . . صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ) لأنه موضع شرع فيه ذكر الله ، فشرع فيه ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ كالأذان .

قوله : ( وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه ، واستعاذ من النار ) روي ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> ، ويكون الدعاء والصلاة بصوت أخفض .

\* \* \*

(١) أخرجه الشافعي في « الأم » ( ٣/ ٣٩٥ - ٣٩٦ ) ، ( ١١٠٥ ) ، ( ١١٠٦ ) ، والدارقطني ( ص : ٥٤٩ ) ، والبيهقي في « الكبير » ( ٩١١١ ) عن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه .

## بَابُ دُخُولِهِ مَكَّةَ

الأفضلُ : دُخُولُهَا قَبْلَ الْوُقُوفِ ، وَأَنْ يَغْتَسِلَ دَاخِلُهَا مِنْ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ  
بِذِي طَوًى ، .....

### ( باب دخول مكة )

التَّبْوِيبُ بصفة الحج أولى ؛ لعمومه ، ومكة وبكة لغتان ، والميم والباء  
تبدل إحداهما من الأخرى ، وقيل : مكة : الحرم كله ، وبكة : المسجد  
كله .

سميت مكة ؛ لقلة مائها ، وقيل : لأنها تمك الذنوب ؛ أي : تذهب بها .  
وسميت بكة ؛ لأنها تبك أعناق الجبابة ؛ أي : تدقها ، وقيل : لازدحام  
الناس بها .

ومكة أفضل الأرض عند الشافعي وأكثر العلماء<sup>(١)</sup> .

قوله : ( الأفضل : دخولها قبل الوقوف ) اقتداء بالنبي صلى الله عليه  
وسلم<sup>(٢)</sup> ، ولما يحصل به من السنن الكثيرة .

قوله : ( وأن يغتسل داخلها من طريق المدينة بذي طوى ) لما في  
« الصحيحين » : أن ابن عمر كان لا يقدم مكة إلا بات بذي طوى حتى يصبح ،  
ويغتسل ، ثم يدخل مكة نهاراً ، ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
فعله<sup>(٣)</sup> .

(١) راجع « المجموع » ( ٣٨٨ / ٧ ) .

(٢) أخرجه البخاري ( ١٦١٤ - ١٦١٥ ) ، ومسلم ( ١٢٣٥ ) عن عائشة رضي الله عنها .

(٣) صحيح البخاري ( ١٥٧٣ ) و ( ١٥٥٣ ) ، صحيح مسلم ( ١٢٥٩ ) .



وَيَدْخُلُهَا مِنْ ثَنِيَّةِ كَدَاءٍ ، .....  
 \_\_\_\_\_

واستحباب الغسل بذى طوى لمن يكون في طريقه ، فإن لم يكن . . اغتسل من نحو مسافتها .

وطوى مقصور مثلث الطاء ، ولم يذكر الجوهرى غير الضم<sup>(١)</sup> : موضع بين الثنتين العليا والسفلى .

قوله : ( ويدخلها من ثنية كداء ) أي : الداخل من طريق المدينة ونحوها ، كذا في « المحرر »<sup>(٢)</sup> ، وحكاه في « الشرح » عن الأصحاب<sup>(٣)</sup> ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى . متفق عليه<sup>(٤)</sup> .

وصحح المصنف رحمه الله أنه يستحب لكل آتٍ من طريق المدينة وغيرها ، ونقله عن المحققين<sup>(٥)</sup> .

والأفضل : دخولها ماشياً ، ونهاراً على الأصح فيهما ، وفي « الروضة » : قيل : الأولى : أن يكون حافياً<sup>(٦)</sup> ، ورأيت في « الأم » قال الشافعي : ويحكى أن النبيين كانوا يحجون فإذا أتوا الحرم مشوا إعظماً له حفاة<sup>(٧)</sup> .

وروى ابن ماجه عن ابن عباس قال : كانت الأنبياء تدخل الحرم مشاة حفاة ، ويطوفون بالبيت ، ويقضون المناسك حفاة مشاة<sup>(٨)</sup> .

(١) قال في « الصحاح » ( ص : ٦٥٣ ) : ( وذو طُوى بالضم : موضع بمكة ) .

(٢) المحرر ( ٤١٧ / ١ ) .

(٣) الشرح الكبير ( ٣ / ٣٨٤ - ٣٨٥ ) .

(٤) صحيح البخاري ( ١٥٧٥ ) ، صحيح مسلم ( ١٢٥٧ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٥) « المجموع » ( ٦ / ٨ ) .

(٦) روضة الطالبين ( ٢ / ٣٥٤ ) .

(٧) « الأم » ( ٣ / ٣٥٢ ) .

(٨) سنن ابن ماجه ( ٢٩٣٩ ) .

وَيَقُولُ إِذَا أَبْصَرَ الْبَيْتَ : ( اللَّهُمَّ ؛ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفاً وَتَعْظِيماً ، وَتَكْرِيماً وَمَهَابَةً ، وَزِدْ مَنْ شَرَّفَهُ وَعَظَّمَهُ مِمَّنْ حَجَّهُ أَوْ اعْتَمَرَهُ تَشْرِيفاً وَتَكْرِيماً ، وَتَعْظِيماً وَبِرّاً ، ..... )

وقد صرح في « المحرر » باستحباب الخروج من الثنية السفلى<sup>(١)</sup> ، والمعنى في الدخول من ثنية والخروج من أخرى : شهادة الطريقين كما سبق في العيد .

وقوله : ( ثنية كداء ) هو بفتح الكاف والمد : الثنية العليا ، والسفلى كدى : بالضم والقصر .

قوله : ( ويقول إذا أبصر البيت : اللهم ؛ زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً ، وتكريماً ومهابة ، وزد من شرفه وعظمه ممن حجه أو اعتمره تشريفاً وتكريماً ، وتعظيماً وبرّاً ) رواه ابن جريج عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا<sup>(٢)</sup> .

التشريف : الرفع والإعلاء ، التعظيم : التبجيل ، التكريم : التفضيل ، المهابة : التوقير والإجلال ، وهي تليق بالبيت ، ووقع في « مختصر المزني » ذكرها في الموضعين<sup>(٣)</sup> ، البر : الاتساع في الإحسان والزيادة منه ، وقيل : الطاعة ، وقيل : اسم جامع لكل خير ، وهو يليق بالإنسان ، وفي « الوجيز » ذكره في البيت<sup>(٤)</sup> ، ووجهه في « تهذيب الأسماء » بأن معناه : أَكْثَرُ بَرَائِثِهِ<sup>(٥)</sup> .

(١) المحرر (ص : ١٢٥) طبعة دار الكتب العلمية ، وفي هامش طبعة « دار السلام » ( ٤١٧/١ ) : زاد في ( أ ، ج ، د ) : « ويخرج من ثنية كداء » .

(٢) أخرجه البيهقي في « الكبير » ( ٩٢٨٦ ) .

(٣) مختصر المزني (ص : ٩٩) .

(٤) الوجيز (ص : ١٢٤) أي : ذكره في البيت أيضاً كما ذكره في الإنسان ؛ كما نبه على ذلك النووي في « تهذيب الأسماء » ( ٣١/٢ ) .

(٥) تهذيب الأسماء ( ٣٢/٢ ) .

اللَّهُمَّ ؛ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ ، فَحَيِّنَا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ ( .

ثُمَّ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ ..... .

قوله : ( اللهم ؛ أنت السلام ومنك السلام ، فحيننا ربنا بالسلام ) رواه البيهقي عن عمر<sup>(١)</sup> .

السلام الأول : اسم الله تعالى ، والسلام الثاني معناه : من أكرمه بالسلام .. فقد سلم ، فحيننا ربنا ؛ أي : سلمنا بتحياتك إيانا من جميع الآفات .

ويدعو مع ذلك بما أحبَّ من أمر الدين والدنيا ، وأهمها المغفرة .

ويستحب أن يرفع يديه عند رؤية البيت مع الدعاء .

وإنما بدأ المصنف بهذا الدعاء قبل دخول المسجد ؛ لأن البيت - زاده الله شرفاً - بناؤه عالٍ يُرى قبل دخول المسجد من موضع يقال له : ( رأس الردم ) إذا دخل من أعلى مكة ، وهناك يقف ويدعو ، ثم يقصد المسجد ؛ كما صرح به « المحرر »<sup>(٢)</sup> يعني : قبل اكتراء المنزل وتغيير الثياب .

قوله : ( ثم يدخل المسجد من باب بني شيبَةَ ) لما روى الطبراني عن ابن عمر قال : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ودخلنا معه من باب بني عبد مناف ، وهو الذي يسميه الناس : باب بني شيبَةَ ، وخرجنا معه إلى المدينة من باب الحزورة<sup>(٣)</sup> .

ويستحب ذلك لكل قادم بلا خلاف ، سواء أكان في صوب طريقه أم لا ؛ لأنه لا مشقة في العدول إليه .

(١) السنن الكبير ( ٩٢٨٩ ) .

(٢) المحرر ( ٤١٨/١ ) .

(٣) المعجم الأوسط ( ٤٩١ ) .

وَيَبْدَأُ بِطَوَافِ الْقُدُومِ .

وَيَخْتَصُّ طَوَافُ الْقُدُومِ بِحَاجٍّ دَخَلَ مَكَّةَ قَبْلَ الْوُقُوفِ ، . . . . .

قوله : ( ويبدأ بطواف القدوم ) لأن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ به<sup>(١)</sup> ، وهو سنة .

وقيل : إنه نسك يجب بتركه دم ، وهو شاذ .

وإنما يبدأ به إذا لم يكن عذر ، ولم يخف فوت مكتوبة ، أو سنة راتبة ، أو فوت الجماعة في المكتوبة ، فلو كان له عذر . . بدأ بزواله ، ولو خاف فوت ما ذكرناه . . قال الشافعي : بدأ به ، ثم طاف<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( ويختص طواف القدوم بحاج دخل مكة قبل الوقوف ) يعني : أنه يتمحض الطواف للقدوم في هذه الحالة ؛ لأن الداخل بعد الوقوف هو مشروع في حقه ، لكن يجزئ عنه طواف الفرض ؛ كما تجزئ الفريضة عن تحية المسجد .

ولو طاف بنية القدوم . . وقع عن الفرض ، قاله السبكي ، وفي « الروضة » و« أصلها » : أن المعتمر إذا طاف للعمرة . . أجزأه عن طواف القدوم ؛ كما تجزئ الفريضة عن تحية المسجد<sup>(٣)</sup> .

قال الإسنوي : وهو يشعر بأن المعتمر يندب له طواف القدوم ، بخلاف الحاج ؛ يعني : الداخل بعد الوقوف ، قال : ولا سبيل للفرق بينهما ، بل المراد : أنهما لا يؤمران بطواف يخص القدوم ، ولكن يحصل لهما ثوابه بطواف الفرض<sup>(٤)</sup> .

(١) أخرجه البخاري ( ١٦٤١ ) ومسلم ( ١٢٣٥ ) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) الأم ( ٤٢٥ / ٣ ) .

(٣) روضة الطالبين ( ٣٥٥ / ٢ ) والشرح الكبير ( ٣٨٧ / ٣ ) .

(٤) المهمات ( ٣٠٥ - ٣٠٦ ) .

وَمَنْ قَصَدَ مَكَّةَ لَا لِنُسُكٍ . . اسْتَحَبَّ أَنْ يُحْرِمَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ، وَفِي قَوْلٍ :  
يَجِبُ ، إِلَّا أَنْ يَتَكَرَّرَ دُخُولُهُ كَحَطَّابٍ وَصَيَّادٍ .

ومن قدم مكة لتجارة أو زيارة . . يُشرع له طواف القدوم وإن لم يكن محرماً .

قوله : ( ومن قصد مكة لا لنسك ) كتاجر أو زائر أو رسول أو مكِّي سافر ثم عاد ( . . استحب أن يحرم بحج أو عمرة ) كتحية المسجد ، قال المتولي : ويكره تركه .

قوله : ( وفي قول : يجب ) لإطباق الناس عليه ، والسنن يندر فيها الاتفاق على العمل بها ، وصححه المصنف في « النكت » .

قوله : ( إلا أن يتكرر دخوله ؛ كحطاب وصياد ) أي : فلا يجب عليهم جزماً ، وقيل : على القولين ، وفي « المهمات » : أن الشيخ أبا حامد نقل عن « الإملاء » : أنه يلزمهم الإحرام في كل سنة مرة<sup>(١)</sup> .

وإذا قلنا بالوجوب . . فيشترط : أن يقصدها من الحل ، وألا يَدْخُلَهَا لقتال ولا خائفاً .

أما أهل الحرم ومن دخل لقتال أو قاطع طريق أو غيرهما أو خائفاً من ظالم<sup>(٢)</sup> أو غريم يحبسه . . فلا يلزمهم الإحرام بلا خلاف .

وأن يكون حرّاً ، فالعبد لا يلزمه الإحرام ولو أذن السيد في الأصح .  
وإذا وجدت شرائط الوجوب ، فدخل غير محرم . . أثم ، ولا دم عليه ولا قضاء على المذهب .

ويجري الخلاف في دخول الحرم كدخول مكة ، صرح به الأصحاب .

(١) المهمات ( ٣٠٨/٤ ) .

(٢) قوله : ( أو قاطع طريق أو غيرهما ، أو خائفاً من ظالم ) غير موجود في ( ب ) .

## فصل

لِلطَّوَّافِ بِأَنْوَاعِهِ وَاجِبَاتٍ وَسُنَنِ :

أَمَّا الْوَاجِبُ . . فَيُشْتَرَطُ :

سِتْرُ الْعَوْرَةِ .

وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ .....  
.....

## ( فصل )

[في واجبات الطواف وكثير من سننه]

( للطواف بأنواعه ) أي : طواف القدوم ، وطواف الإفاضة ، وطواف الوداع ، والمتطوع به ( واجبات وسنن ) أي : وظائف واجبة وهي خمسة متفق عليها ، وثلاثة مختلف فيها ، وأخرى مسنونة ( أما الواجب <sup>(١)</sup> ) . . فيشترط : ستر العورة ( لأمره صلى الله عليه وسلم : « لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُزْيَانٌ » . متفق عليه <sup>(٢)</sup> ) .

فلو انكشف جزء من عورته ، أو شعرة من رأس المرأة الحرة ، أو ظفر رجلها . . لم يصح .

ولو طاف الرجل المحرم لابس المخيط . . فكالصلاة في الحرير .

قوله : ( وطهارة الحدث ) لأنه صلى الله عليه وسلم توضأ ثم طاف بالبيت ، ولقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها حين حاضت : « إِضْغِي مَا يَصْنَعُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَلَّا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَغْتَسِلِي » . متفق عليهما <sup>(٣)</sup> .

(١) في « المنهاج » المطبوع : ( أما الواجبات ) .

(٢) صحيح البخاري ( ١٦٢٢ ) ، صحيح مسلم ( ١٣٤٧ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) الأول : صحيح البخاري ( ١٦١٤ - ١٦١٥ ) ، صحيح مسلم ( ١٢٣٥ ) ، الثاني : صحيح =

وَالنَّجَسِ ، .....  
 \_\_\_\_\_

ولو كان النهي لأجل المسجد . . لقال : حتى ينقطع الدم .

قوله : ( والنجس ) بالقياس على الحدث ، ولقول ابن عباس : ( الطواف بالبيت صلاة إلا أنكم تتكلمون فيه ) . وقد روي مرفوعاً<sup>(١)</sup> .

وأطلق الأصحاب أنه لو لاقى نجاسة غير معفو عنها ببدنه أو ثوبه ، أو مشى عليها عمداً أو سهواً . . لم يصح طوافه ، لكن قد عمت البلوى بغلبة النجاسة في المطاف من جهة الطير وغيره ، وقد اختار جماعة من أصحابنا المحققين المطلعين العفو عما يشق الاحتراز منه ، قاله في « شرح المذهب »<sup>(٢)</sup> .

تنبيه : محل اشتراط الستر والطهارة مع القدرة ، فإن عجز ، وكان الطواف نفلاً أو للوداع . . جاز فعله بدونهما ، وإن كان ركناً . . جاز للعارى ؛ لأنه لا إعادة عليه ، والقياس : منع المتيّم والمتنجس منه ؛ لأن صلاتهما تجب إعادتهما ، فالطواف كذلك ، وإنما يصلحان لحرمه الوقت ، وهو مفقود هنا ؛ لأن الطواف لا آخر لوقته ، والتحلل لا يحصل والطواف في ذمته ، قاله الإسنوي في « الشرح » و« المهمات »<sup>(٣)</sup> .

وخطأه ابن العماد في قوله : ( جاز فعله بدونهما ) قال : لأن الطهارة فيهما شرط والرافعي لم يشترط في الطهارة أن تكون رافعة للحدث ، بل التيمم طهارة

= البخاري ( ٣٠٥ ) ، صحيح مسلم بعد الحديث ( ١٢١١ / ١١٨ ) .

(١) أخرجه ابن خزيمة ( ٢٧٣٩ ) وابن حبان ( ٣٨٣٦ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً . قال الحافظ ابن حجر في « التلخيص الحبير » ( ٣٥٩ / ١ ) : ( اختلف في رفعه ووقفه ، ورجح الموقوف النسائي والبيهقي وابن الصلاح والمنذري والنووي ، وزاد : إن رواية الرفع ضعيفة ، وفي إطلاق ذلك نظر ) .

(٢) المجموع ( ١٦ / ٨ ) .

(٣) المهمات ( ٣١٣ / ٤ ) .

فَلَوْ أَحْدَثَ فِيهِ . . تَوَضُّأً وَبَنَى ، وَفِي قَوْلٍ : يَسْتَأْنِفُ .  
وَأَنْ يَجْعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ، مُبْتَدِئًا بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ . . . . .

عن الحدث ، ولا يلزم من كون الشيء طهارة عن الحدث أن يكون رافعاً له .  
قوله : ( فلو أحدث فيه . . توضعاً وبنى ) لأن الطواف يحتمل فيه ما لا  
يحتمل في الصلاة ( وفي قول : يستأنف ) قياساً على الصلاة ، والقولان في  
العائد ، فإن سبقه الحدث . . فخلاف مرتب وأولى بالبناء ، وهذا إذا قصر  
الفصل ، وإن طال . . فكذا على الأصح ؛ لأن الموالاة لا تجب ، وحيث  
لا نوجب الاستئناف . . نستحبه .

وإذا أحدث في طوفة . . بنى على ما مضى منها على الأصح ، وقيل :  
يستأنفها من أولها ؛ لأن التفريق بين أعداد الطواف لا بين أبعاض أحاده .  
وحكم الخارج من طوافه لحاجة حكم الحدث .

قوله : ( وأن يجعل البيت عن يساره ) لأنه المأثور ، فلو جعل البيت عن  
يمينه ، ومر من الحجر الأسود إلى الركن اليماني . . لم يصح ، ولو استقبله  
بوجهه معترضاً ، أو جعله عن يمينه ، ومشى القهقري إلى نحو الباب . . لم  
يصح على الأصح ، قال الرافعي : والقياس : جريانه فيما لو مر معترضاً  
مستدبراً<sup>(١)</sup> ، وقال المصنف : إن الصواب : القطع بأنه لا يصح في هذه  
الصورة<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( مبتدئاً بالحجر الأسود ) لأن النبي صلى الله عليه وسلم ابتدأ منه<sup>(٣)</sup>

(١) الشرح الكبير ( ٣/ ٣٩٢-٣٩٣ ) .

(٢) المجموع ( ٨/ ٣٥ ) .

(٣) أخرجه البخاري ( ١٦٠٣ ) ، ومسلم ( ١٢٦١ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما .



مُحَازِيًا لَهُ فِي مُرُورِهِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ ، فَلَوْ بَدَأَ بِغَيْرِ الْحَجَرِ . . لَمْ يُحَسَبْ ، . . .

( محاذياً له في مروره بجميع بدنه ) هذا شرط بلا خلاف ، وله صور :

إحداها : أن يحاذي بجميع بدنه جميع الحجر ، فيجعل يمينه على يمين الحجر مستقبلاً جدار البيت الذي بين الركنين ، ثم يمشي تلقاء شقه الأيمن مستقبل الحجر ماراً إلى جهة يمينه حتى يجاوز الحجر ، فإذا جاوزة . . انفتل ، فجعل يساره إلى البيت .

قال المصنف : ولا يجوز استقبال البيت في شيء من الطواف إلا في هذا ، وهو مستحب في الطوفة الأولى لا غير ، وهو خلاف الاستقبال المستحب عند لقاء الحجر قبل الطواف ، فإن ذلك سنة مستقلة<sup>(١)</sup> .

الثانية : أن يجعل يساره على يمين الحجر ، ثم يطوف ويساره إلى الحجر ، والأولى أفضل .

الثالثة : أن يحاذي بجميع بدنه بعض الحجر ؛ بأن يكون نحيفاً لا يخرج منه شيء إلى جهة الملتزم ، أو يقف من بُعد بحيث تصدق المحاذاة ، فيصح على النص ، وفيه وجه ، فلو حاذى ببعض البدن جميع الحجر أو بعضه ، وباقي بدنه إلى جهة الباب . . فالجديد : لا تحسب تلك الطوفة ، والقديم : تحسب .

وعبارة « المحرر » : ( ويبتدئ بالحجر )<sup>(٢)</sup> وهي أدل على الاشتراط .

قوله : ( فلو بدأ بغير الحجر . . لم يحسب ) أي : ما فعله حتى ينتهي إلى الحجر بلا خلاف .

(١) الإيضاح في مناسك الحج مع حاشية ابن حجر ( ص : ٢٩٦ ) .

(٢) المحرر ( ١ / ٤٢٠ ) .

فَإِذَا انْتَهَى إِلَيْهِ . . ابْتَدَأَ مِنْهُ ، وَلَوْ مَشَى عَلَى الشَّاذِرَوَانِ ، أَوْ مَسَّ الْجِدَارَ فِي مُوَازَاتِهِ ، أَوْ دَخَلَ مِنْ إِحْدَى فَتَحَتَيِ الْحِجْرِ وَخَرَجَ مِنَ الْأُخْرَى . . لَمْ تَصِحَّ طَوْفَتُهُ ، وَفِي مَسْأَلَةِ الْمَسِّ وَجْهُ .

وَأَنْ يَطُوفَ سَبْعاً دَاخِلَ الْمَسْجِدِ .

قوله : ( فإذا انتهى إليه . . ابتداء منه ) أي : يكون أول طوافه ، فينوي عند انتهائه إليه إذا كان ذلك الطواف يفتقر إليها جزماً ، أو على وجهه ، وقيل : يجب عليه استئناف محاذاة الحجر بجميع بدنه .

وكل ما ذكرناه في الحجر فالمراد به : موضعه من الركن حتى لو نُحِّي الحجر - والعياذ بالله - وجب محاذاة الركن .

قوله : ( ولو مشى على الشاذروان ، أو مس الجدار في موازاته ، أو دخل من إحدى فتحتي الحجر وخرج من الأخرى . . لم تصح طوفته ) لأنه يشترط أن يكون جميع بدنه خارجاً من البيت وهو في المسألة الأولى والثالثة داخل كله ، وفي الثانية : بعضه .

قوله : ( وفي مسألة المس وجه ) أي : أنه لا يضر ؛ لأن معظمه خارج .

قوله : ( وأن يطوف سبعاً ) أي : من الواجبات رعاية العدد ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم طاف سبعاً<sup>(١)</sup> ، فلو اقتصر على ستة . . لم يجز ، ولو طاف أو سعى ، ثم شك في العدد . . أخذ بالأقل ، ويشترط محاذاة الحجر في آخر الطواف كما يشترط في أوله .

قوله : ( داخل المسجد ) أي : وجوباً ؛ اقتداء بالنبي صلى الله عليه

(١) أخرجه البخاري (١٦٠٣) ومسلم (١٢٦١) عن ابن عمر رضي الله عنهما ، ومسلم (١٢١٨) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في حديث طويل .

وَأَمَّا السُّنَنُ : فَأَنْ يَطُوفَ مَاشِيًا .

وسلم<sup>(١)</sup> ، والأفضل : ألا يكون بينه وبين البيت حائل ، ويجوز على سطح المسجد ؛ لأنه دون سطح البيت الآن ، فإن جعل سقف المسجد أعلى . . قال القاضي حسين : يجوز ، وقيل : لا يجوز ، واختاره السبكي ، ولو وسع المسجد . . اتسع المطاف .

قوله : ( وأما السنن . . فإن يطوف ماشياً ) لأن النبي صلى الله عليه وسلم طاف في عمرة كلها ماشياً<sup>(٢)</sup> .

فيستحب ألا يركب إلا لعذر مرض أو نحوه ، وطاف صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على بعير . متفق عليه<sup>(٣)</sup> .

ولمسلم : ( لَأَنْ يَرَاهُ النَّاسُ ، وَلِيُشْرِفَ وَلِيَسْأَلُوهُ )<sup>(٤)</sup> .

وطواف المعذور محمولاً أولاً من طوافه راكباً ، وإن طاف راكباً من غير عذر . . جاز ، والمشهور : أنه لا يكره ، ونقل الرافعي عن الإمام : أن محله : إذا أمن التلويث ، فإن لم يأمن . . كره<sup>(٥)</sup> .

وقياس ما قرره المصنف في ( الشهادات ) من تحريم إدخال الصبيان المسجد إذا غلب تنجيسهم ، وكراهته إذا لم يغلب<sup>(٦)</sup> . . القول به هنا ، قال الإسنوي : فيثبت أن المختار الراجح نقلاً ومعنى : هو الكراهة<sup>(٧)</sup> .

(١) أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) ، وابن خزيمة ( ٢٧١٣ ) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٢) أخرجه البخاري ( ١٦١٦ ) ، ومسلم ( ١٢٦١ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) صحيح البخاري ( ١٦٠٧ ) ، صحيح مسلم ( ١٢٧٢ ) .

(٤) صحيح مسلم ( ١٢٧٣ ) . وفي ( أ ) و ( ب ) : ( يسأله ) .

(٥) الشرح الكبير ( ٣٩٨ / ٣ ) .

(٦) روضة الطالبين ( ٢٠٢ / ٨ ) .

(٧) المهمات ( ٣٢٧ / ٤ ) .

وَيَسْتَلِمَ الْحَجَرَ أَوَّلَ طَوَافِهِ وَيُقْبِلُهُ ، وَيَضَعُ جَبْهَتَهُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ عَجَزَ . .  
اسْتَلَمَ ، .....  
.....

ويستحب أن يطوف قائماً ، فإن زحف مع قدرته على المشي . . كره ، قاله  
في « شرح المذهب »<sup>(١)</sup> ، قال في « الإملاء » : وأحبُّ لو كان يطوف بالبيت  
خالياً أن يقصد في المشي ؛ لتكثر خطاه رجاء لكثرة الأجر له .

قوله : ( ويستلم الحجر أول طوافه ويقبله ) ثبت ذلك في « الصحيحين »  
عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> .

ويستحب : أن يخفف القبلة حتى لا يظهر لها صوت ، قال الطبري :  
كذلك روي عنه صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( ويضع جبهته عليه ) لما روى الحاكم والبيهقي عن ابن عباس :  
رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقبله ويسجد عليه<sup>(٤)</sup> ، وصح عنه : أنه كرر  
القبلة والسجود ثلاثاً<sup>(٥)</sup> ، قاله السبكي .

قوله : ( فإن عجز . . استلم ) أي : إذا عجز عن تقبيل الحجر . . استلمه  
إما بيده إن أمكن ، ويقبل يده ؛ لما روى مسلم عن نافع قال : رأيت ابن عمر  
يستلم الحجر بيده ، ثم يقبل يده ، وقال : ما تركته منذ رأيت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يفعله<sup>(٦)</sup> .

(١) المجموع ( ٢٩/٨ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ١٦٠٣ ) ، صحيح مسلم ( ١٢٦١ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) راجع « غاية الأحكام » ( ١٣٣/٥ ) .

(٤) المستدرک ( ٤٥٥/١ ) ، السنن الكبير ( ٩٢٩٦ ) .

(٥) أخرجه البيهقي في « السنن الكبير » ( ٩٢٩٧ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٦) صحيح مسلم ( ١٢٦٨ ) .

فَإِنْ عَجَزَ . . أَشَارَ بِيَدِهِ ، وَتُرَاعِي ذَلِكَ فِي كُلِّ طَوْفَةٍ ، . . . . .

وإما بعضا ونحوها ، ويقبل طرفها ، صح من فعله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> .

وفي « التحرير » : قال شيخنا ابن النقيب : الذي نص عليه الشافعي وتبعه جماعة : إطلاق أنه يقبل اليد بعد الاستلام ، ويقبل الحجر من غير تخصيص تقبيل يده بالعجز عن تقبيل نفس الحجر ؛ كما خصصه به الرافعي والنووي<sup>(٢)</sup> . انتهى

ولا يستحب للنساء استلام ، ولا تقبيل ، ولا قرب من البيت إلا عند خلو المطاف .

قوله : ( فَإِنْ عَجَزَ ) أي : عن الاستلام باليد وبغيرها ( . . أشار بيده ) أي : وما في معناها ؛ من عصا ونحوها ؛ لما روى البخاري عن ابن عباس قال : طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت على بعير كلما أتى الركن . . أشار إليه بشيء عنده وكبر<sup>(٣)</sup> .

ويستحب أن يقبل ما أشار به كما ذكره في « شرح المذهب » تبعاً لابن الصلاح<sup>(٤)</sup> ، ولا يشير بالفم إلى التقبيل ؛ لأنه لم ينقل .

قوله : ( ويراعي ذلك في كل طوفة ) أي : الاستلام ، والتقبيل ، ووضع الجبهة ؛ لحديث ابن عباس ، ولما روى ابن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدع أن يستلم الركن اليماني والحجر الأسود في كل

(١) أخرجه مسلم ( ١٢٧٥ ) عن أبي الطفيل رضي الله عنه .

(٢) تحرير الفتاوي ( ٥٩٩ / ١ ) .

(٣) صحيح البخاري ( ١٦١٣ ) .

(٤) المجموع ( ٣٦ / ٨ ) .

وَلَا يَقْبَلُ الرُّكْنَيْنِ الشَّامِيَيْنِ وَلَا يَسْتَلِمُهُمَا .

وَيَسْتَلِمَ الْيَمَانِيَّ وَلَا يَقْبَلَهُ ، .....  
 .....

طوفة . رواه أبو داود بسند صحيح<sup>(١)</sup> .

وهو في الأوتار أكد ، قال الشافعي في « الأم » : أحب الاستلام ما لم يؤذ  
 غيره بالزحام إلا في ابتداء الطواف ، فأستحب له الاستلام وإن كان بالزحام أو  
 في آخر الطواف<sup>(٢)</sup> ، حكاه البندنجي .

ويحترز كلما استلم أن يمر بشيء من بدنه في الشاذروان ، بل يرجع إلى  
 مكانه قبل الاستلام ثم يطوف .

قوله : ( ولا يقبل الركنين الشاميين ولا يستلمهما ) لأن النبي صلى الله عليه  
 وسلم لم يستلمهما<sup>(٣)</sup> ، والمراد : أنه ليس بسنة ، فلو قبلهما أو غيرهما من  
 البيت . . لم يكره ، ولا هو خلاف الأولى ، بل هو حسن كما في « الاستقصاء »  
 عن النص .

قوله : ( ويستلم اليماني ) أي : ثم يقبل يده ؛ لأنه على قواعد إبراهيم  
 ( ولا يقبله ) لأنه لم يصح تقبيله عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال المحب  
 الطبري : فإن وضع خده عليه أو قبله . . فلا بأس ؛ إذ قد ورد ذلك عنه  
 صلى الله عليه وسلم ، وليس بمشهور<sup>(٤)</sup> .

وقد عدّ الشيخ أبو حامد تقبيله من السنن ، وقيده بالأوتار .

(١) سنن أبي داود ( ١٨٧٦ ) .

(٢) الأم ( ٤٣٣ / ٣ ) .

(٣) رواه البخاري ( ١٦٠٩ ) ، ومسلم ( ١٢٦٧ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٤) غاية الأحكام ( ١٤٠ / ٥ ) ، والحديث أخرجه البيهقي في « الكبير » ( ٩٣٠٩ ) عن ابن  
 عباس رضي الله عنهما .

وَأَنْ يَقُولَ أَوَّلَ طَوَافِهِ : ( بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُمَّ ؛ إِيْمَانًا بِكَ ، وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ ، وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ) ، وَلِيَقْلُ قُبَالَةَ الْبَابِ : ( اللَّهُمَّ ؛ الْبَيْتُ بَيْتُكَ ، وَالْحَرَمُ حَرَمُكَ ، وَالْأَمْنُ أَمْنُكَ ، وَهَذَا مَقَامُ الْعَائِذِ بِكَ مِنَ النَّارِ ) ، .....

فإن لم يمكنه استلامه . . فقد ذكر الفقيه ابن أبي الصيف : أنه لا يشير إليه ، ولم يذكر مستنداً ، ولعل مستنده : أنه لم ينقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولأن الإشارة بدلٌ عن القبلة ، ولم يشرع في اليماني على المشهور ، وذكر الفقيه ابن عبد السلام : أنه يشير إليه ، قال الطبري في « شرح التنبيه »<sup>(١)</sup> : وذلك أوجه ، وقاسه على الأسود .

قوله : ( وأن يقول أول طوافه ) أي : عند الاستلام : ( بسم الله والله أكبر ، اللهم ؛ إيماناً بك ) أي : أفعله إيماناً بك ( وتصديقاً بكتابك ، ووفاء بعهدك ) وهو الميثاق الذي أخذه الله علينا بامثال الأمر ( واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ) روي ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> .

وروى البيهقي والطبراني بسند جيد عن ابن عمر : أنه كان إذا استلم الحجر قال : باسم الله والله أكبر<sup>(٣)</sup> .

ويستحب ذلك أيضاً عند محاذاة الحجر الأسود في كل طوفة ، وهو في الأولى أكد .

قوله : ( وليقل قبالة الباب : اللهم ؛ البيت بيتك ، والحرم حرمك ، والأمن أمنك ، وهذا مقام العائذ بك من النار ) ذكره الشيخ أبو محمد ، وقال :

(١) وفي ( ب ) قوله : ( الطبري في « شرح التنبيه » ) غير موجود .

(٢) أخرجه الشافعي في « الأم » ( ٤٢٧ / ٣ ) مرسلًا عن ابن جريج ، وراجع « التلخيص الحبير » ( ٥٣٧ / ٢ ) .

(٣) السنن الكبير ( ٩٣٢٣ ) ، الدعاء للطبراني ( ٨٦٢ ) .

وَبَيْنَ الْيَمَانِيِّينَ : ( اللَّهُمَّ ؛ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ) ، وَلْيَدْعُ بِمَا شَاءَ ، .....

إنه يشير بلفظه هذا إلى مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، وقيل : يعني : نفسه ، فلا يشير .

قوله : ( وبين اليمانيين : اللهم ؛ آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ) رواه أبو داود والنسائي عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ : ( ربنا ) . وصححه ابن حبان والحاكم<sup>(١)</sup> .

وكذلك هو في « المحرر »<sup>(٢)</sup> موافقاً للقرآن .  
وروى مسلم عن أنس : « اللَّهُمَّ ؛ آتِنَا »<sup>(٣)</sup> . وفي لفظ : « اللَّهُمَّ ؛ رَبَّنَا آتِنَا »<sup>(٤)</sup> .

قال الشافعي : وهذا أَحَبُّ ما يقال في الطواف إليّ ، وَأَحَبُّ أن يقال في كله<sup>(٥)</sup> .

قوله : ( وليدع بما شاء ) أي : في جميع الطواف ، فإن الدعاء فيه مستجاب ، وهو أحد المواضع الخمسة عشر التي عينها الحسن البصري في رسالته<sup>(٦)</sup> .

(١) سنن أبي داود ( ١٨٩٢ ) ، السنن الكبرى للنسائي ( ٤١٢٤ ) ، صحيح ابن حبان ( ٣٨٢٦ ) ، المستدرک ( ٤٥٥ / ١ ) .

(٢) المحرر ( ٤٢٣ / ١ ) .

(٣) صحيح مسلم ( ٢٦٩٠ ) .

(٤) أخرجه البخاري ( ٤٥٢٢ ) ، وابن حبان ( ٩٤٠ ) عن أنس رضي الله عنه في مطلق الدعاء ، وابن أبي شيبة في الدعاء بين الركنين ( ٣٠٢٥١ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً ، وراجع « المجموع » ( ٤١ / ٨ ) .

(٥) الأم ( ٤٣٦ / ٣ ) .

(٦) أخرجه الفاكهي في « أخبار مكة » ( ١٥٤٥ ) ، وهي رسالة طويلة بليغة أرسلها الحسن إلى عبد الله بن آدم يُرغِّبه في المقام بمكة عندما بلغه أنه يريد الخروج منها .



وَمَا تُورُ الدُّعَاءِ أَفْضَلُ مِنَ الْقِرَاءَةِ ، ..... .

قوله : ( وما تُور الدعاء أفضل من القراءة ) أي : في الطواف ، وفي وجه : أنها أفضل منه .

والمأثور المنقول ، فمنه : ما تقدم ، وما رواه ابن ماجه والحاكم عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو بين الركنتين : « اللَّهُمَّ ؛ قَنِّعْنِي بِمَا رَزَقْتَنِي ، وَبَارِكْ لِي فِيهِ ، وَاخْلُفْ عَلَيَّ كُلَّ غَائِبَةٍ لِي بِخَيْرٍ »<sup>(١)</sup> .

ولابن ماجه عن عطاء بن أبي رباح حدثني أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وَكُلَّ بِهِ - يعني : الركن اليماني سَبْعُونَ مَلَكًا ، فَمَنْ قَالَ : اللَّهُمَّ ؛ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً ، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ، قَالُوا : آمِينَ »<sup>(٢)</sup> .

وبه قال : حدثني أبو هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « مَنْ فَاوَضَهُ - يعني : الحجر - فَإِنَّمَا يُفَاوِضُ يَدَ الرَّحْمَنِ »<sup>(٣)</sup> .

وبه قال : حدثني أبو هريرة أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا ، وَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِسُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . . مُحِيتُ عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ ، وَكُتِبَتْ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ ، وَرُفِعَ لَهُ بِهَا عَشْرُ دَرَجَاتٍ ، وَمَنْ طَافَ فَتَكَلَّمَ فِي تِلْكَ الْحَالِ . . خَاضَ فِي الرَّحْمَةِ بِرِجْلَيْهِ ؛ كَخَائِضِ الْمَاءِ بِرِجْلَيْهِ »<sup>(٤)</sup> .

وعن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا مر بالركن

(١) المستدرک ( ٤٥٥ / ١ ) وأخرجه ابن خزيمة ( ٢٧٢٨ ) وغيرهما عن ابن عباس رضي الله عنهما ، ولم أجده في « سنن ابن ماجه » ، والله أعلم .

(٢) سنن ابن ماجه ( ٢٩٥٧ ) .

(٣) سنن ابن ماجه ( ٢٩٥٧ ) .

(٤) سنن ابن ماجه ( ٢٩٥٧ ) .

وَهِيَ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِ مَأْثُورِهِ .

اليمني قال : « اللَّهُمَّ ؛ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ ، وَالْفَقْرِ ، وَالذُّلِّ ، وَمَوَاقِفِ الْخِزْيِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً ، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ » . رواه الفاكهي <sup>(١)</sup> .

وروى الأزرقى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا حاذى الميزاب في الطواف يقول : « اللَّهُمَّ ؛ إِنِّي أَسْأَلُكَ الرَّاحَةَ عِنْدَ الْمَوْتِ ، وَالْعَفْوَ عِنْدَ الْحِسَابِ » <sup>(٢)</sup> .

وروى البزار من حديث أبي هريرة مرفوعاً : « اللَّهُمَّ ؛ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّكِّ ، وَالشُّرْكِ ، وَالنَّفَاقِ ، وَالشَّقَاقِ ، وَسُوءِ الْأَخْلَاقِ » <sup>(٣)</sup> . ولم يقيده بالركن ، ولا بالطواف .

قوله : ( وهي ) أي : القراءة ( أفضل من غير مأثوره ) نقل الشيخ أبو حامد أن الشافعي نص على أن القرآن أفضل الذكر . انتهى ، ورأيته في « الأم » ولفظه : وأستحب القراءة في الطواف ، والقراءة أفضل ما تكلم به المرء <sup>(٤)</sup> .

ويشهد له : ما رواه الترمذي وحسنه عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يَقُولُ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : مَنْ شَغَلَهُ الْقُرْآنُ عَنْ ذِكْرِي وَمَسْأَلَتِي . . أَعْطَيْتُهُ أَفْضَلَ مَا أُعْطِيَ السَّائِلِينَ ، وَفَضْلُ كَلَامِ اللَّهِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ كَفَضْلِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ » <sup>(٥)</sup> .

(١) أخبار مكة ( ١٧١ ) .

(٢) أخبار مكة ( ٢٥٣ / ١ ) عن جعفر بن محمد عن أبيه .

(٣) مسند البزار ( ٨٩٩٢ ) بلفظ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّقَاقِ وَالنَّفَاقِ وَشَرِّ الْأَخْلَاقِ » . وأخرجه أبو داود ( ١٥٤٦ ) ، والنسائي ( ٥٤٧١ ) .

(٤) الأم ( ٤٣٩ / ٣ ) .

(٥) سنن الترمذي ( ٢٩٢٦ ) ، وأخرجه الدارمي ( ٣٦٧٧ ) .

وَأَنْ يَرْمُلَ فِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ الْأُولِ ؛ بِأَنْ يُسْرِعَ مَشْيَهُ مُقَارِباً خُطَاهُ ،  
وَيَمْشِيَ فِي الْبَاقِي ، .....

ونقل القاضي عز الدين بن جماعة : أن ابن المنذر قال : لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم دعاء إلا : ﴿ رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ [البقرة : ٢٠١] وهو قرآن ، قال ابن جماعة : هو أفضل ما يقال بين الركنتين ، وهو وغيره من القرآن أفضل من الذكر والدعاء في باقي الطواف ، إلا التكبير عند استلام الحجر فإنه أفضل<sup>(١)</sup> . انتهى ، وقد تقدم النص<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( وأن يرمل في الأشواط الثلاثة الأول ؛ بأن يسرع مشيه مقارباً خطاه ، ويمشي في الباقي ) أي : على هيئته ؛ لما روى ابن عمر رضي الله عنهما : رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ومشى أربعاً . متفق عليه<sup>(٣)</sup> .

والمشهور : أنه يستوعب الثلاثة الأول به ؛ لهذا الحديث .

ولو ترك الرمل في الثلاثة الأول .. كره ؛ كما نقله في « التقريب » عن النص ، ولا يقضيه في الأربعة .

وكان الأولى أن يعبر بـ ( الطوفات ) ؛ لأن الشافعي والأصحاب كرهوا تسميته شوطاً<sup>(٤)</sup> ؛ لأن الشوط هو الهلاك ، لكن اختار المصنف عدم الكراهة ؛ لقول ابن عباس : فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يرملوا ثلاثة أشواط . متفق عليه<sup>(٥)</sup> .

(١) هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك ( ٨٣٩ / ٢ ) .

(٢) أي : آنفاً .

(٣) صحيح البخاري ( ١٦١٧ ) ، صحيح مسلم ( ١٢٦٢ ) .

(٤) الأم ( ٤٤٨ / ٣ ) .

(٥) صحيح البخاري ( ١٦٠٢ ) ، صحيح مسلم ( ١٢٦٦ ) .

وَيَخْتَصُّ الرَّمْلُ بِطَوَافٍ يَعْقُبُهُ سَعْيٌ ، وَفِي قَوْلٍ : بِطَوَافٍ الْقُدُومِ ، وَلَيَقْلُ فِيهِ : ( اللَّهُمَّ ؛ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا ، وَسَعْيًا مَشْكُورًا ) .

قوله : ( ويختص الرمل بطواف يعقبه سعي ) هو الأظهر عند الأكثرين ( وفي قول : بطواف القدوم ) وهو الأصح عند البغوي<sup>(١)</sup> ، واختاره السبكي ؛ لأن الأحاديث به إنما وردت فيه<sup>(٢)</sup> .

وإذا طاف للقدوم وسعى بعده ولم يرمل . . فالأصح : أنه لا يقضيه في طواف الإفاضة ، فلو طاف ورمل ولم يسع . . قال الأكثرون : يرمل في طواف الإفاضة ، ولو سعى عقب القدوم ثم أراد السعي عقب الإفاضة . . لم يرمل على الأظهر ؛ لعدم استحباب هذا السعي ، فَيَرُدُّ على إطلاقه .

قوله : ( وليقل فيه ) أي : في الرمل : ( اللهم ؛ اجعله حَجًّا مَبْرُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا ، وَسَعْيًا مَشْكُورًا ) نص عليه الشافعي والأصحاب رحمهم الله ، قالوا : ويقول في الأربعة الأخيرة : اللهم ؛ اغفر وارحم ، واعف عما تعلم ، وأنت الأعز الأكرم<sup>(٣)</sup> .

وللإسنوي احتمالان في أن المعتمر يقول : اجعلها عمرة مبرورة ؛ لأنه أنسب ، أو : اجعله حَجًّا ؛ مراعاة للحديث ، ويقصد المعنى اللغوي ، وهو : القصد<sup>(٤)</sup> .

قال ابن العماد : العمرة تسمى حَجًّا في الشرع ، قاله الصيدلاني ؛ لقوله

(١) التهذيب ( ٢٦٢ / ٣ ) .

(٢) منها : ما أخرجه البخاري ( ١٦٠٣ ) ، ومسلم ( ١٢٦١ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) الأم ( ٥٤٢ / ٣ ) ، وراجع « المجموع » ( ٤٧ / ٨ - ٤٨ ) .

(٤) المهمات ( ٣٣٣ / ٤ ) .

وَأَنْ يَضْطَبِعَ فِي جَمِيعِ كُلِّ طَوَافٍ يَرْمُلُ فِيهِ ، وَكَذَا فِي السَّعْيِ عَلَى الصَّحِيحِ - وَهُوَ جَعْلُ وَسْطِ رِدَائِهِ تَحْتَ مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ ، وَطَرَفِيهِ عَلَى الْأَيْسَرِ -

صلى الله عليه وسلم : « الْعُمْرَةُ هِيَ الْحَجُّ الْأَصْغَرُ »<sup>(١)</sup> .

ويدعو في الجميع بما أحب .

والمبرور قال شَمْرُ : الذي لا تخالطه معصية ، وقال الأزهري : المتقَبَّلُ .

وقوله : ( ذنباً مغفوراً ) تقديره : ذنبي ذنباً مغفوراً .

قوله : ( وَأَنْ يَضْطَبِعَ فِي جَمِيعِ كُلِّ طَوَافٍ يَرْمُلُ فِيهِ ) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت مضطجعاً ببرد . صححه الترمذي<sup>(٢)</sup> .

ولا يختص الاضطجاع بالثلاثة ؛ كما صرح به ، والأصح : أنه لا يستحب في ركعتي الطواف ؛ لكرهته في الصلاة .

قوله : ( وَكَذَا فِي السَّعْيِ ) أي : في جميعه ( على الصحيح ) قياساً على الطواف بالبيت ( وهو : جعل وسط ردائه تحت منكبه الأيمن ، وطرفيه على الأيسر ) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتمرُوا من الجعرانة ، فرملوا بالبيت ، وجعلوا أرديتهم تحت آباطهم ، ثم قذفوها على عواتقهم اليسرى . رواه أبو داود بسند صحيح<sup>(٣)</sup> .

والوسط بفتح السين .

(١) أخرجه ابن حبان ( ٦٥٥٩ ) والحاكم ( ٣٩٧/١ ) والبيهقي في « الكبير » ( ٧٣٣٦ ) عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده .

(٢) سنن الترمذي ( ٨٥٩ ) عن ابن يعلى بن أمية عن أبيه يعلى رضي الله عنهما ، وأخرجه أبو داود ( ١٨٨٣ ) ، وابن ماجه ( ٢٩٥٤ ) عنه .

(٣) سنن أبي داود ( ١٨٨٤ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

وَلَا تَرْمَلُ الْمَرْأَةَ وَلَا تَضْطَبِعُ .

وَأَنْ يَقْرُبَ مِنَ الْبَيْتِ ، فَلَوْ فَاتَ الرَّمْلُ بِالْقُرْبِ لِرَحْمَةٍ . . . فَالرَّمْلُ مَعَ بُعْدِ  
أُولَى ، إِلَّا أَنْ يَخَافَ صَدَمَ النِّسَاءِ . . . فَالْقُرْبُ بِلاَ رَمَلٍ أُولَى .  
وَأَنْ يُوَالِيَ طَوَافَهُ ، . . . . .

قوله : ( ولا ترمل المرأة ولا تضطبع ) أي : لا يشرع لهن بالإجماع ،  
ولقول ابن عمر : ليس على النساء سعي بالبيت ، ولا بين الصفا والمروة .  
رواه الشافعي بسند صحيح<sup>(١)</sup> .

والخنثى كالمرأة ، قاله في « شرح المذهب »<sup>(٢)</sup> .

ويضطبع الصبي على الصحيح .

قوله : ( وأن يقرب من البيت ) لأنه المقصود بشرط ألا يؤذي ، ولا يتأذى  
بالزحام أو غيره ، ولا يستحب للمرأة .

قوله : ( فلو فات الرمل بالقرب لرحمة . . فالرمل مع بُعْدِ أُولَى ) لأن  
فضيلته تتعلق بنفس العبادة ، وهذا إذا لم يرج فرجة يرمل فيها مع القرب ، فإن  
رجاها . . استحب انتظارها ، نص عليه<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( إلا أن يخاف صدم النساء . . بالقرب بلا رمل أُولَى ) تحرزاً عن  
لمسهن .

قوله : ( وأن يوالي طوافه ) أي : أشواطه وأبعاضه ، ولا يجب على  
الأظهر ، حتى لو طاف في كل يوم شوطاً أو بعض شوط . . . . . جاز .

(١) الأم (٤٤٧/٣ - ٤٤٨) ، وأخرجه الدارقطني (ص : ٥٩٥) والبيهقي في « معرفة السنن  
والآثار » (٢٩٥٠) .

(٢) المجموع (٤٩/٨) .

(٣) الأم (٥٤٣/٣) .

وَيُصَلِّي بَعْدَهُ رَكْعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ ، يَقْرَأُ فِي الْأُولَى : ﴿ قُلْ يَتَايَهَاتُ الْكَافِرُونَ ﴾ ، وَفِي الثَّانِيَةِ : ( الْإِخْلَاصَ ) ، وَيَجْهَرُ لَيْلًا ، وَفِي قَوْلٍ : تَجِبُ الْمُوَالَاةُ وَالصَّلَاةُ .

قوله : ( ويصلي بعده ركعتين خلف المقام ، يقرأ في الأولى : ﴿ قُلْ يَتَايَهَاتُ الْكَافِرُونَ ﴾ ، وفي الثانية : « الإخلاص » ) صح ذلك من فعله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> .

وإن لم يفعلهما خلف المقام . . فتحت الميزاب ، وإلا . . ففي المسجد ، وإلا . . ففي الحرم ، فإن صلاهما في غيره من أقطار الأرض . . صح وأجزأه .

قوله : ( ويجهر ليلاً ) أي : بالقراءة ، ويسر نهاراً ؛ كصلاة الكسوف وغيرها ، كذا جزم به الرافعي ، وتبعه المصنف ، واستشكله الإسنوي ؛ بأن الصحيح : أن الأفضل في النوافل بالليل : التوسط بين الجهر والإسرار ، قال : وأما القياس على الكسوف . . فباطل<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( وفي قول : تجب الموالاتة ) لأنها عبادة تتعلق بالبيت ، فأبطلها التفريق كالصلاة ، والجديد : لا تجب ، ومحلها : إذا فرق كثيراً بلا عذر ، فإن فرق يسيراً أو بعذر . . فطريقان ؛ أحدهما : لا يضر ، والثانية : إجراء القولين ، ومن الأعذار : إقامة المكتوبة .

قوله : ( والصلاة ) لقوله تعالى : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ [البقرة : ١٢٥] ولأنه صلى الله عليه وسلم والى الطواف وصلى<sup>(٣)</sup> ، وقال :

(١) أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) ، وأبو داود ( ١٩٠٥ ) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٢) الشرح الكبير ( ٣٩٧/٣ ) ، روضة الطالبين ( ٣٦٢/٢ ) ، المجموع ( ٥٨/٨ ) ، وراجع « المهمات » ( ٧٢-٧١/٣ ) و ( ٣٢٣/٤ ) .

(٣) أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) ، وأبو داود ( ١٩٠٥ ) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

« خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ »<sup>(١)</sup> .

ودليل السنة : قوله صلى الله عليه وسلم : « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ »<sup>(٢)</sup> .

والقولان في طواف الفرض ، وفي النفل طريقان ؛ أحدهما : القطع بعدم الوجوب ، وعلى الأظهر : لو صلى فريضة بعد الطواف . . أجزاء عنهما ؛ كالتحية ، نص عليه في القديم ، وعلى القولين : لا يتعين لها وقت ، ولا مكان ، ولا تفوت ما دام حياً ، وليست شرطاً في الطواف ولا ركناً فيه ، ولا يُجبرُ تركها ولا تأخيرها بدم .

فرع : الأصح : أنه لا تشترط النية في أعمال الحج ؛ كالوقوف بعرفة ومزدلفة والرمي ؛ لأن نية الحج شاملة ، وعلى هذا : يشترط في الطواف ألا يصرفه إلى غرض آخر من طلب غريم ونحوه ، فلو طاف بلا نية وقصد ملازمة غريم . . لم يصح في الأصح ، وقيل : تشترط النية في جميع الأعمال ، وقيل : إن كان فعلاً ؛ كالطواف . . وجبت ، أو لبثاً ؛ كالوقوف . . فلا .

وقيل : يشترط في الطواف خاصة ، وعلى هذا : إذا نوى الطواف الواجب وضم إليه ملازمة غريم له يطوف . . ففيه الخلاف في الوضوء بنية رفع الحدث والتبرد ، فلا يضر على الأصح .

وهذا<sup>(٣)</sup> كله في طواف الفرض ، وعبارة الرافعي والمصنف تقتضي : جريان الخلاف في طواف القدوم<sup>(٤)</sup> ، وقال ابن الرفعة : تجب النية في طواف

(١) أخرجه البيهقي في « الكبير » ( ٩٦٠٠ ) وأخرجه مسلم بلفظ : « لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ » عن جابر رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البخاري ( ٤٦ ) ، ومسلم ( ١١ ) عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه .

(٣) أي : الخلاف في اشتراط النية .

(٤) الشرح الكبير ( ٤٠٦/٣ ) ، المجموع ( ١٣/٨ - ١٤ ) .



وَلَوْ حَمَلَ الْحَلَالَ مُحْرِمًا وَطَافَ بِهِ.. حُسِبَ لِلْمَحْمُولِ بِشَرْطِهِ ، وَكَذَا  
لَوْ حَمَلَهُ مُحْرِمٌ قَدْ طَافَ عَنْ نَفْسِهِ ، وَإِلَّا.. فَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ .....

الوداع بلا شك<sup>(١)</sup> ، قال الإسني : والقياس : تخريجه على الخلاف في أنه  
من المناسك أم لا<sup>(٢)</sup> ؟

قال ابن العماد : الوجه : ما ذكره ابن الرفعة ؛ لأنه واقع بعد التحللين ،  
فلا يصح دخوله في نية الابتداء ، أما المنذور والنفل .. فلا بد له من نية .

قوله : ( ولو حمل الحلال محرماً وطاف به .. حسب للمحمول ) أي :  
عن الطواف الذي تضمنه إحرامه من قدوم أو فرض إن نوى الحامل الطواف  
للمحمول أو لم ينو شيئاً ، أما إذا نواه لنفسه .. فكيف ينصرف عنه بحمله  
المحرم ؟ قال السبكي : فينبغي أن يقال : إما أن يقع للحامل فقط ؛ لأنه  
الفاعل ، أو لهما على الوجهين الآتيين .

قوله : ( بشرطه )<sup>(٣)</sup> أي : لا بد من اجتماع شروط الطواف في المحمول ؛  
من الطهارة ، والستر ، ودخول الوقت ، والنية أو عدم الصارف على الأصح ،  
فإن فقد شيء منها .. وقع عن الحامل .

قوله : ( وكذا لو حمله محرم قد طاف عن نفسه ) يعني : إذا حمل المحرم  
الذي لم يطف عن نفسه محرماً فعل ما يقتضيه إحرامه من قدوم أو ركن .. حسب  
للمحمول أيضاً ؛ لأنه صار كالحلال ، قال السبكي : وهذا يأتي فيه ما قلناه في  
الحلال ، أما إذا كان المحمول قد طاف عن نفسه .. فهو كما لو حمل حلالاً حلالاً .  
قوله : ( وإلا ) أي : وإن لم يطف الحامل عن نفسه ( .. فالأصح : أنه

(١) كفاية النية ( ٤٠٣/٧ ) .

(٢) المهمات ( ٣٣٥-٣٣٦ ) .

(٣) قال في « النجم الوهاج » ( ٤٩٦/٣ ) : ( قال : « بشرطه » هذا يوجد في بعض النسخ وليس  
في « المحرر » ) .

إِنْ قَصَدَهُ لِلْمَحْمُولِ . . فَلَهُ ، وَإِنْ قَصَدَهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِهَمَا . . فَلِلْحَامِلِ فَقَطْ .

إن قصده للمحمول . . فله ( أي : تخريجاً على قولنا : يشترط ألا يصرفه إلى غرض آخر ، والثاني : للحامل فقط ؛ تخريجاً على قولنا : لا يشترط ذلك ، فيكون محسوباً له ، فلا ينصرف عنه ، والثالث : لهما جميعاً .

وصورة المسألة : إذا كان المحمول قد قصد نفسه ، أو لم يقصد شيئاً ، وقلنا : إن النية ليست بشرط ، أو قصد الحامل وقلنا : لا أثر للصرف ، فإذا وجد منه ذلك وقد قصد الحامل بفعله . . يقع الطواف له للنية ، والفعل المنسوب إليه .

قوله : ( وإن قصد نفسه أو لهما . . فللحامل فقط ) حكى الإمام فيه الاتفاق ، ووجهه : أن الحامل هو الفاعل ، ولم يصرفه عن نفسه ، وفي « التهذيب » وجه : أنه يحصل لهما<sup>(١)</sup> ، قاله السبكي ، وحكى الإسنوي فيما إذا قصد نفسه والمحمول : الوقوع عنهما عن « الإملاء » ، وعن « الأم » : الوقوع عن المحمول ، قال في « المهمات » : وهو أظهر<sup>(٢)</sup> ، وإن لم يقصد شيئاً . . فهو كما لو قصد نفسه أو كليهما .

قال السبكي : ولا تعتبر نية المحمول في هذه الصور الثلاث .

قال : وهذه طريقة الخراسانيين ، وأما العراقيون . . فنقلوا فيما إذا حمل محرم محرماً ، ونوى كلَّ منهما الطواف لنفسه قولين ؛ أظهرهما : أنه للحامل ، والثاني : للمحمول ، ونقل صاحب « العدة » قولاً : إنه يقع لهما . ولا فرق في جميع ما ذكرناه بين أن يكون المحمول بالغاً أو صبيّاً ، ولا بين أن يكون الحامل له وليّه أو غيره .

(١) التهذيب ( ٢٦٢ / ٣ ) وعبارته : ( وإن نواهما . . يقع عنهما أو عن الحامل ؟ وجهان ) .

(٢) المهمات ( ٣٣٨ / ٤ ) .

## فصل

يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بَعْدَ الطَّوَافِ وَصَلَاتِهِ ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ بَابِ الصَّافَا لِلْسَّعْيِ .  
وَشَرْطُهُ : أَنْ يَبْدَأَ بِالصَّافَا ، .....

## ( فصل )

[في واجبات السعي وكثير من سننه]

( يستلم الحجر بعد الطواف وصلاته ، ثم يخرج من باب الصفا للسعي )  
ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> .

وقال عليه السلام : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ؛ اسْعَوْا ، فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ  
السَّعْيَ » . رواه الشافعي والدارقطني والبيهقي بإسناد حسن<sup>(٢)</sup> .

قال في « المهمات » : اقتصره على الاستلام يقتضي : أنه لا يقبله  
ولا يضع جبهته عليه<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( وشرطه : أن يبدأ بالصفا ) أي : في المرة الأولى ، ولا خلاف  
فيه عندنا ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ بالصفا<sup>(٤)</sup> .

وروى النسائي : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ابْدُؤُوا بِمَا  
بَدَأَ اللَّهُ بِهِ »<sup>(٥)</sup> . على الأمر ، وسنده صحيح ، فإن بدأ بالمروة .. لم

(١) أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) وأبو داود ( ١٩٠٥ ) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في  
الحديث الطويل عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢) الأم ( ٣ / ٥٤٤ - ٥٤٥ ) ، سنن الدارقطني ( ص : ٥٦٢ ) ، السنن الكبير ( ٩٤٤٠ ) عن  
حبيبة بنت أبي تخرّاة رضي الله عنهما .

(٣) المهمات ( ٣٤١ / ٤ ) .

(٤) أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) وأبو داود ( ١٩٠٥ ) عن جابر رضي الله عنه .

(٥) سنن النسائي ( ٢٩٦٢ ) عن جابر رضي الله عنه .

وَأَنْ يَسْعَى سَبْعًا ، ذَهَابُهُ مِنَ الصَّافَا إِلَى الْمَرْوَةِ مَرَّةً ، وَعَوْدُهُ مِنْهَا إِلَيْهِ أُخْرَى ،  
وَأَنْ يَسْعَى بَعْدَ طَوَافِ رُكْنٍ أَوْ قُدُومٍ .....

يحسب مروره منها إلى الصفا .

قوله : ( وَأَنْ يَسْعَى سَبْعًا ) ثبت ذلك من فعله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> .

قوله : ( ذهابه من الصفا إلى المروة مرة ، وعوده منها إليه أخرى ) هذا هو الصحيح ، وعليه يدل الحديث ، وقيل : إن الذهاب مرة والعود لا يحسب ، وقيل : إن الذهاب والعود كليهما مرة واحدة ، وهو مخالف لما يقتضيه حديث جابر : أن الختم كان بالمروة<sup>(٢)</sup> .

فعلى المذهب : تشترط البداءة بالصفا في الأولى والثالثة والخامسة والسابعة ، وبالمروة في الثانية والرابعة والسادسة .

ويشترط : استيعاب المسافة في كل مرة ، ولا تشترط فيه الطهارة ولا غيرها من شروط الصلاة ، بل تستحب ، والمواالة سنة فيه ، والسعي ماشياً أفضل .

قوله : ( وَأَنْ يَسْعَى بَعْدَ طَوَافِ رُكْنٍ أَوْ قُدُومٍ ) أما كونه بعد طواف . . فلأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما سعى بعد الطواف<sup>(٣)</sup> ، وأما انحصاره بعد الطوافين . . فهو المعروف ، وفيه وجه : أنه يصح عقب طواف نفل ، ونقل المحاملي في « التجريد » عن « البويطي » ما يشهد له .

(١) أخرجه البخاري ( ١٦٤٥ ) ، ومسلم ( ١٢٣٤ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وقوله :

( قوله : « وَأَنْ يَسْعَى . . . » إلى ( من فعله صلى الله عليه وسلم ) غير موجود في ( أ ) .

(٢) أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) .

(٣) كما ثبت ذلك في حديث جابر المتقدم آنفا وغيره .

بِحَيْثُ لَا يَتَخَلَّلُ بَيْنَهُمَا الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ ، وَمَنْ سَعَى بَعْدَ قُدُومٍ . . لَمْ يُعِدْهُ .  
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَرْقَى عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَدْرَ قَامَةٍ ، فَإِذَا رَقِيَ قَالَ : ( اللَّهُ  
أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَانَا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى  
مَا أَوْلَانَا ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، ..... )

قوله : ( بحيث لا يتخلل بينهما الوقوف بعرفة ) أشار به إلى أن الموالاة بين  
الطواف والسعي سنة على الصحيح ، بشرط ألا يتخلل بينهما ركن ، فيجوز  
تأخيره عن طواف القدوم ما لم يقف بعرفة ، فإن وقف . . لم يجز السعي إلا  
بعد طواف الإفاضة .

قوله : ( ومن سعى بعد قدوم . . لم يعده ) لما روى مسلم عن جابر قال :  
لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً  
واحداً طوافه الأول<sup>(١)</sup> .

وعنى بالطواف : السعي ، فلو أعاده . . كره ، وقيل : خلاف الأولى ،  
وهو مقتضى تعبير « المحرر »<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( ويستحب أن يرقى على الصفا والمروة قدر قامة ) أي : الرجل ؛  
لحديث جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ بالصفا ، فرقى عليه حتى رأى  
البيت ، وفيه : حتى أتى المروة ، ففعل على المروة كما فعل على الصفا<sup>(٣)</sup> .  
وقيل : يشترط صعودهما .

( فإذا رقي قال : الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الحمد ، الله أكبر على  
ما هدانا ، والحمد لله على ما أَوْلَانَا ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ،

(١) أخرجه مسلم ( ١٢١٥ ) ، وابن حبان ( ٣٨١٩ ) ، وأحمد ( ١٤٦٣٨ ) .

(٢) المحرر ( ٤٢٦/١ - ٤٢٧ ) .

(٣) أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) .

لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُخَيِّ وَيُمِيتُ ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ دِينًا وَدُنْيَا .

قُلْتُ : وَيُعِيدُ الذِّكْرَ وَالْدُّعَاءَ ثَانِيًا وَثَالِثًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَنْ يَمْشِيَ أَوَّلَ السَّعْيِ وَآخِرَهُ وَيَدْعُو فِي الْوَسْطِ ، .....

له الملك وله الحمد يحيي ويميت ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير ، ثم يدعو بما شاء ديناً ودنياً ( في حديث جابر عند مسلم : فاستقبل القبلة ، فوحده الله تعالى وكبره ، وقال : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ أَنْجَزَ وَعَدَهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ » . ثم دعا بين ذلك ، قال مثل هذا ثلاث مرات<sup>(١)</sup> .

ولهذا قال المصنف : ( قلت : ويعيد الذكر والدعاء ثانياً وثالثاً ، والله أعلم ) وقيل : لا يعيد الدعاء في الثالثة ، وجزم به الرافي<sup>(٢)</sup> ، وزاد النسائي بسند صحيح : « يُخَيِّ وَيُمِيتُ »<sup>(٣)</sup> كما ذكره المصنف .

قوله : ( وأن يمشي أول السعي وآخره ) أي : على هيئته ( ويعدو في الوسط ) أي : يسعى سعياً شديداً ، كذا فعل صلى الله عليه وسلم<sup>(٤)</sup> ، ويقول : « اللَّهُمَّ ؛ اغْفِرْ وَارْحَمْ ، وَتَجَاوَزْ عَمَّا تَعْلَمُ ، إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ » . رواه الطبراني في « الدعاء »<sup>(٥)</sup> .

(١) صحيح مسلم ( ١٢١٨ ) .

(٢) الشرح الكبير ( ٤٠٧ / ٣ ) .

(٣) سنن النسائي ( ٢٩٦١ ) عن جابر رضي الله عنه .

(٤) أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) ، وأبو داود ( ١٩٠٥ ) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٥) كتاب الدعاء للطبراني ( ٨٧٠ ) عن ابن مسعود رضي الله عنه .

وَمَوْضِعُ التَّوَعُّينِ مَعْرُوفٌ .

### فصل

يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَوْ مَنْصُوبِهِ أَنْ يَخْطُبَ بِمَكَّةَ فِي سَابِعِ ذِي الْحِجَّةِ بَعْدَ صَلَاةٍ .....

وذكر المحب الطبري : أن الملاءَ روى في « سيرته »<sup>(١)</sup> عن امرأة من بني نوفل : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين الصفا والمروة : « رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ ، إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ » . وأنه روى أيضاً عن أم سلمة ، قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سعيه : « اللَّهُمَّ ؛ اغْفِرْ وَارْحَمْ ، وَاهْدِنَا<sup>(٢)</sup> السَّبِيلَ الْأَقْوَمَ<sup>(٣)</sup> » .

قوله : ( وموضع النوعين معروف ) أي : موضع المشي والعدو ، فيمشي من الصفا إلى الميل الأول ، ثم يسعى إلى الثاني - فإن عجز . . تشبَّه - ويمشي منه على هيئته إلى المروة في المرات كلها .

والمرأة تمشي ولا تسعى ، فلو سعى في الجميع ، أو مشى في الجميع ، أو سعى في موضع المشي ومشى في موضع السعي . . جاز .

### ( فصل )

[في الوقوف بعرفة وبعض مقدماته وتوابعه]

( يستحب للإمام أو منصوبه أن يخطب بمكة في سابع ذي الحجة بعد صلاة

(١) هو : عمر بن محمد بن خضر الإربلي الموصللي أبو حفص معين الدين ، المعروف بالملاءَ ، المتوفى سنة ( ٥٧٠ هـ ) . راجع « الأعلام » ( ٦٠ / ٥ ) .

(٢) وفي ( ب ) : ( واهد ) .

(٣) غاية الإحكام ( ١٩١ / ٥ - ١٩٢ ) .

الظُّهْرِ خُطْبَةً فَرْدَةً ، يَأْمُرُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ إِلَى مِنَى ، وَيُعَلِّمُهُمْ مَا أَمَامَهُمْ مِنْ  
الْمَنَاسِكِ ، ..... .

الظهر خطبة فردة ، يأمر فيها بالغدو إلى منى ، ويعلمهم ما أمامهم من  
المناسك ( لما روى البيهقي بسند جيد عن ابن عمر قال : كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم إذا كان قبل التروية بيوم . . خطب الناس ، وأخبرهم  
بمناسكهم<sup>(١)</sup> .

وهو يقتضي جميع المناسك ، خلافاً لقول الرافعي أنه يعلمهم ما بين  
أيديهم من المناسك إلى الخطبة الثانية<sup>(٢)</sup> ، ونقل الإسنوي عن « الإملاء » : أنه  
يعلمهم جميع المناسك ؛ كما في الحديث<sup>(٣)</sup> .  
فإن كان يوم الجمعة . . خطبها بعد الصلاة .

وإن كان الذي يخطبها محرماً . . افتتحها بالتلبية ، وإن كان حلالاً . .  
افتتحها بالتكبير ، ويأمر المتمتعين أن يطوفوا للوداع قبل أن يخرجوا ؛ كما نص  
عليه في « البويطي »<sup>(٤)</sup> .

وذكر السبكي : أن المحاملي نقل النص عن « البويطي » مطلقاً ، وذكر فيه  
السعي عقب الطواف .

وفي « شرح المذهب » : أن الشافعي والأصحاب اتفقوا على أن من  
أحرم . . استحب له طواف الوداع قبل الخروج إلى عرفات<sup>(٥)</sup> .

(١) السنن الكبير ( ٩٥١٠ ) ، وأخرجه ابن خزيمة ( ٢٧٩٣ ) ، والحاكم ( ٤٦١ / ١ ) عن ابن  
عمر رضي الله عنهما .

(٢) الشرح الكبير ( ٤١٣ / ٣ ) .

(٣) المهمات ( ٣٤٩ / ٤ ) .

(٤) مختصر البويطي ( ص : ٦١٨ ) .

(٥) المجموع ( ٨٨ / ٨ ) .



وَيَخْرُجَ بِهِمْ مِنْ غَدٍ إِلَى مَنَى وَيَبْتَئُوا بِهَا ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ . . قَصَدُوا عَرَفَاتٍ .

قُلْتُ : لَا يَدْخُلُونَهَا ، بَلْ يُقِيمُونَ بِنَمْرَةَ بِقُرْبِ عَرَفَاتٍ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ ، . . . . .

قوله : ( ويخرج بهم من غد إلى منى ) أي : يوم الثامن ، وهو يوم التروية ، إن كان غير يوم الجمعة . . خرج بهم بعد صلاة الصبح بمكة ، وفي قول أو وجه شاذ : بعد الظهر ، وإن كان يوم الجمعة . . فالمشهور : أنه يخرج قبل الفجر ، وعن « الإملاء » : أنه لو اتفق يوم الجمعة يوم التروية ، فزالت الشمس . . فعليهم الإهلال والخروج منها إلى منى ليؤأفوا بها الظهر .

وهذا الخلاف إذا كان فيهم من تلزمه الجمعة ، فإذا تمحضت طائفة آفاقيون . . لم يقيموا بمكة أكثر من ثلاثة أيام ، فلهم الخروج بعد الفجر .

قوله : ( ويبيتوا بها ) أي : يصلوا بها الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، ويبيتوا بها ويصلوا بها الصبح ، ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> ، وهذا المبيت سنة .

قوله : ( فإذا طلعت الشمس . . قصدوا عرفات ) أي : على طريق ضَبِّ<sup>(٢)</sup> ، وهي من مزدلفة في أصل المَأْزِمَيْنِ<sup>(٣)</sup> على يمين الذهاب إلى عرفات .

( قلت : ولا يدخلونها بل يقيمون بنمرة بقرب عرفات حتى تزول الشمس ،

(١) أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) ، وأبو داود ( ١٩٠٥ ) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٢) الضَبُّ : اسم الجبل الذي مسجد الخيف في أصله . معجم البلدان ( ٤٥١ / ٣ ) .

(٣) المَأْزِم : المضيق ، وكل طريق ضيق بين جبلين مأزِم ، وموضع الحرب أيضاً مأزِم ، ومنه سُمِّيَ الموضع الذي بين المشعر وبين عرفة : مَأْزِمِينَ . مختار الصحاح ( ص : ٢٦ ) .

وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِمَامُ بَعْدَ الزَّوَالِ خُطْبَتَيْنِ ، ثُمَّ يُصَلِّي بِالنَّاسِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمْعاً ، .....

والله أعلم ) كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> ، ويغتسلون بنمرة للوقوف .

قوله : ( ثم يخطب الإمام بعد الزوال ) أي : قبل الأذان ؛ لحديث جابر<sup>(٢)</sup> ( خطبتين ، ثم يصلي بالناس الظهر والعصر جمعاً ) وهذه الخطبتان والصلاة بمسجد إبراهيم .

وكلُّ خُطْبِ الحجِّ أفراد ، وبعد صلاة الظهر ، إلا هذه ، فإنها<sup>(٣)</sup> خطبتان قبل الصلاة ؛ فيخطب الخطبة الأولى ، ويعلمهم فيها ما بين أيديهم إلى الخطبة الثالثة ، وذلك معظم المناسك ، ويخففها ، فإذا فرغ . . جلس للاستراحة ، ثم يقوم إلى الثانية ، ويأخذ المؤذن في الأذان مع شروعه في هذه الخطبة ، ويخففها بحيث يفرغ منها مع فراغ المؤذن من الأذان ، وقيل : مع فراغه من الإقامة ، فإذا فرغ . . صلى الظهر والعصر جامعاً بينهما ، ويسر القراءة .

وسبب هذا الجمع والجمع بمزدلفة : السفر على الأصح ، وقيل : النسك ، وينبغي عليهما جوازه للمقيم ، وأما القصر . . فلا يجوز إلا للمسافر قطعاً<sup>(٤)</sup> .

ثم بعد الصلاة وسننها الراتبة يعجلون بالتوجه إلى عرفة .

(١) أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) .

(٢) أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) .

(٣) وفي ( ب ) : ( فإنهما ) .

(٤) أي : خلافاً للمالك والأوزاعي وسفيان بن عيينة . النجم الوهاج ( ٥٠٨ / ٣ ) .

وَيَقِفُوا بِعَرَفَةَ إِلَى الْغُرُوبِ ، وَيَذْكُرُوا اللَّهَ تَعَالَى وَيَدْعُوهُ ، وَيُكْثِرُوا التَّهْلِيلَ ،

قوله : ( ويقفوا بعرفة إلى الغروب ) لما في حديث جابر عند مسلم : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل واقفاً حتى غربت الشمس ، وذهبت الصفرة قليلاً<sup>(١)</sup> .

وعطفه على المستحبات لقصد إدامة الوقوف إلى الغروب ، لكن في عبارته نظر ؛ لأن عطفه على : ( أن يخطب ) فكان الأولى أن يقول : ( ويقف ) ، وكذا ما بعده ، وعبارة « المحرر » : ( يقفون )<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( ويذكروا الله تعالى ويدعوه ، ويكثروا التهليل ) لأن هذا أفضل الأيام ، ووقت المغفرة ، فليكثر فيه من ذلك ، ومن الخضوع والاستغفار ، روى الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خَيْرُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَخَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ »<sup>(٣)</sup> .

ويستحب استقبال القبلة والطهارة .

والأظهر : أن الوقوف راكباً أفضل ؛ اقتداء به عليه الصلاة والسلام ، والثاني : أنه والماشي سواء ، ومحل الخلاف فيمن لا يحتاج إلى ظهوره ليستفتي ويقتدي به ، وفيمن لا يشق عليه الوقوف ماشياً ، ولا يضعف به عن الدعاء ، أما من شق عليه أو احتيج إليه . . فالأفضل في حقه : الركوب قطعاً ، قاله في « شرح المذهب »<sup>(٤)</sup> .

(١) أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) .

(٢) المحرر ( ٤٣٠ / ١ ) .

(٣) سنن الترمذي ( ٣٥٨٥ ) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

(٤) المجموع ( ١٠٦ / ٨ - ١٠٧ ) .

فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ . . قَصَدُوا مُزْدَلِفَةَ ، وَأَخْرُوا الْمَغْرِبَ لِيُصَلُّوَهَا مَعَ الْعِشَاءِ بِمُزْدَلِفَةَ جَمْعًا .

وَوَاجِبُ الْوُقُوفِ : حُضُورُهُ بِجُزْءٍ مِنْ أَرْضِ عَرَفَاتٍ ، وَإِنْ كَانَ مَرَّاً فِي طَلَبِ آبِقٍ وَنَحْوِهِ . . . . .

قوله : ( فإذا غربت الشمس . . قصدوا مزدلفة وأخرجوا المغرب ليصلوها مع العشاء بمزدلفة جمعاً ) هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> .

ويصلون قبل حط رحالهم ، والسنة : أن ينصرفوا من عرفة إلى مزدلفة على طريق المَازَمِينِ ، وهو الطريق بين الجبلين ، وعليهم السكينة والوقار .

قوله : ( وواجب الوقوف : حضوره بجزء من أرض عرفات ) أما وجوب الوقوف . . فلقوله صلى الله عليه وسلم : « الْحَجُّ عَرَفَةٌ ، مَنْ جَاءَ لَيْلَةَ جَمْعٍ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ . . فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ » . رواه الأربعة بأسانيد صحيحة<sup>(٢)</sup> .

وأما الاكتفاء بجزء من أرض عرفات . . فلقوله صلى الله عليه وسلم : « وَقَفْتُ هَهُنَا ، وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ » . رواه مسلم<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( وإن كان ماراً في طلب آبِقٍ ونحوه ) أشار بقوله : ( ماراً ) إلى أنه لا يشترط المكث ، وهو الصحيح ، وقيل : لا يكفي المرور المجرد ، قال السبكي : وقد يؤيد بأن لفظ الوقوف يشعر بالمكث ، والصحيح يحتاج إلى دليل .

وأشار بقوله : ( في طلب آبِقٍ ) إلى أن صرفه إلى جهة أخرى لا يقدر .

(١) كما في حديث جابر ، أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) .

(٢) سنن أبي داود ( ١٩٤٩ ) ، سنن الترمذي ( ٨٨٩ ) ، سنن النسائي ( ٣٠٤٤ ) ، سنن ابن

ماجه ( ٣٠١٥ ) عن عبد الرحمن بن يعمر رضي الله عنه .

(٣) صحيح مسلم ( ١٤٩/١٢١٨ ) عن جابر رضي الله عنه .

بِشَرَطِ كَوْنِهِ أَهْلًا لِلْعِبَادَةِ ، لَا مُغْمَى عَلَيْهِ ، وَلَا بَأْسَ بِالنَّوْمِ .

ويؤخذ من إطلاقه : أنه لا فرق بين العالم بالمكان وبالיום ، وبين غيره ، وهو كذلك ، وفي الجهل بالمكان وجه ، وعزاه في « التتمة » إلى الجهل باليوم أيضاً .

قوله : ( بشرط كونه أهلاً للعبادة ، لا مغمى عليه ) أي : فإنه لا يصح وقوفه على الأصح ؛ لعدم أهليته للعبادة ، والسكران كالمغمى عليه ، وقيل : إن تعدى بسكره . . لم يصح ، وإلا . . فيصح<sup>(١)</sup> .

ولو حضر مجنون . . لم يجزئه على المذهب ، قال في « التتمة » : لكن يقع نفلاً ؛ كحج الصبي الذي لا يميز ، قال الإسنوي : والمغمى عليه أولى ، لكن المنصوص في « الأم » و« الإملاء » : أن من وقف مغمى عليه . . فاته الحج ، والمجنون بطريق الأولى ، قال : وفي « شرح المذهب » : أن المتولي قال بالوقوع نفلاً في المغمى عليه ، وهو سهو<sup>(٢)</sup> .

قال ابن العماد : كلام الشافعي في المغمى عليه ، ولا يلزم طرده في المجنون ؛ لأنه يجوز للولي أن يحرم عنه ، ففي الدوام أولى أن يبيني أفعاله على إحرامه السابق ، وليس له أن يحرم عن المغمى عليه ، فليس له أن يكمل حجه .

قوله : ( ولا بأس بالنوم ) يعني : أن من حضرها نائماً ، أو دخلها قبل الوقوف ، ونام حتى خرج الوقت . . يجزئه ذلك لحضوره ، وقيل : لا يجزئه ؛ بناء على أنه يجب إفراد كل ركن بالنية .

(١) وفي (أ) : ( وإلا . . صح ) .

(٢) المهمات ( ٣٥٤ / ٤ ) وعبارته : ( وهو خلاف مذهب الشافعي رحمه الله ) .

وَوَقْتُ الْوُقُوفِ : مِنَ الزَّوَالِ يَوْمَ عَرَفَةَ ، وَالصَّحِيحُ : بَقَاؤُهُ إِلَى الْفَجْرِ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَلَوْ وَقَفَ نَهَاراً ثُمَّ فَارَقَ عَرَفَةَ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَلَمْ يَعُدْ . أَرَأَى دَمًا اسْتَحْبَابًا ، وَفِي قَوْلٍ : يَجِبُ ، وَإِنْ عَادَ فَكَانَ بِهَا عِنْدَ الْغُرُوبِ . . فَلَا دَمَ ،

قوله : ( ووقت الوقوف : من الزوال يوم عرفة ) وقال الإمام أحمد : من طلوع فجره ، كذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> ، والاتفاق على العمل به .

قوله : ( والصحيح : بقاؤه إلى الفجر يوم النحر ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَذْرَكَ عَرَفَةَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ . . فَقَدْ أَذْرَكَ » . رواه النسائي<sup>(٢)</sup> .

وقيل : ينقضي بغروب الشمس ، وقال في « الروضة » بعد تعيين الوقت إلى الفجر : فلو اقتصر على الوقوف ليلاً . . صح حجه على المذهب ، وبه قطع الجمهور ، وقيل : في صحته قولان<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( ولو وقف نهاراً ثم فارق عرفة قبل الغروب ولم يعد . . أراق دمًا استحباباً ) لأنه لو اقتصر على الوقوف ليلاً . . لم يلزمه شيء ( وفي قول : يجب ) لقول ابن عباس : من نسي نسكاً أو تركه . . فليهرق دمًا<sup>(٤)</sup> .

وقيل : إن أفاض مع الإمام . . فمعذور ، وإلا . . فالقولان ، وقيل : لا يجب قطعاً .

قوله : ( وإن عاد فكان بها عند الغروب . . فلا دم ) أي : قطعاً ،

(١) أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) في حديث طويل عن جابر رضي الله عنه .

(٢) سنن النسائي ( ٣٠١٦ ) عن عبد الرحمن بن يعمر رضي الله عنه .

(٣) روضة الطالبين ( ٣٧٧ / ٢ ) .

(٤) أخرجه مالك في « الموطأ » ( ٩٨٣ ) ، والدارقطني ( ص : ٥٥٤ ) ، والبيهقي في « السنن الكبير » ( ٨٩٩٧ ) .

وَكَذَا إِنْ عَادَ لَيْلًا فِي الْأَصْحِّ .  
 وَلَوْ وَقَفُوا الْيَوْمَ الْعَاشِرَ غَلَطًا . أَجْزَأُهُمْ ، إِلَّا أَنْ يَقْلُوا عَلَى خِلَافِ  
 الْعَادَةِ . . فَيَقْضُونَ فِي الْأَصْحِّ .  
 وَإِنْ وَقَفُوا فِي الثَّامِنِ وَعَلِمُوا قَبْلَ فَوْتِ الْوَقْتِ . . وَجَبَ الْوُقُوفُ

( وكذا إن عاد ليلاً في الأصح ) لأنه جمع بين الليل والنهار ، والثاني : يجب ؛  
 لأن النسك هو الجمع بين آخر النهار وأول الليل بعرفة ، وحكى الخلاف في  
 « شرح المذهب » طريقتين ؛ أصحهما : القطع بعدم الوجوب ، والثانية : فيها  
 وجهان<sup>(١)</sup> .

قوله : ( ولو وقفوا اليوم العاشر غلطاً . . أجزأهم ) أي : بالإجماع ، ولما  
 روى أبو داود مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يَوْمُ عَرَفَةَ الْيَوْمُ  
 الَّذِي يُعَرَّفُ النَّاسُ فِيهِ » . وهو مرسل جيد ، كما قال البيهقي<sup>(٢)</sup> .

ولأنهم لو كلفوا القضاء . . لم يأمنوا مثله وللمشقة ، ولا فرق بين أن يتبين  
 لهم ذلك بعد العاشر ، أو فيه في أثناء الوقوف ، ولو تبين لهم فيه قبل الزوال  
 فوقفوا عالمين . . قال البغوي : المذهب : أنه لا يحسب<sup>(٣)</sup> ، ورجح الرافعي  
 والمصنف الصحة<sup>(٤)</sup> .

قوله : ( إلا أن يقلوا على خلاف العادة . . فيقضون في الأصح ) لعدم  
 المشقة العامة ، والثاني : لا ؛ لعدم الأمن في القضاء .

قوله : ( وإن وقفوا في الثامن وعلموا قبل فوت الوقت . . وجب الوقوف

(١) المجموع ( ١٠٢/٨ - ١٠٣ ) .

(٢) مراسيل أبي داود ( ١٤٩ ) ، السنن الكبير ( ٩٩١٦ ) .

(٣) راجع « التهذيب » ( ٢٦٣/٣ ) وعبارته : ( وإن وقفوا اليوم الثامن من خطئ . . لم يحسب  
 على الأصح ، بخلاف اليوم العاشر ) ، ولم أجد فيه غيره .

(٤) الشرح الكبير ( ٤١٩/٣ ) ، روضة الطالبين ( ٣٧٨/٢ ) .

فِي الْوَقْتِ ، وَإِنْ عَلِمُوا بَعْدَهُ . . وَجَبَ الْقَضَاءُ فِي الْأَصَحِّ .

### فصل

وَيَبْتَغُونَ بِمُزْدَلِفَةٍ ، . . . . .

في الوقت ( أي : سواء علموا فيه أو قبله ؛ لأنه وجب عليهم ذلك ، ولم يفعلوه ، وأمكنهم فعله فأمروا به .

قوله : ( وإن علموا بعده ) أي : بعد فوت وقت الوقوف ( . . وجب القضاء في الأصح ) أي : قضاء هذه الحجة في عام آخر ؛ لأن الاحتراز عنه ممكن ؛ لأنه إنما وقع لغلط في الحساب ، أو خلل في الشهود ، والغلط بالتأخير قد يكون بالغيم ، فلا يمكن الاحتراز عنه ، والثاني : لا يجب ؛ للمشقة كالعاشر ، ونقله في « البيان » عن أكثر الأصحاب<sup>(١)</sup> .

وإذا شهد واحد أو عدد برؤية هلال ذي الحجة ، فردت شهادتهم . . . . . لزمت الشهود الوقوف في التاسع عندهم .

ولو غلطوا في المكان فوقفوا في غير عرفة . . . . . لم يصح حجهم قطعاً .

### ( فصل )

[في المبيت بمزدلفة وتوابعه]

( ويبتون بمزدلفة ) - اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> - في أي بقعة كانت منها .

وحديثها : ما بين وادي مُحَسَّرٍ ومَأْزِمِي عرفة ، وليس الحدان منها .  
وفي وجوب المبيت بها طرق : أصحابها على قولين ؛ أظهرهما عند

(١) البيان ( ٣٨٣/٤ - ٣٨٤ ) .

(٢) أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) في حديث جابر الطويل رضي الله عنه .



وَمَنْ دَفَعَ مِنْهَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ أَوْ قَبْلَهُ وَعَادَ قَبْلَ الْفَجْرِ . . . فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ،  
وَمَنْ لَمْ يَكُنْ بِهَا فِي النِّصْفِ الثَّانِي . . . أَرَأَقَ دَمًا ، وَفِي وُجُوبِهِ الْقَوْلَانِ .

المصنف : أنه واجب ؛ لما روى الأربعة عن عروة بن مضرّس قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بالمزدلفة حين خرج إلى الصلاة ، وفيه : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ ، وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى نَدْفَعَ وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا . . . فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى تَفَثُهُ »<sup>(١)</sup> .

والأظهر عنده أيضاً : أنه يحصل بالحضور فيها في ساعة من النصف الثاني من الليل بكونه يسمى مبيتاً ، والثاني : يحصل بساعة بين نصف الليل وطلوع الشمس ، وعلى هذين القولين : يكفي المرور كما في عرفات ، والثالث : يجب معظم الليل ، وقال الرافعي : إنه الأظهر ، واستشكله<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( ومن دفع منها بعد نصف الليل ) أي : ولم يعد ( أو قبله وعاد قبل الفجر . . . فلا شيء عليه ) سواء أكان بعذر أم بغير عذر باتفاق الأصحاب .

قوله : ( ومن لم يكن بها في النصف الثاني . . . أراق دمًا ، وفي وجوبه القولان ) يعني : السابقين في من لم يجمع بين الليل والنهار بعرفة<sup>(٣)</sup> ، وهو يقتضي : أن يكون الصحيح عند الرافعي : عدم وجوب الدم ، وعدم وجوب المبيت بمزدلفة ، ولم ينبه المصنف على تصحيحه الوجوب<sup>(٤)</sup> .

ومحل القولين : إذا كان بغير عذر ، أما أصحاب الأعذار ، ومن انتهى إلى

(١) سنن أبي داود ( ١٩٥٠ ) ، سنن الترمذي ( ٨٩١ ) ، سنن النسائي ( ٣٠٤٢ ) ، سنن ابن ماجه ( ٣٠١٦ ) .

(٢) الشرح الكبير ( ٤٢٢ / ٣ ) .

(٣) أي : في قول المتن : ( ولو وقف نهاراً ثم فارق . . . ) إلخ .

(٤) أي : هنا في المتن ، وثبّه على ذلك في « المجموع » ( ١٢٢ / ٨ ) ، وراجع « الشرح الكبير » ( ٤٣٢ / ٣ ) .

وَيُسَنُّ تَقْدِيمُ النِّسَاءِ وَالضَّعْفَةِ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ إِلَى مَنَى ، وَيَبْقَى غَيْرُهُمْ  
حَتَّى يُصَلُّوا الصُّبْحَ مُغْلَسِينَ ، ثُمَّ يَدْفَعُونَ إِلَى مَنَى . . . . .

عرفات ليلة النحر ، واشتغل بالوقوف عن المبيت بالمزدلفة . . فلا شيء عليه  
باتفاق الأصحاب .

ولو أفاض من عرفة إلى مكة ، وطاف للإفاضة بعد نصف الليل ، ففاته  
المبيت لذلك . . فعن القفال وصاحب « التقريب » : أنه لا دم عليه ؛ تنزيلاً  
لاشتغاله بالطواف منزلة اشتغاله بالوقوف ، وفيه احتمال للإمام ؛ لعدم  
الضرورة إلى ذلك .

وذهب ابن بنت الشافعي وابن خزيمة إلى أن مبيت مزدلفة ركن في الحج ،  
وأشار ابن المنذر إلى ترجيحه ، وقواه السبكي .

قوله : ( ويسن تقديم النساء والضعفة بعد نصف الليل إلى منى ) أي :  
ليرموا جمرة العقبة قبل زحمة الناس ؛ للأحاديث الواردة بذلك<sup>(١)</sup> .

وهي تقتضي : أن تقديم النساء والضعفة ليس بنسك ، وإنما هو رخصة ،  
وعبارة الرافعي في « الشرح » : الأولى<sup>(٢)</sup> ، قال السبكي : ولعل المراد : أن  
السنة للإمام أن يقدمهم .

قوله : ( ويبقى غيرهم حتى يصلوا الصبح مغلسين ، ثم يدفعون إلى منى )  
كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup> .

وعبارة « الشرح » و« الروضة » : والتغليس هنا أشد استحباباً ؛ لأن

(١) منها : ما أخرجه البخاري ( ١٦٧٨ ) ، ومسلم ( ١٢٩٣ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما ،  
والبخاري ( ١٦٨١ ) ، ومسلم ( ١٢٩٠ ) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) الشرح الكبير ( ٤٢٢/٣ ) .

(٣) أخرجه البخاري ( ١٦٨٢ ) ومسلم ( ١٢٨٩ ) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

وَيَأْخُذُونَ مِنْ مُزْدَلِفَةَ حَصَى الرَّمْيِ ، فَإِذَا بَلَغُوا الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ . . وَقَفُوا  
وَدَعَوْا إِلَى الْإِسْفَارِ ، . . . . .

التغليس بعد تحقق الفجر مطلوب في كل يوم<sup>(١)</sup> .

قوله : ( وَيَأْخُذُونَ مِنْ مُزْدَلِفَةَ حَصَى الرَّمْيِ ) لما روى الفضل بن العباس :  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له غداة يوم النحر : « التَّقِطْ لِي حَصًى » ،  
فلقطت له حصيات مثل حصى الخذف . رواه البيهقي والنسائي بسند  
صحيح<sup>(٢)</sup> .

وإطلاق المصنف يقتضي : أنه إِنَّمَا يأخذ جميع الحصى لجمرة العقبة وأيام  
التشريق ، وهو وجه ، والصحيح : أنه يأخذ لجمرة العقبة فقط سبعا .  
ومن أين أخذ الحصى . . . . . جاز ، لكن يكره من المسجد ، والحل ،  
والمواضع النجسة ، ومن الجمار التي رمي بها ، ولو رمى بكل ما ذكرناه . .  
أجزأه .

ويستحب ألا يكسر الحصى ، ويستحب غسله وإن كان طاهراً ، نص  
عليه<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( فَإِذَا بَلَغُوا الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ . . وَقَفُوا وَدَعَوْا إِلَى الْإِسْفَارِ ) كذلك  
فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٤)</sup> وهو سنة .

والمشعر الحرام : قيل : هو المزدلفة كلها ، والصحيح : أنه قُزَح بضم

(١) الشرح الكبير ( ٤٢٢ / ٣ ) ، روضة الطالبين ( ٣٧٩ / ٢ ) .

(٢) السنن الكبرى للنسائي ( ٤٢٥٤ ) ، والسنن الكبير للبيهقي ( ٩٦١٠ ) عن الفضل بن عباس  
رضي الله عنهما .

(٣) الأم ( ٥٥٩ / ٣ ) وعبارته : ( وإذا كان الحصى نجساً . . أحببت غسله ، وكذلك إن شككت  
في نجاسته ؛ لثلاثين جنس اليد أو الإزار ، وإن لم يفعل ورمى به . . . . . أجزاء ) .

(٤) أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) عن جابر رضي الله عنه في حديثه الطويل .

ثُمَّ يَسِيرُونَ فَيَصِلُونَ مِنْى بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، فَيَرْمِي كُلُّ شَخْصٍ حِينَئِذٍ سَبْعَ حَصَيَاتٍ إِلَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الرَّمْيِ ، . . . . .

القاف ، وهو : جبل صغير آخر المزدلفة ، وليس البناء المستحدث في وسط المزدلفة ، لكن الصحيح : أن أصل السنة : تتأدى بالوقوف فيه وفي غيره من مزدلفة .

قال الطبري : والظاهر : أن البناء إنما هو على الجبل ، والمشاهدة تشهد له ، قال : ولم أر ما ذكره - يعني : ابن الصلاح - لغيره<sup>(١)</sup> .

قوله : ( ثم يسرون ) أي : وعليهم السكينة والوقار ، وشعارهم التلبية والذكر ، فإذا بلغوا وادي مُحَسَّرٍ . . أسرع الماشي ، وحرك الراكب دابته قدر رمية حجر ؛ للاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( فيصلون منى بعد طلوع الشمس ، فيرمي كل شخص حينئذ سبع حصيات إلى جمرة العقبة ) وتسمى : الجمرة الكبرى ، ولا يعرج على شيء قبلها ، فإنها تحية منى ، ولا ينزل الراكب حتى يرمي ، ويجعل الرامي مكة عن يساره ومنى عن يمينه ، ويستقبل الجمرة ، صح جميع ذلك من فعله صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( ويقطع التلبية ) أي : الحاج ( عند ابتداء الرمي ) لشروعه في التحلل ، ولو قَدَّمَ غيره . . قطعها عند ابتدائه ، ويقطع المعتمر التلبية عند ابتداء الطواف .

(١) غاية الإحكام في أحاديث الأحكام ( ١٠٧/٥ ) .

(٢) أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في حديثه الطويل .

(٣) أخرجه البخاري ( ١٧٤٩ ) ، ومسلم ( ١٢٩٦ ) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، وأخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) عن جابر رضي الله عنه في حديثه الطويل .

وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، ثُمَّ يَذْبَحُ مَنْ مَعَهُ هَذِي ، ثُمَّ يَخْلِقُ أَوْ يُقَصِّرُ ، وَالْحَلْقُ أَفْضَلُ ، .....

قوله : ( ويكبر مع كل حصاة ) ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> .

ونقل الماوردي عن الشافعي : أنه يقول : الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر ، الله أكبر والله الحمد<sup>(٢)</sup> .

وروى سعيد بن منصور عن إبراهيم قال : كانوا يحبون للرجل إذا رمى الجمار أن يقول : اللهم ؛ اجعله حجاً مبروراً ، وذنباً مغفوراً<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( ثم يذبح من معه هدي ) لما في حديث جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى سبع حصيات من بطن الوادي ، ثم انصرف إلى الْمَنْحَر<sup>(٤)</sup> .

**والأفضل :** أن يذبح بنفسه ، ولو استتاب . . جاز ، وينوي عند الدفع إلى الوكيل ، فإن فوض النية إليه . . جاز إن كان مسلماً ، وإلا . . نوى عند الدفع إليه والذبح .

قوله : ( ثم يحلق أو يقصر ، والحلق أفضل ) ثبت حلق النبي صلى الله عليه وسلم ودعاؤه للمحلقين<sup>(٥)</sup> .

والسنة : أن يبدأ بحلق شق الرأس الأيمن من أوله إلى آخره ، ولا يضر كونه على يسار الحالق ثم الأيسر ، وفي « الإيضاح » : يبدأ الحالق بمقدم رأسه

(۱) أخرجه مسلم ( ۱۲۱۸ ) عن جابر رضي الله عنه .

(٢) الحاوي الكبير (١٧٦/٥) .

(٣) راجع « البدر المنير » ( ٣٣٨ / ٤ ) ، وأخرج البيهقي في « السنن الكبير » ( ٩٦٢٧ ) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : أنه كان يقول .

(٤) أخرجه مسلم (١٢١٨) .

(٥) أخرجه البخاري (١٧٢٧) ، ومسلم (١٣٠١) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

وَتُقَصِّرُ الْمَرْأَةُ .

وَالْحَلْقُ نُسْكٌ عَلَى الْمَشْهُورِ ، .....

فيحلق منه ؛ أي : من الرأس الشق الأيمن ثم الأيسر ثم يحلق الباقي<sup>(١)</sup> .  
قال ابن العماد : ليس بينهما مخالفة ، وإنما بدى<sup>(٢)</sup> بمقدم الرأس ؛ لأنه يستحب استقبال المخلوق ، والحالت يدور .

ويستحب أن يستقبل المخلوق القبلة ، وأن يكبر عند فراغه ، وأن يدفن شعره ، وهذه الآداب للمحرم وغيره سوى التكبير .

قوله : ( وتقصّر المرأة ) أي<sup>(٣)</sup> : ولا تحلق ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ ، إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ » . رواه أبو داود بسند حسن<sup>(٤)</sup> .

ويكره لها الحلق على الأصح ، ويستحب أن يكون تقصيرها قدر أنملة من جميع جوانب رأسها ، وفي « شرح المذهب » عن الماوردي : ولا تقطع من ذوائبها ، بل مما تحت الذوائب<sup>(٥)</sup> .

قوله : ( والحلق ) يعني : أو التقصير في الحج أو العمرة في ( نسك على المشهور ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ »<sup>(٦)</sup> .

والتفضيل إنما يقع في العبادات دون المباحات ، والثاني : أنه استباحة محظور كسائر محرمات الإحرام ، فعلى الأول : المشهور : أنه ركن لا يصح

(١) الإيضاح في مناسك الحج مع حاشية ابن حجر ( ص : ٤٤٨ ) .

(٢) وفي ( ب ) : ( بدأ ) .

(٣) لفظة : ( أي ) غير موجود في ( أ ) .

(٤) سنن أبي داود ( ١٩٨٤ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٥) المجموع ( ١٥١ / ٨ ) .

(٦) أخرجه البخاري تعليقاً بعد ( ١٧٢٧ ) ، ومسلم ( ٣١٤٥ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

وَأَقْلُهُ : ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ ، حَلَقًا أَوْ تَقْصِيرًا أَوْ نَتْفًا أَوْ إِحْرَاقًا أَوْ قَصًّا ، . . . . .

الحج والعمرة إلا به ، وقيل : إنه واجب ، وعلى الثاني : المشهور : أنه مباح لا ثواب فيه ، وقال المصنف : إن الجمهور قطعوا باستحبابه ، يعني : على القولين .

قوله : ( وأقله : ثلاث شعرات ) للإجماع على أنه لا يجب الاستيعاب ، فاكثفينا بمسمى الجمع ، حكاه في « شرح المذهب » ، قال : واحتج أصحابنا بقوله تعالى : ﴿ مُخَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ ﴾ [الفتح : ٢٧] والمراد : شعر رؤوسكم ، والشعر : اسم جنس ، أقله : ثلاث شعرات ، ولا فرق بين أن يأخذ الثلاث دفعةً أو متفرقاً على المذهب في « شرح المذهب »<sup>(١)</sup> .

وخرَّجه في « الروضة » و« أصلها » على تكميل الدم إذا أخذ ثلاث شعرات متفرقاً ، أو من شعرة واحدة ثلاث دفعات ، والأصح : عدم التكميل ، بل يجب ثلاثة أمداد ، فلا يحصل به النسك<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( حلقاً أو تقصيراً أو نتفاً أو إحراقاً أو قصاً ) هكذا نص عليه الشافعي<sup>(٣)</sup> والأصحاب ، وكذا أخذه بالنورة ؛ لأن المقصود : إزالة الشعر ، وكل ذلك طريق إليها ، ويجوز مما يحاذي الرأس قطعاً ، وكذا مما استرسل عنه في الأصح ، بخلاف المسح .

وهذا في غير النذر ، أما من نذر الحلق . . فلا يقوم التقصير مقامه . قال في « المهمات » : يحتمل في الوفاء بالنذر وإن حصل به التحلل ، ويحتمل أنه لا يقوم في حصول التحلل أيضاً ؛ لتعين الحلق بالنذر ، ثم قال : إن لم يعين

(١) المجموع ( ١٤٨/٣ ، ١٥٠ ، ١٥٥ ) .

(٢) الشرح الكبير ( ٤٢٦/٣ ) ، روضة الطالبين ( ٣٨٢/٢ ) .

(٣) الأم ( ٥٤٨/٣ ) .

وَمَنْ لَا شَعْرَ بِرَأْسِهِ . . يُسْتَحَبُّ إِمْرَارُ الْمُوسَى عَلَيْهِ .  
فَإِذَا حَلَقَ أَوْ قَصَّرَ . . دَخَلَ مَكَّةَ وَطَافَ طَوَافَ الرُّكْنِ . . . . .

في نذره قدراً . . كفى ثلاث شعرات ، وإن صرح بالاستيعاب . . لازم ، وكذا إن أطلق<sup>(١)</sup> .

واستشكل الرافعي لزومه بالنذر على القول بأنه ليس بنسك ؛ لأن المباح لا يلزم بالنذر<sup>(٢)</sup> .

وأجاب ابن العماد : بأن المباح الذي يتأدى به واجب ؛ كالحلق ، أو مستحب ؛ كالقيلولة لمن يقوم الليل يلزم بالنذر ، وما لا يتأدى به واجب ولا مستحب ؛ كأكل الفواكه لا يلزم بالنذر ، لكن لو نذر وخالف . . لزمه كفارة يمين .

قوله : ( ومن لا شعر برأسه . . يستحب إمرار موسى عليه ) أي : بالإجماع كما نقله ابن المنذر<sup>(٣)</sup> ، سواء كان له شعر وحلقه ، أو لم يكن له شعر أصلاً ، ولا يجب ذلك ، فلو كانت عليه شعرة واحدة . . لزمه إزالتها .

قوله : ( فإذا حلق أو قصر . . دخل مكة وطاف طواف الركن ) لقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج : ٢٩] .

والتفت : هو الرمي ، والنذور : هي الذبائح .

وأجمعت الأمة على أن الطواف ركن ، ويسمى أيضاً : طواف الإفاضة ، وطواف الزيارة .

(١) المهمات ( ٤ / ٣٦٨ - ٣٧٠ ) .

(٢) الشرح الكبير ( ٣ / ٤٢٦ ) .

(٣) الإجماع ( ص : ٣٧ ) .



وَيَسْعَى إِنْ لَمْ يَكُنْ سَعَى ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى مَنِى .  
 وَهَذَا الرَّمْيُ ، وَالذَّبْحُ ، وَالْحَلْقُ ، وَالطَّوْفُ يُسَنُّ تَرْتِيْبَهَا كَمَا ذَكَرْنَا ،  
 وَيَدْخُلُ وَقْتُهَا بِنِصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ ، .....

والخطبة الثالثة من خطب الحج خطبة يوم النحر بمنى على الصحيح . وإذا  
 فرغ من طوافه . . يستحب أن يشرب من سقاية العباس من زمزم .

قوله : ( ويسعى<sup>(١)</sup> إن لم يكن سعى ) لأنه لا يحصل التحلل بدونه .

قوله : ( ثم يعود إلى منى ) والمستحب أن يعود قبل صلاة الظهر ، فيصلّي  
 الظهر<sup>(٢)</sup> بمنى ، هكذا قالوه ؛ عملاً بحديث ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم صلى الظهر بمنى<sup>(٣)</sup> . وفي حديث جابر الطويل : أنه صلى الله عليه  
 وسلم صلاها بمكة<sup>(٤)</sup> .

وجُمع بينهما ؛ بأنه صلى الله عليه وسلم صلاها مرتين .

قوله : ( وهذا الرمي ، والذبح ، والحلق ، والطواف يسن ترتيْبها كما  
 ذكرنا ) اقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم<sup>(٥)</sup> ، فلو نحر في وقته قبل الرمي . .  
 فلا شيء عليه بالإجماع ، ولو طاف قبل أن يرمي . . فلا شيء عليه أيضاً  
 عندنا ، ولو حلق قبل الرمي والطواف ؛ فإن قلنا : الحلق استباحة محظورة . .  
 لزمه الفدية على الصحيح ، وإلا . . فلا على الصحيح .

قوله : ( ويدخل وقتها بنصف ليلة النحر ) أي : بعد الوقوف بعرفة ؛ لأن

(١) وفي « المنهاج » وسائر الشروح المطبوعة : ( سعى ) .

(٢) قوله : ( فيصلّي الظهر ) غير موجود في ( ب ) .

(٣) أخرجه البخاري بعد ( ١٧٣٢ ) معلقاً ، ومسلم ( ١٣٠٨ ) .

(٤) أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) عن جابر رضي الله عنه .

(٥) أي : كما مر في الأحاديث السابقة .

وَيَبْقَى وَقْتُ الرَّمْيِ إِلَى آخِرِ يَوْمِ النَّحْرِ .

وَلَا يَخْتَصُّ الذَّبْحُ بِزَمَنِ .

قُلْتُ : الصَّحِيحُ : اخْتِصَاصُهُ بِوَقْتِ الْأُضْحِيَّةِ ، وَسَيَأْتِي فِي آخِرِ ( بَابِ مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ ) عَلَى الصَّوَابِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

النبي صلى الله عليه وسلم أمر أم سلمة ليلة النحر أن ترمي جمرة العقبة قبل الفجر . رواه أبو داود بسند صحيح<sup>(١)</sup> ، وقاس الأصحاب عليه الطواف والحلق .

قوله : ( ويبقى وقت الرمي إلى آخر يوم النحر ) أي : قطعاً ، ولا يمتد تلك الليلة على الأصبح ؛ لأنه لم يرد ، وما رواه البخاري : أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إني رميت بعد ما أمسيت ، قال : « لَا حَرَجَ »<sup>(٢)</sup> . محمول على ما بعد الزوال ؛ لأن العرب تطلقه عليه ، وقيل : يمتد تشبيهاً بالوقوف ، وعلى ما سيأتي<sup>(٣)</sup> يكون هذا الخلاف في وقت الاختيار .

قوله : ( ولا يختص الذبح بزمن ، قلت : الصحيح : اختصاصه بوقت الأضحية ، وسيأتي في آخر « باب محرمات الإحرام » على الصواب ، والله أعلم ) في كلام الرافي في « المحرر » هنا إطلاق<sup>(٤)</sup> ، وفي استدراك المصنف عليه إطلاق .

وبيانه : أن الهدى يطلق على الواجب لفعل محذور أو لترك مأمور ، وعلى المتطوع به والمنذور ، فعدم الاختصاص بالزمان في الواجب لا خلاف فيه ،

(١) سنن أبي داود ( ١٩٤٢ ) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) صحيح البخاري ( ١٧٢٣ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) أي : في شرح قول المتن : ( وإذا ترك رمي يوم .. تداركه ... ) إلخ .

(٤) المحرر ( ٤٣٦ / ١ ) .

وَالْحَلَقُ ، وَالطَّوْفُ ، وَالسَّعْيُ لَا آخِرَ لَوَقْتِهَا .

وَإِذَا قُلْنَا : الْحَلَقُ نُسْكَ فَفَعَلَ اثْنَيْنِ مِنَ الرَّمْيِ ، وَالْحَلَقِ ، وَالطَّوْفِ . .  
حَصَلَ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ ، وَحَلَّ بِهِ اللَّبْسُ وَالْحَلَقُ وَالْقَلَمُ ، . . . . .

لكن يندب في وقت الأضحية ، فإن أَرَادَهُ الرَّافِعِي وهو ظاهر إirاده ، وصرح به هنا في « الشرح »<sup>(١)</sup> . . فلا اعتراض عليه ، وإن أَرَادَ الْمُتَطَوِّعُ به والمنذور . . فعليه الاعتراض ويكون جازماً بغير الصحيح ، وإطلاق المصنف تصحيح الاختصاص يشمل القسمين .

قوله : ( والحلق ، والطواف ، والسعي لا آخر لوقتها ) أي : ويبقى محرماً حتى يأتي بها ؛ لأن الأصل : عدم التأقيت ، قال في « شرح المذهب » : يكره تأخير الحلق والطواف عن يوم النحر ، وتأخيرهما عن أيام التشريق أشد كراهةً ، وخروجه من مكة قبل ذلك أشد ، فإن طاف للوداع وخرج . . وقع عن الزيارة<sup>(٢)</sup> ، وفي « التتمة » : أنه إذا أخره عن أيام التشريق . . صار قضاءً ، قال الرافعي : ومقتضى قول الأصحاب : ( أنه لا آخر لوقته ) : أنه لا يصير قضاءً ، قال السبكي : وهو كما قال .

قوله : ( وإذا قلنا : الحلق نسك ففعل اثنين من الرمي ، والحلق ، والطواف . . حصل التحلل الأول ) أي : على المذهب ، وقيل : يحصل التحلل الأول بدخول وقت الرمي وإن لم يرم ، ولا بد من السعي مع الطواف إذا لم يكن سعي قبل ذلك ، فيعدان شيئاً واحداً ، وليس للنحر أثر في التحلل .

قوله : ( وحل به اللبس والحلق والقلم ) أي : وستر رأس الرجل ، ووجه المرأة بلا خلاف ، ولا يحل الوطء بلا خلاف .

(١) الشرح الكبير ( ٤٢٨ / ٣ ) .

(٢) المجموع ( ١٥٧ / ٨ ) .

وَكَذَا الصَّيْدُ وَعَقْدُ النِّكَاحِ فِي الْأَظْهَرِ .

قُلْتُ : الْأَظْهَرُ : لَا يَحِلُّ عَقْدُ النِّكَاحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَإِذَا فَعَلَ الثَّالِثَ : حَصَلَ التَّحَلُّلُ الثَّانِي ، وَحَلَّ بِهِ بَاقِي الْمُحَرَّمَاتِ .

والعمرة ليس لها إلا تحلل واحد بلا خلاف .

قوله : ( وكذا الصيد وعقد النكاح في الأظهر ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ . فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطَّيْبُ وَاللَّبَاسُ إِلَّا النِّسَاءَ » . رواه الإمام أحمد ، وهذا لفظه<sup>(١)</sup> ، وأبو داود بلفظ : « إِذَا رَمَى أَحَدُكُمْ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ . فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ »<sup>(٢)</sup> .

ووجه المنع في الصيد إطلاق الآية<sup>(٣)</sup> .

( قلت : الأظهر : لا يحل عقد النكاح ، والله أعلم ) لأن العقد مقدمة للنساء ، وحكم المباشرة فيما دون الفرج بشهوة ؛ كالقبلة والملامسة حكم العقد عند الأكثرين .

وأما الطيب . . فقليل : إنه كالصيد ، والمذهب : القطع بحله ، بل باستحبابه ؛ لحديث عائشة<sup>(٤)</sup> .

قوله : ( وإذا فعل الثالث . . حصل التحلل الثاني ، وحل به باقي المحرمات ) أي : ويجب عليه الإتيان بما بقي ، وهو الرمي والمبيت ، مع أنه غير محرم .

(١) مسند أحمد ( ٢٥٧٤٣ ) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) سنن أبي داود ( ١٩٧٨ ) عن عائشة رضي الله عنها .

(٣) وهي : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ [المائدة : ٩٥] .

(٤) أخرجه البخاري ( ١٧٥٤ ) ، ومسلم ( ١١٨٩ ) .

## فصل

إِذَا عَادَ إِلَى مَنَى . . بَاتَ بِهَا لَيْلَتِي التَّشْرِيقِ ، وَرَمَى كُلَّ يَوْمٍ إِلَى الْجَمَرَاتِ  
الثَّلَاثِ كُلَّ جَمْرَةٍ سَبْعَ حَصِيَّاتٍ .

## ( فصل )

[في المبيت بمنى ، والرمي وشروطه ، وتوابع ذلك]

( إذا عاد إلى منى . . بات بها ليلتي التشريق ) أي : وجوباً على الأظهر من  
« زوائده » لأن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للعباس أن يبيت بمكة ليالي  
منى من أجل سقايته . متفق عليه<sup>(١)</sup> .

ولفظ الرخصة يشعر بالوجوب ، والثاني : أنه مستحب ؛ كالمبيت بها ليلة  
عرفة ، فعلى الوجوب يجبر بالدم وجوباً ، وعلى الاستحباب استحباباً .

والواجب معظم الليل على الأظهر ، والثاني : كونه حاضراً حال طلوع  
الفجر ، فمن ترك الليالي الثلاث . . لزمه دم على المذهب ، وإن ترك ليلة . .  
فالأظهر : مد ، والثاني : درهم ، والثالث : ثلث دم ، وإن ترك ليلتين . .  
فعلى هذا القياس إذا لم ينفر النفر الأول ، فإن نفره من غير مبيت . . لزمه دم  
على الأصح .

وإن ترك مبيت المزدلفة مع ليالي منى . . لزمه دمان على الأظهر .

قوله : ( ورمى كل يوم إلى الجمرات الثلاث كل جمرة سبع حصيات )  
وهذا الرمي واجب بلا خلاف .

(١) صحيح البخاري ( ١٧٤٥ ) ، صحيح مسلم ( ١٣١٥ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما .  
وراجع « روضة الطالبين » ( ٣٨٥ / ٢ ) .

وَإِذَا رَمَى الْيَوْمَ الثَّانِي فَأَرَادَ النَّفْرَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ . . جَازَ وَسَقَطَ مَبِيتُ  
الَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ ، وَرَمَى يَوْمَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَنْفُرْ حَتَّى غَرَبَتْ . . وَجَبَ مَبِيتُهَا ،  
وَرَمَى الْغَدِ .

قوله : ( وإذا<sup>(١)</sup> رمى اليوم الثاني فأراد النفر قبل غروب الشمس . . جاز  
وسقط مبيت الليلة الثالثة ، ورمى يومها ) أي : ولا دم عليه ؛ لقوله تعالى :  
﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة : ٢٠٣] والتأخر  
أفضل .

وشرط جواز النفر : أن يكون قد بات الليلتين قبله ، وإلا . . لم يجز النفر  
إن ترك مبيتها بغير عذر ، نقله الروياني عن الأصحاب<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( فإن لم ينفر حتى غربت ) أي : لم يشرع في أسباب الرحيل . .  
وجب مبيتها ، ورمى الغد ) رواه مالك عن ابن عمر<sup>(٣)</sup> ، والمراد : يوم النفر  
الثاني ، ولو ارتحل فغربت الشمس قبل انفصاله من منى . . فله النفر ، وفيه  
وجه : أنه يلزمه المبيت والرمي في الغد ، ولو غربت وهو في شغل  
الارتحال ، أو نفر قبل الغروب فعاد لشغل قبل الغروب أو بعده . . جاز النفر  
على الأصح ، فلو تبرع في هذه الحالة بالمبيت . . لم يلزمه الرمي في الغد ،  
نص عليه الشافعي<sup>(٤)</sup> .

تنبيه : يجوز لأهل سقاية العباس ورعاء الإبل أن يدعوا المبيت بمزدلفة  
ومنى ، ويدعوا رمي يوم ، وباتوا به في الذي يليه قبل رمي ذلك اليوم ، لكن

(١) في « المنهاج » المطبوع : ( فإذا ) .

(٢) بحر المذهب ( ٥٤٦ / ٣ ) .

(٣) الموطأ ( ٩٥٥ ) .

(٤) الأم ( ٥٩٢ / ٣ ) .

وَيَدْخُلُ رَمِي التَّشْرِيقِ بِزَوَالِ الشَّمْسِ ، وَيَخْرُجُ بِغُرُوبِهَا ، وَقِيلَ : يَبْقَى إِلَى الْفَجْرِ ، وَيُشْتَرَطُ رَمِي السَّبْعِ وَاحِدَةً وَاحِدَةً ، .....

إذا غربت الشمس والرعاء بمنى . . لزمهم المبيت في تلك الليلة ، والرمي من الغد .

ولأهل السقاية أن ينفروا بعد الغروب على الصحيح .

ورخصة أهل السقاية لا تختص بالعباسية على الصحيح .

وليس لهم الترك يوم النحر .

ويعذر أيضاً في التأخير من له مال يخاف ضياعه ، أو أمر يخاف فوته ، أو

مريض يتعهده ، ولا شيء عليهم على الصحيح المنصوص .

قوله : ( ويدخل رمي التشريق بزوال الشمس ) أي : يدخل رمي كل يوم منها بزوال شمسه ؛ لما روى مسلم عن جابر رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى الجمرة يوم النحر ضحى ، وأما بعد . . فإذا زالت الشمس<sup>(١)</sup> ، ويستحب قبل الصلاة ، نص عليه في « الإملاء » .

قوله : ( ويخرج بغروبها ) ظاهره : أنه بغروبها من كل يوم ، وسيأتي خلافه<sup>(٢)</sup> ، لكن يحمل كلامه على وقت الاختيار .

قوله : ( وقيل : يبقى إلى الفجر ) تشبيهاً بالوقوف بعرفة ، وهذا في غير اليوم الثالث .

قوله : ( ويشترط رمي السبع واحدة واحدة ) لأن النبي صلى الله عليه وسلم رماها كذلك<sup>(٣)</sup> ، ومقتضى كلامه : أن العبرة في العدد بالرمي لا بالوقوع ،

(١) صحيح مسلم (١٢٩٩/٣١٤) .

(٢) أي : في شرح قول المتن : ( وإذا ترك رمي يوم . . تداركه . . ) إلخ .

(٣) أخرجه مسلم (١٢١٨) في حديث طويل عن جابر رضي الله عنه ، والبخاري (١٧٥٣) عن =

وَتَرْتِيبُ الْجَمَرَاتِ ، وَكَوْنُ الْمَرْمِيِّ حَجَرًا ، .....

وهو الصحيح ، فإذا أتبع حجراً حجراً ، ووقعت الأولى قبل الثانية.. فرميتان ، وإن تساويا ، أو وقعت الثانية قبل الأولى.. فرميتان على الأصح ، وإذا رمى حصاتين أو سبعاً دفعة ؛ فإن وقعن في المرمى معاً.. حسبت واحدة فقط ، وإن ترتبت في الوقوع.. حسبت واحدة على الصحيح ؛ لاتحاد الرمي ، ويتعدد على الثاني ؛ لتعدد الوقوع .

قوله : ( وترتيب الجمرات ) أي : فيرمي التي تلي مسجد الخيف ، ثم الوسطى ، ثم جمرة العقبة ؛ لفعله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> ، فلا يعتد برمي الثانية قبل تمام الأولى ، ولا بالثالثة قبل تمام الأوليين ، ولو ترك حصاةً ، ولم يدر من أين تركها.. جعلها من الأولى فرمى إليها حصاةً وأعاد الأخيرتين .

قال الشافعي في « الإملاء » : والجمرة : مجتمع الحصى لا ما سال من الحصى ، فمن أصاب مجتمع الحصى بالرمي.. أجزأ عنه ، ومن رمى وأصاب سائل الحصى الذي ليس بمجتمعه.. لم يُجزِ عنه .

قوله : ( وكون المرمي حجراً ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « عَلَيْنُكُمْ بِحَصَى الْخَذَفِ » . رواه مسلم<sup>(٢)</sup> .

فيجزى : المرمر ، والبرام ، والكذآن<sup>(٣)</sup> ، وحجر الثورة قبل أن يطبخ ، وحجر الحديد ، وما يتخذ منه الفصوص على الأصح فيهما ، ولا يجزئ

= ابن عمر رضي الله عنهما .

(١) أخرجه البخاري ( ١٧٥١ ) عن ابن عمر رضي الله عنه .

(٢) صحيح مسلم ( ١٢٨٢ ) عن الفضل بن عباس رضي الله عنهما .

(٣) المَرْمَر : الرُّخَام . المعجم الوسيط ( ص : ٨٦٥ ) . البرام : حجارة تعمل منها القدور .

النجم الوهاج ( ٤٣٦/٥ ) . الكَذَّان : خجارة فيها رخاوة ، وربما كانت نخرة . المعجم

الوسيط ( ص : ٧٨١ ) .



وَأَنْ يُسَمَّى رَمِيًّا .

وَالسَّنَةُ : أَنْ يَرْمِيَ بِقَدَرٍ حَصَى الْخَذْفِ .

وَلَا يُشْتَرَطُ بَقَاءُ الْحَجَرِ فِي الْمَرْمَى ، .....

اللؤلؤ ، وما ليس بحجر من طبقات الأرض ؛ كالثورة ، والزرنِخ<sup>(١)</sup> ، والإثم ، والجواهر المنطبعة .

قوله : ( وَأَنْ يُسَمَّى رَمِيًّا ) اتباعاً للاسم المأثور ( فلا يكفي الوضع ) وفي وجه : يكفي ؛ لحصوله في المرمى ، ولا بد من القصد إلى المرمى ، فلورمي في الهواء فوق في المرمى . . لم يعتد به .

قوله : ( والسنة : أَنْ يَرْمِيَ بِقَدَرٍ حَصَى الْخَذْفِ ) للحديث<sup>(٢)</sup> .

والخذف بالخاء والذال المعجمتين : الرمي بالحصى من بين الإصبعين .  
والصحيح : أنه يرميه على غير هيئة الخذف ، ومقصود الحديث : أن الحصى تكون صغاراً ، ولو رمى بأصغر من حصى الخذف أو بأكبر . . كره وأجزأ .

ويستحب أن يكون طاهراً غير مرمي به ، فلورمي بحجر قد رمى هو به في تلك الجمرة في ذلك اليوم . . أجزأه على الأصح ، وعلى هذا تتأدى جميع الرميات بحصاة واحدة ، ولا خلاف في الإجزاء إذا رماه غيره ، أو رماه هو إلى جمرة أخرى ، أو إلى تلك الجمرة في يوم آخر .

قوله : ( وَلَا يُشْتَرَطُ بَقَاءُ الْحَجَرِ فِي الْمَرْمَى ) أي : فلا يضر تدحرجه ،

(١) الزرنِخ : عنصر شبيه بالفلزات ، له بريق الصلب ولونه ، ومركباته سامة ، يستخدم في الطب وفي قتل الحشرات . المعجم الوسيط ( ص : ٣٩٣ ) .

(٢) أي : المار آنفاً .

وَلَا كَوْنُ الرَّامِي خَارِجاً عَنِ الْجَمْرَةِ .

وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الرَّمْيِ . . . اسْتَنَابَ .

وَإِذَا تَرَكَ رَمْيَ يَوْمٍ . . تَدَارَكَهُ فِي بَاقِي الْأَيَّامِ عَلَى الْأَظْهَرِ وَلَا دَمَ ، . . .

وخروجه بعد حصوله فيه ؛ لأن اسم الرمي قد حصل ، وتعبيره بالبقاء يدل على أن الوقوع لا بد منه ، وهو كذلك ، فلو علم عدمه . . لم يكف ، وكذا لو شك على الجديد .

قوله : ( ولا كون الرامي خارجاً عن الجمرة ) أي : فلو وقف في طرف منها ، ورمى إلى الطرف الآخر . . . جاز .

والسنة في رمي الجمرتين الأوليين : أن يعلوهما ، ويستقبل القبلة ، وفي جمرة العقبة أن يرميها من بطن الوادي ، ومن حيث رماهن . . أجزاءه ، وأن يتقدم على الأوليين بعد الرمي قليلاً ، ويقف مستقبل القبلة يدعو ويذكر الله ، ولا يقف عند جمرة العقبة .

قوله : ( ومن عجز عن الرمي . . استناب ) لأن الإنابة جائزة في الحج ، فكذلك في أبعاضه ، والعجز إما بمرض أو حبس أو نحوهما ، سواء أكان الحبس بحق أم بغيره ، ويشترط : ألا يرجى زوال السبب إلى آخر وقت الرمي ، ولا يضر رجاء الزوال بعده ، وأن يرمي النائب عن نفسه أولاً ، فلو خالف . . وقع عن نفسه على الصحيح ، ولو استناب حلالاً . . . جاز .

قوله : ( وإذا ترك رمي يوم . . تداركه في باقي الأيام على الأظهر ولا دم ) إذا ترك رمي يوم أو يومين من أيام التشريق عمداً أو سهواً . . فهل يتداركه في بقيتها ؟ فيه أربعة أقوال :

أظهرها : أنه يرمي إلى آخر أيام التشريق أداءً ولا دم عليه ؛ لأن النبي

صلى الله عليه وسلم جوز ذلك للرعاء<sup>(١)</sup> . فلو كانت بقية الأيام غير صالحة للرمي . . لم يفترق الحال فيها بين المعذور وغيره .

والثاني : قضاء ، ولا دم عليه .

والثالث : قضاء ، وعليه دم .

والرابع : لا يرمي بعد انقضاء يومه ، وعليه دم .

فعلى الأظهر : جميع أيام منى في حكم الوقت الواحد ، وكل يوم للقدر المأمور به وقت اختيار ، وهو يقتضي : جواز تقديم رمي يوم إلى يوم ، وتأخير رمي يوم إلى غده ، وبه صرح الرافعي في « الشرحين » وغيره ؛ تفرعاً على هذا القول ، وقال في « الشرح الكبير » : يجوز أن يقال : وقته يتسع من جهة الآخر دون الأول ، فلا يجوز التقديم<sup>(٢)</sup> .

وهذا الذي أبداه بحثاً نقله الروياني ، وصححه ، وقال : إنه لا يجوز تقديم رمي يوم إلى يوم قولاً واحداً ، وقال المصنف : إنه الصواب ، وبه قطع الجمهور تصريحاً ومفهوماً<sup>(٣)</sup> .

وهل له إذا ترك رمي يوم أن يرميه بالليل ، وباليوم<sup>(٤)</sup> الثاني قبل الزوال ؟ فيه خلاف مبني على الخلاف في القضاء والأداء ، قال الإمام : على القول

(١) أخرجه ابن خزيمة ( ٢٩٧٦ ) ، وابن حبان ( ٣٨٨٨ ) ، والمقدسي في « المختارة » ( ١٩٢ ) ( ١٨٣/٨ ) ، والحاكم ( ٤٧٨/١ ) ، ومالك ( ٩٥٩ ) ، وأبو داود ( ١٩٧٥ ) ، والترمذي ( ٩٧٦ ) ، والنسائي ( ٣٠٦٩ ) ، وابن ماجه ( ٣٠٦٩ ) عن عاصم بن عدي رضي الله عنه .

(٢) الشرح الكبير ( ٤٤١/٣ ) .

(٣) بحر المذهب ( ٥٣٨/٣ ) ، روضة الطالبين ( ٣٨٨/٢ ) .

(٤) وفي ( ب ) : ( وفي اليوم ) .

بالأداء : الوجه : القطع بالمنع<sup>(١)</sup> ، ومقتضى عبارة « الشرح الكبير » : الجواز ، ورجح الرافعي على القول بالقضاء في « الكبير » : الجواز بالليل ، وفي « الصغير » : المنع قبل الزوال ، وجزم به في « الكبير »<sup>(٢)</sup> .

قال السبكي : والذي يترجح من جهة المذهب : أنه يجوز قبل الزوال وفي الليل سواء أقلنا قضاء أم أداء ، وأما من جهة الدليل . . فالذي يترجح التقييد بما بعد الزوال في أيام التشريق ، والأظهر : أنه يجب الترتيب بين الرمي المتروك ورمي يوم التدارك ، فلو رمى إلى كل جمرة أربع عشرة حصاة ؛ سبعاً عن أمسه ، وسبعاً عن يومه . . جاز إن لم يعتبر الترتيب ، وإلا . . فلا ، وهو نصه في « المختصر »<sup>(٣)</sup> وغيره .

هذا كله في رمي أيام التشريق ، أما رمي يوم النحر . . ففيه طريقتان ؛  
أصحهما : أنه كذلك ، والثاني : القطع بعدم التدارك .

فقول المصنف : ( على الأظهر ) إشارة إلى الخلاف في التدارك ، وليس فيه تعرض لكونه أداءً أو قضاءً .

وقوله : ( ولا دم ) أي : مع التدارك ، وهو كذلك على القول بالأداء قطعاً ، وبالقضاء على الأصح .

قوله : ( وإلا . . فعليه دم ) أي : إن لم يتداركه حتى مضت أيام التشريق . .  
لزمه دم كامل على المشهور ، وهكذا إذا قلنا : لا يتداركه . . يلزمه الدم .

**وكلامه يشمل : ما إذا ترك رمي يوم النحر أو يوم من التشريق ، فإن ترك**

(١) نهاية المطلب (٤/٣٢٤) .

(٢) الشرح الكبير (٣/ ٤٤١) .

(٣) مختصر المزني (ص: ١٠٢).

وَالْمَذْهَبُ : تَكْمِيلُ الدَّمِ فِي ثَلَاثِ حَصَيَاتٍ .

الأربعة وقد توجه عليه رمي اليوم الثالث من التشريق . . فالأرجح : أنه يلزمه دم واحد ؛ لاتحاد جنس الرمي ، فأشبهه حلق الرأس .

قوله : ( والمذهب : تكميل الدم في ثلاث حصيات ) أشار إلى الخلاف في ترك بعض رمي يوم ، فإن كان من التشريق . . فثلاث طرق ؛ أشهرها : أن الدم يكمل بترك ثلاث حصيات ، ثم لا يزداد ؛ كما يجب الدم بحلق ثلاث شعرات ، وبجميع الرأس .

وفي الحصة الواحدة الأقوال فيمن حلق شعره ؛ أظهرها : مد .  
وعبر الرافعي في « الصغير » عن الطرق بأوجه ؛ أحدها : أنه يكمل في وظيفة يوم ، والثاني : يكمل في الجمرة ، والثالث : في ثلاث حصيات .  
والخلاف في الحصة أو الحصاتين محله : في آخر جمرة من أيام التشريق ، فلو تركها من الجمرة الأخيرة يوم القر أو النفر الأول ولم ينفر ؛ فإن أوجبنا الترتيب وهو الأظهر ، وقلنا : إن الرمي بنية اليوم يقع عن الماضي وهو الصحيح . . ثمَّ المتروك بما أتى به في اليوم الذي بعده لكنه يكون تاركاً للجمرة الأولى ، والثانية في ذلك اليوم ، فعليه دم ؛ لأن الرمي إليهما كان قبل الوقوع عن الفائت .

وإن تركها من إحدى الجمرتين الأوليين في أي يوم كان . . فعليه دم ؛ لأن ما بعدها غير صحيح لوجوب الترتيب في المكان ، فإن ترك بعض رمي النحر . . فقد ألحقه في « التهذيب » بما إذا ترك في الجمرة الأخيرة من اليوم الآخر<sup>(١)</sup> .

وقال في « التتمة » : يلزمه دم ولو ترك حصاة ؛ لأنها من أسباب التحلل ،

(١) التهذيب ( ٢٦٧ / ٣ ) .

وَإِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ . . طَافَ لِلْوَدَاعِ ، . . . . .

قال الإسنوي : وهو الصحيح لا لما ذكر ، بل لأن الصحيح : أن رمي يوم النحر حكمه في التدارك كحكم أيام التشريق ، فيكون كما إذا تركها من الجمرة الأخيرة من اليوم الأول ، وقد سبق أنه يلزمه دم<sup>(١)</sup> .

قوله : ( وإذا أراد الخروج من مكة . . طاف للوداع ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا يَنْصَرِفَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ » . رواه مسلم<sup>(٢)</sup> .

ولو أراد المقام بمكة . . فليس عليه طواف وداع بلا خلاف .

وهو متوجه على كل من أراد مفارقة مكة إلى مسافة القصر ، وكذا دونها على الصحيح في « شرح المذهب »<sup>(٣)</sup> ، مكياً كان أو آفاقياً وإن لم يكن بعد نسك .

ولو طاف يوم النحر للإفاضة وطاف بعده للوداع ، ثم أتى منى وأراد النفر منها إلى وطنه . . لا يجزئه طواف الوداع السابق على الصحيح .

ولو طاف للإفاضة بعد أيام منى ، وأراد السفر عقبه . . لم يكف .

قال السبكي : واعلم أن ههنا مسألتين ؛ إحداهما : أنه هل هو على كل مفارق وإن لم يكن حج ولا اعتمر ؟ ولم أر من صرح بذلك ، إلا ما يقتضيه عموم كلام صاحب « التهذيب »<sup>(٤)</sup> .

الثانية : أنه حيث يؤمر به الحاج أو المعتمر فهل هو من النسك أو لا ؟ والرافعي جعل المسألتين متلازمتين ، وأن من جعله نسكاً . . لم يثبت له غير

(١) المهمات ( ٣٩٩/٤ ) .

(٢) صحيح مسلم ( ١٣٢٧ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) المجموع ( ١٨٥-١٨٦ / ٨ ) .

(٤) التهذيب ( ٢٦٨/٣ ) .

وَلَا يَمُكُّثُ بَعْدَهُ ، وَهُوَ وَاجِبٌ يُجْبَرُ تَرْكُهُ بِدَمٍ ، وَفِي قَوْلٍ : سُنَّةٌ لَا يُجْبَرُ ،

الحاج والمعتمر ، ومن لم يجعله نسكاً.. أثبتته ، وصحح : أنه ليس من المناسك<sup>(١)</sup> .

وقد بينا عدم الاستلزام ، وذكرنا كلام الشافعي والأصحاب في أنه من المناسك ، قال ابن العماد : معناه : من توابعه ، وليس من آثار الحج الباقية بعد التحللين ؛ كالمبيت والرمي .

قوله : ( ولا يمكث بعده ) أي : لا يفعله إلا بعد جميع الاشتغال ، ويخرج عقبه ، فإن مكث لغير أسباب الخروج . . أعاده ، وإن اشتغل بها ؛ كشراء زاد وشذرحل . . فالمذهب : أنه لا يحتاج إلى الإعادة .

قوله : ( وهو واجب ) للحديث<sup>(٢)</sup> ( يجبر تركه بدم ) أي : وجوباً .

قوله : ( وفي قول : سنة ) كلام القاضي أبي الطيب والماوردي يقتضي : ترجيحه ؛ لأنه لو كان واجباً.. لوجب على الحائض جبره ؛ لأن المعذور يفدي عن الواجبات<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( لا يجبر ) أي : وجوباً ؛ لأن الأصحاب اتفقوا على جبره بالدم ، إن قلنا بوجوبه . . فجبره واجب ، وإن قلنا باستحبابه . . فجبره مستحب .

وهذا في طواف الوداع الذي هو آخر المناسك .

أما الطواف لمن يحرم بالحج من مكة.. فهو مستحب بلا خلاف ، ولا يقال : إنه يجبر بالدم ، ولا إنه واجب على أحد القولين ، وهكذا ينبغي أن يكون حكم من سافر من مكة ولم يكن عقب النسك : أنه يستحب ولا يجب

(١) الشرح الكبير (٣/٤٤٦-٤٤٧) .

(٢) مرتجيجه آنفاً .

(٣) الحاوي الكبير (٥/٢٠٣-٢٠٤) .

فَإِنْ أَوْجَبْنَاهُ ، فَخَرَجَ بِلَا وَدَاعٍ فَعَادَ قَبْلَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ . . سَقَطَ الدَّمُ ، أَوْ  
بَعْدَهَا . . فَلَا عَلَى الصَّحِيحِ .  
وَلِلْحَائِضِ النَّفَرُ بِلَا وَدَاعٍ .

ولا يجبر تركه ، قاله السبكي .

قوله : ( فَإِنْ أَوْجَبْنَاهُ ، فخرج بلا وداع فعاد قبل مسافة القصر ) أي :  
وطاف ؛ كما صرح به في « المحرر »<sup>(١)</sup> ، ولا بد منه .

قوله : ( . . سقط الدم ) هذا هو الصحيح ؛ كما لو جاوز الميقات غير  
محرم ثم عاد إليه ، وفي وجهه : لا يسقط ، فإن خرج عامداً . . فقد عصي  
بالخروج ، ويلزمه العود ما لم يبلغ مسافة القصر على الصحيح .

قوله : ( أو بعدها . . فلا ) أي : لا يسقط الدم ( على الصحيح ) إذا عاد  
بعد مسافة القصر ؛ لاستقراره بالسفر الطويل ، وحكى في « شرح المذهب »  
طريقين ؛ أحدهما : القطع بعدم السقوط ، والثاني : يسقط<sup>(٢)</sup> ، وعلى هذا :  
العود جائز لا واجب ، وعلى هذا أيضاً : إذا عاد هل يكفيه طواف واحد للوداع  
الأول والثاني أم يلزمه طوافان ؟ فيه وجهان .

قوله : ( وللحائض النفر بلا وداع ) لما روى ابن عباس رضي الله عنهما  
قال : أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة  
الحائض . رواه الشيخان<sup>(٣)</sup> .

ولا يجب عليها دم ، والنفساء كالحائض ، فإن طهرت قبل مفارقة بنيان

(١) المحرر (١/٤٤٠) .

(٢) المجموع (٨/١٨٥) .

(٣) صحيح البخاري (١٧٥٥) ، صحيح مسلم (١٣٢٨) .



وَيُسْنُ شَرْبُ مَاءٍ زَمْزَمَ ، وَزِيَارَةُ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ فَرَاحِ الْحَجِّ .

مكة . . لزمها الطواف ، وإن وصلت مسافة القصر . . لم يلزمها العود ، وكذا لو لم تصلها على النص .

قوله : ( ويسن شرب ماء زمزم ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّهَا مُبَارَكَةٌ ، إِنَّهَا طَعَامُ طُعْمٍ » . رواه مسلم ، زاد الطيالسي : « وَشِفَاءُ سُقْمٍ »<sup>(١)</sup> .  
وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ » . رواه البيهقي<sup>(٢)</sup> .

وليس لاستحباب الشرب وقت مخصوص .

قوله : ( وزيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ زَارَ قَبْرِي . . وَجَبَتْ لَهُ شَفَاعَتِي » . رواه الدارقطني وغيره ، وصححه عبد الحق<sup>(٣)</sup> .

ولقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ جَاءَنِي زَائِرًا لَا تَعْمَلُهُ حَاجَةً إِلَّا زِيَارَتِي . . كَانَ حَقًّا عَلَيَّ أَنْ أَكُونَ لَهُ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . رواه جماعة منهم الإمام الحافظ أبو علي ابن السكن في كتابه المسمى بـ « السنن الصحاح »<sup>(٤)</sup> .

والزيارة قرينة مطلقاً ، ولكن يتأكد للحاج لأمرين ؛ أحدهما : أن الغالب

(١) صحيح مسلم ( ٢٤٧٣ ) ، مسند أبي داود الطيالسي ( ٤٥٩ ) عن أبي ذر رضي الله عنه .

(٢) السنن الكبير ( ٩٧٤٤ ) عن جابر رضي الله عنه .

(٣) سنن الدارقطني ( ص : ٥٨١ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما ، الأحكام الصغرى ( ٤٦٧ / ١ ) .

(٤) عزاه إليه ابن الملقن في « تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج » ( ١٩٠ / ٢ ) ، وأخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » ( ١٣١٤٩ ) ، و« المعجم الأوسط » ( ٤٥٤٦ ) ، عن ابن عمر رضي الله عنهما .

## فصل

أَرْكَانُ الْحَجِّ خَمْسَةٌ : الإِحْرَامُ ، وَالْوُقُوفُ ، وَالطَّوَافُ ، وَالسَّعْيُ ،  
وَالْحَلْقُ إِذَا جَعَلْنَاهُ نُسْكَاً ، .....

على الحجيج الورود من آفاق بعيدة ، فإذا قربوا من المدينة . . يقبح أن يتركوا  
الزيارة ، والثاني : لحديث ورد فيه : « مَنْ حَجَّ وَلَمْ يَزُرْنِي . . فَقَدْ جَفَانِي »<sup>(١)</sup> .  
ويستحب أن ينوي بسفره إلى المدينة كل ما يحصل فيها من القرب ؛ من  
الزيارة ، والصلاة في المسجد ، والاعتكاف ونحوه ؛ ليثاب على القصد لكل  
منها ، ويكثر في طريقه من الصلاة والتسليم على النبي صلى الله عليه وسلم .

## ( فصل )

[في أركان النسكين ، وبيان وجوه أدائهما]

( أركان الحج خمسة : الإحرام ) هو : الدخول في النسك بالنية ،  
وأجمعوا على أنه لا بد منه ( والوقوف ) بالإجماع ، ( والطواف ) أي : طواف  
الإفاضة بالإجماع ( والسعي ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « خُذُوا عَنِّي  
مَنَاسِكَكُمْ »<sup>(٢)</sup> . وقد ثبت أنه سعى<sup>(٣)</sup> ، ( والحلق إذا جعلناه نسكاً ) أي : أو  
التقصير ، وقد صرح به « المحرر »<sup>(٤)</sup> ، وكونه ركناً وهو المشهور ؛ كما  
تقدم<sup>(٥)</sup> .

(١) أخرجه ابن عدي في « الكامل » ( ٩١ / ٨ ) ، وراجع « التلخيص الحبير » ( ٥٦٩ / ٢ ) .  
(٢) أخرجه البيهقي في « الكبير » ( ٩٦٠٠ ) عن جابر رضي الله عنه ، وأخرجه مسلم ( ١٢٩٧ )  
أيضاً بلفظ آخر .  
(٣) كما في حديث جابر رضي الله عنه الطويل . أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) .  
(٤) المحرر ( ٤٤١ / ١ ) .  
(٥) أي : في قول المتن : ( والحلق نسك على المشهور ) .

وَلَا تُجْبَرُ ، وَمَا سِوَى الْوُقُوفِ أَرْكَانٌ فِي الْعُمْرَةِ أَيْضاً .

وَيُؤَدَّى النُّسْكَانِ عَلَى أَوْجِهِ :

أَحَدُهَا : الْإِفْرَادُ ؛ بِأَنْ يَحُجَّ ، ثُمَّ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ ؛ كإِحْرَامِ الْمَكِيِّ وَيَأْتِي بِعَمَلِهَا .

قوله : ( ولا تجبر ) أي : هذه الخمسة لا تجبر بالدم ، بل يتوقف الحج عليها ؛ لأن الماهية لا تحصل إلا بجميع أركانها ، قال الرافعي : وينبغي أن يعد الترتيب الواجب هنا ركناً ؛ كما عدّوه في الوضوء والصلاة<sup>(١)</sup> .

قوله : ( وما سوى الوقوف أركان في العمرة أيضاً ) لأنه صلى الله عليه وسلم أتى بها<sup>(٢)</sup> . ولم يرد ما يقتضي الإعتداد بدونها .

قوله : ( ويؤدى النسكان على أوجه ) حصره لأداء النسكين في الثلاثة المذكورة صحيح ؛ لأنه إن قدم الحج . . فهو الإفراد ، وإن قدم العمرة . . فهو التمتع ، وإن أتى بهما معاً . . فهو القران .

وأما أداء النسك على الإطلاق . . فمن صورته : أن يأتي بالحج وحده أو بالعمرة وحدها ، فوجوه أداء النسك خمسة :

قوله : ( أحدها : الإفراد ؛ بأن يحج ، ثم يحرم بالعمرة ؛ كإِحْرَامِ الْمَكِيِّ ) أي : من أدنى الحل ( ويأتي بعملها ) والإفراد بالحقيقة صادق على إيقاع الحج بدون العمرة سواء اعتمر بعده أم قبل أشهر الحج أم لم يعتمر .

وأما الإفراد الفاضل . . فهو ما ذكره المصنف تبعاً للرافعي ، وعلمه بأن

(١) الشرح الكبير ( ٤٣٣/٣ - ٤٣٤ ) .

(٢) قد شملها الأدلة السابقة .

الثَّانِي : الْقِرَانُ ؛ بِأَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَيَعْمَلَ عَمَلَ الْحَجِّ فَيَحْصُلَانِ .

تأخير العمرة عن سنة الحج مكروه<sup>(١)</sup> ، وهو يقتضي : أن الاعتمار قبل الحج يكفي في حصول الفضيلة ، وقال القاضي حسين والمتولي : الإفراد أفضل سواء اعتمر في سنته أم في سنة أخرى ، قال المصنف : وهذا شاذ ضعيف<sup>(٢)</sup> .

وبحث السبكي في تقويته بأن الإفراد وصف مقصود للحج في نفسه حتى لا يخلطه بعمرة ، ولا يقدمها عليه في أشهره .

والعمرة أيضاً كمالها : أن تكون مفردةً عن الحج في غير أشهره ، وإذا فضلنا الإفراد على التمتع والقران . . فمعناه : تفضيل الحج الواقع منفرداً على الحج المخلط بالعمرة ، أو الحج المتأخر عن العمرة في أشهره ، وليس معناه : تفضيل عبادة على عبادتين ، ولا عمل قليل على عمل كثير<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( الثاني : القران ؛ بأن يحرم بهما من الميقات ، ويعمل عمل الحج فيحصلان ) أي : بالإجماع .

وأراد بقوله : ( من الميقات ) أن يحرم بهما معاً فيتحد ميقاتهما حتى لو أنشأ الإحرام بهما من مكة . . صح على الأصح ؛ إدراجاً للعمرة تحت الحج في الميقات .

وقوله : ( فيحصلان ) أي : يدخل عمل العمرة في عمل الحج ، ويكفيه طواف واحد وسعي واحد ؛ للأحاديث الصحيحة في ذلك<sup>(٤)</sup> .

(١) الشرح الكبير ( ٣/ ٣٤٤ ) ، روضة الطالبين ( ٢/ ٣٢٠ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ٢/ ٤١٧ ) .

(٣) راجع « تحرير الفتاوي » ( ١/ ٦٣٥ ) .

(٤) منها : ما أخرجه البخاري ( ١٦٤٠ ) ، ومسلم ( ١٢٣٠ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما ، =

وَلَوْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ بِحَجٍّ قَبْلَ الطَّوَافِ . . كَانَ قَارِنًا ،

قوله : ( ولو أحرم بعمره في أشهر الحج ، ثم بحج قبل الطواف . . كان قارناً ) كما فعلت عائشة رضي الله عنها بأمر النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> .

ولو قال المصنف : ( بعمره ثم بحج في أشهر الحج ) . . كان أصوب ؛ لأن الإحرام بالعمرة لا يتقيد بأشهر الحج .

وإذا أحرم بالعمرة في غير أشهر الحج ، ثم أدخل عليها الحج قبل أشهره . . لغا ، وإن أدخله في أشهره . . فالأصح عند المصنف : الصحة ، وكلامه يقتضي : أنه لا يصح<sup>(٢)</sup> .

وقوله : ( قبل الطواف ) احترز به : عما إذا شرع في الطواف ، وخطا منه خطوة ونحوها . . فإنه لا يصح إدخال الحجة عليها بلا خلاف ؛ لأنه شرع في سبب التحلل ، وهي العلة الصحيحة ؛ لنص الشافعي عليها .

فلو وقف عند الحجر الأسود ليشرع في الطواف ولم يمسه ثم أحرم بالحج . . صح وصار قارناً .

وإن استلم ثم أحرم قبل شروعه في المشي ؛ فإن كان استلامه ليس بنية الاستلام للطواف . . صح إحرامه بالحج ، صرح به الماوردي<sup>(٣)</sup> .

وإن كان بنية الطواف . . ففي صحة إحرامه بالحج بعده وجهان ، قال في « شرح المذهب » : ينبغي أن يكون أحدهما : الصحة ؛ لأنه مقدمة للطواف

= وما أخرجه الترمذي ( ٩٦٩ ) ، وابن ماجه ( ٢٩٧٥ ) ، وأحمد ( ٥٤٤٨ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(١) صحيح مسلم ( ١٢١٣ ) عن جابر رضي الله عنه .

(٢) روضة الطالبين ( ٣٢٠/٢ ) .

(٣) الحاوي الكبير ( ٣٢/٥ ) .

وَلَا يَجُوزُ عَكْسُهُ فِي الْجَدِيدِ .

الثَّالِثُ : التَّمَتُّعُ ؛ بِأَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ وَيَفْرُغَ مِنْهَا ، ثُمَّ يُنْشِئَ حَجًّا مِنْ مَكَّةَ .

لا بعضه<sup>(١)</sup> ، فكان التعبير بابتداء الطواف أولى<sup>(٢)</sup> .

ولو أفسد العمرة بجماع ثم أدخل عليها الحج . . فالأصح : أنه ينعقد فاسداً ؛ لأنه تابع لعمرة فاسدة ، فإن قلنا : ينعقد فاسداً أو صحيحاً ثم يفسد . . لزمه المضي في النسكين ويقضيهما ، وعلى الأوجه : يلزمه دم القران ، ولا يجب للإفساد إلا بدنة واحدة على الصحيح .

قوله : ( ولا يجوز عكسه في الجديد ) أي : إدخال العمرة على الحج ؛ لأن أفعال العمرة استحقت بإحرام الحج ، فلا يفيد إحرام العمرة شيئاً ، والقديم : الجواز ، ويكون قارناً ، وصححه الإمام قياساً على عكسه<sup>(٣)</sup> .

وعلى هذا : يجوز ما لم يشرع في طواف القدوم أو غيره من أعمال الحج ، صححه البغوي ، قال في « المهمات » : الأصح المنصوص : ما لم يشتغل بشيء من أسباب التحلل ، قاله في « شرح المذهب »<sup>(٤)</sup> .

قوله : ( الثالث : التمتع ؛ بأن يحرم بالعمرة من ميقات بلده ويفرغ منها ، ثم ينشئ حجاً من مكة ) للإجماع ؛ كما نقله ابن المنذر<sup>(٥)</sup> على : أن الآفاقي إذا فعل ذلك . . كان متمتعاً ، وسمي بذلك ؛ لتمتعه بين النسكين بما كان محظوراً عليه .

(١) المجموع ( ١٤٦/٧ ) .

(٢) قوله : ( فكان التعبير بابتداء الطواف أولى ) غير موجود في ( ب ) .

(٣) نهاية المطلب ( ١٨١/٤ ) .

(٤) التهذيب ( ٢٥٤/٣ ) ، المهمات ( ٢٦١/٤ ) ، المجموع ( ١٤٧/٧ ) .

(٥) الإجماع ( ص : ٣٥-٣٦ ) .

وَأَفْضَلُهَا الْإِفْرَادُ ، وَبَعْدَهُ التَّمَتُّعُ ، وَفِي قَوْلٍ : التَّمَتُّعُ أَفْضَلُ .

وَعَلَى الْمُتَمَتِّعِ دَمٌ .....

وقوله : ( من مكة ) للتصوير ؛ لأنه إذا رجع إلى الميقات وأحرم بالحج منه . . كان متمتعاً على المشهور ، لكن لا يلزمه الدم ، وكذلك قوله : ( من ميقات بلده ) لأن الأصح : أنه لا يشترط في التمتع الإحرام بالعمرة من الميقات ، وعلى الاشتراط ليس شرطاً في اسم التمتع ، بل في وجوب الدم على الأصح ، وكذا جميع الشروط الآتية .

قوله : ( وأفضلها : الإفراد ) لأن الذين رووه عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم جابر وعائشة وابن عمر وابن عباس . . أكثر ، وأخص به عليه السلام<sup>(١)</sup> ، ولأنهم أجمعوا على عدم كراهته ، وكره التمتع والقرآن عمر وعثمان وعلي<sup>(٢)</sup> ، وأجمعوا على وجوب الدم فيهما ، والجبر دليل النقصان .

قوله : ( وبعده التمتع ) لأن المتمتع يأتي بعملين بتمامهما ، بخلاف القارن .

قوله : ( وفي قول : التمتع أفضل ) أي : من الإفراد ؛ لأن فيه مبادرة إلى العمرة ، ولما روى الشيخان عن ابن عمر : أنه صلى الله عليه وسلم كان متمتعاً<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( وعلى المتمتع دم ) لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ

(١) عن جابر أخرجه البخاري ( ١٥٦٨ ) ، ومسلم ( ١٤٣/١٢١٦ ) ، وعن عائشة أخرجه البخاري ( ١٥٦٢ ) ، ومسلم ( ١١٨/١٢١١ ) ، وعن ابن عمر أخرجه مسلم ( ١٢٣١ ) ، وعن ابن عباس أخرجه البخاري ( ١٥٦٤ ) ، ومسلم ( ١٢٤٠ ) .

(٢) راجع « السنن الكبير » ( ٣٤٥-٣٥٧ ) .

(٣) صحيح البخاري ( ١٦٩١ ) ، صحيح مسلم ( ١٢٢٧ ) .

بِشَرَطٍ إِلَّا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَاضِرُوهُ : مَنْ دُونَ  
مَرَحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ .

قُلْتُ : الْأَصَحُّ : مِنَ الْحَرَمِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

مِنْ أَلْهَدَى ﴿ [البقرة : ١٩٦] التقدير : تمتع بالإحلال من العمرة ؛ لأنه تلذذ  
بمحظورات الإحرام ، واستغنى عن الخروج إلى ميقات العمرة لو أحرم بالحج  
ابتداء .

ودم التمتع شاة تجزئ في الأضحية ، ويقوم مقامها سُبُع بدنة أو بقرة .  
ولوجوبه شروط بدأ منها بقوله : ( بشرط ألا يكون من حاضري المسجد  
الحرام ) لقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [البقرة : ١٩٦]  
الإشارة عندنا إلى الحكم الذي هو وجوب الهدي أو الصيام ، وعند الإمام  
أبي حنيفة إلى التمتع ، فلا متعة ولا قران لحاضري المسجد الحرام عنده ،  
وتعلقوا باللام في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ ﴾ .

وأجاب الأصحاب بأجوبة ؛ منها : أنها بمعنى ( على ) ، ومذهبنا : أن  
المكي لا يكره له التمتع ولا القران ، وإذا فعل . . لا دم عليه .

قوله : ( وحاضروه : من دون مرحلتين من مكة ) حكاه الإمام عن  
الشافعي<sup>(١)</sup> ؛ لأن المسجد الحرام في آية التمتع : الحرم عند بعضهم ، ومكة  
عند آخرين ، وليس المراد حقيقته بالاتفاق ، وحمله على مكة أقل تجوزاً من  
حمله على جميع الحرم ، وقال في « المهمات » : الفتوى عليه ؛ لنقل صاحب  
« التقريب » له عن نص « الإملاء »<sup>(٢)</sup> .

( قلت : الأصح : من الحرم ، والله أعلم ) لأن كل موضع ذكر الله تعالى

(١) نهاية المطلب ( ١٧٢/٤ - ١٧٣ ) .

(٢) المهمات ( ٢٦٣/٤ - ٢٦٤ ) .



فيه المسجد الحرام أراد به الحرم ، إلا قوله تعالى : ﴿ فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [البقرة : ١٤٤] فإنه أراد به الكعبة ، قاله الماوردي<sup>(١)</sup> .

وإنما ألحق من في المسافة المذكورة بأهل الحرم ؛ لأن من قرب من الشيء . . . كان حاضراً إياه .

وإنما اعتبرت المسافة في طواف الوداع من مكة على الصحيح ؛ لأن الوداع للبيت فناسب اعتبار مكة .

ولخص السبكي من كلام الأصحاب رحمهم الله<sup>(٢)</sup> أن للشافعي قولين ؛ أحدهما - وهو القديم - أن الحاضر كل من حصل فيما دون مرحلتين من الحرم مستوطناً كان أو مقيماً أو مسافراً ، وعلى هذا : لا يجب دم التمتع إذا أحرم بالعمرة في مكة أو قريباً منها سواء أكان قد جاوز الميقات مريداً للنسك أم غير مريد .

وأظهرهما : أنه المستوطن ، وعلى هذا : يلحق به من في معناه ، وهو : من في مكة أو قريب منها إذا لم يكن قد جاوز مريداً للنسك ، فإن كان قد جاوز مريداً للنسك . . . فالأقرب : أنه لا يلحق به ، فكان ينبغي للمصنف أن يقول : ( مَنْ مَسَكْنُهُ ) كما في « المحرر »<sup>(٣)</sup> ، حتى ينص على اعتبار الاستيطان ، لكن تعبيره بـ ( دون مرحلتين ) أصوب من قول « المحرر » : ( فوق مسافة القصر )<sup>(٤)</sup> لأن حكم مسافة القصر حكم ما فوقها ؛ كما صرح به الأصحاب .

(١) الحاوي الكبير ( ١٣٤ / ٤ ) .

(٢) وفي ( ب ) : ( رضي الله عنهم ) .

(٣) المحرر ( ٤٤٣ / ١ ) .

(٤) المحرر ( ٤٤٣ / ١ ) .

وَأَنْ تَقَعَ عُمْرَتُهُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ سَنَتِهِ .  
 وَأَلَّا يَعُودَ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ إِلَى الْمِيقَاتِ .  
 وَوَقْتُ وَجُوبِ الدِّمِّ : إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ ، .....

قوله : ( وأن تقع عمرته في أشهر الحج من سنته ) اشتمل كلامه على شرطين :

أن تقع عمرته في أشهر الحج ؛ لأنه إذا لم يجمع بين الحج والعمرة في وقت الحج .. فقد أشبه المفرد ، فلو أحرم بها قبل أشهره وأتى بجميع أفعالها في أشهره ، ثم حج .. فالأظهر : لا دم ، وكذا إذا أتى ببعضها في الأصح .  
 والشرط الثاني : أن يكون من سنته ؛ أي : سنة الحج ، فلو اعتمر ، ثم حج في السنة القابلة .. فلا دم عليه ؛ لأن الدم إنما يجب إذا زاحم بالعمرة حجة في وقتها .

قوله : ( وألا يعود لإحرام الحج إلى الميقات ) أي : الذي أحرم منه بالعمرة ، بل أحرم به من مكة ، فإن عاد إليه وأحرم بالحج منه .. لم يلزمه الدم ، ولو رجع إلى مثل مسافة ذلك الميقات وأحرم .. فكالرجوع إلى الميقات ، ولو عاد إلى ميقات أقرب من ميقاته إلى مكة ، أو أحرم في مكة ، ثم عاد إلى الميقات .. كفى ، وقيل : لا ، ولو عاد إلى مسافة القصر .. فكما لو عاد إلى ميقات ، صرح به الفوراني والبغوي<sup>(١)</sup> .

قوله : ( ووقت وجوب الدم : إحرامه بالحج ) لأن الشروط قد تكملت به ، ويسمى : متمتعاً ، فيجب الدم ؛ للآية<sup>(٢)</sup> ، ولأن ما جعل غايةً تعلق الحكم بأوله ، والأصح : أنه يجوز إخراجه بالفراغ من العمرة .

(١) التهذيب ( ٢٥٣ / ٣ ) .

(٢) وهي : ﴿ مَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ [البقرة : ١٩٦] .

وَالْأَفْضَلُ : ذَبْحُهُ يَوْمَ النَّحْرِ .

فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ فِي مَوْضِعِهِ . . صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ؛ ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ تُسْتَحَبُّ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فِي الْأَظْهَرِ .

قوله : ( والأفضل : ذبحه يوم النحر ) أي : ليخرج من الخلاف ، فإن الأئمة الثلاثة قالوا بأنه لا يجوز في غيره .

قوله : ( فإن عجز عنه في موضعه . . صام عشرة أيام ؛ ثلاثة في الحج تستحب قبل يوم عرفة ، وسبعة إذا رجع إلى أهله في الأظهر ) للآية<sup>(١)</sup> .

وتعبيره بالعجز يدخل فيه الحسي ، وكذلك الشرعي ؛ كما لو وجدته يباع بأكثر من ثمن مثله ، أو لم يجده ، أو كان محتاجاً إليه أو إلى ثمنه .

واعتبار موضعه ؛ أي : سواء أكان واجداً في بلده أم لا ؛ لأن الهدى يختص ذبحه بالحرم .

وقوله : ( في الحج ) أي : لا يجوز تقديم الصوم على الإحرام به ، بخلاف الدم فإنه يجوز تقديمه ؛ لأن الصوم عبادة بدنية ، فلا يجوز تقديمها على وقتها ؛ كالصلاة .

ولو أحرم بالحج ولا هدي ، ثم وجدته قبل الشروع في الصوم . . نص في « الأم » على وجوبه<sup>(٢)</sup> ، وإن وجدته بعده . . ندب ولا يجب .

واستحبها قبل يوم عرفة ؛ لأن فطره مستحب ، فيستحب للمتمتع العادم للهدى أن يحرم بالحج قبل السادس ، ولا يجب ؛ لأن الصوم قبل إحرام الحج لم يجب ، فلا يجب التوسل إليه ، وفي وجه : يجب تقديمه إذا لم يتوقع هدياً ؛ بحيث يمكنه صوم الثلاثة قبل يوم النحر .

(١) وهي : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة : ١٩٦] .

(٢) الأم ( ٥٦٤ / ٣ ) .

وَيُنْدَبُ تَتَابِعُ الثَّلَاثَةِ ، وَكَذَا السَّبْعَةُ .

وَلَوْ فَاتَتْهُ الثَّلَاثَةُ فِي الْحَجِّ . . فَلَاظْهَرُ : أَنَّهُ يُلْزَمُهُ أَنْ يُفَرِّقَ فِي قَضَائِهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّبْعَةِ .

نعم ؛ إذا أحرم وأمكنه الإتيان بها قبل يوم النحر فلم يفعل . . أثم ، ولزمه قضاؤها ولا دم .

وفي قول مخرج : يسقط الصوم ويستقر الهدى في ذمته .

فالسبعة<sup>(١)</sup> مقيدة بالرجوع قطعاً ؛ للآية<sup>(٢)</sup> .

والمرادُ به : الرجوع إلى الأهل على الأظهر ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم للمتمتعين : « مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ . . فَلْيُهِدِ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ . . فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ » . متفق عليه<sup>(٣)</sup> .

والثاني : أن المراد بالرجوع : الفراغ من الحج ، ولو توطن مكة . . صامها فيها .

فرع : المتمتع الواجد إذا مات قبل فراغ الحج . . لا يسقط عنه الدم على الأظهر ، بل يخرج من تركته ، ولو مات بعد الفراغ . . أخرج من تركته بلا خلاف ، وأما الصوم . . فيسقط على الأظهر إذا مات قبل التمكن منه .

قوله : ( ويندب تتابع الثلاثة ، وكذا السبعة ) لأن فيه مبادرة إلى أداء الواجب ، وخروجاً من الخلاف ، فإن بعض الأصحاب أوجبه .

قوله : ( ولو فاتته الثلاثة في الحج . . فلاظهر : أنه يلزمه أن يفرق في قضائها بينها وبين السبعة ) لأنه تفريق واجب في الأداء يتعلق بالفعل ، وهو

(١) وفي (أ) : ( والسبعة ) .

(٢) وهي : ﴿ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ [البقرة : ١٩٦] .

(٣) صحيح البخاري ( ١٦٩١ ) ، صحيح مسلم ( ١٢٢٧ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

وَعَلَى الْقَارِنِ دَمٌ كَدَمِ التَّمَتُّعِ .

قُلْتُ : بِشَرَطٍ أَلَّا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الحج والرجوع ، فلم يسقط بالفوات ؛ كترتيب أفعال الصلاة ، والثاني : لا يجب ، وصححه الإمام<sup>(١)</sup> ؛ قياساً على التفريق في قضاء الصلوات ، فإن أوجبنا . . فالأظهر : أنه يجب بأربعة أيام ومدة إمكان السير إلى الوطن .

قال ابن العماد : إذا رجع إلى الوطن . . ينبغي أن يقال : إن فاتته الثلاثة في الحج بغير عذر . . وجب صومها على الفور ، وإلا . . فلا ، فإن أوجبنا . . لم يجب الفور في السبعة .

قوله : ( وعلى القارن دم ) لما رواه الشيخان : أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقر يوم النحر ، قالت عائشة : وكن قارنات<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( كدم التمتع ) أي : في الجنس والسن والبدل عند العجز ، وفي قول : إنه بدنة .

( قلت : بشرط ألا يكون من حاضري المسجد الحرام ، والله أعلم ) لأن دم القران فرع عن دم التمتع ، وهو غير واجب على الحاضر ، ففرعه أولى ، وقيل : الحاضر كغيره ، وهذا الاستدراك مستغنى عنه بقول « المحرر » : ( كدم التمتع )<sup>(٣)</sup> .

ولو استدرك : عدم العود إلى الميقات . . كان أولى ، نبه عليه في « التحرير »<sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

(١) نهاية المطلب ( ٢٠١/٤ - ٢٠٢ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ١٧٠٩ ) ، صحيح مسلم ( ١٢١١ / ١٢٥ ) عن عائشة رضي الله عنها .

(٣) المحرر ( ٤٤٥ / ١ ) .

(٤) تحرير الفتاوى ( ٦٣٩ / ١ ) .

## بَابُ مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ

أَحَدُهَا : سَتْرُ بَعْضِ رَأْسِ الرَّجُلِ بِمَا يُعَدُّ سَاتِرًا .....

### ( باب محرمات الإحرام )

( أحدها : ستر بعض رأس الرجل بما يعد ساتراً ) أي : مخيطة كان أو غيره ؛ كالعمامة والطيلسان والخرقة ، قال الشافعي : ولا يعصب المحرم رأسه من علة ولا غيرها ، فإن فعل . . افتدى وإن لم يكن ذلك لباساً<sup>(١)</sup> . انتهى والأصل في الباب : قوله صلى الله عليه وسلم : « لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْقَمِيصَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَ ، وَلَا الْبُرْنُسَ ، وَلَا الْعِمَامَةَ ، وَلَا الْخُفَّ ، إِلَّا أَلَّا يَجِدَ النَّعْلَيْنِ . . فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ، وَلَا يَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ مَا مَسَّهُ وَرْسٌ أَوْ زَعْفَرَانٌ » . رواه الشيخان عن ابن عمر ، وزاد البخاري : « وَلَا تَتَّقِبُ الْمَرْأَةُ ، وَلَا تَلْبَسُ الْقُفَّازَيْنِ »<sup>(٢)</sup> .

فأما ما لا يعد ساتراً . . فلا يضر ؛ كوضع اليد والانغماس في الماء والتوسد بالعمامة والاستظلal بالمحمل وإن مس رأسه ، وكذا وضع الزنبريل<sup>(٣)</sup> ، والحمل على رأسه على المذهب ، وفي « المهمات » عن الفوراني : أن محله : إذا لم يقصد به الستر ، فإن قصده . . حرم<sup>(٤)</sup> ، ونقله السبكي عن الماوردي .

(١) الأم ( ٣٧٢/٣ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ١٨٣٨ ) ، صحيح مسلم ( ١١٧٧ ) .

(٣) الزنبريل : القفّة . المعجم الوسيط ( ص : ٣٨٨ )

(٤) المهمات ( ٤١٦/٤ ) .

إِلَّا لِحَاجَةٍ ، وَلِبَسُ الْمَخِيطِ أَوْ الْمَنْسُوجِ أَوْ الْمَعْقُودِ فِي سَائِرِ بَدَنِهِ . . . . .

وقوله : ( ستر بعض ) أي : لا يشترط لوجوب الفدية ستر جميع الرأس ، بل تجب بستر بعضه ، فلو طلى رأسه بطين أو حناء أو مَرَّهَمٌ<sup>(١)</sup> أو نحوها ؛ فإن كان رقيقاً لا يستر . . فلا فدية ، وإن كان ثخيناً ساتراً . . وجبت على الأصح . واحترز بـ ( الرجل ) : عن المرأة والخنثى .

قوله : ( إلا لحاجة ) أي : فيجوز ، سواء كانت لمداواة أو حر أو برد ، وتجب الفدية ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ ﴾ [البقرة : ١٩٦] تقديره : فحلق ففدية ، وغير الحلق بالقياس عليه ، قال في « المهمات » : المرعي في الحلق : كونه إتلافاً<sup>(٢)</sup> .

قال ابن العماد : ليس العلة في الحلق مجرد الإتلاف ؛ لأنه إتلاف ما لا قيمة له ، وإنما وجبت الكفارة في الحلق ؛ للتَّرفُّه الحاصل به ، والترفه وإزالة الأذى موجود في لبس المخيط .

قوله : ( ولبس المخيط أو المنسوج أو المعقود في سائر بدنه ) أي : باقي بدنه ، والمراد : أن غير الرأس يجوز ستره ، وإنما يحرم فيه لبس المخيط ، وما في معناه مما هو على قدر عضو من البدن ، والمعتبر اللبس على العادة ، فلو ارتدى بالقميص أو اتزر بالسراويل . . جاز .

ويجوز أن يعقد الإزار ، ويشد عليه خيطاً ، وأن يجعل له مثل الحجرة ، ويدخل فيها التَّكَّةُ<sup>(٣)</sup> ، وأن يشد طرف إزاره في طرف إزاره ، ولو زرَّ الأزار ،

(١) المَرَّهَم : مركَّب دُهْنِيٌّ علاجي ذو أنواع مختلفة ، يدهن به الجرح . المعجم الوسيط ( ص : ٨٦٥ ) .

(٢) المهمات ( ٤١٩/٤ ) .

(٣) التَّكَّة : رباط السراويل . المعجم الوسيط ( ص : ٨٦ )

أو شوكة بشوكة ، أو خاطه .. لم يجز ، نص عليه في « الإملاء » ، ولا يجوز عقد الرداء ، ولا أن يخله بخلال ولا مِسْلَةً<sup>(١)</sup> ، ولو اتخذ له شرجاً وعرى وربط الشرج بالعرى .. فالأصح : التحريم ، وتلزمه الفدية .

وله أن يتقلد المصحف والسيف ويشد الهميان والمنطقة على وسطه ، رواه ابن أبي شيبة والبيهقي عن عائشة وابن عباس<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( إِنْ أَلَمَ يَجِدْ غَيْرَهُ ) .

اعلم : أنه إذا لم يجد الرداء . . لا يجوز له لبس القميص ، بل يرتدي به ، ولو لم يجد الإزار ووجد السراويل ؛ فإن أمكن الانتزار . . لم يجز لبسه على صفته ، وإن لم يمكنه . . جاز لبسه على حاله إن لم يتأت منه إزار ؛ لصغره أو فقد آلة الخياطة ولا فدية ، وإن تأتى فيه إزار فلبسه على حاله . . فلا فدية أيضاً على الأصح ، وإذا وجد الإزار في الحالين . . وجب نزع السراويل ، فإن أخر . . وجبت الفدية ، ولو لم يجد نعلين . . قطع الخف أسفل من الكعب ولبسه ، أو لبس المكعب وهو المداس ؛ لأنه مثل الخف المقطوع ، فإذا وجد النعلين . . لبسهما ، فإن لم يفعل . . افتدى .

ولا يجوز لبس المداس وهو السرموجة ، والخف المقطوع والجُمُجُم مع وجود النعلين على الأصح ؛ للحديث<sup>(٣)</sup> .

والمراد بعدم الوجود : ألا يكون في ملكه ، ولا يقدر على شرائه ،

(١) خَلَّ الشيءَ : ثَقَبَهُ ونَفَذَهُ . المعجم الوسيط ( ص : ٢٥٢ ) ، المِسلَّةُ : الإبرة الضخمة . المعجم الوسيط ( ص : ٤٤٥ ) .

(٢) المصنف لابن أبي شيبة (١٥٦٨٦ ، ١٥٦٩٦) ، السنن الكبير (٩٢٥٩ ، ٩٢٦٠ ، ٩٢٦١) .

(۳) المار تخريجه آنفا .



وَوَجْهُ الْمَرْأَةِ كَرَأْسِهِ ، وَلَهَا لُبْسُ الْمَخِيطِ إِلَّا الْقَفَّازَيْنِ فِي الْأَظْهَرِ .

ولا استتجاره ، ولا استعارته .

ولو عبر بقوله : ( إلا لحاجة ) .. كان أحسن ؛ لأنه يجوز لبس المخيط للحاجة ؛ كالحر أو البرد أو مداواة لكن مع الفدية .

قال ابن جماعة : لم ينص الأصحاب على ما يعتبر في الحاجة ، وثبت إباحة الحلق عند التأذي بهوام الرأس ، فدل على أن المعتبر : حصول مشقة لا يحتمل مثلها غالباً ، وقالت الشافعية : ومهما زال العذر . . وجب النزع ، سواء أوقع عود العذر أم لا ، حتى لو كان يخشى من أذى البرد بكرة وعشية دون وسط النهار . . وجب النزع في وسط النهار ، ويأثم إن لم يفعل ، ولا تخرجه الفدية والعزم عليها عن كونه عاصياً ، وهو مقتضى كلام الثلاثة<sup>(١)</sup> .

قوله : ( ووجه المرأة كراسه ) أي : كرأس الرجل فيما سبق من أحكامه ؛ للحديث<sup>(٢)</sup> ، ويستتر من الوجه ما لا يتمكن استيعاب الرأس إلا به ، ولها سدل ثوب على وجهها متجافياً عنه بخشبة ونحوها .

قوله : ( ولها لبس المخيط ) لما روى أبو داود عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى النساء عن القفازين والنقاب وما مسه الوزس أو الزعفران من الثياب ، وليلبسن بعد ذلك ما أحببن من ألوان الثياب ؛ من معصفر أو خز أو حرير أو حلي أو سراويل أو قميص أو خف<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( إلا القفازين في الأظهر ) للحديث المذكور<sup>(٤)</sup> ، والثاني :

(١) هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك ( ٥٨٥-٥٨٦ ) .

(٢) المار آنفاً .

(٣) سنن أبي داود ( ١٨٢٧ ) .

(٤) مخرجه آنفاً .

الثَّانِي : اسْتِعْمَالُ الطَّيْبِ فِي ثَوْبِهِ أَوْ بَدَنِهِ ، .....

يجوز ؛ لما رواه الشافعي عن سعد بن أبي وقاص : أنه كان يأمر بناته بلبسهما في الإحرام<sup>(١)</sup> .

والقفاز : شيء يعمل لليدين ليقيهما من البرد ، يحشى بقطن ، ويكون له أزرار على الساعدين .

ولا فرق بين الحرة والأمة في جميع ذلك على المذهب . ولو اختضبت ولقّت على يدها خرقة فوق الخضاب أو لفتها بلا خضاب . . فالمذهب : أنه لا فدية ، وقيل : قولان كالقفازين ، كذا في « الروضة » ، لكن في « المهمات » : أن الرافعي صحح طريقة القولين ، وفرعهما على تحريم لبس القفازين ، وجعل القطع مفرعاً على جواز لبسهما<sup>(٢)</sup> .

ولو ستر الخنثى المشكل وجهه ورأسه . . لزمته الفدية ، أو أحدهما . . فلا .

قوله : ( الثاني : استعمال الطيب في ثوبه أو بدنه ) أي : ولو في بعض عضو ؛ لحديث ابن عمر في الثوب<sup>(٣)</sup> ، وقياساً عليه في البدن .

والاستعمال هو : أن يلصق الطيب ببعض بدنه ، أو ملبوسه على الوجه المعتاد في ذلك الطيب ، سواء ألصقه بظاهر البدن أو باطنه ؛ بأن أكله أو احتقن به أو استعط أو اكتحل .

والعود لا يكون متطيباً به ، إلا أن يتبخر به ، ولو شم الطيب في خرقة مشدودة . . فالمنصوص : أنه لا فدية عليه ؛ كشم الرائحة من دكان العطار ،

(١) حكاها الشافعي في « الأم » ( ٥٢١ / ٣ ) ، ولم أجده مسنداً .

(٢) روضة الطالبين ( ٤٠٤ / ٢ ) ، المهمات ( ٤١٩ / ٤ ) .

(٣) أخرجه البخاري ( ١٨٣٨ ) ، ومسلم ( ١١٧٧ ) .

وَدَهْنُ شَعْرِ الرَّأْسِ أَوْ اللَّحْيَةِ ، وَلَا يُكْرَهُ غَسْلُ بَدَنِهِ وَرَأْسِهِ بِخِطْمِيٍّ .  
 الثَّالِثُ : إِزَالَةُ الشَّعْرِ أَوْ الظُّفْرِ ، .....

ويحرم شم الرياحين إذا كانت بيده ، أو بما هو ملصق به ، إلا الفواكه والدواء وزهر البادية .

ولا بد من القصد ، فلو تطيب ناسياً لإحرامه ، أو جاهلاً بتحريم الطيب . .  
 فلا فدية ، وقال المزني : تجب ، ولو جهل كون الممسوس طيباً . . فلا فدية على المذهب ، بخلاف ما لو علم تحريمه ، وجهل الفدية فيه . . فتجب .  
 ومتى لصق الطيب به . . لزمه المبادرة إلى إزالته ، فإن أخر مع الإمكان . . عصي ، ثم إن كانت الفدية قد وجبت . . لم تتكرر ، وإلا . . وجبت .

قوله : ( ودهن شعر الرأس أو اللحية ) أي : من نفسه وإن لم يكن الدهن مطيباً ، وتجب به الفدية ؛ لما فيه من التزيين المنافي لحال المحرم ، ولحبة المرأة كلحية الرجل ، قاله القاضي حسين ، ويجوز في سائر البدن شعراً أو بشراً إذا كان غير مطيب .

وتقييده بالشعر يفهم : أنه لو دهن الأصلع رأسه أو الأرمذ ذقنه . . لا تجب الفدية ، وهو كذلك ، ولو دهن محلوق الرأس . . وجبت على الأصح .

قوله : ( ولا يكره غسل بدنه ورأسه بخطمي ) وكذا بالسدر ونحوه ؛ لأن ذلك لإزالة الأوساخ ، بخلاف الدهن فإنه للتنمية ، ومراده : أن فعله خلاف الأولى خوفاً من انتاف الشعر .

قوله : ( الثالث : إزالة الشعر أو الظفر ) أي : من نفسه ، وإزالة الشعر يتناول الحلق والنتف والقص والإحراق ، سواء شعر الرأس واللحية وغيرهما من شعور البدن ، وإزالة الظفر يتناول القلم والكسر ، ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة والصبي .

وَتَكْمُلُ الْفِدْيَةُ فِي ثَلَاثِ شَعَرَاتٍ أَوْ ثَلَاثَةِ أَظْفَارٍ ، وَالْأَظْهَرُ : أَنَّ فِي الشَّعْرَةِ مَدَّ طَعَامٍ ، وَفِي الشَّعْرَتَيْنِ مَدَّيْنِ ، .....  
 \_\_\_\_\_

والأصل في تحريم الحلق : قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ ﴾ [البقرة : ١٩٦] .

ويكره أن يَفْلِيَ<sup>(١)</sup> رأسه ولحيته ، فإن فلى وقتل قمله .. تصدق ولو بلقمة استحباباً ، ولو ظهر القمل ببذنه أو ثيابه .. لم تكره إزالته ، ولا فدية لا واجبة ولا مستحبة .

قوله : ( وتكمل الفدية في ثلاث شعرات أو ثلاثة أظفار ) لأنها جمع ، وشرط ذلك إزالتها من محل واحد دفعةً واحدةً أو متواليات ، فإن أزالها في وقت واحد من ثلاثة مواضع من بدنه .. فطريقان ؛ أحدهما : أنه كما لو أخذها من موضع واحد ، فيلزمه دم واحد ، وإن أزالها في ثلاثة أزمنة .. فطريقان ؛ أحدهما : يفرد كل شعرة بحكمها ، فتجب هنا على الأصح ثلاثة أمداد ، ولا تتعدد الفدية بالزيادة على الثلاث إذا كان في وقت واحد ، وإن تفرق .. فالطريقان ؛ أحدهما : التعدد ، فتجب لكل مرة أزال فيها ثلاثاً دم ، قاله السبكي .

قوله : ( والأظهر : أن في الشعرة مد طعام ، وفي الشعرتين مدين ) نص عليه في أكثر كتبه<sup>(٢)</sup> ؛ لآثار عن السلف<sup>(٣)</sup> ، ولأن الشعرة الواحدة هي النهاية في القلة ، والمد أقل ما وجب في الكفارات ، فقبولت به .

والثاني : يجب في شعرة درهم ، وفي شعرتين درهمان ؛ لأن تبغيض الدم عسير .

(١) فَلَى رأسه : بحثه عن القمل . المعجم الوسيط ( ص : ٧٠٢ ) .

(٢) الأم ( ٥٢٩/٣ ) .

(٣) منها : ما أخرجه البيهقي في « الكبير » ( ٩١٩٧ ) عن عطاء أنه قال : ( في الشعرة مد ، وفي الشعرتين مَدَان ) .

وَلِلْمَعْذُورِ أَنْ يَخْلُقَ وَيَفْدِيَ .

الرَّابِعُ : الْجِمَاعُ ، وَتَفْسُدُ بِهِ الْعُمْرَةُ ، وَكَذَا الْحَجُّ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ ،

والثالث : يجب ثلث دم في الواحدة ؛ عملاً بالتقسيط .

ونقل ابن الرفعة عن العمراني : أن محلَّ الأقوال ما إذا اختار الدم ، فأما إذا اختار الإطعام أو الصيام . ففي الشعرة صاع أو يوم ، وفي الشعرتين صاعان أو يومان ، والأقوال تجري في الظفر والظفرين ، ولو قصر بعض شعره ، أو أزال بعض ظفر . . ففيه الأقوال ، فيجب في البعض ما يجب في الكل ، وقيل : يوزع المد على الشعرة والظفر ، ويجب بالقسط<sup>(١)</sup> .

قوله : ( وللمعذور أن يخلق ويفدي ) للآية<sup>(٢)</sup> ، ولا فرق بين شعر الرأس وسائر البدن ، وسواء كان العذر ؛ من قمل أو وسخ أو تأذى بالحر لكثرة الشعر ، ولو نبتت شعرة في عينه أو شعرات داخل جفنه ، وتأذى بها . . جاز قلعها ولا فدية على المذهب ، ولو انكسر بعض ظفره وتأذى به فقطع المنكسر وحده . . جاز ولا فدية على المذهب<sup>(٣)</sup> ، وإن قطع مع المكسور شيئاً من الصحيح . . ضمنه بما يضمن به الظفر بكماله .

قوله : ( الرابع : الجماع ) لقوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ [البقرة : ١٩٧] والرفث : الجماع ، فلفظه خبر ، ومعناه النهي .

ويحصل بتغيب الحشفة ، وكذا قدرها من مقطوعها على الأصح .

قوله : ( وتفسد به العمرة ، وكذا الحج قبل التحلل الأول ) أما في الحج . . فبالإجماع إذا وقع قبل الوقوف ، فَيَقِيسُ بعد الوقوف عليه ؛ لأنه وطء

(١) كفاية النبيه ( ٢٥٦/٧ ) .

(٢) وهي قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا ﴾ الآية [البقرة : ١٩٦] .

(٣) قوله : ( ولو انكسر . . . ) إلى قوله : ( . . . على المذهب ) غير موجود في ( أ ) .

وَتَجِبُ بِهِ : بَدَنَةً ، .....  
 .....

في إحرام تام ، وأما في العمرة . . فبالقياس على الحج ، ويفسد بالجماع قبل الطواف بالإجماع ، وكذا قبل الحلق وإن طاف وسعى على الأصح إن قلنا : إنه نسك ، وإلا . . فلا .

ولا فرق في الإفساد بين وطء البهيمة والآدمي ، زوجة كانت أو أجنبية ، ولا بين القبل والدبر ولو بحائل على الأصح ، وإذا جامع القارن قبل التحلل الأول . . فسد نسكاه ، وعليه بدنة واحدة ؛ لاتحاد الإحرام ، ويلزمه معها دم القران على المذهب ، ويجب دم آخر إذا أفرد في القضاء على المذهب .

وقوله : ( قبل التحلل الأول ) احترز به : عما إذا وقع بعده ، فإن الحج لا يفسد على المذهب ، أفتى به ابن عباس<sup>(١)</sup> ، ولا يعرف له مخالف ، وكذا لا تفسد العمرة أيضاً إذا كان قارناً ، ولم يأت بشيء من أعمالها ؛ لأنها تتبع له ، وفي وجه غريب ضعيف : أنها تفسد .

وهذا في العامد العالم بالتحريم ، فإن جامع مجنوناً أو ناسياً أو جاهلاً . . لم يفسد حجه على الجديد ، ولا كفارة عليه ، وكذا إن كان مكرهاً على الأصح .

قوله : ( وتجب به بدنة ) أي : بالجماع المفسد للحج ؛ لقضاء الصحابة بذلك<sup>(٢)</sup> ، وكذا العمرة على الصحيح ، وقيل : لا يجب بإفساد العمرة إلا شاة ، فإن لم يجد بدنة . . فبقرة ، فإن لم يجد . . فسبع شياه ، فإن عجز . .

(١) أخرجه الدارقطني ( ص : ٥٧٧ ) ، والبيهقي في « الكبير » ( ٩٨٨٥ ) .

(٢) أخرجه الحاكم ( ٦٥ / ٢ ) ، والبيهقي ( ٩٨٦٩ ) عن ابن عباس ، وابن عمر ، وعبد الله بن

عمر وبن العاص رضي الله عنهم ، وأخرجه مالك ( ٨٩١ ) ، والبيهقي في « الكبير »

( ٩٨٦٥ ) عن عمر ، وعلي ، وأبي هريرة رضي الله عنهم .

وَالْمُضِيِّ فِي فَاسِدِهِ ، وَالْقَضَاءُ وَإِنْ كَانَ نُسْكُهُ تَطَوُّعاً ، . . . . .

قوم البدنة دراھم بسعر مكة حال الوجوب ثم الدراھم بالطعام وتصدق به حباً ، فإن عجز . . صام عن كل مد يوماً ، وإن كان في الأمداد كسر . . صام مكانه يوماً كاملاً ، فهو دم ترتيب وتعديل على المذهب .

واحترز بقوله : ( به ) : عما إذا جامع بين التحليلين ، وقلنا : لا يفسد ، وعما إذا جامع بعد الفساد . . فإنه تلزمه شاة على الأظهر فيهما ؛ لأنه محظور لم يحصل به إفساد ، فأشبهه الاستمتاع ، فإن كرر . . فلأول بدنة ، ولكل مرة بعده شاة .

والمرأة المحرمة إن وطئها مكرهة أو نائمة . . فالأصح : أنه على القولين في الناسي ، وقيل : لا يفسد قطعاً وإن كانت طائعة عالمة . . فسد حجها ، ولا يجب إلا بدنة واحدة في الأظهر على الزوج فقط ، أما الأجنبية . . فعليها بدنة .

قوله : ( والمضي في فاسده ) لقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة : ١٩٦] فإنه لم يفصل بين الصحيح والفساد ، ولإجماع الصحابة . ومعنى المضي فيه : أن يعمل الأعمال التي بقيت عليه ، وإذا ارتكب محظوراً بعد الإفساد . . أثم ، ولزمته الكفارة على الصحيح .

قوله : ( والقضاء ) لفتوى الصحابة بذلك<sup>(١)</sup> ( وإن كان نسكه تطوعاً ) أي : ويقع القضاء عن الذي أفسده ، وإنما سموه قضاء ؛ لأنه في الفرض والمنذورة لما أحرم . . تضيق عليه ، وفي التطوع . . لزمه بالشروع ، ولو أحرم بالقضاء فأفسده بالجماع . . لزمه الكفارة وقضاء واحد .

فرع : يجوز لمن أفسد الأفراد أن يقضي قارناً ومتمتعاً ، ويجوز للمتمتع

(١) مرتخرجه آنفاً .

وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ .

والقارن القضاء بالإفراد ، ولا يسقط دم القران .

قوله : ( والأصح : أنه على الفور ) لقول الصحابة رضي الله عنهم أجمعين : أنه يقضي من قابل<sup>(١)</sup> ، والثاني : على التراخي كما كان الأداء .

وقوله : ( على الفور ) أعم من قابل ؛ لأن العمرة لا تؤخر ؛ لإمكان فعلها بعد التحلل ، ولأن الحج يتصور الإتيان به في سنة الإفساد بأن يحصره عدو بعد الإفساد ويتعذر عليه المضي فتحلل ، ثم يزول الحصر والوقت باق ، فيحرم بالقضاء ، ويُجْزئُهُ في سنته .

وفي « التحرير » : أن من أحصر ثم جامع قبل التحلل فتحلل ثم زال الحصر والوقت باق . . حكمه كذلك<sup>(٢)</sup> .

ويجب في القضاء أن يحرم من المكان الذي أحرم منه في الأداء ، إلا إذا أحرم في الأداء بعد مجاوزة الميقات مسيئاً . فإنه يلزمه في القضاء الإحرام من الميقات ، وكذا إن كان غير مسيء على الأصح ، وإذا قضت المرأة . . لزمه ما زاد من النفقة للسفر في الأصح .

ويستحب أن يفترقا من حين الإحرام ، ويجب في الموضع الذي جامعها فيه على القديم ، والجديد : لا يجب ، وفي « شرح المذهب » : أنه يمتد إلى أن يتحلل التحللين<sup>(٣)</sup> ، سواء قلنا بوجوبه أو باستحبابه .

ولا يجب أن يحرم في القضاء في الزمن الذي أحرم فيه في الأداء ، ولا أن يسلك الطريق الذي سلكه في الأداء بلا خلاف ، لكن يشترط إذا سلك غيره أن

(١) مرتخيه آنفاً .

(٢) تحرير الفتاوى ( ٦٥١ / ١ ) .

(٣) المذهب ( ٢٥٨ / ٧ ) .



## الخامس : اصْطِيَادُ كُلِّ مَأْكُولٍ بَرِّيٍّ .

يحرم من قدر مسافة الإحرام في الأداء .

فائدة : حكى الإمام البلقيني أن الشافعي نص في « الأم » على أن من فاته الحج قبل الإحلال . . تجب عليه الفدية فيما فيه الفدية ، والفساد فيما فيه فساد ، لا يختلف ذلك ؛ لأن الإحرام قائم عليه<sup>(١)</sup> ، وفيه رد لقول ابن المرزبان : إن له حكم من تحلل التحلل الأول .

تتمة : تحرم على المحرم المباشرة بشهوة ؛ كالمفاخضة والقبلة والمس باليد بشهوة ، فإن باشر عمداً . . لزمه شاة ، أنزل أو لم ينزل ، ولا شيء على الناسي بلا خلاف .

ويحرم على المرأة الحلال أن تتمكن منها في الأصح ، وتحرم المباشرة على الحلال أيضاً إذا كانت المرأة محرمة .

والاستمناء باليد يوجب الفدية على الأصح .

ولو باشر دون الفرج ، ثم جامع . . دخلت الشاة في البدنة على الأصح من « زوائده »<sup>(٢)</sup> ، قال ابن العماد : ينبغي أن يكون محل الوجهين عند اتحاد المجلس ، فإن اختلف . . تعددت قطعاً .

فروع : يحرم على المحرم عقد النكاح ، ولا يصح منه ، ولا فدية ، ولا ينعقد نكاح المحرمة ، وتصح رجعة المحرم على الأصح ، والصحيح المنصوص : جواز كون المحرم شاهداً في النكاح ، لكن يكره ، وكذا تكره خطبته على المذهب ، وتكره للحلال أيضاً خطبة المحرمة .

قوله : ( الخامس : اصطياد كل مأْكُول بري ) للإجماع ، ومراده : أنه

(١) الأم ( ٤١٤ / ٣ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ٤١٨ / ٢ ) .

قُلْتُ : وَكَذَا الْمُتَوَلَّدُ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .  
وَيَحْرُمُ ذَلِكَ فِي الْحَرَمِ عَلَى الْحَلَالِ .

يحرم صيد كل مأكول متوحش ليس مائياً .

فقوله : ( اصطياد ) يعني : الاحتيال في أخذ المتوحش ؛ ولذلك استغنى به عن قيد التوحش ، ولا فرق في الوحشي بين المستأنس وغيره .  
ولو صال عليه الصيد فقتله دفعاً . لم يضمه كما أفهمه ؛ لأن الدفع ليس اصطياداً .

واحترز بالمأكول : عما لا يؤكل ؛ كالذئب ونحوه ، فإنه يجوز اصطياده ؛ لأن قتله جائز ، وبالبري : عن البحري الذي عيشه في الماء ، فإنه لا يحرم .  
ولا فرق فيه بين أن يكون في الحرم أو في الحل ، فإن عاش في البحر والبر . فهو كالبري ؛ تغليياً للتحريم ، والطيور المائية التي تغوص في الماء وتخرج . . برية .

وكما يحرم الاصطياد يحرم أن يعين عليه بذلاً له أو إعارَةً ، وأن ينفره ، ويحرم أيضاً أن يتعرض لجزئه بالجرح والقطع ، وبيضه ولبئه وريشه .

( قلت : وكذا المتولد منه ومن غيره ، والله أعلم ) أي : مما يجب فيه الجزاء ومما لا يجب ؛ تغليياً للتحريم ، سواء تولد من مأكولين ؛ كظبي وشاة ، أو مأكول وغيره ؛ كالسبع المتولد بين الذئب والضبع ، أو وحشي مأكول وأهلي غير مأكول ؛ كحمار الوحش وحمار الأهل .

قوله : ( ويحرم ذلك في الحرم على الحلال ) للأحاديث الصحيحة في تحريم تنفير صيد مكة<sup>(١)</sup> ، والمراد : الحرم ، فاصطياده أولى ، وأشار بلفظ :

(١) منها : ما أخرجه البخاري ( ١٨٣٣ ) ومسلم ( ١٣٥٣ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

فَإِنْ أَتْلَفَ صَيْدًا . . ضَمِنَهُ ؛ . . . . .

( ذلك ) إلى اصطيد المأكول البري .

وقوله : ( في الحرم ) إن كان حالاً من المصطاد . . ورد عليه ما إذا رمى من الحرم إلى صيد في الحل فقتله . . فإنه يجب عليه ضمانه ؛ لأن الصيد محرم على من في الحرم ، وإن كان حالاً من الصائد . . ورد عليه ما إذا رمى من الحل إلى صيد في الحرم فقتله . . فإنه يجب ضمانه ؛ لأنه أصاب الصيد في موضع أمنه ، وكذا لو أرسل كلباً في الصورتين .

ولو قتل صيداً بعض قوائمه في الحل وبعضها في الحرم . . وجب الجزاء ؛ كما جزم به الرافعي<sup>(١)</sup> .

قال ابن العماد : ومراد الرافعي بالقوائم : جملة البدن ، حتى لو كانت قوائمه في الحل ورأسه في الحرم . . لم يحرم ، وبالعكس يحرم .  
ولو أخذ صيداً من الحل ثم أدخله الحرم . . فله إمساكه وذبحه .

قوله : ( فإن أتلَفَ ) أي : المحرم مطلقاً أو الحلال في الحرم ( صيداً . . ضمنه ) لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلْهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ [المائدة : ٩٥] الآية .

وجهات الضمان ثلاثة : المباشرة ، والتسبب ، واليد ، فالمباشرة لا فرق فيها بين أن يكون مخطئاً أو متعمداً ، عالماً أو جاهلاً ، ذاكراً أو ناسياً ، لكن الإثم يختص بالعامد العالم ، والأظهر في المجنون : أنه لا يجب عليه الضمان ، والمكره يجب عليه الجزاء على الأصح ، ويرجع على الأمر .

ولو كان الصيد ملكاً لغيره . . وجب الجزاء ، ثم إن قلنا : ذبيحته ميتة -

(١) الشرح الكبير ( ٤٩٦/٢ ) .

وهو الصحيح - وجبت القيمة للمالك ، وإلا.. فيغرم له ما بين قيمته حياً ومذبوحاً .

ويحرم عليه أكل الصيد الذي ذبحه ، ولا يلزمه للأكل شيء آخر بلا خلاف ؛ كما لا يلزمه في أكل صيد الحرم بعد الذبح شيء آخر . قال في « المهمات » : نفي الخلاف لا يصح ؛ لأن الجرجاني ذكره في « التحرير »<sup>(١)</sup> ، قال ابن العماد : يجب تنزيل القولين في كلام الجرجاني على أن ذبيحة المحرم حلال أو ميتة ، إن قلنا ميتة - وهو الأصح - لم يضمن بالأكل ، وهو الذي فرع عليه في « الروضة »<sup>(٢)</sup> .

وأما التسبب.. فمن أمثله : أن ينصب الحلال شبكة في الحرم ، أو ينصبها المحرم حيث كان في ملكه أو غيره ، فإذا تلف بها صيد.. ضمنه ، إلا إذا نصبها قبل الإحرام ووقع بها بعده.. فلا ضمان .

ومنها : أن يرسل كلباً أو يحل رباطه ولم يرسله وهناك صيد فأتلفه.. ضمنه ، ويضمن إذا انحل الرباط لتقصيره فيه على المذهب ، أو حله ولم يكن صيد فظهر على الأصح ؛ كما في « الروضة » وصححه في « الشرح الصغير » ، والمصحح في « الكبير » في الثانية عدم الضمان<sup>(٣)</sup> ، ويكره للمحرم حمل البازي ، وكل صائد ، فإن أرسله على صيد فلم يقتله.. أثم ولا ضمان .

ومنها : أن ينفر صيداً فيتعثر ويموت ، أو يأخذه سبع ، أو ينصدم بشجرة أو جبل ، فيضمن سواء قصد تنفيره أم لا ، ويكون في عهدة التنفير حتى يعود

(١) المهمات (٤/٤٥٧) .

(٢) روضة الطالبين (٢/٤١٩) .

(٣) روضة الطالبين (٢/٤٢٣) ، الشرح الكبير (٣/٤٩٦-٤٩٧) .

.....

الصيد إلى عادته في السكون .

وأما اليد . . فيحرم على المحرم إثبات اليد على الصيد ابتداءً ، فلو تقدم ابتداء اليد على إحرامه<sup>(١)</sup> . . لزمه إرساله ويزول ملكه على الأظهر فيهما ، فلو تحلل قبل إرساله . . لزمه على الأصح المنصوص ، فلو مات في يده بعد إمكان الإرسال . . لزمه الجزاء ، وكذا قبله على الأصح ، ولا يجب تقديم الإرسال على الإحرام بلا خلاف .

ولا يصح شراؤه للصيد ، ولا استعارته ، ولا استيداعه ، ولا استيهابه ، ولا قبول الوصية به على الأظهر ، فإن قبضه فهلك في يده . . لزمه الجزاء ، والقيمة للبائع ، فإن رده عليه . . سقطت القيمة ، ولا يسقط الجزاء إلا بإرساله ، فإن تلف في يد ماله بعد الرد . . لزم المحرم الجزاء ، وإن أرسله ماله . . سقط عن المحرم الجزاء .

وفي الاستعارة : إن أرسله . . سقط الجزاء وضمن القيمة وعصى ، وإن رده إلى المالك . . لم يسقط عنه الجزاء ما لم يرسله ، وإذا استودعه وتلف عنده . . لزمه الجزاء على الصحيح ، ولو مات للمحرم قريب يملك صيداً ورثه على المذهب ، ثم صحح المصنف : أنه يوقف حتى يتحلل فيملكه ، وقال : قال الدرامي : فإن مات الوارث قبل تحلله . . قام وارثه مقامه<sup>(٢)</sup> .

وقوله : ( فإن أتلف ) قد يخرج ما إذا أزمه وأزال امتناعه ، والأظهر : أنه يضمه بكمال الجزاء ، وقد يتناول ما إذا قتله دفعاً لصياله ، مع أنه لا ضمان فيه .

(١) وفي ( ب ) : ( الإحرام ) .

(٢) روضة الطالبين ( ٤٢٦/٢ ) .

فَفِي النَّعَامَةِ : بَدَنَةٌ ، وَفِي بَقَرِ الْوَحْشِ وَحِمَارِهِ : بَقَرَةٌ ، وَالْغَزَالِ : عَنَزٌ ،  
وَالْأَرْنَبِ : عَنَاقٌ ، وَالْيَرْبُوعِ : جُفْرَةٌ ، .....

قوله : ( ففي النعامة : بدنة ، وفي بقر الوحش وحماره : بقرة ، والغزال :  
عنز ، والأرنب : عناق ، واليربوع : جفرة ) الصيد ضربان :

ضرب له مثل من النعم تقريباً في الصورة والخلق ، ويسمى : مثلياً .  
وضرب ليس له مثل .

والمثلي قسمان : فما ورد فيه نص ، أو حكم فيه صحابي أو عدلان من  
التابعين أو ممن بعدهم ؛ من النعم أنه مثل الصيد المقتول . . اتبع .

وفي « الكفاية » : قال الأصحاب : إن حكم الواحد من الصحابة بحكم ،  
ولم يخالفه فيه غيره . . كان كحكم الجميع<sup>(١)</sup> ، وما ذكره المصنف حكمت به  
الصحابة<sup>(٢)</sup> .

وحكم النبي صلى الله عليه وسلم في الضبع بكبش . رواه البيهقي  
من حديث جابر ، وقال : حديث جيد تقوم به الحجة ، وقال : قال  
الترمذي : سألت البخاري عنه فقال : حديث صحيح<sup>(٣)</sup> ، حكاه في « شرح  
المهذب »<sup>(٤)</sup> .

وحكم عثمان رضي الله عنه في أم حُبَيْنٍ بِحُلَّانٍ ، وعمر رضي الله عنه

(١) كفاية النبيه ( ٢٨٤ / ٧ ، ٣٠٢ ) .

(٢) في النعامة أخرجه البيهقي في « الكبير » ( ٩٩٥٤ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وفي بقر  
الوحش وحماره : أخرجه الدارقطني ( ص : ٥٥٦ ) ، والبيهقي في « الكبير » ( ٩٩٥٥ )  
عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وفي الغزال والأرنب واليربوع : أخرجه مالك ( ٩٧٣ ) ،  
والبيهقي في « الكبير » ( ٩٩٦٧ ) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من قضائه .

(٣) السنن الكبير ( ٩٩٦٥ ) .

(٤) المجموع ( ٣٥٨ / ٧ ) .

.....

في الضب بجدي<sup>(١)</sup> .

فائدة : النعامة أو البدنة يطلقان على الذكر والأنثى .

والغزال : ولد الظبية إلى حين يقوى ويطلع قرناه ثم يسمى الذكر : ظيباً والأنثى ظبية .

والعنز : الأنثى من المعز التي تمت لها سنة .

فالصواب كما قاله الإمام والرافعي والمصنف : أن الغزال يجب فيه ما يجب في الصغار<sup>(٢)</sup> ؛ أي : فإن كان ذكراً . . فجدي ، وإن كان أنثى . . فعناق ، وقالوا : إن في الظبي عنزاً .

قال الإسنوي : والعنز في الحقيقة واجب الظبية ، والتيس واجب الظبي<sup>(٣)</sup> ، وهو : الذكر من المعز إذا أتى عليه الحول .

وقال الأذرع في « شرحه » : كنت أعجب من تصويبه في « الروضة » ، فإنه على الشافعي والجماهير ، ثم بان لي من كلام الشافعي في « الأم » : أن مراده بالغزال الظبية الكبيرة ؛ كما أورده الكرخي ، وأنه لا خلاف في المسألة ، وأطلقوا ذلك للعرف . انتهى

وقال ابن العماد : مراد من أطلق : إيجاب العنز في الغزال مقابلة هذا الجنس بهذا الجنس ، ولا يمكن القول بخلافه ، وإلا . . يلزم تغليب الصحابة ، فإنهم حكموا في الغزال بعنز ، والفقيه يطلق ذلك ثم يفصل فيقول : في الذكر ذكر وفي الأنثى أنثى ، ومن أطلق إيجاب الكبش في الظبي

(١) أخرجهما البيهقي في « السنن الكبير » ( ٩٩٨٠ ) ، ( ٩٩٨١ ) .

(٢) نهاية المطلب ( ٤٠٠ / ٤ ) ، الشرح الكبير ( ٥٠٨ / ٣ ) ، روضة الطالبين ( ٤٣١ / ٢ )

(٣) المهمات ( ٤٧٤ / ٤ ) .

وَمَا لَا نَقْلَ فِيهِ.. يَحْكُمُ بِمِثْلِهِ عَدْلَانِ ، .....

أراد به التيس مجازاً ، ويجوز أن يحمل على أنه يجوز إخراج الكبش بدلاً عن التيس ، فإن الغنم ضأنها ومعزها يشبه الظبي .

والعناق هي : الأنثى من ولد المعز من حين تولد إلى أن ترعى ، ومن حين تظلم وترعى تسمى : جَفْرَة ، وذلك بعد أربعة أشهر ، والذكر جَفْر ، هذا معناه في اللغة ، قال الرافعي : لكن يجب أن يكون المراد بالجفرة هنا : ما دون العناق ، فإن الأرنب خير من اليربوع<sup>(١)</sup> .

وَأُمُّ حُبَيْنٍ عَلَى خَلْقَةِ الْحَرْبَاءِ عَظِيمَةُ الْبَطْنِ ، الْأَصْحَحُ : حَلْهَا .

وَالْحُلَّانُ بضم الحاء وبالنون ، ويقال : بالميم ، قال الجوهري : الحُلَامُ : الجدي يؤخذ من بطن أمه ، وقال الأصمعي : الحُلَامُ والحُلَّانُ : صغار الغنم<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( وما لا نقل فيه .. يحكم بمثله عدلان ) أي : بمثله من النعم ؛ للآية<sup>(٣)</sup> ، وهذا هو القسم الثاني ، قال المصنف تبعاً للرافعي : وليكونا فقيهين فطينين ؛ أي : فيما يتعلق بهذا الغرض<sup>(٤)</sup> ، وذلك يشعر بالوجوب ، وقال في « شرح المذهب » : قال الشافعي والأصحاب : يستحب كونهما فقيهين ، ويجوز أن يكون القاتل أحدهما على الأصح إن قتل خطأ أو مضطراً إليه<sup>(٥)</sup> .

ولو حكم عدلان أن له مثلاً وعدلان أن لا مثل له .. فهو مثلي ، ولو حكم عدلان بمثل ، وعدلان بمثل آخر .. فالأصح : أنه يتخير .

(١) الشرح الكبير ( ٥٠٨ / ٣ ) .

(٢) الصحاح ( ص : ٢٥٩ ) . الجدي : من ولد المعز . الصحاح ( ص : ١٦٠ ) .

(٣) وهي : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [المائدة : ٩٥] .

(٤) روضة الطالبين ( ٤٣٠ / ٢ ) ، الشرح الكبير ( ٥٠٩ / ٣ ) .

(٥) المجموع ( ٣٦١ / ٧ ) .



وَفِيْمَا لَا مِثْلَ لَهُ الْقِيَمَةُ .

قوله : ( وفيما لا مثل له القيمة ) وهو الضرب الثاني ؛ لأن الجراد لا مثل له ، وقد حكمت فيه الصحابة بالقيمة<sup>(١)</sup> ، والعبرة في هذه القيمة بموضع الإِتلاف ، ويرجع فيها إلى عدلين .

ويستثنى : الحمام فإنه لا مثل له ، وقضى الصحابة فيه بشاة<sup>(٢)</sup> ، وتبعهم الشافعي<sup>(٣)</sup> ، قال الرافعي وغيره : إن كان أصغر منه جثة ؛ كالزُرْزُور<sup>(٤)</sup> والصَّغْوَة والبُلْبُل والقُنْبُرَة<sup>(٥)</sup> والوطواط ففيه القيمة ، وإن كان أكبر أو مثله . . فالجديد : وجوب القيمة<sup>(٦)</sup> ، واستنكر في « المهمات » وجوب القيمة في الوطواط ؛ لأن ما لا يحل أكله لا يحرم على المحرم التعرض له<sup>(٧)</sup> .

قال ابن العماد : الوطواط وهو : الخفّاش ، يحرم قتله ، وكذلك الهدهد

(١) أخرجه مالك ( ٩٧٩ ) ، والشافعي في « المسند » ( ٦٥٠ ) ، والبيهقي في « الكبير » ( ٩٩٥٨ ) عن عمر رضي الله عنه .

(٢) وممن حكم في الحمام بالشاة : عمر ، وعثمان ، وابن عمر رضي الله عنهم ، أخرجه عنهم البيهقي في « الكبير » ( ١٠٠٩٧ ) ، ( ١٠٠٩٨ ) ، ( ١٠١٠١ ) ، وابن أبي شيبة في « المصنف » ( ١٣٣٧٨ ) ، ( ١٣٣٨٤ ) ، ( ١٣٣٨٦ ) ، ( ١٣٣٨٧ ) .

(٣) الأم ( ٥٠٧/٣ - ٥٠٩ ) .

(٤) وفي ( أ ) : ( كالزور ) وفي ( ب ) : ( كالزور ) ، والصواب ما أثبتناه كما في « الشرح الكبير » وغيره من كتب الفقه ، والمعاجم اللغوية .

(٥) الزُرْزُور : طائر من رتبة العصفوريات ، وله منقار طويل ذو قاعدة عريضة . المعجم الوسيط ( ص : ٣٩٢ ) . الصَّغْوُ : صغار العصفافير ، الواحدة : صَغْوَة ، وهي حُمْر الرؤوس . المصباح المنير ( ص : ٣٤٠ ) ، القُبْرُ : جنس من الطيور من فصيلة القُبْرِيَّات ، سُمِرَ في أعلاها ، ضاربة إلى بياض في أسفلها ، والعامّة تقول : القُنْبُرَة . مختصراً من « المعجم الوسيط » ( ص : ٧١٠ ) ، و« مختار الصحاح » ( ص : ٣٥٥ ) .

(٦) الشرح الكبير ( ٤٣١/٧ ) .

(٧) المهمات ( ٤٧٧/٤ ) .

وَيَحْرُمُ قَطْعُ نَبَاتِ الْحَرَمِ الَّذِي لَا يُسْتَنْبَتُ ، ..... .

والصرد والنملة والنحلة على المحرم وغيره ، وما حرم قتله لحق الله تعالى .  
وجب على المحرم فيه الجزاء .

وأوجب الشافعي الجزاء في القمل ؛ لأنه يحرم على المحرم أن يَفْلِي<sup>(١)</sup>  
ثيابه لحق الله تعالى<sup>(٢)</sup> .

فرع : يُفْدَى الكبير من الصيد بالكبير من مثله من النعم ، والصغير  
بالصغير ، والمريض بالمريض ، والمعيب بالمعيب إن اتحد العيب ، وكذا  
الذكر بالأنثى وعكسه على الأظهر فيهما .

قوله : ( ويحرم قطع نبات الحرم الذي لا يستنبت ) أي : شجراً كان أو غير  
شجر إذا كان رطباً ؛ للإجماع ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا يُعْضَدُ  
شَجَرُهُ ، وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهُ »<sup>(٣)</sup> .

والعضد : القطع ، والاختلاء : الانتزاع ، والخلى : هو الرطب من  
الحشيش ، فلا تحريم ولا ضمان في قطع اليابس بلا خلاف ؛ كما لو قطع  
الصيد الميت .

ويؤخذ من تعبير المصنف بالقطع : تحريم القلع من باب أولى ، فلو  
غرسها بعد القلع في بقعة أخرى من الحرم . . لم يؤمر بالرد ، لكن إن يبست . .  
لزمه الجزاء ، وإلا . . فلا ، ولو نقلها إلى الحل . . فعليه ردها ، فإن لم  
يعدها . . قال السبكي : لزمه الجزاء وإن نبتت ، صرح به جماعة ،  
والمنقولة من الحل إلى الحرم لا يثبت لها حكمه ، بخلاف الصيد يدخل

(١) أي : يicht عن القمل .

(٢) الأم ( ٥١٧/٣ ) .

(٣) أخرجه البخاري ( ٣١٨٩ ) ، ومسلم ( ١٣٥٣ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

وَالْأَظْهَرُ : تَعَلُّقُ الضَّمَانِ بِهِ وَبِقَطْعِ أَشْجَارِهِ ، فِي الشَّجَرَةِ الْكَبِيرَةِ : بَقَرَةٌ ،  
وَالصَّغِيرَةِ : شَاةٌ .

الحرم فيحرم التعرض له .

قوله : ( والأظهر : تعلق الضمان به وبقطع أشجاره ) لأنه يحرم إتلافه ؛  
لحرمة الحرم ، فضمن كالصيد ، والثاني : لا - وهو القديم - ؛ لأن الإحرام  
لا يوجب ضمان الشجر فكذلك الحرم .

وقوله : ( به ) يعني : بالنبات ، ولا حاجة إلى ذكر الشجر بعده ؛ لأن  
النبات شجر وغيره .

قوله : ( ففي الشجرة الكبيرة : بقرة ، والصغيرة : شاة ) روي ذلك عن ابن  
عباس وابن الزبير وغيرهما ، ومثله لا يقال إلا عن توقيف<sup>(١)</sup> .

قال الإمام : وأقرب قول في ضبط الشجرة المضمونة بشاة أن تقع قريبة من  
سبع الكبيرة ، فإن الشاة سبع البقرة ، فإن صغرت الشجرة جداً . . فالواجب  
القيمة ، كذا نقله الرافعي عنه ، وجزم به في « الروضة » ، وعبارة الرافعي :  
ففي الشجرة التامة<sup>(٢)</sup> ، وهي تقتضي توقف إيجاب الفدية على القلع ، بخلاف  
عبارة الكتاب .

ويكفي في البقرة هنا أن تكون لها سنة ، نقله الإسني عن « الاستقصاء »  
قال في « المهمات » : وإطلاق الرافعي في الدماء يقتضي : اشتراط سن

(١) أثر ابن الزبير رضي الله عنهما . . قال الشافعي [٥٣٨/٣] : روي هذا عن ابن الزبير ولم يذكر  
إسناد ذلك ، أما أثر ابن عباس رضي الله عنهما فسبقه - أي : الرافعي - إلى نقله عنه إمام  
الحرمين ، وذكره أيضاً أبو الفتح القشيري في « الإلمام » ولم يَغْزُهُ . التلخيص الحبير  
(٦٠١/٢) باختصار ، وراجع « السنن الكبير » بعد رقم (١٠٠٤١) .

(٢) الشرح الكبير (٥١٩/٣) ، روضة الطالبين (٤٣٩/٢) ، نهاية المطلب (٤١٨/٤) .

قُلْتُ : وَالْمُسْتَنْبَتُ كَغَيْرِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَيَحِلُّ الْإِذْخِرُ ، وَكَذَا الشَّوْكُ ؛ كَالْعَوْسَجِ وَغَيْرِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، .....

الأضحية<sup>(١)</sup> ، قال ابن العماد : وهو الصواب ؛ لأنهم فسروا الشجرة الصغيرة بما يقرب من سبع كبيرة ، والبقرة المقابلة بسبع شاة هي التي بلغت سن الأضحية .

والكبيرة فيما يفهم من كلامهم : التي أخذت حدها في النمو والكبر وانتشار العروق ، ويختلف ذلك باختلاف الشجر والأرض .

( قلت : والمستنبت كغيره على المذهب ) أي : من الشجر ، وفيه طريقان ؛ أحدهما : أنه على قولين ؛ أظهرهما عند الجمهور : أنه كغيره ؛ لإطلاق الخبر<sup>(٢)</sup> ، والثاني : لا ؛ تشبيهاً بالحيوانات الإنسية ، والطريق الثاني : القطع بأنه كغيره .

ويستثنى : ما قلع من الحل وغرس في الحرم ، فإنه حلال على المشهور . أما المستنبت من غير الشجر ؛ كالحنطة والشعير والخضراوات . فلما لكه قطعه ولا جزاء عليه ، وإن قطعه غيره . فعليه قيمته لمالكه ولا جزاء عليه ، لا خلاف في ذلك .

قوله : ( ويحل الإذخر ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِلَّا الْإِذْخِرَ » . متفق عليه<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( وكذا الشوك ؛ كالعوسج وغيره عند الجمهور ) قياساً على الفواسق الخمس ، وقيل : يحرم ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا يُغْضَدُ

(١) المهمات ( ٤٨٩/٤ ) .

(٢) مرتخرجه آنفاً .

(٣) صحيح البخاري ( ١٨٣٣ ) ، صحيح مسلم ( ١٣٥٣ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

وَالْأَصْحَحُ : حِلُّ أَخْذِ نَبَاتِهِ لِعَلْفِ الْبَهَائِمِ . . . . .

شَوْكُهَا . متفق عليه<sup>(١)</sup> .

واختاره المصنف في « شرح مسلم » وغيره<sup>(٢)</sup> .

وتعبيره بـ( الجمهور ) يدل على عدم موافقته .

قال ابن العماد : وينبغي أن يكون محل الخلاف ما ليس على طريق المارة ، فأما النابت في الطريق . . فلا شيء فيه قطعاً ، وفي « الروضة » عن « البحر » : قال بعض أصحابنا : لو انتشرت أغصان الشجرة الحرمية ومنعت الناس الطريق أو آذتهم . . جاز قطع المؤذي منها<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( والأصح : حل أخذ نباته لعلف البهائم ) أي : كما يجوز تسريحها فيه ، فلو أراد أخذه للبيع ممن يعلف .. لم يجز ؛ كما قاله في « شرح المهذب »<sup>(٤)</sup> .

قال ابن العماد : يؤخذ منه : أنه يجوز أخذ قضبان السواك ، ولا يجوز بيعها ، قال : وسكت الرافعي عن تسريح البهائم في الشجر ، وقد قال في « الأم » : ولا بأس أن يرعى في نبات الحرم وشجره ، ولا خير في أن يحتش منه شيء ، وفي الحديث : « أَنْ يُخْتَلَى خَلَاهَا »<sup>(٥)</sup> ، والاختلاء : الاحتشاش نثفاً وقطعاً ، وحرم عليه السلام أن يعضد شجرها ولم يحرم أن يرعى<sup>(٦)</sup> .

وهو صريح في أنه لا يجوز الاحتشاش للعلف ولا غيره ، ودال على جواز

(١) صحيح البخاري (٤٣١٣) ، صحيح مسلم (١٣٥٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(۲) شرح صحیح مسلم (۱۲۹/۵-۱۳۰).

(٣) روضة الطالبين (٤٣٨/٢) ، بحر المذهب (٥٤/٤) .

(٤) المجموع (٣٨٢ / ٧) .

(۵) مر تخریجه آنفاً .

(٦) الأم (٣٤٤ / ٨) .

وَلِلدَّوَاءِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

رعي الشجر وإن أدى إلى استيعاب جميع أوراقها وأغصانها الصغيرة .  
 قوله : ( وللدواء ، والله أعلم ) لأن هذه الحاجة أهم من الحاجة إلى الإذخر ، والثاني : المنع فيهما ؛ لإطلاق الحديث<sup>(١)</sup> .  
 قال في « المهمات » : ظاهر عبارة الرافعي : أن جواز الأخذ متوقف على وجود السبب ، قال : ويتجه : أن يجوز قطعه وادخاره<sup>(٢)</sup> . قال ابن العماد : ما أبيح للحاجة يقيد بوجودها ، فلا يجوز قطعه ؛ لينتفع به عند وجود الداء .  
 ومن الحاجة : أخذ ورق السدر للاغتسال به ، قاله البيهقي<sup>(٣)</sup> .  
 والعلف هنا بسكون اللام ؛ لأن المراد : المصدر وهو الإطعام ، وبالتحريك : الشيء الذي تعتلفه البهائم .  
 تكملة : المحظورات : استهلاك ؛ كالحلق والصيد ، واستمتاع ؛ كالطيب واللبس ، فإذا باشر محظورين . . فله أحوال :  
 أحدها : أن يكون أحدهما استهلاكاً ، والآخر استمتاعاً كالحلق واللبس ، فتعدد الفدية ، ولو أصاب رأسه شجة وحلق جوانبها وسترها بضماد<sup>(٤)</sup> فيه طيب . . تعددت أيضاً على الأصح .  
 الثاني : أن يكونا استهلاكاً ، فإن كانا أو أحدهما مما يقابل بمثله ؛ كالصيد ، أو لا يقابل واحد منهما واختلف النوع ؛ كالحلق والقلم . . تعددت

(١) مر تخريجه آنفاً .

(٢) المهمات ( ٤٩٢/٤ ) .

(٣) السنن الكبير ( ١١٨٨٨ ) .

(٤) الضماد : كل ما يضمّد به العضو الجريح أو الكسير من عصابة ولفافة تشدّ عليه . المعجم الوسيط ( ص : ٥٤٣ ) .

وَصَيْدُ الْمَدِينَةِ حَرَامٌ ، .....

الفدية اتحد المكان والزمان أو اختلفا .

الثالث : أن يكونا استمتاعاً ، فإن اتحد ؛ بأن تطيب بأنواع الطيب ولبس أنواعاً ؛ كالعمامة والقميص والسراويل والخف ، أو نوعاً واحداً مرةً بعد أخرى ؛ فإن فعل ذلك في مكان على التوالي . . لم تعدد الفدية ، ولا يقدر في التوالي طول الزمان في مضاعفة القمص وتكوير العمامة ، وإن فعل ذلك في مكانين ، أو مكان وتخلل زمان . . تعددت على الأظهر إن لم يتخلل التكفير ، فإن تخلل . . تعددت بلا خلاف .

وإن اختلف النوع ؛ بأن لبس وتطيب . . تعددت على الأصح وإن اتحد المكان والزمان والسبب ، أما إذا كان أحدهما تابعاً ؛ كما لو لبس ثوباً مطيباً أو طلى رأسه بطيب ثخين ساتر . . ففدية على الأصح المنصوص ، ذكره من « زوائده » ، وجميع ما تقدم ملخص من « الروضة »<sup>(١)</sup> .

وحكى العدني عن الإسنوي : أن المراد بالزمان : أن يلبس قميصاً مثلاً ثم ينزعه ثم يلبس ثانياً أو غيره بتخلل الزمان ، أما لو لبس قميصاً ثم فقه قميصاً . . فإنه لا تلزمه للقميص الثاني فدية وإن اختلف الزمان .

قوله : ( وصيد المدينة ) أي : حرم المدينة ( حرام ) وكذا نباتها ؛ كما نقله في « شرح المذهب » عن الشافعي والأصحاب<sup>(٢)</sup> ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ ، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا ، لَا يُقَطَّعُ عِضَاهُهَا ، وَلَا يُصَادُ صَيْدُهَا » . رواه مسلم من حديث جابر<sup>(٣)</sup> .

(١) روضة الطالبين ( ٢/٤٤٢-٤٤٤ ) .

(٢) المجموع ( ٧/٤٩٤ ) .

(٣) صحيح مسلم ( ١٣٦٢ ) .

وَلَا يُضْمَنُ فِي الْجَدِيدِ .

وَيَتَخَيَّرُ فِي الصَّيْدِ الْمِثْلِيِّ بَيْنَ ذَبْحِ مِثْلِهِ وَالصَّدَقَةِ بِهِ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ ،  
وَبَيْنَ أَنْ يَقُومَ الْمِثْلَ دَرَاهِمَ وَيَشْتَرِيَ بِهَا طَعَاماً لَهُمْ ، أَوْ يَصُومَ عَنْ . . . . .

وفي قول : لا يحرم ، بل يكره .

وحده في العرض ما بين لَابَتَيْهَا<sup>(١)</sup> ، وفي الطول ما بين جبليها غَيْرِ وَثُورٍ ،  
وهو جبل صغير وراء أحد يعرفه أهل المدينة .

قوله : ( ولا يضمن في الجديد ) لأنه موضع يجوز دخوله بغير إحرام ، فلم  
يضمن ؛ كصيد وَجٍّ بفتح الواو والجيم : واد بصحراء الطائف ، يحرم صيده  
على الصحيح عند عامة الأصحاب ، ولا ضمان فيه عند الأكثرين ، والقديم :  
يضمن ؛ لما روى أبو داود عن سعد بن أبي وقاص : أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال : « مَنْ رَأَى رَجُلًا يَصْطَادُ بِالْمَدِينَةِ . . فَلْيَسْلُبْهُ » . ورواه مسلم في  
قطع الشجر<sup>(٢)</sup> ، واختاره المصنف في « شرح المذهب » ، و« التصحيح »<sup>(٣)</sup> .

وفي ضمانه وجهان ، قيل : كحرم مكة ، وأصحهما : أنه يسلب منه  
ما يسلبه القاتل من قتل الكفار ، ويختص به السالب على الأصح ، والأصح :  
أنه يترك له ما يستر به عورته .

قوله : ( ويتخير في الصيد المثلّي بين ذبح مثله والصدقة به على مساكين  
الحرم ) أي : بتفريق اللحم عليهم أو تمليكهم إياه مذبوحاً ، ولا يجوز أن  
يخرجه حياً ( وبين أن يقوم المثل دراهم ويشترى بها طعاماً لهم ، أو يصوم عن

(١) وهما : حرتان بهما حجارة سود شرقيّ المدينة وغربيّتها . تحفة المحتاج ( ٣٠٤ / ٤ ) .

(٢) سنن أبي داود ( ٢٠٣٧ ) ، صحيح مسلم ( ١٣٦٤ ) .

(٣) المجموع ( ٣٩٥ / ٧ ) .



كُلُّ مَدَّ يَوْمًا .

وغير المثلِّي يتصدق بقيمته طعاماً أو يصوم .

ويتخير في فدية الحلق بين ذبح شاة ، والتصدق بثلاثة أصع لسته مساكين ، وصوم ثلاثة أيام .

كل مد يوماً ( أي : إذا قوم المثل بالدراهم لا يتصدق بها ، بل إن شاء .. اشترى بها طعاماً ، وتصدق به على مساكين الحرم ، وإن شاء .. صام عن كل مد من الطعام يوماً بمكة أو غيرها .

والدليل على أن المقوم المثل لا الصيد : قوله تعالى : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ ﴾ [المائدة : ٩٥] فأوجب جزاء مثل المقتول لا جزاء المقتول .

والمراد بالطعام : المجزئ في الفطرة .

وقوله : ( دراهم ) منصوب على إسقاط الباء .

قوله : ( وغير المثلِّي يتصدق بقيمته طعاماً أو يصوم ) قياساً على المثلِّي ، والعبرة في قيمته بمكان الإتلاف وزمانه على الأصح ، وفي الطعام بسعر مكة على الظاهر من احتمالي الإمام<sup>(١)</sup> ، والعبرة في قيمة المثل بمكة زمان الإخراج على الأصح ؛ لأنها محل الذبح ، وإذا عدل عن ذبحه .. وجبت قيمته بمحل الذبح .

قوله : ( ويتخير في فدية الحلق بين ذبح شاة ، والتصدق بثلاثة أصع لسته مساكين ، وصوم ثلاثة أيام ) ثبت التخير بالكتاب<sup>(٢)</sup> ، والتقدير بالسنة<sup>(٣)</sup> في

(١) نهاية المطلب ( ٤٠٦/٤ ) .

(٢) أي : في قوله تعالى : ﴿ فَن كَانَ مِنْكُمْ رَّيْبًا ﴾ [البقرة : ١٩٦] الآية .

(٣) أخرجه البخاري ( ١٨١٤ ) ، ومسلم ( ١٢٠١ ) عن كعب بن عُجرة رضي الله عنه .

وَالْأَصْحُ : أَنَّ الدَّمَ فِي تَرْكِ الْمَأْمُورِ - كَالْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ - دَمٌ تَرْتِيبٌ ، فَإِذَا عَجَزَ . . اشْتَرَى بِقِيَمَةِ الشَّاةِ طَعَاماً وَتَصَدَّقَ بِهِ ، فَإِنْ عَجَزَ . . صَامَ . . . . .

المعذور ، وغيره مثله ؛ لأن كل كفارة ثبت فيها التخيير إذا كان سببها مباحاً . . ثبت فيها التخيير وإن كان سببها محرماً ؛ ككفارة اليمين وقتل الصيد وغيرهما ، ويجب أن يعطى لكل مسكين نصف صاع على الأصح .

والقلم كالحلق ، وكذا الاستمتاع ؛ كالتطيب واللبس والادهان ومقدمات الجماع والجماع الثاني أو بين التحللين على الأصح .

وشروط الشاة حيث لزم وكذلك البدنة : أن تجزئ في الأضحية إلا في جزاء الصيد ، فالواجب المماثلة في الصغر والكبر والعيب ، وتقوم البدنة أو البقرة مقام سبع شياه لزمته .

ولو ذبح بدنة ، ونوى التصديق بسبعها عن الشاة الواجبة ، وأكل الباقي . . جاز ، وكلام المصنف<sup>(١)</sup> يوهم : منعه .

وأما الطعام . . فقال الإمام : هو ما يجزئ في الفطرة<sup>(٢)</sup> .

ويجوز صرف ذلك إلى الفقراء والمساكين ، واقتصر المصنف على المساكين ؛ موافقة لظاهر الحديث<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( والأصح : أن الدم في ترك المأمور - كالأحرام من الميقات - دم ترتيب فإذا عجز . . اشترى بقيمة الشاة طعاماً وتصدق به ، فإن عجز . . صام

(١) أي : في المتن .

(٢) نهاية المطلب ( ٢٧٢ / ٤ ) .

(٣) وهو حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه . أخرجه البخاري ( ١٨١٤ ) ، ومسلم ( ١٢٠١ ) .

لِكُلِّ مَدَّ يَوْمًا .

وَدَمُ الْفَوَاتِ كَدَمِ التَّمَتُّعِ ، وَيَذْبَحُهُ فِي حَجَّةِ الْقَضَاءِ فِي الْأَصَحِّ .

لكل مد يوماً ( فعلى هذا هو دم ترتيب<sup>(١)</sup> وتعديل ، أما الترتيب .. فلكونه في معنى التمتع ، وأما التعديل .. فلأنه القياس ، ولم يرد فيه توقيف ، والثاني : أنه يلحق بدم التمتع في التقدير ؛ كما يلحق به في الترتيب .

فإذا عجز عن الدم .. صام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجع ، وهذا أظهر في المذهب ، قاله الرافعي ، وفي « الروضة » : أنه أصح ، وقيل : دم تخيير وتعديل ؛ كجزاء الصيد ، وقيل : ترتيب وتقدير ، فإن عجز عن الدم .. لزمه صوم الحلق ، وهما شاذان<sup>(٢)</sup> .

( ودم الفوات كدم التمتع ) أي : في سائر أحكامه ؛ لأثر عمر الآتي<sup>(٣)</sup> ، وفيه طريقتان ؛ أصحهما : ما جزم به ، وقيل : قولان ؛ أحدهما : هذا ، وثانيهما : كدم الجماع ، إلا أن هذا شاة ، وفي الجماع بدنة ؛ لاشتراكهما في وجوب القضاء .

قوله : ( ويذبحه في حجة القضاء في الأصح ) أي : وجوباً ؛ لفتوى عمر رضي الله عنه بذلك<sup>(٤)</sup> ، والثاني : أنه يجوز ذبحه في سنة الفوات ؛ كدم الإفساد ، فعلى هذا : وقت الوجوب سنة الفوات ، ولا يجوز قبل التحلل على الأصح .

وعلى الأظهر : وقته : إذا أحرم بالقضاء على الصحيح ؛ كما يجب دم

(١) من قول المتن : ( فإذا عجز .. ) إلى قوله : ( هو دم ترتيب ) غير موجود في ( أ ) .

(٢) الشرح الكبير ( ٥٤٢ / ٣ ) ، روضة الطالبين ( ٤٥٥ / ٢ ) .

(٣) أي : آنفاً

(٤) أخرجه مالك ( ٨٩٤ ) ، والبيهقي في « الكبير » ( ٩٩١٠ ) .

وَالْدَّمُ الْوَاجِبُ بِفِعْلِ حَرَامٍ أَوْ تَرْكِ وَاجِبٍ . . لَا يَخْتَصُّ بِزَمَانٍ ، وَيَخْتَصُّ ذَبْحُهُ بِالْحَرَمِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَجِبُ صَرْفُ لَحْمِهِ إِلَى مَسَاكِينِهِ .

التمتع إذا أحرم بالحج ، فإن كفر بالصوم . . صام الثلاثة بعد الإحرام بالقضاء ، ويصوم السبعة إذا رجع .

والذي في « الشرح » و« الروضة » : الجزم في المسألة بأن الخلاف قولان<sup>(١)</sup> .

قوله : ( والدم الواجب بفعل حرام أو ترك واجب لا يختص بزمان ) أي : بلا خلاف ، بل يفعل في يوم النحر وغيره ؛ لأن الأصل : عدم التخصيص .

قوله : ( ويختص ذبحه بالحرم في الأظهر ) لقوله تعالى : ﴿ هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة : ٩٥] ، والثاني : يجوز أن يذبح خارج الحرم ، وينقله إليه إذا لم يتغير ؛ لأن المقصود هو اللحم .

قوله : ( ويجب صرف لحمه إلى مساكينه ) أي : مساكين الحرم ؛ لأن المقصود من الذبح هو إعطاء اللحم ، ويجوز الصرف إلى الفقراء بطريق الأولى ، وللقاطنين والغرباء ، والقاطنون أولى ، وتلزمه النية عند التفرقة ، ويجب صرف جلده أيضاً .

فلو قال : ( يجب صرفه ) . . لكان أخصر وأعم .

وعلم من كلامه : أنه لا يجوز الأكل منه ، وهو كذلك ، فكل ذبح واجب لا يجوز الأكل منه .

وعلم منه أيضاً : أنه لا فرق بين أن يفرق المذبح عليهم أو يعطيه بجملته لهم .

(١) الشرح الكبير ( ٥٤٧/٣ ) ، روضة الطالبين ( ٤٥٦/٢ - ٤٥٧ ) .

وَأَفْضَلُ بُقْعَةٍ لِدَبْحِ الْمُعْتَمِرِ الْمَرْوَةِ ، وَالْحَاجِّ مِنْى ، وَكَذَا حُكْمُ مَا سَاقَا مِنْ هَذِي مَكَانًا ، وَوَقْتُهُ وَقْتُ الْأُضْحِيَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ .

وإذا وجب الطعام . . وجب صرفه إلى فقراء الحرم ومساكينه كاللحم ، أما الصوم . . فيجوز حيث شاء ، وأقل ما يجزئ الدفع إلى ثلاثة ، فإن اقتصر على اثنين . . فهل يغرم الثلث أو أقل متمول ؟ وجهان .

وجميع ما ذكر يجري في دم التمتع والقران .

قوله : ( وأفضل بقعة لدبح المعتمر المروة ، والحاج منى ) لأنهما موضع تحللها ، ومراده : المعتمر الذي ليس بمتمتع ؛ لأن الأفضل للمتمتع : أن يذبح دم تمتعه يوم النحر بمنى .

قوله : ( وكذا حكم ما ساقا من هدي مكاناً ، ووقته وقت الأضحية على الصحيح ) يستحب لمن قصد مكة بحج أو عمرة أن يهدي إليها شيئاً من النعم ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى في حجة الوداع مئة بدنة<sup>(١)</sup> .

ويختص مكان ذبحه بالحرم ، وزمانه بيوم النحر وأيام التشريق على الصحيح ، وقطع به بعضهم قياساً على الأضحية ، وقيل : لا يختص ؛ كدماء الجبرانات ، فعلى الأول : لو أخره عنها . . وجب ذبح المنذور قضاءً ، ويفوت التطوع .

ومحل اختصاص المنذور بوقت الأضحية : إذا عين ذلك أو أطلق وقلنا : يحمل على معهود الشرع ، فإن عين يوماً آخر . . لم يتعين ، وكذا إذا أطلق وحملناه على أقل ما يتقرب به ، قاله في « التتمة » .

خاتمة<sup>(٢)</sup> : الدماء على ضربين : منصوص عليه وغيره ، فالمنصوص

(١) أخرجه البخاري ( ١٧١٨ ) ، ومسلم ( ٣٤٩ / ١٣١٧ ) عن علي رضي الله عنه .

(٢) وفي ( أ ) : ( فرع ) بدل ( خاتمة ) .

.....

أربعة : دم التمتع ، وفدية الحلق ، ودم الإحصار ، وجزاء الصيد .

وما عداها مقيس ، فدم التمتع فرعه : دم القران والفوات والواجب بترك المأمورات ؛ كالأحرام من الميقات والرمي والمبيت بمزدلفة ومنى وطواف الوداع ، وهو دم ترتيب وتقدير .

ودم الحلق فرعه : دم القلم ودم الاستمتاع ومقدمات الجماع ودم الجماع الثاني أو الجماع بين التحليلين على الأصح ، وهو دم تخيير وتقدير .

وأما دم الإحصار . . فالمذهب على الجملة : أنه دم ترتيب وتعديل ، وكذلك دم الجماع المذهب : أنه ترتيب وتعديل .

وجزاء الصيد دم تخيير وتعديل ، وجزاء شجر الحرم كجزاء الصيد .

فالترتيب والتخيير متقابلان ، والتقدير والتعديل متقابلان .

فالترتيب : ألا يجوز العدول عن الذبح إلى غيره إلا إذا عجز عنه .

والتخيير : جواز العدول مع القدرة .

والتقدير : أن الشرع قدر البدل المعدول إليه ترتيباً أو تخييراً بقدر لا يزيد ولا ينقص .

والتعديل : أنه أمر فيه بالتقويم والعدول إلى غيره بحسب القيمة .

\* \* \*

## بَابُ الْإِحْصَارِ وَالْفَوَاتِ

مَنْ أُحْصِرَ.. تَحَلَّلَ ، .....

### ( باب الإحصار والفوات )

الحصر والإحصار : المنع ، يقال : أحصره المرض وحصره العدو ،  
وقيل : حصر وأحصر فيهما ، والأول أشهر .

وفي الاصطلاح : المنع عن إتمام أركان الحج أو العمرة .

واحترزنا بالأركان : عما لو منع من الرمي والمبيت .. فإنه لا يجوز له  
التحلل ؛ لأنه متمكن من التحلل بالطواف والحلق ، وتقع حجه مجزئاً عن  
حجة الإسلام ، ويجبر الرمي والمبيت بالدم .

قوله : ( من أحصر ) أي : بالعدو ( .. تحلل ) أي : سواء كان حاجاً أو  
معتماً أو قارناً ، وسواء منع من الرجوع أيضاً أو لم يمنع ، وسواء كان المانع  
له مسلماً أو كافراً ، وسواء أمكن المضي بقتال أو بذل مال أو لم يمكن ؛ لعموم  
قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ [البقرة : ١٩٦] تقديره : فإن  
أحصرتم .. فلكم التحلل ، وعليكم ما استيسر من الهدى .

وإنما قدر ذلك ؛ لأن نفس الإحصار لا يوجب الهدى ، ولأن النبي  
صلى الله عليه وسلم تحلل بالحديبية لما صده المشركون وكان محرماً  
بالعمرة<sup>(١)</sup> .

ولا يجب التحلل ، بل إن كان الوقت واسعاً .. فالأولى : الصبر ؛

(١) أخرجه البخاري ( ١٨١٢ ) ، ومسلم ( ١٢٣٠ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

وَقِيلَ : لَا تَتَحَلَّلُ الشَّرْذِمَةُ .

لاحتمال زوال الحصر ، وإن كان ضيقاً . . فالأولى : التعجيل ؛ مخافة أن يفوته الحج ، فلو صابر الإحرام متوقفاً زوال الحصر ففاته الحج والإحصار دائم . . تحلل بعمل عمرة ولا قضاء على الأظهر .

ولو صد عن عرفة ولم يصد عن مكة . . دخل مكة وتحلل بعمل عمرة ، ولو صد عن مكة ولم يصد عن عرفة . . وجب عليه الوقوف ثم يتحلل .

وشرط جواز التحلل : ألا يجد طريقاً غير ما حصر عنه ، فإن كانت وتمكن من سلوكها بالأمن ووجود الأهبة . . لم يجز التحلل وإن كانت أطول ، سواء رَجَا الإدراك أم خاف الفوات أم تيقنه ، فإذا سلكه وفاته الحج لطول الطريق . . لم يلزمه القضاء على الأظهر ، ولو استوى الطريقان . . وجب القضاء قطعاً .

وشرطه أيضاً : ألا يتيقن انكشاف العدو ، فإن تيقنه في الحج إلى مدة يمكن إدراك الحج بعدها ، أو في العمرة إلى ثلاثة أيام . . لم يجز التحلل ، نقله الإسنوي عن الماوردي<sup>(١)</sup> .

قوله : ( وقيل : لا تتحلل الشرذمة ) لأنه لم يعم الكل ، فأشبهه الممرض ، والخلاف طريقان ؛ أحدهما : القطع بالجواز ؛ كما في الحصر العام ، والثانية : على قولين .

فلو عبر بقوله : ( ولو شرذمة على المذهب ) . . لكان أولى ، والخلاف في المعذور كمن حبسه السلطان ظلماً أو بدين لا يتمكن من أدائه ، أما من حبس في دين يتمكن من أدائه . . فليس له التحلل ، فإن فاته الحج . . لزمه أن يسير إلى مكة ، ويتحلل بعمل عمرة .

(١) المهمات ( ٤٩٧/٤ ) ، الحاوي الكبير ( ٣٢٦/٥ ) .



وَلَا تَحَلَّلَ بِالْمَرَضِ ، فَإِنْ شَرَطَهُ . . تَحَلَّلَ بِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ .

قوله : ( ولا تحلل بالمرض ) أي : قطعاً إذا لم يشترطه ؛ لأنه لا يستفيد به زوال مرضه ، بل يصبر حتى يبرأ ، فإن كان محرماً بعمره . . أتمها ، وإن كان بحج وفاته . . تحلل بعمره .

قوله : ( فإن شرطه . . تحلل به على المشهور ) لقوله صلى الله عليه وسلم لضباعة بنت الزبير : « حُجِّي وَاشْتَرِطِي وَقُولِي : اللَّهُمَّ ؛ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي » . رواه الشيخان<sup>(١)</sup> .

والثاني : لا يجوز ؛ لأنه عبادة لا يجوز الخروج منها بغير عذر ، فلا يجوز بالشرط ؛ كالصلاة المفروضة ، وتأولوا الحديث على الموت ، أو بأنه مخصوص بضباعة .

ولا بد أن يكون الشرط مقارناً للإحرام .

ولا فرق في جريان القولين بين فرض الإسلام وغيره ، والخلاف في « الروضة » طريقان ؛ أحدهما : القطع بالصحة .

ولو شرط التحلل لغرض آخر ؛ كضلال الطريق ، وفراغ النفقة ونحو ذلك . . فله حكم اشتراط التحلل بالمرض ، فيصح على الأصح ، ثم إن شرط التحلل بالهدي . . لزمه ، وإن شرطه بلا هدي . . لم يلزمه ، وكذا إن أطلق في الأصح .

ولو شرط أن يقلب حجه عمره عند المرض . . نص الشافعي على صحته .

ولو شرط التحلل بلا عذر متى شاء أو متى ندم أو كسل ونحو ذلك . . لم يجز له التحلل بلا خلاف .

(١) صحيح البخاري ( ٥٠٨٩ ) ، صحيح مسلم ( ١٢٠٧ ) عن عائشة رضي الله عنها .

وَمَنْ تَحَلَّلَ . . ذَبَحَ شَاةً حَيْثُ أُحْصِرَ .

قوله : ( ومن تحلل ) أي : أراد التحلل ( . . ذبح شاة ) لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ۚ ﴾ [البقرة : ١٩٦] .

وفهم من إطلاقه : لزوم الدم للمحصر ولو شرط التحلل بالإحصار ، وهو المذهب ، ويرد عليه المشترك للتحلل بغيره ، فإنه لا دم عليه كما تقدم<sup>(١)</sup> .  
ولو أخرج بدنة أو بقرة أو سبع أحدهما . . جاز ، وهذا إذا لم يكن معه هدي أو كان واجباً ، فإن كان معه هدي تطوع . . فله ذبحه عن إحصاره .

قوله : ( حيث أحصر ) أي : في الحل أو الحرم ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ذبح هديه هو وأصحابه بالحديبية في الحل<sup>(٢)</sup> ، وقيل : إذا أحصر في الحل ، ولكن أمكنه الذبح في الحرم . . تعين عليه .

ويؤخذ من قوله : ( حيث أحصر ) : أنه إذا أحصر في الحل ، فأراد أن يذبح في موضع آخر من الحل . . لم يجزئه ، وهو الذي في « شرح المذهب » عن الدارمي وغيره<sup>(٣)</sup> ؛ لأن موضع الإحصار في حقه كنفس الحرم ، ويفرق لحمه على مساكنه .

قال ابن العماد : وصورة المسألة : أن يذبحه في موضع آخر من الحل لا حصر فيه ، فإن حصر وتحول إلى مكان آخر والعدو محيط به . . جاز قطعاً ، وكذلك إذا لم يكن هناك فقراء فأراد أن يحوله إلى مكان فيه الفقراء . . ينبغي أن يجوز إلا إذا أمكن نقل اللحم إليهم .

(١) أي : آنفاً .

(٢) أخرجه البخاري ( ١٨٠٩ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، ومسلم ( ١٧٨٦ ) عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، وقد مر مثله في أول الباب عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) المجموع ( ٢٤٨/٨ - ٢٤٩ ) .

قُلْتُ : إِنَّمَا يَحْصُلُ التَّحَلُّلُ بِالذَّبْحِ وَنِيَّةِ التَّحَلُّلِ ، وَكَذَا الْحَلْقُ إِنْ جَعَلْنَاهُ نُسْكَاً ، .....

قال السبكي : واتفق الأصحاب على أنه متى أمكن إرساله إلى الحرم . . .  
جاز . قال المحاملي : لكنه لا يحل إلا بعد أن يعلم بنحره .

وما لزمه من الدماء . . حكمه حكم دم الإحصار .

( قلت : إنما يحصل التحلل بالذبح ونية التحلل ، وكذا الحلق إن جعلناه نسكاً ) أما الذبح . . فلآية<sup>(١)</sup> ، وأما وجوب النية هنا ولم يجب في غير المحصر . . فلأن غير المحصر أتى بأفعال العبادة فتحلل بكمالها ، والمحصر يريد الخروج منها قبل كمالها فافتقر إلى قصد .

وأما الحلق . . فلأنه ركن من أركان الحج قدر على الإتيان به ، فلا يسقط عنه .

وتجب مقارنة النية للذبح وكذا للحلق .

قال في « المهمات » : ولا بد من تقديم الذبح على الحلق ، صرح به الماوردي وغيره ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَذَىٰ مَحَلَّهُ ﴾<sup>(٢)</sup> [البقرة : ١٩٦] . قال ابن العماد : ليس في الآية دليل على اشتراط الذبح ، فإن المراد بالمحل : مكان الذبح أو زمانه .

نعم ؛ نحر النبي صلى الله عليه وسلم في عام الحديبية ثم حلق وقال لأصحابه : « قُومُوا فَأَنْحَرُوا ثُمَّ احْلِقُوا »<sup>(٣)</sup> .

(١) أي : الآتية آنفاً .

(٢) المهمات ( ٥٠٠ / ٤ ) .

(٣) أخرجه البخاري ( ٢٧٣١ - ٢٧٣٢ ) عن المسور بن مخرمة ومروان ، وعن ابن عمر ( ١٨١١ ) رضي الله عنهم ، ومسلم ( ١٢٣٠ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

فَإِنْ فُقِدَ الدَّمُ.. فَلَاظْهَرُ : أَنَّ لَهُ بَدَلًا ، وَأَنَّهُ طَعَامٌ بِقِيَمَةِ الشَّاةِ ، فَإِنْ عَجَزَ.. صَامَ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا ، وَلَهُ التَّحَلُّلُ فِي الْحَالِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وما قاله الماوردي لعله فرعه على أن الحلق ليس بنسك ، وعليه ينزل الخبر ، فإن جعلناه نسكاً.. جاز تقديمه على الذبح ، كما يجوز تقديمه في التحلل من الحج ، أما إذا قال : إذا مرضت فأنا حلال.. فيصير حلالاً بنفس المرض على المنصوص ، ولا يلزمه دم على الأصح ، وقيل : لا بد من التحلل .

قوله : ( فإن فقد الدم.. فلاظهر : أن له بدلاً ) قياساً على دم التمتع ، والثاني : لا ؛ لعدم ذكره في القرآن .

والمراد بفقده : ألا يجده ، أو يفقد الثمن ، أو يحتاج إليه .

قوله : ( وأنه طعام بقيمة الشاة ، فإن عجز.. صام عن كل مد يوماً ) يعني : إذا فرعنا على أن لدم الانحصار بدلاً.. ففيه قولان ؛ أحدهما : أنه الصوم ، وعلى هذا : فقيل : صوم التمتع ، وقيل : صوم الحلق ، وقيل : بالتعديل عن كل مد يوم ، وأظهرهما : أنه الإطعام بقيمة الشاة ؛ لأنه أقرب إلى الحيوان من الصيام ؛ لاشتراكهما في المالية ، فكان الرجوع إليه عند الفقد أولى ، فتقوم الشاة بدراهم ، ويخرج بقيمتها طعاماً ، فإن لم يجده.. صام عن كل مد يوماً ، وقيل : يقدر بثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع .

قوله : ( وله التحلل في الحال في الأظهر ، والله أعلم ) يعني : أنه لا يتوقف التحلل على الفراغ من الصوم إذا عجز عن الهدي والإطعام على الأظهر ، بل يتحلل في الحال بالنية والحلق ؛ لتضرره بالمقام على الإحرام ، والثاني : يتوقف على الفراغ من الصوم ؛ كما يتوقف على الإطعام إذا قدر عليه .

وَإِذَا أَحْرَمَ الْعَبْدُ بِلَا إِذْنٍ . . فَلَسِيْدِهِ تَحْلِيْلُهُ .

قوله : ( وإذا أحرَمَ العبد بلا إذن . . فليسِيْده تحلِيله ) أي : صيانةً لحقه ، والمراد : أن يأمره بالتحلل ، فإن امتنع . . ارتفع المانع بالنسبة إلى السيد ، حتى يجوز الوطء والاستخدام في محرمات الإحرام ، وفي « البحر » : أنه إذا قال : حللتك . . تحلل<sup>(١)</sup> ، فإن مضى في حجه . . صح ، وهو عاص ؛ لأنه لا يجوز له أن يحرم إلا بإذنه ، فإن تحلل . . فهو كالحر المعسر لا يتوقف تحلله إلا على النية والحلق .

وأم الولد والمبعض والمكاتب . . حكمهم حكم العبد .

وفهم من كلامه : أن الإحرام صحيح ، وأنه ليس له تحلِيله بعد الإذن ، وأن له ذلك إذا رجع قبل إحرامه على الأصح ، ويعتبر تقييد الإذن ، فلو أذن له في العمرة ، فأحرَم بالحج . . فله تحلِيله ، بخلاف العكس على الأصح .

ولو أذن له في الإحرام في ذي القعدة فأحرَم في شوال . . فله تحلِيله قبل ذي القعدة لا بعده ، ولو أذن له في الحج أو التمتع فقرن . . لم يجر تحلِيله ، ولا دم على السيد في الجديد ، بل على العبد الصوم ، بخلاف ما إذا أذن في التمتع . . فله منعه من الحج بعد تحلله من العمرة ، قال ابن العماد : ولو أذن له في الإحرام ، ثم باعه . . لم يكن للمشتري تحلِيله ؛ لأنه كالبائع ، قاله الأزمَنتي<sup>(٢)</sup> .

(١) بحر المذهب ( ٧/٤ ) .

(٢) قوله : ( الأزمَنتي ) كذا في ( أ ) و ( ب ) و « النسبة إلى المواضع والبلدان » ( ص : ٣٦ ) لجمال الدين الحميري بالزاي بعد الألف ، وفي كتب الطبقات والتراجم : ( الأزمَنتي ) بالراء بعد الألف ، نسبة إلى أزمَنت بلد بصعيد مصر ، وهو : عبد الملك بن أحمد بن عبد الملك الأزمَنتي المصري ، فراجع .

وَلِلزَّوْجِ تَحْلِيلُهَا مِنْ حَجٍّ تَطَوُّعٍ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ ، وَكَذَا مِنَ الْفَرَضِ فِي الْأَظْهِرِ .

قوله : ( وللزوج تحليلها من حج تطوع لم يأذن فيه ، وكذا من الفرض في الأظهر ) .

اعلم : أن للزوج منع المرأة قبل الإحرام من التطوع قطعاً ، وكذا من الفرض في الأظهر ، وقيل : قطعاً ، ومتى أحرمت . . صح ، وله أن يحللها إذا لم يأذن من الفرض على الأظهر ، ومن التطوع على المذهب .

والأصل في ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم : « لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَنْطَلِقَ إِلَى الْحَجِّ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا » . رواه الدارقطني والبيهقي<sup>(١)</sup> .

فإذا أذن . . فليس له تحليلها ، ولا الرجوع فيه ، فرضاً كان أو نفلاً ، وليس لها أن تتحلل ، وكذا إن لم يأذن ، ولكن مكنها بعد الإحرام .

والمراد بالتحليل : أن يأمرها به ، وتتحلل هي كتحلل المحصر ، فإن لم تفعل . . جاز له وطؤها على المذهب ، ويجب عليها الكفارة ، وكذلك تجب عليها بالطيب وغيره .

وليس للزوج تحليل الرجعية ، بل يحبسها للعدة ، وكذلك البائن أيضاً .  
ويدخل في كلام المصنف : القضاء ، ونقل الإسنوي في جواز المنع منه وجهين عن البغوي والمتولي ، ذكر المتولي بناءهما على أن القضاء على الفور أم لا ؟ قال الإسنوي : والمرجح : الفورية ، فيكون المرجح : عدم المنع<sup>(٢)</sup> .

(١) سنن الدارقطني ( ص : ٥٣٧ ) ، السنن الكبير ( ١٠٢٢٠ ) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) المهمات ( ٥٠٦/٤ ) .

وأما النذر . . ففي « شرح المذهب » عن الدارمي والجرجاني : أنها كحجة الإسلام<sup>(١)</sup> ، وبحث الإسني : أنه إن تعلق بزمان بعينه وكان قبل النكاح أو بعده بإذنه . . فليس له المنع وإن لم يتعلق بزمان ؛ فإن كان قبل النكاح أو بعده بإذنه . . فعلى القولين في حجة الإسلام ، وإن كان بعده وبغير إذنه . . فله المنع قطعاً ؛ لتعديها ، قال : وأطلق الرافعي في نظيره من الصوم أن له المنع على الصحيح<sup>(٢)</sup> .

تنبيه : في « الروضة » و« أصلها » : ويستحب للمرأة : ألا تحرم بغير إذن زوجها ثم قال : إن الأمة المزوجة ليس لها الإحرام إلا بإذن الزوج والسيد جميعاً<sup>(٣)</sup> .

قال في « التحرير » : وهو صريح في وجوب استئذان الزوج ، وكونها حرة أو أمة لا أثر له في ذلك ، قال : وحكاه شيخنا ابن النقيب عن المحاملي وغيره ، وقال : إنه الذي يظهر<sup>(٤)</sup> . انتهى

وأفهم كلام المصنف : أن الأمة المزوجة لكل من الزوج والسيد تحليلها ، وهو كذلك ؛ لما تقدم أنه ليس لها الإحرام إلا بإذنها .

فرع : من له أبوان أو أحدهما يستحب ألا يحج إلا بإذنها أو إذنه ، ولكل منهما منعه من الإحرام بالتطوع على المذهب ، وفي تحليلهما له قولان ، ولا يمنعه من الفرض على المذهب ، فإن أحرم به . . فلا منع بحال .

(١) المجموع ( ٢٤٠ / ٨ ) .

(٢) المهمات ( ٥٠٦ / ٤ ) .

(٣) الشرح الكبير ( ٥٣٢ - ٥٣٣ ) ، روضة الطالبين ( ٤٤٩ - ٤٥٠ ) .

(٤) تحرير الفتاوى ( ٦٧٤ - ٦٧٥ ) .

وَلَا قَضَاءَ عَلَى الْمُحْصِرِ الْمُتَطَوِّعِ ، .....

قوله : ( ولا قضاء على المحصر المتطوع ) إذا تحلل ؛ لأنه لو وجب . .  
 لبين في القرآن أو السنة ، وقد أحصر مع النبي صلى الله عليه وسلم في الحديبية  
 ألف وأربع مئة ، ولم يعتمر معه في العام القابل إلا بعضهم ، أكثر ما قيل :  
 إنهم سبع مئة<sup>(١)</sup> ، ولم ينقل أنه أمر من تخلف بالقضاء ، وأيضاً لم تكن العمرة  
 التي اعتمروها في العام القابل قضاءً ، وإنما سميت عمرة القضية ؛ لأن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قاضى سهيل بن عمرو في الحديبية على الرجوع من  
 قابل<sup>(٢)</sup> .

والمذهب : أنه لا فرق بين أن يكون الإحصار عاماً أو خاصاً ، أتى بنسك  
 سوى الإحرام أم لم يأت ، وسواء اقترن بالإحصار فوات أم لم يقترن .  
 وفي قول : إنه إذا لم يكن الإحصار عاماً . . يجب القضاء ؛ كما لو أضل  
 الطريق حتى فاته الحج .

والفرق على الصحيح : أنه بإضلاله الطريق منسوب إلى تفريط ، بخلاف  
 الإحصار .

وطرده في « شرح المذهب » في الزوجة والولد والعبد إذا تحللوا ، ثم  
 زالت موانعهم<sup>(٣)</sup> .

وقال الرافعي : إذا كان الإحصار قبل الوقوف وأقام على إحرامه حتى فاته

(١) نَظَرَ الحافظ في « التلخيص الحبير » ( ٦٠٧/٢ ) في أن المعتمرين في العام القابل كانوا عدداً  
 سيراً ، ونقل عن الواقدي أنه لم يتخلف أحد ممن شهدا إلا من قتل بخير أو مات .  
 فراجع .

(٢) أخرجه البخاري ( ٢٧٣١-٢٧٣٢ ) عن المسور بن مخرمة ومروان رضي الله عنهما .

(٣) المجموع ( ٢٤٦/٨ ) .



فَإِنْ كَانَ فَرَضًا مُسْتَقَرًّا . . بَقِيَ فِي ذِمَّتِهِ ، أَوْ غَيْرَ مُسْتَقَرٍّ . . اعْتَبِرَتِ الْإِسْطَاعَةُ بَعْدُ .

وَمَنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ . . تَحَلَّلَ بِطَوَافٍ وَسَعْيٍ وَحَلْقٍ ، وَفِيهِمَا قَوْلٌ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ وَالْقَضَاءُ .

الحج . . نظر إن زال الحصر وأمكنه التحلل بالطواف والسعي . . لزمه ذلك ، وعليه القضاء والهدي للفوات ، وإن لم يزل الحصر . . تحلل بالهدي ، وعليه مع القضاء هديان ؛ أحدهما : للفوات ، والثاني : للتحلل<sup>(١)</sup> .

قال السبكي : أما تفرقته في صفة التحلل بين أن يزول الحصر أو لا . . فصحيح لا بد منه ، وأما وجوب القضاء مع دوام الإحصار إلى الفوات ؛ فإن كان التأخير مع توقع الزوال . . فهي المسألة السابقة ، وإن كان مع العلم بالفوات . . اتجه إيجاب القضاء هنا وإن لم يجب هناك ؛ لأن التفريط مع العلم أشد منه مع التوقع ، ولكن كلام الرافعي مطلق ، وطريقة العراقيين موجبة للقضاء في الحالتين .

قوله : ( فإن كان فرضاً مستقراً . . بقي في ذمته ، أو غير مستقر . . اعتبرت الاستطاعة بعد ) أي : بعد انكشاف الإحصار .

والمستقر هو : القضاء والنذر مطلقاً ، وحجة الإسلام إذا تمكن قبل هذه السنة ، وغير المستقر هو : الذي لم يتمكن منه إلا في عام الإحصار ، فإن بقي من الوقت ما يمكن فيه الحج . . استقر الوجوب بمضيه ، وإن لم يبق ذلك . . سقط الوجوب في هذه السنة ، واعتبرت الاستطاعة بعدها .

قوله : ( ومن فاتته الوقوف . . تحلل بطواف وسعي وحلق ، وفيهما قول ، وعليه دم والقضاء ) لما روى مالك عن هَبَّارِ بْنِ الْأَسْوَدِ : أنه جاء يوم النحر

(١) الشرح الكبير ( ٥٣٨ / ٣ ) .

وعمر بن الخطاب ينحر هديه ، فقال : يا أمير المؤمنين ؛ أخطأنا العدد ، كنا نظن أن هذا اليوم يوم عرفة ، فقال له عمر رضي الله عنه : اذهب إلى مكة ، فَطُفْ بالبيت أنت ومن معك ، واسعوا بين الصفا والمروة ، وأنحروا هدياً إن كان معكم ، ثم احلقوا أو قصروا ، ثم ارجعوا ، فإذا كان عام قابلاً . . فحجوا واهدوا ، فمن لم يجد . . فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع . وسنده صحيح<sup>(١)</sup> .

واشتهر ذلك ، ولم ينكره أحد ، فكان إجماعاً ، قاله في « شرح المذهب » ، وقال : إن هذا التحلل واجب ، فالطواف لا بد منه اتفاقاً ، والسعي إن كان سعى عقب طواف القدوم . . لم يجب ؛ كما قطع به الجمهور<sup>(٢)</sup> ، وقيل : يجب ؛ لأنّ الأول بطل بالفوات ، وقيل : لا يجب مطلقاً ؛ لأنه ليس من أسباب التحلل .

والحلق مبني بالاتفاق على أنه نسك أو لا ، وهذه الأفعال لا تجزئه عن عمرة الإسلام ، والمشهور : أنه لا يجب عليه الرمي والمبيت بمنى ؛ لأنهما من توابع الوقوف ، وإذا سقط . . سقطت توابعه .

وأراد المصنف بالتحلل : الثاني ، أما الأول . . فيحصل بواحد من الطواف أو الحلق ، وأما الدم . . فسبق الكلام على حكمه<sup>(٣)</sup> ، والقضاء ؛ للآثار<sup>(٤)</sup> ، وقياساً على الإفساد .

وفائدة إيجاب القضاء في الفرض : الفور على الأصح ، والإتيان به على

(١) الموطأ ( ٨٩٤ ) ، وأخرجه البيهقي في « الكبير » ( ٩٩١٠ ) .

(٢) المجموع ( ٢١٦/٨ ، ٢٢٠ ) .

(٣) أي : سبق قبيل ( باب الإحصار ) : أنه كدم التمتع في الترتيب والتقدير وسائر أحكامه .

(٤) منها : أثر عمر رضي الله عنه السابق آنفاً .

الوجه الفائت ، أما إيجاب حجة أخرى . . فلا ، قاله السبكي .

فإن كان الذي فاته الحج مفرداً . . فلا يلزمه قضاء عمرة مع الحج ، وإن كان قارناً . . فالأظهر : أنه يحكم بفوات عمرته تبعاً للحج ؛ كما يفسد بفساده ، ويلزمه في القضاء ثلاثة دماء : دم للفوات ، ودم للقران الفائت ، ودم للقران الذي قضى به ، ويلزمه الثالث ولو قضى مفرداً أو متمتعاً ؛ لأنه توجه عليه القران ودمه ، ويدخل فيه دم الإساءة بترك الميقات في حالة الأفراد والتمتع .

ولا فرق في جميع ما ذكرناه بين من فاته ذلك بعذر أو بغيره ، ويفترقان في التأثيم ، والله أعلم<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) وفي ( ب ) : ( والله تعالى أعلم ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين ) .

## المحتوى

٧	كتاب الزكاة .....
٨	باب زكاة الحيوان .....
٢٥	فصل في بيان كيفية الإخراج لما مر، وبعض شروط الزكاة .....
	فروع: لو علف المالك لامتناع الرعي بالثلج... أو علف
٤٣	الغاصب... أو أسام المعلوفة.. لا زكاة في الثلاث .....
٤٥	باب زكاة النبات .....
	تنبيه: ما وجبت فيه الزكاة لا فرق في الأرض الذي تنبته بين المملوكة
٤٦	والمستأجرة والخراجية .....
٥٦	فائدة: في تفسير (البعل) و(العثري) و(النضح) و(الدولاب) .....
	فرع: لو سقى زرعاً بماء السماء، وآخر بالنضح، ولم يبلغ واحد منهما
٥٨	نصاباً .....
	تنبيه: ليس من شرط مَنْ بدا الصلاح أو اشتد الحب في ملكه: أن يكون
٥٨	هو الزارع .....
	فائدة: مؤنة التجفيف، والجداد، والحصاد، والحمل، والدياسة،
٥٨	والتصفية، والحفظ من مال المالك لا من مال الزكاة .....
٦١	فائدة: قال في «الكفاية»: اختلفوا في كيفية التضمين .....
	فرع: إذا أصابت الثمار آفة، أو سرقت في الشجر أو في الجرين قبل
٦٣	الجفاف، فإن تلف الجميع.. فلا شيء على المالك .....

باب زكاة النقد	٦٥
فرع: التقدير في نصاب الذهب والفضة تحديد	٦٦
مطلب: في كراهية ضرب الدراهم المغشوشة للإمام، وللرعية وإن	
كانت خالصة	٦٨
فرع: إذا أوجبنا الزكاة في الحلبي المباح، فاختلفت قيمته ووزنه	٧٠
فرع: ما حرم على الرجل . . حرم على الخنثى	٧٣
فرع: في حكم تحلية الدواة والمقلمة والمقراض والمرأة بالفضة أو الذهب	٧٧
باب زكاة المعدن والركاز والتجارة	٧٨
فصل في زكاة التجارة	٨٦
فرع: إذا اشترى مال التجارة بالنقدين، وكان كل منهما نصاباً . . قوّم بهما	٩٧
فرع: تضم أموال التجارة بعضها إلى بعض في النصاب وإن اختلف حولها	٩٩
باب زكاة الفطر	١٠٤
فرع: الابن الصغير إذا ملك قوته ليلة العيد ويومه . . فقد سقطت نفقته	
عن الأب، وتسقط فطرته	١٠٦
فرع: إذا مات المؤدي بعد الفجر	١٠٦
فرع: لو أخرجت فطرة نفسها مع يسار الزوج بغير إذنه فوجهان	١١٤
تنبيه: ذكر في «المهمات» إشكالا في وجوب إخراج زكاة الفطر في	
الحال عن العبد المنقطع خبره	١١٥
فرع: الأب إذا كان في نفقه ولدين، ومن نصفه حر ونصفه رقيق،	
حكمهما حكم العبد المشترك	١٢٦
باب من تلزمه الزكاة، وما تجب فيه	١٢٧
فرع: يشترط فيمن عليه الزكاة: كونه معيناً، فلا زكاة في الموقوف على	
جهة عامة	١٢٨

١٤٠	..... فصل في أداء الزكاة
١٤٨	..... فصل في التعجيل وتوابعه
١٥٣	..... فرع: قد يبقى المال وأهلية المالك، ولكن تتغير صفة الواجب
١٥٧	..... فرع: إذا لم يقع المعجل عن الزكاة.. وجب إخراجها ثانياً
١٦١	..... فرع: زكاة الفطر تستقر في الذمة بإتلاف المال قبل التمكن وبعده
١٦٧	..... كتاب الصيام
١٧٤	..... فرع: إذا رئي الهلال بالنهار يوم الثلاثين.. فهو لليلة المستقبلية
١٧٥	..... فصل في النية وتوابعها
	..... فرع: لو حكم الحاكم بثبوت رمضان بعدلين أو عدل إذا جوزناه..
١٨٢	..... يجب الصوم
١٨٥	..... فصل في بان المفطرات
١٩٥	..... فرع: إذا أكل جاهلاً بتحريم الأكل
٢٠٠	..... فرع: شهادة العدل بطلوع الفجر في رمضان هل تكفي أم لا بد من اثنين
	..... فصل في شروط الصوم من حيث الفاعل، والوقت، وكثير من سننه
٢٠٣	..... ومكروهاته
٢١٧	..... فضل في شروط وجوب الصوم ومخصصاته
	..... فرع: الحائض والنفساء إذا طهرتا في أثناء النهار.. المذهب: أنه لا
٢٢٤	..... يلزمهما الإمساك
٢٢٥	..... فصل في بيان فدية الصوم الواجب
٢٣٧	..... فصل في بيان كفارة جماع رمضان
٢٣٩	..... فرع: لو قال الواطئ جهلت بتحريم وطء
٢٤٧	..... باب صوم التطوع

٢٥٩	..... كتاب الاعتكاف
	فرع: لا يصح الاعتكاف في مسجد أرضه مستأجرة، ووقف بناؤه
٢٦١	..... مسجداً على القول بصحة الوقف، والحيلة في الاعتكاف فيه
	فرع: لو عين زمان الاعتكاف أو زمان الصوم في نذره.. فالصحيح: أنه
٢٦٤	..... يتعين
	فرع: لو نذر أن يعتكف مصلياً أو يصلي معتكفاً.. لزمه الصلاة
٢٦٨	..... والاعتكاف ولا يجب الجمع
٢٦٩	..... فرع: لا يبطل الاعتكاف نية الخروج منه
٢٧٤	..... فصل في الاعتكاف المنذور المتتابع
٢٨٩	..... كتاب الحج
	فرع: الصحيح: وجوب الحج على من ملك فاضلاً عن مؤنه وخاف
٢٩٩	..... العنت لكن له التأخير، والنكاح أفضل
٣٠٥	..... فرع: في بعض شرائط وجوب الحج
٣٠٦	..... فائدة: في بيان من هو المعصوب
٣٠٨	..... فصل في الاستئجار للحج
٣١٠	..... فروع: فيما يتعلق بأجير الحج
٣١٢	..... باب المواقيت
٣٢١	..... باب الإحرام
٣٢٤	..... فصل في ركن الإحرام
٣٣٥	..... باب دخول مكة
٣٤١	..... فصل في واجبات الطواف وكثير من سننه





٤٤٦	باب الإحصار والفوات
٤٥٤	فرع: من له أبوان أو أحدهما يستحب ألا يحج إلا بإذنهما أو إذنه
٤٥٩	المحتوى